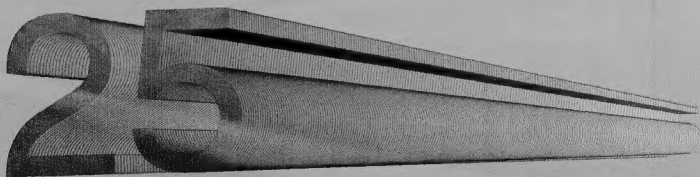


التحول السّياسي والاقتصادي والاجتماعي







إهداء 2005

اللجنة الشعبية العامة للتقانة
الجامعية العربية الليبية





1969 - 1994

التحول الديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي

إعداد

مجموعة من الأساتذة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَدْرِكَهُ لَوْلَا إِتْقَانُ اللَّهِ وَمَا يَكُونُ لَنَا إِلَّا بِإِذْنِهِ يَهْدِينَا

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

الهدى

يا قلباً جعل هموم شعب فلتت له المسند ... بكى ومك
يستقر التواضع من أجل بناء حضارة إفسانيته القهر
وفكر خصب لينضب ... فلك الرجال سند والفضائل
تدو ... يبرز الثورة والطريق والجهد والكبرياء والتحدى ...
لك العهد والوفاء يا صاحب الوفاء ... لك يا من أنزلت
الطرد وكسرت القيود وقهرت السجون وعززت السجناء ...
لك يا معتبر القدر في يا مخير الشعب ومميز الأمت
بشورة ترسخت بفعل جهاد وفكر إفساني نبيل، تحدي هذا العهد الذي
يرصد جزو من ربه في كل حين، بمنزلة قفوحا وصلى عيدها بالناس والعشرين.

الجنة الشعبية العامة للعالم والنفاعة



الجمعية الثقافية خمس عشر عاماً

هيئة التحرير

الدكتور صُبحي قنوص	أميئاً
الدكتور بلقاسم الطُبُولي	عضواً
الدكتور علي شَميش	عضواً
الدكتور عبد الله الهَمالي	عضواً
الدكتور عُمَر البرعصي	عضواً
الدكتور محمّد المهْدوي	عضواً
الدكتور محمّد أبو سَنيّة	عضواً
الأخ عبد الرحمن الشُرَيْدي	مُشفراً فيّئاً

لجنة إعمار الكتاب

الدكتور صُبْحِي قنوص	أميناً	الدكتور عطية الفيتوري	عضو
الدكتور خليفة بالناصر	عضو	الدكتور حسين ونيس	عضو
الدكتور عامر رحيل	عضو	الدكتور علي شمبس	عضو
الدكتور محمد المهدي	عضو	الدكتور عبد الحميد بن خيال	عضو
الدكتور محمود الفاخري	عضو	الدكتور عمر اليرعبي	عضو
الدكتور عبدالله الهمالي	عضو	الدكتور ميلود الحاسية	عضو
الدكتور فتحي الهرام	عضو	الدكتور ابريك بوخشيم	عضو
الدكتور أحمد عويذات	عضو	الدكتور سالم البيوضي	عضو
الدكتور محمد بوسنيّة	عضو	الأستاذ حسن الفلاح	عضو
الدكتور بلقاسم الطبولي	عضو	الأستاذ ميلاد الحراثي	عضو
الدكتور محمد كعبيّة	عضو	الأستاذ فضل الله الأجواد	عضو
الدكتور أحمد نبوس	عضو	الأستاذ محمد ناجي	عضو ومقرر

تقدير

عندما تلتقي دلالات الزمان والمكان بثورة الفاتح العظيمة في إطار جزء من الأرض اسمه الوطن، يوحد بين هذه الدلالات والثورة تلاحم عميق صنعته إرادة إنسان حر أعاد صياغة وتشكيل حياة مجتمع، بل أمة عربية من محيطها إلى خليجها، متطلع إلى غد يطل بأمل مشرق جديد، يحمل في طياته مؤشرات لتحول خطير بفعل نظرية يُهتدى ويسترشد بتجربتها، بعيدة كل البعد عن كل أشكال القوالب التقليدية القديمة من الأفكار والأيدولوجيات التي أقعدها الجمود والتحجر والعجز والتسلط على حرية الإنسان وإرادته. هذه النظرية - النظرية العالمية الثالثة - لمعمر القذافي، تحمل دلائل انعتاق نهائي يهدف إلى إذابة كل قوالب الحكم التقليدية بل يتجاوزها إلى معطيات جديدة بدءاً من ترسيخ السلطة الشعبية، وقيام عصر الجماهيريات، وانتهاء بالوثيقة الخضراء الكبرى التي تؤكد حرية الإنسان وتعززها.

وبما أن الثورة لا تأتي من فراغ، ولا يمكن فصلها أو تجزئتها عن ملحمة النضال الإنساني على الأرض، وكفاحه المبرر من أجل الانعتاق، فمن البديهي أن يكون هذا التداخل عبر مكان وزمان بذاته... وليس بغريب أن يكون لدلالات الزمان والمكان عبر ثورة الفاتح العظيمة - وهي تحتفل بعيدها الذهبي - نقلات وإبداعات حضارية تبيّن مفكرو الشرق والغرب بما لها من خواص فريدة اقتحمت بها مواقع حضارية أخرى، بل أضافت لها ما يصعب على الباحث والناقل حصره وترصده. ولقد تعانقت هذه القيم

الحضارية بنضالات قومية متجددة ومتواصلة الكثافة لمواجهة وتصدي الهيمنة الأمبريالية التي تكمن في محاولات السيطرة والغزو وقهر الشعوب المتحررة من كل أشكال التبعية السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، والتي تحاول الصليبية الجديدة فرضها، ولكن أحلامها تحطمت على رمال صحراء ليبيا الواسعة، واندحرت على شواطئها أساطيل الغزاة الباغية. وواصل الإنسان الحر كفاحه من أجل تعزيز وجوده وتأكيد حقه في الحياة الحرة الكريمة.

ومع معطيات هذه الدلالات المبرزة لمنطلقات التحول الشامل والتي تلاحمت مع غايات وأهداف ثورة الفاتح العظيم، التي تسعى إلى تحقيقها في مختلف المجالات، وفي مختلف أوجه الاقتصاد الوطني والقومي، فكانت طموحات الثورة - وقد تحققت الكثير منها - تحقيق زيادة في الإنتاج وعدالة في التوزيع والقضاء على الاستغلال بطريق إقامة علاقة اشتراكية في المجتمع العربي الليبي مستوحاة من تراثنا العربي الإسلامي، وقيمه الإنسانية، فعملت - الثورة - جاهدة على تحرير الاقتصاد الوطني من التبعية والنفوذ الأجنبي، وتحويله إلى اقتصاد وطني إنتاجي يعتمد تأكيد الملكية العامة للشعب والملكيات الخاصة لأفراده دون استغلال جهد الآخرين.

هذه هي الثورة - ثورة الفاتح العظيمة - التي عملت وتعمل بفعل قائدها الأممي الثائر العقيد معمر القذافي على تواصل حركة الحياة الاجتماعية والاقتصادية مندفعة بكل قوة وثبات وإرادة صلبة إلى بناء حركة صناعية جديدة، وإنتاج اقتصادي جديد، ومتغيرات اجتماعية وثقافية تثري مقومات التأصيل الحضاري العريق وتنقل به إلى سبيل جديدة تنفض عنها كل المخلفات البالية الواهية، وتحمل مضامين التبشير برسالة وفكر إنساني مبدع وحاسم في حياة الشعب العربي الليبي، وحياة الأمة العربية والإسلامية، وشعوب المعمورة جمعاء، داعية إلى حياة حرة كريمة، مؤكدة حق الإنسان السوي الخالي من الأمراض السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية في امتلاك حريته. وسلطته وثروته وسلاحه بنية تحرير حاجاته المادية والمعنوية.

وبفعل الثورة التي تجاوزت بتجربتها الرائدة كل التجارب الإنسانية، فعملت على إرساء أمس اقتصادية واجتماعية لنقل المجتمع العربي الليبي من بؤفة التخلف إلى واقع التقدم، حيث وُفقت في الربط بين حماية التحرر

الاقتصادي بحتمة التحول ذاتها، ولقد استهدفت خطط التحول الثوري لثورة الفاتح العظيمة لا إلى استثمار الثروة الطبيعية في خلق الرفاهية الاستهلاكية فحسب، ولكنها استهدفت أن يكون استثمار الثروات الطبيعية لتحقيق التحولات الاقتصادية والاجتماعية، التي كان نتاجها خلق القوة الاقتصادية والاجتماعية.

ومن خلال هذه المسيرة تجاوزت ثورة الفاتح العظيمة في التنمية الشاملة كل محاولات التنمية الإصلاحية في العالم الثالث، لتؤكد أن التنمية الشاملة هي مجموعة من المسارات المتشابهة بدءاً بالتحول الاقتصادي والاجتماعي وانتهاءً بتأكيد الاكتفاء الذاتي الذي يجسد القوة السياسية كمحصلة للتحول ذاته.

وتأكيداً لمجتمع الحرية، كانت السلطة الشعبية ترجمة أمينة ومخلصة لها، حيث حرصت القيادة الثورية على تأكيد الديمقراطية الشعبية المباشرة فكراً وممارسةً، لتكون المحتوى السياسي لأداة الحكم، يمارس الشعب سلطته من خلال مؤتمراته ولجانه الشعبية، ليكون انعقاد الجماهير نهائياً وإلى الأبد من ديكتاتوريات الفرد والطبقة والحزب والطائفة والقبيلة.

وتعزيزاً لمجتمع الحرية، كانت الثروة والسلاح في يد الشعب، حتى تتمكن الجماهير العريضة من خلال سيطرتها المباشرة على مقدراتها الاقتصادية والعسكرية، لتؤكد انعقادها من استثمار القلة لثروة ومقدرات الشعب. فسيطرة الجماهير الشعبية هي الوعاء الذي يعطي مجالاً لتفاعل فيه السيطرة الجماهيرية، حيث يتعذر الفصل بين سيطرة الجماهير على مقدراتها، وبين ترجمة تلك السيطرة في شكل ديمقراطي حقيقي، يحقق للجماهير شرعية اتخاذ القرار وتنفيذه، وكان له ما أراد. وبهذا التحول الثوري المستمد من عمق الحركة الإنسانية في عالمنا المعاصر، تتأكد حقيقة نضالية، تضع هذا العالم بكل متغيراته أمام انبعاث عصر جديد يرفض كل أشكال الوصاية والهيمنة على حركة الجماهير، فصارت ملامح هذا العصر تنبئ بولادة عصر الجماهير، عصر الحريات والانعتاق النهائي، لتؤكد الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بعد أن امتلك الشعب حاجاته الأساسية - المادية والمعنوية - وبالتالي يكون سيد نفسه وحاكم نفسه دون رقيب أو حسيب، لإرقابة الشعب على نفسه وبنفسه.

إن كتاب «ليبسا الثورة في عشرين عاماً» الذي يتضمن كافة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحققت بفعل ثورة الفاتح العظيم في هذه الحقبة الزمنية الوجيزة في مختلف المجالات يُعد بحق ترجمة حقيقية وواقعاً ملموساً شهد له كل أحرار العالم، ويعكس مصداقية الثورة وقيادتها الثورية في بناء مجتمع حر سعيد، مجتمع يتطلع إلى التقدم إلى العلى إلى المجد.

وختاماً، إذ يَسُرُّ اللجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة أن تقدم بمناسبة العيد الذهبي لثورة الفاتح العظيمة هذا الكتاب لجماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، وجماهير الأمة العربية، وكافة أحرار العالم لتقف من خلال هذا الكتاب على إنجازات ثورة الفاتح العظيم - وكم هي كثيرة - حتى إننا ونحن على يقين بأن هذا الكتاب لن يكون في مستوى الإنجازات التي حققتها الثورة، ولنتمس من القارئ الكريم العذر كل العذر في كل تقصير لم تتمكن من تغطيته لاعتبارات قد تكون خارج إمكاناتنا، أو لم نستطع تجاوزها، إذ لم تتمكن بعد من تخطي المقولة «من يعمل يخطئ ومن لا يعمل لا يخطئ» وشتان ما بين كليهما.

ولا يفوتنا هنا أن نسجل جزيل شكرنا وتقديرنا لكل من ساهم وشارك ولو بالنزر اليسير في إعداد هذا الكتاب، وفي مقدمة هؤلاء، جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية في مختلف البلديات وعلى مستوى الجماهيرية العظمى. كما لا يفوتنا أن نتقدم بشكرنا وتقديرنا العميقين إلى أعضاء اللجنة المكلفة بإعداد هذا الكتاب، والذين لم يألوا جهداً من خلال العمل الدؤوب ليلاً ونهاراً في تجميع المادة العلمية لهذا الكتاب وحرصهم المطلق على إنجازه في الوقت المناسب، فقد كانوا - بحق - بحثاً في مستوى علمي يحق لجماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية أن تسجل لهم كل التقدير والاحترام.

والى الأمام، والفتح أبداً، والكفاح الثوري مستمر.

اللجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة

المقدمة

« انبعا الشعب الليبي العفيم ، تنفيذ الثورة ، تحقيقاً لأهدافها ، واستجابة لظروفها ، والذين يطالب بالتغيير والتطوير ، ومبحث على العمل والبطولة ، ويحرض على الثورة ... فانت قد انزلت الشجرة بالبطولة بالنظام الرجعي المتخلف ... وفلذلك انزلت الشجرة تحت ليلنا »
« جمهوريتهم حرة » وأنت سيادة ... ، سائرة في طريق الحرية والرحمة والعادلة والحب والتغيير والظلم والظلم والسياسة ... »

(مقدمة البيان للثورة)

بهذا البيان حددت الثورة مساراتها ومنهجيتها، لإعادة صياغة تاريخ هذا الجزء من الوطن العربي ولتصحيح التراكيب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في العهد المباد. فصيغة التاريخ بالمفهوم الثوري لا تكمن فقط في تتبع الأحداث والوقائع اليومية التي تحقق بها ومن خلالها العديد من المنجزات، بقدر ما يكمن في عمق العطاء الفكري والعقائدي الذي يشكل قاعدة صلبة لتلك المنجزات. وقد أغنى عطاء الثورة الفكرى تجربة الإنسان، ووضع أمامه الحلول الحاسمة لمشاكله وهمومه، وفق بناء ايدىولوجى متكامل المعنى والمضمون، حتى التأثير، وعميق الأثر، قادر على اكتشاف القواعد الظالمة فى المجتمع، وعلى تفجير القوة الإرادية فى الإنسان العربى، محدداً بذلك موقع الإنسان والأمة من مسار حركة التاريخ، وينقله من موقع التأثر إلى موقع التأثير الحضارى، فكراً وأسلوباً وعملاً.



إن تزامن صدور كتاب «ليبيا الثورة في عشرين عاماً» مع العيد الذهبي لثورة الفاتح العظيمة لم يكن وليد صدفة أو اختياراً أو إلزام، بل كان التزاماً وطنياً وقومياً على الباحثين - بعد أن صاغت الثورة العظيمة تاريخ هذا الجزء من الوطن العربي - أن يوثقوه، ليشهد التاريخ ذاته على منجزات ثورة الفاتح العظيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وكتاب «ليبيا الثورة في عشرين عاماً» الذي يتضمن كافة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يقع في عشرين فصلاً، حيث يتحدث كل فصل من فصوله عن قصة الثورة العظيمة؛ هذه الثورة التي كانت امتداداً لنضال الأجداد والآباء، التي أخذت على عاتقها، منذ تفجيرها استكمال تحرير «ليبيا»، كمحصلة لجهد الشعب العربي الليبي ضد الطليان الفاشست الذي حاول إبادة الشعب العربي الليبي واعتبار «ليبيا» امتداداً بل جزء لا يتجزأ من شواطئ إيطاليا؛ ذلك الجهد الذي سرق العهد المباد كل ملاحمه البطولية، وطمس نتائجه؛ مما أدى إلى وقوع «ليبيا» ضمن دوائر النفوذ الأمريكي والفرنسي والبريطاني؛ لذا كانت المهمة الأولى للثورة هي تحرير البلاد من القواعد العسكرية الأجنبية التي كانت تجثم على أرض الوطن وتحرير الاقتصاد الوطني من هيمنة المستعمر على مقدرات الشعب العربي الليبي، فاستردت الأرض، وتمت السيطرة على الثروة النفطية والمصارف وشركات التأمين... وغيرها.. وتم بفعل الثورة العظيمة وقائدها توظيف هذه المقدرات، لإحداث مستوى عالٍ من النمو والتطور، تمهيداً لدخول مرحلة التصنيع والإنتاج. هذا ما ترجمته ثورة الفاتح العظيمة على أرض الواقع من خلال خطط التنمية والتحول، الاقتصادية والاجتماعية. وما يحتويه هذا الكتاب من ترصيد للإنجازات المادية والمعنوية يعتبر ترجمة حقيقية وواقعاً ملموساً لما حقته ثورة الفاتح العظيمة في عشرين عاماً.

وجاءت الثورة بفكرها الجديد إلى عالم حائر بين نظريات متصارعة لم تستطع أن تحقق الخلاص والإنعتاق النهائي للإنسان، ولا أن تحقق العدل والرفاهية الاجتماعية؛ فجاء الفكر الأخضر، فكر النظرية العالمية الثالثة بمقولات واطروحات، لم يسمع بها العالم من قبل؛ كمقولة «لا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية واللجان في كل مكان»، «السلطة والثروة والسلاح في يد الشعب»، «الأرض ليست ملكاً لأحد»، «الشعب المسلح غير قابل للهزيمة»،



«البيت لساكنه»، «لا حرية لشعب يأكل من وراء البحر»... إلخ. ولم تكن هذه المقولات مجرد شعارات ترفع، ولكنها صارت بفعل الثورة وقائدها العقيد معمر القذافي واقعاً وحقيقة. فكم من نظرية تمثر تطبيقها، وكم من ثورة نفذ عطاؤها، لمحدودية أفقها الفكرى والسياسى وعجز قادتها على الاستمرار.. لكن فكر النظرية العالمية الثالثة النابع من أعماق وإحساس الجماهير والمتجدد، دوماً بفعل فكر قائدها، والمندفع قدماً إلى الأمام بجسارته وإيمانه استطاع أن يجسد هذه المقولات على أرض الواقع.

ولعل الفصول الأربعة الأولى من هذا الكتاب التى تسرد قصة الثورة، منذ تفجرها، حتى عيدها العشرين (العيد الذهبى)، ترصد خصائص التحولات السياسية على المستوى الوطنى والقومى والعالمى؛ فعلى الصعيد الوطنى خاضت الثورة العظيمة بفعل قائدها - مؤسس أول جماهيرية فى التاريخ - نضالاً عظيماً من أجل بناء الإنسان الحر السعيد؛ فكان النظام الجماهيرى بمؤتمراته ولجانه الشعبية تحقيقاً وتأكيداً لسلطة الشعب. وبهذا ومن خلال الممارسة الفعلية للسلطة ترسخت فى الجماهيرية العظمى تجربة شعبية هى فى معيار التجارب تمتلك صفة التفرد، وتمتلك خاصية الفعالية، وهى بتفردھا وخصائصها الفكرية والعقائدية تضع حداً لازمة الإنسان المعاصر ولمشكلة أدوات حكمه؛ فهى أداة حكم شعبية جماهيرية، يمارس الشعب بكل شمولية سلطته خلالها ممارسة جادة، جسدت سيادة الشعب بشمولية وديمومة. وهى بفعاليتها أعطت مجالاً واسعاً للجماهير، لأن تحقق ذاتها وتسيطر بإرادتها على مفدراتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وبالتالي صار الشعب برجاله ونسائه مسؤولاً عن استمرار الديمقراطية الشعبية المباشرة، بعد أن ألغت النظرية العالمية الثالثة كل مصادر القوة لأية أداة ديكتاتورية.

وعلى المستوى القومى خاضت الثورة خلال العشرين عاماً نضالاً شرساً ضد الاستعمار، بكل أشكاله، حيث بدأ هذا النضال بتحرير الوطن من كل أشكال الهيمنة السياسية والعسكرية والإقتصادية، واستمرت الثورة فى نضالها ضد السيطرة الإمبريالية على الوطن العربى وواجهت فى ذلك كثيراً من المؤامرات الإستعمارية، التى وصلت إلى درجة العدوان الأمريكى الأطلسى البربرى الفاشل على الجماهيرية العظمى وبيت قائد الثورة فى 15 من شهر الطير



(أبريل) عام 1986 م. وأشعلت الجماهيرية العظمى لهيب الثورة الشعبية الفلسطينية، ضد العدو الصهيوني، لتحرق الأرض من تحت أقدامه وتضعه - ولأول مرة - فى مأزق تاريخي، حيث استطاعت الجماهير العربية الفلسطينية بالحجارة وبأفكار ومبادئ الثورة الشعبية الجماهيرية أن تهز الكيان الصهيوني، وتحظى بدعم شعوب العالم كلها.

ولم يقف النضال عند هذا الحد، وإنما كان نضال قائد الثورة مستمراً ومتواصلاً، من أجل وحدة وعزة الأمة العربية. وكان لذلك الاستمرار والتواصل الذى لم يشهده تاريخ العرب من قبل ثمرات وحدوية، تجسدت فى ميثاق طرابلس مع مصر والسودان، ثم الاتحاد الرباعى بعد انضمام سوريا، وفى إعلان جربة التاريخى مع تونس، وإعلان الوحدة الإندماجية مع سوريا، وميثاق حاسى مسعود مع الجزائر، والاتحاد العربى الإفريقى مع المغرب، ثم الاتحاد المغاربى مع تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، والدعوة إلى الاتحاد العربى لدول الجامعة العربية، لضمان توحيدها رغم تباین أنظمتها، وأخيراً فتح حدود الجماهيرية أمام كل عربى دون قيود واعتبار «ليبيا» أرضاً لكل العرب.

أما على المستوى العالمى فقد خاضت الجماهيرية العظمى نضالاً عنيداً وثابتاً لإسقاط عملاء الاستعمار ورموزه فى إيران، ومصر، والسودان، والفلبين وفى كثير من دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وكان للجماهيرية العظمى وقائدها دور ثورى رائد فى دعم قضايا الحرية والتقدم للبلاد الإسلامية. وقد برز هذا الدور من خلال دعم الثورة الشعبية الإيرانية، ودعم قضايا المسلمين فى الفلبين حتى اعتبرت الجماهيرية العظمى مقراً للمثابة العالمية، بفعل فكر ونضالات القائد الأسمى الثائر - معمر القذافى - ودوره فى نصره قضايا الحرية فى العالم؛ فكان الدعم لقضايا السود المضطهدين فى أمريكا، وجنوب أفريقيا، وكان بعث قضية شعب الهنود الحمر فى مؤتمرهم العالمى فى طرابلس، ودعم نضال شعب إيرلنده الشمالية وشعوب أمريكا اللاتينية. وسوف يتذكر العالم دوماً نضال الجماهيرية العظمى من أجل وضع حد للنهب الإستعمارى لثروات شعوب العالم الثالث، فكان تأمين النفط وطرد الشركات المتعددة الجنسية وكسر احتكاراتها، ورفع سعر النفط والمواد الخام الأخرى، والتعامل مع الغرب من منطلق سياسة الند للند، ومد جسور الصداقة والتعاون مع البلدان الاشتراكية



والدول المحجة للسلام.

وإيماناً من ثورة الفاتح العظيمة، منذ تفجرها عام 1969 م بأن تغير المجتمع العربي الليبي وتجسيد روح جديدة فوق أرض الجماهيرية العظمى إنما يكون بطريق بناء الإنسان باعتباره دائماً هدف التنمية ودعامة التطور والضمانة الحقيقية، للمضى بالمسيرة الثورية قدماً إلى الأمام، وإدراكاً منها وعى المسؤولية الجسيمة حيال إخراج الشعب العربي الليبي من بوتقة التخلف إلى واقع التقدم، فقد بدأ الإعداد، مبكراً لمخطط التحول وتقسيمها إلى مراحل زمنية؛ كان لكل خطة أهدافها الواضحة، متطلقة من حاجة جميع أفراد المجتمع العربي الليبي إلى تغطية حاجاته الضرورية المادية منها والمعنوية. ولقد أمكن إجراء العديد من الدراسات والتحليلات لإمكانيات التحول على المدى القصير والبعيد الذي تم على أساسه تقدير إمكانيات وتوقعات التحول خلال مختلف المخططات التي تم تنفيذها في العشرين عاماً من مسيرة الثورة، معتمدة استراتيجية واضحة مكنت من تحقيق الأهداف التالية:

- 1 - ضرورة تحول المجتمع العربي الليبي إلى مجتمع اشتراكي إنتاجي وفق أطروحات النظرية العالمية الثالثة.
- 2 - رفع الكفاءة الإنتاجية من خلال دعم عوامل الإنتاج المختلفة والإستفادة من جميع الإمكانيات والجهود المتاحة بهدف خلق اقتصاد وطني قوى وإنتاجية فاعلة.
- 3 - الإهتمام والتركيز على تحقيق الثورة الزراعية، بهدف الوصول إلى مراحل متقدمة من الإكتفاء الذاتي من المحاصيل والسلع الزراعية الضرورية.
- 4 - الدخول في مجال التصنيع، خاصة الصناعات الإستراتيجية بخطوات ثابتة بما يكفل تكوين قاعدة اقتصادية إنتاجية متينة.
- 5 - إعطاء التعليم والتدريب التقني الذي يخدم أغراض التحول في مختلف المجالات والأنشطة الاقتصادية أولوية مطلقة، بما يعمل على تحقيق مستهدفات خطط التحول ودفع مواطني الجماهيرية العظمى للمساهمة في البناء والتطور.
- 6 - الإهتمام بالبحث العلمي وتنمية علوم التقنية واتجاه الأساليب العلمية المتطورة في تنفيذ خطط ومشروعات التحول.



وباعتماد وتنفيذ خطط التحول السابقة، التي نفذت، وفقاً لمسارات التحول الثورى، يدخل المجتمع العربى الليبى مرحلة أخرى بطريق التحول امتداداً طبيعياً للاستراتيجية. التي سارت عليها الخطط الثلاثية والخمسية السابقة، منطلقاً من توفير الحاجات الأساسية للمواطن العربى الليبى، وعلى تكوين البنية الأساسية والشروع فى الثورة الزراعية والدخول فى الصناعات التي تتطلبها مرحلة التحول الماضية، فتميزت تلك الخطط بالكثافة الاستثمارية العالية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة فى قطاعات الخدمات، وفى مختلف المجالات الإجتماعية، التي تمس الفرد بصورة مباشرة، فبدأت بذلك مسيرة التحول على أرض الجماهيرية العظمى، وامتدت لأدى البناء إلى مختلف المجالات، وأصبح المواطن العربى الليبى يتمتع بمعدلات عالية، من مختلف الخدمات مقارنة بكثير من دول العالم، حتى الصناعية منها، وشهد العقد الماضى مكتسبات سياسية واقتصادية واجتماعية عظيمة.

وعلى الرغم من المصاعب والتحديات المتعددة الجوانب، والتي لا بد أن تواجه تنفيذ مثل هذه التحولات الضخمة، فإن ما تم تحقيقه بفعل الثورة العظيمة خلال العقدين الماضيين يعد إنجازاً ضخماً بكل المقاييس، سواء على المستوى الكلى الذى تعكسه معدلات النمو، أو على المستوى القطاعى، الذى تعكسه مؤشرات الإنتاج الكمية. وبالمثل فإن الاستثمارات الضخمة التي تمكنت الثورة من توظيفها فى المشروعات التنموية المختلفة تدل على قوة وقدرة الإقتصاد العربى الليبى على توظيف هذه الأموال لأغراض التحول التي نتج عنها نمو فعلى للأنشطة الإقتصادية غير النفطية من زراعة وكهرباء وصناعة ونقل وخدمات؛ نمو يُعدُّ بالفعل معدلاً عالياً جداً، قياساً بالمعدلات الدولية.

يلاحظ من خلال هذه الإنجازات الضخمة التي تحققت بفعل الثورة العظيمة أن أغلب القطاعات حققت مستهدفاتها، بل إن الكثير منها قد تجاوز معدلات النمو المخططة لها؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر حقق قطاع الصناعة معدل نمو كبير بلغ نحو 21٪ سنوياً، وهو ما يعد دفعاً وتحقيقاً لاستراتيجية التحول الرامية إلى تنويع هيكل الإقتصاد ليكون اقتصاداً إنتاجياً متنامياً، وتبع ذلك بالمثل قطاع الكهرباء، حيث بلغ معدل نموه السنوى 21.5٪، بلى ذلك قطاع المواصلات والزراعة والإسكان وغيرها من القطاعات الأخرى.



ولعل أبرز ما تمّ تحقيقه من خلال مسيرة العشرين عاماً من العمل والعطاء المتواصل للثورة العظيمة، أنها خطت خطوات حثيثة، نحو بناء القاعدة الإقتصادية القوية التي تعتمد على قطاعات متنامية، وحققت بالتالي معدل نمو مرتفع على مستوى الإقتصاد الكلى بلغ نحو 7.5٪ سنوياً، وارتفع نصيب القطاعات الإقتصادية - بدون النفط - إلى نحو 54.5٪ فى الناتج الإجمالى. وما كان هذا ليتحقق لولا السياسة الإقتصادية للثورة العظيمة، منذ تفجرها، التي كان من أهمها ضرورة توفير الأرضية الصالحة للبناء الإقتصادى والإجتماعى، وتحرير الإقتصاد الوطنى من النفوذ والهيمنة الأجنبية، التي تمثلت فى القواعد العسكرية وفى السيطرة الكلية على إدارة دفة الأمور الإقتصادية فى البلاد إبان العهد المباد. وتحقق بفعل ثورة الفاتح العظيمة تخلص الإقتصاد من قبضة المستعمر الأجنبى وجعله اقتصاداً وطنياً، وتم تحطيم احتكارات الشركات النفطية العالمية التي كانت تسيطر بالكامل على إنتاج وتسويق النفط وتستنزف عوائده فى شكل إنتاج مفرط وبأسعار محدودة.

ولقد تبع تلك التحولات السياسية المهمة، التي أحدثتها ثورة الفاتح العظيمة تحولات اقتصادية واجتماعية أخذت شكلاً مكثفاً فى صورة الاستثمارات الضخمة التي نفذت ومعدلات النمو العالية التي تحققت. ولا ريب أن الباحث فى أرقام الإستثمارات التي تم توظيفها فى الإقتصاد الوطنى، التي بلغت فى الفترة من 1970 - 1980 م نحو 10595 ألف مليون دينار، ووصلت إلى حوالى 28,653,1 ألف مليون، حتى منتصف عام 1989 م، يدرك مدى الأهمية القصوى التي أولتها الثورة لتحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة، كما يدرك أيضاً حجم الجهود الجبارة، التي تطلبتها مرحلة تنفيذ هذه الإستثمارات. ولقد أدت هذه الإستثمارات إلى تحقيق معدلات نمو عالية فى الناتج المحلى الإجمالى، وصل فى المتوسط إلى نحو 23٪ سنوياً. وكان من نتيجة ذلك أن ارتفع متوسط دخل الفرد من نحو 642 ديناراً إلى 3133 ديناراً⁽¹⁾، الأمر الذي عكس نسبة ارتفاع ملحوظ فى مستوى المعيشة.

(1) قدر متوسط دخل المواطن العربى الليبي السنوى بحوالى 642 ديناراً عام 1975، و 3133 ديناراً عام 1985 م.



أما الصورة الثانية التي يعكسها حجم هذه الاستثمارات تتجسد، من خلال ما تم تخصيصه لمختلف القطاعات الإنتاجية، بما يتمشى والاستراتيجية التي شُرع في تنفيذها منذ تفجر ثورة الفاتح العظيمة، حتى عيدها الذهبي - العيد العشرين -، التي ترمي إلى بناء اقتصاد، يمتلك مقومات إنتاجية، تحقق له المزيد من النمو والتطور، وتذهب به بعيداً عن خطر الاعتماد على مصدر واحد، وهو النفط، في مجالات الزراعة والصناعات الاستراتيجية.

لقد تكللت هذه النجاحات الاقتصادية بتلك التحولات السياسية والاجتماعية التي أخذت طريقها بفعل النظرية العالمية الثالثة، حيث كان ظهورها بداية التكريس النهائي للتطبيقات الاشتراكية على أرض الجماهيرية العظمى، فبدأ التطبيق العملي لمقولات الكتاب الأخضر بفصوله الثلاثة، وإعلان قيام سلطة الشعب وقيام أول جماهيرية في التاريخ المعاصر في بداية عام 1977 م، وما يعنيه ذلك من تملك الشعب العربي الليبي لسلطته وثروته وسلاحه، حيث لا وجود لطبقة حاكمة تفرض إرادتها على الشعب، بل الشعب هو الذي يحكم ويقرر، من خلال مؤتمرات الشعبية الأساسية، وينفذ قراراته بواسطة اللجان الشعبية؛ فالثروة لجميع أفراد الشعب، ولا أجراء في المجتمع الاشتراكي الجديد بل شركاء في الإنتاج، ولا استغلال، ولا تحكم في حاجات الآخرين، فتتحققت بالتالي مقولة «البيت لساكته»، وزحف المنتجون على مختلف المصانع والمنشآت والشركات، وتم القضاء على ظاهرة التجارة المستغلة، بفتح أسواق الشعب في طول البلاد وعرضها، في مدنها وفي أريافها وقراها.

ولقد كان لتطبيق الأسلوب الجديد للديمقراطية المباشرة في الجماهيرية العظمى - «لا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية واللجان في كل مكان» - الأثر القوي والفعال مما ساعد جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية على الإسهام، بصورة مباشرة في رسم ووضع سياسات التحول وتحقيق أهداف الخطط التنموية، وأتاح لها فرص إعداد وتنفيذ خطط التحول على الصعيدين الوطني والمحلي، فكان لاتساع المسؤوليات المباشرة للبلديات في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية الأثر الكبير في تحقيق مستهدفات خطط التحول، وعزز دورها في التخطيط والتنفيذ والمتابعة، وفقاً للبرامج الزمنية المحددة.



ولقد كان لهذا التطبيق الفعلي لسلطة الشعب تشريعاً وممارسة، أن وفّر أسلوباً شاملاً للتخطيط المكاني على مستوى الجماهيرية العظمى، وكان من نتائجه استغلال الموارد الطبيعية والبشرية، في كل منطقة، مما عمل على تأكيد استراتيجية عامة حققت تنمية متوازنة، في مختلف المناطق الجغرافية والإقتصادية. ولقد تمثلت أهداف التنمية المكانية في تحقيق عدالة تنمية، خاصة في السنوات العشر الأخيرة 1979 - 1989 م، بحيث استفادت كل منطقة، وبالتالي سكانها من منجزات التحول، خاصة في مجالات التنمية الزراعية المتمثلة في المشروعات الزراعية المتكاملة وتوفير الخدمات اللازمة من مساكن وصحة وتعليم وكهرباء ومد الطرق الزراعية، وبناء المرافق المختلفة التابعة لها.

لقد استهدفت سياسات التنمية المكانية في الجماهيرية العظمى إلى إيجاد هيكلية عملية مناسبة لمختلف التجمعات السكانية، على أساس الكثافة السكانية وموقعها وأهميتها الإقتصادية والإجتماعية. ومما لا ريب فيه أن الوصول إلى الهيكلية المناسبة ساعد كثيراً على سياسة توطين المشروعات التنموية، من جهة، وسياسة توفير مختلف مستويات الخدمة في كل منطقة، من جهة أخرى. كما استهدفت سياسة التنمية المكانية تقدير ظروف كل منطقة على حدة، باعتبار أن كل منطقة تتمتع بإمكانات مختلفة، ولكل منطقة مشاكلها وظروفها الخاصة بها. ومن هنا برزت أهمية استراتيجية التنمية، على أساس من التكامل بين المناطق المختلفة وبين القطاعات التي يتكون منها الإقتصاد، بهدف إبراز طبيعة العلاقة المتبادلة بينها، حيث إن التنمية الإقليمية وتنمية الإقتصاد الوطنى ككل، يُظنر إليهما كجزئين من عملية واحدة، وهذا بدوره أدى إلى تحقيق قدر كبير من التنمية في المناطق، بحيث جعلها تساهم في رفع معدل التقدم والتطور للبلاد، في مختلف المجالات.

ولقد أدركت ثورة الفاتح العظيم، منذ بداية تفجرها معاناة الشعب العربى الليبي وحرمانه من كافة مقومات الحياة الإجتماعية والإقتصادية، فجاءت لتجد شعباً يسكن الأكواخ، ويشترى الماء، ليسد به ظمأه، ويستعمل الوسائل البدائية في الزراعة، شعباً يعيش على الكفاف حتى بعد أن تفجر النفط فى أرضه، فلم



يرى منه إلا استغلال الشركات الاحتكارية لجهد، حيث كان الجزء الأوفر من عوائد هذه الثروة يذهب لتعمير وبناء مجتمعات الغرب. وانطلاقاً من هذه المعاناة وحياة الحاجة والفقر والحمران والخمول التي عاشها الشعب العربي الليبي آنذاك، أرست الثورة العظيمة قواعد البناء والإنتاج. وكان من ضمن أولوياتها إحداث ثورة شاملة في قطاعات الزراعة، والصناعة، والإسكان، والمواصلات والتعليم والصحة وغيرها من القطاعات الحيوية الأخرى؛ ففي مجال الزراعة والثروة الحيوانية أدركت الثورة العظيمة أن الزراعة هي الثورة الحقيقية التي تدعم الاستقلال والتحرر الاقتصادي وتقلل من الاعتماد على ما وراء البحر في توفير الغذاء، فعملت على توظيف استثمارات ضخمة في هذا القطاع، تم من خلالها تنفيذ الكثير من المشروعات الزراعية الإنتاجية، وتنمية المزارع الحديثة وتوزيع عشرات الآلاف منها على المزارعين، وحظي المزارعون بخدمات واسعة أمنت لهم القيام بالعمل الزراعي الإنتاجي، من أهمها القروض والإعانات الزراعية ودعم الأسعار والخدمات التعاونية، هذا إلى جانب توفير المساكن المناسبة وقوى الخدمات في المناطق الزراعية المختلفة، وتنفيذ أكبر شبكة طرق زراعية، وحفر آلاف الآبار وبناء السدود والمخازن.

وفي إطار الخط الاستراتيجي لمرحلة التحول على مدى العشرين عاماً التي استهدفت التخلص السريع من سيطرة قطاع واحد على الإقتصاد الوطني، وهو قطاع النفط، وتحقيقاً للاستقرار والتوازن الإقتصادي، وسعيًا نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي؛ فقد حظي قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بجانب كبير من الاستثمارات التي وظفت في مختلف خطط التحول التي نُفذت، حيث بلغت مخصصات ميزانيات التحول لهذا القطاع خلال العشرين عاماً مبلغاً إجمالياً قدره 4647.3 مليون دينار، ويمثل هذا المبلغ حوالي 16,2٪ من إجمالي خطط التحول التي تم تنفيذها. وإيماناً من ثورة الفاتح العظيمة بأهمية هذا القطاع، وما تشكله موارد المياه من خطورة وأثر بالغ في حياة الشعوب واقتصادياتها فقد أخذت الجماهيرية العظمى على عاتقها تنفيذ أكبر مشروع تنموي في العالم ألا وهو مشروع النهر الصناعي العظيم.

أما في مجال الصناعة - ونظراً لتوفر مصادر الطاقة وإمكانيات التمويل التي هيأت مناخاً صالحاً لقيام نهضة صناعية متطورة، حيث توفر الخامات المستمدة



من النفط والغاز، بالإضافة إلى وفرة الخامات غير العضوية التي مكنت من تكوين قاعدة لتنمية الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية - فأنشئ مجمع أبى كماش للصناعات الكيماوية، ومجمع رأس الأنوف للصناعات البتروكيماوية، ومجمع الحديد والصلب، التي تعتبر خير شاهد ودليل على اهتمام الثورة العظيمة بحركة الصناعة والتصنيع. ولم تقف الثورة عند هذا الحد، بل أنشأت مصانع الاسمنت المنتشرة في شرقي الجماهيرية وغربها، وإلى جانب ذلك هيات الثورة قاعدة صلبة، لتنمية الصناعات الغذائية، التي تساهم الآن في تحقيق هدف الأمن الغذائي، ورفع درجة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية.

وبالنظر إلى وضعية قطاع الصناعة في العهد المباد وما كان يتميز به من تخلف وضعف شديدين واعتماد الاستثمارات فيه على المحاولات الفردية التي لم يتجاوز حجم الاستثمار فيها 42 مليون دينار في الفترة من 62/69، فقد كانت التنمية الصناعية أولى المنطلقات الأساسية لاستراتيجية التحول الإقتصادي، إدراكاً من ثورة الفاتح العظيم بأن التصنيع ضرورة ملحة لا بد من إبعاد عنه، لبناء قاعدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولدعم هيكلية الإقتصاد الوطني والحد من اعتماده على قطاع واحد وهو النفط. ولعل ما تم توظيفه من الاستثمارات في الفترة من 70 - 1989 م، الذي بلغ في مجمله 4133 مليون دينار يعكس الأهمية القصوى التي أوليت لتنمية هذا القطاع، التي كان من نتائجها تزايد عدد المشروعات الصناعية ودخولها مرحلة الإنتاج لتغطية حاجة السوق المحلي من الإستهلاك، بل دخلت الجماهيرية العظمى مرحلة التصدير لبعض المنتجات الصناعية لكثير من الدول الشقيقة والصديقة منذ سنوات عديدة.

أما فيما يخص قطاع الإسكان فقد جاءت ثورة الفاتح العظيمة، لتؤكد من خلال النظرية العالمية الثالثة أن المسكن حاجة ضرورية وأساسية للإنسان، فكان لا بد من توفير هذه الحاجة وتخليصها من التسلط والاستغلال والتحكم، حتى يتمكن المواطن العربي الليبي من أن يعيش في طمأنينة واستقرار ويفعل الثورة وفكر قائدها صار البيت لسكانه وتمليك ملكية مقدمة لا يجوز المساس بها، إلا إذا استخدم المسكن فيما يضر بالمجتمع.



ولقد ركزت خطط التحول التي تم تنفيذها على أهمية قطاع الإسكان سواء من حيث المخصصات المالية، أو من حيث إمكانيات التنفيذ من أجل سد العجز الذي كان قائماً ومتركاً وموروثاً. ولكن الثورة، وهي تسابق العصر، استطاعت أن تشيّد مئات الآلاف من الوحدات السكنية الحديثة، والقرى السكنية المتكاملة في سنوات قليلة من مسيرتها، وتمكنت في الوقت نفسه من إزالة الأكواخ وحرقها وتهديم المساكن المتهالكة لتحل محلها وحدات سكنية جديدة، تتوفر فيها جميع مقومات ومتطلبات الحياة العصرية. ولم تقف الثورة عند هذا الحد؛ بل واصلت مسيرة التحول والبناء، ولأول مرة يطبق في تاريخ البشرية مقولة «البيت لسكانه» لتمتلك الأسرة مسكنها بعد أن كانت تستأجره. ولعل حجم الاتفاق على هذا القطاع خلال عشرين عاماً البالغ 3103,5 مليون دينار يؤكد مصداقية الثورة وفعاليتها في هذا المجال.

أما بالنسبة لقطاع المواصلات والنقل البحري الذي يعتبر أحد القطاعات الرئيسة في دفع عجلة التحول لباقي قطاعات الاقتصاد الوطني، فقد ساهم مساهمة إيجابية وفعالة في تحقيق مستهدفات خطط التحول وتحقيق الرخاء، وذلك من خلال فتح آفاق واسعة وجديدة للاستفادة من الثروات الطبيعية المتوفرة في كثير من مناطق الجماهيرية العظمى، وهياً الظروف لنمو التجمعات السكانية القائمة واستثمار مناطق زراعية وصناعية وسكانية جديدة.

لقد حظى قطاع المواصلات والنقل البحري في ظل ثورة الفاتح العظيمة بالمزيد من التطوير والتحديث لم تشهد دول العالم، حتى الصناعية منها، له مثيلاً على مستوى الطرق الرئيسة والفرعية والزراعية، التي بلغت أطوالها مجتمعة ما يجاوز 24,000 ألف كيلومتر، وهو إنجاز يندر تحقيقه، قياساً بالمدة الزمنية التي استغرقها. ولم يقف تطوير وتحديث قطاع المواصلات والنقل البحري عند هذا الحد؛ بل شمل بناء المطارات والمهابط الحديثة وتطوير القائم منها، ودعم الأسطول الجوي لنقل الركاب والبضائع، وإنشاء المستودعات والورش الجديدة، وتطوير خدمات النقل العام للركاب، وتنظيف مناطق الجماهيرية العظمى بمحطات الأرصاد الجوية، لخدمة حركة الطيران والبحوث الزراعية والصناعية، وإنشاء مرافئ بحرية جديدة، لمواجهة احتياجات النشاط



الصناعى الجديد، وتحديث الأسطولين النفطى والتجارى، وإنشاء وتدعيم معاهد التدريب، وتعميم خدمات البريد والبرق والهاتف، بطول الجماهيرية وعرضها. ولعل ما تم رسده لهذا القطاع والبالغ 3750,6 مليون دينار يترجم، ويؤكد حقيقة واقعة، وهى اهتمام ثورة الفاتح العظيمة بهذا القطاع وغيره من القطاعات الأخرى.

لقد وضعت ثورة الفاتح العظيمة الإنسان فى مقدمة اهتماماتها، باعتباره أساس التطور والدعامة الحقيقية، للمضى بالمسيرة الثورية قُدماً إلى الأمام، فأعطت، وأجزلت العطاء للتعليم والتدريب والبحث العلمى، باعتباره الأداة الأساسية التى يجب أن يتسلح بها المجتمع العربى الليبى، ليصل إلى ما يصبو إليه من تقدم، وليعدّ الكفاءات لمواجهة التغيرات التى تتطوّر عليها عمليتا التقدم والتخضر، ولمواجهة خطط التحول الإقتصادية والاجتماعية. فجعلت التعليم إلزامياً، حتى نهاية مرحلة التعليم الأساسى الأولى والثانية. ومن هنا تركّزت استراتيجية التعليم بمختلف مراحله، منذ البداية على تحسين نوعية التعليم ورفع كفاءته، دون الاقتصاد على نموه الكمى، والاهتمام فى الوقت نفسه بتوصيل الخدمات التعليمية إلى الأرياف والقرى النائية، والعمل على عدالة توزيعها توزيعاً متكافئاً، فى جميع أنحاء الجماهيرية العظمى، انطلاقاً من المقولة الرائدة «المعرفة حق طبيعى لكل إنسان».

وإيماناً من ثورة الفاتح العظيمة بما للتقنية الحديثة من أثر فى تطور المجتمعات وتقدمها فقد أعادت النظر فى هيكلية التعليم، بجميع مراحله؛ وذلك باعتماد بنية تعليمية جديدة، تتمشى وروح وتوجهات العصر، بما سيحقق فى المستقبل القريب ثورة علمية تقنية. وبدعم من جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية وبحريض من قائد الثورة المستمر على الدفع بهذا القطاع قُدماً إلى الأمام بدأت المدارس والمعاهد الفنية التخصصية والجامعات والمراكز البحثية المتخصصة فى مختلف علوم التقنية تنتشر فى ربوع الجماهيرية. وكان للتوسع الهائل فى قبول الطلاب بالجامعات والمعاهد العليا، للدراسة العلمية والتقنية أثره الفعال فى توفير الكفاءات والخبرات الفنية الوطنية، فى مختلف قطاعات التنمية الزراعية والصناعية، وبقية القطاعات الخدمية الأخرى المرتبطة ارتباطاً مباشراً بالمواطن. وما زال الاستمرار فى التوسع فى التعليم، كمّاً وكيفاً، فى



مختلف المراحل التعليمية يسير بكل ثبات وقوة، بهدف تحقيق هدفين أساسيين؛ أولهما اشباع احتياجات الفرد والعمل على تنمية شخصيته، وثانيهما الوصول بالمجتمع العربي الليبي إلى تحقيق أهدافه التنموية، اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، من خلال توفير القوى المنتجة المدربة والمؤهلة، تأهيلاً عالياً. ولعل ما تم انفاقه خلال عشرين عاماً على هذا القطاع، الذى وصل حتى الربع الأول من هذا العام - 1989 - إلى ما يقرب من 2,136,500 مليون دينار، يؤكد لنا مصداقية الثورة العظيمة وتصميمها على نقل أبناء المجتمع العربي الليبي من بوتقة التخلف إلى دائرة التقدم، بأقصر السبل والوسائل.

وفى مجال الرعاية الصحية تركزت إستراتيجية الخدمات الصحية، منذ تفجر ثورة الفاتح العظيمة على صحة المواطن العربي الليبي، واعتبار الرعاية الصحية حقاً يضمنه المجتمع لجميع المواطنين؛ فانتشرت بدرجة مكثفة المستشفيات والمؤسسات العلاجية والصحية، بمختلف أنواعها وتخصصاتها، وتم توفير الأدوية والعلاج المجانى لكل المواطنين، وأعطت الثورة العظيمة أولوية خاصة للمناطق الريفية والقرى النائية التى حُرمت من الخدمة والرعاية الصحية فى الماضى. وكان من نتيجة هذا التحول الإيجابى الهائل فى هذا القطاع أن تحسّن المستوى الصحى فى الجماهيرية العظمى، من حيث المعدلات الكمية والكيفية، وتطوير الخدمات الصحية، ورفع مستواها وقايتها كانت أم علاجية، وتوفير المستلزمات الطبية، والعمل على تلييب الهيئات الطبية والهيئات الطبية المساعدة، وهيئات التمريض والفنيين والمساعدين. ولقد كانت حصيلة الناتج المحلى لهذا القطاع خلال العشرين عاماً 946,750,000 مليون دينار.

ونحن إذ نقدم لجماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية - أينما وجدت - هذا الكتاب الذى يتضمن التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويرصد مسيرة الثورة ومنجزاتها فى العشرين عاماً، لا ندعى لأنفسنا أننا استطعنا أن نوثق كل منجزات الثورة العظيمة التى تحققت فى هذه الحقبة التاريخية القصيرة بفضل الثورة وفكر قائدها وعرق المخلصين. ولنا أن نعترف أن حجم المنجزات فى مختلف المجالات التنموية الاقتصادية منها والبشرية يتجاوز بدرجة مطلقة ما تضمنه هذا الكتاب، ولكن ما قصدناه من وراء هذا العمل هو التأريخ لعشرين



عاماً من العطاء الفكرى والمادى للثورة العظيمة؛ هذا الفكر - فكر النظرية العالمية الثالثة - الذى أصبح منهجاً وأداة ورؤية، يؤثر فى مسار الحاضر والمستقبل فى نظرة متكاملة، تستمد معاييرها وتجاربها من نضالات الإنسان ذاته وهو يصوغ عبر فكره وجهده معالم حاضره ومستقبله.

هذا الفكر الذى استمد قيمته التاريخية والإنسانية من مضامينه، التى يحتوئها، بدأ يشكل قوة مؤثرة فى حركة الإنسان المعاصر، فأعطى لها مضمونها، وجسد وعى الإنسان لذاته، ليؤكد تحرره القومى، ويتصدى لكل الاستلابات الفكرية والسياسية والاقتصادية، التى تحاول القوى الاستعمارية تكريسها، لتضمن شرعية التحكم والاستمرار. وبهذا الفكر الثورى المستمد من عمق الحركة الإنسانية وتجاربها، تتأكد حقيقة نضالية، تضع المجتمع العربى اللبى أمام عصر جديد؛ - عصر الجماهير - الرافض لكل أشكال الوصاية والتكريس، المندفع بكل قوة وثورية للقضاء على كل أشكال التخلف الفكرى والسياسى والاقتصادى والاجتماعى، بهدف تحويل الإنسان من كم إلى كيف، ومن رقم إلى قيمة، يعمق محتوى الكيف، ويحدد معايير القيمة، ويخلق إنساناً نموذجياً حراً سعيداً.

والى الأمام.

أمين التحرير





مقدمة الطبعة الثانية

إذا كانت الطبعة الأولى من كتاب «ليبيا الثورة في عشرين عاماً» صدرت بعد أن مر عقدان من الزمن على ثورة الفاتح العظيم، هذه الثورة - بقيادة المفكر العقيد معمر القذافي - التي استطاعت في هذه الحقبة الزمنية الوجيزة أن تعيد صياغة تاريخ الأمة العربية، وتفك قيود الشعب العربي الليبي من الاستعمار والتخلف والتجزئة، مرصدة بذلك خصائص إنسانية نبيلة من خلال تجربة شعبية رائدة - سلطة الشعب - هي بمقاييس كل التجارب الإنسانية، امتلكت خاصية التفرد والفعالية، مرسخة بذلك سلطة شعبية جماهيرية، واضحة حدوداً وحلولاً نهائية لأزمات الإنسان المعاصر، بعد أن أزالّت النظرية العالمية الثالثة كل مصادر القوة لأية أداة ديكتاتورية، فردية كانت أم حزبية أم قبلية.

تصدر الطبعة الثانية بمناسبة العيد الخامس والعشرين في ظل ظروف ومتغيرات دولية جديدة سخرها الاستعمار الصليبي الجديد لصالحه من أجل أن يسيطر نفوذه على العالم وأن يستحوذ على مقدرات الشعوب الصغيرة، إلا أن ثورة الفاتح العظيم استطاعت أن تواجه بل تتجاوز هذه الظروف وتستمر في تحقيق البناء المادي والمعنوي لصالح الإنسان الذي عانى شتى أنواع التخلف والعسف والاستغلال.

جاءت الثورة لتجد أرضاً قاحلة وثروة مسروقة وشعباً مسلوب



الإرادة، تحت وصاية الأمبريالية والاحتكارات الأجنبية، فأعادت الأرض والثروة للشعب، وأكدت سيادة الشعب على مقدراته، مندفعة به من خلال قائدها الثائر، بكل قوة وعزم وإرادة صلبة إلى البناء والتشييد والتعمير، محققة بذلك تغيرات جذرية، مادية ومعنوية، لها دلالاتها وخصائصها المتميزة، أثرت مقومات الأصالة الحضارية، تحت راية جديدة تحمل مضامين التبشير بفكر إنساني رائع وديع. وبذلك صار الشعب بعد أن استحوذ على مقدراته المادية والمعنوية سيد نفسه وحاكم نفسه من خلال سلطته الشعبية المباشرة، سلطة المؤتمرات واللجان الشعبية.

ولم تقف الثورة عند هذا الحد، بل تم بفعل الإرادة الثورية توظيف هذه المقدرات بهدف تحقيق أعلى مستوى من النمو والتقدم. وإيماناً منها بأن عمليات التحول الاجتماعي والاقتصادي إنما تكمن في بناء الإنسان باعتباره هدفاً وغاية للتنمية فقد أخذت - الثورة - على عاتقها الإعداد مبكراً لخطط التحول الاقتصادي والاجتماعي، وتنفيذها في أقصر مدة زمنية يشهد لها التاريخ المعاصر. وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على قدرة الثورة وقوتها وإمكاناتها المادية والمعنوية التي حققت من خلالها إنجازات مادية ضخمة بكل المقاييس، سواء على المستوى الشامل الذي تعكسه معدلات النمو، أو على المستوى الجزئي الذي تعكسه مؤشرات الإنتاج. وما كان ذلك ليتحقق لولا السياسة الاقتصادية الهادفة لثورة الفاتح العظيم، التي كانت وما زالت تهدف إلى توفير المناخ الصالح للبناء والتحول الاقتصادي والاجتماعي، وتحرير الاقتصاد الوطني من الاستغلال الأجنبي، وجعله اقتصاداً وطنياً وقومياً، بعد أن كان اقتصاداً نابعاً وتابعاً لأنظمة رأسمالية وشركات احتكارية هدفها استنزاف ثروات الشعوب والتحكم في مقدراتها المادية والمعنوية.

وبعودة السيادة والمقدرات الاقتصادية لأصحابها الشرعيين بعد تفجر ثورة الفاتح العظيم، صار الاستثمار الوطني والقومي لا يعرف حدوداً ولا سقفاً محدوداً للصرف، بعد أن أدركت الثورة الحرمان والجوع والجهل والتخلف الذي كان يعانيه الشعب العربي اللبني في ظل نظام فاسد وعميل. وفي فترة زمنية وجيزة جداً حققت الثورة بناءً تحتياً لا نظير له في العالم في



مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونتج عن هذا البناء نمو فعلى للأنشطة الاقتصادية غير النفطية من زراعة وصناعة وكهرباء ونقل وخدمات، وهو نمو يعد بكل المقاييس الدولية متطوراً جداً. ولا ريب أن الباحث فى حجم الاستثمارات التى تم توظيفها فى الاقتصاد الوطنى يدرك مدى الأهمية البالغة التى أولتها الثورة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، والتى انعكست وبصورة مباشرة على ارتفاع متوسط دخل الفرد وتحسين مستواه الاجتماعى.

وفى محاولة جادة للثورة العظيمة لقهر الصحراء، وإيماناً منها بأن الموارد المائية باعتبارها شريان الحياة، حرصت الثورة على توظيف استثمارات ضخمة لمشروع النهر الصناعى العظيم بهدف تمييزه فى الأنشطة الزراعية على أساس أنها الثروة الحقيقية التى تدعم الاستقلال والتحرر الاقتصادى، وتقلل من الاعتماد على ما وراء البحر فى توفير الغذاء. ودحضاً للمشككين فى الداخل والخارج فى قدرة الثورة العظيمة على الاستمرار وتحقيق الإنجازات العملاقة، تفجرت من عمق الصحراء مياه النهر الصناعى العظيم، وانسابت، فى عرس جماهيرى، نحو القرى والأرياف والمدن، لتروى فى العيد الرابع والعشرين، ظمأ الأسر والحقول اليابسة، من مدينة بنغازى شرقاً وحتى مدينة خليج النصر والتحدى غرباً، وهى المرحلة الأولى لمشروع النهر الصناعى العظيم.

وانطلاقاً من دور ثورة الفاتح العظيم القومى والعالمى عملت الثورة وما زالت تعمل جاهدة على تمييز جزء من الناتج المحلى فى الدول النامية لتسهم فى تحقيق نوع من الرفاه الاقتصادى والاجتماعى للشعوب المتخلفة ومؤازرتها فى التخلص من التبعية وتحرير اقتصادياتها من الغرب وشركاته الاحتكارية. فناصرت الكادحين فى كل أرجاء العالم، ووقفت إلى جانب المسلمين أينما وجدوا وآزرتهم فى محنهم الناجمة عن الصراعات السياسية والاضطهاد العرقى والدينى.

وأمام الإجراءات والقرارات التعسفية الظالمة التى فرضتها قوى الشر والأمبريالية على شعب الجماهيرية العظمى، لا لشيء إلا لأنه استطاع،



بفعل إرادة ثورية صلبة تجسدت في قائد عربي فذ، أن يحدد ويصحح مساراته التاريخية والقومية لأمة عانت وما زالت تعاني من ويلات الاستعمار والتخلف والتعبية... أمام كل هذا وذاك تستمر الثورة في مسيرتها النضالية قوية صامدة، ويستمر الشعب ملتفاً حول قائده في ملحمة اجتماعية لم يشهد لها التاريخ مثيلاً، عاقداً العزم على التحدي والمواجهة من أجل عزته وكرامته في تواصل منقطع النظير.

وقد تجسد هذا الاستمرار والتواصل بعد أن حدد الشعب وقائده مسار السلطة الشعبية المباشرة بعد أن مرّ على هذه التجربة الشعبية سبعة عشر عاماً، تخللها تقييم مستمر بهدف وضع الإطار الأمثل لها.. وكان هذا الإطار هو حكم الشعب نفسه بنفسه من خلال الديمقراطية المباشرة - المؤتمرات واللجان الشعبية. وبذلك تحطمت كل الحواجز وذابت كل الرموز التي كانت تمارس نوعاً من الوصاية على السلطة الشعبية، وتقف حجر عثرة أمام الجماهير في ممارسة سلطتها. وبذلك تصبح السلطة الشعبية، بفعل ترشيد قائد ثورة الفاتح العظيم. واقعاً وحقيقة، وتصبح الجماهير الشعبية هي الوعاء الحقيقي الذي يعطى مجالاً تتفاعل فيه السيطرة الجماهيرية الكاملة، حيث يتعذر الفصل بين سيطرة الجماهير على سلطتها، وبين ترجمة تلك السيطرة في شكل ديمقراطي حقيقي، يحقق للجماهير شرعية اتخاذ القرار وتنفيذه.

والى الأمام

أمين التحرير



مخلد





مدخل عام

أ - التاريخ :

تتمتع «ليبيا» بموقع جغرافي مميز. فهي تقع في وسط الشمال الافريقي، ويبلغ طول ساحلها على البحر المتوسط 1,955 كم. وتمتد رقعتها الشاسعة من وسط ساحل افريقيا الشالى على البحر المتوسط حتى مرتفعات شمال وسط القارة الافريقية. تبلغ مساحتها 1,760 مليون كم مربع وتأتى في الترتيب الرابع من حيث المساحة بين الأقطار الافريقية. وتعتبر «ليبيا» جسراً مهماً يربط بين افريقيا وأوروبا. وتعد موانئها الصالحة لاستقبال السفن على مدار السنة - مثل مينائى بنغازى وطرابلس وغيرها - منافذ جيدة لتجارة بعض الأقطار الافريقية - كالنيجر وتشاد ومالى - مع العالم الخارجى. كما أنها بموقعها هذا - تعتبر حلقة اتصال مهمة بين مشرق الوطن العربى ومغربه. ولهذا السبب يظهر فيها بوضوح التقاء وامتزاج التيارات الثقافية والحضارية العربية والإسلامية.

إن هذا الموقع الجغرافى المهم جعل تاريخ «ليبيا» السياسى يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتاريخ العربى والإسلامى، وكذلك بتاريخ أقطار شرق وجنوب البحر المتوسط بصفة عامة. وقد كان لها منذ أقدم العصور دور فعال فى التطور السياسى لهذا الجزء من العالم.

عرف قدماء المصريين الأقوام التى تقطن إلى الغرب من مصر باللبيين. كانت القبيلة اللبية التى تعيش فى المنطقة المتاخمة لمصر هى قبيلة الليبو Lebu. وقد ورد ذكر هذه القبيلة لأول مرة فى النصوص المصرية التى تُنسب الى الملك مرنبتاح Merneptah.



من الأسرة التاسعة عشرة (القرن الثالث عشر ق.م). ومن اسمها اشتق اسم ليبيا وليبين. وقد عرف الاغريق هذا الاسم عن طريق المصريين ولكنهم أطلقوه على كل شمال افريقيا إلى الغرب من مصر، وهكذا ورد عند هيرودوت الذي زار «ليبيا» في بداية النصف الثاني من القرن الخامس ق.م. وقد بلغ بعض القبائل درجة من القوة مكنتها من دخول مصر وتكوين أسرة حاكمه هي الأسرة الثانية والعشرون، التي احتفظت بالعرش قرنين من الزمان (من القرن العاشر الى القرن الثامن ق.م). استطاع مؤسس تلك الأسرة الملك شيشنق* أن يوحد مصر، وأن يجتاع فلسطين ويستولى على عدد من المدن ويرجع بغنائم كثيرة.

بدأ اتصال الفينيقيين بسواحل شمال افريقيا منذ فترة مبكرة. بلغ الفينيقيون درجة عالية من التقدم والرفق وسيطروا على البحر المتوسط واحتكروا تجارته وكانوا عند عبورهم ذلك البحر بين شواطئ الشام واسبانيا، التي كانوا يجلبون منها الفضة والقصدير، يبحرون بمحاذاة الساحل الغربي من «ليبيا» وذلك لأنهم اعتادوا عدم الابتعاد كثيراً عن الشاطئ خوفاً من اضطراب البحر. كانت سفنهم ترسو على شواطئ «ليبيا» للتزود بما تحتاج إليه اثناء رحلاتها البحرية الطويلة. وقد أسس الفينيقيون مراكز ومحطات تجارية كثيرة على طول الطريق من موانئهم في الشرق إلى اسبانيا في الغرب. وعلى الرغم من كثرة هذه المراكز والمحطات التجارية فإن المدن التي أنشأها وأقام فيها الفينيقيون كانت قليلة وذلك لأنهم كانوا تجاراً لا مستعمرين.

ويرجع بعض المؤرخين أسباب إقامة المدن التي استوطنتها الفينيقيون في شمال افريقيا الى تزايد عدد السكان وضيق الرقعة الزراعية في الوطن الأم، وكذلك بسبب الصراع الذي كثيراً ما قام بين عامة الشعب والطبقة الحاكمة. أضف إلى ذلك ما كانت تعرض له فينيقيا بين فترة وأخرى من غارات، كغارات الاشوريين والفرس ثم الغارات اليونانية.

امتد نفوذ الفينيقيين إلى حدود برقة (قوريناية). وأسسوا بعض المدن المهمة - (طربلس - لبد - وصبرات) - التي لعبت دوراً كبيراً في تاريخ الشمال الإفريقي. وقد ازدهرت تجارتهم على الساحل الغربي من «ليبيا» وذلك لسهولة الوصول إلى أواسط افريقيا الغنية بمنتجاتها المربحة كالذهب والأحجار الكريمة والعاج وخشب الابنوس وكذلك الرقيق، وكانت أهم طرق القوافل تخرج من مدينة جمة. ولهذا صارت تلك المدينة مركزاً مهماً تجمع فيه منتجات أواسط افريقيا التي تنقلها القوافل عبر الصحراء إلى المراكز الساحلية حيث تباع للفينيقيين مقابل المواد التي كانوا يجلبونها معهم.

(*) يرد اسمه في التوراة شيشاك. Shishak. سفر الملوك الأول، الفصل 12، فترة 40.



واستمر الجرمانتيون مسيطرين على دواخل «ليبيا» لفترة تجاوزت الألف سنة. وفي حين دخل الفنيقيون والاعريق في علاقات تجارية معهم، حاول الرومان إخضاع الجرمانتين بالقوة والسيطرة مباشرة على تجارة وسط افريقيا. ولكنهم فشلوا في ذلك وفي النهاية وجدوا أنه من الأفضل مسالة تلك القبيلة.

استمر وجود الفنيقيين وازداد نفوذهم في شمال افريقيا خاصة بعد تأسيس مدينة قرطاجة في الربع الأخير من القرن التاسع ق.م (814 ق.م). وصارت قرطاجة أكبر قوة سياسية وتجارية في حوض البحر المتوسط الغربي، وتمتعت بفترة طويلة من الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي. ودخلت قرطاجة بعد ذلك في صراع مرير مع روما. كان الحسد والغيرة يملآن قلوب الرومان على ما وصلت إليه تلك المدينة الفنيقية من قوة وثراء، وبدأوا يعملون ويخططون من أجل القضاء عليها. وبعد سلسلة من الحروب المضنية، تكبد فيها الطرفان الكثير من الأرواح والأموال، وهي الحروب التي عُرفت في التاريخ بالحروب البونية، استطاعت روما أن تحقق هدفها وأن تدمر قرطاجة تدميراً شاملاً، وكان ذلك سنة 146 ق.م. وآلت بذلك كل ممتلكات قرطاجة - بما فيها المدن الليبية الثلاث - طرابلس، لبدّة، وصيراته - إلى الدولة الرومانية.

أما السواحل الشرقية من «ليبيا» (برقة - قوريناية)، فكانت من نصيب المستعمرين الإغريق. مثلت سواحل برقة أحد أنسب المواقع التي يمكن أن ينشئ فيها المهاجرون الاغريق مستعمراتهم. فهي لا تبعد كثيراً عن بلادهم، بالإضافة الى ما كانوا يعرفونه من وفرة خيراتها وخصب أراضيها وغنى مراعيها بالماشية والأغنام. بدأ الاستعمار الاغريقى لإقليم قوريناية (برقة) في القرن السابع ق.م عندما أسسوا مدينة قورينى (شحات) سنة 631 ق.م. كان باتوس الأول هو أول ملك للمدينة، وقد توارثت أسرته الحكم في قورينى لفترة قرنين من الزمان تقريباً. لم يكن عدد المهاجرين الأوائل كبيراً، إذ يقدره البعض بحوالى مائتى رجل. ولكن في عهد ثالث ملوك قورينى باتوس الثانى حضرت أعداد كبيرة من المهاجرين الاغريق واستقرت في الاقليم. لقد أزعج هذا الأمر الليبيين، ودخلوا في حرب مع الاغريق من أجل الدفاع عن وجودهم وأراضيهم التي طردهم المستعمرون منها ومنحوها للمهاجرين الجدد. وعلى الرغم من أن الاسرة التي أسسها باتوس الأول استمرت في الحكم زمناً طويلاً، فإنها لم تنعم بالاستقرار وذلك بسبب الهجمات التي كانت القبائل الليبية تشنها على المستعمرات الاغريقية في المنطقة الساحلية.

وفي عهد أركيسيلوس الثانى - رابع ملوك قورينى - ترك بعض الاغريق، وعلى



رأسهم اخوه الملك، مدينة قوريني ليؤسسوا بمساعدة الليبيين مدينة برقة (المرج). ولما ازداد عدد المهاجرين الذين أتوا إلى مدينة قوريني، أرسلت تلك المدينة بعضاً منهم لإنشاء بعض محلات قرية من الشاطئ. كانت من بينها المحلة التي انشئت طوخيرة - توكرة - على موقعها.

كما أسست مدينة قوريني مستعمرة أخرى هي مدينة يوهسييريديس (بنغازي). وكما كان لقوريني ميناء هو أبولونيا (سوسة)، فإن مدينة برقة هي الأخرى أسست ميناء لها في موقع بطولوميس (طلميثه).

عندما احتل الفرس مصر، بعث ملك قوريني سفارة إلى الملك الفارسي معلناً خضوع إقليم قورينائية. واستمرت تبعية الإقليم لمصر واليهما الفارسي وإن كانت في الغالب تبعية اسمية. وفي منتصف القرن الخامس ق.م (440 ق.م) قتل اركيسيلوس الرابع، آخر ملوك أسرة باتوس، في يوهسييريديس، وأصبحت قورينائية تضم مدناً مستقلة عن بعضها البعض. وعلى الرغم من أن مدن الإقليم في هذه الفترة قد تمتعت بشيء من الازدهار الاقتصادي، فلإنها عانت من الاضطرابات السياسية، فبالإضافة إلى ازدياد خطر هجمات القبائل الليبية، كانت تلك المدن تتصارع فيما بينها، كما عصفت بها الانقسامات الداخلية. وهكذا إلى أن غزا الإسكندر المقدون مصر 332 ق.م. واستولى البطالمة الذين خلفوه في حكم مصر على إقليم قورينائية 322 ق.م. إذ ساد شيء من الهدوء النسبي وأصبحت مدن الإقليم تعرف جميعاً باسم بنتابوليس، أي أرض المدن الخمس، فقد تكون اتحاد إقليمي يضم هذه المدن ويتمتع بالاستقلال الداخلي. وبقيت قورينائية تحت الحكم البطلمي حتى أرغم على التنازل عنها لروما سنة 96 ق.م. وصار الإقليم تحت رعاية مجلس الشيوخ وكان



يكون مع كريت ولاية رومانية واحدة إلى أن فصلها الإمبراطور دقلديانوس في نهاية القرن الثالث الميلادي.

عند اعتراف الإمبراطور قسطنطين الأول بالمسيحية في النصف الأول من القرن الرابع الميلادي، نجد أن تلك الديانة كانت قد انتشرت في ليبيا. ولكن يجب ألا نفهم أن ذلك كان يعنى القضاء على الوثنية. فقد تعايشت الديانتان جنباً إلى جنب فترة قاربت القرن ونصف القرن من الزمان حتى بعد أن جعل الإمبراطور ثيودوسيوس الأول المسيحية الدين الرسمي والأوحد في الإمبراطورية في مرسوم أصدره سنة 392 م. وهذا أمر لا يختلف فيه «لبياء» عن بقية أقاليم الدولة الرومانية. وكان أول أسقف لإقليم برقة سجله التاريخ شخصاً يدعى أموناس. وكان ذلك سنة 260 م. وحضر أساقفة من مدن البتاتبوليس أول مؤتمر مسيحي عالمي، وهو المؤتمر الذي دعا إلى عقده الإمبراطور قسطنطين في مدينة نيقيا سنة 325 م. كان الأسقف سينسيوس القوريني أهم شخصيات الفترة المسيحية في برقة. تولى أسقفية طلميثة وذهب إلى البلاط الامبراطوري في القسطنطينية على عهد الامبراطور أركاديوس ليعرض المشاكل إلى كانت تواجه الإقليم والتي كان من أهمها الضرائب الثقيلة المفروضة على مدنه. إن المشكلة الرئيسية التي واجهت الإقليم على أيامه هي الدفاع ضد غزوات القبائل الليبية التي زادت حدتها بعد عام 390 م. ولما لم يكن في الإمكان الاعتماد على مساعدة الحكومة الامبراطورية، قام سكان المدن والمناطق الريفية القريبة بتنظيم حرس محلي للدفاع عن أراضيهم. إن الصورة التي يعطيها سينسيوس عن الأوضاع في الإقليم دفعت كثيراً من الدارسين إلى القول بأن الحياة في البتاتبوليس قد خبت نهائياً في القرن الخامس الميلادي. ومع ذلك فإن الآثار القديمة تثبت أنه بينما كانت المدن تنضال ظل الريف محتفظاً بحيوية ملحوظة لمدة قرنين من الزمان بعد ذلك.

ولم يكن الأمر يختلف بالنسبة لمدن الساحل الغربي. فبعد زوال الأسرة السيفيرية في النصف الأول من القرن الثالث الميلادي سادت الامبراطورية حالة من الفوضى والحروب الأهلية لمدة نصف قرن. وبينما استطاعت الأقاليم الأخرى في الامبراطورية استرداد أنفاسها بعد تلك الأزمة وأعيد إليها شيء من الأمن والنظام استمرت الاضطرابات تعصف بالشمال الأفريقي، الأمر الذي سهل وقوعه في أيدي الوندال. عبرت جموع الوندال إلى شمال أفريقيا حوالي سنة 430 م. واستولت على مدن إقليم طرابلس التي عانت الكثير مما يلحقه الوندال عادة من خراب ودمار في كل مكان يملون فيه. وعلى الرغم من أن الامبراطورية الرومانية قد استعادت الإقليم في القرن السادس الميلادي على عهد الامبراطور جستينيان عندما نجح قائده بلزاريوس في طرد الوندال، فإن «لبياء» سواء في إقليم برقة أو في إقليم طرابلس، ظلت تعاني من آثار تلك الجروح العميقة التي خلفتها



جماعات الرندال، وأصبحت البلاد بأكملها مستعدة لاستقبال أى فاتح جديد يخلصها من حالة الفوضى والاضطراب والضعف. وفي هذه الأثناء لاحظت فى الأفق طلائع الفاتحين من العرب المسلمين، الذين جاءوا ليضعوا نهاية لذلك الوضع السيئ وليفتحوا صفحة جديدة فى تاريخ البلاد.

يعتبر الفتح العربى الإسلامى من أعظم الفتوحات تأثيراً وأكثرها عمقاً وحلولاً فى البلاد. انتشر العرب فى كل أرجاء البلاد واندمجوا مع السكان المحليين (العرب الذين وصلوا فى هجرات متتالية قبل الفتح الإسلامى)، وأصبحت «ليبيا» بفضل ذلك الفتح الذى تم فى القرن السابع الميلادى دولة عربية إسلامية. استطاع العرب بعد فترة وجيزة من قدومهم أن يوطدوا أركان حكمهم وأن ينشروا الأمن فى ربوع البلاد. وبقيت «ليبيا» تابعة للخليفة فى الشرق حتى استقل إبراهيم بن الأغلب بولاية إفريقية حوالى سنة 800 م وأصبحت تبعية للحكومة المركزية فى الشرق تبعية اسمية، وهو أمر يبدو أن الخليفة لم يعترض عليه كثيراً وذلك لأن الظروف السياسية فى دولته المترامية الأطراف اقتضت اللامركزية فى الحكم. أسس ابن الأغلب أسرة ظلت تحكم البلاد حتى سقطت فى أيدي الفاطميين سنة 909/910 م. هذا بالنسبة للجزء الغربى من البلاد، أما الجزء الشرقى فقد ظل فى معظم الأحيان تابعاً لولاية مصر.

فى مطلع القرن العاشر الميلادى، كان دعاة الشيعة نشطين فى شمال إفريقيا. جمعوا حولهم عدداً كبيراً من الأعوان، واستطاعوا فى 910 م أن ينتزعوا تونس من الأغلبية. عملوا على توطيد أركان حكمهم وأخذ أمراؤهم لقب خليفة، متحدين بذلك الخليفة العباسى فى بغداد. وفى سنة 969 م نجح جوهر الصقل، قائد جيوش الخليفة الفاطمى الرابع المعز لدين الله - فى أخذ مصر من الإخشيديين، واختط مدينة القاهرة، التى أصبحت حاضرة الخلافة الفاطمية التى انتقل إليها المعز لدين الله سنة 973 م. وترك المعز بلكين بن زيرى والياً على شمال إفريقيا، بما فى ذلك إقليم طرابلس. وعلى الرغم من الود الذى يميز العلاقة بين الخليفة الفاطمى ونائبه على شمال إفريقيا فى البداية، فإن ابن زيرى وجد أن الترتيبات التى وضعها المعز لدين الله للولاية غير مناسبة له، حيث جعل المعز لدين الله كل شؤون الولاية المالية فى أيدي موظفين يتبعونه مباشرة وهذا ما فرضه ابن زيرى الذى ألقى القبض على عمال الخليفة وأرسل خطاباً شديد اللهجة إلى المعز فى القاهرة، وقد مات المعز لدين الله قبل أن يتمكن من اتخاذ أى إجراء ضد ابن زيرى. وخلفه العزيز الذى اعترف بالأمر الواقع وأقر ابن زيرى على ولاية إفريقيا التى أصبحت الآن تمتد حتى إجدابيا، وظلت الولاية فى أيدي بنى زيرى حتى سنة 1145 م، ولكنها كانت فى حالة من الفوضى والضعف سهلت على النورماندين، الذين كانوا ينطلقون من قواعدهم فى صقلية، انتزاع



طرابلس بقيادة زعيمهم روجر الصقلي. وفي عام 1158م نجح الموحدون في طرد النورماندين من طرابلس. وتمكن الموحدون من تدعيم حكمهم وتعزيز مكانتهم في شمال افريقيا حتى 1230م. وقد ترك الموحدون حكم الاجزاء الشرقية من ممتلكاتهم للحفصيين. إلا أن برقة لم تدخل ضمن المناطق التي سيطر عليها الحفصيون، إذ ظلت تحكم مباشرة من مصر وإن تمتعت في بعض الأحيان بالحكم الذاتي.

احتل الاسبان طرابلس سنة 1510 م وظلوا يحكمونها حتى سنة 1530 م عندما منحها شارل الخامس، امپراطور الامبراطورية الرومانية لفرسان القديس يوحنا الذين صاروا يعرفون في ذلك الوقت بفرسان مالطا. وبقي الفرسان في طرابلس احدى وعشرين سنة. لم يكن الفرسان متحمسين كثيراً للاحتفاظ بطرابلس. فبالإضافة للعداء الذي أظهره الليبيون تجاههم لأنهم اعتبروهم عنصراً اجنبياً دخيلاً، وأهم من ذلك أنهم أعداء في الدين، اعترض الفرسان على تلك المنحة التي تعني تقسيم قواتهم، كما أن المسافة التي تفصل مالطا عن طرابلس تعني تعذر العون في حالة أى هجوم. وفي سنة 1551 م، وبعد الاستغاثات التي وجهت الى السلطان العثماني، باعتباره خليفة للمسلمين، حضر سنان باشا ودرغوت إلى طرابلس، وفرضوا عليها حصاراً دام اسبوعاً واحداً وانتهى بسقوط المدينة. وفي الواقع أن طرابلس لم تكن ابداً مركزاً يستطيع فرسان القديس يوحنا الاحتفاظ به ضد أية مقاومة.





دخلت البلاد منذ 1551 م عهداً جديداً، اتفق المؤرخون على تسميته بالعهد العثماني الأول، وهو الذي ينتهي 1711 م عندما استقل أحمد باشا القره مانلي بالولاية. وقد شمل الحكم العثماني كافة أقاليم «ليبيا» - طرابلس الغرب، برقة، وفزان -، وكان يدير شؤونها وال (باشا) يعينه السلطان. ولكن لم يمض قرن من الزمان حتى بدأ الضعف يدب في أوصال الامبراطورية العثمانية، وأصبحت الحكومة المركزية عاجزة عن أن تفرض النظام وتتحكم في الولاة الذين صاروا ينصبون ويعزلون حسب نزوات الجند، في جو مشحون بالمؤامرات والعنف. وفي كثير من الأحيان لم يبق الوالي في منصبه أكثر من عام واحد حتى أنه في الفترة ما بين سنة 1672 م 1711 م تولى الحكم أربعة وعشرون والياً. لقد مرت البلاد بأوقات عصيبة عانى الشعب فيها الوليات نتيجة لاضطراب الأمن وعدم الاستقرار. وفي سنة 1711 م قاد أحمد القره مانلي ثورة شعبية أطاحت بالوالي. وكان أحمد هذا ضابطاً في الجيش التركي وقرر تخليص البلاد من الحكام الفاسدين ووضع حد للفوضى. ولما كان الشعب الليبي قد ضاق ذرعاً بالحكم الصارم المستبد فقد رحب بأحمد القره مانلي الذي تعهد بحكم أفضل، وقد وافق السلطان على تعيينه باشا على «ليبيا» ومنحه قدراً كبيراً من الحكم الذاتي. ولكن القره مانليين كانوا يعتبرون حتى الشؤون الخارجية من اختصاصهم، كانت «ليبيا» تمتلك اسطولا قوياً مكنها من أن تتمتع بشخصية دولية وأصبحت تنعم بنوع من الاستقلال.

أسس أحمد القره مانلي أسرة حاكمة استمرت في حكم ليبيا حتى 1835 م. ويعتبر يوسف باشا أبرز ولاة هذه الأسرة وأبعدهم أثراً.

كان يوسف باشا حاكماً طموحاً أكد سيادة «ليبيا» على مياهاها الاقليمية وطالب الدول البحرية المختلفة برسوم المرور عبر تلك المياه. كما طالب في سنة 1803 م بزيادة الرسوم على السفن الامريكية تأميناً لسلامتها عند مرورها في المياه الليبية. وعندما رفضت الولايات المتحدة تلبية طلبه استولى على إحدى سفنها. الأمر الذي دفع الأمريكين إلى فرض الحصار على طرابلس وضربها بالقنابل. ولكن الليبيين استطاعوا مقاومة ذلك الحصار وأسروا إحدى السفن الامريكية (فيلاديلفيا) عام 1805 م الأمر الذي جعل الأمريكين يخضعون لمطالبهم.. وبذلك استطاع يوسف باشا أن يملأ خزائنه بالأموال التي كانت تدفعها الدول البحرية تأميناً لسلامة سفنها. ولكن يوسف باشا ما لبث أن أهمل شؤون البلاد وانغمس في اللذات والترف ولجأ الى الاستدانة من الدول الأوروبية.

كان السلطان العثماني قد بدأ يضيق بيوسف باشا ويتصرفاته، خاصة عندما رفض يوسف مساعدة السلطان ضد اليونانيين 1829 م. وفي هذه الأثناء قامت ضد القره مانليين ثورة عارمة بقيادة عبد الجليل سيف النصر. واشتد ضغط الدول الأوروبية على يوسف لتسليمه ديونه. ولما كانت خزائنه خاوية فرض ضرائب جديدة، الأمر الذي ساء الشعب



وأثار غضبه، وانتشر السخط وعمت الثورة وأرغم يوسف باشا على الاستقالة تاركاً الحكم لابنه عليّ وكان ذلك سنة 1832 م. ولكن الوضع في البلاد كان قد بلغ درجة من السوء استحال معها الإصلاح. وعلى الرغم من أن السلطان محمود الثاني (1808 - 1839) اعترف بعليّ والياً على «ليبيا» فإن اهتمامه كان منصباً بصورة أكبر على كيفية المحافظة على ما تبقى من ممتلكات الامبراطورية خاصة بعد ضياع بلاد اليونان والجزائر 1830 م. وبعد دراسة وافية للوضع في طرابلس قرر السلطان التدخل مباشرة واستعادة سلطته. وفي 26 مايو 1835 م وصل الاسطول التركي طرابلس وألقى القبض على علي باشا ونقل الى تركيا. وانتهى بذلك حكم القره مانليين في «ليبيا».

تفاءل الليبيون كثيراً بعودة الأتراك ورأوا فيهم حمة لهم ضد مخاطر الفرنسيين في الجزائر ثم في تونس، وكذلك خطر الإنجليز الذين بدأ نفوذهم يتزايد في مصر والسودان. ولكن اتصال الدولة التركية بليبيا أصبح صعباً وعقوفاً بالمخاطر نتيجة لوجود الإنجليز في مصر، الأمر الذي أدى الى ضعف الحكم التركي في «ليبيا» وجعل الليبيون يدركون أنه سيكون عليهم وحدهم عبء مواجهة أي خطر خارجي.

كانت إيطاليا آخر الدول الأوربية التي دخلت مجال التوسع الاستعماري. وكانت ليبيا، عند نهاية القرن التاسع عشر، هي الجزء الوحيد من الوطن العربي في شمال افريقيا الذي لم يتمكن الصليبيون من الاستيلاء عليه.

إن قرب ليبيا من إيطاليا جعلها هدفاً رئيساً من أهداف السياسة الاستعمارية الإيطالية. ولم يصعب على إيطاليا اختلاق الذرائع الواهية لتعلن الحرب على تركيا في 29 سبتمبر سنة 1911 م. واستطاعت الاستيلاء على طرابلس في 3 أكتوبر من السنة نفسها. قاومت القوات التركية الإيطالية لفترة قصيرة، ولكن تركيا تنازلت عن «ليبيا» لإيطاليا بمقتضى المعاهدة التي أبرمت بين الدولتين في 18 أكتوبر 1912 م، وأدرك الليبيون الآن أن عليهم أن ينظموا صفوفهم ويتولوا بأنفسهم أمر مقاومة المستعمر. وقد اشتدت مقاومة الليبيين للقوات الإيطالية مما حال دون تجاوز سيطرة الإيطاليين المدن الساحلية. ولما دخلت إيطاليا الحرب العالمية الأولى 1915 م، انضم أحمد الشريف، الذي كان يتولى قيادة المقاومة ضد الغزو الإيطالي في برقة، الى جانب تركيا ضد الحلفاء، ولكن بعد هزيمة قواته تنازل عن الزعامة لإدريس السنوسي.

خرجت إيطاليا من الحرب منتصرة مما عزز مركزها، ولكن المقاومة في «ليبيا» لم تتوقف. استمر الليبيون على الرغم من أنهم عزل من السلاح يجاهدون في سبيل تحرير وطنهم. وقد دفعت قوة المقاومة الإيطالية الى أن يمنحوا بعض الوعود لإدريس السنوسي، تضمنت الاعتراف به أميراً على أجزاء من برقة الأمر الذي دفعه الى الدخول في سلسلة من



الاتفاقيات المشينة مع الإيطاليين المهدف منها إجهاض حركة الجهاد، حيث نصت تلك الاتفاقيات صراحة على وقف القتال وتسليم أسلحة المجاهدين، وأمام الرفض الشعبي لهذه الاتفاقيات وأمام إصرار المجاهدين على الاستمرار في القتال ضد الإيطاليين ورفضهم لنصوص الاتفاقيات، اضطر ادريس السنوسي للهروب الى مصر، وتولى عمر المختار قيادة حركة الجهاد.

بعد أن تولى الحزب الفاشستي زمام الأمور في إيطاليا سنة 1922 م بدأ في تطبيق سياسة استعمارية صارمة. وعمت الثورة كل أرجاء «ليبيا». ولكن القادة العسكريين الإيطاليين اتبعوا أساليب وحشية في قمع المقاومة الليبية وطال بطشهم وقمعهم كل الليبيين، ولم ينج من ذلك حتى النساء والأطفال. وفي 1931 م أسروا عمر المختار الذي كان يتزعم حركة المقاومة وأعدموه شنقاً في 16 سبتمبر سنة 1931 وبذلك تمكنوا من السيطرة على البلاد، واستولوا على أخصب الأراضي ومحوها للأعداد الغفيرة من الأسر الإيطالية التي أحضرت لتقيم في ليبيا.

وعندما قامت الحرب العالمية الثانية، رآها الليبيون فرصة يجب استغلالها من أجل تحرير بلادهم. ولما دخلت إيطاليا الحرب 1940 انضم الليبيون الى جانب صفوف الحلفاء، بعد أن تعهدت بريطانيا صراحة بأنه عندما تضع الحرب أوزارها فإن «ليبيا» لن تعود بأي حال من الأحوال تحت السيطرة الإيطالية.

كانت الشكوك تثار حول الليبيون في نوايا بريطانيا بعد انتهاء الحرب. واتضح هذه النوايا بعد هزيمة إيطاليا وسقوط كل من بنغازي وطرابلس في أيدي القوات البريطانية. كان هدف بريطانيا المتمشى مع سياستها المعهودة (فرق تسد)، هو الفصل بين اقليمي برقة وطرابلس ومنح فزان لفرنسا، وكذلك العمل على غرس بذور الفرقة بين الليبيين. وبينما رأى الليبيون أنه هزيمة إيطاليا سنة 1943 م يجب أن تكون السيادة على «ليبيا» لأهلها، فإن الانجليز والفرنسيين رفضوا ذلك وصمموا على حكم «ليبيا» حتى تتم التسوية مع إيطاليا. وأصبحت هاتان الدولتان تتحكمان في مصير «ليبيا» ضد رغبات شعبيها، وبعد كثير من المفاوضات، تم الاتفاق على منح برقة استقلالها الذي اعترف به الانجليز على الفور، وكان ذلك في أول يونيو 1949 م ولكن هذا الإجراء الذي كانت غايته تهدئة الليبيين والهائم عنهم عن قضيتهم، لم يسكت صوت أحرار «ليبيا» الذين استمروا في المطالبة بحقوقهم واستعادة حريتهم. إن هذا الاصرار من جانب الليبيين ضمن لقضية «ليبيا» مكاناً في جداول أعمال المؤتمرات التي عقدتها الدول الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية كما نقل الليبيون قضيتهم إلى الأمم المتحدة.

وفي هذه الأثناء كانت الدوائر الاستعمارية تدبر المكائد وتحيك المؤامرات على مستقبل



«ليبيا». فقد نشرت بريطانيا وإيطاليا في 10 مارس 1949 م مشروع بيقن - سيفورزا الخاص بليبيا. ويقضى ذلك المشروع بفرض الوصاية الإيطالية على طرابلس والوصاية البريطانية على برقة والوصاية الفرنسية على فزان، على أن تمنح «ليبيا» الاستقلال بعد عشر سنوات من تاريخ الموافقة على المشروع. وقد وافقت عليه اللجنة المختصة في الأمم المتحدة في 13 مايو 1949 م، وقُدِّم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للاقتراع عليه. ولكن المشروع باء بالفشل لحصوله على عدد قليل من الأصوات المؤيدة. وبعد مفاوضات كثيرة ومحاولات لإيجاد حلول وسط للقضية الليبية، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 289 في 21 نوفمبر 1949 م الذي يقضى بمنح «ليبيا» استقلالها في موعد لا يتجاوز الأول من يناير 1952 م. وكُوِّنت لجنة لتعمل على تنفيذ قرار الأمم المتحدة ولتبدل قصارى جهدها من أجل تحقيق وحدة «ليبيا» ونقل السلطة إلى حكومة ليبية مستقلة.

وفي أكتوبر 1950 تكونت جمعية تأسيسية من ستين عضواً، يمثل كل إقليم من أقاليم ليبيا الثلاثة عشرون عضواً. وفي 25 «نوفمبر» من السنة نفسها اجتمعت الجمعية التأسيسية برئاسة مفتي طرابلس لتقرر شكل الدولة. وعلى الرغم من اعتراض ممثل طرابلس فقد تم الاتفاق على النظام الاتحادي. وكلفت الجمعية التأسيسية لجنة لصياغة الدستور. قامت تلك اللجنة بدراسة النظم الاتحادية المختلفة في العالم، وقدمت نتيجة عملها إلى الجمعية التأسيسية في سبتمبر 1951 م. وكانت قد تكونت حكومات اقليمية مؤقتة. وفي 29 مارس 1951 أعلنت الجمعية التأسيسية تشكيل حكومة اتحادية مؤقتة في طرابلس. وفي 12 أكتوبر من عام 1951 م نُقلت إلى الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية السلطة كاملة ما عدا ما يتعلق بأمور الدفاع والشؤون الخارجية والمالية. فالسلطات المالية نُقلت إلى الحكومة الليبية في 15 ديسمبر 1951، وأعقب ذلك في 24 ديسمبر 1951، إعلان الدستور وتولى ليبيا شؤون الدفاع والخارجية.

ولكن على الرغم من كل ما قامت به بعض الدوائر الاستعمارية بعد 1951 من أجل الإبقاء على «ليبيا» مقسمة وضعيفة تحت ذلك النظام الاتحادي، فإن الليبيين قاموا في سنة 1963 بتعديل دستورهم وأسسوا دولة موحدة وأزالوا جميع العقبات التي كانت تحول دون وحدتهم. إلا أن الليبيين عانوا الكثير في فترة الاستقلال المزيف من تكبيل بلادهم بسلسلة من القواعد الأجنبية، ومن حكم فاسد عميل، بدد ثروات البلاد وتركهم يعانون ويلات الفقر والمرض والجهل، وبعد طول انتظار لاح الفجر في الأفق، ذلك الفجر الذي جاء توتجهاً لكفاح الشعب العربي الليبي الطويل، وثمرة للتضحيات الجسام التي بذلها، إنه فجر الفاتح العظيم 1969.





- 1 - محمود الصديق أبو حامد: الفينيقيون في ليبيا
- 2 - عباس همدان: ليبيا في العصر الفاطمي
- 3 - ب. فيلا: علاقة منظمة فرسان مالطة بطرابلس
وهذه أبحاث قدمت في المؤتمر التاريخي «ليبيا في التاريخ» الذي عقد في كلية
الأدب والتربية، الجامعة الليبية، بنغازي من 16 - 23 مارس 1968 م
- 4 - ر. ج. جود تشايلد، قورينا وأبولونيا: دليل تاريخي ووصف عام لأثار المدينتين،
الترجمة العربية، نشر إدارة البحوث التاريخية 1970 م
- 5 - Henri Habib, Libya: Past and Present, 2ed. Edam Publishing House
Ltd., Malta, 1979
- 6 - وترجمته العربية التي قام بها شاكرا إبراهيم ونشرتها المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع
والإعلان والمطابع، الجماهيرية 1981 م.
- 7 - D.E.L. Haynes, An Archaeological and Historical Guide to the Pre
Islamic Antiquities of Tripolitania, London, 1965
- 8 - Philip Ward, Sabratha; A Guide for visitors, the Oleander Press,
Harrow, England, 1970
- 9 - John Wright, Libya, London, 1969



(ب) السكان :

معرفة عنصر السكان في أى دولة من الدول له أهمية كبرى إذ أن غط وتوزيع وتركيب السكان من الأمور البالغة الأهمية في تخطيط وتطوير التنمية والنشاط الاقتصادى والاجتماعى لكل بلد، على أساس أن عنصر السكان يعتبر عامل قوة من حيث أنه كان وما يزال الأداة الفاعلة في البناء السياسى والاقتصادى والاجتماعى للدول.

لم يتوفر في الجماهيرية العظمى أى معلومات أو بيانات شاملة ودقيقة يمكن عن طريقها دراسة الخصائص السكانية قبل عام 1954. أجرى أول تعداد شامل للسكان عام 1954، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت التعدادات السكانية تجرى مرة كل عشر سنوات، بطريقة منظمة إذ أجرى تعداد عام 1954، 1964، 1973، 1984. قبل ذلك كان هناك تنوع في المصادر التي يستعان بها، وكان من أهم تلك المصادر تقديرات الرحالة والدبلوماسيين وبعض الجغرافيين العرب، وهي ذات نتائج تنقصها الدقة والصدق ولا يمكن الاعتماد عليها كلية، فأغلبها كان مبنياً على التخمين والتقدير. إن من أهم الإحصاءات القديمة، الإحصاءات الإيطالية لعامى 1931، 1936، غير أن هذه الإحصاءات لا يمكن الاستناد إليها أو الأخذ بنتائجها وذلك لعدة أسباب من أهمها أنها أجريت في ظروف صعبة⁽¹⁾، إذ أن السكان الوطنيين كانوا يخشون التجنيد والالتزامات التي تصدرها الحكومة الإيطالية للمواطنين بالإضافة إلى عدم شمولية كل المناطق إذ أنه من الصعب في تلك الفترة حصر كل السكان وخاصة سكان الدواخل والبدو الرحل حيث حياة الترحال وعدم الاستقرار. ويعتقد بأن الإيطاليين في سعيهم لاحتواء «ليبيا» كانوا يقللون من عدد السكان الوطنيين والاكتثار من عدد السكان الإيطاليين. لهذا يمكن القول بأن الأرقام التي أعطتها الإحصاءات

(1) Van katachanga, K., «Population of Libya». Dirabbat, The Economic and Business Review, Vol. 6, No 2, 1962, PP. 2-3



الايطالية يجب أن تؤخذ بحذر رغم أنها قد تعطينا أرقاماً تقريبية لا غنى عنها عند دراسة بعض الأمور العامة⁽²⁾.

قام في الفترة الأخيرة كثير من المؤسسات والهيئات المختلفة بإعداد بيانات احصائية تشمل معلومات عن خصائص معينة للسكان أهمها تلك البيانات التي تجرّيا إدارة الاحصاء والتعداد من فترة إلى أخرى والدراسات التي أجراها مكتب التخطيط الفني والاقتصادي عام 1984 م.

لقد أظهرت الاحصاءات الحديثة للفترة الممتدة من 1954 حتى 1984 أن البلاد قد شهدت نمواً كبيراً في عدد السكان. فلقد بلغ المعدل خلال هذه الفترة ما بين 3,7%، و4,5% على التوالي. ويعتقد بأن هذا النمو قد بدأ يرتفع مع بداية السبعينات إذ ان المعدل السنوي خلال الفترة 1964 - 1984 أكثر من 4,1% (أنظر جدول رقم 1)، وبذلك تعتبر الجماهيرية العظمى ذات معدل مرتفع جداً يزيد عن معدلات دول العالم، إذا ما استثنينا بعض دول الخليج العربي. فقد ارتفع عدد السكان من 2,006 ألف نسمة عام 1970 إلى نحو 3,760 ألف نسمة عام 1986⁽³⁾. إن ظاهرة النمو السكاني السريع في هذه الفترة تتضح في عدد كبير من المجتمعات حديثة العهد بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي ظاهرة تصاحب الدول في أول مراحل تحولها الصناعي والعمراني، إذ يحدث انخفاض في معدلات الوفيات دون أن يصاحبه انخفاض مماثل في معدل المواليد غير أن ذلك لا يستمر طويلاً فسرعان ما يستقر عندما تستقر العلاقة بين معدل المواليد والوفيات ويقل معدل الهجرة. (شكل رقم 1)

إن النمو السكاني السريع (شكل رقم 1) يمكن إرجاعه أساساً إلى تأثير عاملين ديموغرافيين هما حركتا السكان الطبيعية والمكانية. ويقصد بالأولى الزيادة الطبيعية الناتجة عن الفروق الحاصلة بين معدلات الوفيات والمواليد. فهناك اعتقاد قوي بأن معدلات الزيادة الطبيعية هي أعلى بكثير مما كانت عليه في الماضي. حيث التحسن الكبير في نسبة معدلات الوفيات وذلك لتطور الخدمات العامة بما فيها الصحة والاجتماعية والثقافية المجانية. وهو تأثير ناتج عن الاستثمار الاقتصادي المتزايد في مجالات الصحة والخدمات والتعليم والتخطيط، وسياسات التنمية الزراعية والصناعية. إن ذلك يعكس الكثير من السمات التقليدية المرتبطة بسكان الدول النامية، حيث

(2) محمد المهدي، جغرافية ليبيا البشرية، المؤسسة العامة للنشر والتوزيع، بنغازي 1981، ص 80.

(3) مكتب التخطيط الفني والاقتصادي، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1970 - 1986، طرابلس،

جدول رقم (1)
يوضح النمو السكاني في الجماهيرية
(1984 / 1954)

معدل الزيادة السنوي			التعدادات العامة				البيان
84 / 73	73/64	64 / 54	1984	1973	1964	1954	
4,6	4,3	3,7	1950152	1191853	813386	565275	ذكور
4,3	3,9	3,7	1687336	1057384	750983	523598	إناث
4,5	4,1	3,7	3637488	2269237	1564369	1088873	جملة السكان
4,1	3,3	3,9	1653330	1057919	788657	540364	ذكور
4,3	3,5	3,8	1583830	994453	726844	501235	إناث
4,2	3,4	3,8	3237160	2052372	1515501	1041099	جملة الليبيين

المصدر: أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، مكتب الجيب الإحصائي لعام 1984، طرابلس 1988 من 9-7

الزيادة السريعة في السكان نتيجة للخصوبة العالية وانخفاض في معدلات الوفيات.

فالتغير في العلاقة بين معدل المواليد والوفيات (الزيادة الطبيعية) يظهر بأن المعدل قد ارتفع في الفترة (1964 - 1984) من 21 إلى 37 في الألف، وتظهر دراسة هذه المعدلات بعد عام 1964 ارتفاعاً كبيراً في حالة المواليد، من 26 إلى 43 في الألف عام 1984. وفي حالة الوفيات من 5 إلى 6 في الألف في الفترة نفسها. يضاف إلى ذلك ارتفاع نسبة الخصوبة التي بلغت حسب تعداد عام 1984 أكثر من 200 في الألف، في حين أنها أقل من 100 في الألف في كل الدول الأوروبية. ويظهر تعداد عام 1973 أن هناك حوالي (1430) طفلاً لكل 200 امرأة، أي بمعدل امرأة واحدة لكل سبعة أطفال. وهي نسبة عالية في حين أن المعدل الدولي العام لا يزيد في أقصاه عن ستة أطفال لكل امرأة.

أما عامل الهجرة فتظهر أهميته مع الزيادة الكبيرة التي سجلها تعداد السكان وخاصة بعد عام 1964. وبمقارنة معدل نمو السكان في البلاد فيما بين 1864 - 1984 مع معدل الزيادة الطبيعية نجد أن هناك فرقاً في معدل نمو السكان، فمن أين أتى ذلك الفرق؟ لا يوجد أدنى شك في أن المسؤول عن تلك الزيادة هو عامل الهجرة، إذ تدفق على البلاد الليبيون المهاجرون الذين تركوا البلاد أثناء الاستعمار الإيطالي. فقتل احصاءات عام 1973 على أن نحو (68) ألف نسمة من الليبيين مولودون خارج البلاد وأن أغلبهم عادوا بعد أن استقرت البلاد سياسياً، وتطور اقتصادها الذي صاحب اكتشاف النفط. وقد بلغت هذه الهجرة أوجها في الفترة ما



بين 1965 - 1975، وارتفعت من جهة أخرى نسبة السكان غير الليبيين إلى مجموع السكان من 3,4٪ عام 1954، إلى حوالى 9٪ عام 1973 ونحو 11٪ عام 1984، وكان ذلك نتيجة لزيادة الطلب على الأيدي العاملة إذ إن عدد السكان لا يكفى لما أتاحته خطط التحول من مجالات عمل في القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة. فازدياد عدد السكان غير الليبيين يعد أمراً إيجابياً وضرورياً في هذه المرحلة من حيث توفير الأيدي العاملة التي يحتاجها المجتمع في خلق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير الخبرة الفنية للعالة الوطنية بالإضافة إلى توسيع طاقة السوق المحلية وانهاش مختلف القطاعات الاقتصادية والقطاعات الخدمية الأخرى. وإذا ما اعتبرنا هذه الهجرة هجرة عمل مؤقتة فإن الاحصاءات تشير إلى أن الذكور أكثر معدلاً من الإناث، وقد بلغ المعدل الجنسي لغير الليبيين في تعداد 1984 حوالى 290 ذكراً لكل مائة امرأة.

ومن الطبيعي أن تختلف نسبة الزيادة من مكان إلى آخر في الجاهيرية العظمى تبعاً للظروف الاقتصادية. فمعدل النمو مرتفع في المدن عنه في المناطق الريفية وذلك لأن المدن تجتذب باستمرار مهاجرين من الريف والمناطق الداخلية، فتعمل هذه الهجرة باستمرار على زيادة معدل نمو السكان في المدن وانخفاضها في المناطق الريفية. وهذه المشكلة متوقعة في بلد كالجاهيرية العظمى التي تعيش مرحلة تحول وإغناء لوضع قواعد اقتصادية جديدة باستغلال كل الوفورات الاقتصادية المتاحة. فالمناطق التي توجد بها المدن الكبيرة مثل طرابلس وبنغازى وسبها قد استقطبت أكبر عدد من المهاجرين. ويبدو أن ذلك اشتد بعد عام 1964. فنسبة سكان المدن إلى الريف لم تكن مرتفعة قبل ذلك الوقت إذ لم يتجاوز عدد سكان مدينتي طرابلس وبنغازى عام 1954، 20٪ من مجموع السكان، وأصبحتا الآن تحتويان على حوالى 40٪ من المجموع الكلي للسكان.

٤.١.٢.١. السكان في الشمال

ربما كان أهم تأثير على جغرافية السكان في البلاد هو التأثير الناتج عن استثمارات الدولة المتزايدة في مجالات الصحة والخدمات والتعليم وسياسات التنمية الزراعية والصناعية. ولهذا فهناك زيادة في كثافة سكان بعض المناطق نتيجة لحركة أعداد كبيرة من المهاجرين إلى المدن التي تظهر واضحة كرد فعل للزوايا المعروفة التي يُعتقد بوجودها في مناطق المدن مما ساعد على نمو المدن الرئيسة بدرجة سريعة. وعلى الرغم من التطورات التي تدفعها الرغبة في الإصلاح الإقتصادي والاجتماعي والحد من الانعكاسات السلبية لظاهرة النمو السكاني السريع في المناطق المكتظة في المدن فإن الظروف الطبيعية ما يزال لها تأثيرها العميق في توزيع السكان.

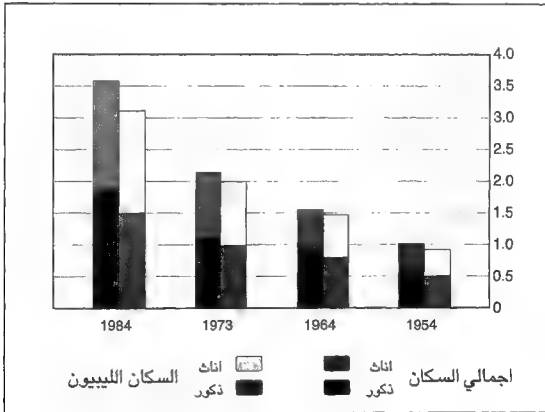


إن مقارنة حجم السكان مع تطور دخل البلاد ونمو مواردها عكس ارتفاع متوسط دخل الفرد من 642 ديناراً إلى 1970 إلى 2195 ديناراً عام 1985⁽⁴⁾. أما إذا ما نظرنا إلى حجم الرقعة الجغرافية نجد أن البلاد تعاني من مشكلة تخلخل سكاني. فالموارد البشرية لا تتمشى مع ما أتيح لها من مدخرات اقتصادية صاحبت تدفق النفط.

ويتباين توزيع السكان تبايناً شديداً، فعلى الرغم من أن الكثافة العامة للبلاد تبلغ حوالى 205 نسمة لكل مائة متر مربع فإنها تختلف من مكان إلى آخر. وقد لا يعطى الاعتماد على مدلول الكثافة قيمة دقيقة لأنها - جغرافياً - تشير لمنطقة قد تكون أجزاء كبيرة منها غير ذات أهمية، وغير مأهولة بالسكان، فأغلب أجزاء الجماهيرية مناطق صحراوية نتيجة انخفاض معدل الكثافة العامة.

النمو السكاني

شكل (1)



(4) مكتب التخطيط الفنى والاقتصادى، نفس المرجع السابق، ص 32.



ويظهر من الجدول رقم (2) أن البلديات الشمالية بصفة عامة والبلديات الشمالية الغربية بصفة خاصة تمثل المرتبة الأولى في كثافة السكان، في حين أن البلديات الجنوبية والوسطى التي تمتد أراضيها إلى الأجزاء الصحراوية قليلة الكثافة تصل في معدلها إلى حوالي 0,05 نسمة للكيلومتر المربع، بينما ترتفع الكثافة في بلدية طرابلس إلى 583 نسمة والزاوية إلى نحو 80 نسمة، وينغازي إلى نحو 49 نسمة عام 1984.

جدول رقم (2)

يبين الكثافة السكانية في الجماهيرية عام 1984 م

الكثافة	المساحة كم ²	عدد السكان	البلدية
1,1	83,860	94,006	طبرق
5,4	19,630	105,031	درنة
15,5	7,800	120,662	الجبل الاخضر
7,3	14,000	102,763	الغاتح
48,3	9,980	485,386	بنغازي
0,5	200,290	100,547	إجدابيا
0,7	164,570	110,996	خليج سرت
0,7	66,748	45,195	سوف الجين
0,05	483,510	25,139	الكفرة
78,5	2,270	178,295	مصراته
40,9	2,470	101,107	زليطن
77,1	1,980	149,642	الخمس
22,2	3,820	84,640	ترهونة
582,8	1,700	990,697	طرابلس
37,1	2,290	85,068	العزيزية
79,7	2,760	220,075	الزاوية
31,1	5,830	181,584	النقاط الخمس
1,9	65,802	117,073	غريان
7,9	9,310	73,420	يفرن
0,8	65,050	52,247	غدامس
5,0	15,330	76,171	سبها
0,5	97,160	46,749	الشاطئ
0,5	104,590	48,701	أوباري
0,1	349,990	42,294	مرزق

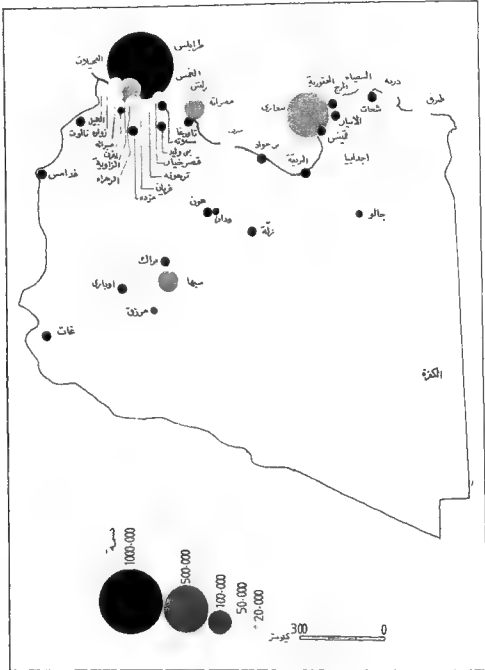
ولتحديد التجمعات السكانية بدقة أكثر فإن التوزيع الجغرافي مرتبط ارتباطاً قوياً مع الظروف الاقتصادية والطبيعية. فقد ازدادت معدلات الكثافة العامة في مراكز المدن ومواقع المشروعات المختلفة فهناك انتشار للسكان على الأجزاء الساحلية وفي شريط ضيق. وفي هذا الشريط أيضاً هناك منطقتان بارزتان للتركز السكاني حول مدينتي طرابلس وبنغازي، وتقل نسبة الكثافة كلما ابتعدنا عن هذين المركزين في أي اتجاه. فقد تُدر سكان بلديتي طرابلس وبنغازي بأكثر من 40٪ من مجموع السكان، وتقل الكثافة السكانية على الساحل في المنطقة الواقعة غرب اجدابيا وشرق مصراته أي في خليج سرت إذ تلعب الظروف الطبيعية كالمناخ الصحراوي والكثبان الرملية والمستنقعات دوراً كبيراً في انخفاض هذه الكثافة.

أما أكبر تجمع سكاني فهو يمتد في نظام كثيف السكان نوعاً على شكل مثلث رأسه في مصراته وقاعدته تمتد بين بئر الغنم وزواره. ويمكن القول بأن الجماهيرية العظمى تشتمل على نطاقين متميزين من حيث التوزيع السكاني؛ أحدهما مأهول بالسكان في أغليته ودرجة كثيفة نسبياً في بعض المناطق التي تتركز فيها المدن الرئيسة، وثانيهما النطاق الخالي من السكان ويغلب عليه الطابع الريفي وتكثر به الواحات والمدن الصغيرة. فالقسم الشمالي الذي يمثل حوالي 10٪ من مساحة البلاد يسكنه نحو 85٪ من مجموع السكان حيث يمثل أغلب المدن الرئيسة مراكز البلديات وفروعها، في حين أن القسم الجنوبي يمثل مساحة تقدر بنحو 90٪ ومجموع سكاني يقدر بحوالي 15٪.

تتوفر في القسم الأول إمكانية الحياة أكثر من القسم الثاني إذ يزيد معدل الأمطار في أغلب أجزاء هذا القسم عن 200 ملم، بالإضافة إلى السهول التي تصلح في أغلبها للزراعة حيث التربة أجود. أما المناخ فهو معتدل وأقل قسوة من الجنوب. فهنا يوجد أغلب الأراضي الزراعية كما تتوفر المياه الجوفية والعيون الرئيسة. وتتركز أهم المدن والموانئ الرئيسة في المناطق التي توسعت توسعاً كبيراً في السنتين الأخيرتين باعتبارها مراكز رئيسة للإدارة والتجارة والخدمات. بالإضافة إلى احتواء هذه المنطقة على المراكز الصناعية والموانئ النفطية ومصانع البتروكيمياويات ومصافي التكرير. أما القسم الجنوبي، حيث الظروف الطبيعية أكثر قسوة وتطرفاً، فالأمطار نادرة والتربة فقيرة والمناخ حار والمياه لا تتوفر إلا في الواحات المتناثرة، وفي الأطراف الشمالية لهذا القسم وخاصة جنوب الجبل الأخضر وغربه حيث تسقط كميات من الأمطار البسيطة تساعد على ظهور بعض الحشائش التي تكفي لقيام حرفة الرعي وتكون مساحات واسعة ينتقل فيها السكان الرحل وشبه الرحل وراء قطعانهم بحثاً عن الرعي ومصادر المياه.



شکل رقم (3) بوضوح التجمّعات الحضرية في الجماهيرية المغلبي





تركيب السكان :

من حيث الجنس والنوع

بالرغم من عدم وجود تقديرات يعتمد عليها في تحديد متوسط العمر في الجماهيرية العظمى غير أن التغير في جملة السكان ومعدل المواليد والوفيات يحدث تغيراً في توقعات الحياة في فترات السن المختلفة والصورة العامة هي زيادة العمر المتوقع في الفترة الأخيرة وإن كانت بطبيعة الحال منخفضة لا تزيد عن 55 سنة.

ومع كل مظهر من مظاهر التغير السكاني يحدث تغير في الهرم السكاني للجماهيرية، وإن كان التغير هنا من قبيل التغير في التفصيل دون الشكل العام للهرم السكاني. فإزال المجتمع العربي الليبي مجتمعاً فتيماً من الناحية الحيوية، فالإحصاءات تظهر بأن هناك ارتفاعاً في نسبة صغار السن ما تحت 15 سنة، فقد بلغت هذه النسبة نحو 46,8% من عام 1984 بعد أن كانت نحو 38,5% من عام 1954. ويقابل هذه الزيادة في هذه الفئة انخفاض في فئات السن ما فوق 15 سنة، ويرجع ذلك لارتفاع في نسبة المواليد، ولا غرابة في ذلك إذا ما ارتفعت نسبة الأطفال الأقل من 5 سنوات إلى الإناث اللاتي تتراوح أعمارهن من 15 إلى 49 سنة (من 84 طفلاً لكل 100 أنثى عام 1964 إلى 112 طفلاً عام 1973).

إن تركيب السكان في كل التعدادات اشترك في بعض الخصائص وأهمها القاعدة العريضة التي تدل على ارتفاع نسبة الفئات الصغيرة والفتية. فإحصاء عام 1973 يظهر عرض قاعدة الهرم السكاني، ففئة الأقل من خمس سنوات تشكل حوالي 20% من مجموع السكان ثم يضيق الهرم شيئاً فشيئاً حتى يصل إلى القمة، ففئة صغار السن هذه تؤلف عبئاً ثقيلاً على عاتق من هم في سن العمل الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 - 60 سنة وخاصة إذا ما عرفنا أن نسبة العاملين اقتصادياً من بين إجمالي السكان الذين عمرهم (15 سنة فما فوق) في حدود 47,9% عام 1984. فهذه الفئة تحتاج إلى أعداد كبيرة من المنشآت المدرسية ودور الحضانه ورياض الأطفال. وعلى أي حال فالهرم السكاني في الجماهيرية العظمى، رغم أنه يظهر بأن المجتمع العربي الليبي مستهلك أكثر منه منتج في الوقت الحالي إلا أنه يبشر بمستقبل مشرق في توفير أعداد كبيرة من الليبيين الذين سيساهمون في بناء مجتمعهم ويحلون مشكلة العجز في الأيدي العاملة.

أما من حيث التوزيع النوعي فتبين النتائج الإحصائية لتعداد عام 1984 أن مجموع السكان العرب الليبيين بلغ حوالي 3,237 مليون نسمة من بينهم 1,653



مليون نسمة من الذكور أي ما يعادل 51٪ من جملة السكان في 7,584 مليون نسمة من الإناث أي ما يعادل 49٪ من مجموع السكان. أي أن نسبة الذكور عام 1984 كانت 104 ذكر لكل 100 أنثى، إلا أن هذه النسبة ليست ثابتة وإنما هي غتلفة من مكان إلى آخر ومن سنة إلى أخرى، ترتفع النسبة في طرابلس وبتغازي لتصل إلى حوالى 106، بينما تقل في الخمس وغريان والزواية إلى 104، وفي ابوراي والكفرة وغدامس إلى 151، في مقابل 99 ذكراً لكل 100 أنثى في بلدية مرزق. وهذا دليل على أن المهاجرين إلى المراكز العمرانية الرئيسة هم من الشباب. فظاهرة زيادة نسبة الذكور على الإناث ليست بمشكلة كبيرة كما لو كانت نسبة الإناث أكثر من الذكور.

من حيث نسبة الأسر.

لقد أظهر تعداد عام 1984 بأن عدد الأسر الليبية قد بلغ 569,679 ألف أسرة بعد أن كان عدد الأسر عام 1973 نحو 387,043 ألف أسرة، أي أن عدد الأسر خلال الفترة 1973 - 1984 ارتفع بنحو 182,636 أسرة أي بمعدل 2,47٪. وهذا يدل على أن الزيادة في عدد السكان كانت خلال هذه الفترة أعلى من الزيادة في عدد الأسر إذ بلغت نسبة الزيادة في عدد السكان حوالى 61,7٪، بمعنى أن معدل الزيادة في تكوين أسر جديدة كان أقل من معدل الزيادة في عدد السكان⁽⁵⁾، وأن العدد الأكبر من الأسر الليبية يتراوح بين ثلاثة وثمانية أفراد. لقد صاحب تطور الظروف الإقتصادية في البلاد وانتشار التعليم وزيادة الهجرة الداخلية إلى ظهور الروح الاستقلالية للفرد، فأخذ كيان الأسرة الكبيرة يتفنت تدريجياً بعد أن كان هناك ارتباط موجود في أكثر من عائلة في أسرة واحدة. فقد أظهر تعداد عام 1973 بأن الأسر التي بها عائلة واحدة حوالى 82٪ من مجموع الأسر في حين أن الأسر التي بها أربع عائلات تزاوجية فأكثر لا يتعدى 0,4٪ من مجموع الأسر التي بها عائلات تزاوجية⁽⁶⁾.

أما من حيث حجم الأسرة فتعداد عام 1973 يؤكد بأن أغلب المتزوجين قد أنجبوا أطفالاً وأن حوالى 5٪ فقط من المتزوجين لم يكن لديهم أطفال، كما أن عدد أفراد الأسرة بصفة عامة يتراوح ما بين فردين وخمسة عشر فرداً. ومع التغير في عدد السكان والأسر حدث تغير كبير في حجم الأسرة، فقد ارتفع معدل متوسط الأسرة الواحدة من 4,8 فرد عام 1964 إلى 5,8 فرداً عام 1973، و6,4 فرداً عام 1984.

(5) مصلحة التعداد والاحصاء، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان، 1984، ص 2

(6) مصلحة التعداد والاحصاء، المجموعة الإحصائية 1979، طرابلس 1981، ص 41.

جدول رقم (3)

يبين توزيع الاسر حسب العائلات الزوجية لعام 1973



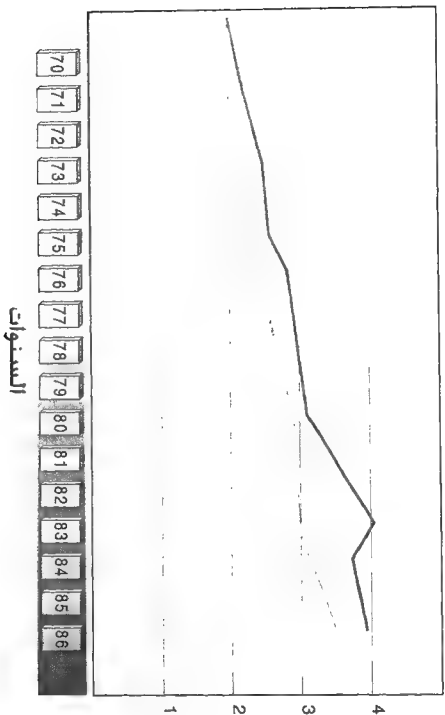
نوع الأسرة	العدد	النسبة
أسرة بعائلة واحدة	284590	82.1
أسرة بعائلتين	36089	10.4
أسرة بثلاث عائلات	6601	1.9
أسرة بأربع عائلات فأكثر	1328	0.4
جملة العائلات الزوجية	328608	94.8
أسر ليس بها عائلات تزاوجية	18129	5.2
المجموع	346837	100

من الاتجاهات المهمة للسكان في الجماهيرية العظمى، النمو السريع لسكان المدن وذلك لما تلعبه المدن من دور حيوى من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. فالتطور المستمر لبعض المدن يعتبر من الأمور القائمة. فما بلغت النظر بعد عام 1969 ذلك السباق السريع نحو سكنى المدن، كما يلاحظ ذلك من عدد حجم المدن ونموها الوظيفى المتعاظم، وكذلك ارتفاع النسبة المئوية لسكان المدن والتأثير الملحوظ لها مع السكان. فقد أوضح تعداد عام 1973 أن نسبة السكان الحضر حوالى 60٪ من مجموع السكان وبين تعداد عام 1984 أن حوالى 70٪ من السكان يعيشون في مراكز يزيد عدد سكانها عن (7) آلاف نسمة وأن أكثر من 75٪ من جملة السكان يعيشون في مراكز سكانها أكثر من (5) آلاف نسمة⁽⁷⁾. وقد قدر معدل النمو للسكان الحضر في الفترة ما بين 1973 - 1984 بصفة عامة بنحو 7,6٪ سنوياً. ففي عام 1984 نجد ان حوالى 53٪ من جملة السكان يعيشون في مراكز أو مدن يزيد عدد سكانها عن 10 آلاف نسمة وحوالى 26٪ من السكان في مراكز يقل عدد سكانها عن (5) آلاف نسمة (انظر جدول رقم (4))

يلاحظ من الجدول رقم (4) أن مدينتى طرابلس وبنغازى تعتبران مركزين مسيرين للنظام الحضرى في البلاد، فلكل واحدة مناطق نفوذ وإن كان نفوذ مدينة طرابلس يمتد أحياناً لكل المناطق بحكم أنها تحتوى على كل الوظائف الرئيسة سواء

Kezeiri, S., Growth and Change in Libya's Settlements System. Ekistics, Jan. 1986, (7) P. 577

النمو السكاني في الجماهيرية 1970 إلى 1986
شكل رقم (2)



جدول رقم (4)

يبين عدد وحجم المدن في الجماهيرية 1973 - 1984

(5 آلاف فما فوق)

المعدل السنوي		1984(2)			1973(1)		المركز
للزيادة 84/73	النسبة	مجموع السكان بالآلاف	العدد	النسبة	مجموع السكان بالآلاف	العدد	
5,2	39,4	1433,5	2	39,8	912,7	2	طرابلس وبنغازي
-	13,3	484,4	7	-	-	-	من - 50 - 99.999
1,5	9,1	330,3	10	12,3	282,8	8	من - 25 - 49.999
14,7	6,9	249,7	17	4,2	95,4	6	من - 10 - 24.999
	19,7	5,2	188,4	27	2,6	59,5	من - 5 - 9.999
9,0	73,9	2686,3	63	58,9	1350,4	25	المجموع

المصدر (1) أمانة التخطيط، التعداد العام للسكان، 1973

Kezari, S., Growth and Change in Libya's Settlements System, Eklitics, Jan., 1988, p.677. (2)

كانت الإدارية أو التجارية، كما تحتوي على أغلب التجهيزات المهمة. وقد فرضت هاتان المدينتان سيطرتهما وهيمنتها على باقي المناطق الحضرية التي تقع حولها وخاصة التي تعتمد في نشاطها عليهما من حيث الأمور التجارية والإدارية. فالمدينتان تستحوذان على نحو 40٪ من جملة السكان الحضر. كما يلاحظ من الجدول أنه خلال الفترة ما بين التعدادين 1973 - 1984، شهدت جميع المدن الليبية زيادة تقدر بأكثر من الضعف فيما يتعلق بالمدين ذات الأحجام من (5 - 25) ألف نسمة، كما زاد عدد المدن التي يربو عدد سكانها عن (5) آلاف نسمة في الفترة 1973 - 1984 بحوالى (28) مدينة حيث بلغ عددها نحو (47) مدينة (أنظر شكل رقم 3). كما تمت وظهرت فئة جديدة من المدن بلغ عددها نحو سبع مدن ذات أحجام تتراوح ما بين 50 - 100 ألف نسمة. وهذه الفئة من المدن لم تكن معروفة حتى عام 1973. كما يوضح الجدول أن النسبة المئوية لسكان المدن التي يبلغ عدد سكانها ما بين 5 - 25 ألف نسمة قد ازدادت بمعدل أكثر من 14٪ سنوياً، وهو معدل يزيد بنسبة الضعف تقريباً عن المعدل العام للنمو الحضري خلال الفترة 73 - 1984. ويرجع السبب في ذلك إلى أن أغلب هذه المدن قد استفادت من الاهتمام الكبير بتوزيع الخدمات وخاصة بعد أن قسمت البلاد إلى 45 بلدية، وأصبحت هذه المدن مثل مصراته، الخمس، ترهونة، المرج، غريان، زليطن، مسلاتة، سرت، الابيار، الكفرة وبراك



تمثل مراكز هذه البلديات ذات الأهمية التجارية والإدارية التي ساعدت على نمو المدن الصغيرة في مختلف أنحاء الجمهورية العظمى.

وبالنظر إلى معدل الزيادة يتضح من الجدول رقم (5) أن هناك مدى كبيراً من معدلات النمو بين مدن الجمهورية العظمى يتراوح ما بين 1.2% و 63% سنوياً، وأنه ليس هناك أي علاقة في الواقع بين حجم المدينة ونسبة النمو. كما أن أغلب المدن قد ازدادت بمعدل يتراوح بين 50% إلى 100%، وأن مدينتين فقط زادتتا بمعدل أكثر من 200% وهما صرمان والعجيلات. ومن أهم المظاهر البارزة هنا العلاقة بين مناطق المدن والمناطق ذات الكثافة العالية في المناطق الساحلية الشمالية. ونظراً للدور الكبير والمهم الذي تؤديه كثير من هذه المدن للمناطق المجاورة، فليس بغريب أن نرى مجموعة من المدن تتركز في المناطق الساحلية.

جدول رقم (5)
يوضح المراكز الحضرية الرئيسية ودرجة نموها
(1973 - 1984)

المركز الحضري	1973	1984	نسبة الزيادة في عدد السكان	درجة النمو سنوياً
طرابلس وضواحيها	615,200	969,300	57,6	5.2
بنغازي وضواحيها	266,200	420,800	58,1	5.2
مصراتة وضواحيها	45,200	92,500	104,6	19.2
الزاوية	35,000	61,600	76,0	6.9
سبها	33,300	69,200	107,8	9.8
البيضاء	41,700	62,600	50,1	4.6
اجدابيا	41,800	65,300	56,0	5.0
طبرق	37,800	62,500	65,0	6.0
برقة	37,700	61,000	61,7	5.6
المرج	28,900	43,600	50,7	4.6
زليطن	22,300	39,900	79,0	7.0
الخمس	20,600	38,100	85,0	7.7
سرت	16,700	35,300	111,0	10.0
صبراتة	13,900	30,200	117,0	10.7
ترهونة	22,100	29,800	34,6	3.0
المرزبية	12,600	29,300	132,0	12.0



المرکز الحضري	1973	1984	نسبة الزيادة في عدد السكان	درجة النمو سنوياً
بنى وليد	12,000	28,700	138,8	12.6
العجيلات	9,200	28,300	207,0	19.0
صرمان	3,400	27,000	695,0	63.0
النقاط الخمس	14,000	21,600	54,0	5.0
الجميل	15,000	16,200	40,0	3.6
براك	12,600	19,400	53,6	5.0
يغرن	15,000	18,500	23,0	2.1
الايبار	11,400	16,900	48,6	4.4
غريان	12,200	16,400	34,6	3.0
الكفرة	9,300	14,900	60,7	13.0
شحات	8,300	12,700	53,0	4.8
الزهراء	8,200	118,00	43,8	4.0
مزنة	5,100	11,500	126,0	11.0
مسلاته	6,500	11,200	72,0	6.6
مرزق	6,100	10,800	77,5	7.0
نالوت	7,900	10,400	31,4	2.8
القبة	6,000	10,100	13,0	1.2
أوباري	3,700	9,800	167,0	15.0
الدرسية	3,800	9,000	138,0	12.5
هون	5,300	8,400	59,0	5.3
جالو	5,400	7,800	44,0	4.0
ودان	4,800	7,700	59,0	5.0
العقورية	5,100	6,800	34,0	3.0
غدامس	4,000	6,700	67,0	6.0
غات	3,700	6,700	81,0	7.4
سوسة	3,300	5,200	81,0	5.2

1 - Kezeiri, S. Growth and Change in Libyan's Settlements System, Ekistics, Jan 1986, - P. 675.

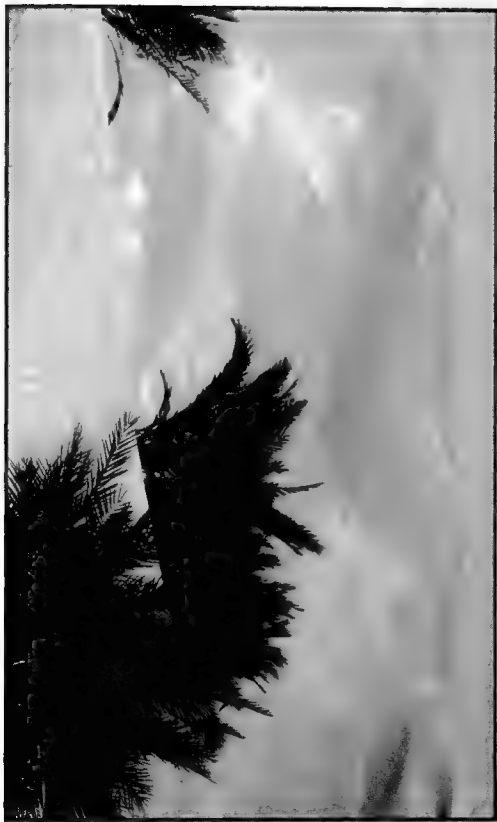
2 - أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، الدليل الجغرافي، الرموز الإحصائية للبلديات والفروع البلدية والمحلات، 1984، ص 1 - 60



وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن فترة الاحتلال الإيطالي لليبيا كان لها تأثيرات سلبية في تحديد حجم السكان على ما هو عليه الآن. فقد تأثر الشعب العربي الليبي بفقدان نحو 750,000 ألف مواطن تم البطش بهم والقضاء عليهم بأساليب إبادة مختلفة من شتق وطرد واعتقال ونفى إلى الجزر الإيطالية خلال فترة الاحتلال.

المراجع والمصادر

- 1 - Van Katatacharga, K «Population of Lybia», Dirabbat, The Economic and Business Review. Vol. VI, No.2 - 1962 PP.2-3.
- 2 - المهدي، محمد، جغرافية ليبيا البشرية، المؤسسة العامة للنشر والتوزيع، بنغازي، 1981، ص 80
- 3 - مكتب التخطيط الفني والاقتصادي، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1970 - 1986، طرابلس، الفاتح 1987، ص 2.
- 4 - مكتب التخطيط الفني والاقتصادي، نفس المرجع السابق ص 32.
- 5 - مصلحة التعداد والاحصاء، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان 1984، نوفمبر 1984، ص 5
- 6 - مصلحة التعداد والاحصاء، المجموعة الإحصائية 1979، طرابلس 1981، ص 41
- 7 - Kezeiri, S. Growth and Change in Lybia's Settlements System, Ekitics, Jan 1986, P. 577.



1



قصّة الشّورة
للفسّيح والافلاك

«أَبَا السَّحَابَةِ الْحَكِيمَةِ وَالْحَكْمُ قَدْ انْهَكَرَتْ
لِي (الْفَاتِحُ) مِنْ سَبَبِهَا وَأَنْطَلَقَ
الشَّعْبُ الآنَ إِلَى سَاحَةِ الْحَرَّةِ لِيَحْكُمَ
نَفْسَهُ بِنَفْسِهِ.»

عمر القزافي



في البداية لا بد لنا من توضيح الأسباب والمبررات التي جعلت أعضاء حركة الضباط الوجوديين الأحرار وبالتحديد في الستينات أن يتولوا وحدهم مضطرين القيام بالثورة المسلحة في الفاتح العظيم عام 1969 م.

لقد كانت حركة الضباط الوجوديين الأحرار مضطرة إلى أن تخرج كجنود محترفين، وأن تحمل السلاح، وذلك لكي تتدخل مباشرة في السياسة، لضرورة حيوية ومصيرية حتمتها المصلحة العليا للشعب العربي في ليبيا وظروف الأمة العربية في تلك الأثناء.

قبل الفاتح العظيم سنة 1969 م لم يكن ممكناً بأي حال من الأحوال للشعب العربي الليبي أن يغير شيئاً من النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي بطريقة ديمقراطية أو غير ديمقراطية ومن ثم لم يكن أمام الشعب العربي الليبي إلا استعمال القوة المسلحة والمداخل العسكري لبدء قيام ثورة شعبية.

ليبيا قبل ذلك العام كانت تزح تحت وطأة نظام ملكي عميل مستند على قواعد عسكرية للدول الإستعمارية التي لا يمكن التفاهم معها بأي طريقة ديمقراطية. أيضاً الأرض العربية الليبية كانت ممتلئة بقواعد أمريكية وبريطانية ويقايا الإستعمار الإيطالي الفاشيستي الذي كان يرتدى الملابس الحديثة آنذاك.

لهذا كان تحرك القوات المسلحة الليبية في عام 1969، وإن كان شكل ذلك التحرك سياسياً إلا أن جوهره عسكري تحريري للأرض وللإنسان وانتصار للقيم.



وفي هذا الخصوص يؤكد قائد ثورة الفاتح العظيمة: «أن الفاتح من سبتمبر 69م كان المرحلة الأولى من الثورة العظيمة، لا شك أن المدخل العام كان مدخلاً عسكرياً وأن الذين قاموا بالمرحلة الأولى للثورة سنة 1969م كانوا من العسكريين وأن هذا المدخل العسكري لهذه الثورة قد يعطى انطباعاً لدى المراقبين أن الذى حدث فى ليبيا سنة 1969م هو انقلاب عسكري، وهذا يعطى الفرصة أيضاً لأعداء التحولات الحقيقية فوق الأرض العربية التى تحدثها الثورة، يعطيهم الفرصة لأن يقولوا إن المدخل كان مدخلاً عسكرياً والأداة التى تقود الثورة أداة عسكرية» وبعضى قائد الثورة فى حديثه إلى أن يقول «هذا يمكن أن يكون صحيحاً لو كانت ثورة الفاتح من سبتمبر كغيرها من الثورات أو من الحركات العسكرية».

ففى هذا الفصل نسعى إلى التعريف بثورة الفاتح العظيمة التى قامت فى الفاتح من سبتمبر 1969م وذلك من حيث أسباب قيامها وأهدافها التى اتضحت منذ اليوم الأول وستعرف عليها من خلال هذا الكتاب فى مجمله.

اولاً قيام الثورة :

الثورة كفكرة لا يمكن للانسان أن يحدد لها وقتاً معيناً لأن الثورة تنمو نمواً طبيعياً وتأتى فى وقتها فعندما تحتل الموازين على الأرض بحيث تكون مغايرة لتواמים الطبيعة عندئذ لا بد من الثورة. وبالتأكيد ما قامت ثورة الفاتح العظيمة إلا لأن المجتمع العربى الليبى أصبح فى حالة تدعو إلى الثورة على الواقع المؤلم الذى كان يعيش فيه وإعادة بناء حياته من جديد.

لقد بدأ التدبير العملي للثورة وبداية الإجتهاعات السرية منذ عام 1959 عندما كان الضباط والحدويون الأحرار لا زالوا طلبة فى المدارس الثانوية حيث تم منذ ذلك الوقت تشكيل الخلية الأولى للثورة.

وفى سلسلة المقالات التى كتبها قائد الثورة بعنوان «قصة الثورة» يذكر أنه من المستحيل تحديد يوم بعينه لبداية الثورة كما أنه لا يستطيع أحد فى أية ثورة أن يحدد لها بداية - وهذا خلافاً للإنتقلاب الذى هو خاطرة طارئة تطرأ على خاطر القادة الكبار. فأحياناً يصدرون أوامره من مراكز السلطة الشرعية فى تحرك الجنود والضباط وهؤلاء يجهلون كل شئ إلا أوامر سيدهم أو أسيادهم التى لا يجوز أن تناقش أو يؤخذ فيها رأى ويطلب بشأنها الاقتناع. وعليه فالثورة على عكس الانقلاب العسكرى



حتى ولو اشتركت معه في المظهر من حيث التنفيذ للفكرة⁽¹⁾.

واستناداً إلى قول قائد الثورة فإن البدء في الاجتماعات لوضع منبر يغطي جميع عناصر الثورة وأدواتها قد تم بمدينة سبها، وتكونت أول لجنة قيادية في المدرسة الثانوية. وأن عدد المشاركين للقيام بالثورة إزداد وتشعب داخل صفوف الشباب، وفي 5 أكتوبر سنة 1961 قامت أول مظاهرة وحدوية في سبها قادها قائد الثورة من العناصر التي آمنت بفكرة الثورة وكانت هذه المظاهرة تطالب بالوحدة العربية بعد انفصال سوريا عن الوحدة مع مصر.

لقد استيقظ المواطنون في سبها واستيقظت معهم جواهر الأمة العربية على ثورة شعبية عارمة لا تنادي بالوحدة والتحرير فقط، ولكنها تندد بالحكم الملكي الرجعي. وتوقع الكثيرون أنها عملية عفوية وتوقع الكثيرون أيضاً أنها ربما حركة عابرة. ولا يدرى إلا القلة أن وراء ذلك العمل الجماهيري الشعبي فتية آمنوا ببرهم انضم إليهم الكثير من العمال والطلاب. ولقد كانت مظاهرة سبها هي بداية الاصطدام بالسلطات القمعية في العهد المباد حيث عملت تلك السلطات على حرمان قائد الثورة من الدراسة في مدارس سبها وبالتالي من ولاية فزان كلها⁽²⁾.

وبعد هذه الحادثة وما تعرض له من مساهلة من قبل السلطات القمعية في ولاية فزان، انتقل قائد الثورة إلى مدينة مصراتة للدراسة بها وليعمل على إنشاء المزيد من المجموعات الثورية. وقد تقرر بعد سنة 1963 أن يلتحق بعض المجموعات الثورية بالكلية العسكرية، ومن ضمنهم بعض أفراد الخلية الأولى بحيث واصلت هذه المجموعة عملها من داخل الكلية العسكرية. وفي سنة 1964 تقرر إعادة تنظيم الحركة الثورية حيث قسمت إلى حركة عسكرية وأخرى مدنية، وأصبحت المجموعة العسكرية هي الأهم وقامت المجموعة الأخيرة بتشكيل لجنة مركزية تتكون من العسكريين فقط أما المجموعة المدنية فقد شكلت لجنة شعبية تعمل بصفة مستقلة كلياً من الناحية التنظيمية عن اللجنة المركزية للضباط والحدويين الأحرار، وبالرغم من أن العمل من الناحية الشعبية قد تعثر نتيجة للإضطهاد الذي كان سائداً في العهد المباد إلا أنه أثنى ثارته إلى حد كبير إذ استطاع العمل الشعبي أن يخلق وسطاً له مناعة ضد الحزبية والإنقسام. ويمكن بذلك من أن يحول بين الشباب والحركات الهدامة⁽³⁾.

(1) قصة الثورة كما رواها الأخ قائد الثورة، ثورة الشعب العربي الليبي، ج 1، 1972.

(2) المرجع السابق.

(3) المرجع نفسه.



واضطلعت اللجنة المركزية بتنظيم الضباط الوجوديين الأحرار بكافة الأنشطة الثورية في سرية تامة إذ كانت السرية ضرورة ملحة وكانت اللجنة المركزية مسؤولة عن كافة المسائل التنظيمية.

عقدت اللجنة المركزية أول اجتماع لها بعد إعادة تنظيمها في بلدة طليعنة التي تقع على ساحل البحر المتوسط وتبعد عن مدينة بنغازي بـ «110» كيلومترات تقريباً من ناحية الشرق، وبعد ذلك توالى اجتماعات اللجنة المركزية للضباط الوجوديين الأحرار التي كانت تتم بالسرية التامة. وكانت هذه الاجتماعات تعقد بصفة دورية في اجتماعات مطولة مرهقة خارج المدن الرئيسية كما كانت هذه الاجتماعات تتم أيام العطلات الرسمية والأعياد رغبة في عدم إثارة الانتباه إلى تغيب أعضاء اللجنة المركزية في الأيام العادية، وأوضح قائد الثورة أن الاجتماعات كانت متعبة ومرهقة⁽⁴⁾، مما يؤكد العناية التي واجهت أعضاء اللجنة المركزية في عقد اجتماعاتهم.

وقد فرضت اللجنة المركزية على أعضائها قيوداً صارمة، حيث يشير قائد الثورة إلى أن اللجنة المركزية فرضت على أعضائها وعلى الضباط الوجوديين الأحرار شروطاً ملزمة تتمثل في الالتزام الأخلاقي والديني، إضافة إلى أنه ضمن خطط اللجنة المركزية انتساب أعضائها إلى الجامعة ليتخصص كل منهم في علم معين، وقد شهدت كليات الجامعة الليبية في ذلك الوقت إقبلاً غير معهود لانتساب العسكريين إليها.

وفي الاجتماع الثاني الذي عقدته اللجنة المركزية بمنطقة سيدى خليفة (20) كم إلى الشرق من مدينة بنغازي تقرر إنشاء «صندوق توفير» للصرف على نشاط الحركة. وانتقالات أعضاء اللجنة المركزية. وقد تم الاتفاق على أن يؤجل إقرار هذه الأمور إلى اجتماع آخر، وعقب الاجتماع الثاني قام أعضاء اللجنة بجس نبض التشكيلات فوجدوا استعدادها للبدل دون حساب.

وبعد لمس هذه النتائج الطيبة، تقرر في اجتماع آخر عقد بنفس المكان أن تكون رواتب جميع الضباط الوجوديين الأحرار - وفي مقدمتها رواتب أعضاء اللجنة المركزية - رصيذاً للحركة، تؤخذ في أي وقت، وبدون تحديد للمقدار وذلك للإتفاق منها على تذاكر سفر الضباط وعائلات أعضاء التنظيم في النواحي المختلفة⁽⁵⁾.

في الاجتماع الثالث الذي عقد بأحد الفنادق الصغيرة في مدينة بنغازي، تقرر أن

(4) المرجع نفسه.

(5) المرجع نفسه.



يقدم كل عضو من أعضاء اللجنة المركزية للضباط الوجدويين الأحرار تقريراً - في كل شهر - عن الضباط غير المنضمين للحركة، وخاصة من ذوي الرتب الكبيرة، وذلك لمعرفة مدى استعدادهم للانضمام للحركة، حتى لا يشعروا بالظلم عند الحكم عليهم بالتقاعد أو الخيانة بعد قيام الثورة. ولقد كان معظم الضباط من ذوي الرتب الكبيرة مترددين ويملاهم اليأس، ويذكر قائد الثورة أنه: «توالت التقارير السرية عن قادة الوحدات والألوية ومعاونيهم، وأخذت الصورة تتضح أمامنا عن كل واحد منهم، وبدأنا نقارن تلك التقارير بالمعلومات العالقة في أذهاننا عنهم جميعاً ونتجربتنا معهم، وقد توخينا في بعضهم الخير رغم رتبته العالية وفاجأناه بالأمر، وكثيراً ما وجدنا اليأس في أعماقهم وعدم تصديق ما يسمعون... وكان المترددون منهم يخيفوننا بالقواعد، والقبائل، وقوى الأمن ولكننا كنا واثقين من نصر الله، فما خشينا القبائل لأننا جميعاً نمثلها من أقصاها إلى أقصاها، فنحن أبناء القبائل التي يخيفوننا بها، ونحن أبناء القرى والمدن والأرياف، فنحن أبناء الشعب الليبي، بقبائله... ومدنه... وقراه... وأصائله وتراثه الحقيقي... أما القواعد الأجنبية فما كنا نخاف الاصطدام بها... إذا ما أعلن شعبنا إرادته في بلاده وحاولت هي التدخل في ذلك فعندئذ سيكون القتال ضدها - في عقيدتنا - أشرف أنواع القتال وأكثرها شرعية، وأما قوات الأمن فقد كانت هناك تشكيلات منها داخل الحركة وكنا نراهم جزءاً منا ومن الشعب ولكنهم كانوا مغلوبين على أمرهم»⁽⁶⁾.

وتوالت بعد ذلك اجتماعات اللجنة المركزية لحركة الضباط الوجدويين الأحرار التي كانت تنعقد في أماكن متفرقة في أنحاء ليبيا، وكلما سمحت الظروف، في أوقات الأعياد والمعطلات.

وفي يناير عام 1969 صدر المنشور السري الأول الذي كتبه قائد الثورة في معسكر قاريونس بمدينة بنغازي بهدف معرفة ما إذا كان الضباط الوجدويون الأحرار يستطيعون السيطرة على جميع وحدات القوات المسلحة، وأن يقوموا بعملية مسح للقوات والأفراد والذخيرة الواجب توافرها لتفجير الثورة.

واستناداً إلى حديث قائد الثورة، فقد قرر في تلك الفترة القيام بأول إجازة له منذ أن التحق بالجيش مدتها خمسة وأربعين يوماً، استغلها في عقد الاجتماعات ووضع الترتيبات مع عدد كبير من الضباط من ذوي الرتب المختلفة من خارج اللجنة المركزية لحركة الضباط الوجدويين الأحرار.

(6) المرجع نفسه.



وقد تمجد أن يكون شهر (مارس) عام 1969م موعداً لتفجير الثورة، وبعد حضور قائد الثورة للمزيد من الاجتماعات مع أعضاء اللجنة المركزية بمدينة طرابلس تقرر أن يكون يوم 24 (مارس) هو الموعد المحدد لتفجير الثورة، لكن فرار الملك المفاجيء إلى مقر إقامته في طبرق دفع الضباط الوجدويين الأحرار إلى تغيير خططهم بالرغم من أن بعض الوحدات بدأ يستعد للتحرك، الأمر الذي أدى إلى أن يؤجل الموعد إلى أجل غير مسمى. وقد صدر في الشهر نفسه أمر بإلقاء القبض على قائد الثورة من قبل سلطات العهد المباد لكن مشيئة الله حالت دون تنفيذه⁽⁷⁾.

وفي 13 (أغسطس) عام 1969 قررت قيادة الجيش عقد مؤتمر عسكري كبير تحضره كل القيادات الكبيرة، وأيضاً معظم ضباط وحدات الجيش، في منطقة بنغازي، وكان الغرض من هذا الاجتماع هو أن يشرح مدير التدريب آنذاك لهؤلاء الضباط أهمية نظام الدفاع الجوي الذي صممه الإنجليز ووافق عملاؤهم في ليبيا على شرائه.

وتقرر أن يكون هذا الاجتماع في مسرح الكلية العسكرية في بنغازي، وقد عقدت اللجنة المركزية لحركة الضباط الوجدويين الأحرار اجتماعاً قررت فيه تفجير الثورة يوم 13 أغسطس، حيث يتم اعتقال كافة الضباط ذوي الرتب الكبيرة، ولكن نظراً لأن بعض أعضاء التنظيم وخاصة مجموعة طرابلس لم يتمكنوا في هذا الوقت القصير من تبين صورة الوضع الذي هم فيه من حيث السيطرة وعدمها على وحدات طرابلس، لذا تقرر تأجيل الحركة إلى موعد آخر في الساعات الأخيرة. وقد حددت اللجنة المركزية موعداً آخر لتفجير الثورة هو الفاتح من سبتمبر 1969م لأن قيادة الجيش كانت على وشك إرسال دفعات أخرى من الضباط من بينهم ضباط ووجدويون أحرار للتدريب في الخارج.

إن إرسال ضباط من بين أعضاء الحركة إلى خارج البلاد يعني أن قيادة الجيش قد تكون على علم بتحركاتهم. وفي اجتماع معسكر قاريونس أكد قائد الثورة على تحديد الفاتح من سبتمبر موعداً لتفجير الثورة حيث حددت المهام المختلفة لكل ضابط من الضباط الذين يشكلون جزءاً من الحركة.

وكانت الخطة تقضى بالاستيلاء على الاذاعة وعلى معسكرات الجيش والقوة المتحركة، ومحاصرة القواعد الأجنبية الجاثمة فوق الأرض الليبية، والقبض على كبار المسؤولين السابقين في العهد المباد، والسيطرة على بقية المدن المهمة، وأعطيت كلمة السر لتفجير الثورة (القدس).

(7) المرجع نفسه.



وفي صبحية اليوم الأول من سبتمبر عام 1969 تمت بنجاح السيطرة التامة على كافة شئون البلاد وانتصرت الثورة وأذاع القائد أول بيان لها على الشعب^(٨).

أسباب نجاح الثورة

- 1 - سرية الإعداد للثورة.
- 2 - تصميم الضباط الوجدوين الأحرار على النصر أو الموت.
- 3 - الترحيب الكامل والتأييد المطلق للثورة من قبل فئات الشعب العربي الليبي المختلفة.
- 4 - التحكم السريع في القوة الخاصة بالملك المخلوع.



ثانياً: أسباب قيام الثورة :

الأسباب الحقيقية لقيام الثورة ليست سطحية وليست سهلة، فهي عميقة وذات جذور في التاريخ، أى أسباب تاريخية يمكن لسردها الرجوع إلى مئات السنين، فليبيا توالى عليها قرون طويلة من الظلم والقهر والاستعباد من جراء الاستعمار الأجنبي، والتخلف الاقتصادي والسياسي والاجتماعي نتيجة الحكم الرجعي وفرض الإقليلية

(8) انظر ملحق رقم 1/1 البيان الأول للثورة.



التي جعلت الإنسان، في ليبيا بصورة خاصة وفي المنطقة العربية بصورة عامة، في آخر الصفوف في القرن العشرين.

فعوامل الثورة هي عوامل اجتماعية، وسياسية، واقتصادية، وكلها عوامل تاريخية، بالرغم من أن هناك أسباباً طرأت حديثاً عجلت بقيام الثورة: النكسة المبررة التي ألقت بالامة العربية في شهر (يونيو) عام 1967، وحريق المسجد الأقصى الذي هز الامة العربية هزاً عنيفاً، حيث أن الامة العربية تمثل الثقل الإسلامي وانطلقت منها دعوة الإسلام إلى العالم كله، بالإضافة إلى أن هناك أسباباً أخرى داخلية تخص ليبيا ومشاكلها المزمنة⁽⁹⁾.

إن معاناة الشعب العربي الليبي قبل الثورة كانت من أهم أسباب قيامها، فالمعروف أن هذا الشعب كانت تحكمه الوساطة والمحسوبية والرشوة، فالمواطن في ليبيا لم يصل إلى الحد الأدنى من حياة الإنسان التي يجب أن يجيها، وعاش العديد من أفراد الشعب في الأكواخ والخيام يعانون ذل الفقر والحاجة بالرغم من الثروات الهائلة الموجودة في ليبيا.

ويذكر قائد الثورة أن الأفكار التي دفعت حركة الضباط الوجدوين الأحرار للقيام بالثورة والدخول في مخاطرها لم تكن سطحية أو بسيطة أو محددة: «إن المبادئ التي قمنا من أجلها بالثورة ليست هي أن نرفع شعارات الحرية والإشتراكية والوحدة، وليست هي أن نرفع علماً ونؤلف نشيداً ونرده في الإذاعة، وليست هي للتصفيق أو الوصول إلى مراكز الحكم، إن الأفكار التي دفعت حركة الضباط الوجدوين الأحرار للقيام بالثورة مستمرة ما استمرت حياة هذا الشعب، وهي تزداد عمقاً واتساعاً يوماً بعد يوم كلما تلاهجت جماهير الشعب مع فكرة الثورة نفسها»⁽¹⁰⁾.

إن الثورة قامت من أجل القضاء على عوامل التخلف التي تتمثل في الحاجة إلى السكن، وفي صعوبة الحصول على لقمة العيش الكريمة، وتحقيق حياة إنسانية راقية تليق بشعب يمتلك وسيلة الحياة ويعيش في القرن العشرين، فلولا الفقر الذي يعاني منه الشعب الليبي لما قامت الثورة، ولولا القهر والإستعباد والظلم لأبناء الشعب لما

(9) السجل القومي، بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيمة، المجلد السنوي الأول، 1389 - 1390 (و.ر) 1969 - 1970، هي 39، ص 40.
(10) خطاب قائد الثورة في أعياد الإجماع بطبرق في 1971/3/28. السجل القومي، المجلد السنوي الثاني صفحة 211.



قامت الثورة، ولولا الجهل والوساطة والمحسوبية والرشوة والفساد لما قامت الثورة. لقد قامت الثورة لأن أموال الشعب العربي الليبي لم توظف لصالحه، ولأن هذا الشعب تنقصه المساكن اللائقة والمستشفيات والمدارس والطرق والكهرباء والمياه الصالحة للشرب والسلاح الذى يدافع به عن نفسه⁽¹¹⁾.

لم تقم الثورة من أجل المستغلين الذين شبعوا وأسرفوا في العهد المباد، بل قامت من أجل سكان القرى، ومن أجل الذين يسكنون الصفيح والخيام فهم أصحاب المصلحة الحقيقية في الثورة، وبدونهم لا تسير الثورة إلى الأمام. لقد كانت إرادة الثورة كامنة في صدور أبناء الشعب العربي الليبي، وقد كانت التدابير من أجل قيام ثورة الفاتح العظيمة قائمة منذ سنين طويلة، وهذا يدل على أن هذا الشعب رغم السنين المظلمة والظروف العسيرة ما كان ليتنازل عن حريته، وما كان لينسى عرويته، وما كان ليرضى أن يعيش في ظل القواعد، وتحت حكم رجعي عميل. لقد انهارت بضربة واحدة من هذا الشعب المكافح في الفاتح العظيم العروش التي كانت تستند على قواعد للدمار فوق الأرض العربية الليبية، إن دول الإستعمار التي خلقت تلك العروش وساندتها ومكنت الرجعية العميلة من اضطهاد الشعب العربي الليبي ومن محاولة إخماد صوته المنادى بالحرية، كانت مخطئة في مخططاتها وفي دراساتها عن ليبيا.

والإستغلال المزيف الذى منح لليبيا قبل الثورة أفرز جهازاً إدارياً متعفنًا كانت تخلق فيه الوظيفة من أجل الشخص، فقد خلفت أجهزة إدارية ودوائر تقليدية لخدمة مجموعة من الأفراد والأسر مرتبطة بنظام الحكم المباد. وفي ما يخص ميزانية الدولة، فإن الجزء المخصص لقطاع التنمية بسيط جداً، والباقي يوزع على هيئة رواتب ومكافآت ومنح وفي بناء القصور الضخمة، وفقاً لمشيئة الإستعمار ومخططاته التدميرية.

إن حكومات العهد المباد كانت حكومات رجعية لا تعمل من أجل مصلحة الشعب ولا من أجل بناء قاعدة اقتصادية متينة ولا تعمل من أجل الرخاء، كانت الأموال توزع بحث يستطيع الوزراء وكبار الموظفين أن يسرقوا أكبر قدر منها وتهريبه للخارج أو شراء السيارات الفاخرة. لقد كان ذلك العهد المباد يفرط في أموال الشعب ويدمر ثروته من أجل خدمة مصالح ذوى القربى وأصحاب الجاه.

(11) المرجع نفسه.



كذلك فإن العهد المباد كان يسخر الجيش والبوليس وأجهزة القمع الأخرى ضد أبناء الشعب العربي الليبي من أجل أن يبقى ويستمر أطول فترة ممكنة.

إن ثورة الفاتح العظيمة قامت لترد رداً إيجابياً وقاطعاً على عوامل التردى والتخلف التي عاشها الشعب الليبي بالرغم من امتلاكه لثروات طائلة، وقامت لتخلص هذا الشعب من كابوس الفقر والتخلف المريع، لقد قامت الثورة من أجل تحويل الصحراء الجدداء إلى أرض خضراء، لتحقيق الكفاية والعدل ولتجعل الشعب العربي في ليبيا يتمتع بخيرات أرضه ويسترد حقوقه وثروته وأن يتصرف فيها وفق مشيئته ووفق احتياجاته، لبناء مجتمع الرخاء والازدهار الذي يتحرر فيه الفرد من استعباد لقمة العيش التي استغلها الرجعيون وكبلوا الشعب العربي الليبي بقواعد الاستعمار ليرضى بالوجود الأجنبي فوق أرضه رغم إرادته⁽¹²⁾.

ثالثاً: أهداف الثورة :

لم يكن الفاتح العظيم مصادفة، ولم يكن انقلاباً عسكرياً عرضياً، بل كان ثورة بما تحمله الكلمة من معانٍ، اندفعت في الطريق الثوري الصحيح لتحقيق أهداف الجماهير في الحرية والإشتراكية والوحدة. إن ثورة الفاتح العظيمة حينما أعلنت مبادئ الحرية والإشتراكية والوحدة، لم تأت ببدعة لأن الشعب العربي الليبي هو الذي آمن بهذه المبادئ، وما القوات المسلحة إلا طليعته التي استطاعت أن تفرض إرادته. إن الحرية والإشتراكية والوحدة، ليست وليدة يوم أو ليلة، فالتطلع لهذه المبادئ مطلب ضارب في أعماق الشعب الليبي منذ أجيال بعيدة، عبر مراحل التاريخ الطويل. لقد قدم الشعب آلاف الضحايا عبر مراحل التاريخ من أجل الحرية، وإن التاريخ يشهد على جسامه التضحيات وفداحتها. وإن الإشتراكية لم تكن غريبة على هذا الشعب، لأن الدين الإسلامي الذي مضى على ظهوره مئات السنين هو دين اشتراكي. والإشتراكية هي العدالة الاجتماعية، وهي ضرورة اقتصادية لتحرير المواطن من الفقر والتخلف، وإن الشعب العربي الليبي الذي حرم طويلاً من العدالة الاجتماعية وامتصت ثرواته وسلبت خيرات، لا يمكن أن يرضى بغير الإشتراكية بديلاً. وأن في الوحدة العربية قوة اقتصادية وقوة بشرية وقوة عسكرية وقوة فكرية وثورة

(12) أنظر خطاب قائد الثورة في طريق بتاريخ 1969/11/5 السجل القومي، المجلد السنوي الأول، 1969/1970. حد 75.



الفاتح العظيمة تسعى لتحقيق قوة الأمة العربية. إن الوحدة العربية التي رفعت شعارها ثورة الفاتح العظيمة وتناضل باستمرار لتحقيقها ولجعلها واقعاً تعيشه الجماهير الليبية، لم تكن شعاراً جديداً، فقد كان الشعب العربي الليبي وحدواً بطبعه، وكان بوحي منه يدرك قضية الوحدة العربية، ويستجيب لندائها، وقد عبر الشعب الليبي عن تحاييه مع دعوة القومية العربية منذ عام 1948 عندما تشكلت فيالق للحرب في فلسطين، واستجاب لنداء القومية عام 1956م عندما تعرضت مصر للعدوان الثلاثي الغادر⁽¹³⁾. وقد ذكر قائد الثورة في خطاب ألقاه في مدينة طرابلس بتاريخ 1970/9/1: إن ليبيا تعلن صراحة أنها ترفض أساليب التضامن وأساليب الإنفصاليات والمعاهدات بين الأمة الواحدة، وترفض هذه الأساليب العتيقة التي لا يمكن أن تكون إلا بين الدول الأجنبية، وأن ليبيا ترفع شعار الوحدة العربية وترفض أن تلتقي حول شعار غيره لأنه من خلال هذا الشعار تدخل الأمة العربية كلها معركة التحرير، إن قضية التحرير وقضية الإنعصار وقضية الوحدة العربية... قضايا متداخلة في بعضها، وقضايا تتحقق في مرحلة واحدة، ولا تستطيع الأمة العربية أن تؤخر واحدة وتطبق الأخرى⁽¹⁴⁾.

وإيماناً من ثورة الفاتح العظيمة بأنها جزء لا يتجزأ من الأمة العربية فقد أعلنت منذ أيامها الأولى أن الجلاء لا بد منه تحقيقاً لأول مبادئ الثورة المتمثل في الحرية. ووفقاً لما ذكره قائد الثورة: أنه منذ الأيام الأولى للثورة، أعلنت أن الحرية لا بد من تحقيقها كاملة غير منقوصة، وأن الحرية السياسية لا تتحقق إلا بإجلاء القواعد الأجنبية الجائنة فوق الأرض العربية الليبية، وأن الشعب العربي الليبي على استعداد كامل أن يقاتل من يريد البقاء فوق أرضه، ومن يحاول الإنقاص من حريته، أو يعيده مرة أخرى تحت مناطق النفوذ، وأضاف قائد الثورة: إن أحكام العهد المباد قد ارتكبوا جريمة تاريخية في حق الشعب العربي الليبي، عندما أعلنوا للعالم أنه قبل المعاهدات الأجنبية، ورضى بوجود القواعد العسكرية فوق أرضه طوعية وإرادته من أجل حل مشاكله. لقد ارتكب حكام العهد المباد جريمة تاريخية عندما شوهوا إرادة هذا الشعب، وزيفوا تاريخه، وكدبوا على العالم بأن الشعب العربي الليبي قبل طوعية بوجود القواعد الأجنبية. وقد رد الشعب على

(13) خطاب قائد الثورة بمدينة الزاوية بتاريخ 1971/1/24 للمجلد السنوي الثاني، السجل القومي،

1970 - 1971، ص 125

(14) خطاب قائد الثورة في 1970/9/1، السجل القومي، بيانات وخطب وأحداث العقيد معمر

القذافي، للمجلد السنوي الثالث، 1970 - 1971، ص 11.



هذا الزيف والهتان رداً قوياً وغاية في الأصالة وفي الثورة، عندما رفض القواعد الأجنبية، ورفض معها الحكومات التي فرضت هذه القواعد، وعندما رفض النظام الملكي الذي أتى بهذه القواعد، وزيف تاريخه⁽¹⁵⁾، لقد برهن هذا الشعب، بتفجير ثورة الفاتح العظيمة وما تلاها من انتصارات سريعة، على أصالته وعلى أنه شعب عريق في عرويته قوى في إيمانه.

بعد قيام ثورة الفاتح العظيم تم تشكيل مجلس قيادة الثورة الذي أصدر الإعلان الدستوري الآتي:

باسم الشعب العربي في ليبيا الذي آلى على نفسه أن يسترد حريته وأن يستمتع بخيرات أرضه، وبإسم الإرادة الشعبية التي عبرت عنها القوات المسلحة في الفاتح العظيم 1969م والتي أطاحت بالنظام الملكي وأعلنت الجمهورية العربية الليبية، وحماية لثورته وتدعياً لها حتى تسير نحو تحقيق أهدافها في الحرية والإشتراكية والوحدة، يصدر هذا الإعلان الدستوري ليكون أساساً لنظام الحكم في مرحلة استكمال الثورة الوطنية الديمقراطية، وحتى يتم إعداد دستور دائم يعبر عن الإنجازات التي تحقّقها الثورة ويحدد معالم الطريق أمامها.

- 1 - ليبيا جمهورية عربية ديمقراطية حرة، السيادة فيها للشعب، وهو جزء من الأمة العربية، وهدفه الوحدة العربية الشاملة.
- 2 - الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لفتها الرسمية.
- 3 - التضامن الاجتماعي أساس الوحدة الوطنية، والأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق والوطنية⁽¹⁶⁾.

أولاً: مجلس قيادة الثورة :

نصت المادة الثامنة عشرة من الإعلان الدستوري على أن مجلس قيادة الثورة هو أعلى سلطة سياسية في البلاد، ويمارس أعمال السيادة والتشريع ومن المهام التي يمارسها

(15) خطاب قائد الثورة بمدينة طبرق في 31/3/1970، السجل القومى، بيانات وخطب وأحاديث المفيد معمر القذافي 1970/1969، ص 191.

(16) نشر في عدد الجريدة الرسمية الخاص الصادر بتاريخ 15/12/1969.





ما يلي:

أ - وضع السياسة العامة في الدولة واتخاذ كافة التدابير التي يراها ضرورية لحماية الثورة.

ب - ممارسة مهام السلطة التنفيذية، وقد حددت المادة التاسعة عشرة من الإعلان الدستوري هذه الاختصاصات بما يلي:

1 - تعيين مجلس الوزراء وإقالته.

2 - الإشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة.

ج - ويمارس مجلس قيادة الثورة باعتباره الجهاز الأعلى للسلطة التنفيذية عدة مهام إدارية منها:

1 - إنشاء المصالح العامة.

2 - تعيين كبار الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين وقبول استقالتهم وعزلهم.

3 - الإشراف على القوات المسلحة.

عدا الاختصاصات السابقة التي يمارسها المجلس فإن المادة الخامسة والعشرين من الإعلان الدستوري، تنص على أن لمجلس قيادة الثورة الحق في إعلان الأحكام العرفية أو حالة الطوارئ، إذا تعرض أمن الدولة الخارجى أو الداخلى للخطر. وكلما رأى أن ذلك ضرورياً لحماية الثورة وتأمين سلامتها⁽¹⁷⁾.

ثانياً: مجلس الوزراء ،

كان مجلس الوزراء هو الهيئة التنفيذية والإدارية الرئيسية في الدولة، ويتكون من رئيس الوزراء والوزراء. وقد بين الإعلان الدستوري الصادر عن مجلس قيادة الثورة اختصاصات مجلس الوزراء كالاتى:

1 - تنفيذ السياسة العامة للدولة وفق ما يرسمه مجلس قيادة الثورة، وممارسة كافة

(17) صيغ بشرى مسكون، مبادئ القانون الإدارى الليبي، طرابلس الجماهيرية: للنشأة العامة لكتاب والتوزيع والإعلان، 1982، ص 130.



- الإختصاصات اللازمة لذلك، طبقاً للمادة التاسعة عشرة من الإعلان الدستوري.
- 2 - دراسة وإعداد كافة القوانين وفق السياسة المرسومة.
- 3 - عقد المعاهدات وتصديقها بتفويض من مجلس قيادة الثورة وذلك طبقاً لنص المادة (23) من الإعلان الدستوري.
- 4 - ممارسة كافة الأعمال الإدارية والتنفيذية المتعلقة بتعيين الموظفين وإنشاء البلديات وإلغائها.

ثالثاً: الاتحاد الاشتراكي العربي :

أصدر مجلس قيادة الثورة في 1971/6/11 قراراً بإصدار النظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي للجمهورية العربية الليبية، الممثل لقوى الشعب العاملة صاحبة الحق والمصلحة في ثورة الفاتح العظيمة.

والهيكل الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي الليبي يتكون من:

مجلس قيادة الثورة :

مجلس قيادة الثورة هو السلطة القيادية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي. وتنص المادة الثانية عشرة من النظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي، أن مجلس قيادة الثورة يشكل من بين أعضائه أو من بين أعضاء المؤتمر الوطني العام ومن يختارهم من القياديين من أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي، أمانة عامة للاتحاد وتكون هذه الأمانة مسئولة تحت إشراف مجلس قيادة الثورة عن جميع النواحي الإدارية والتنظيمية للاتحاد الاشتراكي العربي وعن الإدارات والمكاتب السياسية والفنية التابعة لرئاسة الاتحاد.

المؤتمر الوطني العام :

يتكون المؤتمر الوطني العام طبقاً للمادة الحادية عشرة (11) من النظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي الذي أصدره مجلس قيادة الثورة من قمة المنظمات الآتية:

- أ - مندوبين عن مؤتمرات المحافظات يُحدّد عددهم بمعرفة مجلس قيادة الثورة بمراجعة حجم كل مؤتمر محافظة.
- ب - قمة تنظيم القوات المسلحة وقمة تنظيم الشرطة اللذين تصدر بطريقة تشكيلهما قرارات من مجلس قيادة الثورة.
- ج - قمة تنظيم الشباب والتنظيم النسائي والتنظيم النقابي.

ومدة العضوية في المؤتمر الوطني العام هي ست سنوات، ويجتمع المؤتمر الوطني

رئيس الاتحاد الاشتراكي

رئيس م. ق. ث

السلطة العليا
للإتحاد الاشتراكي
مجلس قيادة الثورة

الوزير الوطني العام

ممثلين عن التنظيم النسائي	ممثلين عن التنظيم الشبابي	ممثلين عن التنظيم الطلابي	ممثلين من مؤتمر كل محافظة	لجنة تنظيم الشرطة	لجنة تنظيم القوات المسلحة
------------------------------	------------------------------	------------------------------	------------------------------	----------------------	------------------------------

لجان المحافظات

تنتخب بواسطة مؤتمر كل محافظة
بواقع عشرين عضواً لكل محافظة

مؤتمرات المحافظات

تتكون بواقع مندوبين أو أكثر لكل وحدة
أساسية في كل محافظة

لجان الوحدات الأساسية

تنتخب بواقع عشرة أعضاء من كل لجنة أساسية

الوحدات الأساسية

هي الأعضاء العاملون بالوحدات الأساسية



ح - مراجعة وتعديل النظام الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي إذا دعت الحاجة إلى ذلك⁽¹⁸⁾.

- منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي على مستوى المحافظة :

تتكون منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي على مستوى المحافظة من :

- أ - يعتبر المؤتمر أكبر سلطة للاتحاد الاشتراكي العربي على مستوى المحافظة.
- ب - يتكون المؤتمر من مندوبى الوحدات الأساسية في نطاق المحافظة بواقع مندوبين أو أكثر لكل وحدة وفق ما يحدده مجلس قيادة الثورة بمراعاة حجم مؤتمر الوحدة.
- ج - مدة المؤتمر أربع سنوات ويجتمع دورياً كل ستة أشهر أو في دورات غير عادية بناء على دعوة لجنة الاتحاد الاشتراكي للمحافظة أو بناء على طلب ثلث أعضاء المؤتمر أو ثلث عدد أعضاء لجان الوحدات الأساسية الداخلة في نطاق المحافظة.

ح - اتحاد - سياسي - عربي - مستقلة

- أ - تتكون من عشرين عضواً ينتخبهم مؤتمر المحافظة من بين أعضائه.
- ب - مدة اللجنة أربع سنوات، وتجتمع مرة على الأقل كل شهر.
- ج - ينتخب أعضاء اللجنة من بينهم أميناً وأمينين مساعدين لإدارة العمل اليومي للجنة.
- د - تشكل اللجنة من بين أعضائها ومن القياديين الذين تختارهم من بين أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي في نطاقها لجاناً للنشاط لمعاونتها في مباشرة اختصاصاتها.

وتقوم لجنة المحافظة في نطاقها بالاختصاصات والمسئوليات والواجبات المنصوص عليها في المادة السابعة (7) من النظام الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي، وعلى الأخص ما يأتي :

- أ - إدارة أوجه نشاط الاتحاد الاشتراكي العربي على مستوى المحافظة.

(18) منجزات ثورة الفاتح من سبتمبر، علماً، قومياً، وعالمياً، إدارة العلاقات الثقافية ووزارة الأعلام، سبتمبر 1971، ص 37 - 38.



- ب - اختيار القياديين بالمحافظة وإعداد دورات تدريبية خاصة بهم.
- ج - تنفيذ قرارات وتوجيهات وتوصيات مؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي للمحافظة.
- د - توجيه ومتابعة مؤتمرات ولجان الاتحاد الاشتراكي العربي للوحدات الأساسية الداخلة في نطاق المحافظة.
- هـ - تنفيذ قرارات وتوجيهات وتوصيات المؤتمر الوطني العام ومجلس قيادة الثورة وإرسال التقارير الشهرية إليها.

منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي على مستوى الوحدات الأساسية :

يشكل تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي على مستوى الوحدات الأساسية من :

مؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي للوحدة الأساسية :

- أ - يعتبر أكبر سلطة للاتحاد الاشتراكي العربي على مستوى الوحدة الأساسية.
 - ب - يتكون من جميع الأعضاء العاملين بالوحدة الأساسية.
 - ج - يعقد دورياً مرة كل أربعة شهور أو في دورات غير عادية بناء على دعوة لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للوحدة الأساسية أو طلب ثلث أعضاء المؤتمر.
- لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للوحدة الأساسية :

- أ - هي القيادة الثورية المحلية والحلقة الأولى للاتصال بالشعب على مستوى الوحدة الأساسية.
- ب - تتكون من عشرة أعضاء ينتخبهم مؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي للوحدة الأساسية من بين أعضائه كل سنتين.
- ج - تنتخب من بين أعضائها لقيادتها اليومية، أميناً وأمينين مساعدين.
- د - تنتخب مندوبين لها أو أكثر إلى مؤتمر المحافظة، وذلك وفق ما يحدده مجلس قيادة الثورة، بمراعاة حجم العضوية بمؤتمر الوحدة.
- هـ - تجتمع اللجنة مرة على الأقل شهرياً.
- و - تشكل لجاناً للنشاط من بين أعضائها وأعضاء مؤتمراتها، وذلك لمعاونتها في مباشرة أوجه النشاط بالوحدة.

وتتولى لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي على مستوى الوحدة الأساسية إدارة أوجه النشاط في مجالها، كما تقوم بتنفيذ التوجيهات التي تتلقاها من لجنة الاتحاد الاشتراكي بالمحافظة، وإرسال التقارير الشهرية إليها⁽¹⁹⁾.

(19) منجزات ثورة الفلاح من سبتمبر، وزارة الاعلام، 1971، ص 31 - 34.



مبادئ وأهداف الاتحاد الاشتراكي العربي :

كان الغرض من إقامة تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي هو إتاحة الفرصة للجماهير العربية الليبية لكي تشارك في السلطة إلى جانب مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء، وقد أوضح قائد الثورة ذلك في خطاب القاء يوم 12 من شهر الصيف (يونيو) سنة 1971، حيث ذكر أن المؤسسة السياسية الجديدة سوف تخلق تحالفاً شعبياً بين أبناء المدن والقرى والبادية، مما يتيح لهم فرصة للمشاركة في تخطيط ومراقبة سياستهم المستقبلية.

وأضاف الأخ قائد الثورة أن هذا الشعب من حقه المشاركة في الحكم، بعد حرمانه من ذلك لقرون طويلة ظل خلالها يرزح تحت نير الأجنبي والحكام الرجعيين، وستتاح له الفرصة لكي يحكم نفسه بنفسه، وإن يقرر لأول مرة مستقبله بنفسه⁽²⁰⁾.

اعتبر الاتحاد الاشتراكي العربي تنظيمياً سياسياً يضم جميع قوى الشعب العاملة في وحدة وطنية، وهو يسعى إلى اذابة الفوارق سلمياً بين الطبقات، فهو اشتراكي لأنه يدعو إلى تحقيق العدالة في التوزيع والتعاون بين القطاعين العام والخاص، كما أنه عربي لأنه يدعو إلى تحقيق الوحدة العربية، والاتحاد الاشتراكي العربي ليس حزباً سياسياً؛ لأن الأحزاب السياسية تتعارض مع المصلحة الحقيقية للشعب، وتؤدي إلى تقسيمه، لذلك فإن تجربة الأحزاب السياسية في الوطن العربي قد خلقت نوعاً جديداً من حكم الأقلية، إذ فشل كل من اليسار واليمين السياسيين في تحقيق أهداف الأمة العربية، أما الاتحاد الاشتراكي العربي كتنظيم قومي فهو يقوم على مبادئ شعبية ويمارس نشاطه علناً فيعترف بحقوق أفراد الشعب العامل وليس بحقوق طبقة واحدة تسيطر على بقية الطبقات الأخرى.

كان قيام الاتحاد الاشتراكي العربي كمؤسسة سياسية يمثل مرحلة انتقالية، مهدت لقيام سلطة الشعب، والاتحاد الاشتراكي العربي كمؤسسة سياسية كان يمثل في مرحلة من المراحل آمال الشعب العربي الليبي وطموحاته في خلق تحالف شعبي بين جميع أفرادها.

إن المبادئ الأساسية التي قام عليها الاتحاد الاشتراكي العربي هي: الحرية والاشتراكية والوحدة. وأن مبدأ الحرية الذي رفعت ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة

(20) خطاب للأخ قائد الثورة يوم 11 يونيو 1971، السجل القومي، المجلد السنوي الثاني، ص



بعد تفجرها لم يكن متاجرة منها، ولم يكن خداعاً ولم يكن للاستهلاك المحلي، أو امتصاصاً لتطلعات الجماهير، وإنما كان حقيقة واقعة تجسدت في إتاحة الفرصة للشعب العربي الليبي لأول مرة لكي يحكم نفسه بنفسه، ويتطبيق مبدأ الحرية تمكن الشعب العربي الليبي من امتلاك الوسيلة التي تمكنه من أن يعيد صياغة حياته من جديد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وخروج الشعب العربي الليبي منتصراً من مرحلة الثورة السياسية، بفعل ثورة الفاتح العظيمة مكنته من الدخول في مراحل الثورات الاقتصادية والاجتماعية.

والمقصود بالحرية أساساً، هو تحرير العرب من النفوذ الأجنبي، فإن تحرر المواطن العربي من المؤثرات الأجنبية جعله يتمتع بالحقوق والواجبات داخل إطار الاتحاد الاشتراكي العربي، ولا وجود لحرية إذا حدثت من حرية الآخرين، والاتحاد الاشتراكي العربي فتح أبوابه أمام أفراد الشعب العربي الليبي، ممن تهمهم مصلحة الأمة العربية، وليس الرغبة في تحقيق المكاسب الشخصية، وعن هم على استعداد لانكار ذواتهم من أجل أمتهم التي يجب ألا تخضع لفرد أو تسيطر عليها طبقة⁽²¹⁾.

وكلمة الاشتراكي - وفقاً لتوضيح قائد الثورة - إن هذا الاتحاد يخدم الاشتراكية العربية التي لها جذور في الإسلام، فالاشتراكية العربية لا تختلف أبداً عن العدل الذي جاء به الإسلام، فالإسلام يحارب الترف، ويحارب الاسراف، ويدعو للاعتدال، ويدعو للوقوف بجانب الفقراء، وللوقوف بجانب الكادحين والعمال⁽²²⁾.

ويدعو الاتحاد الاشتراكي العربي إلى الوحدة العربية، فيدون الوحدة العربية يصبح كل ما يحققه العرب من عدالة اجتماعية وحرية سياسية هباءً، ولو ظل العرب متفرقين لاستمروا على ما هم عليه من ضعف، فغياب الوحدة هو الذي أدى إلى ضياع فلسطين، ومأساة عام 1967، لقد بنى الاتحاد الاشتراكي العربي في واقع الأمر المبادئ الأساسية التي قامت عليها ثورة الفاتح العظيمة.

والاتحاد الاشتراكي العربي أقيم ليحقق عدّة أهداف رئيسية، منها حماية الثورة وجعلها شعبية. وقد ذكر الأخ قائد الثورة في خطاب ألقاه بمدينة اجدابيا يوم 1971/8/23: أن الثورة التي قام بها عسكريون من أبناء الشعب تريد بقية فئات الشعب غير العسكريين الذين لم يشتركوا ليلة الفاتح العظيم، أن يتحملوا المسؤولية

(21) هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان والمطابع، 1981، ص 182.

(22) ثورة الشعب العربي الليبي، الجزء الأول، قسم الثقافة الجماهيرية، 1972، ص 248، 249.



الثورية، وأن يخرجوا في كل مكان لكي يحافظوا على الثورة ويدافعوا عنها، إن أحد أهداف الاتحاد الاشتراكي العربي هو حماية الثورة وجعلها شعبية⁽²³⁾.

من أهداف الاتحاد الاشتراكي العربي تحقيق العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص للجميع، ويتم تحقيق هذا الهدف عن طريق النظام الاقتصادي الاشتراكي، وتكاتف قوى الشعب العاملة من عمال وفلاحين ورأسالية غير مستغلة ومثقفين وجنود، فهو الذى سيبني الاشتراكية، وهو الذى سيجقق العدالة الاجتماعية، والذى سيوزع الرخاء لا الفقر، وقد ذكر قائد الثورة: أن الثورة قامت من أجل العدل، وليس من العدالة الاجتماعية أن يأخذ الفرد حقه ولا يؤدي واجبه، إن الثورة تطبق مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين طبقات الشعب، والعدالة في جميع الميادين، في الوظائف وفي الخدمة وفي المسكن وفي كل مكان⁽²⁴⁾.

من أهداف الاتحاد الاشتراكي العربي تأكيد الوحدة الوطنية وترسيخها، وهذا الهدف يؤكد العمل على تحويل الوحدة العربية الطبيعية إلى وحدة سياسية وطنية فعالة، تحقق مصالح وأهداف الجماهير.

كما تؤكد الأهداف الأخرى الواردة في ميثاق الاتحاد الاشتراكي العربي، على تعبئة قوى الشعب العاملة للنتاج والعمل، وممارسة الجماهير للسلطة واشتراكها في السياسة، وحل مشاكل الجماهير والتعبير عن حاجاتها.

وقد ذكر قائد الثورة في خطابه بتاريخ 1971/8/23: إن أحد أهداف الاتحاد الاشتراكي العربي هو تعبئة قوى الشعب العاملة في إطار واحد، من أجل العمل، وهذا يعني أن تتم تعبئة كل قوى الشعب من أجل زيادة الانتاج، والحيلولة دون وقوع الشعب تحت قبضة حكم الطبقة أو الفرد.

وممارسة الجماهير للسلطة واشتراكها في السياسة، يعني تمكين الجماهير من ممارسة السلطة، وتقرير ومراقبة وتوجيه السياسة التي عاشت طويلاً بعيدة عنها ومحرومة منها، ويؤكد قائد الثورة في خطاب ألقاه في مدينة المرح بتاريخ 1971/8/21: إن الاتحاد الاشتراكي العربي هو أول تنظيم سياسى في ليبيا، وأول مرة، جميع فئات الشعب الليبي من فلاحين وعمال ومثقفين ثوريين وجنود، يتم تنظيمها في حركة سياسية

(23) السجل القومى، بيانات وخطب وأحداث الأخ قائد الثورة، 1970/1971، ص 381 - 384.

(24) خطاب الأخ قائد الثورة في مسلاته والقصبات، بتاريخ 1971/8/26.



واحدة⁽²⁵⁾. إن هذا يعنى أن الشعب العربي الليبى لأول مرة يمارس السياسة التى كانت ممنوعة عليه، وأن كل فرد فى ليبيا عليه أن يشارك فى حكم بلاده لأنه أصبح حراً بالفعل.

وبما أن الاتحاد الاشتراكى هو تنظيم لقوى الشعب العاملة، ووسيلة لتحقيق رغباتها، فهو الذى يتم بداخله مناقشة كل مشاكل الجماهير والتعبير عن حاجاتها، وبهذا تتحقق المطالب والمشاريع التى يسعى الشعب لتحقيقها.

وقد ذكر قائد الثورة فى خطاب ألقاه فى مسلاته والقصبات بتاريخ 1971/8/26: إن الناس الذين سيدخلون الاتحاد الاشتراكى العربى سيكونون فاهمين للمسئولية، وإن أى فرد يدخل لن يكون إلا خادماً للعامل والفلاح والطلاب، لتلبية رغباتهم وقضاء مصالحهم، وبهذا التنظيم الشعبى يتم الحوار لتحقيق حاجات الشعب الحقيقية، وبه تشارك الجماهير فى الحكم وفى بناء مستقبلها⁽²⁶⁾.

وتحقيقاً للأهداف التى يرمى إليها الاتحاد الاشتراكى العربى، وضماناً لإيجاد الصيغة الملائمة للربط بين مستوياته المختلفة من قاعدته إلى قيادته الجماعية، ولكى يحقق العمل الوطنى أهدافه، على اتساع قاعدته العريضة، فإن العلاقات بين الأعضاء أو بينهم وبين تنظيماتهم، تتطلب مجموعة من القيم والمبادئ، ليسير هذا التنظيم بإيجابية وقوة نحو أهدافه الثورية.

إن انعقاد المؤتمر الوطنى العام الأول للاتحاد الاشتراكى العربى فى الفترة من 28 من شهر المريخ (مارس) إلى 8 من شهر الطير (أبريل) عام 1972، مثل فى حد ذاته انعطافاً تاريخياً فى حياة الشعب العربى الليبى المناضل. لقد تعهد هذا الشعب الأبى - بعد أن أزاح عن كاهله أدران الماضى وغسل بدماء شهدائه أوزار القرون - أن يعيد صنع الحياة على أرضه الطيبة بالحرية والحق، والكفاية والعدل، والمحبة والسلام، ولقد تبين من خلال اجتماعات ومناقشات المؤتمر الوطنى الأول الملامح الأساسية التى تم من خلالها رسم السياسة العامة للدولة.

وانطلاقاً من المبادئ والأهداف التى رفعتها ثورة الفاتح العظيمة، فقد ناقش المؤتمر الوطنى العام الأول للاتحاد الاشتراكى العربى السياسات الداخلية والخارجية، واتخذ بشأنها مقررات وتوجيهات وتوصيات، أعدتها اللجان المختلفة والمشكلة لهذا الغرض.

(25) المرجع نفسه ص 353

(26) المرجع نفسه، ص 425



ففى مجال السياسة الخارجية قام المؤتمر برفع التوصيات الآتية:

1 - أكد المؤتمر على أن الاسلام هو المنبع الوحيد للقيم والحضارات الانسانية، وهو رسالة مساوية ذات زاد فكرى لا ينضب للبشرية كافة، يطرح بعمق ووضوح نظرية شاملة، فشلت كافة المذاهب فى طرحها، وهو رسالة تحمل تناقضات الشعوب وتذيب فوارقها.

2 - إن المعركة التى تخوضها الأمة العربية ضد تحالف الاستعمار والصهيونية، هى معركة قومية ودينية، يجب أن تحشد لها كافة الطاقات والإمكانات العربية. ولذلك يرى المؤتمر:

أ - الدعوة إلى قيام حركة مقاومة فلسطينية واحدة، تلتزم ليبيا بالوقوف معها، ورفض ما عداها.

ب - تأييد شعار (قومية المعركة) الذى رفعتة ثورة الفاتح العظيمة، ومطالبة شعوب الأمة العربية كافة لفرضه.

ج - أن تكون أرض المواجهة مع العدو منطقاً للعمل الفدائى، ابتداء من سيناء حتى لبنان مروراً بسوريا والأردن.

كذلك رفض المؤتمر أسلوب المزايدات والشعارات التى دأبت على ممارستها بعض الأقطار تهرباً من قومية المعركة، وحملها مسؤولية هذا التهرب، وأن ثورة الفاتح العظيمة لا بد أن تحمل على كاهلها بصدق وعزم وثورية بوصفها ثورة تحررية وواجباً مقدساً تجاه كل الثورات والانفاضات والحركات التحررية. لا فى أرجاء الوطن العربى فحسب، بل فى مختلف أقطار العالم، ولا سيما بين شعوب العالم الثالث، فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، كما أكد المؤتمر السعى لاقامة التنظيم القومى الواحد، أداة الثورة العربية، لتحقيق الوحدة العربية الشاملة، وتفويض مجلس قيادة الثورة فى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحريك طاقات العمل وتنظيمها وتوجيهها لكى تحقق التحول الثورى⁽²⁷⁾.

أما عن علاقة الاتحاد الاشتراكى العربى بالنقابات والاتحادات، فقد رفع المؤتمر الوطنى العام الأول المقررات والتوصيات الآتية:

1 - إن الاتحاد الإشتراكى العربى، هو التنظيم الشعبى الممثل لتحالف قوى الشعب العاملة، فهو يعتبر بمثابة الأم بالنسبة لأية تنظيمات جماهيرية أخرى، خاصة بأى فئة بذاتها من فئات قوى الشعب العاملة، من نقابات مهنية، أو نقابات عمالية،

(27) منجزات ثورة الفاتح من سبتمبر فى عيدها الثالث، 1972.



أو لاي تكوين جماهيري يجمع أكثر من فئة من هذه الفئات، ولكنه ينشط في المجال النوعي المتخصص، كالجمعيات وتنظييات الشباب والتنظييات النسائية والأندية وغيرها.

2 - لا تحل تنظييات الاتحاد الاشتراكي العربي محل أى من التنظييات المعاونة في اختصاصاتها بل تساعدوا وتساندها وتؤازرها.

3 - لا تنافس بين هذه التنظييات المعاونة وتنظييات الاتحاد الاشتراكي العربي في المستويات القابلة لها وإنما تكامل وتخصص.

4 - للاتحاد الاشتراكي العربي وحده الحق في ممارسة الأمور السياسية، ويحظر على أية نقابة أو اتحاد آخر ممارستها، أو التدخل فيها.

5 - تختص النقابات والاتحادات بالعمل على الرفع من المستوى الاجتماعي والثقافي والفني والمهني للفئات المنتمة إليها، وصولاً إلى رفع الكفاية الإنتاجية.

6 - للاتحاد الاشتراكي العربي حق الرقابة والإشراف والتوجيه، على النقابات والاتحادات.

كما ناقش وقرر المؤتمر الوطني العام الأول للاتحاد الاشتراكي العربي، الخطوط العريضة لخطة متكاملة إقتصادية واجتماعية، لتحقيق بناء قاعدة إقتصادية قوية، الرقي الاجتماعي والروحي والأخلاقي، البناء العسكري، وتنظيم الصحافة مع ضرورة الالتزام ببادئ وأهداف ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة.

أما عن مشكلة الحكم في مرحلة الثورة الاجتماعية، فإن الشعب عن طريق الاتحاد الاشتراكي العربي الممثل لقواه العاملة، صاحبة المصلحة والحق في ثورة الفاتح العظيمة هو الذى يتحمل المسؤولية في هذه المرحلة، لأن الشعب بعد قيام الثورة أصبح هو الحاكم الحقيقي والسيد الوحيد⁽²⁸⁾.

وبعد الانتهاء من تلاوة المقررات والتوصيات التى أعدها اللجان المختلفة بالمؤتمر الوطني العام الأول للاتحاد الاشتراكي العربي، ألقى قائد الثورة، رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي في ذلك الوقت كلمة جاء فيها: «إننى أشعر بأن هذا الشعب الذى نرنا من أجله، هو شعب عظيم، استحق بالفعل أن نضحي من أجله بأرواحنا ودمائنا، لأن هذا الشعب لم يكن كغيره من الشعوب التى شهدت تحولاً ثورياً، أو

(28) منشورات الاتحاد الاشتراكي العربي، رقم 11.



شهدت إنقلاباً عسكرياً بمعنى آخر، بل إن هذا الشعب حتى ولو كان الذي حصل في الفاتح العظيم يشبه حركة عسكريه، إلا أنه حولها في ظرف قصير إلى ثورة شعبية حقيقية أصبح العالم كله يقف مشدوهاً أمامها⁽²⁹⁾.

هذه هي مسيرة السنوات الأولى من عمر الثورة، المسيرة التي تحققت عملاً على أرض الواقع، من أجل الانسان وحرية وكرامته، فكانت الثورة المسلحة في تلك الليلة التي انبلج فيها نور الحرية على الوطن والمواطن. وبدأت الثورة تحقق الانجاز تلو الانجاز، وكان الشعب معطاءً، فلم يبخل على ثورته وأبنائه الضباط الوجدوين الأحرار بشيء، لأنهم ثاروا بالشعب وثار الشعب بهم.

(29) السجل القومى، بيانات وخطب وأحاديث المفيد ممبر القذافي قائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة، المجلد السنوى رقم 3، منشورات الاتحاد الاشتراكي العربي، ص 359.



المراجع

- 1 - ثورة الشعب العربي الليبي، من أقوال الأخ العقيد معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة، الجزء الأول، قسم الثقافة الجماهيرية، الإدارة العامة للثقافة، وزارة الاعلام والثقافة، 1972.
- 2 - السجل القومى، بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة، المجلد السنوى الأول، المراكز القومية الثقافية، 1970/1969.
- 3 - السجل القومى، بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة، المجلد السنوى الثانى، المراكز الثقافية القومية، 1971/1970.
- 4 - الدكتور هنرى حبيب، ليبيا بين الماضى والحاضر، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان والمطابع، 1981.
- 5 - منجزات ثورة الفاتح من سبتمبر فى عيدها الثالث، إدارة العلاقات الثقافية، وزارة الاعلام والثقافة، 1972.
- 6 - السجل القومى، بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة، المجلد السنوى الثالث، منشورات الاتحاد الاشتراكى العربى، 1972/1971.
- 7 - صبيح بشير مسكونى، مبادئ القانون الادارى الليبي، الكتاب والتوزيع والاعلان، 1982.
- 8 - منجزات ثورة الفاتح من سبتمبر، محلياً، قومياً، وعالمياً، ادارة العلاقات الثقافية، وزارة الاعلام، سبتمبر 1971.
- 9 - عبد الحفيظ الميار، التنظيم الشعبى فى الجمهورية العربية الليبية، 1971.
- 10 - محمد مصطفى زيدان، أيديولوجية الثورة الليبية، دار مكتبة الاندلس، بنغازى - ليبيا، 1973.

2



سلطة الشعب





أولاً : الثورة الشعبية

إن الثورة الشعبية قد تفجرت بقيام ثورة الفاتح العظيمة التي نبتت أساساً من إرادة الشعب العربي الليبي . لقد أوضح قائد الثورة في خطابه التاريخي الذي ألقاه بمدينة سبها يوم 22 من شهر الفاتح 1969 : «أن الشعب هو الملهم والرائد، ولحق ترتفع القوات المسلحة فوق الجباهير، أو تحتكر حكم ليبيا، فالشعب هو الحاكم وهو السيد» . وأكد الأخ قائد الثورة: «أن ثورة الفاتح العظيمة هي ثورة شعبية وليست إنقلاباً عسكرياً، لأن الشعب العربي الليبي عانى أبناءه من الظلم والطغيان، قبل أن تخرج القوات المسلحة من معسكراتها في ليلة الفاتح، ولأن أبناء هذا الشعب انتفضوا وثأروا، بل سقطوا شهداء برصاص دكتاتورية الرجعية من أجل نفس الأهداف التي تفجرت من أجلها ثورة الفاتح العظيمة وهي الحرية والاشتراكية والوحدة»⁽¹⁾.

لقد ثبت أن هذا الشعب لا يرضى أن يعيش داخل حدود اقليمية مزيفة، وقدم الضحايا في السابق على مذابح الحرية دون تردد، وقد أدرك الاستعمار يومئذ أنه يواجه شعباً حراً ويواجه ثورة شعبية، ولا يواجه إنقلاباً عسكرياً تقليدياً، ولا يواجه حكاماً معزولين عن الشعب، بل يواجه شعباً أعلن أنه سيد الجميع، وأنه يحكم نفسه بنفسه منذ تفجر ثورة الفاتح العظيمة»⁽²⁾.

إن ثورة الفاتح العظيمة لم تكن منذ تفجرها مجرد خطابات وشعارات، فهي سوف تمتد إلى كل منزل، وإلى كل قرية، وإلى كل كوخ، إنها تزداد بالتلاحم مع

(1) خطاب قائد الثورة بمدينة الزاوية في 24.1.1971 . ثورة الشعب العربي الليبي ص 104 .

(2) خطاب قائد الثورة بمدينة طرابلس في 1.9.1970 .



الشعب كل يوم، وتزداد اتساعاً ورسوخاً لتؤكد للعالم أجمع أن ما حدث في ليبيا هو ثورة شعبية عارمة تفجرت في كل مكان. وأشار قائد الثورة: «انه بعد تفجر الثورة فإن الشعب العربي الليبي على أبواب مرحلة جديدة من النضال، وعليه فانا جميعا سوف نلتقى في مؤتمرات شعبية يحضرها أعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء، مع جماهير الشعب، يستعرضون فيها معاً كافة القضايا والمراحل والمشاكل التي مرت بها ليبيا منذ الفاتح عام 1969 في كافة المجالات، وسوف يتكفل كل عضو ووزير بمكاشفة الجماهير ومحاسبة النفس كل في ميدان تخصصه وفي حدود مسؤولياته، وسوف يكون الكلام في هذه المؤتمرات الشعبية بالأرقام والأدلة المادية، وليس بالكلام الكثير وبالعناوين في الجرائد، وفي المجلات وفي أجهزة الاعلام الأخرى».

وأضاف قائد الثورة: «إن كل مسؤول عليه أن يعرف أن كل شيء يفعله معرض للكشف، وتسلط الضوء عليه أمام الشعب، وأن الأشياء كبيرة كانت أم صغيرة سوف يتم التصريح فيها، لأن المهم هو مصلحة الشعب، فالأشياء الآن تتطلب ثورة فكرية حتى تستقيم الامور». لقد تم القضاء على الحكومة في الفاتح العظيم والموجود الآن ليس حكومة بالمعنى التقليدي، ففي المؤتمرات الشعبية يلتقى المسؤول مع الشعب وجهاً لوجه، وترسم السياسة من خلال هذا اللقاء، وتكون مستوحاة منه، بحيث لا تكون هناك سلطة تخطط في جهة والشعب عليه أن يسمع فقط⁽³⁾.

لقد وجد ما يبرر ثقة مجلس قيادة الثورة في حكمه للشعب العربي الليبي، وصدق أحاسيسه، وأدرك مجلس قيادة الثورة بأن الشعب الذى عانى من الظلم والاستبداد لقرون عدة، قادر على أن يتصرف بما يجنم مصالحه في جميع المجالات، وطبيعى أن الإنسان يصبح مسؤولاً إذا أُلقيت على عاتقه المسؤولية، وأدرك الشعب العربي الليبي مسؤولياته، لا نظرياً بل عملياً وأصبح الفرد مؤمناً بنفسه ومدركاً للمسؤولية الملقاة على عاتقه.

ولقد كان لثورة الفاتح العظيمة بعد شعبي وثقافي، وفي إطار الثورة الشعبية تفجرت الثورة الثقافية وجاءت اللقاءات في المؤتمرات الشعبية أشبه ما يكون بندوات ثقافية، يعبر فيها الفرد عما يحول بخاطرته، وكانت المناقشات المباشرة بين قائد الثورة والمواطنين هي السبيل إلى تمكين الشعب من الاضطلاع بمسؤولياته، إذ مهد ذلك إلى اعلان الثورة الشعبية. وتشكيل اللجان الشعبية، والاستمرار في الثورة يتطلب فيها جديداً يعطى كل الحرية للجماهير الشعب وليس للمترفعين عليه، من هنا كانت الثورة

(3) خطاب قائد الثورة بمؤتمر المعلمين بطرابلس في 28.11.1969 ثورة الشعب العربي الليبي، مرجع سبق ذكره.



الشعبية تشكل مرحلة هامة في تاريخ ثورة الفاتح العظيمة حيث أنها أتت (الثورة الشعبية) مكنت الشعب العربي الليبي لأول مرة من ممارسة السلطة الحقيقية عن طريق ترجمة الحرية السياسية التي تحققت في فجر الفاتح العظيم إلى ديمقراطية شعبية حقيقية.

من الناحية العملية كان خطاب قائد الثورة يوم 15 ابريل (الطبر) 1973 إيذانا بتفجير الثورة الشعبية، التي كانت تمثل نقطة تحول في التطور السياسي و «ليبيا». واستهل قائد الثورة خطابه التاريخي الذي ألقاه بمدينة زوارة بمناسبة المولد النبوي الشريف، بإثارة بعض القضايا العامة، مثل الوضع القائم في فلسطين المفتتحة، والوحدة العربية، وحركات التحرر بوجه عام، ثم مضى في حديثه ليحذر جماهير الشعب بأنهم إذا أرادوا تحرير أنفسهم من الفقر والجهل والمرض وبناء المدارس والمستشفيات والطرق وإنشاء المصانع وبناء قوات مسلحة قوية، وضرب المثل لدول العالم الثالث لا بد أن يكونوا أقوياء في الداخل⁽⁴⁾. وعلى هذا فإن جميع أفراد الشعب العربي الليبي مسؤولون عن استمرار نجاح الثورة فلا ينبغي أن تكون الثورة مقصورة على مجلس قيادة الثورة أو أية مجموعة منقاة من الشعب⁽⁵⁾.

إن أسباب قيام الثورة الشعبية تكمن في اعتبار أن ثورة الفاتح العظيمة ثورة شعبية منذ بداية التحضير لها في نهاية الخمسينات. لقد ناضل قائد الثورة أكثر من عشر سنوات من أجل الثورة⁽⁶⁾، وبعد أن تفجرت الثورة أحس بأن هناك ما يهددها من الداخل، إذ أن بعض الأفراد لا يسهمون بصورة فعالة في المشروعات الإجتماعية، فالثورة لم تكن لفرد أو جماعة، بل هي ثورة الشعب بأسره ولا بد أن يشارك الجميع فيها، كما أن هناك بعض الأفراد الذين يقفون بين الشعب وبين ممارسة سلطته، ويتسببون في عرقلة مشاريع الشعب، والحيلولة بينه وبين أهدافه العظيمة، ولهذا السبب لا بد أن يتولى الشعب كافة المسؤوليات ويمارسها بنفسه دون وسيط، وحتى يتمكن الشعب من التخلص من المكتبية التي تسيطر على الجهاز الإداري وحتى يتم قهر التخلف والتسلط السياسي، لا بد له من ممارسة السلطة بنفسه.

ولقد حدد القائد في خطاب زوارة التاريخي: أن استمرار الثورة الشعبية ونجاحها يتطلب القيام بمهام جديدة، ولتحقيق ذلك أعلن خمس نقاط هي:⁽⁷⁾

(4) خطاب قائد الثورة في مدينة زوارة بتاريخ 15.4.1973 مرجع سبق ذكره.

(5) خطاب قائد الثورة في مدينة زوارة مرجع سبق ذكره.

(6) انظر في هذا الخصوص قصة الثورة.

(7) خطاب القائد بمدينة زوارة 15.4.1973 مرجع سبق ذكره.



إن تعطيل كافة القوانين المعمول بها لم يكن دعوة إلى الفوضى، بل إلى تعطيل القوانين الرجعية، التي سنّها العهد الملكي المباد، والتي كثيراً ما أعاقّت الثورة لتحل محلها قوانين ثورية جديدة يصيغها الشعب.

وقد أوضح قائد الثورة: «إنه رغم مرور أكثر من ثلاث سنوات على قيام الثورة، إلا أننا ما زلنا نرى بعض القوانين من العهد المباد، بل ربما يرجع بعضها إلى عهد الاستعمار العثماني أو الإيطالي، هذه القوانين التي وجدت في فترة زمنية معينة تختلف تمام الاختلاف مع هذه الفترة التي يعيشها شعبنا اليوم، وجاءت هذه القوانين أيضاً من أجل خدمة طبقة معينة لا من أجل خدمة جماهير الشعب، هذه القوانين التي يستند عليها هؤلاء البرورقراطيون في تعطيل وتسويق الأعمال، وعدم إيصال الخدمات إلى الجماهير في وقتها المناسب، يجب أن تلغى وتعطل فوراً، وبلا تردد، حتى يستفيد الشعب من ثورته، وأن نوقف العمل بهذه القوانين ونأقّي بالبديل الذي يساير روح عصرنا وحياتنا الحاضرة»⁽⁸⁾.

وأضاف قائد الثورة: إن القوانين التي تحكمون بها الآن، هي قوانين العهد المباد، ولم تتغير بعد، فإذا كنا نريد أن نستمر فلا بد أن نبدأ من جديد، ولكن كيف نبدأ من جديد؟ أولاً تعطل كافة القوانين المعمول بها الآن، ويستمر العمل الثوري، وذلك بأن توضع العقوبات والإجراءات حالياً، بمعنى أن كافة الإجراءات التي تتخذ لا يمكن الرجوع فيها إلى نصوص قانونية، قد تتفق مع ما هو واقع، وإنما تؤخذ الإجراءات حسب الحالة التي تقع تحقيقاً للتحويل الثوري، وهذا لا يعني - بأي حال من الأحوال - أن يخاف الناس على أرواحهم أو أمنهم أبداً، بل نحن مسلمون ونحكم بالشريعة الإسلامية، ولا يمكن في ظل الشريعة الإسلامية، ولا يمكن في ظل شريعة الله أن ننظم أي شخص أو نخاف على نفسه أو ماله»⁽⁹⁾.

ويضيف قائد الثورة: إن هذه القوانين تقف حجر عثر أمام مسيرة الثورة، وأمام إنجازاتها التي يجب أن تتسم بسرعة التخطيط والتنفيذ، من أجل أن تصل الخدمات إلى الجماهير، كذلك فإن هناك بعض الأشخاص المنحرفين، الذين قد يجدون في هذه القوانين الحماية برغم أعمالهم التي تعد بمثابة عدوان على حقوق الشعب، ولذا حث قائد الثورة الشعب على صياغة قوانين ثورية على هدى الشريعة

(8) نفس المرجع السابق.

(9) خطاب القائد في مدينة زوارة 15، 4، 1973 السجل القومي ص 492.



الإسلامية التي تنص على العدالة في الحكم⁽¹⁰⁾.

إن ثورة الفاتح العظيمة هي ثورة إنسانية وقد تساحت الثورة مع المنحرفين فترة تزيد على ثلاث سنوات، فقامروا ضدها - إذ ترك البعض أفعالهم ورفض البعض الآخر العمل في مشروعات يعينها، ولم يكن هذا ضرباً من التأمر ومحاولة التدمير فحسب بل كان أيضاً خيانة للشعب⁽¹¹⁾.

وأوضح قائد الثورة أن الجماهير هي القادرة أن تميز هؤلاء المنحرفين وأفكارهم المضللة سواء كانت هذه الأفكار شرقية أم غربية، وعلى الجماهير أن تطهر البلاد والمواطنين من هؤلاء المنحرفين، الذين يأتون بفكر غريب عنا لا يقدم لنا إلا الانحراف والتخلف، وبالقضاء على الانحراف هؤلاء المنحرفين تصبح المشروعات الثورية سهلة الإنجاز حيث أن عراقيل التنفيذ تكون قد أزيلت، وعلى جماهير الشعب أن تشمّر على سواعد الجهد في العمل من أجل إقامة وإنجاز المشروعات التي تريدها⁽¹²⁾، وبذلك يكون قائد الثورة قد حمل الشعب المسؤولية كل المسؤولية في إنجاز مهماته ومشروعاته، حيث أن الشعب هو السيد والملمم وصاحب المصلحة الحقيقية في الثورة، الذي تلاحم معها منذ شروق شمس يومها الأول.

الحرية كل الحرية للشعب واجبات لأعداء الثورة

في النقطة الثالثة ذكر القائد: أن الحرية كل الحرية للجماهير الشعب الكادحة، وليست للمترفعين عن جماهير الشعب، وأضاف: أن جماهير الشعب في وليبيا عاشت فترة طويلة من الزمن تقدر بنحو 400 سنة تحت نير الاستعباد ووطأة الاستعمار، من عثمان أو فاشيستي وإدارات أمريكية وإنجليزية وفرنسية، وحكم عميل، لذلك آن لهذا الشعب أن يتمتع بالحرية والكرامة⁽¹³⁾ وقد قال قائد الثورة: إن هذا الشعب الذي عاش 400 سنة تحت السياط والضرب، يجب ألا يعيش دائماً هكذا، ويجب أن يعيش حراً، وألا يكون هناك شرطى عنده عصا أو مسدس يرهب بها الشعب، وأضاف: إذا كنتم تريدون وحدة عربية واشتراكية، وتريدون التبشير

(10) خطاب قائد الثورة في مدينة زوارة، مرجع سبق ذكره ص 493.

(11) من خطاب قائد الثورة بمدينة زوارة في 15، 4، 1973، مرجع سبق ذكره ص 493.

(12) خطاب القائد في مدينة زوارة، مرجع سبق ذكره.

(13) خطاب القائد في مدينة زوارة 15، 4، 1973، السجل القرص ص 493.



بالإسلام والحياد الإيجابي، يجب أن تعيدوا النظر في أنفسكم من الداخل، وأشار قائد الثورة: إنه سوف يوزع السلاح على كثير من قطاعات الشعب، غير القوات المسلحة، وغير المقاومة الشعبية، للجماهير التي ثرنا من أجلها، وعاشت أربعين سنة محرومة من الحرية، وهذه الجماهير المؤمنة بثورة الفاتح العظيمة سنوزع عليها السلاح⁽¹⁴⁾. وأضاف قائد الثورة: إنه بتسليح الجماهير الشعبية المؤمنة بالثورة، ستحول مئات الآلاف من الليبيين إلى حامل سلاح، يقفون في وجه أي دولة تريد أن تعتدى على ليبيا⁽¹⁵⁾.

الثورة الإدارية :

من أهداف الثورة الشعبية الأساسية محاربة الإهمال في أداء الواجب والصلف، وعدم تقدير المسئولية، والمكثبية بين الموظفين، فإذا كان الجهاز الإداري لا يخدم الشعب فلا مناص من القضاء عليه، لقد أعلنت الثورة ضد المكثبية الروتينية المعقدة بهدف خلق الموظف الثوري، الذي يفتح قلبه للمواطن، ويحترم مصالح الجماهير دون تمييز، أو استعلاء، إنطلاقاً من مفهوم واضح للوظيفة، بأنها خدمة ومسؤولية وأمانة⁽¹⁶⁾. وفي هذا يقول قائد الثورة. هؤلاء الذين يرقدون في بيوتهم والذين كونوا عازلاً بين الثورة والجماهير، الذين يتركون العمل إذا لم يكن هناك رئيس يراقبهم، أو الذين يقفلون المكاتب في وجه المواطنين، ويماطلون في قضاء مصالحهم، هذه الطبقة المكثبية التي لا تتحرك إلا بالخوف، تستوجب إعلان الثورة الإدارية، بواسطة جماهير الشعب، التي سأسلحها لكي تحطم البيروقراطية، ويحطموا الطبقة العازلة⁽¹⁷⁾، وأضاف قائد الثورة: إذا كانت مصلحة الشعب ستضيع في المكاتب فلتتحطم المكاتب لتبقى مصلحة الشعب الليبي، إذا كانت مصلحة الشعب ستضيع لأجل الحكومة فلتسقط الحكومة وليحي الشعب⁽¹⁸⁾.

الثورة الثقافية :

إن ثورة الفاتح العظيمة تستمد جذورها ومبادئها من الإسلام الذي هو المصدر الفكري للثورة، وكان على الليبيين أن يخوضوا المعركة الثقافية مسلحين بتلك

(14) نفس المصدر السابق ص 493.

(15) نفس المصدر السابق ص 493.

(16) خطاب القائد في مدينة زوارة 15، 4، 73م السجل القومي. المجلد السنوي الرابع 73/72. ص 493.

(17) نفس المرجع السابق ص 494.

(18) خطاب قائد الثورة في مدينة زوارة 15، 4، 1973 المجلد السنوي الرابع 1973/72 ص 494.



المبادئ، وتقرر أن تدخل الثورة الثقافية إلى المكتبات العامة والجامعات، وأن تشمل البرامج التعليمية جميعها، وأكد قائد الثورة: ضرورة تطبيق «كتاب الله» في هذه التغيرات الثقافية الثورية معلناً معارضته لكل ما يتعارض معه⁽¹⁹⁾، ولهذا لا بد من إحراق الكتب المضللة التي تتعارض مع الروح الثورية مسترشدين في ذلك بمبادئ ثورة الفاتح العظيمة، ولقد أوكلت مهمة حرق الكتب المضللة إلى المثقفين الذين قاموا بفرزها وحرقها.

وذكر قائد الثورة في خطاب زوارة التاريخي: إنه إذا تمسك الشعب العربي اللببي بفكر ثورة الفاتح العظيمة النابع من الإسلام، ومن الرسالة الخالدة، فإنه يستطيع أن ينجز كل المشاريع الثورية التي نريدها ونحققها في أقصر وقت⁽²⁰⁾. ومعنى هذا: أن يكون الشعب اللببي فعلاً هو أول شعب في العالم، يقوم بثورة فريدة في التاريخ، ويحمل السلاح، ويبني نفسه، ويعيد تنظيم نفسه في كل لحظة، وعندئذ سوف تزحف الجماهير التي وجهت لها النداء في اليوم الأول للثورة، تزحف لتتولى مسؤولياتها في الثورة، التي قامت من أجلها، إن هذا يتطلب أن تكونوا أنتم قيادة الثورة جنباً إلى جنب، لتحطيم الرجوازية، والمكتنية، والفكر المتعفن، فحمل السلاح، لبناء المصانع، والمزارع، وشق الطرق، والتضحية في سبيل التحول الثوري، وهذا يتطلب أن تحمل جماهير الشعب العربي اللببي مسؤولية الحكم⁽²¹⁾.

ويعد هذا الخطاب جرت عدة عمليات تحريرية للإستيلاء على السلطة، من قبل الجماهير الشعبية حيث قام أعضاء هيئة التدريس والطلبة في الجامعات بتشكيل لجان شعبية بها كما تم أيضاً تشكيل لجان شعبية في مختلف المرافق الإدارية في الدولة.

ثانياً: التمهيد لإعلان سلطة الشعب :

إن سلطة الشعب المطبقة حالياً بالجمهورية العظمى، لم تتم بين ليلة وضحاها، وإنما سبقها العديد من المراحل والإجراءات، من إعادة التنظيم، والتوعية والترشيد، حتى تم الوصول إلى تطبيق السلطة الشعبية بالكامل، كما نراها اليوم، والمتمثلة في المؤتمرات الشعبية، واللجان الشعبية والانحادات، وال نقابات والروابط المهنية، ومؤتمر الشعب العام، هذه المراحل التي قطعتها السلطة الشعبية حتى وصلت إلى شكلها النهائي يمكن إجمالها في الآتي:

(19) نفس المرجع السابق ص 494.

(20) نفس المرجع السابق ص 494.

(21) خطاب القائد في مدينة زوارة 4، 15، 1973 المجلد السنوي الرابع 1973/72 ص 494.



- 1 - مرحلة تفجير الثورة في الفاتح العظيم 1969.
- 2 - مرحلة الثورة الشعبية في 15، 4، 1973.
- 3 - تعديل النظام الأساس للإتحاد الإشتراكي العربي في الدورة الثانية 1974، 11، 4.
- 4 - ثورة الطلاب في 7 من شهر الطير (أبريل) 1976 م.
- 5 - ظهور ملامح النظرية العالمية الثالثة وصدور الفصل الأول من الكتاب الأخضر في يناير 1976.

وسوف نقوم بتوضيح هذه المراحل المختلفة وكيف أدت إلى التقريب في قيام سلطة الشعب.

قيام ثورة الفاتح العظيمة 1969

كان يوم الفاتح العظيم سنة 1969 بداية للتحويلات الجذرية في المجتمع، والمداخل الطبيعي لتطبيق سلطة الشعب. وقد عبر عن ذلك البيان الأول للثورة، عندما ذكر: إن الثورة لم تكن ثورة فرد، أو حزب، أو قبيلة، أو طبقة، بل إنها ثورة الشعب العربي اللبى كله، وإن مهمة القوات المسلحة في تفجير الثورة، كانت استجابة واعية للمطالب الشعبية في التغيير، والثورة على الأوضاع الفاسدة⁽²²⁾، حيث يقول البيان: «أما الشعب اللبى العظيم، تنفيذاً لإرادتك الحرة وتحقيقاً لأمانتك الغالية، واستجابة صادقة لندائك المتكرر، الذى يطالب بالتغيير والتطهير، ويحث على العمل، والمبادرة، ويحرض على الثورة والإنقضااض، قامت قواتك المسلحة بالإطاحة بالنظام الرجعى المتخلف المعفن، الذى أزكت رائحته التنتة الأنوف، واقتشعت من رؤية معالمة الأبدان، وبضربة واحدة من جيشك البطل، تماوت الأصنام، وتحطمت الأوثان، فانقشع في لحظة واحدة من لحظات القدر الرهيبة، ظلام العصور، من حكم الأتراك إلى جور الطليان، إلى عهد الرجعية والوساطة والمحسوبية... إلخ. وهكذا منذ الآن تعتبر ليبيا جمهورية حرة ذات سيادة⁽²³⁾، تحت إسم الجمهورية العربية الليبية.

ويقول القائد في البيان الأول للثورة: لا مهضوم، ولا مغبون، ولا سيد ولا مسود، بل إخوة أحرار في ظل مجتمع ترفرف عليه - إن شاء الله - راية الرخاء والمساواة⁽²⁴⁾.

(22) البيان الأول للثورة في 1، 9، 1969 السجل القومى المجلد الأول 1970/69.

(23) نفس المرجع السابق.

(24) البيان الأول للثورة السجل السنوى الأول 1970/69.



فالبيان الأول للثورة أوضح أن قيام الثورة جاء استجابة لنداء الشعب المتكرر، وإن هذه الثورة هي ثورة الشعب العربي الليبي كله، وحدد أهداف الثورة في الحرية والإشتركية والوحدة، وقيام مجتمع تترف عليه راية العدالة والمساواة، ويستمر قائد الثورة في التأكيد على أن: الثورة هي ثورة الشعب، وأن السلطة هي سلطة الشعب. ففي الخطاب الذى ألقاه بمدينة بنغازي بمناسبة ذكرى استشهاد شيخ الشهداء عمر المختار يوم 16، 9، 1969 أى بعد أسبوعين تقريباً من قيام الثورة لم يفته أن يؤكد على أن عهد الحكام قد زال، عهد السيد والمسود زال، عهد الملوك والعبيد زال، عهد الحكومة والمحكوم انتهى، الآن شعب يحكم نفسه بنفسه، إن الشعب هو السيد بعد الآن... (25).

وعندما التقى قائد الثورة بجماهير الشعب في الساحة الخضراء (ميدان السراي سابقاً) في 16، 10، 1969 عاد يؤكد على شعبية هذه الثورة ويوضح حقيقة واحدة هي أن الفاتح من سبتمبر هو ثورة شعبية بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان، وقد تأكد للعالم أن القوات المسلحة ما هي إلا طليعة لهذا الشعب. وتأكد للعالم أجمع أن هناك ثورة شعبية عارمة تقودها الجماهير في ليبيا المناضلة (26).

وفي 9، 11، 1969 وفي لقاء قائد الثورة بجماهير مدينة طبرق، لم ينس أن يوضح حقيقة هذه الثورة، ولن يجب أن تكون السلطة بعد الفاتح من سبتمبر 1969؟ حيث ذكر: إنه بعد الفاتح العظيم قد أطل على ليبيا المكافحة عهد جديد لا محسوبة ولا ظلم ولا اضطهاد، إنه بعد الفاتح العظيم لا خشوع ولا خضوع ولا ذل، فلتصل كلمة الشعب قوية. وليعلن: أن الشعب سيد نفسه (27).

وفي لقاء آخر له مع الجماهير بمدينة درنة قال قائد الثورة: وهكذا أصبح واضحاً ويتأكد يوماً بعد يوم، أن ما حدث في تلك الليلة المجيدة إنما هو ثورة شعبية كانت تعتمر في نفوس جماهير الشعب منذ سنوات طويلة وكانت القوات المسلحة، وعلى رأسها حركة الضباط الوطنيين الأحرار، أداة التنفيذ لآمال الشعب (28).

من الفقرات السابقة للبيان الأول للثورة وخطب قائد الثورة نجد أن ثورة الفاتح العظيمة، منذ تفجرها، تسعى إلى تأكيد السلطة الشعبية، ونجد أن الثورة لم

(25) خطاب قائد الثورة بمدينة بنغازي في 16.9.1969 السجل السنوي الأول 1970/69.

(26) خطاب قائد الثورة في مدينة طرابلس 16.10.1969 السجل السنوي الأول 1970/69.

(27) انظر خطاب قائد الثورة بمدينة طبرق 11.11.1969 السجل السنوي الأول 1970/69.

(28) انظر خطاب قائد الثورة في مدينة درنة في 3.4.1970 السجل السنوي الأول 1970/69.



تقف عند هذا الحد، بل إنه حتى الإعلان الدستوري الذي أصدره مجلس قيادة الثورة في 11، 12، 1969 ليكون أساساً لنظام الحكم في مرحلة التحول الثوري نجاهه يؤكد في مواده على سيادة الشعب لنفسه، حيث جاء في الإعلان الدستوري المؤقت: «إن ليبيا جمهورية عربية ديمقراطية حرة، السيادة فيها للشعب، وهو جزء من الأمة العربية، وهدفه الوحدة العربية الشاملة، وإقليمها جزء من أفريقيا، وتسمى الجمهورية العربية الليبية»⁽²⁹⁾.

من خلال العرض السابق نخلص إلى أنه لولا تفجير الثورة في الفاتح العظيم، لما أمكن تطبيق السلطة الشعبية، ولهذا فإن قيام الثورة كان من العوامل التي مهدت لقيام سلطة الشعب.

الثورة الشعبية 15، 4، 1973

يمكن أن يعد خطاب زواره التاريخي بداية انطلاق الثورة الشعبية، فخطاب زواره يعد منعطفاً تاريخياً جديداً في تاريخ ثورة الفاتح من سبتمبر، حيث أعلن فيه قائد الثورة النقاط الخمس⁽³⁰⁾ المشهورة، التي تهدف إلى القضاء على الجهاز الحكومي، وتحويله من أداة حكم رسمية إلى أداة شعبية، تدار بواسطة اللجان الشعبية، هدفها تسليم السلطة للشعب لممارستها بنفسه.

ويعتبر خطاب زواره التاريخي⁽³¹⁾ إيذاناً بتفجير الثورة الإدارية، التي تمثلت في قيام الشعب بتشكيل اللجان الشعبية في كافة الإدارات والمؤسسات الحكومية والتي أصبحت تدار عن طريق هذه اللجان الشعبية المصعدة جماهيرياً، والتي أدت إلى قيام الشعب بممارسة السلطة ولأول مرة من خلال هذه اللجان الشعبية، وعليه فقد اعتبرت الثورة الشعبية عاملاً مهماً قَرَّب من قيام سلطة الشعب.

تعديل النظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي

لقد شهدت مرحلة السنوات الثلاث التالية لتأسيس الاتحاد الاشتراكي العربي سلسلة من التطورات السياسية والفكرية الهامة في طريق بلورة معالم سلطة الشعب وتحديدها، وكان لها أبلغ الأثر في عرقلة تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي وإرباكها، وكشفت عن عجزه وعدم قدرة قيادات لجانه وتنظيماته عن استيعاب هذه الأحداث

(29) المادة الأولى من الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 11. 12. 1969 جريدة رسمية، رقم السنة 1977.

(30) بخصوص الثورة الشعبية أنظر المبحث السابق.

(31) أنظر خطاب القائد بمدينة زواره في 15. 4. 1973 المجلد السنوي الثالث 1974/73.



ومسايرتها، ومن أهم هذه الأحداث ما ذكرناه آنفاً، وهي الثورة الشعبية، وثورة الطلاب، وطرح قائد الثورة للملامح النظرية العالمية الثالثة، وقد أدت هذه الأحداث إلى شل حركة الاتحاد الاشتراكي العربي، وبالتالي جمد نشاطه، وقد احتاج الأمر إلى إجراء تقويم شامل وعميق لدوره وقانونه الأساس وتشكيلاته، التي لم تعد تتناسب والتطورات الجديدة.

وفي دورة الانعقاد الثانية للمؤتمر الوطني للاتحاد الاشتراكي العربي المعقودة في طرابلس في الفترة من 4 - 9 من شهر الحز (نوفمبر) 1974، دارت مناقشات واسعة حول هذا الموضوع، واشتركت فيها كافة تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي وقيادته، وقد أكد قائد الثورة في هذه المناقشات: ضرورة إجراء تعديلات جوهرية في النظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي، وفي تشكيلاته، بما ينسجم والمعطيات السياسية والفكرية الجديدة⁽³²⁾.

وقد قدم الأمين العام للاتحاد الاشتراكي العربي تقريراً للمؤتمر عن حركة التنظيم، وحدد فيه الصعوبات التي واجهت حركته خلال عامين ونصف وقد أوجها في النقاط الآتية:

- 1 - نقص التجربة والخبرة السياسية في القيادات المنتخبة ولا سيما في الوحدات الأساسية.
- 2 - إنغماس التنظيم في المشاكل اليومية للجماهير، مما جعل العمل السياسي يصطدم بتلك المشاكل، في وقت لم تنهأ الفرص للتنظيم لمواجهة هذه المشاكل وحلها.
- 3 - غياب التعاون الفعال بين منظمات الاتحاد الاشتراكي والأجهزة التنفيذية والمحلية على مختلف مستوياتها.
- 4 - عدم اكتمال تكوين كل التنظيمات المساعدة، وعدم انتظام العلاقة بين ما أنشئ منها بمنظمات الاتحاد الاشتراكي العربي⁽³³⁾.

لقد أحدث تشكيل اللجان الشعبية أثراً - كما ذكرت - سلبياً على حركة الاتحاد الاشتراكي العربي وفي اتجاهين الأول: إن اللجان الشعبية وهي تجدد بناء الجهاز الإداري والتنفيذي استهدفت تقويم لجان الاتحاد الاشتراكي العربي، فتعرض بعضها للمحاسبة والحل. الثاني: عدم فهم مهمة اللجان الشعبية، والاعتقاد بأنها البديل

(32) انظر الدورة الثانية لانعقاد الاتحاد الاشتراكي العربي 4 - 9 من شهر الحز 1974 المجلد السنوي الخامس 1975/74.

(33) الدورة الثانية لانعقاد مؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي 4 - 9 من شهر الحز 1974 المجلد السنوي الخامس مرجع سبق ذكره.



للاتحاد الاشتراكي العربي، فتوقف نشاط بعض منظماته أو تقلص أثرها في إحداث التأثير الجماهيري المطلوب⁽³⁴⁾.

واستناداً على المعطيات السابقة، فقد أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بتعديل النظام الأساس للاتحاد الاشتراكي العربي، ليستوعب بذلك ما أوصى به المؤتمر الوطني العام بهذا الخصوص.

ولعل أبرز التغيرات التي حدثت على تكوين الاتحاد الاشتراكي العربي بعد تعديل نظامه الأساسي ما يلي⁽³⁵⁾:

أولاً: تأكيد الحق السياسي لكل مواطن، وضرورة مشاركته الفعالة في الحكم، وذلك عن طريق تقسيم الشعب إلى مؤتمرات شعبية أساسية وفقاً لمكان الإقامة، بحيث يكون الشعب كله عضواً في المؤتمرات الشعبية الأساسية، ويقوم كل مؤتمر شعبي أساسي باختيار لجنة لقيادته، ومن مجموع هذه اللجان يتكون المؤتمر القومي العام، ومؤتمر الشعب، بالإضافة إلى الاتحادات والنقابات والروابط المهنية.

ثانياً: تحديد النظام الأساس المعدل لاختصاصات المؤتمر القومي العام، باعتباره أداة الحكم العليا في البلاد، حيث تمتع بكل الاختصاصات المتعلقة بأقرار السياسة العامة للدولة، والميزانية العامة، ومحاسبة السلطة التنفيذية، وإبرام المعاهدات، وقضايا الحرب والسلم، (شكل 2/1).

ثالثاً: من التغيرات التي حدثت أيضاً: إعادة النظر في صيغة التحالف داخل الاتحاد الاشتراكي العربي، حيث انتهى المؤتمر إلى عدم الإقرار بوجود الرأسمالية، وتم شطبها من قوى التحالف، كذلك رأى المؤتمر أن الثقافة ليست حكراً على أشخاص معينين، ولكن يمكن أن يوجد المثقفون بين كافة الفئات (الفلاحين والعمال والطلبة) وعلى ذلك أعيد تسمية صيغة التحالف على الوجه التالي: فئة الفلاحين، فئة الطلاب، فئة التجار، فئة الحرفيين، وفئة الموظفين.

وبعد هذا التعديل الذي أصدره مجلس قيادة الثورة على النظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي، أصبح التنظيم يتكون من المستويات التالية⁽³⁶⁾:

(34) مقررات وتوصيات المؤتمر القومي العام، الأول، للاتحاد الاشتراكي العربي في دور انعقاده الثان. دليل إجراءات إعادة بناء الاتحاد الاشتراكي العربي - أمانة التنظيم بالاتحاد الاشتراكي العربي ناصر (يوليو 1975).

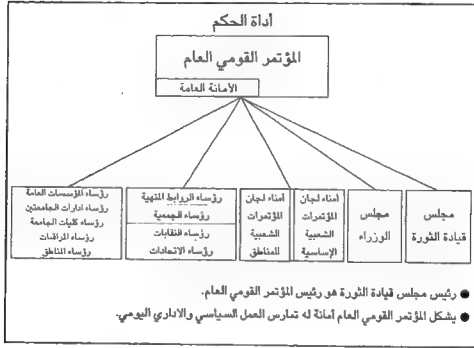
(35) انظر نفس المرجع السابق.

(36) قرار مجلس قيادة الثورة بإعادة تنظيم الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي 3 من شهر الطير (أبريل) 1975.



- 1 - المؤتمرات الشعبية الأساسية.
- 2 - المؤتمرات الشعبية للبلديات.
- 3 - مؤتمر الشعب العام.

شكل (2-1) تنظيم المؤتمر القومي العام للإتحاد الاشتراكي العربي



- (1) المؤتمرات الشعبية الأساسية: وتتكون من مجموع أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي المقيمين في نطاق كل فرع بلدى.
- (2) المؤتمرات الشعبية للبلدية: وهي تتكون من مجموع أمناء اللجان القيادية للمؤتمرات الشعبية الأساسية، التي تدخل في نطاق كل بلدية.
- (3) المؤتمر القومي العام: ويتكون من مجلس قيادة الثورة ومن الأمناء والأمناء المساعدين للمؤتمرات الشعبية الأساسية وأمناء المؤتمرات الشعبية للبلديات، ويضم أمناء اللجان الشعبية للمراقبات، والبلديات، والجامعات، ورؤساء اللجان الشعبية للمؤسسات العامة، ومن رؤساء الاتحادات والنقابات والروابط



المهنية⁽³⁷⁾. (أنظر شكل رقم 2/1) تنظيم المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي العربى.

ولعل التغيير الجوهرى الذى تم منذ التعديل الذى أدخل على النظام الأساسى للاتحاد الاشتراكي العربى، وحتى قيام سلطة الشعب، هو إعطاء صلاحيات للمؤتمر القومى العام (مؤتمر الشعب العام) للمؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية، التى أصبحت تتمتع بكل الاختصاصات، من دراسة وإقرار السياسة العامة للدولة ووضع الميزانية ومحاسبة اللجان الشعبية وتوجيهها.

ثورة الطلاب فى السابع من شهر الطير (ابريل) 1976.

وتعتبر الثورة الطلابية من العوامل التى قربت من قيام سلطة الشعب، وقد قامت هذه الثورة الطلابية لمحاولة تغيير الاتجاهات المعاكسة لسلطة الشعب من المدارس والمعاهد والجامعات، . حيث كان الاتجاه اليمى الرجعى مسيطرًا داخل المؤسسات التعليمية والجامعات. لذلك قامت هذه الثورة لتصحيح الاتجاه ولتطهير المدارس والمعاهد والجامعات من سيطرة القوى الرجعية المعارضة لسلطة الشعب، وقد حث القائد فى خطابه فى 5 من شهر الطير (ابريل) بمدينة سلوق 1976 : حث جماهير الطلاب على التحرك داخل الجامعات والقضاء على القوى الرجعية فيها وقد قال قائد الثورة: «... . وعليه من الغد تعلن الثورة الشعبية فى الجامعات الليبية من أقصاها إلى أقصاها، وعلى قوى الثورة فى الجامعات الليبية أن تفرض وجودها فى كل كلية وأن تحسم المعركة لصالح قوى الثورة فى الجامعات من الغد»⁽³⁸⁾.

واستمر قائلاً: «... . اعتباراً من الغد على قوى الثورة أن تفرض وجودها فى كل كلية. الجامعات الليبية لا بد أن تكون فى عهد الثورة قلاعاً نيرة غير مضللة وغير مضللة... أن تكون منطلقاً لقيادة الجماهير وتثقيف الجماهير»⁽³⁹⁾... .

وقد أعقب هذا الخطاب تفجير الثورة الطلابية فى المدارس والمعاهد والجامعات، وتمت بالفعل تصفية اليمين الرجعى المتسلط على الجامعات فى السابع من شهر الطير (ابريل) 1976 وسيطرت الجماهير الطلابية على الجامعات، وأصبح السابع من شهر

(37) قرار الأمين العام للاتحاد الاشتراكي العربى بتجديد عضوية المؤتمر القومى العام. دليل إجراءات إعادة بناء منظمات الاتحاد الاشتراكي العربى - أمانة التنظيم بالاتحاد الاشتراكي العربى، ناصر (يوليو) 1975.

(38) خطاب قائد الثورة بمدينة سلوق فى 5 - 4. 1976 السجل السنوى السابع ص 678.

(39) خطاب القائد بمدينة سلوق - مرجع سبق ذكره ص 679.



الطبر (ابريل) من المناسبات الوطنية التي تحتفل بها جامهير الطلاب في الجماهيرية العظمى في كل مكان، لأنه قرب من قيام سلطة الشعب⁽⁴⁰⁾.

(5) ظهور ملامح النظرية العالمية الثالثة وصدر الفصل الأول من الكتاب الأخضر (حل مشكلة الديمقراطية) في أى النار (يناير) 1976:

طرح قائد الثورة ملامح النظرية العالمية الثالثة في الدورة التثقيفية الموسعة التي نظمتها الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربى، في 16 من شهر الفاتح (سبتمبر) 1972 وتحدث فيها عن النظرية العالمية الثالثة كنظرية تضع الحل النهائي لمشكلة أداة الحكم.

وفى هذا المناخ السياسى والثقافى صدر الفصل الأول من الكتاب الأخضر (حل مشكلة الديمقراطية)⁽⁴¹⁾.

والكتاب الأخضر هو (أيدولوجية) تعبر عن حتمية قيام مجتمع يمارس فيه الشعب وينفسه ومن خلال المؤتمرات الشعبية الأساسية السلطة النابعة من القانون الطبيعى، والحل الذى يطرحه الكتاب الأخضر، في الفصل الأول منه هو حل ضرورى وحتمى ونهائى يستهدف إعادة الانسان إلى وضعه الطبيعى حراً ومتساوياً في علاقاته مع الآخرين⁽⁴²⁾، وتشكل أطروحات الكتاب الأخضر فكراً جديداً غير معهود في العالم، ويعالج الكتاب الأخضر في الفصل الأول أهم قضية في موضوع الديمقراطية، وهى مشكلة أداة الحكم «التي هى المشكلة السياسية الأولى التي تواجه الجماعات البشرية». وتعانى شعوب العالم الآن منها الكثير من المخاطر والآثار البالغة المترتبة عليها، ولم تنجح بعد في حلها حلاً نهائياً وديمقراطياً⁽⁴³⁾. فجاء الكتاب الأخضر لتحليل أصل هذه المشكلة، وحلل أدوات الحكم المختلفة، وبيّن أنها أنظمة دكتاتورية تتصارع للاستيلاء على السلطة، وفى ذلك يقول الكتاب الأخضر في الفصل الأول منه: «إن كافة الانظمة السياسية السائدة في العالم الآن هى نتيجة صراع أدوات الحكم على السلطة صراعاً سلمياً أو مسلحاً، كصراع الطبقات أو الطوائف، أو القبائل، أو الأحزاب، أو الأفراد، ونتيجته دائماً فوز أداة حكم - فرداً أو جماعة أو

(40) في السنوات الأخيرة 86 - 1987 تم اعلان الجامعة الطلابية حيث أصبح الطلبة هم الذين يديرون مرافق الجامعات ويسيطرون عليها. وتم تشكيل لجان شعبية ومؤتمرات شعبية طلابية تقوم بتسيير كافة المرافق بالجامعات..

(41) انظر مثلاً: النظرية العالمية الثالثة، منشورات ادارة التوجيه المعنوي بالقوات المسلحة.

(42) انظر الكتاب الأخضر؛ الفصل الأول حل المشكل الديمقراطي - العقيد معمر القذافي.

(43) انظر الكتاب الأخضر - الفصل الأول حل المشكل الديمقراطي - العقيد معمر القذافي.



حزبا أو طبقة - وهزيمة الشعب أى هزيمة الديمقراطية الحقيقية⁽⁴⁴⁾.

ليس للديمقراطية إلا أسلوب واحد، ونظرية واحدة، وما تباين واختلاف الانظمة التى تدعى الديمقراطية إلا دليل على أنها ليست ديمقراطية، ليس لسلطة الشعب إلا وجه واحد، ولا يمكن تحقيق السلطة الشعبية إلا بكيفية واحدة، وهى المؤتمرات الشعبية، واللجان الشعبية، «فلا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية، واللجان فى كل مكان»⁽⁴⁵⁾.

وبعد صدور الكتاب الأخضر، بدىء فى تشكيل المؤتمرات الشعبية، وتم إصدار قانون بالغاء نظام المحافظات السابق، وحل محله قانون جديد، يقسم البلاد إلى وحدات إدارية، أطلق عليها إسم البلديات، وهذه بدورها تنقسم إلى فروع للبلدية وهكذا⁽⁴⁶⁾...

وأصبحت كل بلدية تضم العديد من المؤتمرات الشعبية الأساسية، والمؤتمرات الشعبية للبلدية، التى يتم تصعيدها تصعيدا مباشرا كما أن اللجان الشعبية قد بدىء بتكوينها - كما أوضحنا سابقا - بعد الثورة الشعبية مباشرة، وهكذا أصبحت السلطة الشعبية مجسدة فى المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية التى تضم جماهير الشعب.

وهكذا فانه بدءاً من مرحلة انعقاد المؤتمرات الشعبية الاساسية فى خريف 1976 أصبح جدول الأعمال يناقش فى المؤتمرات الشعبية الأساسية.

أما مهمة مؤتمر الشعب العام فهو صياغة ما توصلت اليه المؤتمرات الشعبية من قرارات وتوصيات. حول المسائل المعروضة عليه.

بعد التعديلات التى جرت على النظام الأساسى للاتحاد الاشتراكى العربى وبنائه التنظيمى، وبعد خطاب قائد الثورة فى العيد السادس لثورة الفاتح العظيمة وبعد صدور الفصل الأول من الكتاب الأخضر المتعلق بحل مشكلة الديمقراطية بدأ قائد الثورة يلقى سلسلة طويلة من المحاضرات فى قيادات التنظيم، ورؤساء اللجان الشعبية، وأمناء المؤتمرات الشعبية وفى شباب الجامعات والمدارس الثانوية، يشرح مقولات الكتاب الأخضر ومناقشة الأبعاد العميقة لفلسفة التغيير، ومتطلبات مرحلة التحول، وشرح الشكل الجديد للمؤتمرات الشعبية والاتحادات والروابط المهنية فى تأكيد الديمقراطية المباشرة.

(44) الكتاب الأخضر الفصل الأول حل مشكلة الديمقراطية مرجع سبق ذكره.

(45) الكتاب الأخضر الفصل الأول حل مشكلة الديمقراطية مرجع سبق ذكره.

(46) انظر القانون رقم 39 لسنة 1975 بشأن البلديات.



وفي نهاية الدورة الثانية العادية لمؤتمر الشعب العام في 15 - 24 من شهر الحزب (نوفمبر) 1976 طرح قائد الثورة مشروع إعلان عن قيام سلطة الشعب، ورفض مؤتمر الشعب العام بالاجماع مجرد مناقشة المشروع لأنه لم يطرح على المؤتمرات الشعبية الأساسية، وبالتالي لم تتخذ هذه المؤتمرات قرارات بشأنه، وكان مشروع الاعلان المطروح يتضمن إلغاء مجلس قيادة الثورة، وكذلك إلغاء الحكومة واعطاء كل السلطة لمؤتمر الشعب العام، باعتباره ملتقى المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والاتحادات والنقابات والروابط المهنية.

وأخيراً تمت موافقة المؤتمر على عرض مشروع الاعلان على المؤتمرات الشعبية الأساسية في دورة استثنائية، لمناقشته.

ومنذ بداية أي النار (يناير) 1977 وحتى 28 النوار (فبراير) وهو اليوم الذي انعقد فيه مؤتمر الشعب العام في دورة استثنائية، جرت مناقشات موسعة في المؤتمرات الشعبية الأساسية في كافة أنحاء البلاد وقد أصرت المؤتمرات الشعبية الأساسية في مناقشتها على التمسك بقائد الثورة، وعلى بقاء مجلس قيادة الثورة أبا كان التغيير الذي سيحدث على النظام الأساسي.

وفي نهاية الاجتماع الذي عقد بمدينة سيها، أصدر مؤتمر الشعب العام قراراته التاريخية بإعلان قيام سلطة الشعب وإعلان الجماهيرية⁽⁴⁷⁾، كما أصدر ثلاثة قرارات أخرى هامة في إطار اكتمال صيغة الديمقراطية المباشرة. القرار الأول: وكان يقضى باختيار الأخ العقيد معمر القذافي مفجر ثورة الفاتح العظيم أميناً لمؤتمر الشعب العام. وينص القرار الثامن على تشكيل الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام من الأخوة:

- | | |
|----------------------------------|--------------|
| 1 - الأخ العقيد معمر القذافي | أميناً عاماً |
| 2 - الأخ الرائد عبد السلام جلود | عضواً |
| 3 - الأخ المقدم أبو بكر يونس | عضواً |
| 4 - الأخ المقدم مصطفى الخروبي | عضواً |
| 5 - الأخ الرائد الخويلدي الحميدي | عضواً |

أما القرار الثالث، فقد تم بموجبه تشكيل اللجنة الشعبية العامة التي حلت محل مجلس الوزراء⁽⁴⁸⁾.

وهكذا فقد حل مجلس قيادة الثورة، والجهاز الحكومي المرتبط به، (مجلس الوزراء) ووزعت صلاحياته بين المؤتمرات الشعبية الأساسية، ومؤتمر الشعب العام، واللجنة الشعبية العامة، وانتهى تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي، وانتهت كافة أدوات

(47) انظر ملحق رقم (1) ، إعلان قيام سلطة الشعب.

(48) انظر القرارات التي أصدرها مؤتمر الشعب العام في جلسته الطارئة 2 من شهر المربح (مارس)

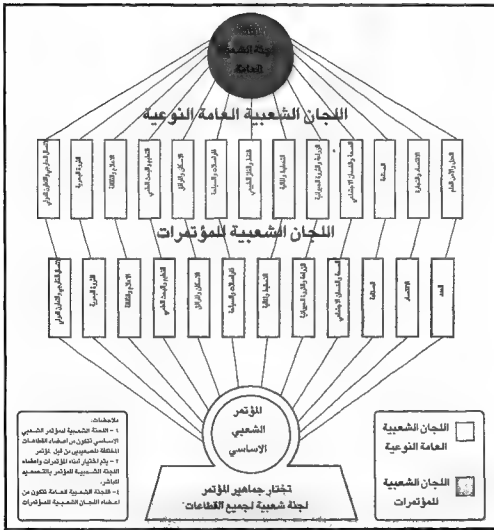
1977 المجلد السنوي الثامن 1977/76 ص 475.



الحكم التقليدية المناهضة لسلطة الشعب، وبدأ في ليبيا عصر جديد هو عصر الجماهير .

ثالثاً: سلطة الشعب:

إستناداً إلى وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب، وتوافقاً مع مقولات الكتاب الأخضر في الفصل الأول، أصبحت المؤتمرات الشعبية هي الوسيلة الوحيدة للديمقراطية الشعبية، إن أى نظام للحكم خلافاً لهذا الأسلوب، أسلوب المؤتمرات الشعبية، هو نظام حكم غير ديمقراطى، إن كافة أنظمة الحكم السائدة فى العالم الآن ليست ديمقراطية ما لم تهتد إلى هذا الأسلوب⁽⁴⁹⁾.



(49) الكتاب الأخضر الفصل الأول (حل مشكلة الديمقراطية) مرجع سبق ذكره.



المؤتمرات الشعبية هي آخر المطاف لحركة الشعوب نحو الديمقراطية ليس لسلطة الشعب إلا وجه واحد، ولا يمكن تحقيق السلطة الشعبية إلا بكيفية واحدة، وهي المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، فلا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية واللجان في كل مكان⁽⁵⁰⁾.

أولاً: يقسم الشعب إلى مؤتمرات شعبية أساسية، ويختار كل مؤتمر شعبي أساسي لجنة لقيادته، ومن مجموع اللجان تتكون مؤتمرات شعبية غير الأساسية، لكل منطقة، ثم تختار جماهير تلك المؤتمرات الشعبية الأساسية لجاناً إدارياً لتحل محل الإدارة الحكومية، فنصبح كل المرافق في المجتمع تدار بواسطة لجان شعبية، وتعتبر اللجان الشعبية التي تدير المرافق مسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية التي تملئ عليها السياسة، وتراقبها في تنفيذ تلك السياسة.

وبالتالي تعتبر المؤتمرات الشعبية في النظام السياسي الجماهيري الأداة الوحيدة التي يحكم الشعب من خلالها نفسه بنفسه، دون نيابة أو تمثيل «المؤتمرات الشعبية هي الوسيلة الوحيدة للديمقراطية الشعبية».

وعليه، فالمؤتمرات الشعبية هي هيئات شعبية تمارس وظيفة سياسية تشريعية، كما تقوم باختيار اللجان الشعبية والرقابة على الأعمال الصادرة عنها، وبذلك تكون السلطة بالكامل للجماهير، تمارس السلطة بالكامل عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية. والجماهير المنتظمة في المؤتمرات الشعبية... هي صاحبة السلطة فلها الحق في صياغة القرار السياسي وتنفيذه، وهذا ما تم التأكيد عليه في البيان الثوري الذي ألقاه العقيد معمر القذافي صبيحة تفجير ثورة المتجنين في شهر الفاتح (سبتمبر) 1978 *.

وتباشر المؤتمرات الشعبية مسؤولياتها مؤكدة سلطة الشعب وفق نظرية الجماهيرية الشعبية، والوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير على تحقيق المبادئ الأساسية للمجتمع في الجماهيرية العظمى، والتعرف على كل المشكلات المحلية في نطاق المؤتمر ودراستها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

ومن مهام المؤتمرات الشعبية رسم السياسة الداخلية والتي عادة ما تشمل دراسة القضايا العامة ومشروعات القوانين ومشروعات الميزانيات، وخطط المجتمع وسياساته العامة، وإقرار السياسة الخارجية ورسمها وفق توجهات المجتمع وأهدافه الوطنية والقومية والعالمية.

وللمؤتمرات الشعبية الأساسية أمانات، ولهذه الأمانات مهام وهي:

1 - الأعداد لانهقاد المؤتمر في دورته العادية والاستثنائية.

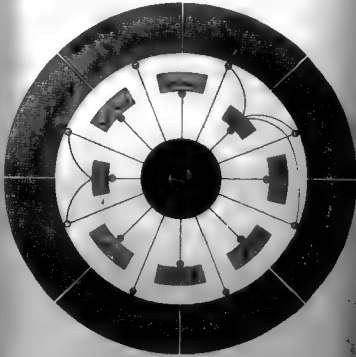
2 - ضبط الجلسات عند الانعقاد.

(50) انظر المرجع السابق.

* انظر الهيكل التنظيمي لسلطة الشعب.



الشَّكْل التَّظْيِمي لِسُلْطَةِ الشَّعْبِ



لجنة شعبية للطعامات التقليدية المختلفة
زراعة - تعليم - صحة - إسكان - الخ

للمساجدة أو وليلة أو التحد

اصطلاحات:

الأمانة العامة لمجلس الشعب العام

اللجنة الشعبية العامة

لجنة المستنصر



3 - صياغة قرارات وتوصيات المؤتمر .

4 - متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر .

1 - المؤتمرات الشعبية:

حددت وثيقة إعلان سلطة الشعب التي صاغها الملحق العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية «مؤتمر الشعب العام» .

بتاريخ 12 ربيع الأول 1397 هـ الموافق 2 من شهر المريخ (مارس) 1977 بالقاهرة بمدينة سبها، هيكل سلطة الشعب، فقد تضمنت المادة الثالثة من وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب ما يلي:

«السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه، ويمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية (مؤتمر الشعب العام) ويحدد القانون نظام عملها»⁽⁵¹⁾.

وبهذا فإن السلطة في الجماهيرية تكون قد أسندت إلى جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية التي تمارسها وحدها، أما اللجان الشعبية فقد أوكلت إليها مهمة تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية التي تولت المهام التنفيذية والإدارية، وعلى هذا الأساس فإن القنوات السياسية لممارسة الشعب للسلطة هي المؤتمرات الشعبية الأساسية وملتقاها (مؤتمر الشعب العام)، أما القنوات الإدارية التي تخضع للمؤتمرات الشعبية تنظيمياً ووظيفياً فهي اللجان الشعبية .

وسنبداً أولاً بالتحدث عن المؤتمرات الشعبية، ثم بعد ذلك نقوم بعرض الأجهزة الإدارية المتمثلة في اللجان الشعبية .

1 - المؤتمر الشعبي الأساسي:

نصت المادة الأولى من القانون رقم 1 لسنة 1984 الصادر في مؤتمر الشعب العام والخاص بتنظيم المؤتمرات الشعبية، على أن الشعب العربي الليبي ينظم في مؤتمرات شعبية أساسية لممارسة السلطة، ويراعى في تحديد النطاق الجغرافي لكل مؤتمر شعبي أساسى أن يكون عدد السكان به يتراوح بين الحدين الأدنى والأعلى المقررين، وذلك باستثناء المؤتمرات الشعبية الأساسية الواقعة في المناطق النائية التي تحددها اللائحة التنفيذية⁽⁵²⁾.

(51) المادة الثالثة من وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب الصادرة في القاهرة بسبها في 2 من شهر المريخ (مارس) 1977 - الجريدة الرسمية العدد 51، مارس 1977 ص 65.

(52) بشأن تحديد النطاق الجغرافي لكل مؤتمر شعبي أساسى والحدين الأدنى والأعلى يصدر به قرار من المؤتمرات الشعبية الأساسية (بناء على دراسة سكانية وجغرافية تقدمها الجهات المختصة بالاحصاء والتعداد).



وعضوية المؤتمرات الشعبية الأساسية بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى مفتوحة لكل المواطنين الذين أتموا سن السادسة عشرة سنة، وكذلك للمواطنين العرب، ويستثنى من شرط السن الطلبة والطالبات الذين اجتازوا مرحلة التعليم الإلزامي⁽⁵³⁾.

ويجب على كل عضو مؤتمر شعبي أساسي أن يسجل عضويته بالمؤتمر الشعبي الأساسي الذي يقيم بدائلته إقامة فعلية، وتكون لكل مؤتمر شعبي أساسي أمانة إدارية تختار بطريق التصعيد المباشر من قبل أعضاء المؤتمر الشعبي الأساسي⁽⁵⁴⁾.

وتتعدد المؤتمرات الشعبية الأساسية مرة كل أربعة أشهر على الأقل، ويجوز دعوتها للائتمار في دورات غير عادية بدعوة من أمانة المؤتمر الشعبي الأساسي أو بطلب أغلبية أعضاء المؤتمر الشعبي الأساسي أو بدعوة من أمانة مؤتمر الشعب العام⁽⁵⁵⁾.

مهام المؤتمرات الشعبية الأساسية:

المؤتمرات الشعبية الأساسية هي الأداة الوحيدة لممارسة السلطة في البلاد. فهي التي تملك اتخاذ كافة القرارات المنظمة لشؤون حياتها على أرضها والمنظمة لعلاقاتها مع غيرها من الدول، فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه.

ومع عدم الإخلال بما سبق، فإن المؤتمرات الشعبية الأساسية تمارس الاختصاصات التالية:

- 1- إصدار القوانين في مختلف المجالات بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.
- 2- وضع وإقرار الخطط الاقتصادية والميزانيات العامة.
- 3- التصديق على المعاهدات والاتفاقيات بين الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى والدول الأخرى.
- 4- تحديد علاقات الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى بغيرها من الدول.
- 5- وضع السياسات العامة في مختلف المجالات.

(53) مادة (2) من القانون رقم 8 لسنة 1984 الصادر عن مؤتمر الشعب العام، والخاص بتنظيم المؤتمرات الشعبية - الجريدة الرسمية العدد 18 لسنة 1984.

(54) المادة 3 من نفس القانون السابق.

(55) قرار الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام رقم 7 لسنة 1980 بشأن المؤتمرات الشعبية - الجريدة الرسمية عدد رقم 7 لسنة 1980.



6- تحديد موقف الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى من الحركات السياسية في العالم.

7- البت في شؤون الحرب والسلام.

8- تصعيد اللجان الشعبية ومتابعتها ومراقبتها ومساءلتها ومحاسبتها⁽⁵⁶⁾.

كما نصت المادة السادسة من القانون رقم 9 لسنة 1984، الخاص بتنظيم المؤتمرات الشعبية الأساسية على أن القوانين واللوائح والقرارات التي تصدرها اللجان الشعبية الأساسية لا تكون نافذة المفعول إلا بعد صياغتها في مؤتمر الشعب العام وصدورها في الجريدة الرسمية.

ب- المؤتمر الشعبي للبلدية:

المؤتمر الشعبي للبلدية هو ملتقى المؤتمرات الشعبية الأساسية الواقعة في نطاق البلدية أو ما في حكمها من التقسيمات الإدارية⁽⁵⁷⁾.

ويتكون من مجموع أعضاء أمانات المؤتمرات الشعبية الأساسية، المؤتمر الشعبي للبلدية. وتكون للمؤتمر الشعبي للبلدية أمانة له تتكون من مجموع أمناء المؤتمرات الشعبية الأساسية الواقعة في نطاق البلدية أو ما في حكمها، ومن أمين وأمين مساعد، ويختار المؤتمر الشعبي للبلدية الأمين والأمين المساعد من بين أعضائه⁽⁵⁸⁾.

ويكون أعضاء المؤتمر الشعبي للبلدية وأمانته والأمين والأمين المساعد مسؤولين أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية الواقعة في نطاق البلدية.

كما أن الأمين والأمين المساعد يكونان مسؤولين أمام المؤتمر الشعبي للبلدية⁽⁵⁹⁾.

مهام المؤتمر الشعبي للبلدية:

حددت المادة 8 من القانون رقم 9 لسنة 1984 مهام المؤتمر الشعبي للبلدية كما

يلي:

1- تشكيل اللجنة الشعبية للبلدية أو ما في حكمها من بين المصعدين من المؤتمرات الشعبية الأساسية.

2- متابعة اللجنة الشعبية للبلدية ومحاسبتها وفقاً لما تراه المؤتمرات الشعبية الأساسية.

3- قبول إستقالة أو إقالة أو إبقاء أمين وأمناء اللجان الشعبية للبلدية أو إعفاؤهم من مسؤولياتهم.

(56) مادة 5 من القانون رقم 9 لسنة 1984 بشأن تنظيم المؤتمرات الشعبية - مرجع سبق ذكره.

(57) مادة 7 من القانون رقم 9 لسنة 1984 بشأن تنظيم المؤتمرات الشعبية - مرجع سبق ذكره.

(58) مادة 10 من القانون السابق.

(59) مادة 11 من القانون السابق.



- 4 - تجميع قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في نطاق البلدية وتنسيق القرارات ذات الطابع المحلي الصادرة عن المؤتمرات الشعبية الأساسية.
- 5 - تصنيف القرارات المختلفة وتوضيح الأسس التي يستند إليها كل قرار، وفقاً لما قرره المؤتمرات الشعبية الأساسية التي تقع في دائرة اختصاصها.
- 6 - متابعة إجتماعات المؤتمرات الشعبية الأساسية التي تقع في دائرة اختصاصها.
- 7 - التنسيق مع أمانة مؤتمر الشعب العام في المسائل التنظيمية المتعلقة بالمؤتمرات الشعبية الأساسية بدائرة البلدية⁽⁶⁰⁾.

كما نصت المادة 9 من القانون السابق على حق المؤتمر الشعبي للبلدية في متابعة أعمال اللجان الشعبية التابعة له في نطاق البلدية، وإعداد تقارير دورية عنها وإحالتها للمؤتمرات الشعبية الأساسية.

جـ - النقابات والإتحادات والروابط المهنية:

أكد البند الثالث من وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب الصادر عن المؤتمرات الشعبية والمصاغ في مؤتمر الشعب العام في الثامن من شهر المريخ (مارس) 1977، أن الشعب في الجماهيرية العظمى يمارس سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والإتحادات والروابط المهنية (مؤتمر الشعب العام). وعليه فإن المؤتمرات الشعبية المهنية تشارك في صنع القرار الجماهيري كأعضاء مؤتمرات شعبية أساسية⁽⁶¹⁾.

2 - اللجان الشعبية:

بما أن سلطة الشعب قد ألغت (الحكومة) ولم يعد هناك جهاز مركزي يتحكم في اتخاذ القرار وتنفيذه إذ لم يعد من المنطقي أن تستمر الإدارة التقليدية في ظل سلطة الشعب، وأصبح من المحتم أن تقوم إدارة منسجمة مع سلطة الشعب، تختار من قبل الجماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية، ومؤتمر الشعب العام، لتحل محل الإدارة الحكومية، وتصبح - بالتالي - كل المرافق في المجتمع تدار بواسطة لجان شعبية، وهذه اللجان مسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية، صاحبة السلطة والقرار ومراقبة اللجان المخول لها تنفيذ القرارات وبهذا تصبح الإدارة شعبية والرقابة شعبية⁽⁶²⁾ وينتهي التعريف البالي للديمقراطية بأنها «رقابة الشعب على الحكومة» ليحل محله التعريف الصحيح وهو «الديمقراطية هي رقابة الشعب على نفسه»⁽⁶³⁾.

وتسهيلاً لعملية البحث سوف نقوم بتقسيم اللجان الشعبية إلى مستويين:

- (60) مادة 8 من القانون رقم 9 لسنة 1984 والصادر من مؤتمر الشعب العام - الجريدة الرسمية رقم 18 لسنة 1984.

(61) الفصل الأول من الكتاب الأخضر (حل مشكلة الديمقراطية).

(62) الكتاب الأخضر الفصل الأول (حل مشكلة الديمقراطية) مرجع سبق ذكره.

(63) نفس المرجع السابق.



الأول: ونسميه، اللجان الشعبية على مستوى البلدية.

والثاني ونسميه، اللجان الشعبية على مستوى الجماهيرية.

اللجان الشعبية في البلدية:

1 - اللجنة الشعبية للمؤتمر الشعبي الأساسي:

تتكون هذه اللجنة من مجموعة أعضاء تختارهم جماهير المؤتمر الشعبي الأساسي ولمدة زمنية محددة ما لم يثبت تقصيرها أو أنحرافها⁽⁶⁴⁾ من خلال محاسبتها أثناء فترات الإنعقاد العادية أو الطارئة.

وقد صدر القانون رقم 13 لسنة 1981م الذي يحدد مهام اللجان الشعبية واختصاصاتها على النحو التالي:

1 - التوفيق والتحكيم بين المواطنين المقيمين في نطاق المؤتمر، أو بينهم وبين غيرهم من المواطنين المقيمين في نطاق المؤتمرات الأخرى، فيما ينشأ بينهم من منازعات⁽⁶⁵⁾.

كذلك تختص اللجنة الشعبية للمؤتمر بمنح الشهادات ذات الصبغة الإدارية وغيرها من الشهادات الأخرى، تسهلاً لإتمام إجراءات المواطنين.

ومن اختصاص اللجنة الشعبية للمؤتمر العمل على بث روح التعاون بين المواطنين ودعمهم للمشاركة في الأعمال الإنتاجية والتطوعية، والمناسبات الدينية والوطنية والإبلاغ عما يخل بالنظام والأمن العام للجهات المختصة⁽⁶⁶⁾.

ب - اللجنة الشعبية للفرع البلدي:

استحدثت هذه اللجنة بموجب القانون رقم 14 لسنة 1981 وتكون اللجنة الشعبية للفرع البلدي من أمين وعدد من الأعضاء يتم تعيينهم جميعاً ومباشرة من المؤتمرات الشعبية غير الأساسية.

واللجنة الشعبية للفرع هي: الأداة التنفيذية لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية على مستوى الفرع البلدي، وتتولى في دائرة اختصاصها تقديم الخدمات للجماهير بأسرع الطرق وأيسرها.

كما تمارس اللجان الشعبية للفرع البلدي اختصاصاتها تحت إشراف اللجنة الشعبية للبلدية المختصة، وللجنة الشعبية للبلدية حق الإشراف والمتابعة والرقابة على اللجان

(64) انظر القانون رقم 13 لسنة 1981 الصادر من مؤتمر الشعب العام بشأن ممارسة اللجان الشعبية لاختصاصاتها. المبردة الرسمية عدد 29 لسنة.

(65) المادة 23 من القانون رقم 13 لسنة 1981.

(66) المادة 23 فقرة 5 من القانون السابق.



الشعبية لفروع البلدية التابعة لها⁽⁶⁷⁾.

ج - اللجنة الشعبية النوعية للبلدية:

لكل قطاع من القطاعات المختلفة لنشاطات المجتمع يتم تشكيل لجنة شعبية نوعية، ويوجد في كل بلدية عدد من اللجان الشعبية النوعية الموازية لعدد اللجان الشعبية النوعية على مستوى الجماهيرية.

وبعد اختيار أعضاء اللجان الشعبية النوعية على مستوى البلدية يقوم المؤتمر الشعبي للبلدية باختيار أمناء اللجان الشعبية النوعية من بين الأعضاء المصعدين لكل لجنة شعبية نوعية⁽⁶⁸⁾.

وقد حدد القانون رقم 13 لسنة 1981 م اختصاصات اللجان الشعبية النوعية في البلديات وتمارس اللجان الشعبية النوعية على مستوى البلدية صلاحياتها في نطاق البلدية⁽⁶⁹⁾.

د - اللجنة الشعبية للبلدية:

اللجنة الشعبية للبلدية أداة تنفيذية لقرارات جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية وتتكون من مجموع أمناء اللجان الشعبية النوعية في البلدية ويتم اختيار أمين اللجنة الشعبية للبلدية وأعضائها من المؤتمر الشعبي للبلدية.

وتعقد اللجنة الشعبية للبلدية اجتماعاً دورياً كل أسبوع، لمناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعمالها ويجوز دعوتها لعقد جلسات طارئة ولا يكون إجتماع اللجنة صحيحاً إلا بحضور غالبية الأعضاء.

اختصاصات اللجنة الشعبية للبلدية:

حددت المادة 13 من القانون رقم 13 لسنة 1981 اختصاصات اللجنة الشعبية للبلدية بما يلي:

- 1- تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية المتعلقة بالشؤون المحلية في نطاق البلدية، بما لا يتعارض وقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية المصاغة في مؤتمر الشعب العام.
- 2- تنفيذ مشروعات خطة التحول بالبلدية.
- 3- الرقابة والإشراف على أعمال اللجان الشعبية النوعية في البلدية.

(67) المادة 22 من القانون رقم 14 لسنة 1984 بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 13 لسنة 1981 - الجريدة الرسمية العدد 22 لسنة 1984.

(68) المادة 8 من القانون رقم 9 لسنة 1984 الصادر عن مؤتمر الشعب العام - مرجع سبق ذكره.

(69) المادة 21 من القانون رقم 13 لسنة 1981 بشأن عارسة اللجان الشعبية مهامها - مرجع سبق ذكره.



4- العمل على زيادة القدرة الإنتاجية في نطاق البلدية وفقاً للأساليب والأهداف المرسومة.

5- دراسة الصعوبات التي تعترض سير تنفيذ المشروعات وأداء الخدمات داخل نطاق البلدية وخاصة تلك المشتركة بين أكثر من جهة، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها.

6- وضع المقترحات الخاصة بالرسوم ذات الطابع المحلي أو تعديلها، أو تأجيل سريانها، والإعفاء منها، أو إلغائها، أو إحالة هذه المقترحات إلى اللجنة الشعبية العامة النوعية المختصة.

7- العمل على استغلال مصادر الثروة المحلية، والنهوض بالإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي، بما لا يتعارض مع الأهداف المرسومة لذلك⁽⁷⁰⁾.

8- ما يعهد إليها من اختصاصات أخرى بموجب القوانين واللوائح وتمارس اللجنة الشعبية للبلدية الاختصاصات السابقة تحت إشراف اللجنة الشعبية العامة⁽⁷¹⁾.

3 - اللجان الشعبية على مستوى الجماهيرية:

بعد أن تقوم الجماهير في نطاق البلدية باختيار لجانها الشعبية، يتولى مؤتمر الشعب العام اختيار أمناء اللجان الشعبية النوعية العامة على مستوى الجماهيرية، وهكذا تدار الجماهيرية كلها عن طريق اللجان الشعبية، وتقسم هذه اللجان كالتالي:

أ - اللجنة الشعبية العامة للبلديات:

استحدث القانون رقم 13 لسنة 1981 في مادته الثانية اللجنة الشعبية العامة للبلديات وتتكون من مجموع أمناء اللجان الشعبية للبلديات ويرأسها أمين اللجنة الشعبية العامة، وتمارس هذه اللجنة اختصاصاتها تحت إشراف اللجنة الشعبية العامة، ولهذه اللجنة دور تنسيقي فهي مكلفة بالنظر في المسائل ذات الصبغة المشتركة بين مختلف البلديات⁽⁷²⁾، ولها أيضاً أن تقترح على اللجنة الشعبية العامة، اللوائح والقرارات التي ترى أن من شأنها تحقيق هذا التنسيق⁽⁷³⁾.

ب - اللجنة الشعبية العامة النوعية واختصاصاتها:

تشكل هذه اللجنة من أمين يختاره مؤتمر الشعب العام وأمناء اللجان الشعبية النوعية للقطاع في البلديات⁽⁷⁴⁾، وهذه اللجنة هي بمثابة اللجنة الشعبية العامة لكل قطاع من القطاعات.

(70) المادة 13 من القانون رقم 13 لسنة 1981 مرجع سبق ذكره.

(71) المادة 16 من نفس القانون السابق.

(72) مادة 3 من نفس القانون السابق.

(73) مادة 4 من القانون السابق.

(74) مادة 5 من القانون السابق.



وتمارس اللجنة الشعبية العامة النوعية عدداً من الاختصاصات يمكن إجمالها فيما يلي :

- 1 - تتولى اللجنة الشعبية العامة النوعية وضع الخطط التنفيذية لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية التي يصيغها مؤتمر الشعب العام، والإشراف على تنفيذها وفقاً للإجراءات المبينة بهذا القانون، وتقوم بالإشراف والرقابة على المؤسسات العامة التابعة لها.
 - 2 - تتولى اللجنة الشعبية العامة النوعية تنفيذ المشروعات والخدمات التي تخصص الجماهيرية وتتولى أيضاً تنفيذ المشروعات والخدمات التي لا تتوفر للبلدية المختصة الإمكانات العينية اللازمة لتنفيذها وذلك بناء على قرار من اللجنة الشعبية العامة⁽⁷⁵⁾.
 - 3 - الإشراف على الشركات والمنشآت التي تتبعها⁽⁷⁶⁾.
 - 4 - الإشراف على اللجان الشعبية النوعية في البلديات⁽⁷⁷⁾.
- وتمارس اللجنة الشعبية العامة النوعية اختصاصها تحت إشراف اللجنة الشعبية العامة، وفي حدود ما تصدره من لوائح وما تضعه من ضوابط⁽⁷⁸⁾.

ج - اللجنة الشعبية العامة:

اللجنة الشعبية العامة هي الجهة الإدارية العليا في الجماهيرية العظمى باعتبارها جهة تنفيذية عامة مسؤولة أمام مؤتمر الشعب العام، الذي يختار أعضائها ومسؤولة أيضاً أمام الشعب مجسداً في مؤتمراته الشعبية الأساسية.

وتتكون اللجنة الشعبية العامة من أمناء اللجان الشعبية العامة النوعية، وأمين يتم اختياره من قبل مؤتمر الشعب العام، ولها صلاحية الإشراف والمتابعة على جميع الأجهزة الإدارية وغيرها في الجماهيرية العظمى، وهي المسؤولة عن تنفيذ السياسات العامة المقررة من قبل المؤتمرات الشعبية الأساسية، ولها في ذلك اختصاص إصدار اللوائح، وقد نصت على هذا الاختصاص كل القوانين الصادرة والمنظمة لعمل اللجان الشعبية، ومنها القانون رقم 13 لسنة 1981 .

وبهذا القانون يحق للجنة الشعبية العامة الإشراف على سير أعمال اللجان والتنسيق بينها فيما يتعلق بتنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمرات الشعبية الأساسية بالإضافة إلى الاختصاص التنفيذي للجنة الشعبية العامة، تباشر اللجنة جملة من الاختصاصات ذات الطابع الإداري.

(75) انظر قرار مؤتمر الشعب العام 21 الثمور (أكتوبر) 1978.

(76) انظر المادة 8 من نفس القانون السابق.

(77) انظر المادة 9 من نفس القانون السابق.

(78) انظر المادة 10 من القانون السابق.



اللجان الشعبية في الشركات والمنشآت:

إنسجاماً مع سلطة الشعب وتأكيداً على أن اللجان في كل مكان أصبحت كل الشركات والمنشآت في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى تدار بواسطة لجان شعبية وهذه اللجان مختارة اختياراً ديمقراطياً من المؤتمر الإنتاجي داخل الشركة أو المنشأة.

وعليه يوجد لكل شركة أو منشأة لجنة شعبية ومؤتمر مهني.

مؤتمر الشعب العام:

«إن ما تناوله المؤتمرات واللجان الشعبية والنقابات والائتلافات والروابط المهنية يرسم في صورته النهائية في مؤتمر الشعب العام، الذي تلتقي فيه قيادات المؤتمرات الشعبية وقيادات اللجان الشعبية والائتلافات المهنية»⁽⁷⁹⁾.

«إن ما يتناوله مؤتمر الشعب العام الذي يجتمع سنوياً يطرح بالتالي على المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والائتلافات والنقابات ليبدأ التنفيذ من قبل اللجان الشعبية المسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية».

«إن مؤتمر الشعب العام ليس مجموع أعضاء أو أشخاص طبيعيين كالمجالس النيابية، إنه لقاء المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية والائتلافات والنقابات وكافة الروابط المهنية»⁽⁸⁰⁾.

وعلى هذا الأساس يتكون مؤتمر الشعب من الآتي:

- 1 - أمناء المؤتمرات الشعبية الأساسية والمؤتمرات الشعبية للبلديات.
- 2 - اللجنة الشعبية العامة.
- 3 - أمناء وأعضاء اللجان الشعبية للبلديات.
- 4 - أمناء المؤتمرات المهنية والإنتاجية.

مهام مؤتمر الشعب العام:

إن مؤتمر الشعب العام ليس إلا لجنة صياغة عليا لقرارات الجماهير في مؤتمراتها الشعبية الأساسية، ومؤتمراتها المهنية، والإنتاجية.

فهو يقوم بمحاسبة اللجان الشعبية العامة، كذلك فإنه من مهامه اختيار أمانة عامة له يعهد إليها بتابعة العمل اليومي، ويقسم العمل من خلال عدة مكاتب لكل مكتب اختصاص معين، يتابعه ويعمل من خلاله على تنسيق العمل بين المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والمؤتمرات الإنتاجية مثل مكتب شؤون المؤتمرات، ومكتب شؤون

(79) من الفصل الأول من الكتاب الأخير (حل مشكلة الديمقراطية).

(80) من الفصل الأول من الكتاب الأخير (حل مشكلة الديمقراطية).



اللجان الشعبية، ومكتب شؤون النقابات⁽⁸¹⁾، وينعقد مؤتمر الشعب العام في دورات عادية مرة كل سنة، ويجوز دعوته لانعقاد طارئ بدعوة من أمانته أو بناء على رغبة أغلبية أعضائه⁽⁸²⁾.

من خلال العرض السابق للفصل الثاني، نلاحظ أن السلطة الشعبية لم تتم بين ليلة وضحاها، بل لقد سبقت عدة تطورات سريعة، وتغيرات جذرية تم فيها تغيير شكل الدولة ونظام الحكم، من نظام حكم ملكي مستبد إلى نظام جماهيري يقوم على الديمقراطية المباشرة، ويمارس فيه الشعب حكم نفسه بنفسه، من خلال مؤتمراته الشعبية ولجانه الشعبية، وانتفت فيه صفة الحاكم والمحكوم، وأصبح الشعب هو السيد وهو الحاكم وهو الرقيب على نفسه في عصر الجماهير.

ومنذ الوهلة الأولى لقيام الثورة عام 1969، تحددت حقيقة واضحة وهي أن هذه الثورة جاءت لتؤكد قيام السلطة الشعبية. ففي لقاء قائد الثورة بالجماهير الشعبية في مدينة طبرق في 1969/11/9، أكد قائد ثورة الفاتح العظيم على ضرورة أن تكون السلطة شعبية، وأن الشعب هو سيد نفسه⁽⁸³⁾.

ومن هذا المنطلق شهدت السنوات الأولى للثورة تطورات سياسية هامة من أجل تحديد معالم السلطة الشعبية. فتأسس الاتحاد الاشتراكي العربي، وإعلان الثورة الشعبية في 1973/4/15، وقيام ثورة الطلاب في 7/4/1976، وطرح قائد الثورة لملامح النظرية العالمية الثالثة، كلها أحداث وتطورات مهدت لقيام السلطة الشعبية في 1977/3/2، لتجد الجماهير نفسها أمام مسؤولية تاريخية جسيمة، حيث حددت هذه المسؤولية في قيام المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية، وهي مسؤولية نابعة من القانون الطبيعي الذي يحدد وينظم علاقة الإنسان بالآخرين.

وبصدور الفصل الأول من الكتاب الأخضر - حل المشكل الديمقراطي - تحددت فلسفة السلطة الشعبية، نظرياً وعملياً، حيث أصبحت كل بلدية تضم عدداً من المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية⁽⁸⁴⁾، التي تتحدد وفقاً لحجم الكثافة السكانية والمنطقة الجغرافية.

(81) المادة (21) من قرار الأمانة العامة لمؤتمر الشعب رقم 7 بشأن لائحة المؤتمرات الشعبية جريدة رسمية

رقم 7 لسنة 1980 مرجع سبق ذكره.

(82) مادة (19) من قرار الأمانة لمؤتمر الشعب العام رقم 7 لسنة 1980 - مرجع سبق ذكره.

(83) انظر السجل السنوي الأول 1970/69

(84) انظر: صفحة 106 من هذا الكتاب.



وبالرغم من الدور التاريخي الذي مارسه المجتمع العربي الليبي من خلال مؤتمراته ولجانه الشعبية وفقاً لهيكله السلطة الشعبية السابقة، إلا أن قائد الثورة حرصاً منه على تأكيد الديمقراطية المباشرة، وتعزيزاً لسلطة الجماهير لتمكين من ممارسة سلطتها قراراً وتنفيذاً حرص على إلغاء كل الحلقات التي وقفت حاجزاً بين الجماهير وتنفيذ قراراتها وبذلك صارت السلطة الشعبية تمارس من خلال الصلاحيات المطلقة للمؤتمرات واللجان الشعبية، قراراً وتنفيذاً.





قائمة المراجع

- 1 - الكتاب الأخضر، الفصل الأول (حل مشكلة الديمقراطية).
- 2 - السجل السنوي الأول 1969 - 1970
- 3 - السجل السنوي الثاني 1971 - 1972
- 4 - السجل السنوي الثالث 1972 - 1973
- 5 - السجل السنوي الخامس
- 6 - السجل السنوي السابع
- 7 - السجل السنوي الثامن
- 8 - اعلان قيام سلطة الشعب، جريدة رسمية رقم 1 لسنة 1977
- 9 - الجريدة الرسمية، العدد رقم 20 لسنة 1975
- 10 - الجريدة الرسمية العدد، رقم 1 لسنة 1977
- 11 - الجريدة الرسمية، العدد رقم 7 لسنة 1980
- 12 - الجريدة الرسمية العدد رقم 28 لسنة 1981
- 13 - الجريدة الرسمية العدد رقم 18 لسنة 1984
- 14 - دليل إجراءات إعادة بناء الاتحاد الاشتراكي العربي - أمانة التنظيم من منشورات الاتحاد الاشتراكي العربي يوليو 1975
- 15 - المنهج الثوري، شعبة المناهج والتصحيحات، شعبة الاتصال باللجان الثورية.

3



فصل الشورى عن السابعة





في إطار فصل الثورة عن السلطة أخذت القيادة الثورية لثورة الفاتح العظيمة على عاتقها باستمرار تحريض الجماهير الشعبية ودفعها إلى مواقع متقدمة لممارسة سلطتها وذلك من خلال إقحام كافة القطاعات الجماهيرية في السلطة وفق اطروحات النظرية الجماهيرية.

ففي هذا الإطار يقول قائد الثورة: «إن فصل الثورة عن السلطة هو الموقف الثوري الصحيح، ولولاها لتعطلت الإرادة الشعبية وأجهضت فاعليتها، وهذا سبب حقيقي في فشل المحاولات الثورية في الوطن العربي والعالم، حيث صدت القيادات الثورية زحف الجماهير من موقع السلطة، الأمر الذي أدى إلى قمعها وتحول الثورات نتيجة لذلك إلى أنظمة دستورية معادية للجماهير»⁽¹⁾

وبهذا يحدد قائد الثورة موقف ثورة الفاتح العظيمة منذ تفجرها من مسألة السلطة، ودور أدوات الحكم المختلفة في الحد من تقدم الجماهير نحو ممارسة سلطتها من خلال مؤتمراتها الشعبية ولجانها الشعبية، ويؤكد القائد المفكر أن الموقف الصحيح هو الخروج من دائرة ممارسة السلطة وممارسة الثورة من خلال حركة اللجان الثورية.

ومن خلال متابعتنا لحركة الثورة منذ انبلاجها حتى إعلان الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير، مروراً بإعلان وثيقة سلطة الشعب يتضح أن هناك أحداثاً تاريخية مهمة تؤكد إصرار قائد الثورة على فصل الثورة عن السلطة وفقاً للآتي:

1) التحريض المستمر لحركة الثورة منذ فجر الفاتح العظيم على تأكيد السلطة الشعبية وسيادة الجماهير.

(1) بركة القائد المفيد معمر الغدافي إلى الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية - مؤتمر الشعب العام في دور انعقاده العادي الثالث لعام 1979.



- 2) خروج أعضاء القيادة من أمانة مؤتمر الشعب العام ومواقع اللجنة الشعبية العامة بعد إعلان قيام سلطة الشعب في الثامن من شهر المريخ (مارس) 1977 والعمل على ترشيد وتحريض الجماهير الشعبية على ممارسة سلطتها.
- 3) إعلان قيام حركة اللجان الثورية، - أو أداة الثورة الشعبية - وبداية ملتقياتها الثورية سنوياً تحت إشراف قائد الثورة
- 4) التفريغ للعمل الثوري محلياً وقومياً وعالمياً.

والذي يهيمن في هذا المقام هو الصيغة النظرية والعملية لفصل الثورة عن السلطة المتمثلة في حركة اللجان الثورية التي أسست بفعل قائد ثورة الفاتح العظيمة.

أولاً، حركة اللجان الثورية :

استمراراً لتأكيد فصل الثورة عن السلطة، طرحت صيغة ثورية جديدة تهدف إلى ممارسة الثورة وتحريض الجماهير الشعبية نحو الانعتاق وتأكيد سلطة الشعب. فبعد إعلان قيام سلطة الشعب في شهر المريخ (مارس) 1977 أصبح من الضروري بمكان إيجاد إطار تنظيمي، ينظم قوة الثورة الملتزمة بالأيديولوجية الثورية القادرة على تحريض الجماهير على ممارسة السلطة، وتأكيد سيادتها على أرض الفاتح العظيم.

فحركة اللجان الثورية ليست بديلاً لسلطة الشعب، فالسلطة للجماهير الشعبية تمارسها من خلال مؤتمراتها الشعبية ولجانها الشعبية. وحركة اللجان الثورية لا تمارس السلطة وإلا تحولت إلى أداة حكم تقليدية. وحركة اللجان الثورية «هي الأطار السياسي والعمل لقوة ثورة الفاتح العظيمة - وهي القيادات الثورية للجماهير العريضة التي تقودها نحو مواقع متقدمة كل يوم - وهي العصب الذي يحرك الجماهير - وهي أداة التبشير بالحضارة الجديدة»⁽²⁾

إن حركة اللجان الثورية تمثل الظاهرة السياسية الجديدة في العالم الذي يتقدم حثيثاً نحو عصر الجماهير وبناء الجماهيريّات. فهي جديدة في توجهاتها وشعاراتها وممارساتها وأهدافها، وتختلف عن كل التنظيمات السياسية السائدة في العالم. ويؤكد قائد الثورة في هذا الصدد في الملتقى الأول لحركة اللجان الثورية، إن اللجان الثورية تمثل حركة سياسية ثورية ليس من مهامها ممارسة السلطة، والمعروف أن كافة الحركات السياسية في العالم التي عرفها الإنسان تكافح من أجل الوصول إلى السلطة ولأول مرة

(2) أحمد إبراهيم، التنظيم الثوري: اللجان الثورية أداة الثورة الشعبية، كتاب الزحف الأخضر، المنشأة العامة للنشر، ص 49-55.



تظهر على مسرح السياسة الدولية حركة سياسية ثورية ليس هدفها ممارسة السلطة⁽²⁾. فهي ليست تطبيقاً لنظرية النخبة أو الطليعة، أو الحزب لأن هذه أدوات سلطوية دكتاتورية، وإنما مهمتها حسم الصراع لصالح الجماهير والتبشير بالثورة واطروحات نظرية الجماهيرية في الداخل والخارج.

ولللجان الثورة مثابات تناقش فيها برامجها الثورية.

أ - مثابة اللجنة الثورية :

مثابة اللجنة الثورية هي المقر الذي تلتقى فيه قوة الثورة التي اكتشفت القوانين الظالمة في المجتمع التقليدي القديم من خلال دراستها للنظرية الجماهيرية ممثلة في الكتاب الأخضر بأجزائه الثلاثة.

ويكون لكل مؤتمر شعبي أساسي أو مؤتمر إنتاجي أو مهني أو أي موقع جماهيري، لجنته الثورية ومثابه التي هي العنوان الدائم للثوريين الذي يتم من خلاله تحرك القوة الثورية في أي عمل ثوري.

ب - مهام اللجان الثورية :

1 - تحريض الجماهير على ممارسة السلطة.

2 - ترسيخ سلطة الشعب.

3 - ممارسة الرقابة الثورية.

4 - تحريك المؤتمرات الشعبية.

5 - ترشيد اللجان الشعبية وأمانات المؤتمرات.

6 - حماية الثورة والدفاع عنها والدعاية لها.

ج - ملتقيات اللجان الثورية : (من الملتقى الأول إلى الملتقى الحادي عشر)

بدأت حركة اللجان الثورية ملتقياتها منذ التاسع من شهر ربيع الأول 1388 من وفاة الرسول الموافق 8 من شهر المريخ (مارس) 1979 حيث انتظم الملتقى الأول لحركة اللجان الثورية بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى بالمدينة الرياضية بمدينة بنغازي.

ولقد وجه قائد الثورة بياناً تاريخياً مهماً دعا فيه القوى التقدمية القومية والوحدة في الوطن العربي للتحويل إلى لجان ثورية وذلك من أجل ترسيخ سلطة الشعب في الوطن العربي عن طريق قيام المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والمؤتمرات المهنية والأنتاجية.

ودعا قائد الثورة كل الأحزاب العربية، إلى أن تتحول إلى لجان ثورية وأن

(3) بيان العقيد معمر القذافي في الملتقى الأول لحركة اللجان الثورية في 1979/3/8 بالمدينة الرياضية، مدينة بنغازي.



تتقدم الأحزاب العربية صفوف الجماهير العربية لتحقيق سلطة الشعب.

وأكد قائد الثورة في الملتقى الأول على أهمية قيام حركة سياسية ثورية هدفها دفع الجماهير لتسلم وممارسة السلطة ممثلة في تشكيل اللجان الثورية في الداخل والخارج، وبداية ظاهرة سياسية جديدة تمارس الثورة وتحرض الجماهير الشعبية على ممارسة السلطة⁽⁴⁾.

وجاء الملتقى الثاني لحركة اللجان الثورية بالدرسية بتاريخ 2 ذى القعدة 1388 من وفاة الرسول الموافق 23 من شهر الفاتح (سبتمبر) 1979. تحت شعار «إعادة التنظيم من أجل مهام ثورية جديدة ليؤكد تعاضد القوة الثورية وزيادة استعداداتها، وقدرتها الثورية من أجل ترسيخ أطروحات النظرية العالمية الثالثة والمتمثلة في الحلول التي جسدها الكتاب الأخضر من أجل الوصول إلى مجتمع السلطة والثروة والسلاح بيد الشعب.

وفي الفترة من 15 - 16 من شهر ربيع الأول 1389 من وفاة الرسول الموافق 2 - 3 من النوار 1980 انعقد الملتقى الثالث لحركة اللجان الثورية بمدينة بنغازي وذلك للملتقى الدرسية من أجل مهام جديدة، واستعدادا للاقتحام النهائي لمجتمع الاستغلال والديكتاتورية، ليؤكد جملة من المقولات الفقهية الثورية شكلت خطوات هامة في دفع مسيرة الثورة إلى الامام.

في مدينة سبها عقدت حركة اللجان ملتقاها الرابع في الفترة من 24 - 26 من شهر ربيع الآخر 1390 من وفاة الرسول الموافق 1 - 3 من شهر المريخ 1981. والملتقى الرابع عقد تحت شعار «من أجل ممارسة حقيقية للثورة تؤدي إلى تأكيد سلطة الشعب». ولقد جاء انعقاد هذا الملتقى في الذكرى الرابعة لإعلان قيام سلطة الشعب ومولد أول جماهيرية في التاريخ، ليؤكد على العديد من المقولات الفقهية الثورية التي تؤدي إلى ترسيخ عصر الجماهير ونهاية عصور العسف والاستغلال.

وتحت شعار «من أجل مهام قومية» انعقد الملتقى الخامس بمدينة سبها ومدينة طرابلس ومصرانة من 8 - 19 ذى القعدة 1391 من وفاة الرسول الموافق 27 - 7 من شهر الفاتح 1982.

وجاء انعقاد هذا الملتقى انطلاقا من الرؤية الثورية والتحليلية لثورة الفاتح العظيمة للواقع العربي بأنظمتها وأحزابها السياسية والتي اثبتت إفلاسها أمام جماهير الأمة العربية.

(4) بيان العقيد معمر القذافي في الملتقى الأول لحركة اللجان الثورية، بنغازي 1979.



وقد أصدر الملتقى الخامس لحركة اللجان الثورية برنامجا ثوريا تضمن النقاط

التالية:

- 1) توفير الحد الأقصى من السلاح.
- 2) توفير الحد الأقصى من الغذاء واستهلاك الحد الأدنى منه.
- 3) التركيز على التصنيع والبحث العلمي.
- 4) إنتاج دعامة أساسية للاقتصاد العربى.
- 5) البناء الكمى والتقى للشعب المسلح.

وفى الفترة من 10 - 22 ذى القعدة 1392 من وفاة الرسول الموافق 19 - 31 من شهر هانيبال 1983 انعقد الملتقى السادس لحركة اللجان الثورية بتجمعاته الثلاثة فى البيضاء، وسبها، وطرابلس، تحت شعار «من أجل بناء حركة ثورية فاعلة فى الداخل والخارج» ليؤكد أن الضمان الوحيد لانتصار عصر الجماهير واستمرار دور الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى القىادى قوميا وعالميا، هو بناء حركة ثورية فاعلة يتجسد فيها الفكر القائد معمر القذافى فكرا وممارسة.

وقد أصدر الملتقى السادس لحركة اللجان الثورية ثلاثة ملاحق تحدد كيفية البناء التنظيمى والعقائدى والحركى لأعضاء حركة اللجان الثورية.

ولقد انعقد الملتقى السابع لحركة اللجان الثورية فى الفترة من 18 ذى القعدة إلى 4 ذى الحجة 1393 الموافق 15 من شهر هانيبال إلى 30 من نفس الشهر 1984 تحت شعار «المساءلة الثورية». حيث تم فيه تحديد الشروط والاختيارات الصادقة والعلمية التى تبين مدى اختبار مصداقية أعضاء اللجان الثورية فى بناء حركة سياسية ثورية، والتبشير بفكر النظرية الجماهيرية وبناء المجتمع الاشتراكى.

وفى الفترة من 13 - 15 ذى الحجة 1394 و.ر الموافق 29 - 31 هانيبال 1985 انعقد الملتقى الثامن للجان الثورية بمدينة سبها، تحت شعار «من أجل مهام ثورية عملية وقومية وعالمية». وتم فى هذا الملتقى تحديد المهام التالية:

- 1) مهام ثورية محلية.
- 2) مهام ثورية قومية.
- 3) مهام ثورية عالمية.

والتام الملتقى التاسع لحركة اللجان الثورية فى الفترة من 24 - 26 من ذى الحجة 1395 و.ر الموافق 29 - 31 هانيبال 1986 تحت شعار «من أجل ممارسة حقيقة للثورة، تؤكّد التحدى وبناء المجتمع الجماهيرى الجديد».



وعلى طريق تصعيد الكفاح وتعزيز قضية الحرية وتقريب يوم انتصار الشعوب
اصدر الملتقى التاسع ثلاثة برامج عمل ثورية كما يلي:

- (1) برامج العمل الثورى على المستوى المحلى.
 - (2) برامج العمل الثورى على المستوى القومى.
 - (3) برامج العمل الثورى على المستوى العالمى.
- وفى الفترة من 12 - 19 صفر 1397 و.ر الموافق 5 - 22 الثمور 1988 انعقد
الملتقى العاشر لحركة اللجان الثورية بتجمعاته الأربعة فى طرابلس، الزاوية، الجفرة
والبيضاء.

ولقد أصدر الملتقى العاشر بياناً ثورياً تضمن المهام الثورية التحريضية القتالية
نورد بعضاً منها:

- (1) الثورة إعلان للحرية.
- (2) التحول الثورى يتم ديمقراطياً بالجههير.
- (3) الدفاع عن الثورة من مهام حركة اللجان الثورية.
- (4) اللجان الثورية هي الوريث لحركة الضباط الوجدوين الأحرار ولقائد الثورة.
- (5) إن حركة اللجان الثورية بالجههيرية العظمى هي الحركة الأم لحركة الثورة العالمية.
- (6) ممارسة العمل الثورى من داخل مثابات اللجان الثورية الأساسية.
- (7) إن الجماعة هي سمة العمل الثورى.

وأخيراً اجتمعت حركة اللجان الثورية فى ملتقاها الحادى عشر فى الفترة ما بين
16 - 17 محرم 1398 و.ر الموافق 29 - 30 هانيبال 1988 تحت شعار «من أجل
مهام ثورية لتعزيز الحرية». فأعلن بيان الملتقى أن مرحلة العمل الثورى قد انتصرت
فيها الثورة ببرنامجها الثورى لصالح الجهاهير الشعبية. وأكد بيان الملتقى، على أن
الجههيرية العظمى هي بلد الأمان والحرية والثقة، وانها قادمة بثبات وثقة وفرح لصنع
مستقبل العالم وبناء الجهاهيريّات، وانتصار الحرية لتسطع شمسها فوق الأرض وينتهى
العسف والاستغلال. وقرر الملتقى جملة من المهام نذكر أهمها:

- (1) استشار الزعم الجهاهيرى للعمل على تهذيب وعى الجهاهير بالأفكار الجهاهيرية،
والتسك بالوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان فى عصر الجهاهير.
- (2) تحذر اللجان الثورية من أى استغلال سوى لأجواء الحرية.
- (3) الدعوة للثورة الثقافية عالمياً.
- (4) تعميق الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان والعمل على إقرار تدريسها فى
جميع المراحل التعليمية.



5) العمل على إبراز الدور الانساني لثورة الفاتح العظيمة كمدافع عن حقوق الانسان في العالم وتحريض الجماهير لهدم السجون.

وتضمن بيان الملتقى أيضاً، البرامج التنفيذية لمقررات الملتقيات السابقة وفاءً من الحركة لالتزاماتها وحرصاً لتنفيذ مهامها الثورية⁽⁵⁾.

وخلاصة القول: انه خلال استعراضنا للبيانات الختامية لحركة اللجان الثورية والمهام التي تم إعلانها وتنفيذها، يتضح أن دور حركة اللجان الثورية تعاضم، وذلك من أجل ترسيخ مجتمع سلطة الشعب على أرض الواقع. فلقد ساهمت حركة اللجان الثورية من خلال ملتقياتها الأحد عشر في تأكيد سلطة الشعب وبناء مجتمع الشركاء، والدفع بحركة ثورة الفاتح العظيمة إلى مواقع متقدمة محلياً وقومياً وعالمياً.

وما تقدم، نخلص إلى تحديد المطلقات التالية التي رسختها حركة اللجان الثورية من خلال محكاتها وبرامجها ومهامها:

- 1) التأكيد على مرحلة حركة اللجان الثورية باعتبارها أداة ثورية وليست أداة للسلطة.
- 2) التحريض المستمر للجماهير، واحداث التغيير الثوري بها ومن أجلها، وإقامة المجتمع الجماهيري الجديد، وتحطيم أركان المجتمع القديم، وذلك من خلال تحقيق وضع البديل الثوري للمجتمع العربي الليبي وفق اطروحات النظرية الجماهيرية.
- 3) الاستمرار في التحصن بالوعي العقائدي والسياسي وتقويم وتصحيح الأخطاء وممارسة النقد الذاتي، وتعديل البرامج الثورية الاستراتيجية منها والتكتيكية حسب ما اقتضته ضرورات الواقع استجابة لحركية وشعبية الثورة.
- 4) الضبط المستمر لحركة اللجان الثورية بالفرز والقضاء على الانحراف في المهام.
- 5) المساهمة الفاعلة في بناء الجماهيرية الشعبية والتبشير بالجماهيرية النموذج قوميةً وعالمياً.

ثانياً: ثورة المنتجين :

لقد اهتمت ثورة الفاتح العظيمة اهتماماً خاصاً بالعمال، واعتبرتهم في كل بياناتها وفي خطب القائد أصحاب المصلحة الحقيقية في الثورة، وأداة الثورة الاقتصادية والانتاجية، وقد كان لاهتمام قائد الثورة بالعمال رد فعل قوى في نفوس العمال.

(5) بيانات الملتقيات الثورية لحركة اللجان الثورية، شعبة التوعية والاعلام والتثقيف، مكتب الاتصال باللجان الثورية، طرابلس، كتاب رقم 72.



وفي إطار اهتمام ثورة الفاتح العظيمة بالعمال يجدر بنا القول إن التشريعات التي أهدتها ثورة الفاتح العظيمة للعمال حتى اعلان قيام ثورة المنتجين أدخلت تحسنا جذريا على العمال، وعلى مستوى المعيشة، وقفزت بهم إلى مراحل متطورة، ومن أهم القرارات والقوانين التي صدرت في حق العمال منذ قيام الثورة ما يلي:

أ - قانون تحريم الاتجار في الايدي العاملة الصادر في 26 من شهر الفاتح (سبتمبر) 1969.

ويأتى صدور هذا القانون منذ الشهر الاول لقيام الثورة، تأكيداً للأهمية التي تعلقها الثورة على العمال ونصرتها للفتات الكادحة.

ب - قانون العمل رقم 28 لسنة 1970:

ونظم هذا القانون العلاقة بين العامل والانتاج والربط بينها ومنح العمال العديد من المزايا التي تهدف إلى إصلاح أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية أو النقابية، أيضاً عمل هذا القانون على توحيد الحركة العالمية وتنظيمها في إطار نقابي.

ج - قانون إشراك العمال في الإدارة والأرباح الصادر في 14 من شهر المريخ (مارس) 1973 م:

أصبح العمال بحكم هذا القانون مسئولين مسئولية مباشرة جنباً إلى جنب مع أصحاب العمل في تسيير وتوجيه العمل في المنشآت والمؤسسات، وذلك عن طريق تمثيل العاملين في مجلس إدارة الشركة بمضوين على الأقل يتم انتخابها من قبل العمال بالشركة، ويعتبر هذا القانون مكسباً آخر من المكاسب التي تحققت للعمال خلال هذه المرحلة الانتقالية، التي تلتهها المرحلة الأهم، ألا وهي مرحلة الشركاء لا أجراء التي سيتم شرحها فيما بعد.

د - قانون الضمان الاجتماعي رقم 72 لسنة 1973:

صدر هذا القانون ونفذت معظم بنوده، ومن ناحية أخرى وعلى طريق الاهتمام بالعمال صدقت الجاهيرية العظمى على كل الاتفاقات الدولية للضمان الاجتماعي بالقانون رقم 37 لسنة 1975 كما صدقت على الاتفاقيات العربية للتأمينات الاجتماعية بالقانون رقم 65، لسنة 1974 والقانون رقم 13 لسنة 1980 والذي عدل، حتى يواكب حركة الثورة الصاعدة والتطور الاجتماعي والاقتصادي الذي ارتبط بإعلان قيام سلطة الشعب. وتطبيق مقولات النظرية العالمية الثالثة.

هـ - قانون النقابات رقم 107 لسنة 1975:



لقد وحد هذا القانون الحركة العالمية في الجماهيرية وضمها إلى اتحاد عام واحد، بدلا من تشتتها في العهد المباد، وإلغاء الاتحادات الاقليمية السابقة خلال سنة 1972 ويصدر هذا القانون تحت معالجة العيوب السابقة في الحركة العمالية الليبية وإيجاد حركة نقابية موحدة.

و - قانون الأمن الصناعي لعام 1976:

ويأتى هذا القانون في إطار العمل على المحافظة على اليد العاملة، وتلافياً لأخطاء العهد المباد من إهمال تسبب في تعدد حالات إصابات العمل وأمراض المهنة بين العمال.

وبهذا تكون ثورة الفاتح العظيمة قد خطت خطوات جبارة على طريق الاعداد لثورة المنتجين، وتدريبهم على تحمل وقيادة هذه الثورة، وتكون بعض الأهداف الرئيسة للثورة قد تحققت والتي من أهمها: تحرير الإنسان من الخوف والحاجة، ومن الاستغلال ومن الأجرة وإقرار مبدأ المساواة بين المواطنين في الجماهيرية العظمى⁽⁶⁾.

رغم الاهتمام الذى أولته ثورة الفاتح العظيمة للعمال، والتحسين الذى طرأ على أوضاعهم المهنية والمعيشية، وذلك من خلال التشريعات والقوانين العادلة التى كانت في صالح العمال العرب الليبيين، فإن كل هذه الاجراءات الثورية لم تكن سوى مرحلة تمهيدية ومرحلة إعداد العمال لقيادة ثورة تحرير المنتجين، لبناء المجتمع الاشتراكي وتطبيق مقولة شركاء لا أجراء.

ولكن تلك التشريعات والقوانين التى كانت أصلا لصالح العمال فإنها كانت عاجزة عن إدخال تغيرات جذرية طالما هناك عمال وأرباب عمل يتحكمون في مصير العمال، وطالما هناك استغلال وعلاقات ظلمة، الأمر الذى تطلب قيام ثورة، وليس إصلاحاً حيث يزحف العمال على مواقع الانتاج لاستئصال العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الظلمة، ونحطيم مجتمع الاستغلال وإسقاط كافة القوانين الظلمة.

ولقد أشار الكتاب الأخضر - الجزء الثانى - إلى أن الإنسان ليس حراً طالما كانت حاجاته بيد غيره، وأن تحقيق الحرية المادية والمعنوية يتوقف على مدى امتلاك الإنسان لحاجاته امتلاكاً شخصياً ومضموناً صهناً مقدساً.

وفى هذا الإطار يؤكد قائد الثورة فى محاضرة لعمال مصنع التبغ بطرابلس 3 من شهر هانيبال (أغسطس) 1978م وحواره مع جماهير المنتجين بينغازى يوم 26 من

(6) العزب والمير، الحركة العمالية في ليبيا ص 223 - 245



شهر هانيبال (أغسطس) 1978 وحديثه يوم 7 من شهر الثمور (أكتوبر) 1978م
بميدان الشهداء بمناسبة الذكرى السابعة لعيد الثار: إن حرية الانسان لا تكتمل إلا
إذا تحرر كلية من أنواع التحكيمات والضغوطات التي تقع عليه من أى جهة كانت،
وأن حرية الانسان لا تكتمل إلا إذا امتلك هذا الانسان كافة حاجاته امتلاكاً
مقدساً...

ويضيف القائد في هذا الإطار: أن العمال الآن يحققون الثورة لكل الشعب،
فليس هناك أى خوف إلا للذين يعتقدون أنهم قد يتضررون أو تضرروا من ثورة
العمال. وأن القضاء على الاستغلال هو خيار تاريخي بالنسبة لثورة الفاتح العظيمة وأن
العالم كله يحتاجه، لأن الثورة التقدمية ضد كافة ظواهر الاستغلال⁽⁷⁾.

يتضح مما سبق أن هناك اعداداً وترشيداً من طرف قائد ثورة الفاتح العظيمة
لإعلان ثورة المتجبن، حيث تمت تعبئة العمال وتوعيتهم ودراسة إمكانات تحمل
المسؤوليات من قبل العمال ويتضح مما سبق الآتي:

- 1) استنفار العمال ووضعهم في مناخ الثورة والمسؤولية.
- 2) ظل التحريض والترصيد الثوري مستمرين على مستوى القيادة الثورية.
- 3) أصبح واضحاً أن قائد الثورة يريد لتنظيم العمال أن يخوض ثورته ويسترد حقوقه
من طرف البرجوازية وضد بيروقراطية الإدارة.

في إطار تحريك وتحفيز ثورة الفاتح العظيمة لشعاراتها التي رفعتها منذ تفجرها
تم إعلان ثورة المتجبن في الفاتح من سبتمبر 1978 وذلك في خطاب قائد الثورة
بمناسبة العيد التاسع للثورة.

ففي ذلك اليوم زحف العمال في الجماهيرية العظمى إثر البيان الثوري للقائد في
العيد التاسع للثورة في كافة المصانع ومواقع العمل، وتحولوا إلى شركاء في الانتاج في
سائر المرافق الانتاجية.

ففي ذلك اليوم تم تحرير الأجواء وانتهت سيطرة أرباب العمل وإداراتهم
الاستغلالية وسيطرة الدولة وإدارتها البيروقراطية على العمال والمنشآت⁽⁸⁾.

وأصبح يوم الفاتح من سبتمبر 1978 هو يوم تحرير الشغيلة، وأول اعتناق من

(7) أقوال وتوضيحات قائد الثورة حول ثورة المتجبن، المؤتمر العام للمتجبن، الجزء الأول، ص
14 - 16.

(8) خطاب العقيد معمر القذافي في العيد التاسع لثورة الفاتح 1978 بمدينة طرابلس، حيث تم إعلان
قيام ثورة المتجبن وقيام مجتمع الشركاء.



الأجرة... وهو أول يوم يتحرر فيه العمال تحملاً حقيقياً من سيطرة أرباب العمل، ومن سيطرة الدولة في آن واحد وهكذا أصبح العامل في ليبيا منذ الفاتح من سبتمبر 1978 شريكاً في الإنتاج يسير الإدارة بنفسه ويتج وستهلك إنتاجه.

فلقد وجه القائد معمر القذافي بياناً ثورياً إلى عمال ليبيا: حيث حث فيه جموع الشغيلة على الزحف على كافة المصانع والمنشآت الانتاجية.

وتحدث القائد بقوله: في الذكرى التاسعة لثورة الفاتح العظيمة في ممارسة التحول التاريخي العظيم، أدعو عمال الجماهيرية في كل مكان من البلاد الليبية أن يزحفوا بعد نهاية هذا الخطاب مباشرة ليستولوا على المصانع والمنشآت الانتاجية، أن يزجخوا الإدارة البيروقراطية التابعة للقطاع العام والإدارة الاستغلالية التابعة للقطاع الخاص.. وأن يقيموا على أنقاضها الإدارة الشعبية.. إدارة المنتجين لكي تتم السيطرة على المنشآت الانتاجية للمنتجين وحدهم بالكامل. فلا سلطة على العمال في المصانع إلا سلطتهم التي يقيمونها بإرادتهم الحرة.

وليزحف العمال الليبيون في كل مكان في الجماهيرية بعد نهاية هذا الخطاب على المصانع الليبية ليستولوا على حقوقهم في الإنتاج كاملة.⁽⁹⁾

بعد أن أعلن قائد الثورة بداية الزحف على مواقع الإنتاج معلناً بذلك بداية ثورة المنتجين في الجماهيرية داهمت جماهير المنتجين جميع وحدات الإنتاج من مصانع وشركات ومعامل ومنشآت ووضعت يدها على جميع الموجودات فيها.

وفي هذا الإطار تم تحديد المنشآت الاقتصادية وتحديد عدد اللجان الشعبية التي يجب أن تديرها وفق الجدوى الاقتصادية لكل مرفق⁽¹⁰⁾.

وعليه وبفعل ثورة المنتجين، اختفت الضرورة إلى ممارسة الإضراب والفصل والمطالبة بتحسين الأجور باعتبار أن جميع هذه الأمور قد تجاوزتها مرحلة الشركاء، التي وصل فيها العمال إلى السلطة التي مكنتهم من صياغة القرارات المناسبة لهم.

وما وصلت إليه ثورة المنتجين في هذه المرحلة قد تجاوزت ما نصت عليه اتفاقات العمل الدولية والتشريعات المنبثقة عنها.

وبفعل ثورة المنتجين انبثقت هيكلية جديدة داخل صفوف العمال في الجماهيرية وتمثلت في الآتي:

(9) خطاب القائد في العيد التاسع.

(10) ثورة المنتجين، المؤتمر العام للمؤتمرات الانتاجية، طرابلس ص 43.



1) المؤتمر الانتاجي أو المهني.

2) اللجنة الشعبية.

٢ - المؤتمر الإنتاجي أو المهني:

ويضم المؤتمر جميع الشركاء في الوحدة الانتاجية وفي الوحدات المتعددة الفروع ويتولى مؤتمر الوحدة الانتاجية ممارسة الاختصاصات التالية:

1- رسم السياسة للموقع السياسي.

2- اعتماد الميزانية.

3- توزيع حصص الشركاء من عوائد الانتاج.

4- الترخيص للجنة الشعبية بالتصرف في الاحتياطات والاعتادات.⁽¹¹⁾

واستنادا الى التقارير التي صدرت بعد الزحف وتطبيق المقولة فقد تحققت زيادة كبيرة في الانتاج أدت إلى زيادة في حصص المنتجين تجاوزت 50٪ بالمقارنة بما كان عليه العمال قبل ثورة المنتجين في الفاتح سنة 1978⁽¹²⁾.

ب - اللجنة الشعبية:

يتم اختيار لجنة شعبية من بين الشركاء في كل موقع انتاجي ويتم اختيار أعضاء اللجنة الشعبية للوحدة الانتاجية بطريقة الاختيار المباشر من بين أعضاء المؤتمر الانتاجي.

ثالثاً: تطور هيكلية سلطة الشعب :

بعد تطبيق السلطة الشعبية من خلال تقسيم الشعب إلى مؤتمرات شعبية أساسية بيدها صناعة القرار في جميع جوانب الحياة تكون على مستوى الجماهيرية 178 مؤتمراً شعبياً أساسياً، ولكن بمرور السنوات أثبتت التجربة أن ذلك العدد من المؤتمرات الأساسية لم يسهل عملية اتخاذ القرارات بواسطة أعضاء المؤتمرات الشعبية الأساسية وعليه فقد تقرر زيادة عدد المؤتمرات الشعبية الأساسية بشكل واسع تمكينا للجماهير من ممارسة السلطة في مختلف مناطق الجماهيرية بالتوسع في هيكلية سلطة الشعب.

وبناء على هذا فقد تم إقرار إضافة المؤتمرات الشعبية على مستوى الفروع في البلديات.

والمؤتمر الشعبي للفرع يضم أكثر من مؤتمر شعبي أساسي، وذلك وفقاً للكثافة

(11) ثورة المنتجين ص 200.

(12) ثورة المنتجين ص 210.



السكانية في نطاق كل فرع بلدى. ومن مهام مؤتمر الفرع صياغة قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية على مستوى الفرع البلدى.

المؤتمرات الشعبية على مستوى البلديات

المؤتمر الشعبى للبلدية هو: ملتقى أمانات المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والاتحادات والمؤتمرات المهنية والانتاجية في نطاق البلدية وتتكون أمانة المؤتمر الشعبي للبلدية من الآتى:

- 1) أمين المؤتمر.
- 2) الأمين المساعد.
- 3) أمين شئون المؤتمرات الشعبية.
- 4) أمين شئون اللجان الشعبية.
- 5) أمين شئون المؤتمرات المهنية والانتاجية.

مهام المؤتمر الشعبي للبلدية :

- 1- صياغة قرارات وتوصيات المؤتمرات الشعبية الأساسية في نطاق البلدية.
- 2- متابعة تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في نطاق البلدية.
- 3- التنسيق بين مؤتمرات الفروع بالبلدية ومتابعة تنفيذ القرارات مع اللجان الشعبية النوعية.
- 4- اختيار أمانة مؤتمر البلدية.
- 5- اختيار أمانة اللجان النوعية على مستوى البلدية.
- 6- اختيار أمين اللجنة الشعبية للبلدية.
- 7- محاسبة أمانة المؤتمر واللجان الشعبية النوعية في مختلف القطاعات على التقصير أو التهاون في عملها.

- المؤتمرات الشعبية القومية :

إنطلاقاً من أن أرض الجماهيرية هي أرض كل العرب، فقد أضيف إلى هيكلية سلطة الشعب المؤتمرات الشعبية القومية.

فالمؤتمر الشعبي القومى يتكون من المواطنين العرب الموجودين على أرض الجماهيرية العظمى والذين اكتشفوا زيف الانظمة السياسية المعاصرة.

وانطلاقاً من هذا المبدأ وبتحريض من قائد الثورة تنادى المواطنون العرب من كل أقطار الوطن العربى وشكلوا مؤتمراً قومياً على مستوى كل بلدية.



وللمؤتمر القومي أمانة، وأمين المؤتمر القومي يعتبر عضواً في المؤتمر الشعبي للبلدية.

- المؤتمرات الأممية :

إنطلاقاً من مبادئ ثورة الفاتح العظيمة وتأكيداً لحرية الإنسان وسيادته أينما كان أتيج للأمة المتواجدين على أرض الجماهيرية العظمى الفرصة التاريخية لتأسيس مؤتمراتهم الأممية للمشاركة في تقرير أمورهم.

ففي هذا الخصوص أعلن القائد الأممي : أن الجماهيرية هي وطن ومثابة لكل عشاق الحرية في أي مكان من العالم. إن ثورة الفاتح العظيمة جاءت بعصر الجماهير والسعادة في كل المجالات، ليس فقط للشعب العربي الليبي، بل هي قوة عظيمة وملهمة لكل إنسان يمشق الحرية والسعادة. وهكذا انتشرت المؤتمرات الأممية في مختلف أنحاء الجماهيرية.

- المؤتمرات الشعبية النسائية : (13)

تأكيداً لتحريض قائد ثورة الفاتح العظيمة المستمر للمرأة وضرورة مشاركتها في صناعة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الجماهيري فقد تم توسيع هيكلية سلطة الشعب لكي تقام المؤتمرات الشعبية الأساسية النسائية، وذلك ضماناً للجماهير النساء من مشاركة فاعلة في ممارسة السلطة فلقد شاركت المرأة الرجل في السلطة والسياسة والادارة والدفاع، وفي كل تصنيف أمور المجتمع الجماهيري وتأتي هذه الخطوة في إطار تحريض قائد الثورة على أنه في المجتمع الجماهيري يوجد إنسان جماهيري بيده السلطة والثورة والسلاح، والمجتمع الجماهيري قائم على الجماهير التي هي من الذكور والإناث.

وللمؤتمرات الشعبية النسائية أمانات ولجان شعبية فهي تقرر وتشارك في التنفيذ من خلال المؤتمرات الشعبية للبلديات ومؤتمر الشعب العام.

- اللجان الشعبية ،

يقصد باللجان الشعبية، اللجان التي تدير كافة القطاعات والمؤسسات والهيئات والمصالح والأجهزة والشركات والمنشآت وغيرها من الوحدات الادارية في الجماهيرية

(13) قبل كلمة القائد في التجمع النسائي للمرأة الليبية، كانت تعقد تجمعات نسائية للمؤتمرات الشعبية وتسمى بالتجمع النسائي، ولكن بعد كلمة القائد في التجمع النسائي للمرأة الليبية في 30 هانيال 1988، أصبحت هناك مؤتمرات شعبية نسائية قائمة بذاتها.



العظمى. وهى الأداة التنفيذية للقرارات والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الشعبية. وتقوم بأداء دورها تحت تسلط ومساءلة المؤتمرات الشعبية. ووفقاً للقوانين المنظمة للجان الشعبية الصادرة عن المؤتمرات الشعبية الأساسية لا يجوز لها اتخاذ أى إجراء ما لم يكن مستنداً إلى قرارات المؤتمرات الشعبية.

تمارس اللجان الشعبية مهامها بصورة جماعية، وتعد أيضاً مسئولة أمام المؤتمرات الشعبية مسئولة تضامنية عما تتخذه من قرارات وإجراءات. ولا يجوز لأى لجنة شعبية على سبيل المثال أو أى عضو من أعضائها اتخاذ أى إجراء تنفيذى بصفة منفردة.

ويلاحظ بأن آخر مرحلة تنظيمية للجان الشعبية وصلت إليها فى تنظيم عملها، صدور قانون صلاحيات اللجان الشعبية لسنة 1989 الصادر عن المؤتمرات الشعبية والمصاغ فى مؤتمر الشعب العام الذى عقد بمدينة بنغازى. ومن خلال هذا القانون سوف تتعرف أكثر على فلسفة اللجان الشعبية كأساس من أسس سلطة الشعب فى الجماهيرية العظمى.

- اللجان الشعبية للمحلات :

وهى اللجان المختارة شعبياً فى نطاق المحلة، وفق التوزيع الجغرافى للبلديات والفروع بالجماهيرية وتمارس اختصاصات مختار المحلة سابقاً، وتستمد اللجان الشعبية للمحلات مهامها من قانون ممارسة اللجان الشعبية لمسئولياتها، والتعديلات اللاحقة له. وفى مقدمة هذه المهام التوفيق بين المواطنين والتحكيم فى الخلافات التى تنشأ بين سكان المحلة، وقد قصد من وراء استحداث هذا النوع من اللجان الشعبية إيجاد نواة للقضاء الشعبى⁽¹⁴⁾. وتجدد الإشارة هنا إلى أن قانون صلاحيات اللجان الشعبية لسنة 1989 الصادر عن المؤتمرات الشعبية الأساسية والمصاغ فى مؤتمر الشعب العام فى دورة انعقاده العادى الثانى لسنة 1988 لم يشر إلى هذا النوع من اللجان الشعبية.

- اللجان الشعبية للمؤتمرات الشعبية الأساسية :

تعتبر اللجان الشعبية للمؤتمرات الشعبية الأساسية آخر مرحلة تنظيمية للجان الشعبية على مستوى المؤتمر الشعبى الأساسى، والقرص منها هو توسيع هيكليّة سلطة الشعب، وضمان مشاركة واسعة للجماهير المؤتمرات الشعبية فى صناعة وتنفيذ القرار، والسرعة فى المتابعة والرقابة.

(14) أحمد عل الفيتورى، سلطة الشعب ص 116-120.



وتتكون اللجنة الشعبية للمؤتمر الشعبي الأساسى من أمين وأعضاء القطاعات المختلفة يتم اختيارها من المؤتمر الشعبى الأساسى. وتتولى هذه اللجنة الشعبية المهام التالية التى منها:

- 1) تنفيذ قرارات المؤتمر الشعبى الأساسى والقوانين الصادرة عنه.
- 2) الإشراف على الوحدات الإدارية الواقعة فى نطاق المؤتمر.
- 3) التوفيق والتحكيم بين المواطنين فى نطاق المؤتمر.
- 4) ممارسة كافة الاختصاصات الموكلة للجان الشعبية للمحلات.

ومن هنا نلاحظ اختفاء اللجان الشعبية للمحلات ونقل اختصاصاتها إلى اللجان الشعبية للمؤتمر الشعبى الأساسى⁽¹⁵⁾.

- اللجان الشعبية لفروع البلدية :

النوع الثامن من اللجان الشعبية، هو اللجنة الشعبية للفرع البلدى. وتتكون اللجنة الشعبية للفرع البلدى من أمين وأمناء اللجان النوعية بالفرع ويتم اختيار هؤلاء عن طريق المؤتمر الشعبى للفرع. وتتولى هذه اللجنة عدة مهام منها:

- 1) الإشراف على عمل اللجان الشعبية للمؤتمرات الشعبية الأساسية.
- 2) تنفيذ مشروعات خطة التحول بالفرع البلدى.
- 3) مراقبة نشاط الشركات والمنشآت العاملة فى نطاق الفرع.
- 4) تنفيذ القوانين والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الشعبية على مستوى الفرع.

- اللجان الشعبية النوعية فى البلدية :

التدرج الثالث فى هيكلية اللجان الشعبية، هو اللجان النوعية بالبلدية فتتكون هذه اللجان من أمين ويتم اختياره من المؤتمر الشعبى للبلدية، وعضوية أمناء اللجان الشعبية للقطاع بفروع البلدية.

وتتولى اللجنة الشعبية النوعية بالبلدية - كل فى دائرة اختصاصها - مهام حددها قانون صلاحيات اللجان الشعبية ومن أهمها:

- 1) تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية وخطط التحول فى نطاق البلدية.
- 2) الإشراف على الشركات والمنشآت التابعة للقطاع داخل البلدية.
- 3) تنفيذ الاختصاصات الأخرى التى تفوض بها التشريعات النافذة.⁽¹⁶⁾

(15) قانون صلاحيات اللجان الشعبية، أمانة مؤتمر الشعب العام.

(16) قانون صلاحيات اللجان الشعبية.



ومن أمثلة اللجان الشعبية النوعية: الصحة - العدل - الخزانة - التعليم - المواصلات... إلخ..

- اللجان الشعبية للبلديات :

تقديرًا لظروف الكثافة السكانية، والتقسيم الجغرافي في الجماهيرية، فإن الجماهيرية مقسمة إلى عدد من البلديات ولكل بلدية شخصية الاعتبارية وميزانيتها المستقلة. ومن هنا جاءت ضرورة إنشاء لجان شعبية للبلديات لكي تكون مسئولة أمام المؤتمرات الشعبية للبلديات وتغارس هذه اللجنة اختصاصاتها تحت إشراف اللجنة الشعبية العامة، وفي حدود ما تصدره إليها من ضوابط وتوجيهات. وتتكون اللجنة الشعبية للبلدية من أمين وأمناء اللجان الشعبية النوعية ويتم اختيارهم من المؤتمر الشعبي للبلدية⁽¹⁷⁾.

ولللجان الشعبية للبلديات مهام عديدة نذكر منها:

- 1) تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في البلدية
- 2) تنفيذ خطة التحول في البلدية
- 3) إقامة المشروعات الاستشارية أو المساهمة فيها.
- 4) الإختصاصات الأخرى الموكلة إليها بموجب التشريعات النافذة.

- اللجان الشعبية العامة النوعية :

تتكون اللجنة الشعبية العامة النوعية من أمين يتم اختياره - بقرار من مؤتمر الشعب العام، وعضوية أمناء اللجان الشعبية النوعية في البلديات بالجماهيرية العظمى. وتجدر الملاحظة هنا إلى أن القطاعات التي تدار بواسطة لجان شعبية عامة تحدد بقرار من مؤتمر الشعب العام أيضاً.

ومن أهم اختصاصات اللجنة الشعبية العامة النوعية:

- 1) تنفيذ القوانين والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الشعبية الأساسية المصاغة في مؤتمر الشعب العام.
- 2) تنفيذ المشروعات العامة ووضع المعايير الفنية لها ودراساتها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.⁽¹⁸⁾

- اللجنة الشعبية العامة للبلديات :

في إطار توسيع هيكلية سلطة الشعب وضمان تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية،

(17) قانون صلاحيات اللجان الشعبية.

(18) منهج المبنى، شعبة المنهج والتعميمات ص 27-32.



بدون اللجوء إلى المركزية والحرص على تفتيت بيروقراطية الإدارة الحكومية، تم استحداث اللجنة الشعبية العامة للبلديات. وتشكل هذه اللجنة من أمين اللجنة الشعبية العامة وعضوية أمناء اللجان الشعبية للبلديات بالجمهورية العظمى.

ومن أهم اختصاصات اللجنة الشعبية العامة للبلديات ما يلي:

- 1) التنسيق في مجال المشروعات والخدمات التي تخص أكثر من بلدية.
- 2) التنسيق بين اللجان الشعبية النوعية التي ليست لها لجان شعبية عامة.
- 3) اعتماد تقسيم البلديات إلى فروع.
- 4) الإختصاصات الأخرى المقررة لها وفقاً للتشريعات النافذة.⁽¹⁹⁾

- اللجنة الشعبية العامة :

وأخيراً تتكون اللجنة الشعبية العامة للجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى من أمين وعضوية أمناء اللجان الشعبية العامة النوعية، ويتم اختيارهم بقرار من مؤتمر الشعب العام.

وللجنة الشعبية العامة عدة اختصاصات أهمها ما يلي:

- 1) الإشراف على تنفيذ القوانين والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الشعبية الأساسية والمصاغة بمؤتمر الشعب العام.
- 2) الإشراف على عمل اللجان الشعبية العامة النوعية.
- 3) إنشاء المشروعات العامة والمصالح والشركات والهيئات والمؤسسات المختلفة.
- 4) التوقيع على الإتفاقيات الدولية.
- 5) اقتراح مشروع الميزانية العامة.
- 6) الإشراف والرقابة على المؤسسات التابعة لها.⁽²⁰⁾

- اللجان الشعبية للشركات والمنشآت ،

لم تغفر هيكلية اللجان الشعبية للشركات والمنشآت المملوكة للمجتمع. حيث استمرت تلك اللجان من حيث طريقة اختيارها شعبياً ومن حيث القيام بمهامها. وتستمد فلسفة اللجان الشعبية بالشركات والمنشآت بالجمهورية العظمى من التحرير الثوري الذي وجهه قائد ثورة الفاتح في الفاتح عام 1978 والذي وجه فيه نداء للعمال بالزحف على الشركات والمنشآت العامة والخاصة، للإستيلاء على الإدارة وتسيير الانتاج. وبذلك تتحقق على أرض الواقع مقولة «اللجان في كل مكان».

(19) قانون صلاحيات اللجان الشعبية.

(20) د. عبد السلام المزوغى، مفهوم الادارة الشعبية ص 95.



- الاتحادات والمؤتمرات المهنية وإنتاجية

يؤكد البند الثالث من وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب الصادرة عن المؤتمرات الشعبية والمصاغ في مؤتمر الشعب العام في الثاني من شهر المريخ (مارس) 1977: أن الشعب في الجماهيرية العظمى يمارس سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والمؤتمرات المهنية والروابط، وعليه تعتبر المؤتمرات المهنية والإنتاجية ركنا مهما من أركان سلطة الشعب. فهي تشارك في صنع القرار الجماهيري كأعضاء مؤتمرات شعبية أساسية.⁽²¹⁾

ولقد تعددت التسميات لهذا الركن المهم لسلطة الشعب، منذ الإعلان عنه في وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب. ولكن أخيراً تم التأكيد على اعتناء وتسمية الاتحادات والنقابات والروابط والمؤتمرات المهنية والإنتاجية، (بالمؤتمرات المهنية) وذلك بناء على قرارات أمانة مؤتمر الشعب العام.

- مؤتمر الشعب العام القومي

يوجد في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى الكثير من المؤتمرات الشعبية القومية الأساسية، في معظم بلديات الجماهيرية. ولكي تصنع هذه المؤتمرات قراراتها والعمل على تنفيذها، لا بد من ملتقى عام يمكنها من ذلك. فالمؤتمر الشعبي العام القومي هو ملتقى أمانات المؤتمرات الشعبية القومية الأساسية. وأمين المؤتمر الشعبي القومي العام عضو في مؤتمر الشعب العام بالجماهيرية العظمى. وبالتالي يصبح صوت كل القوميين الموجودين على أرض الجماهيرية مسموعاً ويشارك في صياغة قرارات المؤتمرات الأساسية والقومية.

وتأكيداً لهذه التجربة الفريدة، فقد تم انعقاد دوره طارئة للمؤتمرات الشعبية الأساسية القومية على امتداد أرض الجماهيرية العظمى من الفترة 15 - 21 جمادى الآخر 1395 و.ر. الموافق 25 النوار (فبراير) 1986 إلى 3 المريخ (مارس) 1986، وكانت هذه الدورة هي الأولى في تاريخ انعقاد المؤتمرات الشعبية الأساسية القومية في ملتقاهما العام.

وقد صدرت عدة قرارات عن هذه الدورة الطارئة، منها في المجال السياسي:

(21) العقيد معمر القذافي، الفصل الأول من الكتاب الأخير.

(22) بيان الملتقى الأول لمؤتمر الشعب القومي، المريخ 1986، موسوعة قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية، أمانة مؤتمر الشعب العام، ص 643.



- (1) العمل على إزالة الحدود بين أقطار الوطن العربي.
- (2) دعوة الخبثات العربية المهاجرة إلى العودة إلى الوطن العربي.
- (3) التأكيد على أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب الأولى.
- (4) تأييد كافة أشكال النضال التحرري في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية⁽²³⁾.

- وفي المجال العسكري :

- (1) الدعوة إلى فتح أبواب المعسكرات لتدريب العرب الموجودين بالجهادية.
- (2) فتح أبواب الكليات العسكرية الليبية للطلاب العرب.
- (3) الانضمام للقيادة الشعبية العالمية لمحاربة الأمبريالية والاستعمار ومقاومة التفرقة والتمييز العنصري.
- (4) الانضمام للقيادة القومية للقوات الثورية العربية بقيادة العقيد معمر القذافي⁽²⁴⁾.

- وفي المجال الإقتصادي :

- (1) العمل على إصدار عملة عربية موحدة
- (2) العمل على إنشاء سوق عربية مشتركة.
- (3) المشاركة في المشاريع الاشتراكية والمساهمة فيها تطوعاً⁽²⁵⁾

- وفي المجال الثقافي والإجتماعي :

- (1) تكوين وإنشاء المتدييات العربية في بلديات الجهادية:
- (2) تشكيل لجان عربية متخصصة لتثوير المناهج التعليمية لخدمة القضية العربية.
- (3) المؤتمرات القومية هي الإطار الذي تنطوي تحته كافة الروابط والاتحادات والمؤتمرات العربية داخل الجهادية وهي الجهة الرسمية للتعامل مع جهات الاختصاص⁽²⁶⁾.

- المؤتمر الشعبي العام الأممي :

انطلاقاً من أن اعلان الجهادية هي وطن ومثابة لكل عشاق الحرية في أى مكان من العالم، وأن ثورة الفاتح العظيم جاءت بعصر الجهاد والسعادة في كل المجالات ليس فقط للشعب العربي، بل هي قوة ملهمة لكل إنسان يعشق الحرية، تم تشكيل العديد من المؤتمرات الشعبية الأساسية الأمية في مختلف بلديات الجهادية، التي شكلت فيما بعد

(23) موسوعة قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية، ص 650.

(24) موسوعة قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية ص 650.

(25) موسوعة قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية ص 650.

(26) موسوعة قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية ص 657.



الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية الأمية، مثلاً في المؤتمر الشعبي العام الأمي والذي يكون أمينه عضواً في مؤتمر الشعب العام بالجماهيرية.

وتأكيداً لهذه الفرصة التاريخية التي منحتها ثورة الفاتح العظيمة لكل الأعيان في الجماهيرية وخارجها، تم انعقاد الدورة الأولى للمؤتمر الشعبي العام الأمي لعام 1986، واتخذ المؤتمر العديد من القرارات ومن أهمها:

- (1) تعلن المؤتمرات الأمية بأن العقيد معمر القذافي هو القائد والمفكر والمعلم لكل حركات التحرر العالمي.
 - (2) تعلن المؤتمرات الأمية دعمها للمجبهة الشعبية العالمية وأن الجماهيرية هي مثابة الأحرار في كل أنحاء العالم.
 - (3) ترفض المؤتمرات الأمية كافة القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة التي تفتقر إلى الأسس العادلة والمتناقضة مع الحقوق المشروعة للشعوب المضطهدة في العالم.⁽²⁷⁾
- مؤتمر الشعب العام :

مؤتمر الشعب العام في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى هو ملتقى المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والمؤتمرات المهنية⁽²⁸⁾.

وبمعنى آخر إن مؤتمر الشعب العام هو ملتقى عام لصياغة قرارات المؤتمرات الشعبية، وهو الذي يقوم بمتابعة ومحاسبة اللجان الشعبية العامة النوعية، ومن أهم اختصاصات مؤتمر الشعب العام، صياغة قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية التي تتخذها في دوراتها العادية والاستثنائية وصياغة جدول الأعمال الذي تضعه المؤتمرات الشعبية الأساسية، أيضاً من اختصاصاته ممارسة الرقابة على أعضاء اللجنة الشعبية العامة ومحاسبتهم واختيارهم.

ولمؤتمر الشعب العام أمانة تختار من قبل أعضاء المؤتمر... وبناء على ما تم استعراضه وتأسيساً على تطور هيكلية سلطة الشعب فقد تأكد - دون شك - للجميع أنه «ليس لسلطة الشعب إلا وجه واحد ولا يمكن تحقيق السلطة الشعبية إلا بكيفية واحدة... وهي المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، فلا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية واللجان في كل مكان»⁽²⁹⁾

(27) العقيد معمر القذافي الفصل الأول من الكتاب الأخضر.

(28) المرجع السابق.

(29) نفس المرجع.



ففى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وبعد إعلان قيام سلطة الشعب تم تقسيم الشعب فى ليبيا إلى مؤتمرات شعبية أساسية واختار كل مؤتمر أمانة ولجنة له، أو من مجموع أمانات المؤتمرات الشعبية الأساسية تتكون مؤتمرات شعبية على مستوى فروع البلديات، ومن مجموع أمانات المؤتمرات الشعبية للفروع تتكون المؤتمرات الشعبية على مستوى البلدية. ثم اختارت جماهير المؤتمرات الشعبية لجاناً شعبية تنفيذية، لتحل محل الإدارة الحكومية، فأصبحت بذلك كل القطاعات والمؤسسات والهيئات والمصالح والأجهزة والشركات والمنشآت تدار بواسطة لجان شعبية مختارة اختياراً مباشراً.

وفى نفس الوقت أصبحت هذه اللجان مسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية التى تمثل عليها السياسة وتراقبها فى تنفيذها. وبهذا أصبحت الإدارة فى الجماهيرية شعبية والرقابة شعبية أيضاً، وانتهى التعريف القديم للديمقراطية الذى يقول «الديمقراطية هى رقابة الشعب على الحكومة» ليحل محله التعريف الجماهيرى الجديد وهو «الديمقراطية هى رقابة الشعب على نفسه»⁽³⁰⁾ فأصبح بذلك كل الليبيين والليبيات أعضاء فى المؤتمرات الشعبية الأساسية ومن ينتمى منهم وظيفياً أو مهنياً يتشكلوا فى اتحادات أو مؤتمرات مهنية أو إنتاجية، علاوة على كونهم مواطنين أعضاء فى المؤتمرات الشعبية الأساسية.

إن ما تتناوله المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والاتحادات والمؤتمرات المهنية والإنتاجية يرسم فى صورته النهائية فى مؤتمر الشعب العام الذى تلتقى فيه المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والاتحادات والمؤتمرات المهنية والإنتاجية سنوياً. فمؤتمر الشعب العام هو ملتقى المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية.

رابعا : تعزيز الحرية :

1) هدم السجون وتحرير السجّان⁽³¹⁾:

انطلاقاً من أن الحرية من المبادئ العظيمة التى رفعتها ثورة الفاتح العظيمة منذ قيامها، وقد سعت إلى تحقيقها على صعيد الواقع وذلك دون الاكتفاء برفعها كشعار، أعلن قائد الثورة فى خطابه التاريخى فى العيد الحادى عشر لإعلان قيام سلطة الشعب عن بدء مرحلة جديدة تتعزز فيها الحرية فى الجماهيرية العظمى بكل الأبعاد والمضامين

(30) خطاب القائد فى الجماهير المحتشدة بمبنى الجوازات بطرابلس للاحتفال بتعزيز قوائم المنوعين من السفر، المريح (مارس) 1988.

(31) تم الاعلان على هدم السجون وتحرير الطلقاء فى خطاب قائد الثورة فى مؤتمر الشعب، فى خضم الاحتفالات بالعيد الحادى عشر لاعلان قيام سلطة الشعب، فى المريح (مارس) 1988 برأس لانرف.





وتتكامل فيها للإنسان في عصر الجماهير حقوقه وأدميته حيث دعا القائد إلى هدم السجون الليبية وتحرير السجناء.

وعبر القائد عن هذه الخطوة التاريخية على صعيد تعزيز حرية الإنسان في الجماهيرية العظمى بأن أرض الجماهيرية ليست بسجن ولا يمكن أن تكون سجنا ولكنها أرض الحرية والإنعتاق وسلطة الشعب والتألق والإبداع.

وهذا التعزيز الحضارى لقضية الحرية الذى أطلقه القائد، تم تحرير السجناء الذين تأمروا على الثورة وذلك بحكم القصور الذى كان لديهم من استيعاب التحولات الثورية التى صنعتها وتصنعها ثورة الفاتح العظيمة.

وتأتى هذه المبادرة الثورية تأكيداً للتوجه الحضارى، بما تضمنته وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب، والوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير من إعلان لمبدأ الحرية وأن الثورة إعلان الحرية. وبعد تحريرهم أكدوا للقائد بأن ثورة الفاتح العظيمة هي ثورة الحرية وعلنوا عزمهم على المشاركة في بناء سلطة الشعب وأن يكونوا درعاً لثورة الفاتح العظيم التى حررتهم.

2) تمزيق قوائم الممنوعين من السفر وإلغاء تأشيرات الخروج:

وفي غمرة احتفالات الشعب العربى الليبى بالذكرى الحادية عشرة لإعلان قيام سلطة الشعب وبعد اعلان محرر السجون بهدمها، وتأكيداً على أن الحرية في الجماهيرية الشعبية هي حرية المواطن في الإقامة والتنقل والسفر وقت السلم، كما أكدت ذلك الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير، قام القائد، وفي خطوة إنسانية أخرى تضاف إلى سجل الانتصارات التى يحققها الشعب العربى الليبى، بتمزيق قوائم الممنوعين من السفر، وإلغاء العمل بنظام تأشيرة الخروج للمواطنين الليبيين.

فدعا القائد في مؤتمر الشعب العام في دورته الطارئة بمدينة رأس الأنوف في شهر المريخ 1988 كل الممنوعين من السفر إلى التجمع أمام مبنى الجوازات بمدينة طرابلس وذلك للاحتفال بتمزيق كل القوائم التى كانت تعد من قبل الأجهزة الأمنية وغير الأمنية وإعادة كل جوازات السفر المتحفظ عليها إلى أصحابها.

وعبر القائد عن أسفه تجاه الإجراءات التى منع بسببها بعض الليبيين من السفر إلى الخارج بالرغم من أنها عادية ومطبقة في كل دول العالم، إلا أن التعددية في تحديد المتحفظ عليهم لا تتفق والتوجهات الحضارية، وإعلان الحرية وسلطة الشعب. وأكد



القائد: ينبغي أن تكون هناك جهة واحدة فقط وشعبية لها الحق في تحديد القوائم وتحديد أسباب المنع من الخروج⁽³²⁾.

ويأتى هذا الحدث ترسيخاً لحقوق المواطن في عصر الجماهير وحرية في التنقل والإقامة دون قيد. وكذلك تعيّن تعديل كل القوانين بشأن السفر والخروج والدخول للمواطنين. ففى هذا الإطار تم تعديل القانون رقم 4 لسنة 1985 بشأن مستندات السفر بما يكفل وجود قواعد قانونية أمرة تضمن حرية المواطن في السفر وقت السلم، وعدم جواز منعه من السفر أو من الحصول على مستند سفر، أو من تجديده، وكذلك عدم جواز سحب هذا المستند إلا بأمر من جهة قضائية مصعدة شعبياً وهي محكمة الشعب.

إن هدم السجون وتحرير الطلقاء، وتزريق قوائم الممنوعين من السفر وإلغاء نظام العمل بتأشيرات الخروج والعودة للمواطنين، تمثل خطوات عملية لتعزيز الحرية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، إضافة إلى إعلان تشكيل محكمة الشعب.

3) اعلان تشكيل محكمة الشعب:⁽³³⁾

تعزيزاً للإنتماءات التي حققها الشعب العربي في الجماهيرية بقيادة قائد الثورة العقيد معمر القذافي، وتنفيذاً لقرارى مؤتمر الشعب العام رقم 5/4 لسنة 1988 بشأن تصعيد رئيس محكمة الشعب، ورئيس مكتب الإدعاء الشعبى، وتكليف أمانة مؤتمر الشعب العام وأمناء المؤتمرات الشعبية للبلديات باختيار أعضاء محكمة الشعب وأعضاء مكتب الإدعاء الشعبى، من بين المختارين من المؤتمرات الشعبية الأساسية، اختار مؤتمر الشعب العام في 15.3.1988 قضاة محكمة الشعب وأعضاء بمكتب الإدعاء الشعبى. فتم بذلك تشكيل محكمة الشعب التي تتكون من أعضاء لمكتب الإدعاء الشعبى وأعضاء لمحكمة الشعب ورئيس للمحكمة ورئيس لمكتب الإدعاء الشعبى⁽³⁴⁾.

ومن أهم اختصاصات محكمة الشعب، النظر في القضايا التي أكد عليها قانون

(32) خطاب العقيد معمر القذافي بمناسبة العيد التاسع عشر للثورة، الناشر المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس.

(33) قرار مؤتمر الشعب العام بتشكيل محكمة الشعب، الجريدة الرسمية، العدد 31، السنة السادسة والعشرون 1988/9/29 ص 1044.

(34) انظر قرار مؤتمر الشعب العام لسنة 1988 بشأن تشكيل محكمة الشعب.



تعزيز الحرية الذي وضعته المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العادي الثاني لسنة 1989 وما تضمنته وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب والوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير.

فيجوز لكل من اعتدى على حقوقه الواردة في قانون تعزيز الحرية، اللجوء لمحكمة الشعب لرد الظلم المادى والمعنوى وإنصافه بعد تحقيق مجريه مكتب الإدعاء الشعبى. ويجوز لمحكمة الشعب أن تحكم بتعويض من لحقه الضرر، وأن تأمر بإزالة أية آثار ترتبت على الفعل.

وبإعلان تشكيل محكمة الشعب تم إلغاء كل المحاكم الخاصة المؤقتة، واختصت محكمة الشعب دون غيرها بالنظر في القضايا التي نص عليها مشروع قانون تعزيز الحرية، والوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير.

4) الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير ومشروع قانون تعزيز الحرية :

من الجماهيرية العظمى والتي بدأت بعصر الجماهير وإعلان الحرية انتصاراً لأدمية الإنسان، واسترداداً لحقوق الإنسان، وفي اليوم التاريخي، الأحد 12.6.1988 تم إعلان الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في المجتمع الجماهيري، التي أصدرها مؤتمر الشعب العام في جلسته الطارئة بقاعة الحرية في مدينة البيضاء، تنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها الطارئ لعام 1988.

بإصدار الوثيقة الخضراء الكبرى تنتصر النظرية الجماهيرية للحرية، انطلاقاً من أن مفهوم إعلان الحرية هو الحكم الشعبى، وأن السلطة للشعب تمارس بلا نيابة وتمثيل في المؤتمرات الشعبية، وبذلك يكون أبناء المجتمع الجماهيري أحراراً في تصرفاتهم الخاصة وعلاقاتهم الشخصية، ولا يحق لأحد التدخل فيها، إلا إذا كانت العلاقة ضارة بالمجتمع، ومفسدة له أو منافية لقيمه⁽³⁵⁾

وأخيراً ويعرض مشروع قانون تعزيز الحرية الذي ناقشته المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العادي الثاني لسنة 1989، يكون شعب الجماهيرية العظمى أول شعب يضع حداً نهائياً لانتهاك حريته، ويقدم أول دليل يضمن تعزيز حرية الإنسان، ويقرن حقوقه السياسية والاجتماعية والاقتصادية، استرشاداً بوثيقة إعلان قيام سلطة الشعب في مدينة سبها عام 1977 والمبادئ التي أعلنها الشعب العربي الليبي في

(35) انظر الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان.



الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير في مدينة البيضاء عام 1988.

مشروع قانون تمييز الحرية، يعتبر، من وجهة النظر القانونية تشريعاً منفذاً لمبادئ الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان. ويأتى هذا القانون كضمان تشريعى لممارسة الحرية وتحديد حقوق المواطن في الجماهيرية العظمى سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، فجاءت معظم مواد تأكيداً للمبادئ التي أعلنها الشعب العربي الليبي في الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان ووثيقة إعلان قيام سلطة الشعب.

من خلال عرضنا السابق لإنجازات ثورة الفاتح العظيمة تبين لنا أن هذه الثورة إعلان للحرية.

لقد شهدت مرحلة ما بعد سلطة الشعب مباشرة فترة الانتقال من الثورة إلى الدولة، وفصل الثورة عن السلطة في أروع مشهد من مشاهد التحولات التاريخية التي صنعتها الشعب العربي الليبي وقيادته التي لم تشهدها التجارب السياسية والثورية من قبل عبر مراحل التاريخ الإنساني.

إن الحرية هي الطريق الذي من خلاله يحقق الإنسان سعادته، والمجتمع الحر هو المجتمع الذي يحقق السعادة ويحافظ عليها، والشعوب المستعبدة والمكبلة بقيود التبعية والتخلف والتجزئة هي تلك التي لا تعرف معنى الحرية، ما لم تكن في حركة مستمرة وكفاح متواصل من أجل نيلها.

وبنوال الإنتصارات التاريخية التي يحققها شعب الجماهيرية العظمى بقيادة القائد العقيد معمر القذافي، تكون قضية الحرية قد انتصرت نهائياً، بجوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية فاقتمح الشعب الليبي وقيادته التاريخية عصر الجماهير، بإعلان أول جماهيرية في التاريخ والتي تعنى انتصار الحرية، حيث السلطة والثروة السلاح بيد الشعب.

وفجر العمال العرب الليبيون ثورة المتجبن، وتم بذلك تحرير الشغيلة في الجماهيرية العظمى ودعوة عمال العالم لتحرير أنفسهم وقيادة الثورة الإقتصادية العالمية.

وبادر القائد بإعطاء المثل النموذج في قيادة التحولات التاريخية من خلال مفهومه للثورة والسلطة، وذلك بإعلانه فصل الثورة عن السلطة. وطرحه الصيغة الثورية والتنظيمية لفصل الثورة عن السلطة، وذلك بإعلان الحركة السياسية الثورية العالمية الجديدة، المتمثلة في حركة اللجان الثورية. تلك الحركة الثورية التي تحرّض الجماهير على ممارسة السلطة وقيادة الثورة الشعبية.



والخلاصة أنه من خلال فصل الثورة عن السلطة والتحولات الجذرية التي أحدثتها على طريق سلطة الشعب، وإعلان ثورة المنتجين وتحريض الشغيلة، حرص الجماهير على ممارسة السلطة الفعلية والتحول من مرحلة الجماهيرية الرسمية إلى مرحلة الجماهيرية الشعبية، فنظمت هيكلية سلطة الشعب تنظيمياً ديمقراطياً شعبياً واسعاً، وفق التوجهات الحضارية والوحدوية والأمية الجديدة. فتم نقل الكثير من الصلاحيات التنفيذية من قمة تنظيم اللجان الشعبية إلى قاعدية تنظيم اللجان الشعبية. وتم الإعلان عن قيام المؤتمرات الشعبية النسائية في كل ربوع الجماهيرية العظمى، صمناً لمشاركة نسائية فاعلة في سلطة الشعب. ويسمح لكل العرب، بعد إعلان (الجماهيرية أرض كل العرب)، بتشكيل مؤتمراتهم الشعبية الأساسية وقيام مؤتمراتهم الشعبي العام. وياعتبار الجماهيرية هي المثابة العالمية لحركات التحرير العالمية، وأن الجماهيرية هي الملاذ الوحيد لكل المضطهدين والمحرومين من ممارسة الحرية، أعلن في الجماهيرية قيام المؤتمرات الشعبية الأساسية الأممية والمؤتمر الشعبي العام الأممي.

وبإيجاز يكون النظام السياسي والإداري في الجماهيرية العظمى هو نظام المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والشعب هو أداة السلطة في هذا النظام.

ويستمر قائد الثورة في نضاله من أجل تعزيز الحرية، فيعلن أمام مبنى الجوازات ببلدية طرابلس، وفي نفس الشهر من نفس العام، تمزيق قوائم الممنوعين من السفر، وإلغاء نظام العمل بتأشيرات الخروج والعودة للمواطنين الليبيين، فتحقق بذلك حرية التنقل والإقامة لكل الليبيين قاطبة في الداخل والخارج.

وتولت انتصارات الحرية بتشكيل محكمة الشعب وإلغاء كل المحاكم الخاصة والمؤقتة. ويقرر الشعب في مدينة البيضاء وفي نفس العام إصدار الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير تأكيداً لإعلان الحرية الذي نادى به ثورة الفاتح العظيمة منذ قيامها قولاً وعملاً.

وأخيراً، ضمناً للإننتصار النهائي لقضية الحرية في الجماهيرية العظمى وعدم المساس بأجواء الحرية التي وصلت إليها جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية من خلال المعاناة والتضحيات العظيمة التي بذلتها في سبيل تأكيد سلطة الشعب وقيام مجتمع الجماهيرية الشعبية، يقر شعب الجماهيرية العظمى إصدار قانون تعزيز الحرية الذي يضمن ممارسة الحرية ويعززها وتكون محكمة الشعب هي الجهة الوحيدة دون غيرها في تطبيق مواد هذا القانون الذي ناقشته المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العادي الثاني لسنة 1989.

4



السياسة الخارجية





يهدف هذا الفصل ضمن إطار هذا الكتاب (ليبيا الثورة في عشرين عاماً) إلى تتبع مسيرة ليبيا في السياسة الخارجية منذ قيام الثورة وحتى العيد العشرين لها، وفي الحقيقة لا يمكن الادعاء أنه من البساطة الإلمام بجميع جوانب مسيرة السياسة الخارجية خلال عشرين عاماً في فصل واحد حيث إنّ الإلمام بها إلماماً كاملاً لا تسعه كتب أو مجلدات، ولذلك فإننا سنحاول في هذا الفصل إلقاء الضوء على المسارات الرئيسية للسياسة الخارجية الليبية، منذ قيام الثورة، والأسس التي قامت عليها وما حققته من إنجازات هامة في المجال الخارجي. وعلى هذا الأساس سنتناول جوانب متعددة تتمثل في أربعة محاور رئيسية، بعضها يتفرع تفرعات متعددة، ولا بدّ من الإشارة إلى أننا لن نتمكن من الدخول في تفاصيل لأن المجال لا يتسع لها في هذا الكتاب، وإن كانت ذات أهمية لا تتكبر، أمّا الحديث عن السياسة الخارجية لثورة الفاتح العظيمة فسيكون على النحو التالي:

- أولاً : السياسة الخارجية للثورة تجاه الوطن العربي.
- ثانياً : السياسة الخارجية للثورة تجاه إفريقيا.
- ثالثاً : السياسة الخارجية للثورة تجاه العالم الثالث.
- رابعاً : السياسة الخارجية للثورة تجاه الدول الكبرى.

أولاً : السياسة الخارجية لثورة الفاتح العظيمة تجاه الوطن العربي :

أكدت الثورة الليبية في سبتمبر (الفاتح) 1969م هويتها العربية أوّل ما أكدت، وذلك من خلال بيانها الأول، ثم الإعلان الدستوري الذي أوضح هيكلية النظام في



ليبيا بعد قيام الثورة، وتوضيحاً لهوية ليبيا فقد ذكر الإعلان الدستوري في مادته الأولى: أنَّ ليبيا جزء لا يتجزأ من الوطن العربي.

إنَّ التأكيد على هذه الهوية العربية أدَّى بقيادة الثورة إلى أن تهتم منذ اللحظة الأولى لتفجيرها بمسألتين اعتبرتهما في غاية الأهمية والخطورة: المسألة الأولى هي: مسألة الوحدة العربية وضرورة تحقيقها وحتمية وجودها، أما المسألة الثانية فهي القضية الفلسطينية، قضية العرب المركزية التي لا بدَّ من حلِّها عن طريق عودة الأرض إلى أهلها. وعلى هذا الأساس فنستعرض سياسات ومواقف الثورة الليبية من هاتين المسألتين منذ اللحظة الأولى، والإنجازات التي حققتها الثورة فيهما، أما القضايا والأزمات الطارئة في الوطن العربي فإنَّها قضايا تعتبرها الثورة مسائل مؤقَّتة وستظل باقية أو تبرز من حين إلى آخر، ما لم تعالج من خلال الانتصار في هاتين القضيتين، والتغلب على معوقاتها، وذلك بقيام الوحدة العربية الشاملة ثمَّ تحرير فلسطين وعودة كامل الأرض إلى أصحابها.

الوحدة العربية

برز بوضوح، في الإعلان الدستوري المؤقت، التأكيد على أنَّ الوحدة العربية الشاملة هي هدف الشعب العربي الليبي الذي هو جزء من الأمة العربية. وفي هذا الخصوص على الرغم من احترام قيادة الثورة في ليبيا لميثاق جامعة الدول العربية، كان الاعتقاد السائد لدى القيادة بأنَّ جامعة الدول العربية تنقصها الكفاءة حتَّى تصبح أداة للوحدة الاندماجية بين الأقطار العربية. «إنَّ الثورة الليبية لا تريد لجامعة الدول العربية أن تكون مجرد اسم للاجتماعات العربية بل عاملاً لوحدة عربية قوية، تتحمَّل كل واجباتها في الظروف العصية الرَّاهنة التي تمرُّ بها الأمة العربية، بل إنَّ قيادة الثورة في ليبيا اعتبرت أنَّ مجرى العلاقات العربية منذ تأسيس الجامعة العربية 1945م، وكذلك كل العلاقات والاتفاقات الثنائية كانت سبباً معوقاً في طريق الوحدة العربية، حيث إنَّ كلَّ هذه الأعمال أدَّت إلى الاعتراف بالكيانات الإقليمية وشرعية وجودها التي كانت قد تشكَّلت في غالبيتها عن طريق القوى الأجنبية، إنَّ المعاهدات والاتفاقيات التي قامت بين أبناء الأمة العربية الواحدة لا مكان لها، ولا معنى لها، إنَّ مثل هذا الإجراء ينكر وحدة الأمة والوطن»⁽¹⁾.

وعلى هذا فإنَّ قيادة ثورة الفاتح العظيمة لم تشجَّع على استخدام الجامعة

(1) ثورة الفاتح من سبتمبر والعالم المعاصر، طرابلس، ليبيا: وزارة الإعلام، سبتمبر 1972م، صفحة



العربية لمجرد ساحة للدعاية والمزايدات الوثّية، لقد كانت القيادة مقتنعة بأن جامعة الدول العربية يجب أن تعمل كأداة لتحقيق الوحدة العربية. وهذا الموقف من قيادة الثورة لم يعن الامتناع بشكل أو بآخر عن تمويل الجامعة العربية أو المساهمة في أعمالها.

لقد سعت ليبيا بعد قيام الثورة في الفاتح من سبتمبر 1969م إلى تحقيق الوحدة العربية، بأي شكل من الأشكال، وبأي وسيلة من الوسائل. فقد كانت الوحدة أحد الشعارات التي رفعتها الثورة منذ اليوم الأول لقيامها. إلا أنه يجب الإشارة إلى أنّ قيادة الثورة لم تؤيد بحاس كبير أية محاولات وحدوية على المستوى الإقليمي العربي، بل كانت ترى أنّ الوحدة العربية يجب أن تعالج بشكل شامل لا بشكل جزئي.

يقول الرائد عبد السلام جلّود في ذلك «إنّ معالجة الوضع العربي على المستوى الإقليمي عمل غير كامل وغير طبيعي، وهو يتجاهل ببناء شديد حقائق التاريخ والتطوّر»⁽²⁾. ومع هذا فقد توجهت القيادة الليبية بعد الثورة إلى مصر على اعتبار أنّها رائدة الوحدة العربية والقومية في الوطن العربي، وأنّ الرئيس جمال عبد الناصر باعتباره القائد الوحيد الجاد في مسألة الوحدة العربية، وبالرغم من هذا نرى أنّ العقيد معمر القذافي ذكر منذ الشهر الأول لقيام الثورة في ليبيا بأنّه يرغب، ليس ليبيا ومصر فقط، بل كل الأراضي العربية أن تتحد، أنّ الوحدة العربية ليست نتاج ثورة الفاتح، ولكنّها وجدت منذ الأزل وستبقى إلى الأبد، إنّها تمثّل قلوب العرب من المحيط إلى الخليج.⁽³⁾ لقد ذكر بأن تنظيم الضباط الأحرار كان تنظيمًا وحدويًا، ولذلك فقد أطلق عليه تنظيم الضباط الوجدوين الأحرار، وكان ذلك شرطاً أساسياً للانضمام إلى ذلك التنظيم.⁽⁴⁾

لقد كانت مسألة الوحدة العربية الشغل الشاغل لقيادة الثورة، فلم يخل خطاب أو محاضرة أو بيان من ذكرها بتفصيل أو إيجاز، وذلك منذ قيام الثورة وعلى مدى عشرين عامًا، فعلى سبيل المثال، بيّن العقيد معمر القذافي في خطابه في بنغازي بتاريخ 29 ديسمبر (الكانون) 1969م: «بأنّ الوحدة العربية تجسّد الآن فلسفة جديدة، وأنّ الجماهير العربية هي التي تطالب وتصرّ على الوحدة العربية وذلك بغضّ

(2) صحيفة الفجر الجديد، طرابلس، ليبيا: 18 إبريل 1974م. العدد 505، صفحة 2.

(3) خطاب العقيد معمر القذافي في مدينة سبها بتاريخ 22 سبتمبر 1969م.

(4) حسن خليل حسن، القذافي والثورة الإسلامية بنغازي، ليبيا: منشورات مكتبة الاندلس،

1973م. ص. 17.



النظر عن الحُكّام والحدود والتحديات، الجماهير العربية الآن تقرّر مصيرها وتعلن وتحمي وحدتها، إنها هي التي ستقاتل شبراً شبراً لتحرير الأرض العربية»⁽⁵⁾ ونجد أنّ العقيد القذافي في إحدى خطبه يوضح بأنّ هناك ثلاث طرق لتحقيق الوحدة العربية.⁽⁶⁾

- 1 - الطريق المثل وهي اتحاد الدول العربية الثورية.
- 2 - الطريقة الثانية وهي قيام الوحدة بين مختلف الأنظمة القائمة.
- 3 - الطريقة الثالثة تتمثل في تحقيق الوحدة عن طريق القوة، وتتمّ عن طريق قوّة تهاجم كلّ النظم وتنهزها وتتحقّق عن طريقها الوحدة الشاملة.

لقد كان الاعتقاد في هذه الأساليب وأهميتها بهدف تحقيق الوحدة العربية، على الرغم من سلبيات كل أسلوب من تلك الأساليب، غير أنّ ذلك لم يقلّل من الاعتقاد في دور الجماهير في تحقيق الوحدة العربية الشاملة من المحيط إلى الخليج، لقد كان ذلك الاعتقاد دافعاً للقيام بالمسيرة التاريخية من رأس اجدير إلى الحدود المصرية بمنطقة اساعد، وهي التي اعتبرت مسيرة وحدوية وضعت بصماتها على تاريخ الوحدة العربية وتطوراتها.

لم تكف القيادة الثورية في ليبيا بإحداث إطار فكري في مجال الوحدة العربية بل عكفت على بذل المساعي لتحقيق تلك الفكرة على أرض الواقع، حيث إنّها لم تال جهداً لتحقيقها، وفي أقرب وقت، لقد بدأت القيادة الليبية في مناقشة موضوع الوحدة وتحقيقها مع أكثر من قيادة في الوطن العربي، ونتج عن تلك المناقشات والمفاوضات الإعلان عن عديد من الموائيق والبيانات، وكان أول تلك الموائيق هو ميثاق طرابلس، الذي كان نتيجة لمحادثات بين الأقطار الثلاثة «مصر، ليبيا، السودان» وقد دارت تلك المحادثات في طرابلس في الفترة من 25 إلى 27 ديسمبر 1969م، وقد اعتبر ميثاق طرابلس نقطة انطلاق لعمل عربي موحد ينسق بين إمكانات الدول الثلاث، ويدفعها دفماً حثيثاً على طريق الوحدة، والبيان المشترك الذي صدر عن هذه الاجتماعات يلقي الأضواء على أبعاد المجتمع الثوري العربي والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها،⁽⁷⁾ ثم صدر في 9.11.1970م إعلان القاهرة، الذي استند إلى أن الثورات الثلاث في كلّ

(5) خطاب العقيد معمر القذافي 29 ديسمبر 1969 في المدينة الرياضية بمدينة بنغازي.

(6) ذكرت هذه الأساليب في خطاب العقيد معمر القذافي في افتتاح معسكر ناصر الأول للمتطوعين بمنطقة الكرايم في مصراتة 23 يوليو 1972م.

(7) للمزيد حول البيان وميثاق طرابلس انظر: منجزات ثورة الفاتح من سبتمبر، الجمهورية العربية الليبية - وزارة الاعلام إدارة العلاقات العامة، سبتمبر 1971م. صفحات 187 - 192.



من مصر والسودان وليبيا تصدر من نبع واحد، وتسير في طريق واحد، وتنتجه إلى هدف واحد، هو هدف الحرية والاشتراكية والوحدة، التي تتمثل فيها تاريخيًا وإنسانيًا كلّ المعطيات التي تريدها الأمة العربية أساسًا لمستقبل تتحقق به وفيه آمالها⁽⁸⁾ كما صدر في هذا الإطار بتاريخ 17.4.1971م. إعلان بنغازي الذي أقر إنشاء اتحاد الجمهوريات العربية.

وعلى الرغم من أن بعض البيانات لم تصل إلى درجة التطبيق العمل نجد أن دستور اتحاد الجمهوريات العربية قد وُقِع بعد عدّة شهور استنادًا إلى بعض تلك البيانات.

إنّ قيادة الثورة تصرّ على أنّ الوحدة العربية لا بدّ أن تسبق أى محاولة نحو التعاون والتقدم، فإذا كان العرب صادقين في مسألة التقدم وتحسين أوضاعهم، فإن ذلك لن يتحقّق إلّا من خلال الوحدة العربية، وعلى هذا فإنّ الوحدة العربية قد أدركت كوسيلة لتحسين أو تغيير الأوضاع العربية السائدة في الوطن العربي، ولم ينظر إليها على أساس أنّها غاية أو هدف في حدّ ذاته.

لذلك استمرّت ثورة الفاتح العظيمة في نضالها من أجل تحقيق أمل الجماهير العربية في الوحدة منذ لحظاتها الأولى، فقد كانت تؤمن حين رفعت شعار الوحدة بين شعاراتها الثلاثة، أنّه هو الإطار الوحيد الذي يجب أن يتحرّك في داخله أيّ جهد عربي، وأنّه شعار غير قابل للانتظار أو التأجيل، فإن سعيها من أجل تحقيق الحرية وسعيها من أجل تحقيق الاشتراكية يجب ألا يكون بمعزل عن الإطار القومي الموحدوي.⁽⁹⁾

إنّ التصميم على إقامة اتحاد الجمهوريات العربية لم يكن يمثّل انغلاقًا داخل مجموعة من الأنظار، فقد بذلت ثورة الفاتح العظيمة جهودًا مكثفة ومتصلة في هذا السبيل، وتحركت على اتّساع الساحة العربية كلّها. وما إن قام الفريق حافظ الأسد بحركته التصحيحية في الجمهورية العربية السورية حتّى سافر العقيد معمر القذافي إلى دمشق، ومن هناك طمأن الأمة العربية على سير الأحداث في القطر العربي السوري، وبانفتاح سوريا وتلاحمها مع النضال العربي كان طبيعيًا أن يعلن بعد ذلك بوقت قصير انضمام سوريا إلى دول ميثاق طرابلس.

في لحظة تاريخية رائعة.. في تمام الساعة التاسعة من مساء السبت 21 من صفر

(8) المرجع السابق ص. 192 - 193.

(9) متجزآت الفاتح من سبتمبر (سبتمبر 1971). صفحات 183 - 184.



عام 1391هـ. الموافق 17 أبريل 1971م. أذيع من طرابلس والقاهرة ودمشق نبأ ميلاد اتحاد الجمهوريات العربية.⁽¹⁰⁾

لقد كان إعلان اتحاد الجمهوريات العربية إنجازاً جباراً بالنسبة لثورة الفاتح العظيمة وذلك في غضون فترة قصيرة من قيامها، بل يلاحظ أنّ القيادة الليبية اتخذت إجراءات عديدة قد لا تظهر للعيان، بخصوص تقريب يوم الوحدة الشامل، ولعلّ ما اتخذته القيادة بشأن العلاقات مع الجيران أفضل الأمثلة لتحديد تحركات الجماهيرية، ففي 2 من أغسطس (هانيبال) 1972م. صدر البيان التاريخي بإقامة الوحدة الكاملة بين جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية الليبية، وبذلك تكوّنت النواة الصلبة للدولة العربية الموحدة.

إنّ وحدة مصر وليبيا قوّة جديدة لدولة الاتحاد وقوّة جديدة ضاربة وطاقة مبدعة وخالقة يملكها الشعب العربي، ويستطيع من خلالها أن يحقق الانتصار على تحديات العصر، ومن ثمّ فإنّ هذه الطاقة الجديدة يجب أن تصان وأن تتخلّص من المعوقات، يجب أن تنطلق من إطار صحيح إلى هدفها المنشود.⁽¹¹⁾

وتأسيساً على هذا المضمون فقد تمّ إعلان قيام الوحدة الاندماجية بين الجمهورية العربية الليبية وجمهورية مصر العربية في بنغازي في 22 جمادى الآخرة 1392هـ. الموافق 8.2.1972م.

ولقد اقتضت حكمة الرئيسين بأن ترسي الوحدة على أساس متين يصمد للعواصف والتيارات، وذلك بأن تمّ إجراءات الوحدة خلال عام متاح فيه فرصة الدراسة المتأنّية، وتزول فيه الحدود الوهمية، وكل الآثار التي خلقتها سياسة التفرقة الاستعمارية.⁽¹²⁾ وعلى هذا فقد حدد تاريخ الأول من سبتمبر (الفاتح) 1973م. كموعّد نهائي للإعلان عن الأطر المختلفة لإعلان الوحدة بين مصر وليبيا.

لقد قام العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيمة بعدة زيارات إلى جمهورية مصر العربية لحث الحكومة المصرية على التقيد بالموعد المحدد لإعلان مؤسسات دولة الوحدة بين مصر وليبيا، وفي 18 يوليو 1973م. كان انطلاق أضخم

(10) المرجع السابق صفحة: 196 للمزيد حول إعلان قيام اتحاد الجمهوريات العربية أنظر صفحات 197 - 209.

(11) ثورة الفاتح من سبتمبر والعالم المعاصر، طرابلس، ليبيا: الاتحاد الاشتراكي العربي، 1972، صفحة 32.

(12) المرجع السابق نفسه صفحة 33.



مسيرة وحدوية في تاريخ العرب من رأس اجدير متجهة إلى مصر، تعبيراً عن إرادة الشعب العربي في الجمهورية العربية الليبية في تحقيق الوحدة الاندماجية وكان موعداً لها أن تصل القاهرة عاصمة مصر يوم الثالث والعشرين من يوليو 1973م. لتحمل للقيادة السياسية في جمهورية مصر العربية مسؤولية إتمام إجراءات تنفيذ هذه الوحدة، وكان نتيجة هذا الضغط هو إعلان جديد للوحدة بتاريخ 29.8.1973م. وتوقيع القرارات التنفيذية للوحدة الاندماجية، اعتباراً من الفاتح من سبتمبر (الفاتح) 1973م. الصادرة في «ميت أبو الكوم» في 3 شعبان 1393هـ. الموافق 3.8.1973م. وذلك بتكوين جمعية تأسيسية وتعيين وزيرين مقيمين في كلٍّ من القاهرة وطرابلس، لمتابعة قيام الوحدة وإنشاء مجلس أعلى للتخطيط، وإنشاء منطقة اقتصادية حرة على جانبي الحدود وإصدار الدينار الحسابي.⁽¹³⁾

ويمكن القول إن ما أعلن عنه لم يكن نتيجة قناعة من الحكومة المصرية، حيث إن ذلك الإعلان الأخير لم يقدم شيئاً جديداً نحو الاندماج الكامل، الذي كانت تسعى إليه وتطالب به القيادة في ليبيا، وإن ذلك الموقف من الوحدة الاندماجية بين مصر وليبيا من قبل الحكومة المصرية لم يثبط عزيمة القيادة في ليبيا، غير أن ملامح عدم الرضا بدأت تظهر خاصة عندما لم يحدث أى تنسيق في السياسات قبل حرب رمضان (أكتوبر) 1973م. ويمكن القول إنه منذ تلك التطورات بدأت العلاقات الليبية المصرية الثنائية في التدهور. وبالرغم من المساعي المتعددة إلا أنّ وجهات النظر تباعدت والعلاقات الثنائية بين الدولتين زادت سوءاً إلى أن وصلت إلى اتخاذ إجراء لم يكن في الحسبان، وهو نشوب معركة على الحدود المصرية الليبية كان الطرفان فيها خاسرين، وبالرغم من توقف إطلاق النار وعدم اتساع دائرة الحرب بين البلدين العربيين المتجاورين، إلا أن العلاقات لم تتحسن بل ازدادت توتراً بعد اتخاذ (السادات) قرار الزيارة لفلسطين المحتلة والاعتراف بالعدو الصهيوني، وتبادل البعثات الدبلوماسية معه، فقد كان لذلك رد فعل قومي حيث قرّرت الجماهيرية في ذلك الوقت سحب اعترافها بمصر، وترتب على ذلك إسقاط فكرة التعاون مع مصر الرسمية أو إقامة أي عمل آخر له صلة بالحكومة المصرية. وبالتالي انتهى السعي إلى تحقيق الوحدة مع حكومة (السادات) أو أية حكومة أخرى في مصر تسير في نفس المسار، وبالتالي لم يتغير الوضع عمّا كان عليه بعد اغتيال السادات وتولى حسنى مبارك السلطة وذلك نظراً لاستمراره في نفس النهج الذي كان قد انتهجه (السادات) فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وموقفه من العدو الصهيوني.

(13) مسيرة الإنسان في الجمهورية العربية الليبية، طرابلس، ليبيا. وزارة الإعلام والثقافة، يناير

1976 صفحات 55 - 56.



وعندما قرّرت الحكومة المصرية الانسحاب من اتحاد الجمهوريات العربية، اعتبرت الجماهيرية أن ذلك القرار تسفيهاً لقرار الشعب العربى في مصر، الذى وافق على دستور الاتحاد. وأعلنت الجماهيرية إدانتها لذلك القرار، كما أعلن قائد الثورة في الذكرى 14 لطرد الطليان الفاشيست أنه لا يمكن أن تخرج مصر من اتحاد الجمهوريات إلا باستفتاء شعبى، بنفس الكيفية التي قام عليها الاتحاد، وأن مصر لا زالت عضواً في اتحاد الجمهوريات العربية⁽¹⁴⁾.

لم يكن السعى لتحقيق وحدة اندماجية مع مصر هو الاتجاه الوحيد الذى اتجهته الثورة في ليبيا بعد نجاحها، ولكن كما ذكرنا سابقاً، كانت هناك جهود ومساع عديدة وفي مختلف الاتجاهات لتحقيق هذا الهدف، الذى يمثل أحد أسس السياسة الخارجية الليبية منذ قيام الثورة، وليس أدلّ على تلك التعددية في المساعي، ما توصلت إليه قيادة الثورة من نتائج مع عدد من الدول العربية، تتمثل إما في بيانات مشتركة أو اتفاقيات ثنائية لها أبعادها المختلفة، أو إعلانات عن مشاريع وحدوية تنفاوت في درجاتها وجوانب اهتماماتها. ولعلّ أهمّ تلك النتائج على اختلافها، هي المشاريع الوحدوية التي توصلت إليها ليبيا الثورة مع عدد من الدول العربية، في إطار تحقيق الوحدة العربية الشاملة، وكان بين هذه المشاريع توقيع إعلان جربة لإقامة الجمهورية العربية الإسلامية، الصادر في «جربة» في 12 يناير (أى النار) 1974م، ونرى تأكيداً لهذا الإعلان في الصياغة التي توصل إليها مؤتمر الشعب العام في اجتماعاته الواقعة بين 5 - 18 يناير (أى النار) 1976م. عندما حدد في بند السياسة الخارجية (الفقرة الثالثة) ما يلي: إن المؤتمر، إيماناً واعياً منه بهدف الوحدة، باعتبارها قضية حياة أو موت بالنسبة للجماهير الأمة العربية قبل أن يكون شرطاً للتقدم الشامل، فإنه:

- أ - يؤكد على ضرورة مواصلة النضال الوحدوي بكل الوسائل.
- ب - إن أى ردة أو نكوص أو تراجع دون هذه الغاية من قبل أى حاكم أو نظام آخر، لن يزيد الشعب العربى الليبى إلا المزيد من الإيمان والتمسك والإصرار على الوحدة والعمل على تحقيقها.
- ج - يدعم المؤتمر الخطوات الوحدوية، ويوصى بمواصلة المساعي الوحدوية الجديدة.
- د - يقر المؤتمر تمسكه ببيان جربة الوحدوي التاريخي، ويؤكد على ضرورة تطبيقه، إيفاءً والتزاماً بالعهد، وتحقيقاً لمطالب الشعب العربى في الجمهورية العربية الليبية وجمهورية تونس الذى تفجر يوم توقيعه من قبل الرئيسين وإعلانه في

(14) تقرير المكتب الشعبى للاتصال الخارجى في سنة 1988 الخاص بالرد على قرارات المؤتمرات الشعبية بخصوص السياسة الخارجية، صفحة 38.



زحوف شعبية هادرة مهللة مكبرة مؤيدة لإقامة الجمهورية العربية الإسلامية.
غير أنّ هذه الوحدة لم تتحقّق نظراً لتراجع النظام التونسي في ذلك الوقت عن
تنفيذ المشروع⁽¹⁵⁾.

وفي نفس الوقت تمّت خطوات وحدوية بين ليبيا والجزائر تمثّلت في بيان
(حاسي، مسعود) ولقاء (عين أم الناس) كما بذلت مساعي وحدوية مع سوريا وأخرى
مع السودان. وظلّت هذه المحاولات في إطار المساعي التي بذلتها ليبيا انطلاقاً من
أهداف ومبادئ الثورة في ليبيا، وقَدّمت يدها لكل الحكام العرب تدعوهم لنبذ
الخلافات، واستمرت في تأكيدها على ضرورة تحقيق الوحدة العربية، كما دعت في سنة
1977م مجلس الرئاسة لدولة اتحاد الجمهوريات العربية ومجلس الأمة بها للاجتماع غير
أنّ ذلك لم يتم.⁽¹⁶⁾ هذا وقد أدّت المساعي والجهود التي بذلتها ثورة الفاتح العظيم
إلى عقد اللجنة العليا المشتركة الليبية - السورية اجتماعاً واحداً في دمشق، وكانت
حصولية ذلك الاجتماع التوقيع على عصر تناول أوجه العلاقة بين البلدين، وفي ظلّ
الظروف التي كانت تمرّ بها سوريا في سنة 1982م. ولانشغالها في متابعة التطورات
والأحداث الجارية على مقربة من حدودها لم تنهت الفرصة للجماهيرية للقيام بإجراءات
تنفيذية رغم الاتصالات والمشاورات العديدة من الطرفين، واكتفت سوريا بالتشاور
وتنسيق المواقف في إطار المساعي التي تبذلها الجماهيرية العربية الليبية الشعبية
الاشتراكية العظمى من أجل تحقيق الوحدة العربية تمّ التوقيع على معاهدة وحدة بين
المغرب وليبيا لإقامة الاتحاد العربي الإفريقي.

ولقد استمرّت جهود الجماهيرية بخصوص تحقيق الوحدة العربية الشاملة،
ودعت إلى التمسك بالصيغ الوحدوية المطروحة على الساحة العربية. وتنفيذ هذه
الصيغ وصولاً إلى الغاية المنشودة من تحقيق وحدة عربية بإحدى تلك الصيغ، وقد
عقدت اللجنة الشعبية العامة بالجماهيرية ومجالس الوزراء في كلّ من سوريا واليمن
وتونس والجزائر اجتماعات عديدة خلال السنوات الثلاث الماضية وهي
1988/87/86م، وتمّ عقب كلّ اجتماع من هذه الاجتماعات التوقيع على محاضر
اتفاقيات، تضمنت نتائج تلك المباحثات. وقد استمرّت الجماهيرية في دعوتها للأقطار
العربية إلى تحقيق الوحدة العربية، هذا وقد دعت الجماهيرية جميع الأقطار العربية
وبدون استثناء إلى الانضمام للاتحاد العربي الإفريقي الذي يعتبر بداية لوحدة عربية
شاملة.

(15) قرارات وتوصيات مؤتمر الشعب العام لسنة 1976 الخاصة بالسياسة الخارجية.

(16) تقرير المكتب الشعبي للاتصال الخارجي - مرجع سابق.



وقد قدّم قائد ثورة الفاتح العظيمة مشروعًا لتحقيق الوحدة العربية إلى ملوك ورؤساء الدول العربية أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي بالجزائر،⁽¹⁷⁾ وقد تمثل هذا المشروع في تشكيل مجلس رئاسة، كما يشكل رؤساء الوزارات لجنة تنفيذية أو مجلسًا تنفيذيًا اتحاديًا. ويترك هذا المشروع كلّ دولة من الدول على وضعها التي هي عليه، وقد تابع المكتب الشعبي للاتصال الخارجي مشروع تحقيق الوحدة العربية، وقد أفادت معظم الردود العربية أن المشروع يحتاج إلى الدراسة، وبذلك المساعي من قبل قيادة الثورة وأسفرت عن التوصل إلى اتفاق بين الجماهيرية وكل من شطرى اليمن على إعداد وثيقة اتحاد ثلاثي.

ومن أجل العمل على توثيق العلاقات مع الأقطار العربية، شهدت الجماهيرية عديدًا من اللقاءات مع المسؤولين في الدول العربية، من خلال الزيارات التي قام بها المسؤولون في البلاد العربية، كما تمّ إرسال وفود ليبية للقيام بزيارات لمختلف البلدان العربية، وتنفيذًا لقرار المؤتمرات الشعبية الأساسية لتوثيق العلاقات مع الدول العربية، فقد تمت إعادة العلاقات مع العراق والمملكة الأردنية، وقد جرى تطوير للعلاقات الليبية التونسية، والسودانية، كما تمّ تكثيف الاتصالات مع كلّ من الجزائر وسوريا وشرطى اليمن.

ولقد شهد النصف الأول من العام 1988م تطورات هامة في إطار الوحدة العربية، فقد حرص قائد الثورة في أكثر من مناسبة، على إزالة الحدود بين الدول العربية، واعتبارها كأنّها لم تكن. وبالفعل تمّ تهديم البوابة الحدودية بين الجماهيرية العظمى وتونس برأس اجدير، وذلك في اليوم السابع من شهر الطّير (أبريل) 1988م. وتمّ قبل ذلك بأيام سحب الفرقة العسكرية من الحدود الغربية بين الجماهيرية العظمى وتونس، وفي الخطاب التاريخي لقائد الثورة في الذكرى الثامنة عشرة لظهور القوات والقواعد البريطانية في 28 من شهر المربح (مارس) 1988م. أعلن القائد سحب القوات الليبية من الحدود المصرية، وإلغاء المنطقة العسكرية.

وفي 8 من هانيال (أغسطس) 1988م، تمّ التوقيع على محاضر اتفاق التعاون الثنائي بين الجماهيرية وتونس. واعتبر ذلك خطوة على درب الوحدة العربية، وبهذا نلاحظ أنّه منذ النصف الثانى من العام 1988م شهدت المنطقة العربية توجهات وحدوية، خاصّة بين شرطى اليمن في المشرق، وبين دول الشمال الإفريقي الخمس في

(17) خطاب قائد الثورة في الذكرى الثامنة عشر لثورة الفاتح العظيمة السجل القومى المجلد التاسع عشر 87 - 1988 صفحات 38 - 44.



المغرب، وما لا شك فيه أن التطورات الهامة التي شهدتها المنطقة العربية كان لها كبير الأثر في دعم وحدة الصف العربي، وتعزيز التضامن العربي، وقد ساهم هذا المناخ الإيجابي الذي ساد العلاقات العربية في تهيئة الظروف المناسبة لإقامة علاقات تعاون وتكامل بين أقطار المغرب العربي، وفي هذا الإطار قام قائد الثورة بزيارات هامة إلى كل من تونس والجزائر، وتمّ التوقيع على العديد من الاتفاقيات في هذا الخصوص. وقد تمّ تشكيل لجان فنية من دول المغرب العربي، من أجل إرساء دعائم وحدة مغاربية بين أقطار هذه المنطقة، وقد قامت هذه اللجان بإعداد تقاريرها وتوصياتها التي رفعت إلى مؤتمر القمة المغاربية الذي عقد بمراكش بالمغرب في 16 النوار (فبراير) 1989م. وقد شاركت فيه كل من المغرب، والجزائر، وموريتانيا، وتونس، والجمهورية العظمى، وقد أطلق على المؤتمر، مؤتمر القمة التأسيسي لدول المغرب العربي، وكان المؤتمر يهدف إلى مناقشة التقارير والتوصيات التي أعدها اللجان المكلفة تمهيداً لإعلان وحدة المغرب العربي.

وقد أكد قائد الثورة أهمية هذا الحدث التاريخي في مسار الوحدة العربية الشاملة، وإن الأمة العربية بدأت تودع مرحلة الإقليمية والتشتت والتأخر.⁽¹⁸⁾ وقد تمّ الإعلان في الجلسة الختامية للمؤتمر عن قيام اتحاد المغرب العربي 2.17.1989م.

ويمكن القول إنّ الجماهيرية في سعيها إلى تحقيق الوحدة العربية الشاملة، تعمل على نبذ الأفكار الإقليمية التي تروج للمصالح القطرية، ولا تتعامل مع الأنظمة العربية على أساس أنّها وحدات مستقلة أو أن قضاياها قضايا خاصة تتعلق بكل قطر على حدة، وإنما تعالج القضايا والمشاكل المطروحة على الساحة العربية كجزء من كل، وأى ضرر يلحق بالجزء يصيب الكل بالنشئت والتخلف والتبعية، ولا خلّ لكل تلك القضايا والمشاكل - مهما صغرت - إلّا بالوحدة العربية الشاملة، وتقويت الفرصة على الإقليميين والأمرياليين، هذا هو مبدأ ثورة الفاتح العظيمة وقيادتها، ولعل خير دليل على ذلك دعم الجماهيرية للحركة الوطنية اللبنانية والدعوة إلى وحدة لبنان.

القضية الفلسطينية :

لا يمكن القول بفصل القضية الفلسطينية عن مسألة الوحدة العربية، التي تعتبر إحدى أسس السياسة الخارجية الليبية بعد قيام ثورة الفاتح العظيمة 1969م، بل

(18) صحيفة الفجر الجديد السنة الحادية عشر - العدد 6076، 17 من شهر النوار (فبراير) 1989،



يمكن القول إن القضية الفلسطينية ركيزة من ركائز الوحدة العربية بالنسبة لقيادة الثورة في ليبيا، حيث إن علاقات ليبيا بعد قيام الثورة مع الدول العربية الأخرى تحددت وفقاً لمواقف تلك الدول من القضية الفلسطينية.

لقد اعتبرت قيادة ثورة الفاتح العظيمة منذ اليوم الأول لقيامها، أن الكيان الصهيوني هو مجرد جسر وقاعدة عسكرية لحماية الاستعمار الجديد في الشرق الأوسط، والحل لهذه المشكلة هو عمل موحد وجماعي من الدول العربية وجيوشها ضد هذا الكيان. يذكر قائد الثورة في إحدى الخطب: نؤمن بضرورة دعم الثورة الفلسطينية مادياً ومعنوياً، ولا يجب أن نكتفى بهذا العمل ولكن يجب أن نوحّد الجيوش النظامية العربية لتقرير المعركة في الوقت المناسب. وتأسيساً على ذلك فقد اعتبر أن فشل كلّ المحاولات السابقة سببه الاعتناد على الإقليمية، إن الإقليمية قد فشلت في الدفاع عن حرية الإنسان العربي في أي إقليم أو حتى في إعادة شبر واحد من الأرض المحتلة. . . إن الإقليمية الضيقة حمت القواعد الأجنبية وأسّسها وساعدت الصهيونية في احتلال الأرض المقدسة ونشر الفساد فيها⁽¹⁹⁾. ولذلك فقد نادت الثورة الليبية بقومية المعركة وأصبحت هذه المطالبة أحد أهدافها التي تسعى إليها من أجل انتصار القضية الفلسطينية، ويتلخص مشروع قومية المعركة الذي نادت به الثورة في ليبيا في دعوة كلّ الدول العربية بتحمل مسؤولياتها تجاه قضية المعركة، لقد أوضح العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيمة بعد إعلان هذا المبدأ في 15 مايو (الماء) 1970م. أسباب الدعوة إليه قائلاً:

«لقد دعونا إلى قومية المعركة بعد أن رأينا أن القوات العربية المسلحة ليس لها قيادة واحدة وذلك بسبب غياب السياسة الموحدة، القوات المسلحة لا يمكن أن تتوحد تحت قيادة موحدة، إلّا إذا سبقتها وحدة سياسية تحت قيادة سياسية واحدة تعطي أوامر للقوات المسلحة». ⁽²⁰⁾ بل إن العقيد معمر القذافي لم يكتف بطرح هذا المشروع من طرابلس، بل إنّه قام بحركة واسعة على الساحة العربية زار خلالها عدداً من أقطار الوطن العربي لكي يتباحث حول هذا الموضوع، وظلّ بعد هذه الجولة يتابع ردود الدول العربية على هذا المشروع⁽²¹⁾ وقد أوضح القائد في خطابه في 11 يونيو 1971م. الذكرى الأولى للإجلاء نتائج اتصالاته وردود أفعال الدول العربية فقال:

(19) مقابلة العقيد معمر القذافي مع تلفزيون الجمهورية العربية المتحدة 1970م.

(20) ثورة الفاتح من سبتمبر الذكرى الثالثة ص. 161.

(21) منجزات ثورة الفاتح من سبتمبر، الجمهورية العربية الليبية وزارة الإعلام سبتمبر 1971م. ص. 212.



«مرّ عام على طرح شعار قومية الحركة على أعلى مستويات الأمة العربية، وإلى حد الآن لم يتحقق - بصراحة - شعار قومية الحركة للأمة العربية ولا زالت الجمهورية العربية المتحدة تقف في الجبهة الغربية بمفردها ولا زالت الجمهورية العربية السورية تقف بمفردها في الجبهة الشّالية»⁽²²⁾ من ناحية أخرى، فإنّه إحساساً من ثورة الفاتح العظيمة بالمسؤولية القومية من ناحية، وحرصاً على المقاومة الفلسطينية كفضيل من فصائل النضال العربي من ناحية أخرى - سارع العقيد معمر القذافي بتوجيه الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة عربي طارئ في طرابلس في أواخر شهر يوليو 1971م. عندما رأى أنّ السلطة الأردنية قد تجاوزت كل الحدود، صممت على أن تجهز تماماً على العمل الفدائي⁽²³⁾ ونتيجة للموقف الأردني من القضية الفلسطينية فقد قررت الحكومة الليبية في ذلك الوقت، وقف الدعم المالي للمملكة الأردنية وقطع كلّ العلاقات معها.

أما فيما يتعلق بمنظمات التحرير الفلسطينية فقد نادت الثورة الليبية بضرورة توحيد فصائل المقاومة، وترك التجزئة والتشتت التي لم يكن للقضية الفلسطينية أي مصلحة تذكر فيها. فقد قال قائد الثورة العقيد معمر القذافي في خطابه في مدينة البيضاء في 4. 8. 1970م منها الثورة الفلسطينية إلى أهمية توحيد صفوفها ومشيئاً إلى خطورة تمديد المنظمات الفدائية على العمل الفدائي نفسه وعلى فاعليته. قال: «لا بدّ أن تكون لفلسطين جبهة واحدة وقوة واحدة وحركة فدائية واحدة ولا بدّ أن تترك جانباً معركة الشعارات، ومعركة القيادات، إن معركة الشعارات ومعركة البيانات نرفضها نحن كشوار، ورفضها معنا الشوار الفلسطينيون.. إن الفدائي الحق، والفلسطيني المخلص، هو الذي يتجاوب معنا، وهو الذي يقف معنا ضد التعدد، وضد التفكك وضد الصراع العقائدي العقيم»⁽²⁴⁾

استمرت الجبهة العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في دعمها ومساندتها للشعب الفلسطيني تحقيقاً لتمكينه من تحرير أرضه، ورفضت كلّ الحلول الاستسلامية، وقدمت لفصائل المقاومة الفلسطينية التي ترفض الاستسلام وتعتمد طريق الكفاح المسلّح، كلّ وسائل الدعم السياسي والمادي. واستمرت الجهود المبذولة من أجل دعم النضال الفلسطيني ضد الكيان الصهيوني العنصري، وكذلك تحريض القوى التقدمية وفصائل المقاومة الفلسطينية لرفض كل الحلول الاستسلامية والانزيمية، كما ساهمت الجبهة العربية في مدها بالسلاح وتدريب كوادرها المقاتلة، حيث

(22) المرجع السابق صفحة: 213.

(23) المرجع السابق صفحة: 216.

(24) المرجع السابق صفحة: 222.



عملت الجماهيرية بالتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية على تجنيد الفلسطينيين وتدريبهم على حمل السلاح.

ولا نعتقد أنّ المجال يتسع للحدّث بكل التفاصيل عن موقف الجماهيرية العظمى تجاه القضية الفلسطينية، التي اعتبرت من قبل قيادة ثورة الفاتح العظيمة قضية العرب المركزية، غير أننا يمكن أن نجمل سياسة الجماهيرية الخارجية تجاه هذه القضية الهامة في النقاط التالية:

1 - الدعوة إلى قومية الحركة وتوحيد فصائل المقاومة الفلسطينية.
2 - الالتزام بتنفيذ ما أقرته مؤتمرات القمة العربية بشأن دعم الثورة الفلسطينية.

3 - الالتزام بتقديم الدعم المالى للدول المواجهة بشرط فتح حدود هذه الدول أمام العمل الفدائي الفلسطيني.

4 - استمرار رفض اتفاقية الاستسلام الخيانية، والعمل على تحريض الدول العربية والمقاومة الفلسطينية على ضرورة الصمود، وعدم الاستسلام، والدخول في مفاوضات مباشرة مع العدو. ولعل رفض فكرة المؤتمر الدولى نموذج لهذا المنهج الثابت.

5 - الالتزام بكل ما صدر عن جبهة الصمود والتصدى، وكذلك بقرارات قمة بغداد، التي تنص على عدم التعامل مع النظام المصرى وقطع جميع العلاقات معه.
6 - الاعتراض على قرار بعض الدول العربية بإعادة علاقاتها مع النظام المصرى، من منطلق قومى ولأن قرار هذه الدول يناقض ما جاء فى حيثيات قرار قمة بغداد، ولأنّ الأسباب التي أدت إلى قطع العلاقات مع النظام المصرى ما زالت قائمة، وبالتالي فقد أدانت الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى الأقطار العربية التي خرقت قرارات قمة بغداد ومنها النظام الأردنى، واعتبرت خرق هذه القرارات خروجاً عن الإجماع العربى، وتعدياً على الموقف القومى الذى يعتبر القضية الفلسطينية قضية قومية، لا يجوز لأى طرف أن يفرط فيها.

7 - دعوة القوى الثورية العربية للتصدى لكل محاولات الاستسلام والاعتراف بالعدو الصهيونى.

8 - التأكيد على أن الخروج عن قرارات قمة بغداد وتطبيع العلاقات مع النظام المصرى تفرط فى القضية ومحاولة للاعتراف بالعدو الصهيونى.

9 - دعم الانتفاضة الشعبية فى الأرض المحتلة دعماً سياسياً ومادياً.



10 - الاستمرار في التمسك بالمواقف المبدئية الثابتة تجاه القضية الفلسطينية والمبادرة بالاعتراف الكامل بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل التراب الفلسطيني وعاصمتها مدينة القدس الشريف، انطلاقاً في ذلك من قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية.

تدنيا: السياسة الخارجية ثورة افخاف عصفية خذ هريقب

لقد أبدت ليبيا بعد قيام ثورة الفاتح العظيمة 1969م اهتماماً متزايداً بشؤون إفريقيا، وذلك لأسباب عديدة منها: إن قيادة الثورة اعتبرت أن ليبيا جزء لا يتجزأ من القارة الإفريقية. وإن موقعها الجغرافي منحها موقعاً استراتيجياً بالنسبة لإفريقيا حيث تمثل حلقة وصل بين أواسط وجنوب القارة وأوروبا في الشمال.

لقد تمّ الاهتمام بإفريقيا ودولها من قبل قيادة ثورة الفاتح العظيمة من خلال نهجين متوازيين، أولهما: التعاون من خلال منظمة الوحدة الإفريقية، وما انبثق من لجان ومؤسسات وغير ذلك، أما ثانيهما: فكان من خلال التعاون الثنائي، أي من خلال الاتفاق الثنائي مع دول القارة الإفريقية، بالإضافة إلى أنّه ابتداءً من سنة 1970م. بدأت ثورة الفاتح العظيمة تندد بالفرقة العنصرية بكل أشكالها، ووقفت إلى جانب حركات التحرّر والمناضلين ضد استعباد الأقلية الحاكمة للأغلبية المحكومة، إلى جانب مواجهة التغلغل الصهيوني في القارة الإفريقية، وقد ذكر رسمياً بأن هناك علاقة بين الأمرالية والصهيونية في إفريقيا، خلال الخمسينات والستينات من هذا القرن⁽²⁵⁾ إن هذه العلاقة استمرت في الوجود نظراً لغياب سياسة عربية فاعلة تجاه المنطقة، إن التواجد الصهيوني لم يكن غير عادي أو غير ممكن التحدي، ولكنه استطاع النجاح نظراً لعدم قدرة العرب على فهم طبيعة أوضاع إفريقيا⁽²⁶⁾ وفي هذا الإطار فقد ذكر قائد الثورة دور الثورة في إفريقيا على النحو التالي:

تقوم ثورة الفاتح العظيمة بتحطيم الحواجز، والقضاء على الفرقة التي زرعها الاستعمار بين الدول الإفريقية الشقيقة. وهي تقوم بعمل إيجابي في ربط شعوب القارة وتبصيرها بقضاياها، والتأكيد على ضرورة تحرير القارة من العنصرية، ومن حكم الأقلية ومن حكم العمالة، ومن القواعد الأجنبية ومناطق النفوذ.

... وما لقاءات الجمهورية العربية الليبية مع النيجر وموريتانيا والكامرون

(25) ثورة الفاتح من سبتمبر، العيد الثالث 1972، طرابلس، ليبيا: وزارة الإعلام، صفحة 179.

(26) مجلة الوحدة العربية طرابلس، ليبيا: العدد 3 يونيو 1973.



وأفريقيا الوسطى، والسنگال ومالي، إلا دليل على التجاوب الفعلى لدعوة تحرير القارة وتحطّم الحواجز بين الشعوب.⁽²⁷⁾

إنّ الثورة العربية فى ليبيا، التى حرصت منذ تفجرها فى الفاتح العظيم على أن تكون قاعدة للتحرر فى العالم، ودرعاً لحركات التحرر التى تعيشها إفريقيا خاصة، وأنها كانت سبابة لمساعدة غينيا عندما تعرضت لغزو بربرى استعمارى، فهى اليوم تعلن على الملأ أنها ستكون مع النيجر سنداً قوياً، وقوة هائلة للدفع بهذه الجمهورية الشقيقة إلى تحقيق تطلعات الشعب النيجرى الشقيق فى بناء نفسه⁽²⁸⁾ وكانعكاس لسياسة الانفتاح على القارة الإفريقية والمنطقة من إيمان الثورة بالإنشاء تاريخياً وجغرافياً إلى هذه القارة، وتدعياً للروابط والعلاقات بين أقطار هذه القارة، فقد تمّ تبادل الزيارات على مختلف المستويات بين الجماهيرية ومختلف الأقطار الإفريقية، وإذا كان لا بدّ أن نذكر غاية تلك الزيارات، فيمكن القول: إنّه وبإستثناء بعض البنود الخاصة التى تتعلق بالقطرين، فإن هدف تلك الزيارات بصفة عامة تحقيق الآتى:

- أ - بحث المشاكل التى تهمّ البلدين بصفة خاصة والوضع الدولى والإفريقى بصفة عامة.
- ب - توقيع معاهدة صداقة وتعاون حرصاً على المزيد من تقوية العلاقات الخاصة التى تربط الشعبين، إلى جانب توقيع عدد من الاتفاقيات المتعلقة بمبادئ التجارة والمواصلات والإعلام، إلى غير ذلك من الجوانب.
- ج - تأييد حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره.
- د - التعبير عن قلق الجانبين البالغ إزاء المشاكل التى تسببها السيطرة الاستعمارية فى مظاهرها الجديدة.
- هـ - التأكيد على تفهم البلدين لمبادئ منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة.
- و - مناهضة كل صور التفرقة العنصرية والتنديد بالصهيونية كصورة من صور العنصرية، وركيزة من ركائز الاستعمار.
- ز - الاتفاق على انتهاج سياسة فى المجالين الإفريقى والعالمى ترتكز على احترام مبادئ العلاقات الدولية وبصفة خاصة احترام سيادة الدول على أراضيها واحترام حقوق الإنسان.

(27) مقتبسة من حديث القائد الثورة فى العيد الثانى للثورة، مساندة قضايا التحرر، منشورات وزارة الإعلام والثقافة ص 15.

(28) منجزات ثورة الفاتح من سبتمبر 71 مرجع سابق، صفحات 237 - 238.



ح - الاتفاق على إقامة علاقات دبلوماسية أو تطويرها وتوطيدها، بما تخدم مصالح البلدين وإفريقيا.

وفي الإطار الثنائي فقد اهتمت ثورة الفاتح العظيمة منذ اليوم الأول لقيامها، بالتعاون بينها وبين الدول الإفريقية، ودعمها بشق الطرق، وفي مختلف المجالات، ولعلّ الأداة الاقتصادية التي كانت قد توفرت للجماهيرية العظمى كانت على رأس تلك الأدوات التي سخرت في توطيد العلاقات بين شعب الجماهيرية وشعوب القارة الإفريقية. وليس سرّاً القول، بأن تلك العلاقات الثنائية بين الجماهيرية العظمى وبين أئمة دولة إفريقية ارتكزت على تحديد موقف ذلك القطر الإفريقي من القضية الفلسطينية ومدى علاقته بالكيان الصهيوني.

وإدراكاً من الثورة الليبية بنشاط الصهيونية في القارة الإفريقية فقد بذلت جهود مكثفة لإضعاف التأثير الصهيوني في إفريقيا. لقد كان الهدف الرئيسي لثورة الفاتح العظيمة هو كسب تأييد تلك الدول الإفريقية في مواجهة الكيان الصهيوني، ومن أجل تحقيق هذا الهدف كانت الثورة على استعداد لأن تنفق الكثير. وتأسيساً على ذلك فقد أقامت حكومة الثورة منذ اليوم الأول من قيامها علاقات دبلوماسية مع الدول الإفريقية. ثمّ كانت مستعدة لأن تقدّم كلّ المساعدات الاقتصادية والفنية، كما سعت إلى إقناع الدول الإفريقية التي ترتبط مع العدو الصهيوني بعلاقات دبلوماسية بقطع هذه العلاقات مؤسسة ذلك الإقناع على أساس أن الصهيونية هي عدو لإفريقيا وللشيرة وللحضارة الإفريقية.

وما تجدر الإشارة إليه، أنّه بفضل تلك الجهود فقد قطعت خمس دول إفريقية علاقاتها الدبلوماسية مع العدو الصهيوني سنة 1972م، وهذه الدول هي أوغندا، تشاد، مالي، جمهورية الكونغو الشعبية والنيجر. واستمرّت الجماهيرية العظمى في هذا المضمار من خلال تقديم المساعدات المالية والبعثات الدبلوماسية، وكنتيجة أخيرة لهذه الجهود، ما إن حل شهر أكتوبر (التموز) 1973م حتى قطعت جميع الدول الإفريقية، وهي إحدى وثلاثون دولة علاقاتها الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني، وقد كان هذا الموقف من الدول الإفريقية بمثابة استجابة رائعة من دول القارة. واستمراراً لهذه الاستجابة فقد أكد الرؤساء الأفارقة في مؤتمر القمة الإفريقي بمقديشيو (15 يونيو 1974) على ضرورة انسحاب الصهاينة من جميع الأراضي العربية المحتلة وتحرير القدس، وحقّ شعب فلسطين في تقرير مصيره، وتأييد منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.⁽²⁹⁾

(29) ثورة الفاتح من سبتمبر (العدد الخامس)، مرجع سابق ص 29.



وفي هذا الاتجاه استخدمت الوسائل الاقتصادية بشكل ملحوظ ودون أى تردد ولقد عقدت حكومة الثورة في الفترة من 1970 إلى 1974 مجموعة من الاتفاقيات الفنية والاقتصادية والثقافية مع عدد كبير من الدول الإفريقية، بل لقد زادت الاتفاقيات والمعاهدات لتشمل جميع الدول الإفريقية كما كانت هناك مساعدات في شكل قروض وهبات، أو إسهامات في تشييد مؤسسات في العديد من الدول الإفريقية التي ارتبطت مع الجماهيرية بمعاهدات أو اتفاقيات صداقة وتعاون أو حسن جوار، هذا بالإضافة إلى تلك الإسهامات التي تقدمها الجماهيرية العظمى من خلال منظمة الوحدة الإفريقية أو من خلال شركة الاستثمارات الخارجية أو المصرف الليبي الخارجي، حيث ساهمت تلك المؤسسات في العديد من المشاريع الاقتصادية والإغاثية، في دول أفريقية، على طول الساحة الإفريقية، بغية الاكتفاء من خلال المساعدات وعدم اللجوء إلى مؤسسات أو دول استعمارية تنهب خيرات أفريقيا وتهمين عليها وتسخرها لمصلحتها.

وإدراكاً لأهمية التعاون الاقتصادي بين شعوب القارة الإفريقية، باعتباره وسيلة لتحريرها من التبعية، فقد عملت ثورة الفاتح العظيمة على تحقيق الأهداف التالية⁽³⁰⁾:

- أ - تحرير الإدارة السياسية لدول القارة الإفريقية وإرساء دعائم التضامن.
- ب - تنظيم العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول الإفريقية على أساس المصالح المشتركة، ومواقفها من كفاح الشعب العربي المشروع ضد الاستعمار والصهيونية والعنصرية.
- ج - استثمار الموارد الطبيعية التي تزخر بها القارة والطاقات البشرية والإمكانات المادية وتسخيرها لخير شعوب القارة في إطار نظام المشاركة الاقتصادية، بعيداً عن الاستغلال والاحتكار والتبعية الاقتصادية.
- د - منافسة الاستثمارات الأجنبية في القارة، وإيجاد مصادر للمواد الخام للصناعة العربية الليبية.
- هـ - المشاركة في دعم خطط التنمية الإفريقية للتعجيل بإصلاح هيكلها الاقتصادية، والمساهمة في تصحيح الخلل في موازين مدفوعاتها.
- و - المشاركة في التنمية البشرية لشعوب القارة عن طريق البرامج الثقافية والاجتماعية، وتقديم المنح الدراسية وإعارة المدرسين وإرسال الفرق الطبية.

(30) موجز التقرير العام لتعاون العرب الليبي الإفريقي، المكتب الشعبي للاتصال الخارجي، إدارة الشؤون الاقتصادية والتعاون، قسم التعاون الإفريقي، ص 4.



ز - تكثيف التواجد العربي اللبى الفاعل فى القارة خدمة للأهداف الوطنية والقومية.

ح - العودة إلى الأصالة الإفريقية والمحافظة عليها وعناية الثقافة الأجنبية.

وفى سبيل ضمان الوصول إلى نتائج ملموسة تحقق الأهداف المشار إليها بذلك الجماهيرية العظمى جهودًا حثيثة حيث ساهمت فى مؤسسات مالية دولية إقليمية وعالمية ومنها:

أ - المصرف الدولى للتنمية الاقتصادية فى إفريقيا/ الخرطوم.

ب - مصرف التنمية الإفريقى / أبيدجان.

ج - الصندوق الدولى للإنشاء والتعمير/ واشنطن.

د - الصندوق الدولى للتنمية الزراعية/ روما.

هـ - المصرف الإسلامى للتنمية/ جدة.

وقد لعبت هذه المؤسسات دورًا هامًا فى تقديم القروض لدول القارة، كما قامت الجماهيرية العظمى بتقديم العديد من المنح والهبات والمساعدات وقد أتمت فترة 70 - 79 بإرساء قواعد التعاون العربى اللبى مع الدول الإفريقية، حيث تم توقيع (171) اتفاقية تعاون، شملت مختلف أوجه التعاون الإستراتيجى والاقتصادى والفنى والثقافى وغيرها، كما بلغت محاضر الاجتماع والاتفاقيات الموقعة خلال نفس الفترة 64 محضرًا، تناولت توسيع وتطوير مجالات التعاون الثنائى مع الدول الإفريقية. أما خلال الفترة 80 - 88 فقد تم توقيع على (61) اتفاقية وعلى (67) محضر اجتماع واتفاق. (31)

بلغت القروض التى تم تقديمها مبلغ (189) مليون دولار، إضافة إلى تقديم (11) مليون ومائة ألف طن من النفط الخام، قدمت كقروض إلى ثلاث دول إفريقية هي: موزمبيق، تنزانيا، وغانا، وبلغت تكاليفها 567، 228 مليون دولار. كما تم منح (11) قرضًا خلال فترة الثمانينات بمبلغ 448 مليون دولار منها 182،6 دولار كقروض نفطية. (32)

وفى مجال تقديم المساعدات العينية والنقدية فقد قدمت الجماهيرية العظمى مساعدات عديدة تمثّلت فى مبالغ كبيرة خصصت لبناء المدارس والمستشفيات والمساجد والمكتبات والمباني الإدارية والكتب المدرسية، والمصاحف والأدوية والمعدات الطبية

(31) المرجع السابق، ص 6.

(32) المرجع السابق، ص 6.



والغذائية، كما قدمت المنح الدراسية وأقامت المراكز الثقافية في العديد من العواصم الأفريقية. وبالإضافة إلى ذلك كله فقد بنيت الجاهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى فكرة تأسيس المؤسسات الاقتصادية والمالية، مثل الشركات والمصارف المشتركة مع مختلف الأقطار الأفريقية، وقد شملت الشركات المشتركة عديداً من المجالات وبلغ مجموع الشركات (26) شركة من فترة 70 إلى 79، كما تم إنشاء (9) شركات أخرى في الفترة من 80 إلى 88م. أما في مجال المصارف المشتركة فقد تم التوقيع على عدد (8) اتفاقيات مصرفية مع (8) دول إفريقية حتى سنة 1979م. تم بموجبها إنشاء خمسة مصارف في كل من أوغندا، مالي، النيجر، التوجو، تشاد.⁽³³⁾

وقد كان لكل من الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية والمصرف العربي الليبي الخارجي، دور هام في تنمية عملية التعاون بين الجماهيرية العظمى والأقطار الإفريقية، ونتيجة لجهود الجماهيرية العظمى المكثفة في مختلف المجالات فقد بلغ عدد الدول التي تم الاتصال بها والتعاون معها بشكل أو بآخر إحدى وأربعين دولة إفريقية. وكما ذكرنا سلفاً أن الهدف الرئيسي من ذلك النشاط هو سد الباب أمام الدول الاستعمارية وشركاتها الاستثمارية من السيطرة على القارة الإفريقية اقتصادياً وثقافياً وسياسياً.

إن السياسة الخارجية للجماهيرية العظمى لم تقتصر على جانب التعاون الاقتصادي، وإقامة العلاقات السياسية وتنميتها، وإنما أضافت إلى ذلك بعداً آخر، وهو الاهتمام باستقلالية القارة الإفريقية من جانب، وعدم اعتمادها على القوى الأجنبية في تسيير أمورها أو الدفاع عنها من جانب آخر، ولهذا فإن كل تصريح صدر من القوى الأجنبية أو من إحدى الدول الأوروبية. وجد مواجهة من قبل قيادة ثورة الفاتح العظيمة، التي تعتبر أن كل القضايا والمشاكل التي تعاني منها القارة هي أساساً من صنع الاستعمار، قال القائد:

«ولا شك أن المشكلة الخطيرة، مشكلة الصحراء الغربية، هي أيضاً أثر من آثار الاستعمار في أفريقيا... إن هذه المنطقة أصبحت شديدة الخطورة، وأصبحت المناطق الساخنة جداً في أفريقيا. وأن شعباً إفريقياً هو شعب الصحراء يدفع الثمن من أبنائه في كل يوم، في سبيل تقرير مصيره وحرية»⁽³⁴⁾.

(33) المرجع السابق، ص 7.

(34) إفريقيا للإفريقيين خطب وتصريحات أي النار (يناير) 1978 النوار (فبراير) 1978، صفحة 7.



بالإضافة إلى هذا، فالنزاع في القرن الإفريقي وغيره هي قضايا إفريقية لا تخص إلا الأفارقة، وبالتالي على الأفارقة حل قضاياهم بأنفسهم ولا يتروكون أحداً يتدخل في تلك القضايا. ومن هنا فقد رفعت ثورة الفاتح العظيمة شعار أن أفريقيا للأفريقيين ولا حلف لأفريقيا إلا مع نفسها وفي هذا المضمون قال قائد ثورة الفاتح العظيمة:

«إن محاولة ربط أفريقيا بحلف مع أوروبا هي محاولة استعمارية. لا بد أن تكون مرفوضة من قبل الأفارقة، معلنين أن أفريقيا ليس لها حلف إلا مع نفسها».

وإن محاولة حماية مصالح بعض الدول الأوروبية فوق التراب الأفريقي، كمواردها وتجارتها، ومن رعاياها المدنيين، هي محاولة استعمارية قذرة، لا بد أن تقاوم من قبل الأفريقيين، وهي مرفوضة أيضاً وأن محاولة أن تدعي، بعض الدول خارج أفريقيا، الوصاية على حل مشاكل أفريقيا هي محاولة استعمارية لا بد أن تقاوم من

قبلنا. (35)

ولقد ركزت الثورة على هذا الاتجاه منذ بداية قيامها، وإن كان قد ظهر بوضوح أكثر في بداية سنة 1978، حيث كُرس اجتماعات ولقاءات عديدة بين الرؤساء الأفارقة ساعين إلى حل المشاكل الأفريقية، حيث زار قائد الثورة النيجر في أواخر شهر يناير 1978، وعقدت اجتماعات الدورة الثلاثين للجنة التنسيق لتحرير أفريقيا في منتصف شهر فبراير 1978م. واجتماعات الدورة الثلاثين لمجلس وزراء خارجية الأقطار الأفريقية في 20 فبراير 1978 بطرابلس ثم لقاء القمة بين الرؤساء الأفارقة الأربعة لكل من الجماهيرية، والنيجر، والسودان وتشاد، الذي تمخض عنه إعلان مسبق لحل المشكلة الأفريقية، وقد قال قائد الثورة في الكلمة التي ألقاها في الجلسة الختامية لمؤتمر قمة الرؤساء الأفارقة الأربعة، الآتي:

ولقد أكدنا أن أفريقيا للأفريقيين، وأن الأفارقة قادرون على حل مشاكلهم، ويرفضون أي وصاية على مشاكلهم الداخلية من قبل أي جهة أجنبية، واجتماعنا اليوم يؤكد الثقة في أنفسنا، وينهى أي مرور للدول الاستعمارية التي لا زالت تفرض الوصاية على مشكلة ناميبيا، ومشكلة

(35) كلمة قائد الثورة في الجلسة الافتتاحية لاجتماعات الدورة الثلاثين للجنة التنسيق لتحرير افريقيا في 4 النوار (فبراير) 1978.



زيمابوي، ومشكلة القرن الأفريقي، والتي كانت تريد أن تفرض وصاية أيضا على مشكلة تشاد، لكن نحن اثبتنا لها هنا أن الأفارقة قادرون على حل مشاكلهم بأنفسهم وقادرون على تحمل مسؤوليات مشكلات القارة، نحن في هذا البيان صممتنا على حل مشكلة تشاد مفا بإرادة أفريقية، وأظهرنا للعملاء والاستعمار بأن يرفعوا أيديهم عن مشكلة تشاد وعن أفريقيا.⁽³⁶⁾

وتعزيزاً لهذا الموقف من قضايا القارة، فقد واصلت الجماهيرية العظمى العمل من أجل دعم الدول الأفريقية، وتقوية العلاقات معها من أجل تحرير وانعاق القارة من الاستعمار والتمييز العنصري. وقد اتخذ إجراء باعتبار الجماهيرية دولة من دول المواجهة الأفريقية مع نظام التمييز العنصري، وأنها تتحمل كافة الالتزامات المترتبة على دول المواجهة الأفريقية، وقد واصلت الجماهيرية العظمى مساندتها للمناضلين في سبيل الحرية بالوقوف إلى جانب حركات التحرر الأفريقية في جنوب القارة وناميبيا، حيث دعمتها مادياً ومعنوياً.

والجدير بالذكر أن السياسة الخارجية للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى تجاه القارة الأفريقية، ومساعدتها العديدة الجوانب لدعم دول القارة ومساندة حركات التحرر فيها ضد الاستعمار والعنصرية قد عكّرت صفوها، وأعاق مسيرتها، تلك الخلافات التي أثرت بين ليبيا وبعض الدول الأفريقية ولعل أبرز تلك الخلافات النزاع بين الجماهيرية وتشاد الذي اعتبر علامة فارقة في علاقات الجماهيرية مع الدول المجاورة لها، وعلى الرغم من أن سياسة الجماهيرية الخارجية تجاه تشاد وصلت من الإيجابية لدرجة التصديق على معاهدة صداقة وتحالف، غير أنّ الأمور اتخذت منعطفاً سلبياً من الجانب التشادي مما ترتب عليه توقف كلّ أسس التعاون التي كان من المتوقع تنفيذها وتطويرها، وكما أن موضوع العلاقات الثنائية بين كلّ من تشاد وليبيا، ووضع النزاع الذي كان قائماً بينهما هو أمر خارج نطاق هذا الفصل غير أنه تجدر الإشارة إلى أن الظروف على الساحة التشادية وتغيرها وعدم ثباتها أعطى مؤشراً لانفراج أدى بدوره إلى تعطيل كافة الإجراءات التي سبق وان اتفق عليها الطرفان، ولقد كان لهذا الخلاف أسسه في السياسة الخارجية لثورة الفاتح العظيمة وقيادتها حيث كان موقف الجماهيرية العظمى منطلقاً من أساسين أولهما تأييد الوحدة الوطنية التشادية

(36) المرجع السابق نفسه.



والثاني الدفاع عن الحدود الجنوبية المتاخمة لنشاد⁽³⁷⁾، وبذلك فإن حل النزاع الليبي التشادي كان مشروطاً بأمرين أولهما إجراء مصالحة وطنية تشادية وثانيهما انسحاب القوات الأجنبية من تشاد.⁽³⁸⁾

في إطار التعاون مع الشعب التشادي ومواجهة الأميريالية كثف المكتب الشعبي للاتصال الخارجي اتصالاته بالدول الأفريقية لحثها على الوقوف إلى جانب الشعب التشادي وقد تم إعادة تشكيل حكومة الوحدة الوطنية واختيار رئيس جديد لها، وبذلت مساع مشتركة من أجل تحقيق مصالحة وطنية هذا بالإضافة إلى الزيارات التي قام بها مسؤولون في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى إلى بعض الدول الأفريقية، وتمت أيضاً المشاركة في اجتماعات اللجنة المنشقة عن منظمة الوحدة الأفريقية والمكلفة بمتابعة النزاع الليبي التشادي.⁽³⁹⁾

وإيماناً من الجماهيرية العظمى بضرورة حل المشاكل الأفريقية في الإطار الأفريقي، وعدم إتاحة الفرصة للقوى الخارجية للتدخل في الشؤون الأفريقية، قام قائد الثورة بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية، بإعلان مبادرته التاريخية بشأن الاعتراف بالحكومة التشادية، وإطلاق سراح الأسرى التشاديين لدى الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى وإعادة العلاقات الدبلوماسية مع تشاد وبعض الدول الأفريقية الأخرى،⁽⁴⁰⁾ الأمر الذي انعكس إيجابياً على العلاقات الليبية الأفريقية بشكل عام.⁽⁴¹⁾

والخلاصة أن ثورة الفاتح العظيمة بذلت كل المساعي والجهود من أجل القارة الأفريقية واستقلاليتها وسيادتها، فقد قدمت ليبيا بعد قيام الثورة المساعدات النقدية والعينية دون تحفظ كما أسست مجموعة من الشركات المشتركة مع مجموعة من الدول الأفريقية. كما وقعت الجماهيرية العظمى العديد من الاتفاقيات مع معظم دول القارة، شملت مجالات التعاون الفنى والثقافي والاقتصادى والسياسي. كما كثفت جهودها مع بقية الدول التقدمية في القارة محاولة إحباط عودة الكيان الصهيوني للقارة الأفريقية مؤكدة على الارتباط العنصرى الوثيق بين النظامين العنصرين في بريتوريا وفلسطين المحتلة، ووقفت موقفاً مشرفاً من مختلف قضايا التحرر الأفريقية دولياً وإقليمياً، كما

(37) أنظر في هذا مثلاً المجلد التاسع عشر من السجل القومى. ص. 56 - 66.

(38) نفس المرجع صفحة 188.

(39) تقرير رد اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجى مرجع سابق ص 52.

(40) السجل القومى للمجلد التاسع عشر صفحات 995.

(41) ملخص تقرير المكتب الشعبي.. لسنة 1988م. مرجع سابق. ص. 3.



قدمت الدعم المادى والسياسى وساعدت حركات التحرر الأفريقية بالتدريب والرعاية، هذا وقد كثفت الجماهيرية العظمى من وجودها السياسى فى القارة، حيث بلغ عدد بعثاتها عشرين بعثة، كما استضافت عديداً من المؤتمرات الأفريقية، وشاركت فى معظم اللقاءات والمؤتمرات والتجمعات الأفريقية، وكثفت من الزيارات والاتصالات مع معظم دول القارة على أعلى المستويات⁽⁴²⁾ بالإضافة إلى استضافة عدد كبير من المؤتمرات والندوات التي تهتم بشؤون أفريقيا وتحريرها ولعل من أبرزها النصف الأول من العام 89م، انعقاد اجتماعات أعمال الدورة الواحدة والخمسين للجنة التنسيق لتحرير أفريقيا بمدينة طرابلس بالجماهيرية العظمى فى الفترة من 6 إلى 15 النوار (فبراير) 1989م. وقد كان لذلك كله نتائج إيجابية فى تحقيق أهداف السياسة الخارجية للجماهيرية منذ قيام الثورة.

ثالثاً: السياسة الخارجية للجماهيرية: تجاه العالم الثالث :

ليس من البساطة فى هذا المجال الحديث عن العالم الثالث، دون تحديد، فما دمننا قد تحدثنا عن سياسة الجماهيرية العظمى الخارجية تجاه الوطن العربى ثم تجاه أفريقيا وكلاهما من العالم الثالث، فتجدر الإشارة إلى تحديد مفهوم العالم الثالث هنا، نقصد بها كل دول العالم الأخرى التي لا تنتمى إلى القارة الأفريقية، أو الوطن العربى، وأيضاً لا تدخل ضمن أى المنظومتين الشرقية أو الغربية، ويمكن القول إذن: إن هذا العالم الثالث سيشمل مجموعة الدول الآسيوية التي ينتمى البعض منها بحكم الدين إلى المجموعة الإسلامية، وتنتمى غالبيتها إلى مجموعة دول عدم الإنحياز. وهي كلها تنتمى إلى مجموعة الدول النامية أو الآخذة فى النمو، وهذا له دلالة فى السياسة الخارجية للجماهيرية، وبالذات منذ قيام ثورة الفاتح العظيمة. فى هذا العرض الشامل لا يمكن أن يتسنى لنا معالجة سياسة الجماهيرية العظمى الخارجية تجاه كل دولة من تلك الدول، أما ما يذكر حول سياسة الجماهيرية تجاه أى دولة من الدول بعينها كان ذلك على سبيل المثال أو كعينة للأسلوب الذى تبنته الجماهيرية مع مجموعة تلك الدول، وعلى هذا الأساس، يمكن مناقشة السياسة الخارجية للجماهيرية فى شكلها العام من خلال الحديث عن مجموعتين فى هذا العالم الثالث، الأولى مجموعة الدول الإسلامية والثانية مجموعة دول عدم الإنحياز.

1 - المجموعة الإسلامية تشكل وزناً هاماً فى السياسة الخارجية للبيئة منذ قيام الثورة وحتى الآن، ولا تفوت متاسبة من المناسبات إلا وينبّه القائد إلى الدعوة.

(42) نفس المرجع صفحات 33 - 34 .



الإسلامية ودورها الإيجابي في تحقيق الحرية لكل إنسان على وجه الأرض، وفي هذا الإطار فقد كان هناك سعى مستمر في دعم العلاقات مع الدول الإسلامية وتأييد الدور الذي تقوم به جمعية الدعوة الإسلامية، وكذلك الاهتمام بالدور الذي تقوم به الهيئة المشتركة لتأسيس المراكز الإسلامية.

منذ قيام الثورة سعت الجماهيرية العظمى إلى اجتذاب الدعوة الإسلامية لها. وقد نجحت في عقد مؤتمر الدعوة الإسلامية لأول مرة على الأرض الليبية، بناءً على دعوة قائد الثورة وذلك «إيماناً من ثورة الفاتح العظيمة بأن الجهود الفردية التي تقوم بها كل دولة لا تؤتي ثمارها المرجوة منها في هذا المضمار، وأن الطريقة المثلى هي أن تتوحد الجهود وتتضافر القوى للعمل المشترك الكفيل بأن يعيد للإسلام مجده التليد وعزته»⁽⁴³⁾.

لقد كان التحرك على المستوى الإسلامي انطلاقاً من مبدأ التحرر الذي تبنته الثورة منذ اليوم الأول لقيامها، بالإضافة إلى مسألة الإنتهاء إلى الشعوب الإسلامية... «إذا لما نتواجد مع شعب الفلبين أو عندما نتواجد مع المسلمين في لبنان، في الواقع هذه ترجمة عملية لإيماننا بالمسار الإسلامي، وتحركنا في الدائرة الإسلامية، وكذلك عندما وقفنا مع الباكستان في محتتها فإن هذا يتجارب مع عقيدة الثورة، وهو ضرورة تواجدها على المسار الإسلامي وإيماناً به، وإدراكها أنها جزء مهم في مجموعة الشعوب الإسلامية. لما وقفنا مع تركيا في محتتها عندما منع الأمريكان عنها الذخيرة والطائرات فهذا يتمشى مع منطلقاتنا»⁽⁴⁴⁾.

تأسيساً على ذلك فقد انتهجت ثورة الفاتح العظيمة سياسة الإنفتاح على العالم الإسلامي، وصولاً إلى بعث الوحدة الإسلامية وجعلها أداة نضالية على مستوى العالم كله، وما دعمها لثوار مورو المسلمين في مواجهة الحرب الصليبية التي شنها ماركوس بالأسلحة الأمريكية إلا دليل على موقفها الرائد في دعم المسلمين أينما كانوا وأياً كانت التحديات والنتائج⁽⁴⁵⁾ إن ثورة الفاتح العظيمة تنادي بالأخوة الإسلامية والتضامن الإسلامي، والعودة إلى منطق الإسلام في الإلتزام المسؤول بالجهاد في سبيل الله وجمع كلمة المسلمين وعلى هذا الأساس فإنها تبنت قضايا المسلمين في العالم وذلك من خلال الآتي: ⁽⁴⁶⁾.

(43) منجزات ثورة الفاتح 1971 مرجع سابق صفحة 249.

(44) المساربات الثلاثة لثورة الفاتح: محاضرة للرائد عبد السلام جلود، طرابلس، الأمانة العامة للمؤتمر الشعب العام، ص. 28.

(45) ثورة الفاتح: العيد السادس طرابلس ج.ع.ل، وزارة الإعلام ص. 111.

(46) ثورة الفاتح: العيد الخامس، طرابلس ج.ع.ل وزارة الإعلام ص. 27.



* دعم الدعوة الإسلامية في افريقيا ومساعدة المسلمين في هذه القارة الأمر الذي اسفر عن اعتناق الكثيرين من ابنائها للإسلام.. مما يبشر بمستقبل زاهر للدعوة الإسلامية.

* تشجيع المسلمين في شتى انحاء العالم على ارسال ابنائهم إلى المعاهد والجامعات [الليبية] والوطن العربى.

* توجيه الدعوات للشخصيات والوفود والمؤتمرات الإسلامية لزيارة الجماهيرية العظمى لتدارس احوال المسلمين وتلبية احتياجاتهم.

* الوقوف إلى جانب المسلمين في الفلبين ضد الارهاب والقتل وحرب الابادة التي تمارس ضدهم.

* الوقوف إلى جانب كفاح المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية ومدعمهم بالدعم والمساعدة.

ولتنفيذ هذه الأمور رأيت قيادة الثورة تأسيس جمعية الدعوة الإسلامية، وصندوق الجهاد، ومد يد العون المادى والمعنوى إلى كل المؤسسات والهيئات الإسلامية على مختلف المستويات، وتحمل الإشارة إلى أن قيادة الثورة كانت من خلال حضورها الفعال للمؤتمرات واللقاءات، تربط بين الأحداث وتستغل المواقف استغلالاً جيداً لصالح القضايا المصرية للوطن العربى، والعالم الإسلامى، وقضايا التحرر في العالم بأكمله. فما أن يصدر بيان إلا وتكون فيه إشارة أو تأكيد على تلك القضايا وتنفيذها.

وتأسيساً على ما سبق فقد واصل المكتب الشعبى للاتصال الخارجى دعم ومساندة الشعوب الإسلامية وفق المبادئ التالية:

أ- تقوية التضامن بين الدول الإسلامية.

ب- دعم وتطوير التعاون بين الجماهيرية العظمى والدول الإسلامية في المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية.

ج- تأييد حركات التحرير الإسلامية والدفاع عن حقوق الأقليات الإسلامية وتقديم الدعم لها.

وبما أن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى عضو في منظمة المؤتمر الإسلامى التى تضم الدول الإسلامية، فإن الجماهيرية تسمى دائماً من خلال هذه المنظمة إلى تكريس الجهود من أجل مناصرة القضايا الإسلامية المختلفة، وقد شاركت الجماهيرية في اجتماعات مؤتمر وزراء الخارجية للدول الإسلامية السابع عشر



الذي عقد في عمان بالأردن بتاريخ 1988/3/21م. وقد تليت على الحاضرين برقية قائد الثورة التي تطلب من المجتمعين التوصل إلى قرارات تعبر عن ارادتهم الحرة التي تنبع من العقيدة الإسلامية السمحاء وتدعو إلى الحرية والجهاد ضد اعداء الإسلام. وشرح امين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي في كلمته التي القاها في المؤتمر، المشكلات والمخاطر التي تهدد العالم الإسلامي خاصة التحالف الأمبريالي الأمريكي الصهيوني الذي يستهدف الشعوب الإسلامية.

2 - مجموعة عدم الإنحياز :

تعتبر حركة الحياذ الإيجابي وعدم الانحياز ممثلة لدول العالم الثالث، حيث إن غالبية - إن لم تكن كل دول العالم الثالث - منضمة إلى تلك المجموعة، بغض النظر عن التزامها بمفهوم عدم الانحياز من عدمه.

كانت «ليبيا» عضواً في هذه الحركة إلا أنها لم تصبح فاعلة إلا بعد قيام الثورة، حيث تبنت دوراً جديداً بين أعضاء الحركة فلم تبقى كما كانت في السابق إنما أصبحت محرضاً على تبني سياسة حيادية بمعنى الكلمة، وكان هذا منذ بداية الثورة وسببه موقف الثورة في «ليبيا» من مسألة الشرق والغرب. ومن أجل دعم هذه الحركة يقوم المكتب الشعبي للاتصال الخارجي بالمشاركة الإيجابية في كافة اللقاءات والمؤتمرات التي تعقدها الحركة، وتعمل على تنمية العلاقات مع دول المجموعة بما يحقق أهداف الحركة وتطلعاتها. وكان لوفود الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى المشاركة في تلك المؤتمرات دور بارز في صياغة القرارات المتعلقة بالقضايا الدولية المختلفة، وخاصة تلك التي تمم الجماهيرية العربية الشعبية الاشتراكية العظمى بصورة مباشرة وأكدت من خلال مشاركتها أنها تبني سياستها الخارجية على أساس مبدأ (نسلم من يسالنا ونعادي من يعادينا)، وطرحت كافة القضايا السياسية من هذا المنطلق. هذا وقد دعت الجماهيرية العظمى إلى إعادة النظر في حركة عدم الإنحياز بما يواكب متطلبات المرحلة الراهنة. وأكدت الجماهيرية العظمى على أن سياسة عدم الإنحياز هي إحدى أسس سياستها الخارجية. وقد واصل المكتب الشعبي للاتصال الخارجي جهوده من أجل ترسيخ التوجهات الثورية التي حددها قائد الثورة في خطابه بهراري في مؤتمر حركة عدم الإنحياز، وتم الاشتراك في اجتماعات مكتب تنسيق الحركة، ومؤتمر وزراء خارجية البلدان غير المتحيزة المظلة على البحر المتوسط، والمؤتمر الاستثنائي لحركة البلدان غير المتحيزة حول التعاون بين البلدان النامية⁽⁴⁷⁾.

(47) رد المكتب الشعبي حول قرارات المؤتمرات الشعبية، مرجع سابق صفحات 3 - 5 - 16.



وفي إطار التوجه نحو دعم دول العالم الثالث وتبني سياسة خارجية تتواءم وأهداف الجماهيرية المنشودة، وهي محاربة الصهيونية والاستعمار والامبريالية بجميع أشكالها وأنماطها، فقد تبنت ثورة الفاتح العظيمة سياسة خارجية تجاه الدول الآسيوية وأستراليا ودول أمريكا اللاتينية وغيرها من دول العالم الثالث، تبنت سياسة خارجية تسعى إلى تأييد القضايا التي تهم تلك الدول وذلك من خلال مناصرة قضايا التحرر والتنمية، كما تسعى في الوقت نفسه إلى الحصول على تأييد هذه الدول، ويدون استثناء، لقضية العرب الكبرى، القضية الفلسطينية، وقضايا التحرر في العالم. وعلى هذا فقد وثقت علاقاتها مع هذه الدول، لتقف مواقف مؤيدة للقضايا العربية، وتتضامن مع الشعب العربي الليبي في كفاحه ضد الامبريالية وعمل المكتب الشعبي للاتصال الخارجي على تكثيف الجهود الهادفة للتصدي لمخططات الصهيونية والامبريالية، والمطالبة المستمرة بتصفية الاستعمار في العالم، ودعم ومناصرة قضايا التحرر. وتحقيقاً لهذه الغاية فقد قدمت عدة وفود من هذه الدول. وقد أسفرت هذه الزيارات عن نتائج إيجابية في مجال دعم العلاقات مع هذه الدول، تمثلت في التوقيع على اتفاقيات ومحاضر اتفاق، لزيادة حجم التعاون الاقتصادي والفني⁽⁴⁸⁾.

يمثل جوهر التحرك السياسي لثورة الفاتح العظيمة في العمل على نصره قضايا الإنسان، ومحاربة التعصب، والتصدي للعدوان. ويستجيب علانية لنصرة الإنسان الحر في كفاحه ونضاله بالقول والعمل يتم ذلك بالنسبة لابناء ايرلندا الشالية، وللزنوج في أمريكا، والمسلمين في الفلين، ولشعب اريتريا وللافيقيين في المستعمرات وسائر الجماعات المهقورة والشعوب المستضعفة.

إن انتهاء الإنسان العربي في «ليبيا» إلى العالم الثالث، وإلى مجموعة بلدان. عدم الإنحياز، ليعطيه سبباً إضافياً لحماية الجماعات المضطهدة في افريقيا وآسيا... ومن هذا المنطلق يضع مسؤوليته التاريخية تجاه حركة التحرر في كل مكان في مستوى لا يقل أهمية عن مسؤولياته في البناء والتنمية في الداخل.

إن وعى الإنسان العربي في الجماهيرية العظمى لهذه الحقيقة، كان وراء جهده المتواصل للتلاجم مع نضال اخوته في العالم الثالث، فانتظمت على الأرض العربية في الجماهيرية العظمى عشرات المؤتمرات واللقاءات السياسية والفكرية والثقافية والاجتماعية والفنية والعلمية، وعقدت الاتفاقات الثنائية مع دول العالم الثالث في شتى المجالات، وقُدم العون للمناطق التي تعرضت للقحط والجفاف والكوارث الطبيعية.

(48) ملخص تقرير المكتب الشعبي للاتصال الخارجي، مرجع سابق ص. 5.



إن ثورة الفاتح العظيمة تهتم بخدمة قضايا الإنسان من خلال الالتزام المسؤول المحكوم بمعايير ومبادئ وأسس ثابتة تمثلت عبر مسيرتها في:

1 - مناصرة قضايا الشعوب من أجل تحرر حقيقي، وأمن شامل وتعايش سلمى نزيه على أساس من التكافؤ والمساواة.

2 - التصدي بلا مواربة وبكل قوة لكل صور التفرقة والعنصرية والاستغلال ومحاولة السيطرة والتحكم في مقدرات ومصائر الشعوب.

3 - الدعوة الجادة في كافة المؤتمرات والملتقيات والمحافل الدولية إلى اتخاذ مواقف مستقلة وحازمة من خلال الالتزام المسؤول أمام الذات وأمام الآخرين بعدم الانحياز لأي من الكتل العالمية المتنافسة، والاصرار على تصفية القواعد الأجنبية، ونبذ الارتباط بالاحلاف العسكرية، والانعتاق من سائر اشكال النفوذ والتبعية.

4 - المشاركة الفعالة في كافة مجالات عمل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية في حل مشاكل الشعوب المضطهدة والاسهام في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم، والعمل على القضاء على عوامل القلق والتوتر على الصعيد الدولي، ومن ذلك، التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

5 - الدعوة إلى اقامة نظام اقتصادى عالمى جديد يقوم على التعاون المتكافئ، والمعادل في قضايا الطاقة والموارد الأولية، والمواد المصنعة، والتقنية والتنمية، وتوفير أفضل الظروف للقضاء على مشاكل التخلف ومظاهره في الدول النامية، باعتبار أن رخاء وتقدم وازدهار المجتمع الإنساني كل لا يتجزأ.

6 - الاعتماد على لغة الحوار، والتفاهم المشترك والتفاعل الحصب والتواصل النشط مع الاطراف والقوى المؤمنة بالحرية الحقيقية والامن والسلام والرخاء الشامل حول القضايا والمشاكل الإنسانية المعاصرة. ومن هنا كان سعى ثورة الفاتح العظيمة إلى تحقيق الآتي:

1 - اجراء حوار عربى اوروى اكثر قوة ومجدد موقفاً من قضايانا المشتركة.

2 - الاصرار على أن يتحول البحر الأبيض المتوسط إلى بحيرة للسلام، وبحر للتجارة، ومركز للاتصال بين القارات المختلفة.

3 - التمسك بحق كل شعب، مهما كان حجمه في أن يؤكد كيانه ويبرز خصائصه، ومن ثم كان الإصرار على أن تكون اللغة العربية لغة عمل رسمية في المحافل الدولية، ومنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وفي تحرير وثائق السفر الدولية، مقدمة لتأكيد حق بقية الشعوب في فرصة متكافئة لتأكيد كيانه في مواجهة التعصب للغة بعينها.



وترى ثورة الفاتح العظيمة أنه لا يمكن - على الإطلاق - إقرار أمن وسلام وتعاون دول حقيقي، وفلسطين تحت الاحتلال الصهيوني، ومناطق كثيرة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية لا زالت تعاني من التدخل والوجود الأجنبي بصورة مباشرة وغير مباشرة⁽⁴⁹⁾.

رابعاً: سياسة الجماهيرية الخارجية تجاه الدول الكبرى :

1 - الكتلة الغربية أو المعسكر الغربي :

إن دول المعسكر الغربي بصفة عامة هي التي ارتبطت بالمنطقة العربية في علاقة غير متكافئة، فكان الوطن العربي بأقاليمه ودويلاته المختلفة مناطق نفوذ واستعمار لعدد من الدول الأوروبية الغربية، وليبيا لم تكن مستثناء من تلك القاعدة، حيث ابتليت أولاً بالاستعمار الإيطالي، ثم قيدت بنفوذ أجنبي في أجزاء من أراضيها، تتمثل في قواعد عسكرية استغلت من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. وكان لزاماً - لكى تثبت الثورة مكانتها - أن تزحزح تلك القواعد وتقف متحدية للقوى التي تستغلها. وبالفعل كان أول شاغل شغل بال قيادة الثورة هو التخلص من كل نفوذ أجنبي .

قبل قيام الثورة في الفاتح العظيم 1969م. كانت «لبياء» قد ارتبطت بمعاهدات مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، استغلت بموجبها الدولتان أراض ليبية واستخدمتها كقواعد عسكرية استراتيجية، ومنذ اليوم الأول لانطلاق الثورة كانت تلك القواعد وجودها على الأراضي الليبية الشغل الشاغل للقيادة الثورية في «لبياء»، فقد كان تحرير الأراضي الليبية من القواعد الأجنبية الجاثمة عليها إحدى المبررات الهامة لقيام الثورة في فجر الفاتح العظيم 1969م⁽⁵⁰⁾، وبناءً على هذا التوجه وفقد طالبت هذه الثورة كل من بريطانيا وأمريكا بتصفية قواعدهما حتى تصبح هذه الأرض عمقاً لدول المواجهة مع العدو الصهيوني⁽⁵¹⁾، ولقد اتضح الاتجاه جلياً في أول لقاء

(49) ثورة الفاتح - العيد الخامس، مرجع سابق صفحات 29 - 31. وكذلك مسيرة الإنسان في الجمهورية العربية الليبية، مرجع سابق صفحات 58 - 77.

(50) أعضاء على خطاب الأخ العقيد في العيد السابع لثورة الفاتح. الجمهورية العربية الليبية: الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام، أمانة المعلومات والعضوية، صفحات 3 و4 أنظر كذلك خطاب الذكرى السادسة لثورة الفاتح من سبتمبر، السجل القومي، المجلد السادس.

(51) أعضاء على خطاب العقيد في العيد السادس لثورة الفاتح. الجمهورية العربية الليبية: الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام، أمانة المعلومات والعضوية. صفحة: 99.



بين قائد الثورة وبين جماهير الشعب العربي الليبي حيث قال: «إن عمر القواعد بات محدوداً لأننا لا نقبل مستعمرأ ولا دخيلاً. إن الجلاء قضية لا بد منها.. إن الجلاء شرط أساسى لحريتنا... إن الثورة تعبير صادق عن الجماهير، وجماهير شعبنا تطالب بالجلاء وعندما نقول هذا فإننا لانقتصر على الكلام فحسب، بل ستتحرك لتحرير هذه الأرض باية طريقة كانت.. إن بقاء القواعد الأجنبية منذ الفاتح بات معدوماً وعلى الدول المعنية صاحبة القواعد أن تدرك أن الشعب الذى انتفض فى الفاتح لا يمكن أن يرضى بوجود اجنبى ولا مستعمر، ونحن نعتقد أن الدول الأجنبية صاحبة القواعد تقدر موقفها تماماً»⁽⁵²⁾.

لقد كان اجلاء القواعد الأجنبية عن الأراضي الليبية أملاً يراود كل مواطن عربى ومطلباً جماهيرياً طال انتظاره لتجىء ثورة الفاتح العظيمة، رافعة شعارات الحرية.. والاشتراكية.. والوحدة، ثم لتضع الشعار الأول (الحرية) موضع التنفيذ الفورى حتى تستطيع هذه الثورة تدعيم وتنفيذ الشعارين التاليين: الاشتراكية.. والوحدة⁽⁵³⁾.

لقد اجريت المباحثات الليبية البريطانية حول اجلاء القواعد البريطانية من ليبيا فى الفترة من 8 ديسمبر 1969م. إلى 13 ديسمبر 1969 حيث صدر البيان المشترك حول الاتفاق على اجلاء القواعد البريطانية من «ليبيا»، وينفس المضمون فقد بدأت المباحثات الليبية الأمريكية بتاريخ 15 ديسمبر 1969م. حيث وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على الخروج من قاعدة الملاحة وذلك فى موعد اقصاه 30 يونيو 1970م. وتمت تسمية القاعدتين البريطانية والأمريكية بقاعدة جمال عبد الناصر وقاعدة عقبة بن نافع على التوالي.⁽⁵⁴⁾

هذا وفى يوم الجمعة من شهر الصيف يونيو 1971م. وفى الاحتفال الشعبى بمرور عام على جلاء القوات الأمريكية عن الأرض الليبية قال العقيد معمر القذافى مخاطباً أبناء الشعب:

«إنها لساعة خالدة، ولحظة تاريخية، تسجل فى سجل تاريخ هذا الشعب بأحرف من نور ونار وفى سجل النضال العربى كله، بكل عزة وفخر، أن نرحف

(52) المرجع السابق ص 99.

(53) منجزات ثورة الفاتح من سبتمبر، وزارة الإعلام، الجمهورية العربية الليبية، سبتمبر 1971م.

(54) لقد تغير اسم هذه القاعدة مرة أخرى حيث أطلق عليها اسم الطفلة الشهيدة معيتقة التى ماتت بسبب الطائرات الأمريكية.



جماهير الشعب العربي في ليبيا لتدخل القواعد التي كانت في يوم ما تهرب عزمته وتهدد كيانه، إنها ساعة مجيدة أن ندخل القاعدة ويرفرف عليها علم الثورة والجمهورية، بعد أن اسقط وتمزق علم الامبراطورية الاستعمارية الأمريكية، وانتصر الشعب الليبي الصغير بعدده على أكبر دولة في العالم، انتصر وحرّر ارضه لأنه صاحب الأرض، وارتفعت رايته لأنها راية الحق⁽⁵⁵⁾. إن المغزى الضمى لرحيل القوات البريطانية والأمريكية عن الأرض الليبية كان واضحاً بالنسبة للسياسة الخارجية الليبية ودور ليبيا العالمي بعد الثورة، فمن جانب اعطى الجلاء للقيادة الجديدة ثقة كافية لتعامل مع شركات النفط العاملة في ليبيا، ومن جانب آخر فقد مكن ليبيا من أن تتعامل باستقلالية في الساحة الدولية. ولهذا يمكن الإضافة بأن «التحرر من مناطق النفوذ، وتحرير الارادة الوطنية المستقلة، وتحطيم القواعد الأجنبية وطردها، وتطهير الوطن من كافة القوى الأجنبية، ليس إلا جانباً واحداً من جوانب الحرية ومرحلة من مراحلها»⁽⁵⁶⁾.

وخلاصة القول إنه لكي تتمكن ليبيا بقيادتها الجديدة من القيام بدور جديد ولكي تتمكن الثورة من أن تثبت مكانتها في العالم وتساهم في حل قضايا التحرر والاستقلال كان لا بد بادية ذي بدء، التخلص من القواعد الأجنبية والمعاهدات التي أسستها وقيدت «ليبياء» في تحركاتها. وبالتالي فقد كان اجلاء القواعد البريطانية والأمريكية انجازاً هاماً لأنه كان يرتبط بالسياسة الخارجية الليبية في نهجها الجديد بعد قيام الثورة.

بالإضافة إلى ذلك فقد سعت قيادة الثورة إلى تخليص البلاد من بقايا الطليان الفاشيست الذين اعتبرتهم الثورة بقايا المستعمرين الايطاليين الذين سرقوا خيرات الأرض وقتلوا الأطفال والشيوخ والنساء وشردوا الرجال وكانوا سبباً في تركهم لبلادهم أو نفيهم إلى أماكن مجهولة لا زالت الجماهيرية تطالب بالتحقيق فيه والتعرف على مصيرهم. وعلى هذا الأساس فقد توجت الثورة تضحية الشهداء والمناضلين من المجاهدين يوم السابع من شهر التمور (أكتوبر) من سنة 1970م. توجت كفاح الأجداد بطرد بقايا الايطاليين الغزاة. وأصبح هذا اليوم من بين الأيام التي يحتفل بها الشعب العربي الليبي كيوم ذكرى للاتصاف على المستعمر الايطالي.

(55) منجزات ثورة الفاتح من سبتمبر، الجمهورية العربية الليبية، وزارة الإعلام: سبتمبر 1971 ص 16.

(56) ثورة الفاتح من سبتمبر والعالم المعاصر، الذكرى الثالثة، الجمهورية العربية المتحدة، الاتحاد الاشتراكي العربي، الأمانة العامة.



وبذلك فقد استطاعت قيادة الثورة أن تخطو خطوات أخرى على طريق السياسة الخارجية المستقلة وأن تتخذ قراراتها دون خوف، وأن تقف الموقف الذى تحتاره دون تردد، وأن تخوض معركة النفط دون مجاملة، وذلك لاستخلاص الثروة الوطنية من استغلال الشركات الأجنبية تحقيقاً لمصلحة الشعب العربى اللبى ورخائه، كما أنها استطاعت بعد ذلك أن تتخذ مواقف المساندة كما تشاء دون الشعور بأى قيد أو شرط.

وتأسيساً على ذلك سعت ثورة الفاتح العظيمة إلى دعم موقف حكومة مالطا فى نضالها للتخلص من القواعد الأجنبية والوقوف بجانب شعب قبرص ضد المخططات الاستعمارية التى يواجهها. وكذلك دعم موقف الشعوب الأوروبية المطلة على البحر المتوسط التى تسعى إلى التخلص من التبعية لنفوذ القوى الكبرى⁽⁵⁷⁾.

والهدف من وراء هذا التحرك هو تحويل حوض البحر المتوسط إلى بحيرة سلام، بدلاً من أن يكون مسرحاً لأساطيل القوى الكبرى المتصارعة. وعلى هذا الأساس تحددت علاقة الجهادية بدول المعسكرين وعلى رأسهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى.

لقد كانت غاية الثورة أن تكون لها سياسة خارجية مستقلة، ولها دور ريادى فى جميع المحافل الدولية، وعلى هذا فقد سعت إلى التخلص من القواعد الأجنبية على ارضها، ومنذ ذلك اليوم تحددت العلاقة بين «ليبيا» والدول الغربية التى كان لها نفوذ فى «ليبيا»، على أساس أنها علاقة احترام متبادل وسيادة مستقلة. غير أن موقف ثورة الفاتح العظيمة المعروف تجاه كثير من القضايا المصرية سواء بالنسبة للأمة العربية أو لمجموعات الدول الأخرى أدى إلى تقييم سياستها الخارجية على أنها سياسة متطرفة تجاه الدول الكبرى فى المعسكر الغربى، غير أنه يمكن القول، من وجهة نظر السياسة الخارجية لثورة الفاتح العظيمة: إن نقطة الخلاف الأساسية هو موقف الولايات المتحدة من قضية العرب الكبرى، وتفسيرها لمفهوم التحرر وحق تقرير المصير على اعتبار أنه اهراب تمارسه مجموعات لا شرعية لها بتأييد من «ليبيا» بعد قيام الثورة. وهنا نجد أن تفسير السياسة الخارجية للجهادية لمفهوم التحرر يختلف اختلافاً كلياً عما تفسره الدوائر الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، وعلى هذا الأساس فقد بنت الجهادية سياستها الخارجية تجاه دول العالم المختلفة.

هذا المنطلق يحدد بأن السعى للتحرر وبالتالي تأييد حركات التحرير ليس ضرباً

(57) ثورة الفاتح من سبتمبر، العيد الخامس، مرجع سابق ص 31.



من ضروب الارهاب، لأنه يدخل ضمن شرعية حق تقرير المصير الذى اجيز فيه استخدام السلاح. بل إن الجماهيرية تعتبر أن الولايات المتحدة الأمريكية هى زعيمة الارهاب في العالم. وذلك لتوافر وسائل الارهاب لديها.

من ناحية أخرى فإن ثورة الفاتح العظيمة تعتبر الحلف الأطلسي بقيادة امريكا هو سبب المشاكل في العالم، فهو يهيمن على شؤون العالم الاقتصادية، ويسعى للسيطرة السياسية والعسكرية على كل دول العالم دون تردد. ومن خلال هذا الإدراك تتعامل الجماهيرية في سياستها الخارجية مع دول اوربا الغربية على اعتبار أن لها سياسة إما مطابقة وإما مشابهة لسياسة امريكا الخارجية حيث إن جميع الدول الغربية قوية كانت أم ضعيفة تدور في فلك السياسة الخارجية الأمريكية بطريق مباشر أو غير مباشر.

استمرت ثورة الفاتح العظيمة في اقامة علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية وغيرها مع دول الكتلة الغربية، على أساس من احترام السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا، وقد كانت هناك مسائل عدة كثيراً ما كانت تؤدي إلى تآزم العلاقات بين الجماهيرية وتلك الدول الغربية، وكما ذكرنا عادة ما تكون تلك الدول ذات اتجاه واحد أو رأى واحد بخصوص تلك المسائل، فمثلاً مشكلة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وسيطرته على كامل ترابه كما تنادى به سياسة ثورة الفاتح الخارجية غير مقبولة لدى دول الكتلة الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة. ثم النزاع الليبي التشادي وموقف الدول الغربية ومن بينها أمريكا وفرنسا أيضاً يمثل نقطة خلاف وتآزم في السياسة الخارجية للجماهيرية تجاه الدول الغربية. وأخيراً كان العدوان الأمريكى على الجماهيرية في 15 الطير (ابريل) سنة 1986 ومشاركة دول المعسكر الغربى في العدوان، ولو بعدم ادانته، وعليه فقد اتخذت الجماهيرية موقفاً من هذه الدول ونددت بمواقفها جميعاً تجاه العدوان الأمريكى، وفقاً لتقرير المكتب الشعبي للاتصال الخارجى حول علاقة بريطانيا مع الجماهيرية، فيذكر: «وبخصوص العلاقة مع بريطانيا فلم يطرأ أى تغيير إيجابى على جو العلاقات بين البلدين حيث شاركت بريطانيا في العدوان على «ليبيا»، وأيدت قرارات قمة طوكيو ولم تستجب للمطالبة الليبية بالانفراج عن المساجين الليبيين في بريطانيا⁽⁵⁸⁾». وكان المكتب الشعبي للاتصال الخارجى قد عرض على مؤتمر الشعب العام في دورته العاشرة وضع العلاقات الليبية البريطانية، حيث ذكر التقرير بأنه لم يطرأ أى تغيير إيجابى على العلاقات مع بريطانيا بل زادت العلاقات

(58) رد المكتب الشعبي للاتصال الخارجى، مرجع سابق ص 40.



سوءاً عندما مارست ضغوطاً سياسية على الدول الأوروبية لفرض اجراءات سياسية واقتصادية على ليبيا.

ويمكن القول إن موقف الجماهيرية من حركات التحرر يختلف بأنواعها واتجاهاتها كان محدداً أساسياً لعلاقة بريطانيا وأمريكا مع الجماهيرية، حيث إن سياسة الجماهيرية الخارجية قد أسست على تبني حركات التحرير في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومناهضة السياسة الاستعمارية الأوروبية التي تساند الاستغلال والإضطهاد في شتى بقاع الأرض، ولعل من أبرز تلك القضايا قضية ناميبيا ثم قضية الفولكلاند التي تساندها الجماهيرية العظمى من خلال الاتصال المستمر بالتنظيمات الشعبية الإيطالية المختلفة، كما تم تنظيم مسيرات احتجاج شعبية في مختلف انحاء إيطاليا تجاه نصب الصواريخ في كوميزو وجنوب إيطاليا، وقد طالبت المؤتمرات الشعبية الأساسية بفتح حوار مع إيطاليا لتحديد موقفها رسمياً من نصب الصواريخ، وقد أجرى المكتب الشعبى للاتصال الخارجى اتصالات مكثفة مع الحكومة الإيطالية بالخصوص وأسفرت الاتصالات عن الآتى:

تأكيد الحكومة الإيطالية بأن الصواريخ ليست موجهة ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى والدول المجاورة وأن هذه الصواريخ لن تستعمل بدون موافقة الحكومة الإيطالية⁽⁵⁹⁾ بالإضافة إلى موضوع الصواريخ فإن هناك موضوعاً آخر يؤثر في السياسة الخارجية للجماهيرية تجاه إيطاليا والعلاقة بينهما، وهذا الموضوع هو قضية التعويض عن الاحتلال الإيطالي لليبيا الذي تطالب به الجماهيرية، وقد أجريت عدة اتصالات مع إيطاليا بخصوص مسألة التعويض وبخصوص معرفة مصير الليبيين الذين هُجروا من «ليبيا» إلى إيطاليا وقد ردت إيطاليا بأنها لا تمنع في تبادل المعلومات بالخصوص⁽⁶⁰⁾.

وعلى الرغم من العلاقات الاقتصادية الجيدة بين إيطاليا والجماهيرية العظمى، وأهمية هذه العلاقات لإيطاليا وبالتالي محاولة إيطاليا إيجاد خطوط اتفاق مع السياسة الخارجية إلا أن هناك مسائل كثيرة ما أثارت تأزماً في العلاقات بين البلدين، خاصة إذا اتبعت إيطاليا النهج الأوروبي الغربى في سياستها الخارجية تجاه الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

بدأت السياسة الخارجية الليبية بعد قيام الثورة في الفاتح العظيم 1969 تجاه الولايات المتحدة بالمطالبة بالاجلاء عن قاعدة الملاحه (هويلس) في منطقة طرابلس

(59) المرجع السابق، صفحة 37.

(60) المرجع السابق، صفحة 49.



وبالفعل تم الاجلاء في شهر الصيف (يونيو) 1970 م. ومنذ ذلك الحين بدأت تُرسم العلاقات الليبية الأمريكية على أساس احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وكان الحد الفاصل للسياسة الخارجية لثورة الفاتح العظيمة هي القضية الفلسطينية ومساندة قضايا التحرر في العالم. وكانت العلاقات قد وصلت إلى بداية طريق مسدود مما يتطلب الأمر اجراء حوار في سنة 1978 كان يركز على موقف الولايات المتحدة من قضية العرب المركزية، غير أن ذلك الحوار لم يبدل من الأمر شيئاً، وزاد الوضع توتراً وسوءاً بعد وصول رجحان إلى الرئاسة في الولايات المتحدة، وكان موقف الولايات المتحدة متطرفاً تجاه الجماهيرية العظمى، بسبب مساندتها لقضايا الحرية والتحرر في مختلف انحاء العالم. ووصل هذا التطرف حذته عندما نفذت الحكومة الأمريكية الغارة الجوية على «ليبيا»، وبالتحديد على مدينتي بنغازي وطرابلس، واستمرت بذلك المقاطعة السياسية لادارة الرئيس رجحان، وفضح المخططات الامبريالية للادارة الأمريكية في المنطقة العربية، والبحر المتوسط، وافريقيا، وأمريكا اللاتينية، كما تم تكثيف الحوار مع دول اوربا الغربية مثل فرنسا وايطاليا واليونان تشجيعاً لها لاتخاذ سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة، وقد تم في هذا الإطار استقبال السيد كلود شيسون وزير العلاقات الخارجية الفرنسية في زيارة للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، هذا بالإضافة إلى الزيارات التي قام بها عدد من المسؤولين الفرنسيين إلى الجماهيرية العظمى وقد اسفرت هذه الاتصالات عن الاتفاق على سحب القوات الفرنسية من تشاد.

وبالرغم من هذا، فلم تشهد العلاقات مع دول غرب اوربا حتى الدورة التاسعة لمؤتمر الشعب العام في سنة 1984 م. أي تحسن يذكر، واستمر هذا الفتور عدة سنوات، وعلى الرغم من الفتور الذي لا زال ملحوظاً في علاقات الجماهيرية العظمى مع مجموعة دول اوربا الغربية، فقد شهد عام 1988 م. انجهاً إيجابياً في سبيل إعادة تنظيم وتحسين العلاقات مع هذه الدول حيث استجاب بعض منها للمساعي التي بذلها المكتب الشعبي للاتصال الخارجي من أجل الغاء الإجراءات التي اتخذتها دول السوق الأوروبية المشتركة ضد الجماهيرية العظمى خلال النصف الأول من سنة 1986 م. ووعدت بالنظر في الغاء هذه الإجراءات، وافتتح باب الحوار وتبادل الزيارات من أجل اقامة علاقات على أساس المصلحة المشتركة والأمن والاستقرار والاحترام المتبادل غير أن العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية لا زالت تتميز بالطابع السلبي، لموقفها العدواني ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى التي صعدت في الآونة الأخيرة من حملتها العدائية⁽⁶¹⁾.

(61) ملخص تقرير المكتب الشعبي للاتصال الخارجي ص. 6.

(62) رد المكتب الشعبي، مرجع سابق ذكره صفحة 26.



حيث اتهمت «ليبيا» باطلاً بانتاح اسلحة كيمياوية وقد تم مواجهة هذه الحملة سياسياً وبكل السبل المتاحة وكانت ردود الفعل على هذا التحرك إيجابية⁽⁶³⁾، وتمثل هذا التحرك في الآتي: (64).

أولاً : تصريحات قائد الثورة المتكررة وآخرها المقابلة التي أجرتها معه القناة الأولى للاذاعة المرفئة الفرنسية، التي سلط فيها الاضواء على ابعاد هذه الحملة وأهدافها الحقيقية، مؤكداً رفض الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى لما تضمنته من اتهامات باطلة.

ثانياً : رسالة القائد إلى السيد روبرت موجابي رئيس جمهورية زيمبابوي والرئيس المباشر لحركة عدم الانحياز.

ثالثاً : وجه امين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي رسالتين إلى الامين العام للأمم المتحدة الأولى بتاريخ 1988/11/14 والثانية 1988/12/22 أوضح فيها وجهة نظر الجماهيرية العظمى وموقفها من هذه الحملة مع طلب تعميم الرسالتين على الدول الاعضاء كوثيقتين رسميتين من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن.

رابعاً : وجه أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي رسائل في هذا الصدد إلى كل من الأمين العام لمنظمة الوحدة افريقية والامين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

خامساً : اجريت اتصالات عاجله مع الامانه العامة لجامعة الاقطار العربية. وتمت الدعوة لعقد اجتماع طارئ لمجلس الجامعة لبحث الموضوع واتخاذ القرارات اللازمة بشأنه.

سادساً : التحرك الثنائي مع الدول الشقيقة والصديقة وكافة الدول الأخرى عن طريق مكاتب الأخوة والمكاتب الشعبية لدى هذه الدول وبعثاتها لدى الجماهيرية العظمى.

سابعاً : اصدار البيانات للرد على هذه الحملة، ولقت نظر الرأي العام العالمي إلى مراميها وابعادها وخطورها.

ويستمر التقرير ذاكراً بأنه: يمكن القول بكل تجرد وموضوعية بأن هذا التحرك

(63) ملخص تقرير المكتب الشعبي، مرجع سابق، صفحة: 6.

(64) نفس المرجع، صفحة 28.



قد اثمر وحقق نتائج إيجابية، تمثلت في فضح وكشف ابعاد وأهداف الحملة الأمريكية المضللة والتحذير من مخطرها والحيلولة دون تمريرها، ويمكن تلخيص هذه الخطوات في النقاط التالية :

أولاً : على سعيد الوطن العرب

آ - أصدر الأمين العام للجامعة العربية بياناً يدين التهديدات الأمريكية، ويحذر من عواقب أى عدوان على الجماهيرية العظمى .

ب - عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعاً طارئاً يوم 26 من شهر الكانون وأصدر قراراً بالإدانة الشديدة لتهديدات الرئيس الأمريكى والتأكيد على تضامن الأقطار العربية الكامل مع الجماهيرية العظمى فى مواجهة أى عدوان وتحذير الولايات المتحدة الأمريكية من مغبة تكرار عدوانها مع التأكيد على حق الجماهيرية العظمى فى اتخاذ كافة الإجراءات للدفاع عن سيادتها .
كما أصدر مجلس الجامعة بياناً فى هذا الصدد وأصدرت الدول العربية من جانبها بيانات مماثلة .

ثانياً : على الصعيد الأفريقى :

أصدر الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بياناً يدين حملة الإدارة الأمريكية ويحذر من عواقب أى عدوان .

ثالثاً : على مستوى العالم الإسلامى :

أصدر الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامى بياناً بإدانة المنظمة لهذه الحملة والتحذير من عواقب أى عدوان .

وأبعاً : على المستوى الدولى :

عممت الرسائلتان الموجهتان إلى الأمين العام للأمم المتحدة على الدول الأعضاء، وقامت بعثة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى فى نيويورك بتحريك نشاط مع البعثات المقيمة لاطلاع دولها على حقيقة الموقف . وقد أصدر العديد من الدول بيانات أو تصريحات تستنكر التهديدات الأمريكية وتحذر من نتائج أى عدوان على ليبيا . (65) .

(65) نفس المرجع، صفحات 28 - 31 .



وعلى هذا فقد كانت مسيرة الثورة في السياسة الخارجية تجاه الدول الغربية بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة مسيرة مليئة بالأحداث السياسية المتباينة والمواقف الجادة تجاه قضايا التحرر والإستقلال، والإعتدال على الذات، وكان لذلك عداء تلك الدول الإستعمارية وموقفها من ثورة الفاتح العظيمة.

٢٠ السياسة الخارجية لجمهورية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

اتسمت السياسة الخارجية للجمهورية تجاه الكتلة أو المنظومة الإشتراكية بالتعاون منذ قيام الثورة في الفاتح العظيم 1969م.، وذلك بسبب توافق أهداف ومبادئ الثورة في الحرية والإشتراكية، ومساندة قضايا التحرر في العالم، وإدانة الإستعمار، مع المبادئ التي تتمسك بها دول المعسكر الشرقي. وقد اتضح ذلك في تأييد تلك الدول لثورة الفاتح العظيمة منذ يومها الأول، فرحبت تلك الدول بالتعاون والتعامل معها في شتى المجالات، ودون تحفظ، وذلك باعتبار أن ثورة الفاتح العظيمة هي إحدى الثورات التي قامت مناهضة للإستعمار الغربي وللأمبريالية في كل مكان.

بالإضافة إلى ذلك سعت ثورة الفاتح العظيمة إلى توطيد العلاقات مع دول المعسكر الشرقي، وذلك لأن الأخيرة تمثل جزءاً من الدول التي كافحت من أجل التحرر، وتناهض الإستعمار وتؤيد قضايا الحرية وعلى رأسها القضية الفلسطينية التي ما فتئت ثورة الفاتح العظيمة تؤيدها وتنادي بها، واعتبرتها أساساً لربط علاقاتها مع أي دولة في العالم.

وانطلاقاً من السياسة التي انتهجتها ثورة الفاتح العظيمة في الحياد الإيجابي وعدم الإنحياز، والافتتاح على الشعوب الحرة المكافحة ضد الإستعمار والأمبريالية، وتعبيراً عن مدى التعاون الذي يسود العلاقات المتينة بين ليبيا بعد قيام الثورة ودول المعسكر الشرقي، فقد قام الرئيس اليوغسلافي جوزيف بروز تيتو بأول زيارة إلى ليبيا، وكان ذلك في 26 فبراير 1970.، وكانت أول زيارة يقوم بها رئيس دولة من دول الكتلة الشرقية، وكانت تلك الزيارة تأكيداً صادقاً على مدى ارتباط الشعب العربي الليبي بالشعوب المحبة للسلام، وعن مدى التضامن البشري بين الشعوب المكافحة من أجل حريتها وكرامتها ووحدتها⁽⁶⁶⁾.

لقد كانت القضية الفلسطينية، ومناصرة دول المنظومة الإشتراكية لها وتنديدها بالعدوان الصهيوني على الأرض العربية وإدانة التحركات الإستعمارية، كان كل ذلك

(66) منجزات ثورة الفاتح من سبتمبر 1971، مرجع سابق صفحة 234.



أساساً لاستمرارية العلاقات الجيدة بين الجماهيرية العظمى ودول المعسكر الشرقي بصفة عامة، والإتحاد السوفيتي بصفة خاصة، حيث أقامت الجماهيرية العظمى علاقات تعاون وتبادل تجارى، وعلاقات دبلوماسية وسياسية وعسكرية على مدى العشرين سنة الماضية. وقد كانت كل تلك العلاقات مبنية أساساً وتنمو يوماً بعد يوم على قواعد احترام مبدأ المصالح المتبادلة وحق كل شعب فى الحرية والسيادة⁽⁶⁷⁾ وقد تعددت الزيارات بين المسؤولين فى دول الكتلة الشرقية، وبين المسؤولين فى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، وقد تضمنت البيانات التى صدرت عقب تلك الزيارات بوجه عام وبصفة رئيسية النقاط التالية:

أ - شجب العدوان الإسرائيلى والتنديد باستمرار احتلال الأراضي العربية وتأييد المقاومة الفلسطينية.

ب- تأييد حركات التحرر والنضال ضد الإستعمار والأمبريالية.

ج- التأكيد على التعاون بين البلدين وتوسيع مجالاته وتوفير الظروف المساعدة لتحقيقه.

د - الإتفاق على تبادل الزيارات على مختلف المستويات وإبرام إتفاقيات التعاون الإقتصادية وغيرها.

هـ- التأكيد على أن السلام لن يستتب فى المنطقة ما لم يُكُنَّ الشعب الفلسطينى من استعادة حقوقه المشروعة، والعيش فى طمأنينة وسلام، والتنديد بقوى الإستعمار العالمى التى تمسك العدو الصهيونى بالمال والسلاح.

و- التعبير عن قلق الجانبين حيال الوضع الدولى المتدهور وإدانة سياسة الإستعمار العالمى وكافة أوجه الإضطهاد، والتأكيد على ضرورة تدعيم الحركات التحررية فى أفريقيا وآسيا وغيرها من القارّات، ومدّها بكافة المساعدات لتمكّن من الإستمرار فى كفاحها ضد الإستعمار العالمى.

وبعد أن أصبحت قرارات السياسة الخارجية تصدر عن طريق المؤتمرات الشعبية الأساسية منذ قيام سلطة الشعب، فقد انطلق العمل على إرساء أسس للتعاون مع دول المنظومة الاشتراكية، تمشياً مع توصيات المؤتمرات الشعبية الأساسية ومع توجهات الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى دعماً لمواقف الدول الاشتراكية الإيجابية تجاه الجماهيرية العظمى والقضايا العربية وقضايا التحرر فى العالم والنضال

(67) رد المكتب الشعبى للإتصال الخارجى، مرجع سابق صفحات 6 - 7.



ضد الأمبريالية. وقد قطعت العلاقات بين الجاهيرية العظمى ودول المنظومة الإشتراكية أشواطاً بعيدة في مختلف المجالات⁽⁶⁸⁾.

وحيث إن السياسة الخارجية للجاهيرية العظمى تجاه دول المعسكر الشرقي أصبحت واضحة تتمثل في مساندة قضايا التحرر في شتى أنحاء العالم، فقد استمرت العلاقات الليبية مع مجموعة دول الكتلة الشرقية في تطورها في إطار الصداقة والتعاون المشترك وقد استمر تبادل الزيارات على مختلف المستويات التي نتج عنها صدور بيانات مشتركة أكدت على عمق العلاقات والصداقة التي تربط هذه الدول مع الجاهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى في النضال المشترك ضد الأمبريالية الأمريكية والصهيونية والعنصرية، ودعم كفاح الشعوب.

كما تواصلت اجتماعات اللجان المشتركة مع دول المنظومة الإشتراكية لتطوير أوجه التعاون المختلفة في شتى المجالات، ووقعت الكثير من الاتفاقيات مع هذه الدول في مجموعها بالتضامن مع الجاهيرية العظمى في مواجهة العدوان الأمبريالي الصهيوني، وتنديدها بالعدوان الأمريكي الغاشم على مدن الجاهيرية العظمى في سنة 1986م. ومساندتها لمواقف الجاهيرية في المنظمات الدولية ضد الأمبريالية والصهيونية ومساندة قضايا التحرر.

وفي هذا الإطار فقد سعى المكتب الشعبي للإتصال الخارجي إلى دعم وتطوير علاقات الصداقة والتعاون مع مجموعة الدول الإشتراكية في شرق أوروبا وأجرى معها العديد من المشاورات، وتبادل الزيارات، ووجهات النظر حول مختلف القضايا الثنائية والإقليمية والدولية ذات الإهتمام المشترك.

إن سياسة الجاهيرية الخارجية، نمت منذ قيام الثورة في الفاتح العظيم كما نمت علاقاتها مع دول العالم المختلفة، وتوحدت وتطورت لأن تلك السياسة كانت مبنية على الأسس التالية:⁽⁶⁹⁾

- 1 - التأييد الكامل ودون تحفظ للقضية الفلسطينية والسعى إلى تحرير فلسطين وتحقيق الوحدة العربية.
- 2 - مكافحة الأمبريالية والاستغلال سواء في الوطن العربي أو العالم الإسلامي، والعالم الثالث بوجه عام.

(68) المرجع السابق، صفحة 4.

(69) مسيرة الإنسان، مرجع سابق، صفحة: 82 وكذلك ثورة الفاتح من سبتمبر، العيد الخامس،

مرجع سابق، صفحة 30.



- 3 - المشاركة العالمية من أجل رخاء وتقدم وازدهار المجتمع الدولي .
- 4 - العمل على توطيد السلام القائم على الحق والتكافؤ والعدل .
- 5 - الدعوة إلى منهج صحيح لحل مشكلات العالم وضمان التعاون والتفاهم بين الشعوب .
- 6 - المساهمة مع بقية الدول المناضلة في إقرار حق بقية الشعوب مهما كان حجمها، في تأكيد كيانها وإبراز حقيقة نضالها .
- 7 - العمل على تصفية القواعد الأجنبية والإرتباط بالأحلاف لكل الدول .
- 8 - جعل البحر المتوسط بحيرة سلام وذلك بالسعى لإخراج الأساطيل الحربية منه .
- 9 - الدعوة في كافة المؤتمرات إلى وقفات جادة، ومواقف محددة بالرفض الحازم للعمل لأى من القوتين العظيمتين .
- 10 - تأييد السياسة التحريرية لشعوب دول عدم الإنحياز والعالم الثالث في مواجهة السيطرة والإستغلال والإستعمار والتغلغل الصهيوني .
- 11 - دعم موقف الشعوب الأوروبية المطلة على البحر المتوسط إلى السعى إلى التخلص من التبعية لنفوذ القوى الكبرى .
- 12 - الدعوة إلى إقامة نظام إقتصادى عالمى جديد، يقوم على التعاون المتكافئ والعدل في قضايا الطاقة والمواد المصنعة والتقنية والتنمية، وتوفير أفضل الظروف للقضاء على مشاكل التخلف ومظاهره في الدول النامية .
- 13 - المشاركة الفعّالة في كافة مجالات عمل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية العالمية منها والإقليمية في حل مشاكل الشعوب المضطهدة، والإسهام في مجالات التنمية الإقتصادية والإجتماعية في العالم، والعمل على القضاء على عوامل القلق والتوتر على الصعيد الدولي، ومن ذلك، التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية .
- 14 - التضامن مع المنظمات الجماهيرية الأوروبية، التي تنهض قضايا شعوبها، وقضايا شعوبنا، من أجل تعاون وحوار عربى أوروبى أكثر قوة، وأبعد قدرة في سبيل تعاون متكافئ يقوم على تبادل المنفعة عن طريق استبدال المواد الخام بتكنولوجيا أوروبا المتقدمة، بتصنيع المنطقة العربية وتطويرها، بعيداً عن العلاقات الإحتكارية الإستغلالية، وذلك من أجل بناء حضارة الإنسان . وتأكيّداً على المنطلق الشعبى فقد انتهجت الجماهيرية العظمى، الإتصال والمشاركة في التنظيمات الشعبية، وتأسيس منظمات شعبية عالمية، وذلك لتوضيح حقيقة المواقف والقضايا التي تنتهكها الجماهيرية، في مختلف الساحات وفي مختلف القضايا، وفضح الدور الإستعماري للأمبريالية العالمية بزعامة



الولايات المتحدة الأمريكية، كما تم مد جسور التعاون والحوار المستمر مع المنظمات الشعبية في الخارج وقياداتها التقدمية والتنسيق بينها وبين المؤتمرات والنفقات المهنية في الجاهيرية العظمى⁽⁷⁰⁾.

ومن أبرز المنظمات الشعبية على مستوى الوطن العربي، التي عملت الجاهيرية العظمى على تأسيسها والمشاركة فيها مؤتمر الشعب العربي، الذي يضم في عضويته منظمات وأحزاب سياسية ونقابات وتنظيمات شعبية أخرى، بالإضافة إلى شخصيات عربية سياسية وثقافية. وتهدف إلى الإهتمام بقضايا التحرر في الساحة العربية والساحات الأخرى في العالم الثالث كما تدعو إلى الوحدة العربية وغيرها من القضايا الهامة⁽⁷¹⁾.

أما على نطاق منطقة البحر المتوسط، فقد شاركت الجاهيرية العظمى في تأسيس منظمة الإشتراكيين التقدميين لمنطقة حوض البحر المتوسط، وقد استضافت الجاهيرية العظمى الأمانة الدائمة لهذه المنظمة، بالإضافة إلى عدة مؤتمرات وندوات عقدتها المنظمة منذ قيامها. وهي تشمل في عضويتها الأحزاب التقدمية والتنظيمات الشعبية في منطقة حوض البحر المتوسط وتسعى إلى تحقيق الحرية والسيادة لشعوب المنطقة بعيداً عن نفوذ الدول الكبرى⁽⁷²⁾.

أما على النطاق العالمي الشعبي، فقد أسست الجاهيرية العظمى المثابة العالمية لمقاومة الأمبريالية والصهيونية والعنصرية والرجعية، والعضوية فيها (وفقاً للهادة 11 من ميثاقها) مفتوحة لجميع القوى الثورية التقدمية الملتزمة بالميثاق، وتهدف هذه المنظمة إلى مقاومة كل مظاهر الأمبريالية والهيمنة والعنصرية والصهيونية والرجعية في العالم، ومساندة جميع قضايا التحرر وحركاتها العالمية⁽⁷³⁾.

وفي ظل السياسة الخارجية للجاهيرية تجاه الدول الكبرى يمكن الحديث باختصار عن نشاط ودور الجاهيرية العظمى في الأمم المتحدة:

قامت ثورة الفاتح العظيمة بتوجيهات من قيادتها الثورية، بدور ملحوظ في

(70) ملخص تقرير المكتب الشعبي للإتصال الخارجي، مرجع سابق صفحات 7 - 8.

(71) لشيء من التفاصيل انظر أعمال الدورة الثانية لمؤتمر الشعب العربي طرابلس 15 - 19 أيار / يناير 1981.

(72) انظر وثائق وبيانات اجتماع الأمانة الدائمة لمنظمة الإشتراكيين التقدميين لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط. ومؤتمر الصحفيين التقدميين، مائلا 18 - 21 ناصر (يوليو) 1983 ص 3.

(73) انظر مشروع ميثاق المثابة العالمية لمقاومة الأمبريالية والصهيونية والعنصرية والرجعية والفاشية.



مواجهة الدول الكبرى ذات المقاعد الدائمة في مجلس الأمن، وذلك من خلال المطالبة بتعديل ميثاق الأمم المتحدة، وإلغاء حق النقض في مجلس الأمن، وهو الحق الذي تعتبره الجماهيرية تمييزاً للدول الكبرى عن الدول الأخرى.

فقد بعث العقيد معمر القذافي قائد الفاتح العظيمة في عام 1975م. بقرقيات إلى رؤساء جميع الدول التي صوتت إلى جانب القرار التاريخي باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية قال فيها:

«إنني أنطلق إلى اليوم الذي تنتصر فيه شعوبنا انتصاراً سياسياً وتاريخياً آخر، عندما تتمكن من إلغاء ما يسمى بحق النقض للدول الكبرى، ذلك الحق التعسفي الذي يشبه الحق الإلهي للملوك العصور الوسطى».

واستناداً على ذلك «وفي خلال الدورة الثلاثين للجمعية العامة وفي تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة بند (112) بتاريخ 18 نوفمبر (الحرث) 1975م. يذكر مندوب الجماهيرية في كلمته» بأنه بعد ثلاثين عاماً من إقرار ميثاق الأمم المتحدة لم تستطع أن تحقق حلم البشرية في عالم يسوده السلام والأمن.

ومن بين المحافل الدولية التي شاركت فيها الجماهيرية العظمى وحاولت كسب التأييد من الدول المشاركة فيها، هو مؤتمر دول عدم الإنحياز في سنة 1976م. الذي عقد بمدينة كولومبو في سريلانكا، وقد حضره قائد الثورة حيث أكد في كلمته التي ألقاها أمام المؤتمرين: على ضرورة إلغاء حق النقض الذي تتمتع به الدول الخمس الكبرى، وتأكيداً لذلك فقد طالب رئيس الوفد الليبي في الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة بإلغاء حق النقض، وبتاريخ 5 من شهر الحرث (نوفمبر) 1979 تقدمت الجماهيرية العظمى بمشروع قرار إلى اللجنة السادسة، بشأن حق النقض، وضرورة إلغائه، وقد وافقت على هذا المشروع مجموعة دول منظمة الوحدة الأفريقية والمؤتمر الخامس لرؤساء دول وحكومات عدم الإنحياز في كولومبو والمؤتمر السادس الذي عقد في طرابلس 1977م. وعندما قدم المشروع لاقى ترحيباً من دول العالم الثالث، بيد أنه لاقى اعتراضاً حاداً من الدول الكبرى صاحبة المصلحة في الحفاظ على ذلك الحق. وفي الدورة الرابعة والثلاثين قدم نفس المشروع في صيغة منقحة. وبالرغم من المحاولات العديدة لإلغاء هذا الحق إلا أنها لم تكلل بالنجاح حتى الآن.

وبالإضافة إلى هذا فقد لعبت الجماهيرية العظمى دوراً فعالاً في كثير من القضايا والمسائل التي طرحت على الجمعية العامة للأمم المتحدة، فقد أيدت الجماهيرية العربية



الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى القرارات التي اعتمدت من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بنزع السلاح وخاصة السلاح النووي تمثيلاً مع مواقفها السابقة المؤيدة لهذه المساعي .

مُلاحَظَات

- (1) البيان الأول للثروة
- (2) الإعلان الدستوري.
- (3) إعلان قيام سلطة الشعب.
- (4) الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير.
- (5) قرار أمانة مؤتمر الشعب العام رقم (50) لسنة 1988 في شأن اختيار أعضاء محكمة الشعب ومكتب الإدعاء الشعبي.
- (6) نص قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 447 لعام 1987م. بشأن تطبيق النظام المحاسبي لقولة (شركاء لا أجراء).



الاعلان الدستوري⁽¹⁾

مجلس قيادة الثورة.

باسم الشعب العربي في ليبيا،

وقد آل على نفسه أن يسترد حريته، وأن يستمتع بخيرات أرضه، وأن يعيش في مجتمع تكون فيه الرهافة والرخاء حقاً لكل مواطن مخلص. وقد صمم وعقد العزم على أن يحطم كل القيود التي كانت تحد من حركته وانطلاقه، وأن يقف في الصف مع إخوانه في جميع أجزاء الوطن العربي مناضلاً لاسترداد كل شبر من الأرض التي دنسها الاستعمار، وأن يزيل العوائق التي تقف حائلاً دون وحدته من الخليج إلى المحيط.

وهو يؤمن بأن السلام لا يقوم إلا على العدل، ويقدر أهمية تدعيم العلاقات التي تربطه بجميع شعوب العالم المناضلة ضد الاستعمار، وهو يدرك أن تحالف الرجعية والاستعمار هو المسئول عن التخلف الذي يعانيه رغم وفرة ثرواته الطبيعية وعن الفساد الذي استشرى في جهاز الحكم، وهو يدرك مسؤولياته عن إقامة حكم وطني ديمقراطي تقدمي وحدوي.

وباسم الإرادة الشعبية التي عبرت عنها القوات المسلحة في الفاتح من سبتمبر 1969م والتي أطاحت بالنظام الملكي وأعلنت الجمهورية العربية الليبية وحماية لثورته وتدعيماً لما حتى تسير نحو تحقيق أهدافها في الحرية والإشتركية والوحدة.

يصدر هذا الإعلان الدستوري ليكون أساساً لنظام الحكم في مرحلة استكمال الثورة الوطنية الديمقراطية، وحتى يتم إعداد دستور دائم يعبر عن الإنجازات التي تحققتها الثورة ويحدد معالم الطريق أمامها.

الباب الأول

الدولة

مادة (1)

ليبيا جمهورية عربية ديمقراطية حرة، السيادة فيها للشعب، وهو جزء من الأمة العربية، وهدفه الوحدة العربية الشاملة.

واقليمها جزء من افريقيا وتسمى الجمهورية العربية الليبية.

(1) نشر في عدد الجريدة الرسمية الخاص الصادر في 1969/12/15.



مادة (2)

الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية.
وتحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان طبقاً للعادات المرعية.

مادة (3)

التضامن الإجتماعي أساس الوحدة الوطنية.
والأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق والوطنية.

مادة (4)

العمل في الجمهورية العربية الليبية حق وواجب وشرف لكل مواطن قادر.
والوظائف العامة تكليف للقاتمين بها، ويهدف موظفو الدولة في أداء أعمالهم
ووظائفهم إلى خدمة الشعب.

مادة (5)

المواطنون جميعاً سواء أمام القانون.

مادة (6)

تهدف الدولة إلى تحقيق الاشتراكية وذلك بتطبيق العدالة الإجتماعية التي تحظر
أى شكل من أشكال الإستغلال.

وتعمل الدولة - عن طريق إقامة علاقات اشتراكية في المجتمع - على تحقيق
كفاية في الإنتاج وعدالة في التوزيع، بهدف تذويب الفوارق سلمياً بين الطبقات
والوصول إلى مجتمع الرفاهية مستلهمه، في تطبيقها للإشتراكية تراثها الإسلامى العربى
وقيمه الإنسانية وظروف المجتمع الليبى.

مادة (7)

تعمل الدولة على تحرير الإقتصاد القومى من التبعية والنفوذ الأجنبيين ونحويله
إلى اقتصاد وطنى إنتاجى يعتمد على الملكية العامة للشعب الليبى والملكيات الخاصة
لأفرادهم.



مادة (8)

الملكية العامة للشعب أساس تطوير المجتمع وتنميته وتحقيق كفاية الإنتاج والملكية الخاصة الغير مستغلة مصونة، ولا تتزع إلا وفقاً للقانون.
والإرث حق تحكمه الشريعة الإسلامية.

مادة (9)

تضع الدولة نظاماً للتخطيط القومى الشامل اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، ويراعى فى توجيه الإقتصاد الوطنى التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية.

مادة (10)

إنشاء الألقاب والرتب المدنية محظور وتعتبر ملغاة جميع الألقاب التى كانت ممنوحة لأفراد الأسرة المالكة السابقة وحاشيتها.

مادة (11)

تسليم اللاجئين السياسيين محظور.

مادة (12)

للمنازل حرمة، ولا يجوز دخولها أو تفتيشها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون، وبالكيفية المنصوص عليها فيه.

مادة (13)

حرية الرأى مكفولة فى حدود مصلحة الشعب ومبادئ الثورة.

مادة (14)

التعليم حق وواجب على اللبيين جميعاً، وهو إلزامى حتى نهاية المرحلة الإعدادية، وتكفله الدولة بإنشاء المدارس والمعاهد والجامعات والمؤسسات الثقافية والتربوية ويكون التعليم فيها مجاناً، وتنظم بقانون الحالات التى يجوز فيها إنشاء مدارس خاصة.

وتعنى الدولة خاصة برعاية الشباب بدنياً وعقلياً وخلقياً.



مادة (15)

الرعاية الصحية حتى تكفله الدولة بإنشاء المستشفيات والمؤسسات العلاجية الصحية وفقاً للقانون.

مادة (16)

الدفاع عن الوطن واجب مقدس، وأداء الخدمة العسكرية شرف للمواطن.

مادة (17)

لا يجوز فرض ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون، ولا يجوز إعفاء أحد من أداء الضرائب في غير الأحوال المبينة في القانون.

كما لا يجوز تكليف أحد بتأدية الرسوم إلا في حدود القانون.

الباب الثاني

نظام الحكم

مادة (18)

مجلس قيادة الثورة هو أعلى سلطة في الجمهورية العربية الليبية ويباشر أعمال السيادة العليا والتشريع ووضع السياسة العامة للدولة نيابة عن الشعب وله بهذه الصفة أن يتخذ كافة التدابير التي يراها ضرورية لحماية الثورة والنظام القائم عليها، وتكون هذه التدابير في صورة إعلانات دستورية أو قوانين أو أوامر أو قرارات ولا يجوز الطعن فيها يتخذ مجلس قيادة الثورة من تدابير أمام أي جهة.

مادة (19)

يعين مجلس قيادة الثورة مجلساً للوزراء يتكون من رئيس للوزراء ووزراء ويجوز له تعيين نواب لرئيس الوزراء ووزراء بدون وزارة.

وللمجلس قيادة الثورة أن يعزل رئيس الوزراء والوزراء، وأن يقبل استقالاتهم من مناصبهم.

ويترتب على استقالة رئيس مجلس الوزراء استقالة مجلس الوزراء، ويتولى مجلس الوزراء تنفيذ السياسة العامة للدولة وفق ما يرسمه مجلس قيادة الثورة وهو مسئول عن أعماله أمام مجلس قيادة الثورة، ودون إخلال بالمسئولية التضامنية لمجلس الوزراء يكون كل وزير مسؤولاً عن أعمال وزارته أمام رئيس مجلس الوزراء.



مادة (20)

يقوم مجلس الوزراء بدراسة وإعداد كافة مشروعات القوانين وفق السياسة التي يرسمها مجلس قيادة الثورة وتعرض عليه للنظر فيها وإصدارها.

مادة (21)

تصدر الميزانية العامة للدولة بقانون ويعتمد مجلس قيادة الثورة بقرار منه الحساب الختامي لميزانية الدولة.

مادة (22)

يعقد مجلس قيادة الثورة اجتماعاً مشتركاً مع مجلس الوزراء بناء على دعوة رئيس مجلس قيادة الثورة أو عضوين من أعضائه كلها رأوا ذلك.

مادة (23)

مجلس قيادة الثورة هو الذي يعلن الحرب ويعقد المعاهدات ويصدق عليها إلا ما قد يرى تفويض مجلس الوزراء في عقده والتصديق عليه.

مادة (24)

يعين مجلس قيادة الثورة الممثلين السياسيين للجمهورية العربية اللبية في الخارج ويقبلهم، وهو الذي يقبل اعتماد رؤساء البعثات السياسية الأجنبية، وهو الذي ينشئ المصالح العامة ويعين كبار الموظفين ويعزلهم على النحو المبين في القانون.

مادة (25)

يكون إعلان الأحكام العرفية أو حالة الطوارئ بقرار من مجلس قيادة الثورة كلها تعرض أمن الدولة الخارجى أو الداخلى للخطر، وكلما رأى أن ذلك ضرورى لحماية الثورة وتأمين سلامتها.

مادة (26)

الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة.

والقوات المسلحة في الجمهورية العربية اللبية ملك للشعب، وهي عدته لحماية البلاد وأمنها وسلامة أراضيها ونظامها الجمهورى والحفاظ على وحدته الوطنية، وتخضع القوات المسلحة للإشراف الكامل لمجلس قيادة الثورة.



مادة (27)

يهدف القضاء فيما يصدره من أحكام إلى حماية مبادئ المجتمع وحقوق الأفراد وكراماتهم وحرياتهم.

مادة (28)

القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون والضمير.

مادة (29)

تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب.

مادة (30)

لكل شخص الحق في الإلتجاء إلى المحاكم وفقاً للقانون.

مادة (31)

- أ) لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون.
- ب) العقوبة شخصية.
- ج) المتهم بريء حتى تثبت إدانته، وتؤمن له كافة الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع، ويحظر إلقاء المتهم أو المسجون جسانياً أو نفسانياً.

مادة (32)

يكون العفو عن العقوبة أو تخفيفها بقرار من مجلس قيادة الثورة، أما العفو العام فيكون بقانون.

الباب الثالث

أحكام متفرقة وانتقالية

مادة (33)

يلغى النظام الدستوري المقرر في الدستور الصادر في 7 أكتوبر 1951م وتعديلاته مع ما يترتب على ذلك من آثار.

مادة (34)

يستمر العمل بجميع الأحكام المقررة في القوانين والتشريعات القائمة فيما لا يتعارض مع أحكام هذا الإعلان الدستوري.



وكل إشارة في هذه القوانين والتشريعات إلى اختصاصات الملك ومجلس الأمة تعتبر إشارة إلى مجلس قيادة الثورة، وكل إشارة فيها إلى الملكية تعتبر إشارة إلى الجمهورية.

مادة (35)

يكون للمقررات والبيانات والأوامر الصادرة من مجلس قيادة الثورة منذ سبتمبر 1969م وقبل صدور هذا الإعلان الدستوري قوة القانون.

ويلغى كل ما يتعارض مع أحكامها من نصوص القوانين النافذة قبل صدورها ولا يجوز إلغاؤها أو تعديلها إلا بالطريقة المبينة في هذا الإعلان الدستوري.

مادة (36)

تنشر القوانين في الجريدة الرسمية ويعمل بها من تاريخ نشرها إلا إذا نص على خلاف ذلك.

مادة (37)

يبقى هذا الإعلان الدستوري نافذ المفعول حتى يتم إصدار الدستور الدائم، ولا يعدل إلا بإعلان دستوري آخر من مجلس قيادة الثورة إذا رأى ذلك ضرورياً وفق مصلحة الثورة.

ينشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية.

مجلس قيادة الثورة

صدر بتاريخ 2 شوال 1389هـ

الموافق 11 ديسمبر 1969 م



إعلان عن قيام سلطة الشعب

إن الشعب العربي الليبي المجتمع في المنفى العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنفقات والاتحادات والروابط المهنية مؤتمر الشعب العام، انطلاقاً من البيان الأول للثورة، ومن خطاب زوارة التاريخي وامتداداً بقولات الكتاب الأخضر وقد اجتمع على توصيات المؤتمرات الشعبية وعلى الإعلان الدستوري الصادر في 2 شوال 1389 هـ، الموافق 11 ديسمبر سنة 1969 م، وعلى قرارات وتوصيات مؤتمر الشعب العام في دور انعقاده الأول في الفترة من 4 إلى 17 محرم 1396 هـ، الموافق 5 إلى 18 يناير سنة 1976 م، ودور انعقاده الثاني في الفترة من 21 ذي القعدة إلى 2 ذي الحجة 1396 هـ، الموافق 13 إلى 24 نوفمبر سنة 1976 م وهو يؤمن بما بشرت به ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة التي فجرها الفكر الثائر والفائد المعلم العقيد معمر القذافي على رأس حركة الضباط الوحدويين الأحرار تنقيحاً لجهاد الآباء والأجداد من قيام النظام الديمقراطي المباشر ويرى فيه الحل الحاسم والنهائي لمشكلة الديمقراطية.

وهو يجسد الحكم الشعبي على أرض الفاتح العظيم إقراراً لسلطة الشعب الذي لا سلطة لسواه، يعلن تمسكه بالحرية واستعداده للدفاع عنها فوق أرضه، وفي أي مكان من العالم، وحمائمه للمضطهدين من أجلها، ويعلن تمسكه بالاشتراكية تحقيقاً للكية الشعب، ويعلن التزامه بتحقيق الوحدة العربية الشاملة، ويعلن تمسكه بالقيم الروحية ضماناً للأخلاق والسلوك والآداب الإنسانية ويؤكد سبيل الثورة الزاحفة بقيادة الفكر الثائر والفائد المعلم العقيد معمر القذافي نحو السلطة الشعبية الكاملة وتثبيت مجتمع الشعب الفائد والمجد الذي بيده السلطة ويديه الثروة ويديه السلاح، مجتمع الحرية، وقمع الطريق نهائياً على كافة أنواع أدوات الحكم التقليدية من الفرد والمائلة والقبيلة والطائفة والطبقة والنيابة والحزب ومجموعة الأحزاب، ويعلن استعداده لسطح أي محاولة مضادة لسلطة الشعب سحقاً تاماً.

إن الشعب العربي الليبي وقد استرد بالثورة زمام أمره، وملك مقدرات يومه وغده، مستعيناً بالله متمسكاً بكتابه الكريم أبداً مصدراً للهداية وشرعية للمجتمع، يصدر هذا الإعلان إيذاناً بقيام سلطة الشعب، ويبشر شعوب الأرض فجر عصر الجماهير.

(أولاً): يكون الاسم الرسمي لليبيا (الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية).

(ثانياً): لقرآن الكريم هو شرعية للمجتمع في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية. (ثالثاً): السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه، ويمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنفقات والاتحادات والروابط المهنية مؤتمر للشعب العام، ويحدد القانون نظام عملها.

(رابعاً): الدفاع عن الوطن مسئولية كل مواطن ومواطنة، وعن طريق التدريب العسكري العام يتم تدريب الشعب وتسليحه، وينظم القانون طريقة إعداد الإطارات الحربية وللتدريب العسكري العام.

مؤتمر الشعب العام

صدر في القاهرة بمدينة سبها في 12 ربيع الأول 1397 هـ
الموافق 2 مارس 1977 م



الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير

إن الشعب العربي الليبي المجتمع في المؤتمرات الشعبية الأساسية إذ يستلهم البيان الأول لثورة الفاتح العظيمة عام 1969م التي انتصرت الحرية على أرضه انتصاراً نهائياً، ويسترشد بما ورد في الإعلان التاريخي لقيام سلطة الشعب في الثاني من مارس 1977م الذي فتح عصراً جديداً يتوج كفاح البشرية على مر العصور، ويعزز سعيها الدؤوب نحو الحرية والإنعتاق.

واهتداء منه بالكتاب الأخضر دليل البشرية نحو الخلاص النهائي من حكم الفرد والطبقة والطائفة والقبيلة والحزب، ومن أجل إقامة مجتمع كل الناس الأحرار المتساوين في السلطة والثروة والسلاح.

واستجابة للتحريض الدائم للثائر الأممي معمر القذافي صانع عصر الجماهير الذي جسّد بفكره ومعاناته آمال المقهورين والمضطهدين في العالم، وفتح أمام الشعوب أبواب التغيير بالثورة الشعبية أداة تحقيق المجتمع الجماهيري.

وإيماناً منه بأن حقوق الإنسان الذي استخلفه الله في الأرض ليست هبة من أحد، وأن لا وجود لها في مجتمعات العنف والإستغلال، وأنها لا تتحقق إلا بانتصار الجماهير على جلادها واختفاء الأنظمة القائمة للحرية تقيّم سلطتها ويتعزز وجودها على وجه الأرض عندما يسود الشعب بالمؤتمرات الشعبية، فلا ضمان لحقوق الإنسان في عالم فيه حاكم ومحكوم، ومسيّد ومسود، وغنى وفقير.

وإدراكاً بأن الشقاء الإنساني لا يزول، وحقوق الإنسان لا تتأكد إلا ببناء عالم جماهيري تمتلك فيه الشعوب السلطة والثروة والسلاح، وتختفى فيه الحكومات والجيوش وتتحلر فيه الجماعات والشعوب والأمم من خطر الحروب في عالم يسوده السلام والإحترام والمحبة والتعاون.

إن الشعب العربي الليبي تأسساً على ذلك وأخذاً بما جاء في قرارات المؤتمرات الشعبية القومية والأمية في الداخل والخارج مسترشداً بقول عمر بن الخطاب «مضى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً» كأول إعلان في تاريخ البشرية للحرية وحقوق الإنسان، يقرر إصدار الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير وفقاً للمبادئ التالية:-

1 - إنطلاقاً من أن الديمقراطية هي الحكم الشعبي وليس التعبير الشعبي، يعلن أبناء



المجتمع الجماهيري أن السلطة للشعب ممارستها مباشرة دون نيابة ولا تمثيل في المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية.

2 - أبناء المجتمع الجماهيري يقدسون حرية الإنسان ويحمونها ويحرمون تقييدها، فالجس فقط لمن تشكل حرته خطراً أو إفساداً للآخرين، وتستهدف العقوبة الإصلاح الاجتماعي وحماية القيم الإنسانية ومصالح المجتمع، ويحرم المجتمع الجماهيري العقوبات التي تمس كرامة الإنسان وتضر بكيانه كعقوبة الأشغال الشاقة والسجن الطويل الأمد، كما يحرم المجتمع الجماهيري إلحاق الضرر بشخص السجين مادياً أو معنوياً، ويدين المتاجرة به أو إجراء التجارب عليه، والعقوبة شخصية يتحملها الفرد جزاء فعل مجرم موجب لها، ولا تنصرف العقوبة أو آثارها إلى أهل الجاني وذويه «ولا تزر وازرة وزر أخرى».

3 - أبناء المجتمع الجماهيري أحرار وقت السلم في التنقل والإقامة.

4 - المواطنة في المجتمع الجماهيري حق مقدس لا يجوز إسقاطها أو سحبها.

5 - أبناء المجتمع الجماهيري يحرمون العمل السري واستخدام القوة بأنواعها والعنف والإرهاب والتخريب، ويعتبرون ذلك خيانة لمثل وقيم المجتمع الجماهيري الذي يؤكد سيادة كل فرد في المؤتمر الشعبي الأساسي، ويضمن حقه في التعبير عن رأيه علناً وفي الهواء الطلق، وينبذون العنف وسيلة لفرض الأفكار والآراء ويقرون الحوار الديمقراطي أسلوباً وحيداً لطرحها، ويعتبرون التعامل المعادي للمجتمع الجماهيري مع أية جهة أجنبية وبأية وسيلة من الوسائل خيانة عظمى للمجتمع.

6 - أبناء المجتمع الجماهيري أحرار في تكوين الاتحادات والنقابات والروابط لحماية مصالحهم المهنية.

7 - أبناء المجتمع الجماهيري أحرار في تصرفاتهم الخاصة وعلاقاتهم الشخصية، ولا يحق لأحد التدخل فيها إلا إذا اثنكى أحد أطراف العلاقة أو إذا كان التصرف أو كانت العلاقة ضارة بالمجتمع أو مفسدة له أو منافية لقيمه.

8 - أبناء المجتمع الجماهيري يقدسون حياة الإنسان ويحافظون عليها، وغاية المجتمع الجماهيري إلغاء عقوبة الإعدام وحتى يتحقق ذلك يكون الإعدام فقط لمن تشكل حياته خطراً أو فساداً للمجتمع، وللمحكوم عليه قصاصاً بالموت طلب التخفيف أو الفدية مقابل الحفاظ على حياته، ويجوز للمحكمة استبدال العقوبة إذا لم يكن ذلك ضاراً بالمجتمع أو منافياً للشعور الإنساني، ويدينون الإعدام بوسائل بشعة كالكرسي الكهربائي والحقن والغازات السامة.

9 - المجتمع الجماهيري يضمن حق التقاضي واستقلال القضاء ولكل منهم الحق في محاكمة عادلة ونزيهة.



10 - أبناء المجتمع الجاهري يتكفون إلى شريعة مقدسة ذات أحكام ثابتة لا تخضع للتغيير أو التبديل وهي الدين أو العرف ويعلمون أن الدين إيمان مطلق بالغيب وقيمة روحية مقدسة خاصة بكل إنسان عامة لكل الناس، فهو علاقة مباشرة مع الخالق دون وسيط ويحرم المجتمع الجاهري احتكار الدين واستغلاله للإثارة الفتن والتعصب والتشيع والحزب والافتتال.

11 - يضمن المجتمع الجاهري حق العمل، فالعمل واجب وحق لكل فرد في حدود جهده بمفرده أو شراكة مع آخرين ولكل فرد الحق في اختيار العمل الذي يناسبه. والمجتمع الجاهري هو مجتمع الشركاء لا الأجراء، والملكية الناتجة عن الجهد مقدسة مصانة لا تمس إلا للمصلحة العامة ولقاء تعويض عادل. وأبناء المجتمع الجاهري أحرار من ربة الأجرة وتأكيداً لحق الإنسان في جهده وإننتاجه، فالذي ينتج هو الذي يستهلك.

12 - أبناء المجتمع الجاهري أحرار من الإقطاع، فالأرض ليست ملكاً لأحد، ولكل فرد الحق في استغلالها، للإنتفاع بها شغلاً وزراعة ورعياً مدى حياته، وحياته ورثته في حدود جهده وإشباع حاجاته.

13 - أبناء المجتمع الجاهري أحرار من الإيجار، فالبيت لسكانه وللبيت حرمة مقدسة، على أن تراعى حقوق الجيران «الجار ذى القربى والجار الجنب»، وألا يستخدم المسكن فيما يضر بالمجتمع.

14 - المجتمع الجاهري متضامن ويكفل لأفراده معيشة ميسرة كريمة، وكما يحقق لأفراده مستوى صحياً متطوراً وصولاً إلى مجتمع الأصحاء يضمن رعاية الطفولة والأمومة وحماية الشيخوخة والمعجزة فالمجتمع الجاهري ولى من لا ولى له.

15 - التعليم والمعرفة حق طبيعى لكل إنسان، فلكل إنسان الحق في اختيار التعليم الذى يناسبه، والمعرفة التى تروقه دون توجيه أو إجبار.

16 - المجتمع الجاهري مجتمع الفضيلة والقيم النبيلة يقدس المثل والقيم الإنسانية تطلعاً إلى مجتمع إنسانى بلا عدوان، ولا حروب، ولا استغلال، ولا إرهاب، لا كبير فيه ولا صغير، كل الأمم، والشعوب والقوميات لها الحق في العيش بحرية وفق اختياراتها، ولها حقها في تقرير مصيرها، وإقامة كيانتها القومية، وللأقليات حقوقها في الحفاظ على ذاتها وتراثها، ولا يجوز قمع تطلعاتها المشروعة، واستخدام القوة لإذابتها في قومية أو قوميات أخرى.

17 - أبناء المجتمع الجاهري يؤكدون حق الإنسان في التمتع بالمتاع والمزايا، والقيم والمثل التى يوفرها الترابط، والتعاضد، والوحدة، والإلفة، والمحبة الأسرية،



والقبيلة، والقومية، والإنسانية، ولذا فإنهم يعملون من أجل إقامة الكيان القومي الطبيعي لأمتهم، ويناصرون المكافحين من أجل إقامة كياناتهم القومية الطبيعية. وأبناء المجتمع الجهايرى يرفضون التفرقة بين البشر بسبب لونهم، أو جنسهم أو دينهم أو ثقافتهم.

18 - أبناء المجتمع الجهايرى يحمون الحرية ويدافعون عنها في أى مكان من العالم، ويناصرون المضطهدين من أجلها، ويحرضون الشعوب على مواجهة الظلم والعسف والإستغلال والإستعمار، ويدعونها إلى مقاومة الأمريالية، والعنصرية، والفاشية وفق مبدأ الكفاح الجهايرى للشعوب ضد أعداء الحرية.

19 - المجتمع الجهايرى مجتمع التآلق، والإبداع. ولكل فرد فيه حرية التفكير، والإبتكار، والإبداع ويسعى المجتمع الجهايرى دائماً إلى ازدهار العلوم وارتقاء الفنون والآداب، وضمان انتشارها جماهيرياً منعاً لاحتكارها.

20 - إن أبناء المجتمع الجهايرى يؤكدون أنه من الحقوق المقدسة للإنسان أن ينشأ في أسرة متساكة فيها أمومة وأبوة وأخوة، فالإنسان لا تصلح له ولا تناسب طبيعته إلا الأمومة الحقة والرضاعة الطبيعية فالطفل تربية أمه.

21 - إن أبناء المجتمع الجهايرى متساوون رجالاً ونساء في كل ما هو إنسانى ولأن التفریق في الحقوق بين الرجل والمرأة ظلم صارخ ليس له ما يبرره، فإنهم يقررون أن الزواج مشاركة متكافئة بين طرفين متساويين لا يجوز لأي منهما أن يتزوج الآخر برغم إرادته أو يطلقه دون اتفاق إرادتهما، أو وفق حكم محاكمة عادلة، وأنه من العسف أن يحرم الأبناء من أمهم وأن تحرم الأم من بيتها.

22 - أبناء المجتمع الجهايرى يرون في خدم المنازل رقيق العصر الحديث، وعبيداً لأرباب عملهم، لا ينظم وضعهم قانون، ولا يتوافر لهم ضمان وحماية، يعيشون تحت رحمة مخدوميهم ضحايا للطغيان ويخبرون على أداء مهنة مذلة لكرامتهم ومشاعرهم الإنسانية تحت وطأة الحاجة، وسعياً للحصول على لقمة العيش، لذلك يحرم المجتمع الجهايرى استخدام خدم المنازل، فالبیت يخدمه أهله.

23 - أبناء المجتمع الجهايرى يؤمنون بأن السلام بين الأمم تكليل بتحقيق الرخاء والرفاهية، والوقام، ويدعون إلى إلغاء تجارة السلاح، والحد من صناعته لما يمثله ذلك من تبديد لثروات المجتمعات، وإثقال كاهل الأفراد بعبء الضرائب، وترويعهم بنشر الدمار، والقناء في العالم.

24 - أبناء المجتمع الجهايرى يدعون إلى إلغاء الأسلحة الذرية والجراثومية والكيمياوية، ووسائل الدمار الشامل، وإلى تدمير المخزون منها، ويدعون إلى تخليص البشرية من المحطات الذرية وخطر نفاياتها.



25 - أبناء المجتمع الجاهري يلتزمون بحماية مجتمعهم، والنظام السياسي القائم على السلطة الشعبية فيه، والحفاظ على قيمه، ومبادئه، ومصالحه، ويعتبرون الدفاع الجماعي سبيلاً لحمايته، والدفاع عنه مسئولية كل مواطن فيه، ذكراً كان أم أنثى «فلا نيابة في الموت دونه».

26 - إن أبناء المجتمع الجاهري يلتزمون بما ورد في هذه الوثيقة، ولا يميزون الخروج عليها، ويجرمون كل فعل مخالف للمبادئ والحقوق التي تضمنتها، ولكل فرد الحق في اللجوء إلى القضاء لانتصافه من أي مساس بحقوقه وحرياته الواردة فيها.

27 - إن أبناء المجتمع الجاهري وهم يقدمون باعتزاز للعالم الكتاب الأخضر دليلاً للإنعتاق ومنهاجاً لتحقيق الحرية، يبشرون الجاهير بعصر جديد تنهار فيه النظم الفاسدة، ويحول فيه العسف والاستغلال.

مؤتمر الشعب العام بالجمهورية العربية الليبية الشعبية
الإشتراكية العظمى

صدرت بمدينة البيضاء يوم الأحد 27 من شوال 1397 هـ.
الموافق 12 من شهر الصيف 1988 م.





قرار أمانة مؤتمر الشعب العام
رقم (50) لسنة (1988) م
في شأن اختيار أعضاء محكمة الشعب
ومكتب الإدعاء الشعبي

أمانة مؤتمر الشعب العام،

- بعد الإطلاع على القانون رقم (9) لسنة 84م في شأن تنظيم المؤتمرات الشعبية
وعلى اللائحة العامة للمؤتمرات الشعبية،
وتنفيذاً لقرارى مؤتمر الشعب العام رقم 5/4 لسنة 88م بشأن تصعيد رئيس
محكمة الشعب ورئيس مكتب الإدعاء الشعبي وتكليف أمانة مؤتمر الشعب العام
وأمانة المؤتمرات الشعبية للبلديات باختيار أعضاء محكمة الشعب وأعضاء مكتب
الإدعاء الشعبي من بين المصعدين من المؤتمرات الشعبية الأساسية.

قررت،

قررت

مادة (1)

المادة (1)

يعين قضاة بمحكمة الشعب وأعضاء بمكتب الإدعاء الشعبي الأخوة المدرجة
أسماؤهم بالقوائم المرفقة:

ويجوز لرئيس محكمة الشعب ولرئيس مكتب الإدعاء الشعبي كل فيما يخصه،
نسبة تفرغ الأعضاء كلياً أو جزئياً بحسب حاجة العمل كما يجوز لها بقرار يصدر عنها
ندب قضاة المحكمة للعمل كأعضاء بمكتب الإدعاء الشعبي وندب بعض أعضاء
المكتب للعمل كقضاة بالمحكمة على أن يكون الندب على سبيل التفرغ بذات درجة
العضو المنتدب طيلة فترة اختياره أو لمدة يحددها قرار الندب على أن تخطر أمانة مؤتمر
الشعب العام بهذا القرار.

مادة (2) المادة (2)

ترتب أقدمية أعضاء محكمة الشعب ومكتب الإدعاء الشعبي بقرارات تصدر
عن رئيس المحكمة ورئيس المكتب، كل فيما يخصه، وذلك وفق أقدمياتهم الحالية طبقاً



للقانون رقم (15) لسنة 81م في شأن نظام المرتبات، وعند التساوى في توفر هذه الضوابط تكون الأقدمية لأكثرهم سناً ويجوز لكل من رئيس المحكمة ورئيس مكتب الإيداع الشعبي اختيار مساعد له أو أكثر من بين الأعضاء التابعين له يعاونه في أعماله ويحل محله عند غيابه أو عند حلول مانع لديه، ويكون المساعد ثانياً في الترتيب بعد الرئيس ويليه الأعضاء.

مادة (3)

تتولى الجمعية العمومية للمحكمة تحديد دوائر المحكمة وتحديد دائرة اختصاص كل منها وتعين رؤساء هذه الدوائر وتوزيع الأعمال بين أعضاء المحكمة في كل دائرة. ويتولى رئيس مكتب الإيداع الشعبي إنشاء فرع أو أكثر للمكتب في نطاق كل دائرة من دوائر المحكمة، كما يتولى تنظيم وتوزيع الأعمال بين أعضاء المكتب في رئاسة المكتب والفروع حسب حاجة العمل.

مادة (4)

يكلف رئيس محكمة الشعب ورئيس مكتب الإيداع الشعبي بإعداد مشروع اللائحة التنظيمية والإدارية والمالية المنصوص عليها في قانون إنشاء محكمة الشعب وإدراج قواعد هذا القرار بمشروع اللائحة وعرضها على أمانة مؤتمر الشعب العام لإصدارها.

مادة (5)

تختص الجهات التي يتبعها أعضاء محكمة الشعب ومكتب الإيداع الشعبي في صرف مرتباتهم إلى حين اعتماد ميزانية خاصة بمحكمة الشعب وللمكتب الإيداع الشعبي تغطي ضمن بنودها هذه المرتبات.

مادة (6)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المختصة تنفيذه، وينشر في الجريدة الرسمية.

أمانة مؤتمر الشعب العام

صدر بتاريخ: 29 رمضان 1397 و.و.
الموافق: 15/5/1988م.



نص قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 447 لعام 1987 م
بشأن تطبيق النظام المحاسبي لمقولة
شركاء لا أجرا.

أصدرت اللجنة الشعبية العامة قراراً رقم 447 لعام 87م بشأن تطبيق النظام
المحاسبي لمقولة «شركاء لا أجرا» جاء فيه:

تنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية وبعد الإطلاع على القانون رقم 15
لسنة 1981م بشأن نظام المرتبات للعاملين والوطنيين بالجمهورية العظمى وتعديلاته
وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 407 لسنة 87 بشأن إجراء القيود المحاسبية
لتطبيق مقولة شركاء لا أجرا وبناء على ما عرضه أمين اللجنة الشعبية العامة للخدمة
العامة ورئيس اللجنة المكلفة بتطبيق مقولة شركاء لا أجرا بكتابه رقم 517/1/4/1
المؤرخ في 87/8/26م.

قررت

مادة (1)

يهدف نظام المشاركة في الإنتاج إلى إلغاء الأجرة وتحرير المنتج من عبوديتها
وزيادة الإنتاج كماً وكيفاً.

مادة (2)

في تطبيق أحكام هذا القرار يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعاني المقابلة
لها.

المنتجون،

ويقصد بهم جميع العاملين بالوحدة الإنتاجية على اختلاف تخصصاتهم.

قيمة المادة الخام:

ويقصد بها جميع التكاليف المصروفة على المادة الخام إلى حين وصولها لمخطوط
الإنتاج.

وسيلة الإنتاج،

ويقصد بها جميع الأصول الثابتة المستخدمة في العملية الإنتاجية بصورة مباشرة
أو غير مباشرة.



قيمة الإيراد العام المحقق

ويقصد بها قيمة الإنتاج المباع خلال الفترة التي يجرى عليها الحساب مقومة بسعر المبيع.

الإحتياطي العام :

ويقصد به المبلغ المخصص بنسبة محددة من إجمال الإيراد العام للمحقق قبل إجراء أية خصميات.

المصروفات العمومية :

ويقصد بها المصروفات الإدارية والتسييرية والتأمينات.

صافي الإيراد المحقق القابل للتوزيع :

ويقصد به الإنتاج المباع خلال الفترة التي يجرى عليها الحساب مخصوماً منها المصروفات العمومية والإحتياطي العام.

العلاوات الإجتماعية :

ويقصد بها علاوات العائلة والسكن.

الظروف القاهرة :

ويقصد بها الظروف الخارجة عن إرادة المنتج كتذبذب الطاقة ونقص المادة الخام ومستلزمات التشغيل.

مادة (3)

تسرى أحكام هذا القرار على كافة الشركات والمنشآت والوحدات الإنتاجية المملوكة للمجتمع باستثناء ما يلي :

أ - مصافي تكرير النفط.

ب - المصانع الكيماوية والبتروكيماويات.

ج - مصانع الحديد والصلب.

مادة (4)

يتم تطبيق مقولة شركاء لا أجراء محاسيباً بالشركات والمنشآت والوحدات الإنتاجية المملوكة للمجتمع على أساس التوزيع بين عنصرى العمل «الجهد البشرى ووسيلة الإنتاج» بعد استرداد قيمة المادة الخام وذلك وفقاً للقاعدة المحاسبية الآتية :

قيمة الإيراد العام المحقق (الإحتياطي العام + المصروفات العمومية = صافي



الإيراد العام المحقق القابل للتوزيع) - قيمة المادة = الباقي % عنصرى العمل (الجهد البشرى ووسيلة الإنتاج = نصيب كل عنصر من العنصرين المذكورين).

مادة (5)

يكون بكل شركة أو منشأة أو وحدة إنتاجية تطبيق مقولة شركاء لا أجراء احتياطي عام بنسبة 8% من قيمة الإيراد العام المحقق.

ويعود الإحتياطي العام للمجتمع مقابل تقديم وسيلة الإنتاج والإنفاق منه على العلاوات الإجتماعية المقررة للمنتجين وفقاً للتشريعات النافذة.

مادة (6)

يجوز تكوين احتياطي خاص بالمنتجين يخصم من حصتهم في الإنتاج لمواجهة أية حالات طارئة كتذبذب الإنتاج أو توقفه أو غيرها من الظروف الأخرى وتحدد نسبة الإحتياطي المذكور من المؤتمر المهني الإنتاجي بناء على اتفاق المنتجين بالشركة أو المنشأة أو الوحدة الإنتاجية.

مادة (7)

لأغراض توزيع حصة المنتجين يعمل بجدول (..) المشاركة المرفق بهذا القرار.

مادة (8)

يتم التوزيع على أساس وحدات إنتاجية مفصلة إلى حين إعادة تنظيم الشركات أو المنشآت التي يتبعها أكثر من مصنع ووحدة إنتاجية نستقطع نسبة محددة من هذه المصانع والوحدات الإنتاجية لتغطية حصص العاملين بالإدارة العامة ومصرفاتها.

مادة (9)

يلتزم المجتمع بتعويض المنتجين عن إنتاجهم في حالة حدوث أي ظروف قاهرة خارجة عن إرادتهم تؤدي إلى توقف الإنتاج أو عدم انتظامه.

مادة (10)

تحدد أسعار المنتجات بالجهات التي تطبق مقولة شركاء لا أجراء على أساس التكلفة الفعلية ويتحمل المجتمع الفرق بين أسعار التكلفة الفعلية والأسعار التي يتم تحديدها في إطار دعم بعض السلع والمنتجات



مادة (11)

تتولى اللجنة الشعبية العامة للخدمة العامة مراجعة ملكات الوظائف بالجهات التي تطبق مقولة شركاء لا أجراء وتحديد أعداد القوى العاملة بها في حدود احتياجاتها الفعلية وما يتناسب والاختصاصات والمسئوليات المسندة إليها.

مادة (12)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

اللجنة الشعبية العامة

صدر في 7 محرم 1397 و.ر

الموافق 31/8/1987م.

المصادر :

- العقيد معمر القذافي، الكتاب الأخضر بفصله الثلاثة.
- خطب وبيانات قائد ثورة الفاتح العظيم من 1978 - 1988م.
- صحيفة الزحف الأخضر - سلسلة الشروح - 1 - 10.
- مفهوم الإدارة الشعبية وعلاقتها بالسلطة الشعبية.
- دراسة مقارنة د. عبد السلام المزوغى - 1984م.
- المهمة الدائمة، تعميم تنظيمى - مكتب الإتصال باللجان الثورية.
- أحمد إبراهيم، التنظيم الثورى: اللجان الثورية أداة الثورة الشعبية.
- المؤتمرات المهنية النقابية الإنتاجية فى المجتمع الجماهيرى.
- نشرة دورية صادرة عن المؤتمر العام للمنتجين 1988م.
- الجريدة الرسمية الأعداد 29 - 30 - 31 - 32 (1988م).
- تقرير لجنة متابعة تطبيق مقولة شركاء لا أجراء.
- المؤتمر العام للمنتجين.
- محمد يوسف العزبى مع محمد عبدالله المير، تثقيف المنتجين ضرورة أم اختيار المعهد العالى لتثقيف المنتجين رقم 26.
- المنتجون والاعلام العمالى، المعهد العالى لتثقيف المنتجين، رقم 25.
- أقوال وتوضيحات قائد الثورة حول ثورة المنتجين: الجزء الأول، المؤتمر العام للمنتجين 1988م.
- أقوال وتوضيحات قائد الثورة حول ثورة المنتجين: الجزء الثانى، المؤتمر العام للمنتجين 1988م.



- مسيرة الفاتح نشرة تثقيفية سياسية تصدرها الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام الأعداد: 1، 2، 3، 4، 5، 6.
- الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجهاير، مؤتمر الشعب العام 1988م.
- بيانات الملتقيات الثورية لحركة اللجان الثورية:
- من الملتقى الأول إلى الحادى عشر، شعبة التعبئة والتثقيف والإعلام، 1988م.
- ثورة المنتجين، المؤتمر العام للمنتجين، 1987م.

الملاحق :

- وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب.
- الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجهاير.
- قانون تعزيز الحرية.
- قرار اللجنة الشعبية العامة بشأن النظام المحاسبى لتطبيق مقولة شركاء لا أجراء.
- قرار مؤتمر الشعب العام بتشكيل محكمة الشعب.
- الهيكل التنظيمى لسلطة الشعب.

5



الغور الاقتصادي
تطور الاقتصاد والعلوم





تطور الإستثمار المحلي (1970 - 1988)

يحتل الإستثمار مكان الصدارة كمحرك للنمو الإقتصادي وتطورات الدخل القومي، ويعبر من جانب آخر عن مدى قدرة النشاط الإقتصادي على تعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها للإستثمار، ومدى قدرة الإقتصاد القومي على استيعاب تلك الإستثمارات وترجمتها إلى زيادات فعالة في الناتج القومي.

لقد شهد الإستثمار المحل في الجماهيرية إرتفاعاً مطرداً منذ السبعينات من هذا القرن بشكل يندر وجوده بين الدول النامية، ولقد اتخذت استراتيجية التحول الإقتصادي في الجماهيرية خلال الخطط الإقتصادية المختلفة استخدام معظم المدخرات المحلية، والناتجة عن ارتفاع أسعار وكميات النفط المصدرة خلال تلك الفترة، من استثمارات محلية في القطاعات الإقتصادية المختلفة، دون إعطاء أهمية تذكر للإستثمارات الخارجية إيماناً من السلطات المسؤولة عن برجة وتنفيذ الخطط الإقتصادية على قدرة الإقتصاد القومي وعلى استيعاب تلك الإستثمارات، وتحويلها إلى معدلات نمو عالية من الناتج القومي بالرفع من الكفاءة الإنتاجية للقطاعات الأساسية لقطاعي الزراعة والصناعة وخلق بنية أساسية متينة متمثلة في استثمارات مماثلة في قطاع الخدمات العامة والصناعات الأساسية.

ولقد استهدفت السياسة الإستثمارية في الجماهيرية بشكل عام تحقيق الأهداف

التالية :



- 1 - تحقيق معدل نمو في الدخل القومي الحقيقي يفوق معدل النمو في عدد السكان ومن ثم الرفع من معدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي.
- 2 - تنويع مصادر الدخل القومي في الجاهزية وتخفيض درجة الإعتماد على النفط كمصدر رئيسي.
- 3 - توفير مصادر عمالة إضافية للعمالة الوطنية.
- 4 - الرفع من كفاءة الخدمات العامة والصناعات الأساسية اللازمة لأحداث عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولعله من السابق لأوانه الحكم على النتائج النهائية لتلك الإستثمارات والتي عادة ما تستغرق سنوات طويلة لارتباطها بعوامل اجتماعية يصعب تغييرها في مدة قصيرة لتواكب التغيرات المادية، إلا أن نظرة عامة لتطور الإستثمار المحل خلال الفترة من 1970 وحتى سنة 1988 تعطى القارىء فكرة واضحة عن مدى المجهودات التي بذلت في هذا المجال ومدى مشاركة تلك الإستثمارات في الرفع من حجم رأس المال القومي الذي يعتبر الركيزة الأساسية لأية تغيرات مستقبلية في الناتج القومي والنشاط الاقتصادي على وجه العموم كما يتضح من الجدول رقم (1 - 5) الذي يبين حجم وتوزيع التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي الذي يعبر عن مدى تطور حجم الإستثمار المحل خلال الفترة 1970 - 1988.

لقد اتسمت الفترة 1970-1988 بتنفيذ برنامج استثماري كبير بالمقارنة بالسنوات السابقة لها، إذ بلغ حجم التكوين الرأسمالي الثابت المحل الإجمالي خلال هذه الفترة بالأسعار الجارية نحو (27,4) مليار دينار ليبي، أي ما يزيد عن (82) مليار دولار. ومن الخصائص المميزة للبرنامج الإستثماري المنفذ خلال هذه الفترة ما يلي:

أولاً: لم يحظ قطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي إلا بنسبة قليلة من إجمالي الإستثمارات، لم تزد عن 7٪ وذلك بالرغم من المكانة البارزة التي يحتلها هذا القطاع من توليد الدخل القومي، والتي وصلت في بعض السنوات إلى 60٪ من إجمالي الدخل، وأن معظم المدخرات القومية التي استخدمت في برامج الإستثمار قد تولدت في هذا القطاع.

ثانياً: حظى قطاع النقل والتخزين والمواصلات والغاز والكهرباء والمياه على معدل استثمار بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث أنفق على هذا القطاع حوالي (32٪) من إجمالي الإستثمار خلال تلك الفترة، وهذا يؤكد الإهتمام الكبير الذي توليه



بيانات التدرج الحادى واللىون دىال لىلى

جدول رقم (1 - 5)
التكثيف الراسمالى الثالث الاجمالى حسب الانشطة الاقتصادية 1970 - 1988 م

اسم الانشطة الاقتصادية	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	المجموع
1- استخراج النفط والغاز الطبيعي	11.6	33.6	79.4	154.1	148.9	170.9	188.4	217.5	224.2	224.2	224.2	224.2	224.2	224.2	224.2	224.2	224.2	224.2	224.2	3319.0
2- استخراج الفحم والغاز الطبيعي	93.0	28.5	29.5	22.1	22.1	22.1	22.1	22.1	22.1	22.1	22.1	22.1	22.1	22.1	22.1	22.1	22.1	22.1	22.1	1923.9
3- استخراج البترول والغاز الطبيعي	0.8	1.2	1.7	1.9	2.3	2.3	2.3	2.3	2.3	2.3	2.3	2.3	2.3	2.3	2.3	2.3	2.3	2.3	2.3	54.3
4- المستعدين الحورلى	9.4	54.9	75.2	177.3	171.5	164.6	151.2	164.6	171.2	164.6	151.2	164.6	171.2	164.6	151.2	164.6	171.2	164.6	151.2	4099.6
5- التعدين	38.6	57.7	67.8	118.2	135.1	135.1	135.1	135.1	135.1	135.1	135.1	135.1	135.1	135.1	135.1	135.1	135.1	135.1	135.1	3538.4
6- التالى	2.2	14.5	11.5	22.4	31.5	28.4	28.4	31.2	26.3	28.4	31.2	26.3	28.4	31.2	26.3	28.4	31.2	26.3	28.4	529.1
7- التعدين	3.0	6.5	4.5	5.4	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9	827.8
8- النقل والتخزين والاتصالات	20.1	65.2	87.1	145.8	157.7	157.7	157.7	157.7	157.7	157.7	157.7	157.7	157.7	157.7	157.7	157.7	157.7	157.7	157.7	5222.9
9- التعدين	0.9	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	20.3
10- ملكة السكان	39.6	91.3	138.2	228.3	228.3	228.3	228.3	228.3	228.3	228.3	228.3	228.3	228.3	228.3	228.3	228.3	228.3	228.3	228.3	3529.5
11- التعدين	10.3	30.1	37.8	68.3	91.4	111.4	134.2	154.2	185.7	185.7	185.7	185.7	185.7	185.7	185.7	185.7	185.7	185.7	185.7	2101.5
12- الخدمات المالية	8.1	15.2	30.3	45.6	73.1	73.1	73.1	73.1	73.1	73.1	73.1	73.1	73.1	73.1	73.1	73.1	73.1	73.1	73.1	639.4
13- الخدمات	6.4	4.8	17.8	21.5	28.2	28.2	28.2	28.2	28.2	28.2	28.2	28.2	28.2	28.2	28.2	28.2	28.2	28.2	28.2	797.8
14- الخدمات	2.5	1.5	1.5	1.5	1.4	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	28.4
المجموع	2462.7	297.9	438.2	689.2	979.4	1054.7	1225.9	1388.9	1538.0	1655.3	1745.0	1830.3	1900.3	1968.1	2207.8	2301.2	2355.3	2381.5	2381.5	27248.9

* المصدر : إحصاء التخطيط ، مكتب الإحصاءات القومية .



خطط التنمية الاقتصادية في الجماهيرية لقطاع البنية الأساسية والتي من شأنها الرفع من الكفاءة الإنتاجية للقطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة.

ثالثاً: حظى قطاع الصناعات التحويلية بالمرتبة الثانية، من حيث الأهمية من إجمالي الاستثمارات القومية، إذ أنفق على هذا القطاع حوالى (15٪) منها، وذلك في محاولة من الجهات المسؤولة عن تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية في الجماهيرية لخلق قاعدة صناعية تهدف إلى توفير السلع الأساسية الاستهلاكية، ومستلزمات الإنتاج للقطاعات الاقتصادية الأخرى، وتخفيض درجة الإعتماد على الواردات وخلق فرص عمل جديدة للعمالة المحلية.

رابعاً: لما للخدمات العامة التي تؤذيها أجهزة الدولة المختلفة والخدمات الصحية والتعليمية من أهمية قصوى، في مساعدة القطاعات الإنتاجية الرئيسة على أداء وظائفها وخلق عمالة محلية ماهرة وواعية، واستدراكاً لما لحق بتلك الخدمات من أضرار في سنوات سابقة أعطى البرامج الاستثماري في الجماهيرية تركيزاً خاصاً لتلك الخدمات، حيث وجه إليها ما يزيد عن (16٪) من إجمالي الاستثمارات خلال الفترة نفسها.

خامساً: لقد حظى قطاع الإسكان والتشييد بأهمية رئيسية في هذا البرنامج الاستثماري، حيث أنفق على بناء المساكن والأنشطة المتعلقة بها، حوالى (15٪) من إجمالي الاستثمارات خلال الفترة نفسها وذلك بهدف توفير السكن اللائق للمواطنين.

سادساً: بالرغم من الصعوبات المناخية، ومشاكل التربة ونقص المياه، التي تواجه قطاع الزراعة في الجماهيرية، إلا أن الجهات المسؤولة عن برامج التنمية الاقتصادية حرصت على أن تولى هذا القطاع أهمية خاصة في برامجها الاستثمارية وتذليل الكثير من الصعوبات التي تواجهه، وذلك بإتفاق ما يزيد عن (12٪) من إجمالي الاستثمار على قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك، وذلك في محاولة لتوفير الغذاء محلياً، وخلق فرص عمل محلية للمواطنين، وبث روح الحيوية في القطاع الزراعي، الذي أعتمد عليه الليبيون لفترات طويلة كمصدر للدخل والعمل.

وبهذا العرض الموجز لتطور حجم وتوزيع الاستثمارات القومية المحلية تتضح لنا الحقائق التالية:

أولاً: لقد اعتمد البرنامج الاستثماري في الجماهيرية برنامجاً متوازناً للإتفاق على مختلف أوجه النشاط الإقتصادي، بدءاً بمشروعات البنية الأساسية والخدمات العامة لتوفير المناخ الملائم للقطاعات الإنتاجية، وانتهاءً بالإستثمار المباشر في القطاعات الأساسية الإنتاجية كالزراعة والصناعة.

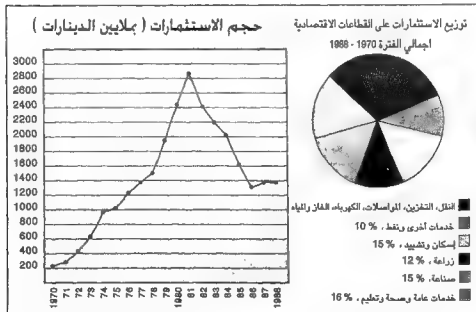


ثانياً: لقد أعمدت خطة التنمية الاقتصادية في الجاهيرية على الإستثمارات المحلية كاستراتيجية واضحة للرفع من القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وخلق قاعدة رأسمالية قوية للنشاط الإقتصادي في سنوات لاحقة، ولم تعر هذه الخطة أهمية رئيسة للإستثمار في الخارج بعكس الكثير من الدول النفطية النامية.

ثالثاً: يتضح من الإستراتيجية الإستثمارية لحفظ التنمية الاقتصادية في الجاهيرية، التركيز الدائم على خلق بنية أساسية متينة، يمكن الإعتماد عليها مستقبلاً في إنشاء وإدارة الكثير من المشروعات الانتاجية بشكل ميسر وإقتصادي، أى أنها لا تهدف إلى تحقيق معدلات إنتاجية عالية في الأمد القصير بل إلى تحقيق معدلات إنتاجية معقولة لفترات طويلة.

رابعاً: يتضح أيضاً من استراتيجية الإستثمار في الجاهيرية محاولة تنويع مصادر الدخل والاعالة وتخفيض الإعتماد على النفط كمصدر أساسي لها، وذلك بتوجيه نسب كبيرة من الإنفاق الإستثماري على كل من قطاعي الزراعة والصناعة، والخدمات المساعدة لها.

خامساً: أن معظم الإستثمارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة قد نفذ عن طريق القطاع العام، حيث بلغت نسبة استثمارات هذا القطاع من إجمالي الإستثمار حوالي (88٪) بينما لم تزد مشاركة القطاع الخاص خلال الفترة (1970-1988) عن (12٪) من إجمالي الإستثمار (أنظر جدول (2-5)).





جدول رقم (2-5)
توزيع الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص*
(1970 - 1988)

ملايين الدينارات

الفترة	قطاع عام		قطاع خاص		اجمالي عام وخاص
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
1970 - 1972	669,1	69,1 %	298,0	30,9 %	967,1
1973 - 1975	2114,4	79,1 %	555,9	20,9 %	2670,3
1976 - 1980	7381,2	87,2 %	1075,3	12,8 %	8456,5
1981 - 1985	10313,1	91,7 %	922,4	8,3 %	11235,5
1986 - 1988	3610,2	90,2 %	289,3	9,8 %	3999,5
إجمالي	24088,0	88,1 %	3240,9	11,9 %	27328,4

* المصدر: أمانة التخطيط .. مكتب الحسابات القومية.

تطور الناتج المحلي (1970 - 1991):

يمثل الناتج المحلي حصيلة النشاط الإقتصادي، ويعبر عن مستوى الرفاه الإقتصادي للمواطنين، وهو الناتج النهائي لمزج عناصر الإنتاج المحلية. ويقدر توفر عناصر الإنتاج المحلية - كما ونوعاً - يتحدد مستوى الناتج المحلي أو الدخل المحلي.

وكنتيجة طبيعية لارتفاع مستوى الإستثمار المحلي (تكوين رأس المال المحلي) خلال السنوات 1970 - 1988 في الجماهيرية، شهد الناتج المحلي تطورات مميزة خلال الفترة نفسها، ويمكن إجمال تلك التطورات (أنظر جدول (3 - 5)) في الآتي:

أولاً: بالرغم من التذبذبات الحادة في أسعار النفط، وتذبذب الكميات المصدرة تبعاً لذلك، والتي تشكل مصدراً هاماً من مصادر الناتج المحلي في الجماهيرية، إلا أن الناتج المحلي استطاع أن يحقق متوسط نمو سنوي يزيد عن (11%) خلال الفترة 1970 - 1991.



ثانياً: بالمقارنة بسنة الأساس (1970) ارتفع الناتج المحلي بنهاية سنة 1991 إلى سبعة أضعاف ما كان عليه، بل ارتفع في بعض السنوات إلى حوالي ثمانية أضعاف كما حدث سنة 1980، وذلك كنتيجة مباشرة لارتفاع أسعار النفط العالمية.

ثالثاً: بالرغم من الانخفاض الشديد في أسعار النفط العالمية، والتي بلغت في بعض السنوات أكثر من (60٪) وانخفاض الكميات المصدرة بشكل كبير، وخاصة بعد سنة 1980، إلا أن أثر هذا الانخفاض كان أقل حدة في الناتج المحلي، فلقد سجل الناتج المحلي أكبر إنخفاض له سنة 1986 وهو (18٪) فقط.

رابعاً: يبدو من أرقام حسابات الناتج المحلي الإجمالي للسنوات 1987 و 1988 و 1991. أن الناتج المحلي بدأ في حالة استقرار ولم يحقق أى انخفاض يذكر في تلك السنوات وهو الوضع الذي يدعونا إلى التنبؤ باستمرار هذا الاستقرار، بل وتحقيق ارتفاع متواضع في الناتج المحلي في السنوات المقبلة.

خامساً: من المستهدفات الرئيسة في مخطط التنمية الاقتصادية في الجماهيرية من خلال البرنامج الاستثماري الذي نفذ خلال الفترة (1970 - 1988) إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني لصالح الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، وبما يحقق مصادر جديدة ومتجددة للدخل بعيداً عن سيطرة قطاع النفط الخام، باعتباره مصدراً غير متجدد وقابلاً للنضوب. ومن الجدول (4 - 5) يتضح مدى النجاح الذي استطاعت أن تحققه خطط التنمية الاقتصادية في هذا المضمار وذلك بمقارنة مساهمة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في سنوات 1970 و 1988 و 1991.

ورغم الإنخفاض الحاد الذي شهده إنتاج وتصدير وأسعار النفط الخام خلال فترة الثمانينات، وأثر ذلك على استثمارات خطط التحول، فإن الاقتصاد حقق تحسناً ملحوظاً لصالح الأنشطة غير النفطية التي زادت القيمة المضافة الإجمالية لها من 475.7 مليون دينار إلى حوالي 4845 مليون دينار عام 1988 وإلى 6179.5 مليون دينار عام 1991 بمعدل نمو سنوي مركب حوالي 13,8 ٪ ما بين 1970 - 1988 و 13,0 ٪ فيما بين 1970 - 1991. وهو معدل مرتفع يعادل حوالي 2,5 مرة معدل النمو المتوقع لنشاط استخراج النفط والغاز الطبيعي والمقدر بنحو 5,5 ٪.

ومن ناحية أخرى، وعملاً على تصحيح هيكل الاقتصاد الوطني زادت مساهمة الأنشطة الاقتصادية غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي من 36,9 ٪ عام 1970 إلى حوالي 69,5 ٪ عام 1988 وكذلك في عام 1991 في الوقت الذي انخفضت فيه مساهمة



نشاط استخراج النفط والغاز الطبيعي من 63,1٪ إلى 30,5٪ بين العامين المشار إليهما. وكذلك انخفضت مساهمة نشاط واستخراج النفط والغاز الطبيعي من 63,1٪، و 30٪ فيما بين العامين 1970 - 1991.

وفي الفترة المشار إليها (1970 - 1988، 1970 - 1991) زادت مساهمة نشاط الزراعة من 2,6٪ إلى 5,3٪ وإلى 5,4٪ ونشاط الصناعات التحويلية من 1,7٪ إلى 7,0٪ وإلى 7,5٪ ونشاط الكهرباء من 0,5٪ إلى 2,0٪ وإلى 2,7٪.

جدول رقم (3-5)

تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية
(1970 - 1991)

ملايين الدينارات الجارية

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل التغير %	معدل النمو
1970	1288	-	-
1971	1587	123	+ 23 %
1972	1753	136	+ 10 %
1973	2183	169	+ 25 %
1974	3796	295	+ 74 %
1975	3674	285	- 3 %
1976	4768	370	+ 30 %
1977	5613	436	+ 18 %
1978	5496	427	- 2 %
1979	7603	590	+ 38 %
1980	10277	798	+ 35 %
1981	8869	689	- 14 %
1982	8781	682	- 1 %
1983	8481	658	- 4 %
1984	7681	596	- 9 %
1985	8050	625	+ 5 %
1986	6577	511	- 18 %
1987	6594	512	صفر
1988	6547	508	صفر
1989	7224	561	+ 10 %
1990	7820	807	+ 8 %
1991	8900	691	+ 14 %
نسبة معدل النمو السنوي 1970 - 1991			
			+ 9,6 %



جدول رقم (4-5)

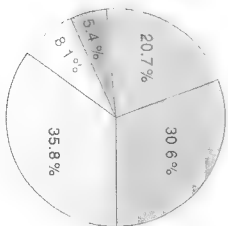
الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية (1970-1988) م و (1970-1991) م

(بتكلفة عوامل الدخل الجارية وبمليارد دينار)

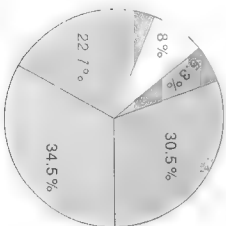
الأنشطة الاقتصادية	1970	1988 متوقع	معدل النمو السنتوي المركب	الهيكل /		معدل النمو السنتوي المركب	1991	1988-1970	الهيكل /
				1988	1970				
الزراعة وقطاعات وصيد الأسماك	33.1	366.5	14.3	2.6	5.3	480.5	13.6	5.4	
استخراج النفط والغاز الطبيعي	812.6	2122.5	5.5	63.1	30.5	2720.5	5.9	30.6	
التعدين والمناجم الأخرى	1.7	44.5	19.9	0.1	0.6	56.0	18.1	0.6	
الصناعات التحويلية	22.5	487.5	18.6	1.7	7.0	667.5	17.5	7.5	
الكهرباء والغاز والمياه	6.5	138.5	18.5	0.5	2.0	190.0	17.7	2.7	
التشييد	87.8	800.0	13.0	6.8	11.5	1124.5	12.9	12.6	
التجارة والمطاعم والفنادق	47.0	440.0	13.2	3.7	6.3	585.5	12.8	6.6	
النقل والتخزين والبريد	43.2	390.5	13.0	3.4	5.6	495.5	12.3	5.6	
المال والتأمين والمعارف	13.0	304.0	19.1	1.0	4.4	370.5	17.3	4.2	
ملكية المساكن	59.6	286.5	9.1	4.6	4.1	364.5	9.0	4.1	
الخدمات العامة (مما عدا التعليم والصحة)	98.1	880.5	12.9	7.8	12.8	986.0	11.6	11.1	
الخدمات الترفيهية	39.7	420.5	14.0	3.1	6.0	486.0	12.7	5.5	
الخدمات الصحية	15.8	210.5	15.5	1.2	3.0	262.5	14.3	2.9	
الخدمات الأخرى	8.0	75.5	13.3	0.6	1.1	111.0	13.3	1.2	
الناتج المحلي الإجمالي	286.3	3967.5	9.9	100.0	100.0	3967.5	9.9	100.0	
استخراج النفط والغاز الطبيعي	812.6	2122.5	5.5	63.1	30.5	2720.5	6.0	30.6	
الصناعات التحويلية	22.5	487.5	18.6	1.7	7.0	667.5	17.5	7.5	



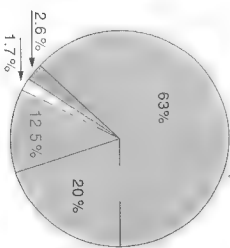
مصادر الناتج المحلي الاجمالي



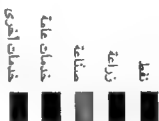
1991



1988



1970





دخل الفرد:

تشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع متوسط دخل الفرد النقدي مقاساً بنصيبه من الناتج المحلي الإجمالي من 642 ديناراً عام 1970 إلى حوالي 1650 ديناراً عام 1988، أي بمعدل نمو سنوي مركب 4,4٪. وهو معدل مرتفع بالمقارنة بمعدل الزيادة في السكان، والمقدر بحوالي 4,2٪ خلال الفترة 1970-1988، كما ارتفع متوسط دخل الفرد النقدي مقاساً بنصيبه من الناتج المحلي الإجمالي إلى 1727 ديناراً في سنة 1991 وبمعدل نمو سنوي مركب 4,8٪ ومعدل يفوق معدل الزيادة في السكان الذي بلغ 4,6٪ سنوياً.

وإذا ما حسب متوسط دخل الفرد النقدي مقاساً بنصيبه من الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية يتضح أنه زاد من 237 ديناراً عام 1970 إلى 1145 ديناراً عام 1988، أي بمعدل نمو سنوي مركب حوالي 9,1٪ وهو معدل مرتفع أيضاً يعادل 2,2٪ مرة معدل النمو لإجمالي السكان والبالغ 4,2٪ خلال الفترة المشار إليها. كما زاد إلى نحو 1119 ديناراً عام 1991، أي أنه أصبح خمس مرات عما كان عليه متوسط دخل الفرد عام 1970 وبمعدل زيادة سنوي مركب 8٪ وهو معدل يساوي مرتين معدل الزيادة في عدد السكان.

والجدول رقم (5-5) يبين تطور متوسط دخل الفرد النقدي في الجماهيرية مقاساً بنصيبه من الناتج المحلي الإجمالي وبتكلفة عوامل الدخل الجارية بين عامي 1970 و 1988 و 1991.



جدول (5-5)

تطور متوسط دخل الفرد مقاساً بنصيبه من الناتج المحلي الإجمالي
خلال الفترة (1970 - 1991)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بتكلفة عوامل الدخل الجارية وبالمليون دينار)	عدد السكان في منتصف كل عام (الف نسمة)	دخل الفرد (دينار)	دخل الفرد (دينار)
1970	1288.3	2006.0	642	1798
1975	6374.3	2683.1	1369	4624
1980	10277.3	3245.8	3166	10694
1985	8050.2	3688.2	2195	7414
1988	6967.5	4224.4	1650	5573
1990	7672.0	4848.0	1582	5221
1991	8900.0	5155.0	1727	5699
معدل الزيادة السنوي المركب 1988 - 1970	9.9	4.2	5.4	-
معدل الزيادة السنوي المركب 1991 - 1970	9.6	4.6	4.8	-

6



الزراعة والحلويات





أ - الزراعة والثروة الحيوانية:

انجبه إلى الإهتمام بالزراعة، منذ قيام الثورة، في الفاتح من سبتمبر، سنة 1969، حيث قامت عمليات استصلاح أراضٍ، وتنمية زراعية، واسعة، شملت معظم أرجاء البلاد، سعياً وراء تنوع الإنتاج ومصادر الدخل القومي والتقليل من الاعتماد على النفط، وذلك بخلق قاعدة اقتصادية قوية، تعتمد على قطاعات انتاجية تنموية متعددة.

كما استهدفت السياسات الزراعية، بعد الثورة، تحقيق الاكتفاء الذاتي، من المنتجات الزراعية وتوفير العيش الكريم للمزارع والمواطن العربي الليبي، ولهذا فقد حظى قطاع الزراعة باهتمام بالغ من برامج خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي الثلاث؛ الخطة الأولى (73 - 75)، والخطتين الخمسيتين (76 - 80 - 81 - 85). وقد تحددت، بذلك، استراتيجية التنمية، على أساس زيادة معدل نمو قطاع الزراعة، بما يكفل زيادة نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التالية:

1 - تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية والغذائية وإنتاجها محلياً، ليتحقق الأمن الغذائي والحرية السياسية والاقتصادية.

2 - رفع مستوى القدرة الإنتاجية للأيدى العاملة، ورأس المال والأراضي الزراعية، لتحقيق الزيادة في دخل المزارعين ورفع مستوى معيشتهم.

3 - تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية والقضاء على الملكية القبلية وإعادة توزيع عوامل الإنتاج.

4 - خلق تجمعات بشرية مستقرة، في المناطق الزراعية الجديدة، وذلك



باستصلاح القطاع الزراعى وإقامة القرى والمشاريع الزراعية المتكاملة، للحد من الهجرة من الريف إلى المدينة.

5 - العمل على تحقيق نوع من التكامل بين القطاع الزراعى وغيره من القطاعات الأخرى؛ وأهمها قطاع الصناعة.

6 - الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، «التربة والمياه»، بغرض حماية التربة من الانجراف واستخدام أفضل الطرق في الحصول على المياه واستعمالها.

سياسات واستراتيجيات التنمية الزراعية:

وتحقيقاً لتلك الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد وضع مجلس التنمية الزراعية السياسات والاستراتيجيات، التى تكفل تحقيق الأهداف المرسومة، عن طريق:

1 - زيادة الرقعة الزراعية، باستصلاح وتعمير مساحات زراعية جديدة، مع الاهتمام بدراسات التربة والمياه.

2 - حماية التربة من الإنجراف، ومنع زحف الرمال، باستزراع مصدات الرياح واستخدام مشتقات النفط فى تثبيت الرمال.

3 - زيادة الإنتاج الزراعى ورفع القدرة الإنتاجية، بتحسين التربة، عن طريق إضافة الأسمدة والمخصبات وانتقاء أجود أنواع البذور واستخدام وسائل الزراعة الحديثة، كإدخال المكنة الزراعية وأساليب الري المتطورة.

4 - البحث والتنقيب عن مصادر المياه وحسن استغلالها وذلك باستحلاب السحب، لزيادة كميات الأمطار وبناء السدود، التى يستفاد منها فى تغذية الخزانات الجوفى وإقامة الصهاريج، وتنظيم حفر الآبار، للحد من استنزاف الموارد المائية الجوفية، وإقامة المشاريع المائية الاستراتيجية، كالنهر الصناعى العظيم، لتوفير مياه الشرب والرى للتجمعات السكانية، والتنمية الزراعية والصناعية فى الجهاهيرية.

5 - نشر الوعى الزراعى بين المزارعين، بإقامة المعاهد والمؤسسات العلمية، التى تخدم المشاريع الزراعية، وتعمل على تخريج المهندسين الزراعيين، وتدريب الفنيين من أبناء المزارعين، وإقامة الدورات التدريبية والبرامج التثقيفية، التى تهدف إلى ارشاد المزارعين، لاستخدام طرق الزراعة الحديثة.

6 - إقامة الجمعيات التعاونية والمؤتمرات الفلاحية والمصارف الزراعية، التى

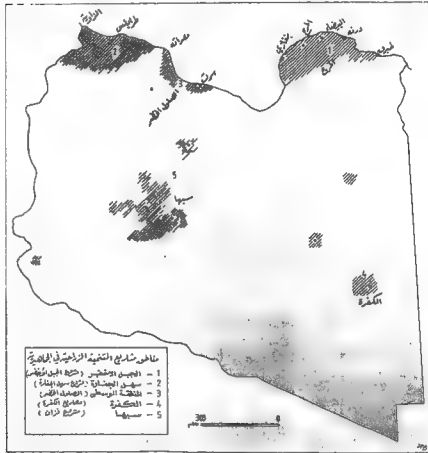


تقدم الخدمات والمساعدات والقروض الزراعية للمزارعين، وتسويق إنتاجهم الزراعي.

7 - الإهتمام بالثروة الحيوانية وتنميتها، بتحسين المراعى الطبيعية وتوفير الخدمات الطبية وإقامة المحطات الإنتاجية، لتنمية الأبقار والأغنام والإبل والدواجن، لزيادة الإنتاج من اللحوم والبيض والألبان ومنتجاتها.

8 - العمل على تحقيق التنمية السكانية المتوازنة، بإقامة المشاريع الاستيطانية والإنتاجية في المناطق الصحراوية النائية.

شكل رقم (١٠٠) مناطق المشاريع الزراعية بالجمهورية



الاستثمارات في مجال التنمية الزراعية:

وتحقيقاً لتلك الأهداف الوطنية الطموحة والسياسات والاستراتيجيات، التي رسمها مجلس التنمية الزراعية، لتنمية قطاع الزراعة والثروة الحيوانية، تم تخصيص مبالغ طائلة، لاستثمارها في مجالات متعددة، للنهوض بهذا القطاع إلى المستوى المطلوب؛ فنجد أنه قد حُصص مبلغ قدره 4647.3 مليون دينار، للتنمية الزراعية



التكاملة بالجاهيرية من مجموع مخصصات ميزانيات التحول، خلال الفترة، 1970 - 1987، التي بلغت 28653.1 مليون دينار، أى بما يعادل 16٪ من ميزانيات التحول، وبذلك باتى هذا القطاع فى المرتبة الثانية، حسب الاهمية، بالنسبة للبرامج الإنمائية، بعد قطاع التنمية الصناعية، وقد بلغ حجم الاستثمار الفعلى فى هذا القطاع، خلال الفترة 1970 - 1987 حوالى 4145.5 مليون دينار (جدول رقم (1 - 6)؛ أى بمعدل تنفيذ 89،4٪، من مجموع المخصصات لهذا القطاع. وقد أنفق جل هذا المبلغ خلال الحظتين الخمسيتين (76 - 80) (81 - 85)، فخلال فترة العشر سنوات لخطى التنمية المشار إليهما أنفق مايزيد عن 3197 مليون دينار، كما أن إجمالى ما أنفق على قطاع الزراعة لإجمالى الاستثمار يمثل حوالى 17.2٪ من إجمالى الاستثمار الفعلى لميزانيات التحول، خلال الفترة المشار إليها، (70 - 87)، وبعبارة أخرى؛ فإن الإنفاق السنوى على الزراعة بلغ حوالى 231 مليون دينار فى المتوسط، أى بما يعادل 19 مليون دينار فى الشهر الواحد، وحوالى 650 ألف دينار فى اليوم.

جدول رقم (1 - 6)
الاستثمار الفعلى فى قطاع الزراعة
(1970 - 1987)

السنة	قيمة الاستثمار بملايين الدنانير
70 - 72	135.0
73 - 75	555.0
76 - 80	1703.2
81 - 85	1494.1
1986	130.5
1987	137.0
الإجمالي	4154.8

ولا شك فى أن ما أنفق على قطاع الزراعة يعتبر استثماراً ضخماً، حيث زاد على أربعة مليارات من الدنانير، أى بما يعادل 63.5 مرة حجم الاستثمارات خلال الفترة (63 - 1969) البالغ 65.4 مليون دينار وقد وُجهت هذه الاستثمارات فى مجالات مختلفة من نشاط القطاع الزراعى والحيوانى، فقد انفقت هذه الأموال لاستصلاح





الأراضي وبناء السدود المائية وحفر الآبار وإنشاء الطرق الزراعية المعبدة وزراعة الأشجار المثمرة وإدخال المكنة الزراعية في جميع نواحي النشاط الزراعي، مثل توفير المحارث الحديثة والبذارات والجرارات الزراعية وتنمية الثروة الحيوانية بجلب السلالات الجيدة وتوفير الأعلاف والرعاية البيطرية وبناء الحضائر وتوفير خلايا النحل... إلخ. هذا، بالإضافة إلى إقامة المستوطنات الزراعية المتكاملة وإنشاء المزارع الحديثة بمستلزماتها. وكل هذه المجالات هي من مجالات الاستثمارات الحيوية في القطاع الزراعي التي أدت إلى زيادة الإنتاج الزراعي في الجماهيرية.

الإنجازات في مجال استصلاح وتعمير الأراضي :

قد أدت تلك الاستثمارات الضخمة في قطاع الزراعة إلى استصلاح وتعمير مساحات شاسعة من الجماهيرية، فعلى سبيل المثال - لا الحصر - تم استصلاح حوالي 1,800,000 هكتار من الأراضي، خلال الفترة من (70 - 1987). وهذه المساحة التي تم استصلاحها أكبر من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة التي وجدت سنة 1969، بحوالى الضعف، حيث أصبح حجم الأراضي الزراعية في سنة 1987 حوالى 2641000 هكتار منها 468000 هكتار مروى (17.7٪ من إجمالى الأراضي الصالحة للزراعة)، و 1,173,000 هكتار بعل (82.3٪ من إجمالى الأراضي الزراعية) ويعنى هذا أن حجم الأراضي الزراعية سنة 1987 قد تضاعف، وأصبح أكثر من 300٪ من حجمها سنة 1970، وبالإضافة إلى استصلاح وتعمير الأراضي فقد وجهت استثمارات كبيرة في مجالات أخرى من القطاع الزراعي، مما أدى إلى زيادة معدلات النمو في المنتجات الزراعية المختلفة. ومن أهم هذه الاستثمارات الأخرى ما أنفق في مجال حفر الآبار وزراعة الأشجار المثمرة والغابات، وما تم استثماره في إقامة الصوامع وأماكن التخزين وإقامة الطرق المعبدة والترايبه وتوفير الآلات الزراعية، فعلى سبيل المثال تم حفر (3035 بئراً)، كما تمت زراعة أكثر من ثمانية وعشرين مليون شجرة مثمرة وإقامة حوالى 15 ألف مزرعة ورصف حوالى (7250) كيلو متراً من الطرق المعبدة، بالإضافة إلى توفير الآلاف من المحارث (11491) محراثاً، وزعت على المزارعين وغير ذلك من الجرارات والبذارات والآلات الزراعية المتنوعة.

ويمكن تلخيص أهم مجالات الاستثمارات وما تم توفيره من رأس مال، لتنمية قطاع الزراعة في الجدول (2 - 6).





جدول رقم (2 - 6)

أهم مجالات الاستثمار في القطاع الزراعي في الفترة
(1970 - 1989)

البيان	العدد
عدد الآبار	3035
عدد الأشجار المثمرة	28081293
عدد صوامع الحبوب	32
عدد المزارع الموزعة	14853
عدد مساكن المزارعين	11804
الطرق الزراعية المعبدة بالكلم	7250
عدد الصوبات الزجاجية	197
عدد خلايا النحل	2661
عدد الجرارات الموزعة	7495
عدد المحاريث الموزعة	11491
عدد المقطورات الموزعة	6227
عدد البذارات الموزعة	1850

المشاريع الزراعية،

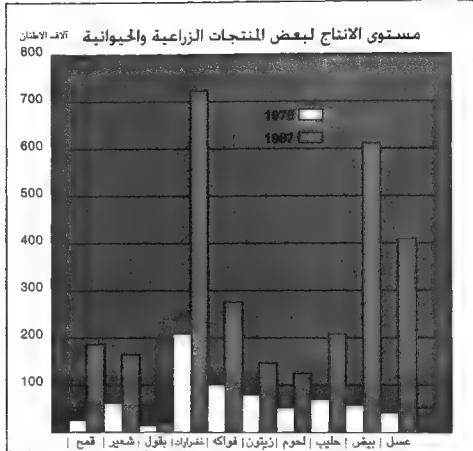
ولتحقيق التنمية الزراعية المتكاملة واحداث التنمية المكانية المتوازنة، فقد تبنى مجلس التنمية الزراعية انشاء خمس مناطق جغرافية كبرى للتنمية الزراعية في الجماهيرية، كما يوضحها الشكل (1 - 6) وهي تشمل:

- 1 - مشاريع منطقة الجبل الأخضر.
- 2 - مشاريع سهل الجفارة.
- 3 - مشاريع الصلول الخضراء.
- 4 - مشاريع منطقة الكفرة والسرير.
- 5 - مشاريع منطقة فزان.

هذا بالإضافة إلى العديد من المشاريع الاستيطانية والإنتاجية الأخرى الموزعة على مناطق الجماهيرية. ويمكن تلخيص الأهداف والإنجازات التي تم تحقيقها في تنمية هذه المشاريع في الآتي:



شكل رقم (2-6)



مشاريع الجبل الأخضر:

تهدف مشاريع الجبل الأخضر إلى استزراع وتنمية 211099 هكتاراً وإقامة 6596 مزرعة حديثة، موزعة على كل مناطق الجبل الأخضر وسهل بنغازي ومشروع وادي القطارة الزراعي ومشروع جنوب غرب بنغازي ومشروع وادي الباب ومشروع الفاتح الزراعي - الذي يضم منطقتي المرج والأبيار - وعلى مشروع الوسيطة في منطقة البيضاء والمشروع الأوسط (العويلية - وادي الكوف) ومشروع القبة والفتاح ومشاريع تنمية المراعي والغابات في جنوب الجبل الأخضر، علاوة على تنمية هضبة البطنان.

وتهدف هذه المشاريع إلى خلق نظام زراعي مستقر معتمداً على الري، لإنتاج



الخضروات والفواكه المختلفة، وتهدف كذلك إلى إقامة المزارع البعلية لإنتاج الحبوب والأعلاف. هذا، وتتراوح مساحات المزارع المروية ما بين 25,5 هكتاراً، أمّا مساحات المزارع البعلية فتصل إلى أكثر من 80 هكتاراً، كما تهدف هذه المشاريع إلى توطيد البدو الرحل وشبه الرحل وتوفير الاحتياجات الغذائية لسكان المنطقة.

2 - مشاريع سهل الجفارة:

تهدف إلى استزراع مساحة إجمالية تقدر بـ 517005 هكتاراً منها 17979 هكتاراً مروياً و 499026 هكتاراً بعلياً، وإلى إقامة 4273 مزرعة موزعة على أربعة وعشرين مشروعاً؛ هي مشاريع: وادي كعام - الهضبة الخضراء - الهيرة - القربولي - وادي الرمل - ترهونة - سلاته - العريان - بشر الترفاس - المجينين - بن غشير - الوادي الحى - أبو شيبة - سهل نالوت - مرتفعات غريان - جادو، ومشاريع الغابات والمراعى وزراعة الحبوب.

3 - مشاريع الوصول الحضري:

تتمدد على طول الشريط الساحلي من المنطقة الوسطى، وتهدف إلى استزراع 469240 هكتاراً من الحبوب والمراعى. وسوف تتم تنميتها. عن طريق مياه النهر الصناعى العظيم التى تأتىها من مناطق تازربو والسرير. . ومن أهم المشاريع مشروع وادي جارف الزراعى ومشروع زمزم الزراعى وسوف الجين والمردوم وابو غنيم الزراعى وسلطان وزلة والجفرة ومراح - الوشكة ومشاريع بن جواد ومراعى سرت.

4 - مشاريع الكفرة والسرير:

وأهمها مشروع الكفرة الإنتاجى، ويهدف إلى استزراع 32350 هكتاراً، لإنتاج الحبوب وتربية الأغنام، هذا بالإضافة إلى مشروع الكفرة الاستيطان الذى يهدف إلى انشاء 864 مزرعة حديثة متكاملة التجهيزات، مجمعة فى 54 قرية نموذجية، يتم فيها تجميع وتوطين سكان الواحات المتناثرة فى المنطقة، مثل سكان واحات ريبانة وبزيمة والطلاب. كذلك مشروع السرير الإنتاجى، الذى يقع فى منطقة صحراوية، والهدف منه استزراع مساحات واسعة لإنتاج الحبوب، وضمن هذا المشروع يدخل مشروع جالو وأوجلة الاستيطان ومراة الزراعى.





مشاريع منطقة فزان :

تشمل المشاريع الزراعية الاستيطانية الموزعة على مناطق سبها ومرزق وأم الأرناب وزويلة والحميرة وبراك بواى الشاطئ وأوبارى بواى الحياة ومناطق القطرون وفاس. وقد استهدفت مشاريع فزان تنمية واستزراع 27350 هكتاراً. وتم توزيع 312 مزرعة على سكان الواحات في المنطقة، بالإضافة إلى إقامة مشروع مكنوسة الإنتاجي للحبوب، على مساحة تبلغ 3930 هكتاراً وقد بلغ إنتاج المشروع من القمح خلال الموسم الزراعي 85 / 86 نحو 9350 طناً، محققاً بذلك أعلى معدل إنتاجية، بلغت نحو 4.4 طناً للهكتار، وقد بلغت مساهمة إنتاج هذا المشروع نحو 11.4٪ من إنتاج مشروعات الحبوب في الجماهيرية، البالغ 86.4 ألف طن، كما بلغت نسبة مساهمته في اجمالي إنتاج القمح على مستوى الجماهيرية 4.8٪، ويُعتبر هذا المشروع بالإضافة إلى مشروعي الكفرة والسريـر، من المشاريع الإنتاجية الاستراتيجية، التي تمثل تجربة الجماهيرية الرائدة في التنمية الصحراوية، حيث تستعمل فيها أحدث أساليب الإنتاج الزراعي، كالري المحوري والميكنة الزراعية المتطورة وصوامع التخزين الضخمة، التي تهدف إلى الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية، كالحبوب.

تنمية الثروة الحيوانية :

لقد تمّ - إضافة إلى مشاريع تنمية المراعي وتوزيع الحيوانات على المزارعين المتفعين بالمشاريع الاستيطانية سابقة الذكر - تنمية مساحات رعوية شاسعة تصل إلى 1.202217 هكتاراً، وهذا يمثل نسبة 14٪، تقريباً من إجمالى المساحات الرعوية بالجماهيرية، كما أقيم العديد من المشاريع الإنتاجية لتربية الحيوانات، فعلى سبيل المثال أنشئت عام 1980 (64) محطة لتربية الأبقار، ووصلت المحطات إلى 92 محطة عام 1985، بطاقة إجمالية قدرها (46) ألف رأس من البقر، لتوفير الألبان واللحوم وقد وزعت هذه المحطات الإنتاجية على عديد من مناطق الجماهيرية، نذكر منها محطة أبقار طبرق والفتاح والبيضاء، ومشروع غوط السلطان ومحطات بنغازي وطرابلس وسبها ومحطات المنطقة الوسطى. كما أقيم العديد من مشاريع تربية الأغنام، منها مشاريع تنمية الأغنام في الكفرة والسريـر، بالإضافة إلى مشاريع تربية الإبل في مناطق فزان والكفرة والمنطقة الوسطى ومنطقة البطنان.

أمّا في مجال تربية الدواجن، فقد تمّ إنشاء مزارع الأمهات لإنتاج اللحم، بطاقة 162 ألف أم، ومزارع الأمهات لإنتاج البيض، بطاقة (34) ألف أم، وأقيمت أربعة معامل تفريخ، بطاقة 15.9 مليون كتكوت، سنوياً، علاوة على مزارع إنتاج البيض،





بطاقة 1134 مليون بيضة سنوياً، ومزرعتان متكاملتان للتسمين، بطاقة 7.5 مليون طن، ومزرعة للتسمين بطاقة 2.25 ألف طن سنوياً، وإقامة 16 مجزراً آلياً، في مناطق مختلفة.

تطور الإنتاج النباتي والحيواني:

هذا، وقد أدت الاستثمارات الضخمة في قطاع التنمية الزراعية والثروة الحيوانية وبرامج التنمية الريفية المتكاملة إلى تطور ملحوظ، في مجال الإنتاج النباتي والحيواني، فقد تضاعفت بعض المنتجات الزراعية عدة مرات، خلال فترة خطط التحول من (1970 - 1987)، كما هو موضح في الجدول (3 - 6)، وفي الشكل رقم (2 - 6).

جدول رقم (3 - 6) تطور الإنتاج الزراعي والحيواني خلال الفترة (1991 - 1970)

بآلاف الأطنان

الانتاج	1970	1975	1990	1985	1987	1990	تقديري 1991	الزيادة المطلقة 91/70	معدل النمو السنوي / المركب
القمح	27.2	75.1	240.5	210.0	185.0	195.0	120.0	92.8	7.5
الشعير	52.8	191.8	71.0	105.0	176.0	134.0	178.0	125.8	6.0
البقول	13.7	21.1	12.6	12.0	17.0	18.0	19.5	5.8	1.7
الخضراوات	205.2	562.3	667.5	827.5	725.0	982.0	1016.0	811.3	7.9
الفواكه	90.3	130.4	187.5	280.0	268.0	300.0	349.0	258.7	6.6
الزيتون	69.2	150.4	161.0	145.0	147.0	150.0	169.0	99.8	4.3
اللحوم	42.3	57.7	58.0	94.0	130.0	144.5	157.0	104.7	6.4
الطيير	52.4	86.6	99.1	150.5	200.0	210.0	250.0	197.6	7.7
البيض									
(مليون بيضة)	45.5	160.0	258.4	554.5	607.5	840.0	675.0	629.6	13.7
الفصل من	30.0	235.0	360.0	500.0	400.0	600.0	700.0	670.7	16.2

المصدر: أمانة اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد

أشوار على معجزات الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1970 - 1991 للماء 1992.

أرقام 1987 أخذت من ليبيا الثورة في عشرين عاماً.



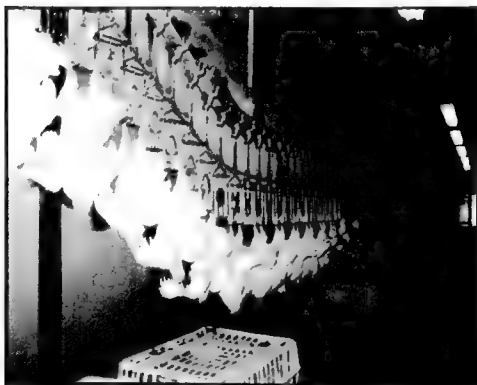
وعلى سبيل المثال فقد أدت حظائر الدواجن إلى زيادة إنتاج البيض. سواء من المشاريع الإنتاجية العامة أو من المشاريع العائلية من 45.5 مليون بيضة، سنة 1970 إلى 607.5 مليون بيضة سنة 1987 و 675 مليون بيضة في سنة 1991، كما أدى إنشاء محطات الأبقار الإنتاجية إلى زيادة كميات الحليب المنتجة من 52.4 ألف طن سنة 1970 إلى 200 ألف طن سنة 1987 وإلى 250 ألف طن سنة 1991. وكذلك الحال بالنسبة للمنتجات الزراعية والحيوانية الأخرى، مثل القمح والشعير والفواكه والزيتون واللحوم وعسل النحل، كما هو موضح في الجدول (3 - 6).

وقد انعكس نمو وتطور الإنتاج النباتي والحيواني على نصيب الفرد من المنتجات الزراعية حيث ارتفع نصيب الفرد من القمح من حوالي 13.5 كيلوجراماً سنة 1970 إلى حوالي 45 كيلوجراماً سنة 1987، بينما ارتفع نصيب الفرد من إنتاج الشعير من 26 كيلوجراماً سنة 1970 إلى 43 كيلوجراماً سنة 1987، بينما كان متوسط نصيب الفرد من الخضروات 102 كيلوجراماً، و 45 كيلوجراماً من الفواكه زاد إلى حوالي 177 كيلوجراماً من الخضروات و 65.5 كيلوجراماً من الفواكه، عام 1987، كذلك بالنسبة للحوم والحليب والبيض، إذ بلغ متوسط نصيب الفرد من الحليب من 26 كيلوجراماً إلى 49 كيلوجراماً، كما نما متوسط إنتاج الفرد من 23 بيضة عام 1970 إلى حوالي 148 بيضة عام 1987.

الإنتاج الزراعي والنمو الاقتصادي:

إنّ زيادة الاستثمارات في قطاع الزراعة، وما أدّت إليه من تطور في الإنتاج الزراعي قد أثرت بصورة ملحوظة على مدى مساهمة قطاع الزراعة في الاقتصاد الوطني. حيث ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الزراعة، من الناتج المحلي الإجمالي من 33.1 مليون دينار، سنة 1970 إلى 342.5 مليون دينار، سنة 1987. وهذا الارتفاع في مشاركة قطاع الزراعة، (القيمة المضافة لقطاع الزراعة) في النشاط الاقتصادي والإنتاجي يشير إلى أن هذا القطاع قد نما بمعدل نمو مركب قدره 14.7٪، سنوياً. وبما أن معدل هذا النمو يفوق معدل النمو من الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة نفسها، فإن النتيجة كانت زيادة نسبة مشاركة هذا القطاع الإنتاجي للاقتصاد، وهو الهدف الذي سعت إليه خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي، خلال هذه الفترة، فقد







ارتفعت نسبة مشاركة هذا القطاع في الناتج المحلى الإجمالى من 2.6٪، سنة 1970 إلى 5.1٪ سنة 1987 .

التنمية الريفية والاجتماعية :

أولت ثورة الفاتح العظيم اهتماماً كبيراً بالتنمية الريفية والاجتماعية عن طريق إنشاء العديد من البرامج التعليمية والتدريبية، التى تهدف إلى خدمة المزارعين وأسرهم، ويمكن تلخيص أهم هذه البرامج فيما يلي:

1 - إقامة الجامعات والمعاهد الزراعية المتخصصة، فى مناطق المشاريع الزراعية، كجامعة عمر المختار للعلوم الزراعية، فى منطقة الجبل الأخضر، وكمعهد الزراعة البعلية فى منطقة الفتايح الزراعية، وكمعهد الزراعى فى منطقة العويلية، بالإضافة إلى المعاهد الأخرى فى طرابلس ومصراتة والزاوية. وقد قامت هذه الجامعات بتخريج ما يزيد على 2500 مهندس زراعى، بالإضافة إلى 3650 مرشداً زراعياً .

2 - إقامة مراكز التنمية الريفية، لتدريب وتعليم أسر المزارعين فى المشاريع الزراعية:

أ - تدريب المزارعين وأبنائهم على قيادة وصيانة الآليات الزراعية.

ب - هو الأمية للكبار .

ج - إعداد برامج لتدريب المرأة على أعمال الحياكة والتطريز والصناعات الغذائية والأعمال المنزلية.

د - إعداد برامج لتدريب المزارعين على تحديث الزراعة واستخدام أحدث الأساليب المتطورة فى عمليات الحراثة والاستزراع والرى والحصاد، مثل استخدام أنواع مختلفة من المحارث للحراثة العميقة والسطحية، وآليات الحفر والتسوية والتدريب على استخدام أساليب البذر الآلى والغرس وكيفية القيام بعمليات تقليم الأشجار ورعايتها مع تطوير أساليب الرى، كاستخدام الرى بالرش والتلقيط، وتدريب المزارعين على وقاية النباتات واستعمال الأسمدة الكيماوية وترشيدهم إلى طرق استعمالها السليمة، علاوة على إدخال وتطوير أساليب الحصاد والالتقاط وجنى الثمار.

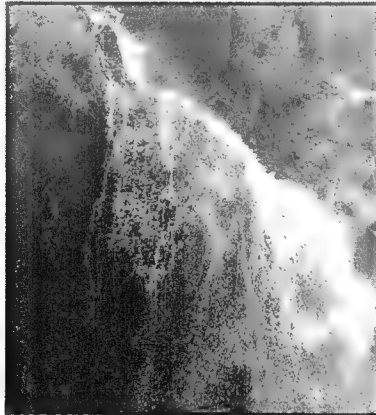


ب - موارد المياه:

ترتبط مشاريع التنمية الصناعية والزراعية والإسكانية وبقية التحولات الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً بالموارد المائية المتوفرة. وفي أرض الفاتح العظيم حيث الاهتمام المتزايد من أجل التوسع الزراعي والصناعي والإسكاني فقد تطوّرت السياسة المائية وزاد نطاقها بحيث يشمل تنمية الموارد المائية الجوفية والسطحية والبحث عن مصادر مائية جديدة تعتمد على تنمية متطورة كالتحلية وإعادة استخدام المياه وزرع السحب ونقل المياه الجوفية من منطقة إلى أخرى كمشروع النهر الصناعي العظيم.

ولمواكبة أهداف المجتمع العربي الليبي ومخططات التنمية كان لا بدّ من وجود جهاز متخصص ومسئول عن الموارد المائية في الجماهيرية العظمى، ولهذا تمّ إنشاء الهيئة العامة للمياه عام 1972م تأكيداً من ثورة الفاتح العظيمة على أهمية الموارد المائية وتمشيًا مع خطة التحول الأولى 75/73م، ومع خطة التحول الثانية 80/76م أصبح من الضروري وجود جهاز علمي أكثر توسعاً ومسئولية على جميع الموارد المائية، ولهذا صدر القانون رقم (3) لسنة 1977م بإنشاء أمانة السدود والموارد المائية.

وفي هذا الفصل نقدّم نبذة مختصرة عن أهم منجزات الثورة العظيمة في قطاع الموارد المائية، وكأى قطاع من قطاعات التنمية في الجماهيرية العظمى فهو قطاع يواكب التحولات الاقتصادية والاجتماعية الضخمة ويسمى في الوقت نفسه إلى بلوغ الوضع



المائي الأمثل الذي يوفر ويغطي الاحتياجات الضرورية من المياه لاستخدامها في الأغراض المختلفة دون أى سوء استغلال أو مساس بالبيئة الطبيعية لهذا المورد.

. ولتحديد أهم منجزات ثورة الفاتح العظيمة في قطاع المياه سنتناول أنواع الموارد المائية في الجماهيرية العظمى كلاً على حدة وهى كما يلي:

- 1 - المياه الجوفية.
- 2 - المياه السطحية.
- 3 - المياه الناتجة عن محطات التحلية.
- 4 - المياه المعاد استخدامها.
- 5 - مشروع النهر الصناعى العظيم.

أولاً : المياه الجوفية

وهى المياه المحفوظة في بعض الطبقات الصخرية تحت سطح الأرض وتنتج من عمليات تسرب مياه الأمطار إلى هذه الصخور وتكون المياه الجوفية متجددة إذا كان هناك تغذية مباشرة أو غير مباشرة نتيجة تسرب مياه الأمطار إلى الخزانات الجوفية كما هو موجود في المناطق الشالية من الجماهيرية العظمى ويمكن الحصول على المياه الجوفية إما عن طريق طبيعى وذلك نتيجة لتسرب المياه إلى السطح في شكل عيون أو بواسطة حفر آبار ضحلة أو عميقة تصل إلى الطبقات الحاملة للمياه.

وتعتبر المياه الجوفية من أهم المصادر المائية بالجماهيرية وتقدر بحوالى 6,95٪ من جميع الموارد المائية المتوفرة حالياً، ولهذا السبب اهتمت الثورة العظيمة منذ الأيام الأولى من تفجيرها بهذا المورد المائي ويمكن توضيح أهم منجزات الثورة في هذا المجال كما يلي:

1 - نتيجة لاتساع مساحة الأراضي العربية الليبية وعدم إخضاع هذه الأراضي المتزامية الأطراف لأى مخطط علمى قبل الثورة فقد قامت الجهات المسئولة عن تنمية الموارد المائية بعد الثورة مباشرة بتقسيم أراضي الجماهيرية إلى عشر مناطق رئيسة (أنظر جدول رقم 4 - 6) وتمّ تكليف العديد من الشركات العالمية المختصة بالقيام بدراسات استطلاعية عامة تغطى تلك المساحات الشاسعة. ويهدف هذا النوع من الدراسات لتحقيق الأغراض التالية:

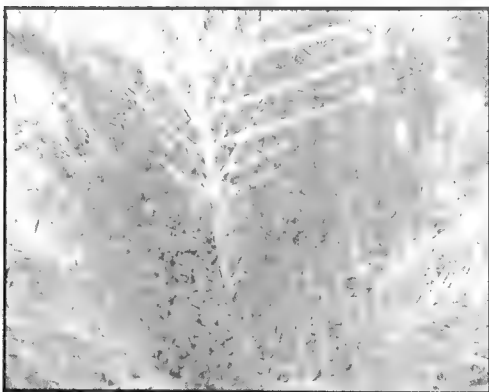
- أ - تحديد الصفات العامة للخزانات الجوفية في كل منطقة.
- ب - تقدير مصادر المياه السطحية في المنطقة الواقعة تحت الدراسة ومعرفة علاقتها بالمياه الجوفية. في نفس المنطقة.





جدول رقم (4 - 6)
أهم الدراسات الاستطلاعية في البحث عن المياه الجوفية

الامتداد	اسم الدراسة	الجهة المنظمة	الامتداد	رقم
المنطقة الغربية	مسح معالم المياه والتربة لإجراء التنمية الهيدروزرامية	جيفي	إمانة السجود والوارد المائية	1
المنطقة الوسطى	مسح معالم المياه والتربة لإجراء التنمية الهيدروزرامية	جيفي	إمانة السجود والوارد المائية	2
المنطقة الشرقية	مسح معالم المياه والتربة لإجراء التنمية الهيدروزرامية	فرانكلاي	مجلس استصلاح وتصميم الأراضي	3
المنطقة الشرقية الوسطى	دراسة معالم المياه	فرانكلاي	مجلس استصلاح وتصميم الأراضي	4
وادي سوف - السنين الجفوة - وادي شلمسى - مروج	دراسة هيدروجيولوجية تقليدية	أثر جودريجت	إمانة السجود والوارد المائية	5
جبل قران - وادي الطامي - الجفرة	دراسة هيدروجيولوجية	أيدروكسكت	إمانة السجود والوارد المائية	7
جوفى مرقى	دراسة معالم المياه	خبراء إمانة السجود والوارد المائية	إمانة السجود والوارد المائية	8
جوفى مرقى	دراسة معالم المياه	جيفي	إمانة السجود والوارد المائية	9
جنوب شرق الجماهيرية (جوفى الكفرة)	دراسة معالم المياه	جيفي	إمانة السجود والوارد المائية	10





ج - تحديد واختيار أفضل الأماكن الصالحة للتنمية داخل كل مسطقة، ومن ثم إجراء الدراسات التفصيلية الدقيقة عليها.

2 - بعد الانتهاء من الدراسات الاستطلاعية العامة لمعظم مناطق الجاهيرية العظمى تمّ تحديد أهم المواقع القابلة للتنمية ومن ثمّ أجرى عليها المزيد من الدراسات شبه التفصيلية والتفصيلية الدقيقة. ويهدف هذا النوع من الدراسات إلى تقييم المصادر المائية (بالمليون متر مكعب في السنة) وتحديد خواص ومساحات الخزانات الجوفية وكذلك خواص الجريان السطحي للمياه في المنطقة، ويرتبط هذا النوع من الدراسات التفصيلية بتصميم مشروع تنمية للمياه السطحية والجوفية لأغراض الزراعة أو لأغراض الاستعمال البشري والتجمعات الأخرى.

وقد بلغ عدد العقود التي تمّ التعاقد عليها وتمّ تنفيذها جميعاً مع الشركات العالمية المختصة بمثل هذه الدراسات سبعين عقداً موزعة على مناطق الجاهيرية المختلفة (أنظر جدول رقم 5 - 6).

3 - لضمان حسن استغلال المياه الجوفية وحتى يتسنى إخضاع هذا الاستغلال للمعايير العلمية الدقيقة التي تضمن استمرارية الاستفادة من هذا المورد المائي المهم قامت الجهات المختصة بهذا المورد بالخطوات الآتية:

أ - حفر العديد من آبار المراقبة في مختلف مناطق الجاهيرية العظمى وذلك من أجل مراقبة التطورات التي تطرأ على الخزانات الجوفية من خلال معرفة التغيير في مستوى المياه وكذلك التغيير في نوعية تلك المياه على المدى البعيد.

ب - تمّ إنشاء شبكة كبيرة من الآبار الاختبارية في مناطق عديدة من الجاهيرية العظمى وذلك من أجل التعرف على الطبقات الحاملة للمياه وإجراء الاختبارات للإلمام بالإمكانات والمعاملات الهيدروليكية لكل خزان.

ج - تمت برجة المشروعات المائية وذلك باستخدام الحاسب الآلي وطرق الإحصاء والبيانات إذ وفرت المناولة الآلية للمعلومات المائية في شتى أنحاء الجاهيرية العظمى الجهد والوقت علاوة على إنجاز جميع المتطلبات بدقة وسرعة فائقتين.

ثانياً، المياه السطحية:

تعتبر المياه السطحية أحد المصادر المائية المهمة وخاصة في المناطق الشالية من الأراضي اللبية حيث تتراوح كمية الأمطار في هذه المناطق بين 150 - 450 ملم سنوياً وتزداد أحياناً حتى تصل إلى 600 ملم سنوياً، وكان الجزء الأكبر من هذه المياه

جدول رقم (5 - 6)
الدراسات التقييمية للمياه الجوفية في المنطقة الغربية

رقم	المنطقة	اسم الدراسة	الجهة المنفذة	الإمارة صاحبة المشروع
1	غرب سهل جفارة	تنقية مصادر المياه الجوفية	خبراء إمارة الصنوبر والوارد للمياه	إمارة الصنوبر والوارد للمياه
2	حار باس	المخطط الرئيسي لجياه حار باس	مكتب بالكونكول الهندسي	بلدية بدفازعي
3	الغمامة	مسح المصادر للمياه للتنمية الهيدرولوجية	الزحور بروجكت	إمارة استصلاح وتعمير الأراضي
4	واقعي الرمل وادي الجيدان	مسح للتنمية الزراعية هيدرولوجيا	جيفلي	إمارة استصلاح وتعمير الأراضي
5	بن قشور	مسح للتنمية الزراعية	جيفلي	إمارة استصلاح وتعمير الأراضي
6	وادي الهيرة - أبو شيبه - خريان	مسح للتنمية الزراعية	جيفلي	إمارة استصلاح وتعمير الأراضي
7	بحر اللاتم	دراسة مشروع	هيدروبروجكت	إمارة استصلاح وتعمير الأراضي
8	بحر اللاتم	المصادر للمياه	جيفلي	إمارة استصلاح وتعمير الأراضي
9	بحر اللاتم			

ملاحظة: هذا الجدول يوضح بعض الدراسات التقييمية في المنطقة الأولى فقط في المنطقة الغربية على أن الجهات المعنية بهذا المورد قدمت بالمزيد من الدراسات التقييمية في جميع أنحاء المنطقة.







جدول رقم (6 - 6)

اهم السدود التي تم انجازها والتي تحت الانجاز

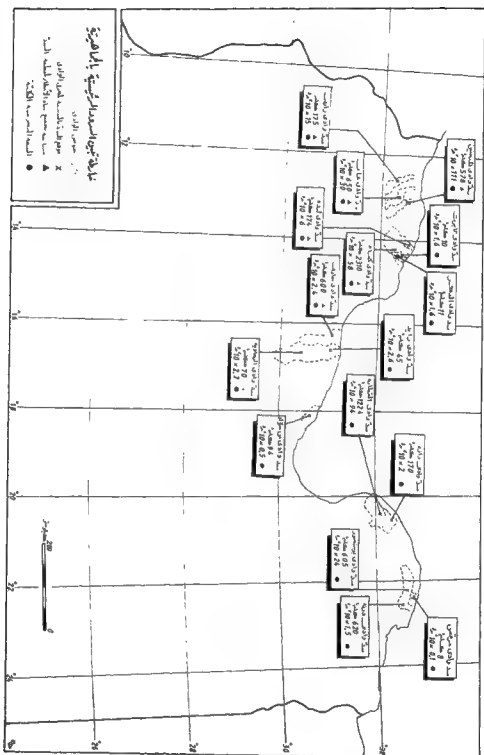
1- المنجزة

رقم	اسم السد	السعة التخزينية الكلية مليون متر مكعب	مساحة تجميع مياه الأمطار كيلو متر مربع
1	كمام	111	2310
2	القطارة	94	1224
3	الحجين	58	578
4	غار	30	620
5	بوعنصور	24	602
6	زارات	15	175
7	ليدة	6	174
8	زايد	2.6	42
9	جارف	2.4	600
10	الزهاوية	2.2	70
11	زانة	2	170
12	الذكر	1.6	11
13	تابريت	1.6	10
14	درنة	1.5	620
15	بن جواد	0.5	94
16	مرقص	0.1	8

ب- تحت الإنجاز

الرقم	اسم السد	الرقم	اسم السد
1	سد أبو علقمة	8	سدود وادي الربيع
2	سد وادي الرمان	9	سد أبو شيبة
3	سد وادي سرقق الخويس	10	سد وادي العين
4	سد وادي الشهبين	11	سد وادي المعلق
5	سد وادي العيون	12	سد وادي المهورين
6	سد وادي العودة	13	سد وادي السواخ
7	سد وادي العيون	14	سد وادي السواخ

شكل رقم (3-6)





قبل الثورة يذهب سدى وبدون أى استغلال يذكر إلى البحر عن طريق مجارى الأودية الواقعة على امتداد الشريط الساحل، وتقدر كمية المياه السطحية التي تتدفق في الأودية صوب البحر أو تتجمع في بعض المناطق الداخلية ويتم تبخرها بما لا يقل عن 200 مليون متر مكعب سنوياً.

ونتيجة لاهتمام الثورة المتزايد بموارد المياه المختلفة من أجل التوسع الزراعى والصناعى، اقيمت الدراسات الجيومورفولوجية والهيدروجيولوجية لمعظم الأودية بالأراضي الليبية وتم بناء العديد من السدود الرئيسة الضخمة والسدود التعويقية (أنظر جدول رقم 6 - 6) ونحويل مجارى بعض الأودية من أجل المحافظة على مياه الأمطار وحجزها (شكل 3 - 6) ومن ثم تحقيق الأهداف التالية:

- 1 - تغذية الخزانات الجوفية وخاصة في المناطق التي لا يتوفر فيها مخزون مناسب من المياه الجوفية.
- 2 - استغلال المياه المحتجزة خلف السدود في المشاريع الزراعية والصناعية الضخمة القائمة بجوار تلك السدود.
- 3 - التحكم في الفيضانات وحماية المدن والمصانع الواقعة بجوار بعض الأودية الرئيسة.
- 4 - مقاومة انجراف التربة عن طريق التخفيف من تدفق المياه السطحية.

ثالثاً: مياه التحلية،

تعتبر من الموارد الرئيسة غير المحدودة إلا أن التكلفة الباهظة للمتر المكعب الواحد من هذه المياه وتعرض محطاتها للعديد من المشاكل الطبيعية والهندسية كالتغيرات في كمية ونوعية الترسبات البحرية في منطقة سحب مياه البحر وعمليات التآكل المستمر لمحتويات المحطات، علاوة على المعطيات الاقتصادية العالمية السائدة في هذه الفترة قلل نسبياً من انتشارها والاعتماد عليها في كثير من بلدان العالم.

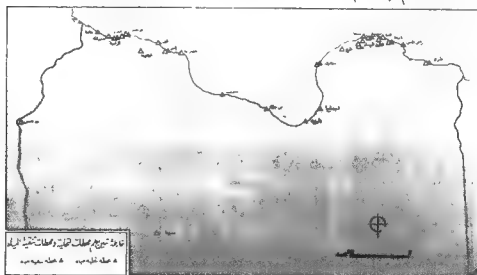
وفي الجماهيرية العظمى وعلى امتداد الشريط الساحل تم انشاء العديد من هذه المحطات وذلك بناء على الاحتياجات الفعلية والضرورية لمناطق التجمعات السكانية التي تعاني من نقص في مياه الشرب. (أنظر جدول رقم (7 - 6)، شكل (4 - 6).



جول رقم (7 - 6)
أهم محطات التحلية بالجمهورية

محطات إزالة ملوحة مياه البحر	الطاقة الإنتاجية التصميمية متر مكعب يوم	الإنتاج السنوي التصميمي مليون متر مكعب سنة
شمال بنغازي	48000	16
طبرق	24000	8
غرب طرابلس	22500	7.5
الزاوية	18000	6
زاوارة	13500	4.5
زليطن	13500	4.5
سوسة	135000	4.5
راس التين	135000	4.5
سرت	9000	3
اجدانيا	9000	3
بن جواد	9000	3
درنة	9200	3.1
البريقة	7500	2.5
المجموع	210200	70.1

شكل رقم (4-هـ)





رابعاً: المياه المعاد استخدامها:

حرصاً من ثورة الفاتح العظيمة على استغلال المصادر المائية والاستفادة منها بأقصى حد اقتصادي ممكن، وتمشياً مع أساليب التقنية الحديثة في مجال تنمية الموارد المائية، قامت ثورة الفاتح العظيمة ببناء العديد من محطات تنقية مياه المجارى

جدول رقم (8 - 6)
أهم محطات تنقية وإعادة استخدام المياه

محطات التنقية	الطاقة الانتاجية التصميمية متر مكعب / يوم	الانتاج السنوي التصميمي مليون متر مكعب / سنة
طرابلس	40000	14.20
بنغازي	27000	9.85
الزاوية	14200	4.82
الخمس	8000	2.92
زليطن	6000	2.19
جنزور	6000	2.19
صبراتة	4000	1.46
مصراته	3000	1.09
درنه	2550	0.93
القبه	2000	0.73
المرج	1800	0.66
البيضاء	1500	0.55
شحات	1500	0.55
سبها	1500	0.55
طبرق	1330	0.48
غدامس	1200	0.44
سوسة	1000	0.36
الابرق	1000	0.36
مصر	1000	0.36
تبرهنة	1000	0.36
البحر	24000	8.61

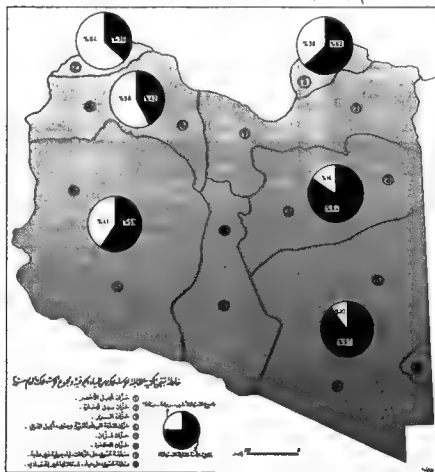


واستخدام المياه الناتجة عن هذه المحطات لرى بعض المشاريع الزراعية المجاورة للتجمعات السكانية والقريبة من المدن. (أنظر جدول رقم 6/8). وهناك إمكانية في الوقت الحاضر لإعادة استخدام حوالى 40% من اجمالى كميات المياه المستهلكة بواسطة المنازل والخدمات والمرافق العامة.

وقبل الشروع في اعطاء فكرة موجزة عن أحد أهم منجزات هذا القرن (مشروع النهر الصناعي العظيم) نرى أنه من الضروري اعطاء معلومات دقيقة وواضحة عن الوضع المائى العام في الجاهيرية العظمى حتى تتضح وبصورة جلية الدوافع العلمية التى أدت إلى اتخاذ قرار البدء في تنفيذ هذا المشروع التاريخى العظيم.

وما سبق ذكره يتضح أنه خلال مسيرة ثورة الفاتح العظيمة تم التوسع في دراسة المياه الجوفية، وحصر معظم المياه السطحية بواسطة السدود الرئيسة والفرعية،

شكل رقم (٥-٥)





وانشاء العديد من محطات التحلية، وبناء العديد من معامل التنقية لإعادة استخدام المياه، وأخيراً إخضاع استغلال هذه المياه للمعايير العلمية الحديثة حتى تضمن استمراريته والاستفادة القصوى منها وذلك بأقصى حد اقتصادي ممكن.

وبمقارنة اجمالي الموارد المائية الناتج عن هذه الإنجازات الضخمة (أنظر جدول رقم (9 - 6) بالاحتياجات الضرورية من المياه للأغراض المختلفة في جميع انحاء الجماهيرية العظمى (أنظر جدول رقم (10 - 6) يتضح جلياً الفائض الضخم من المياه. إلا أن التوزيع الجغرافي لأهم الخزانات الجوفية المائية وكميات المياه المخزنة بها (شكل 5 - 6) يبينان بأن هناك اختلافاً كبيراً في الميزان المائي من منطقة إلى أخرى.

جدول رقم (9 - 6)

إجمالي الموارد المائية في الجماهيرية

الموارد المائية	المساهمة بالمليون متر مكعب في السنة	النسبة المئوية /
المياه الجوفية	4670	95.6
المياه السطحية	110	2.3
المياه المنزلة الملوحة	70.1	1.4
المياه المعاد استخدامها	36.05	0.7
	4886.15	%100

جدول رقم (10 - 6)

الاحتياجات الضرورية في الجماهيرية

نوعية الاحتياجات	الاستهلاك بالمليون متر مكعب في السنة	النسبة المئوية /
الأغراض العامة (الشرب والخدمات وغيرها)	435	16.4
الزراعة	2164	81.4
الصناعة	60	2.2
	2659	%100



فلو قارنا مثلاً إجمالي الموارد المائية في المناطق الشمالية من الجاهيرية العظمى (جدول رقم 11 - 6) بالإحتياجات الضرورية للمياه في الأغراض المختلفة في المنطقة نفسها لاكتشفنا أن المناطق الشمالية تعاني من الإجهاد أي أنها تشغل بمعدلات تفوق تلك التي يجب مراعاتها لضمان سلامة واستمرار هذه الموارد (أنظر جدول رقم (12 - 6)، في حين أن هناك فائضاً ضخماً من المياه الجوفية في مناطق جنوب الجاهيرية العظمى إذ يمكن الاستفادة منها في مشاريع التنمية بالمناطق الساحلية حيث النقص الواضح في كميات المياه وازدياد الكثافة السكانية وتركز المشاريع الصناعية علاوة على توفر الموارد الطبيعية المناسبة للزراعة كالترية مثلاً. وأمام المعطيات السابقة يتضح ما يلي:

جدول رقم (11 - 6)

إجمالي الموارد المائية عدا مناطق الجنوب

(الخزانات الجوفية بمناطق الكفرة والسرير وفزان)

الموارد المائية	المساهمة بالمليون متر مكعب في السنة	النسبة المئوية
المياه الجوفية	1250	85.3
المياه السطحية	110	7.5
المياه المزالة الملوحة	70.1	4.8
المياه المعاد استخدامها	35.5	2.4
	1465.6	%100

جدول رقم (12 - 6)

الاحتياجات الضرورية للمياه (تشمل مناطق الجنوب)

نوعية الاحتياجات	الاستهلاك بالمليون متر مكعب في السنة	النسبة المئوية /
الأغراض العامة (الشرب والخدمات وغيرها)	402	23.9
الزراعة	1220	72.6
الصناعة	58	3.5
	1680	%100



أولاً : أن الموارد المائية تعتمد أساساً على المياه الجوفية إذ تمثل 95,6٪ من اجمالي الموارد وستبقى كذلك مستقبلاً على ضوء المعطيات العالية الحالية .

ثانياً : أن المياه السطحية محدودة ولا يمكن الاعتماد عليها إلا بنسبة صغيرة جداً وتوضح المعطيات الحالية أنها لا تستطيع المساهمة بأكثر من 5٪ من اجمالي الاحتياجات .

ثالثاً : أن التكلفة الحالية لتحلية مياه البحر وصيانة هذه المحطات مكلفة جداً ولهذا لا يمكن التوسع في هذا الاتجاه حالياً وذلك على ضوء المعطيات الاقتصادية والتقنية المتداولة في عالم اليوم .

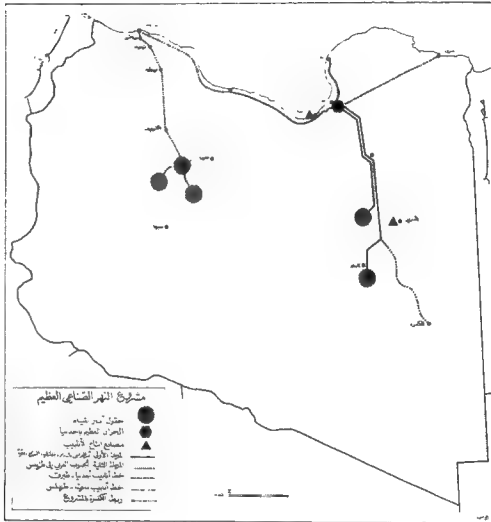
رابعاً : أن هناك تبايناً واضحاً في كميات المياه الجوفية من منطقة إلى أخرى حيث النقص الواضح في المناطق الشمالية والفائض الضخم في المناطق الجنوبية .

خامساً : أن هناك خللاً في الميزان المائي بالمناطق الشمالية من الجماهيرية ، وبدراسة جميع المعطيات العلمية المتوفرة في هذا المجال آخذين في الاعتبار المعطيات السياسية والاقتصادية التي تسود المنطقة في هذه الفترة الزمنية وبعد دراسة جميع المقترحات لتوفير المياه بالمناطق الشمالية من الجماهيرية ومقارنة تكلفة المتر المكعب من المياه الصالحة للشرب (استثمار وتشغيل) - أنظر جدول رقم (13 - 6) لجميع هذه المقترحات يتضح جلياً بأن الحل النهائي والأفضل يكمن في نقل المياه العذبة من المناطق الجنوبية بالجماهيرية إلى المناطق الساحلية .

جدول رقم (13 - 6)

تكاليف الحصول على المياه من المصادر المختلفة

طريقة إنتاج المياه	تكلفة المتر المكعب بالدرهم الليبي	تكلفة المتر المكعب بالسنت الأمريكي
مياه القنهر الصناعي	68	20
مياه محطات التحلية	1271	375
مياه منقولة بالمسفن	950	280
مياه منقولة بواسطة أنبوب	336	400
طرابلس		



خاصة: النهر الصناعي العظيم:

إن هذه الأمة هي أمة الحضارة والمجد وليست أمة الدونية وأنها أمة الكفاح. فالعرب هم الذين بنوا إرم ذات العماد التي لم يخلق مثلها في البلاد وهم ثمود الذين جابوا الصخر بالواد، أي سد مأرب التاريخي الشهير وهم بناء الأهرامات تلك الابداد العظيمة، وهم الذين يضعون حجر الأساس لمشروع النهر الصناعي العظيم. (وجعلنا من الماء كل شيء حي)، هكذا قررنا إعادة صياغة الحياة فوق الأرض التي أصبحت حرة.

قائد الثورة



يكتسب مشروع النهر الصناعي العظيم أهمية خاصة في سلسلة الإنجازات العملاقة التي حققتها ثورة الفاتح العظيمة في قطاع تنمية الموارد المائية وذلك لما يمثله من إنجاز حضارى متقدم إذ يعتبر وبدون أدنى شك من أضخم المشاريع التي عرفها الإنسان لنقل المياه الجوفية عبر منظومة هائلة من الأنابيب الضخمة المدفونة والتي تبلغ حوالى (4000)، أربعة آلاف كيلو متر عند الانتهاء من جميع مراحلها.

ويهدف مشروع النهر الصناعي العظيم إلى نقل كميات هائلة من المياه العذبة المدفونة في الخزانات الجوفية في مناطق السرير وتازربو وجبل الحساونة وجنوبه إلى المناطق الساحلية للجهادية لاستخدامها في الري والمرافق العامة والحركة الصناعية (أنظر شكل رقم 6 - 6).

ويشتمل مشروع النهر الصناعي العظيم على خمس مراحل رئيسة وهي:

- المرحلة الأولى: مد خط الأنابيب من منطقة السرير إلى سرت.
- المرحلة الثانية: مد خط أنابيب من منطقة تازربو إلى بنغازى
- المرحلة الثالثة: مد خط أنابيب من الكفرة إلى المنطقة الواقعة بين تازربو والسرير.
- المرحلة الرابعة: مد خط أنابيب من منطقة اجدايا إلى طبرق.
- المرحلة الخامسة: مد خط أنابيب من سرت إلى طرابلس.
- المرحلة الأولى من النهر الصناعي العظيم.

تم توقيع عقد تنفيذ المرحلة الأولى لمشروع النهر الصناعي العظيم مع شركة ائتلاف دونغ اهد العالمية بتاريخ 1983/11/6 م. وتهدف هذه المرحلة إلى نقل (2) مليون متر مكعب من المياه العذبة يومياً من حقول الآبار بمنطقة السرير وتازربو لاستخدامها في أغراض المشاريع الزراعية والصناعية والمنزلية في المناطق المأهولة بالسكان على طول الشريط الساحلى ما بين مدينتى بنغازى وسرت. ويقدر الخبراء بأن هناك ما لا يقل عن 50 عاماً من احتياطي المياه العذبة في الخزانات الواقعة بهذه المناطق، ويتوقع الانتهاء من العمل بهذه المرحلة مع نهاية عام 1989 م. وتشتمل هذه المرحلة على إنجاز الآتى:

أ - توفير الأنابيب ذات الضغط الخرسانى السابق الاجهاد،

ولتحقيق هذه المرحلة وبقية المراحل الأخرى من مشروع النهر الصناعي العظيم تم بناء أحدث وأضخم مصنعين لإنتاج الأنابيب في العالم، أحدهما في منطقة البريقة،



وتبلغ المساحة الاجمالية لهذا المصنع (150) هكتاراً تقريباً، ويحتوى على خط إنتاجي للأنابيب وسيكون معدل الإنتاج بهذا المصنع حوالى 660 متراً يومياً. ويقع مصنع الأنابيب الثانى بمنطقة السريز وتبلغ المساحة الإجمالية لهذا المصنع (240) هكتاراً، ويشبه نظيره الأول، إلا أنه يحتوى على خط ثالث لإنتاج الأنابيب ذات الاقطار الصغيرة، وسيكون معدل إنتاج هذا المصنع حوالى (990) متراً يومياً. ويبلغ طول الأنبوب الواحد 7 أمتار وقطره الداخلى 4 أمتار، ويبلغ وزن الأنبوب الواحد حوالى 73 طناً، ويصل طول السلك السابق الاجهاد المصنوع من السلك الكربون الذى يلف الأنبوب الواحد 18 كيلو متراً. وقد تم تصميم واستخدام أنابيب الضغط الخرسانية لمقاومة مخاطر وعوارض القدم، وعوامل الضغط والتآكل والتغيرات المناخية. وبعد الانتهاء من تصنيع جميع الأنابيب اللازمة لمشروع النهر الصناعى العظيم سيظل كل من هذين المصنعين قادراً على تلبية جميع متطلبات مشاريع المياه الجديدة من أنابيب مختلفة الاحجام والأنواع.

ب - إنشاء منظومة نقل المياه،

وينحصر نطاق هذا العمل فى حفر خنادق لردم حوالى (250) ألف أنبوب خرساني وتركيب غرف التفيتش وضوابط الضغط وكل ما يتعلق بتركيب الأنابيب ومستلزماتها، والأعمال المدنية الضخمة المرافقة لها. وتتألف منظومة نقل المياه فى المرحلة الأولى من مشروع النهر الصناعى العظيم على مد خطوط الأنابيب الآتية:

1 - منظومة السريز - سرت وتشتمل على،

- 1 - شبكة تجمع مياه آبار حقل السريز وتتكون من أنابيب خرسانية يبلغ طولها (130) كيلو متراً وقطرها الداخلى (1,6) متر. وأنابيب خرسانية طولها (85) كيلو متراً وقطرها الداخلى (2) متر.
- 2 - خط نقل المياه من السريز إلى اجدابيا ويتكون من أنابيب خرسانية طولها (381) كيلو متر وقطرها الداخلى (4) أمتار.
- 3 - نقل المياه من اجدابيا إلى سرت وتتكون من أنابيب خرسانية طولها (402) كيلو متراً وقطرها الداخلى (4) أمتار.

د - منظومة تازرو - بنغازي وتشتمل على،

- 1 - شبكة تجمع مياه آبار حقل تازرو وتتكون من:
أنابيب خرسانية طولها (29) كيلو متر وقطرها الداخلى (1,6) متر.



أنابيب خرسانية طولها (29) كيلو متر وقطرها الداخل (8، 7) متر.

أنابيب خرسانية طولها (11) كيلو متر وقطرها الداخل (2) متر.

أنابيب خرسانية طولها (2) كيلو متر وقطرها الداخل (8، 2) متر.

2 - خط نقل المياه من تازربو إلى اجدابيا، ويشمل أنابيب خرسانية طولها (667) كيلو متر وقطرها الداخل (4) أمتار.

3 - خط نقل المياه من اجدابيا إلى بنغازي، ويشمل أنابيب خرسانية طولها (129) كيلو متر وقطرها الداخل (4) أمتار.

ونقل هذه الأنابيب الضخمة ثم تعيد حوالى (2000) كيلو متر من الطرق على امتداد خنادق الحفر التي وضعت بها الأنابيب بحيث تتمكن الشاحنات والقاطرات الكبيرة من نقل الأنابيب إلى مواقع تركيبها.

ج - تطوير حقول الآبار في كل من السرير وتازربو،

يتكون حقل آبار تازربو من (150) بئراً تنقل مياهها إلى خطوط أنابيب التجميع التي تنتهى بدورها في خزان تجميع علوى بتازربو حيث تتدفق المياه منه بالانسياب الطبيعي عبر الأنابيب الخرسانية بقطر (4) أمتار ومسافة (286) كيلو متر إلى منطقة السرير حيث تصب في خزان علوى آخر. ويتكون حقل آبار السرير من (120) بئراً تنقل مياهها إلى خطوط أنابيب التجميع وتنتهى في الخزان العلوى بمنطقة السرير الذى تتجمع فيه المياه المنقولة من حقل تازربو وتبلغ السعة التخزينية لل الخزانات العلوية بمنطقة السرير (170،000) ألف متر مكعب.

ب - إنشاء خزان التجميع والموازنة باجدابيا،

يتم تدفق المياه من خزاني التجميع بالسرير عبر خطين من الأنابيب الخرسانية قطر (2) متر ومسافة (381) كيلو متر إلى خزان التجميع والموازنة الذى يقع جنوب شرق مدينة أجدابيا، وبأخذ الشكل ويبلغ طول قطره (2، 923) متر مقاس من الحافة الداخلية. وقد صمم لتسع لأربعة ملايين متر مكعب من المياه، ويقوم هذا الخزان بدور المحطة الرئيسة لتجميع المياه ومن ثم تحويلها ونقلها إلى أحد الفرعين الرئيسين أو كليهما حسب الكميات والاحتياجات المطلوبة. ويتكون هذا الخزان من سد يحيط به مع وجود منافذ دخول وخروج المياه، ومحطة للصمامات وقناة لتصريف فائض المياه، وممانع للصدا والتآكل على المنحدرات الداخلية والخارجية، وطريق للمرور من فوق السد، وطريق موصلة للخزان وسور خارجي.



الصناعة



صورة التقطت في شارع القدس والخليل



مقدمة .

تعتبر الصناعة من النشاطات الاقتصادية الهامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبح التصنيع المرادف للتنمية بالتالي محور استراتيجيات الخطط الاقتصادية في الدول النامية، وانطلاقاً من أهمية التصنيع فقد كانت التنمية الصناعية في مقدمة استراتيجيات خطط وبرامج التنمية في الجماهيرية العظمى منذ سنة 1970، وذلك انطلاقاً من الدور الذي يلعبه النشاط الصناعي في تحقيق التحول الاقتصادي. وقد شهدت تنمية هذا القطاع خلال الفترة 1970 - 1988 عدة تطورات جوهرية وهامة عكست التطورات الاقتصادية والاجتماعية وكذا التغيرات الهيكلية التي شهدتها المجتمع.

كان دور النشاط الصناعي حتى سنة 1969 هامشياً في الاقتصاد الوطني، فقد كان يعتمد في تنميته على المبادرات الفردية، التي أعطت أولوية الاستثمار للأنشطة البديلة التي تتميز بسرعة مردودها، وقلة مخاطرها الاستثمارية، الأمر الذي انعكس على هيكل النشاط الصناعي الذي تمثل في تلك الفترة في منشآت صناعية صغيرة ذات طاقات محدودة.

لقد كان الهدف الأساسي للتخطيط الصناعي خلال الفترة 1970 - 1988 هو تحويل الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد إنتاجي، ولتحقيق ذلك فقد تم التركيز على تنفيذ المشروعات الصناعية الكبيرة والاستراتيجية والتي لا يقوم الأفراد في العادة بالانقدام عليها، إما لضخامة الاستثمارات التي تتطلبها أو لطول فترة الترخيص اللازمة لاعطاء مردودها. ويشير الجدول رقم (1 - 7) إلى حجم الانفاق الاستثماري على مستوى النشاط الصناعي والذي تطور من 59 مليون دينار سنة 1972 ليصل 4133 مليون دينار سنة 1988.



ومن ناحية اتجاه النمو في هذا القطاع فقد تم التركيز كمرحلة أولى على توفير احتياجات الجماهير في نشاطات رئيسية، وهى الغذاء والكساء ومستلزمات البناء والتشييد، هذا بالإضافة إلى الإهتمام بالصناعات الاستراتيجية. ويمكن تقديم عرض موجز للتحويلات الثورية التى أنجزت في هذا القطاع وفقاً لآتى:

- تطور عدد المشروعات الصناعية.
- تطور الإنتاج الصناعى.
- اتجاهات التنمية.
- التحويلات على مستوى فروع الصناعة الأساسية في القطاع.

تطور المشروعات الصناعية:

ادراكاً لأهمية التصنيع في تحقيق التحويلات الهيكلية في الاقتصاد الوطنى، واقتناعاً بأن إقامة قطاع صناعى يستجيب للأهداف الاقتصادية الجديدة والمتمثلة في الحد من تأثير قطاع النفط وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى، لايتأتى إلا بتظافر كافة الجهود، وقيام الدولة بالأعباء الرئيسة للتنمية الصناعية. وذلك بالنظر إلى طبيعة الاستثمارات في القطاع الصناعى وخاصة المشروعات الاستراتيجية الكبيرة.

وإيماناً بأن تحقيق هذه السياسة يتطلب بناء هياكل تنظيمية للاضطلاع بمهام التصنيع في المرحلة المقبلة، وبما يمكن من خلق منشآت عامة قادرة وفعالة. بناءً على هذا فقد تم إنشاء المؤسسة الوطنية العامة للتصنيع بمقتضى القانون رقم 26 لسنة 1970 لتضطلع بتنفيذ وتشغيل المشروعات الصناعية. كما تم انشاء مركز البحوث الصناعية بموجب القرار رقم 25 لسنة 1970 كأحد الأجهزة التنفيذية المساعدة في مجال الصناعة، وحددت اختصاصاته في دراسة المشروعات الصناعية، وتقديم الخدمات الفنية والاقتصادية، بالإضافة إلى القيام بأعمال البحث الجيولوجى والتنقيب عن الخامات المحلية.

كما تم تأسيس عدد من الشركات الصناعية لأول مرة في الجماهيرية العظمى، وذلك للتنسيق والتعاون في ادارة مجموعة من المنشآت الصناعية، كما أنها تعمل على تذليل المشاكل والصعوبات التى تحول دون الانطلاق في الإنتاج، فضلاً عن قيام بعضها بعمليات الاستيراد.

وخلال الفترة 1970 - 1988 بدأ حوالى 163 مشروعاً صناعياً مرحلة الإنتاج منها 56 مشروعاً تغطي الصناعات الغذائية، و23 مشروعاً في صناعة الغزل والنسيج والملابس، والجلود، وعدد 13 مشروعاً في الصناعات البتروكيمياية و 23 مشروعاً في



جدول رقم (7-1)
الإنفاق الإستثماري على مستوى النشاط الصناعي

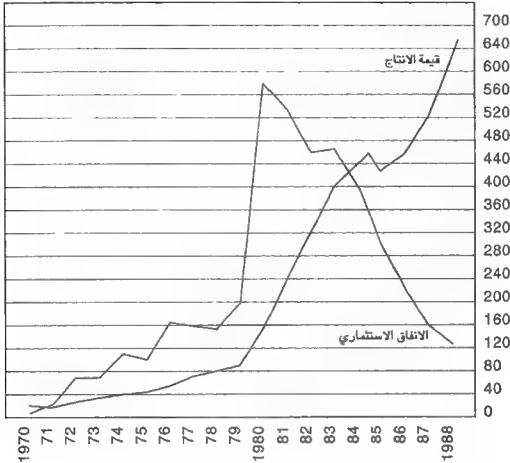
(الف دينار)

النشاط الصناعي	حتى سنة 1972	حتى سنة 1975	حتى سنة 1980	حتى سنة 1985	حتى سنة 1987	1987 - 1972
الصناعات الغذائية	2956	36046	136293	247811	260350	260350
الملابس والجلود	1870	18137	87107	120774	123616	123616
الاثاث والورق	-	4515	20911	39180	47324	47324
الكيمياوية	34200	82508	107954	197834	210666	210666
الكيمياوية الاساسية	32	1154	23346	336365	361228	361228
تكرير النفط	9334	56969	148519	244122	249050	249050
البتروكيماويات	118	33918	332576	847013	869159	869159
الاسمنت والجير	4500	52055	220634	324274	333881	333881
مواد البناء	500	13068	53236	62460	65827	65827
المعدنية الاساسية	78	2898	105645	808165	1027927	1027927
المعدنية والكهربائية	2000	21907	88361	126305	138188	138188
الصناعات الصغرى	326	2326	8426	26539	33131	33131
تطوير الصناعة	1727	2817	20886	73668	84739	84739
المشاركة في انشاء الصناعات	-	2525	15292	34219	35939	35939
اجمالي النشاط الصناعي الانتاجي	57641	330843	1579308	3488649	3841025	3841025
البحوث والدراسات	500	5600	21300	38873	41297	41297
تشجيع الصناعة	300	7000	10900	11600	11600	11600
التعليم الصناعي	-	750	33128	60660	71927	71927
الثروة البحرية	202	6497	52497	82114	88816	88816
القروض الصناعية	1000	9000	40000	76600	79130	79130
	2002	25847	157825	275737	292770	292770
	69643	368990	1737183	4129745	443395	443395

المصدر : اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، تقييم النشاط الاقتصادي 1970 - 1988 قطاع الصناعة ص. 65



شكل رقم (1-7) تطوّر قيمة الإنتاج الصناعي مع الانفاق الاستثماري 1970 - 1988



صناعة مواد البناء وعدد 22 مشروعاً في الصناعات المعدنية والهندسية، وصناعة الأخشاب والورق، بعدد 8 مصانع وذلك إلى جانب 20 مشروعاً صناعياً في مراحل مختلفة من التنفيذ.

نظور الإنتاج الصناعي

تمشياً مع الاستراتيجية بعيدة المدى التي تهدف إلى الحد من اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط كمصدر لتمويل غيره من القطاعات الاقتصادية، فقد تم التركيز على القطاعات الإنتاجية بما فيها قطاع الصناعة، وذلك لتنوع هيكل الإنتاج، وسد الحاجات المحلية من السلع الصناعية والتصدير إن أمكن، وذلك بالاستفادة من الخامات المتوفرة محلياً، بقصد تحقيق الاكتفاء الذاتي، أو على الأقل الحد من التبعية الاقتصادية.



جدول رقم (2 - 7)

تطور قبعة الإنتاج الصناعي مع الانفاق الاستثماري

خلال الاعوام 1970 - 1988

مليون دينار

العام	قيمة الإنتاج	الانفاق الاستثماري
1970	17.5	15
1971	19.6	29
1972	22.2	65.1
1973	27.9	62.5
1974	31.5	107
1975	38.6	100
1976	53.1	165.5
1977	72.7	160.7
1978	82.7	157.1
1979	96.7	210.2
1980	150.1	583.2
1981	243.5	530.9
1982	358.4	409.7
1983	4.9	421
1984	448.1	377.1
1985	424.6	284.7
1986	463.4	207.8
1987	542.4	154.8
1988	655.4	128.7

المصدر : امانة اللجنة الشعبية للصناعة، تقرير متابعة اعداد ادارة الشركات والإنتاج 1988 ص 4

وبالنظر إلى حجم الانفاق الاستثماري في هذا القطاع فقد تطور الإنتاج الصناعي من 17,6 مليون دينار سنة 1970 إلى ما قيمته 82,7 مليون دينار سنة 78 قامت بتحقيقه (58) منشأة صناعية وطنية.



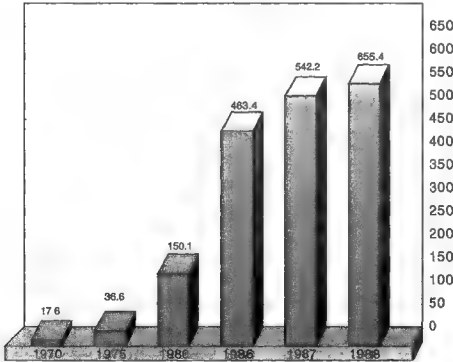
وبفضل القلاع الصناعية الضخمة التي شيدت في مختلف أرجاء الجماهيرية العظمى بفعل الثورة، فقد بلغ إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي خلال سنة 1988 ما قيمته 655,4 مليون دينار (أنظر جدول (1 - 7).

وقد بلغ متوسط قيمة الإنتاج الشهري من سنة 1988 (54,6) مليون دينار بينما لم يتعد هذا المتوسط 44,4 مليون دينار في سنة 1982 و 38 مليون دينار عام 1986. ويشير الجدول رقم (1 - 7) والرسم البياني رقم (1 - 7) إلى التطور الهائل الذي حدث في الإنتاج الصناعي.

كما تجدر الإشارة إلى تطور عدد المنتجين في هذا القطاع، حيث كان عددهم لا يتجاوز 2939 منتجاً سنة 1973، وقد وصل إجمالى عدد المنتجين من قطاع الصناعة بما فيهم الأطقم المساعدة الفنية إلى 41931 منتجاً سنة 1988.

ويوضح جدول رقم (2 - 7) والرسوم البيانية المرفقة تطور قيمة الإنتاج الصناعي مع الانفاق الاستثماري من الفترة 1970 - 1988.

شكل رقم (2 - 7) مقارنة قيمة الانتاج الصناعي والانفاق الاستثماري

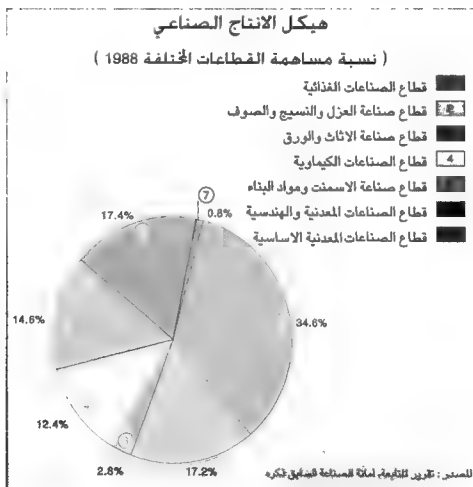




اتجاهات التنمية:

تعتبر الخطة الثلاثية للتنمية 75/73 الركيزة الأساسية لخطة الصناعة، وذلك بما شهدته من تقدم في العملية التخطيطية، ومن تحسن في الأساليب الفنية، كما تضمنت لأول مرة بعض المستهدفات في بعض المتغيرات الاقتصادية الرئيسة كالإنتاج ولدخول والاستثمار والتوظيف، وكانت الخطة تهدف في مجال الصناعة إلى تحقيق إنتاج إصفي في جميع المشاريع، بالإضافة إلى تحقيق استغلال أفضل للطاقات الإنتاجية الصناعية الموجودة وذلك عن طريق توفير المواد الخام وخلق الحوافز وعوامل التشجيع الصناعية.

وكمرحلة أولى نحو التنمية الصناعية في الجماهيرية العظمى. فقد بنيت استراتيجية التخطيط الصناعي على أساس اعطاء الأهمية لفروع الصناعات التالية (أنظر الرسم التوضيحي شكل رقم 3 - 7):
شكل رقم (7-3)





أ - الصناعات الغذائية وذلك لتوفير احتياجات المواطن من الأغذية علما بدلا من الاستيراد.

ب - صناعة مواد البناء والتشييد: وذلك للحاجة إليها في تنفيذ برامج التنمية.
ج - الصناعات البتروكيميائية والكيماوية وذلك للميزة النسبية التي يمكن أن تتميز بها الجماهيرية في هذا المجال.

د - الصناعات المعدنية الأساسية التي يستخدم انتاجها النهائي كسلع بسيطة مثل حديد التسليح، والأنابيب والجرارات الزراعية، وسيارات الشحن، والتي تساهم في تنفيذ مشاريع القطاعات الأخرى مثل الزراعة والتشييد والبناء والنفط والكهرباء.
وتعتبر خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي من الفترة 1980/1976 مكملة للخطة السابقة حيث ركزت على التوسع في فروع الصناعات المذكورة أعلاه.

أما خطة التحول للفترة 1981 - 1985 فقد تم التركيز فيها على الآتي:

أ - إعطاء أولوية الاستثمار والتنفيذ للصناعات التصديرية الكيماوية والبتروكيميائية والتكرير، مع الاهتمام بالصناعات التي تنتج سلع الاستهلاك النهائي والوسيط.

ب - التوجه إلى الصناعات المعدنية الأساسية التي تكون مدخلا للصناعات الثقيلة في المدى الطويل، لإنشاء مصنع المسبوكات والمطروقات والبدء في إنشاء المرحلة الأولى من مجمع الحديد والصلب والالمنيوم، وهي من الصناعات التي تعتبر ركيزة النمو الاقتصادي.

ج - تحقيق الاكتفاء الذاتي من المستلزمات الأساسية لقطاع التشييد، مثل: التربة (الاسمنت) والجير والأجر.

وفيا إلى عرض لأهم الإنجازات التي حدثت خلال الفترة 1970 - 1988 بفضل الدفوعات الائتمانية الهائلة، وبفعل المنجزات الثورية العملاقة التي حدثت خلال هذه الفترة.

التحولات على مستوى الصناعات الأساسية في القطاع،

إن المتبع للمسيرة الإنمائية التي استمرت كل هذه المدة، يدرك التحولات الجذرية الهامة التي حدثت في بناء الاقتصاد الوطني في كافة القطاعات، وقد حدث ذلك بفعل الاستثمارات الهائلة التي تم توظيفها، والتي وصلت قيمتها في مختلف



القطاعات إلى حوالى 24894 مليون دينار. كانت حصة قطاع الصناعة منها حوالى 4293 مليون دينار.

وبالرغم من صعوبة حصر الإنجازات التي تحققت في قطاع الصناعة، إلا أننا سنتعرض لأهمها في فروع الصناعات الأساسية.

أولاً: الصناعات معدنية

تشير البيانات إلى أن الطاقات الصناعية في هذا المجال قد تضاعفت عدة مرات خلال هذه الفترة، وعلى سبيل المثال بلغت حوالى (11) مرة في صناعة الألبان، وحوالى (4) مرات في صناعة طحن الغلال. كما أن الإنتاج الصناعى حقق تطوراً كبيراً في مجال الصناعات الغذائية حيث زاد انتاج الألبان من (16) ألف طن عام 1970 إلى (180) ألف طن في سنة 1988، هذا إلى جانب التطور الكبير الذى تحقّق في إنتاج المكرونة والخبز، والخبز والحلويات وتعليب الأسماك والخضروات والفواكه، وفيما يلي عرض لأهم الإنجازات في هذا المجال:

- 1 - الألبان ومنتجاتها: يوجد في الجهايرية أحد عشر مصنعاً، وصل إجمالى انتاجها سنة 1988 حوالى (180) ألف طن، وتقوم بالإشراف على هذه المصانع الشركة العامة للألبان ومنتجاتها.
- 2 - مجموعة مصانع الغلال والاعلاف: أنشئ سبعة عشر مصنعاً لصناعة الأعلاف بجميع أنواعها وكذلك طحن الغلال وإنتاج الدقيق.
- 3 - مصانع السميد ومشتقاته: وعددها ثمانية مصانع، موزعة في كافة أنحاء الجهايرية وتنتج السميد والمكرونة.
- 4 - صناعة الخبز والخبز والحلويات: توجد أربعة غابز آلية في كل من طرابلس ومصراته وسبها بطاقة إنتاجية تصميمية إجمالية (43200) طن.
- 5 - المعمورة للمواد الغذائية: تضم هذه الشركة خمسة عشر مصنعاً تنتج الخضر والفواكه والعصائر بمختلف أنواعها، والبقوليات، والمخللات ورب التمر، وأغذية الأطفال ومعجون الطماطم..
- 6 - مصانع تصنيع وتعبئة المشروبات: عدد المصانع في هذا المجال تسعة مصانع موزعة على مختلف أنحاء الجهايرية، وأهم منتجاتها المشروبات الغازية، والمياه المعدنية.
- 7 - مصانع تعليب الأسماك: بلغ عددها خمسة مصانع في كل من طرابلس، صبراته، الخمس، زوارة، وبنغازى.



8 - مصانع التبغ والكبريت: تقدر الطاقة الإنتاجية لمصنع التبغ بحوالى 6000 طن سنوياً بالإضافة إلى مصنعى كبريت الخشب وكبريت الشمع بطاقة إنتاجية تقدر بحوالى 40 مليون علب، و 30 مليون علب في السنة من كل نوع على التوالي.

تدنيا: الصناعة الكيماوية

يتم في هذا المجال من الصناعة الاستفادة من الثروات الطبيعية الموجودة في الجماهيرية، حيث يتم تصنيع المواد الأولية الموجودة في الطبيعة في صورة راسب ملحية، وأهم الإنجازات في هذا القطاع:

1- المجمع الكيماوى بأبي كباش: تعتبر الصناعات الكيماوية القائمة في الجماهيرية ذات أهمية كبرى، وتعتمد على استغلال الأملاح المتوفرة في سبخة أبي كباش. ويشتمل المجمع على المصانع التالية:

أ- مصنع الملح بطاقة إنتاجية 40,000 طن سنوياً.

ب- مصنع التحليل الكهربائي وأهم منتجاته الصودا الكيماوية (49000) طن سنوياً، وهيبوكلوريد الصوديوم (8900) طن سنوياً، وحمض هيدروكلوريد 8000 طن سنوياً وكلور سائل 5000 طن سنوياً.

ج- مصنع انتاج النقى. س. أم. وهى المادة الخام الرئيسة لتصنيع ال.ب. فى. س.

د- مصنع انتاج ال.ب. فى. س. وهى المادة الخام الرئيسة لصناعة اللدائن بأنواعها وأغراضها المختلفة سواء أكانت المرنة أم الصلبة.

2 - مصانع الصابون ومواد التنظيف: تبلغ الطاقة الإنتاجية المتاحة في الجماهيرية لإنتاج الصابون العطرى (3) آلاف طن، وبالنسبة للصابون المسحوق حوالى (18000) طن سنوياً يتم إنتاجها في ستة مصانع.

3 - مصانع الإطارات والنضائد: وهى تتكون من مصنع النضائد السائلة ومصنع الإطارات ومصنع تليس الإطارات.

4 - مصانع اللدائن ومستلزمات الاسفنج الصناعى: بلغ عدد المصانع في هذا المجال حوالى ستة عشر مصنعا في مختلف أنحاء الجماهيرية، وأهم منتجاتها الاسفنج الصناعى والشمع والطباشير والأكياس وغيرها من منتجات اللدائن.

5 - مصانع الطلاء ومستلزماته: تبلغ الطاقة الإنتاجية القائمة في هذه المصانع نحو 70 ألف طن. وتعتبر الطاقة الإنتاجية القائمة كافية لتغطية الإحتياجات المحلية. وهذه الصناعة هى إحدى مستلزمات نشاط التشييد والبناء.



6 - مصانع الغازات الصناعية والطبية: وتوجد خمسة مصانع تبلغ طاقتها الإنتاجية المتاحة نحو 2,7 من الغازات الطبية والصناعية.

ثالثاً: المصانع المعدنية وشمسية وشيردية

شهدت هذه الفترة قيام العديد من الصناعات الجديدة في هذا المجال مثل الجرارات الزراعية، والشاحنات والحافلات، والثلاجات والأفران والغسالات، وأجهزة الاستقبال المرئي، والأنابيب بمختلف أنواعها وفيها يل تتعرف بإيجاز على أهم المصانع في مجال الصناعات المعدنية والهندسية والكهربائية:

1 - مصنع الجرارات الزراعية: تبلغ الطاقة الإنتاجية لهذا المصنع 6000 جرار زراعي سنوياً بمعدل وريدي واحدة. وقد بدأ المصنع في الإنتاج في النصف الثاني من عام 1980.

2 - مصنع المقطورات: يقوم المصنع بإنتاج تجهيزات الشاحنات ورؤوس الجر المتصلة في صناديق الشاحنات ومقطوراتها وخزانات الوقود وخزانات الصرف.

3 - مصانع الثلاجات والأفران والغسالات والمجمدات: وقد بدأت في الإنتاج عام 1989 وتشمل الخطوط الإنتاجية الآتية:

- خط إنتاج الثلاجات.

- ثلاثة خطوط إنتاجية للأفران الغازية في كل من طرابلس والزواية ومصراته.

- خط إنتاج الغسالات الصغيرة بطرابلس.

4 - مصانع الإلكترونيات: تضم المصانع التالية:

- مصنع أجهزة الاستقبال المرئي الملون، وقد بدأ الإنتاج في سنة 1988.

- مصنع الهوائيات، وقد بدأ الإنتاج في سنة 1987.

- مصنع الهوائيات والمقسمات وقد بدأ الإنتاج عام 1988.

5 - مجمع الأنابيب: وقد بدأ الإنتاج في عام 1978 ويشمل المصانع التالية:

- مصنع إنتاج الأنابيب الملحومة حلزونياً لاستخدامات النفط والغاز.

- مصنع إنتاج الأنابيب الملحومة طويلاً للأغراض المنزلية.

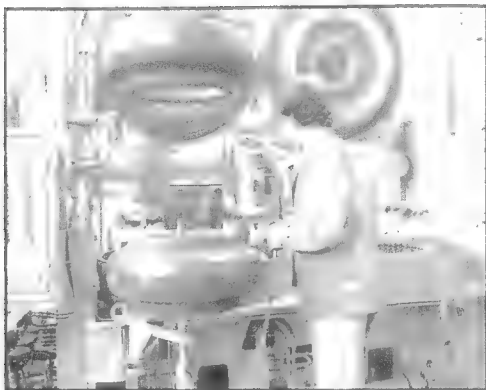
- مصنع إنتاج أنابيب الري بالرش للأغراض الزراعية.

6 - مصنع الدرفلة: ويقوم بإنتاج عروق الصلب بأبعاد 15 سم x 15 سم وبأطوال قدرها 3 أمتار.

7 - مصنع الدراجات: وقد بدأ الإنتاج في سنة 1983 ويتيح الدراجات الصغيرة والكبيرة.

8 - مصنع الأسلاك والكابلات الكهربائية.







رابعاً: مجتمع الحديد والحديد

يعد مجتمع الحديد والصلب من أضخم المجمعات الصناعية في الجماهيرية، وتشتمل مكوناته على الآتي:

أ- مصنعان للصلب: المصنع الأول مكون من 3 أفران كهربائية سعة كل منها 90 طناً للصبية الواحدة، وخط واحد للصب المستمر للكتل، وخطين للصب المستمر للعروق لإنتاج 630,000 طن من الكتل والعروق سنوياً. أما المصنع الثاني فمكون من 3 أفران كهربائية سعة كل منها 90 طناً سنوياً للصبية الواحدة، وخطين للصب المستمر للبلاطات وذلك لإنتاج 611,000 طن من البلاطات سنوياً.

ب- مصنعان للدرفلة القضبان والأسياخ لإنتاج 200,000 طن سنوياً.

ج- مصنع للدرفلة القطاعات الخفيفة والمتوسطة لإنتاج 120,000 طن سنوياً.

د- مصنع للدرفلة على الساخن لإنتاج 580 طن سنوياً من الشرائط.

هـ- مصنع للدرفلة على البارد لإنتاج 140 طن سنوياً من الشرائط والصفائح على البارد و100,000 طن سنوياً من الصفائح على الساخن.

خامساً: صناعة الأثاث والورق:

ففي صناعة الأثاث يتم التركيز على صناعة الأثاث التحويلية، وقد تطور عدد المصانع ليصل إلى خمسة عشر مصنعا في أنحاء الجماهيرية تقوم بإنتاج مختلف أنواع الأثاث المنزلي والمكتبي والمدرسي. وبلغت الطاقة الإنتاجية حتى نهاية 1986 حوالي 650 ألف م² ووصلت في سنة 1987 إلى 1300,000 م² ومن المقدر أن تصل إلى 580,000 م² مع نهاية 1990.

أما فيما يتعلق بصناعة الورق فيوجد بالجماهيرية أكثر من سبعة مصانع تقوم بإنتاج الكراسات والورق الحساس، والورق الصحي، وصناديق الكرتون. وتبلغ الطاقة الإنتاجية لمصانع الكراسات حوالي (60) مليون كراسة سنوياً.

سادساً: صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود:

انطلاقاً من اهتمام ثورة الفاتح العظيم بتوفير الحاجات الأساسية للمواطن، وبما أن الملابس يعتبر من ضمن هذه الحاجات، فقد تم إعطاؤه أهمية كبيرة، وفيما يلي أهم المصانع التي شيدت في هذا المجال:



1 - مصنع جنزور للنسيج والصباغة والتجهيز: بدأ الإنتاج عام 1976، وتبلغ طاقته الإنتاجية 24,5 مليون متر مربع. ويساهم إنتاج المصنع بتغطية الطلب المحلي في الوقت الحاضر بحوالى 83٪.

2 - مصنع غزل الصوف بالمرج ويتم فيه إنتاج البطاطين وذلك بالتكامل مع مصنع البطاطين وتقدر طاقته الإنتاجية بحوالى 900 ألف وحدة في السنة.

3 - مجمع بنى وليد لصناعة السجاد وتبلغ طاقته الإنتاجية 2,1 مليون متر مربع في السنة.

4 - مصانع إنتاج الملابس الجاهزة والملابس الداخلية ويبلغ عددها (62) مصنعا تبلغ طاقتها الإنتاجية 22,5 مليون قطعة في السنة، كما تجدر الإشارة إلى أنه توجد 46 وحدة لإنتاج الملابس موزعة على مختلف بلديات الجاهيرية ويتركز أغلب إنتاجها في البدل العربية بوجه خاص.

5 - مصانع الجلود والأحذية: تبلغ الطاقات الإنتاجية في صناعة الجلود نحو (10) مليون قدم مربع في السنة، وتتركز في مدينتي بنغازى وطرابلس، وتتكامل هذه الصناعة مع صناعة الأحذية التي تبلغ طاقتها الإنتاجية نحو 12,2 مليون زوج في السنة، وتتركز في أربعة مصانع رئيسة.

سبعاً. صناعة الإسمنت ومواد البناء.

تعتبر هذه الصناعة من الصناعات الاستراتيجية، وقد شهدت تطوراً كبيراً خلال الفترة 1970 - 1988، وقد وصلت قيمة الإنتاج في هذا القطاع إلى حوالى 68,1 مليون دينار، في حين أنها كانت لا تتجاوز 982 ألف دينار في سنة 1979. وتعتبر هذه الطاقة كافية لسد احتياجات البلاد من الإسمنت، وتغلق حاجتها في الوقت الحاضر. وتشرف على هذه الصناعة خمس شركات على مستوى الجاهيرية تقوم بإنتاج الاسمنت وكذلك لوازم البناء الأخرى.

ومن هنا تتضح الإنجازات الثورية العملاقة التي تحققت في هذا القطاع (الصناعة) خلال هذه الفترة حيث تم توظيف ما يزيد عن 4 آلاف مليون دينار في الصناعة، أحدثت تطوراً كبيراً في قيمة الإنتاج الصناعي كما يشير إلى ذلك جدول رقم (3-7) والرسوم البيانية المرفقة.

وقد وصل عدد المنشآت الصناعية الإنتاجية على مستوى الجاهيرية إلى أكثر من 300 مصنعا.

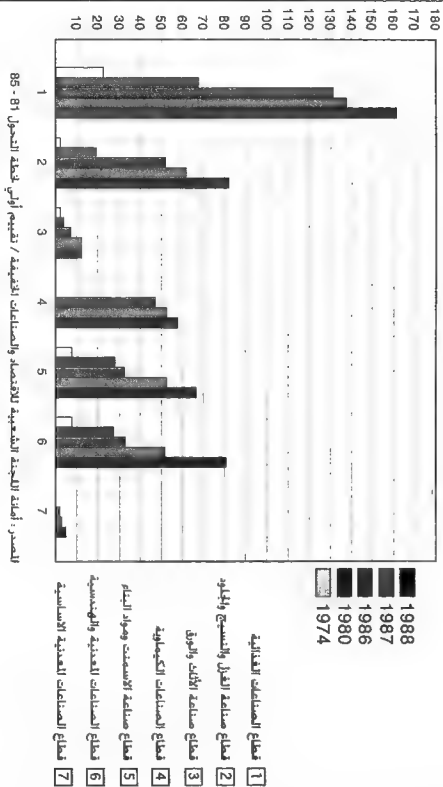
وقد بلغت قيمة الإنتاج الصناعي خلال هذه الفترة أكثر من 650 مليون دينار.







مقارنة قيمة الانتاج الصناعي من السنوات 74 - 80 - 86 - 87 - 1988



جدول رقم (7-3)
الصادرات المستتعة المنتجة في أهم الأنشطة الصناعية
خلال الفترة 1970 - 1991 م

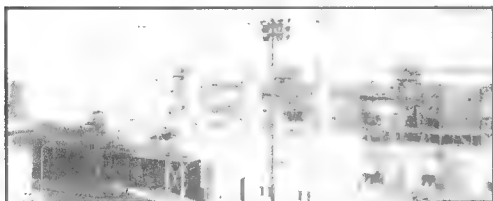
التيار الصادرات المنتجة	الوحدة	1970	1975	1980	1985	1990	1991	النسبة المئوية 91 / 70
الزيتون	الف طن	8.0	26.0	174.2	187.8	280.0	230.0	222.0
الحبوب	الف طن	83.0	186.0	389.0	610.0	636.0	696.0	613.0
الخضروات	الف طن	84.0	84.0	400.4	926.6	1,050.0	1,050.0	966.0
المنتجات	مليون متر	-	-	23.0	23.0	25.5	25.5	25.5
المنتجات	مليون متر	-	0.5	1.4	1.4	5.7	9.2	9.2
المنتجات	مليون ذرة	0.5	3.8	10.2	10.2	14.0	18.5	18.0
المنتجات	الف وحدة	-	-	800.0	800.0	800.0	800.0	800.0
المنتجات	الف وحدة	-	-	990.0	990.0	990.0	990.0	990.0
المنتجات	الف طن	-	-	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0
المنتجات	الف طن	-	-	1.0	60.0	60.0	60.0	60.0
المنتجات	الف طن	-	-	49.0	49.0	49.0	49.0	49.0
المنتجات	مليون طن	0.5	3.0	15.5	15.5	16.8	16.8	16.3
المنتجات	مليون طن	-	-	200.0	200.0	200.0	200.0	200.0
المنتجات	الف طن	-	-	660.0	660.0	660.0	660.0	660.0



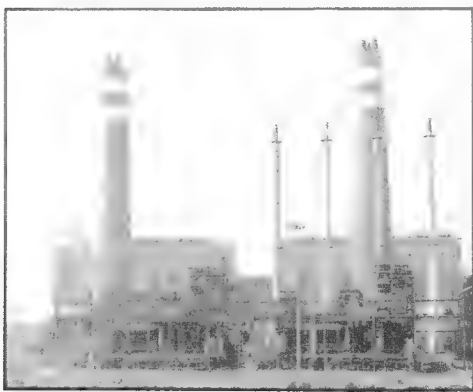


(تابع)

الرقم: 91 / 70	1991	1990	1985	1980	1975	1970	الوحدة	المنتج
907.5	907.5	907.5	907.5	907.5	-	-	الف طن	البردي
660.0	660.0	660.0	660.0	660.0	-	-	الف طن	للغناول
6.1	6.2	6.2	6.2	6.2	2.2	0.1	مليون طن	الاصمت
275.0	275.0	275.0	275.0	275.0	37.5	-	الف طن	الجدر
8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	-	-	الف طن	بلاط الجدران
280.0	320.0	320.0	320.0	320.0	60.0	60.0	الف طن	الطوب الآخر
30.0	30.0	30.0	12.0	12.0	-	-	الف طن	الزجاج
43.0	43.0	43.0	43.0	43.0	-	-	الف طن	الانابيب الحديدية
6,000.0	6,000.0	6,000.0	5,000.0	5,000.0	-	-	جرار	المحركات الزراعية
225.0	225.0	225.0	75.0	75.0	-	-	الف وحدة	الدراجات
8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	-	-	الف طن	الاسلاك والكابلات
3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	-	-	مليون متر	انابيب الرعي بالرش
4,500.0	4,500.0	4,500.0	4,500.0	4,500.0	-	-	وحدة	المضخات والمخارلات
105,000.0	105,000.0	105,000.0	75,000.0	40,000.0	-	-	وحدة	اللاحاجات والاوقان والمبانيات
60.0	60.0	60.0	60.0	60.0	-	-	الف طن	مرولة المعاملات
4,000.0	6,000.0	6,000.0	6,000.0	6,000.0	2,000.0	2,000.0	طن	البنغ
150.0	150.0	150.0	-	-	-	-	الف وحدة	لهبوة الاستقبال الرشي
165.0	165.0	165.0	-	-	-	-	الف وحدة	لهبوة الاستقبال المسموع
274.0	274.0	274.0	274.0	-	-	-	الف وحدة	نخشك سلاخ



100
100
100





النفط والغاز الطبيعي





مقدمة :

يعتبر قطاع النفط والغاز الطبيعي من القطاعات المهمة، بل إنه يمثل العمود الفقري للاقتصاد الوطني.

وانطلاقاً من أهمية هذا القطاع فقد أولته الثورة منذ قيامها أهمية خاصة من حيث كونه يمثل مصدر الدخل الرئيسي للاقتصاد الوطني من جهة، ومن حيث السيطرة عليه من قبل الشركات الأجنبية من جهة أخرى.

الاستراتيجية المتبعة في قطاع النفط والغاز الطبيعي :

بنت الثورة منذ قيامها استراتيجية لقطاع النفط والغاز الطبيعي، وتتمثل هذه الاستراتيجية في تنمية قطاع النفط والغاز الطبيعي بحيث تركز على توظيف مزاياه في تنمية الأنشطة الإنتاجية الرئيسة لتعوض تدريجياً الدور التقليدي الذي يمثلته هذا القطاع في الاقتصاد الوطني بتطوير أغاط استخداماته كمصدر للطاقة إلى مصدر أساسي للتصنيع، وتصدير النسبة الكبيرة منه كمنتجات نصف مصنعة أو منتجات نهائية عوضاً عن تصديره كخامات أولية. ويعني آخر فإن هذه الاستراتيجية تقوم على تخفيض الإنتاج من الخام وإمكانية تصنيعه وتصديره، وكذلك العمل على تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني عوضاً عن الاعتماد كلياً على النفط الخام.

ومن هنا يمكن القول: بأن السياسة النفطية تركزت منذ قيام الثورة على توجيه الثورة النفطية وفق مقتضيات المصلحة الوطنية، وإحكام الرقابة والإشراف على هذا القطاع الخام.



ويمكن تلخيص هذه الاستراتيجية في النقاط التالية :

- 1 - ترشيد إنتاج النفط الخام، وتكييف معدلاته وفقاً لاحتياجات الاقتصاد الوطني.
- 2 - السيطرة الوطنية على جميع أنشطة الصناعة النفطية، أى أنشطة الاستكشافات والإنتاج والتسويق في مجال النفط، والقيام بإنشاء الشركات الوطنية للدخول في مجالات الحفر والاستكشاف والتسويق، وممارسة رقابة وطنية فعلية ومباشرة على كافة عمليات الشركات الأجنبية.
- 3 - تليب أكبر عدد ممكن من الوظائف النفطية والتدريب المستمر والسريع للعناصر الوطنية للمساهمة بدور كبير في مجال استخراج وصناعة النفط وصولاً إلى مرحلة التليب الكامل لجميع أنشطة هذا القطاع في أقرب وقت ممكن. والعمل على زيادة مساهمة القوى العاملة الوطنية في جميع أنشطة الاستكشاف والإنتاج والتسويق.
- 4 - زيادة الإحتياطي من النفط والغاز الطبيعي، بإضافة اكتشافات جديدة واستخدام التقنيات الحديثة التي تهيء زيادة الإحتياطي النفطي.
- 5 - العمل على إنشاء صناعات نفطية متعددة تهدف إلى إقامة اقتصاد وطني متنوع غير خاضع لسيطرة قطاع النفط.
- 6 - زيادة نسبة التصنيع المحلي من الخامات النفطية وتصديرها كمنتجات وسيطة نصف مصنعة في المراحل الأولى ثم التدرج إلى جعلها سلعاً نهائية.
- 7 - العمل على تحقيق أسعار عادلة للنفط الليبي والاستفادة من مميزات خامات النفط الليبي.

وبتحقيقاً لهذه الأهداف، فقد بدأت الثورة في اتخاذ الكثير من الإجراءات التي أدت إلى إعادة هيكلة الصناعة النفطية، وزيادة السيطرة على مقدراتها.

تحولات مهمة في قطاع النفط والغاز الطبيعي :

لقد أعيد النظر في اتفاقيات المشاركة المبرمة في الماضي وألغى منها ما كان غير صالح، ووضعت اللوائح اللازمة لوضع الرقابة على الإنتاج موضع التنفيذ، عملاً على المحافظة على الثروة النفطية من التناقص السريع.

ولقد واجهت الثورة منذ قيامها شركات النفط الأجنبية في مجال تقنية الإنتاج وتصحيح الأسعار. وبناء عليه فقد أصدرت كثيراً من القوانين، واللوائح والقرارات التي تضمن السيطرة على مقدرات الصناعة النفطية.



ومن هنا بدأت الجماهيرية منذ بداية الثورة في الدخول في مفاوضات مع شركات النفط وذلك بهدف تحقيق أسعار عادلة للنفط المستخرج من الأرض الليبية.

فقد صدر القانون رقم 24 لسنة 1970، والذي أنشئت بموجبه المؤسسة الوطنية للنفط، التي أعطيت صلاحيات عديدة للدخول والمشاركة في جميع مراحل الصناعة النفطية بالإضافة إلى توزيع المنتجات النفطية والغاز في السوق المحلية.

وتقوم المؤسسة الوطنية للنفط بصلاحياتها واختصاصاتها عن طريق شركاتها المملوكة لها بالكامل، والتي تتنوع من شركات تشغيل، واستكشاف، وإنتاج إلى شركات تكرير وتصنيع وتوزيع داخل وتوزيع خارجي وشركات خدمات مختلفة. وكذلك عن طريق شركات مشاركة مع شركات أجنبية تعمل في مجالات الاستكشاف والإنتاج والخدمات النفطية المتخصصة.

ولقد صدر القانون رقم 69 لسنة 1970 بقصر نشاط استيراد وبيع وتوزيع المنتجات النفطية على المؤسسة الوطنية للنفط بعد أن كان هذا النشاط مقصوراً على ثلاث شركات أجنبية هي: السيل، وشل، وإسو. وتصحيحاً لهذا الوضع صدر هذا القانون بتأميم هذه الشركات وإنشاء شركة البريقة لتسويق النفط، التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط التي عهد إليها بعملية التسويق المحل بالإضافة إلى التسويق الخارجي لحصص المؤسسة الوطنية من النفط الخام الليبي.

كما صدرت قوانين أخرى بتأميم العديد من الشركات النفطية الأجنبية منها القانون رقم (115) لسنة 1971 بتأميم الشركة البريطانية (ب. ب) وإنشاء شركة وطنية ليبية باسم شركة الخليج العربي للنفط، كما صدر القانون رقم 42 لسنة 1973 بتأميم حقوق شركة (نلسون بنكرهنت) من عقد الامتياز رقم (65) ونقلها لشركة الخليج العربي للنفط.

وصدر القانون رقم 44 لسنة 1973 بتأميم 51% من شركة (أووكسيدنتال) وشركة (أسو ستاندرد) والشركة الليبية الأمريكية للبترول، وشركة (شل) وشركة (موبيل أويل ليبيا)، وشركة الزيت (تكساسو عبر البحار). كما صدر القانون رقم 15 لسنة 1974 بتأميم الشركة الليبية الأمريكية للنفط بالكامل، والقانون رقم 35 لسنة 1974 بتأميم شركة (شل) للتغيب. وفي سنة 1981 أنشئت شركة سرت للنفط لتحل محل شركة (أكسون العالمية) بعد انسحابها من الجماهيرية.

ونتيجة لهذه القوانين واللوائح الهامة فقد تقلص عدد الشركات الأجنبية التي كانت تمتلك 100% من عقود الامتياز، وتكونت شركات وطنية أصبحت تمتلك





100٪ من عقود الامتياز، كما أصبحت هناك شركات مشتركة بنسب مختلفة.

ولقد تم استحداث اتفاقيات جديدة تسمى باتفاقيات المقاسمة يتم بموجبها تحقيق المزيد من الحماية للثروة النفطية.

ونتيجة لهذه الجهود الكبيرة من قبل الثورة في السيطرة على هذا القطاع الهام، فقد تم الدخول في مفاوضات هامة لتصحيح أسعار النفط. ولقد أحدثت ثورة الفاتح العظيم إنجازات كبيرة في هذا المجال لم يقتصر مداها على النفط الخام الليبي فقط، بل انتقلت آثارها إلى مختلف دول العالم وفي مقدمتها دول الدومن (منظمة الأقطار المصدرة للنفط «أوبك»).

فقد أدت اتفاقية سبتمبر 1970 إلى تصحيح أسعار النفط الخام الليبي. ثم بعد ذلك جاءت اتفاقية طرابلس عام 1971 لترفع بموجبها الأسعار المعلنة للنفط الليبي، وكذلك رفع نسبة الضريبة التي روعى فيها الموقع الجغرافي والنوعية الممتازة للنفط الليبي، ثم بعد ذلك جاءت تسوية مايو 1972 التي تمت على أثر انخفاض قيمة الدولار، وأدت إلى زيادة الأسعار المعلنة بنسبة 8.41٪ هذا بالإضافة إلى تعديل أسعار الغاز المصدر.

ونتيجة لهذه الاتفاقيات فقد ارتفعت أسعار النفط الخام الليبي من نحو (2.5) دولار للبرميل في سنة 1970 إلى نحو (16.06) دولار للبرميل من عام 1975، ثم بعد ذلك إلى (47) دولار للبرميل في سنة 1980.

وتحقيقاً لسياسة الثورة من عدم تبديد ثروة البلاد النفطية، وبالتالي تحديد إنتاج النفط الخام عند المستوى المقبول فنياً واقتصادياً، إلى الحد الذي يفي بمتطلبات الجماهيرية في الدفعة القوية للتنمية وفي احتياجاتها الجارية، فقد تم خفض الإنتاج من (3300 ألف) برميل في اليوم في سنة 1970 إلى نحو (2063 ألف) برميل في اليوم في سنة 1977 ثم إلى (1827 ألف) برميل في اليوم في سنة 1980. وقد وصل معدل إنتاج النفط الخام إلى (1034 ألف) برميل في اليوم في سنة 1986، و 973 ألف برميل في اليوم في سنة 1987. ويرجع الانخفاض في معدلات الإنتاج في السنوات الأخيرة إلى التزام الجماهيرية باستراتيجية ترشيد الإنتاج، وكذلك التزامها بسقف الإنتاج المحدد لها من قبل منظمة الدول المصدرة للنفط (الدومن) بخصوص الإنتاج والتصدير، ثم ارتفع إلى (1030 ألف) برميل في اليوم في سنة 1988 و (1101 ألف) برميل في اليوم في سنة 1989 ثم إلى (1372 ألف) برميل في اليوم



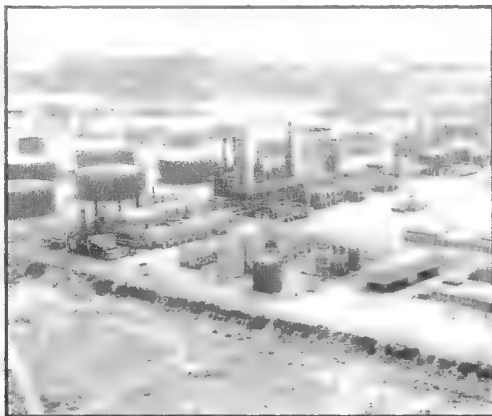
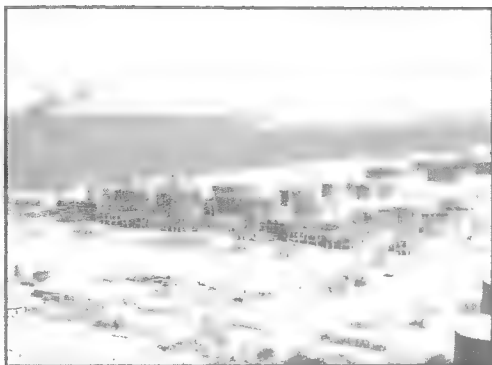
في سنة 1990، وبعد ذلك ارتفع ليصل إلى (1483 ألف) برميل في اليوم في سنة 1991.
ويبين جدول (1 - 8) تطور إنتاج النفط الخام خلال الفترة 1970 حتى سنة 1991.

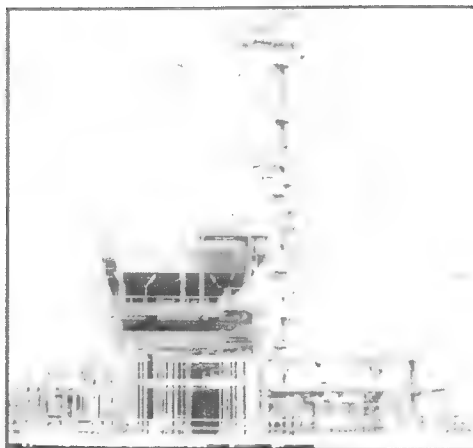
جدول رقم (1 - 8) تطور إنتاج النفط الخام (1970 - 1991)
(ألف برميل في اليوم)

السنة	الإنتاج من البعق الخام
1970	3300
1971	2800
1972	2300
1973	2200
1974	1521
1975	1480
1976	1933
1977	2063
1978	1983
1979	2092
1980	1827
1981	1109
1982	1017
1983	1030
1984	957
1985	1024
1986	1034
1987	973
1988	1030
1989	1101
1990	1372
1991	1483

المصدر: هذه البيانات مستقاة من مصادر مختلفة هي:

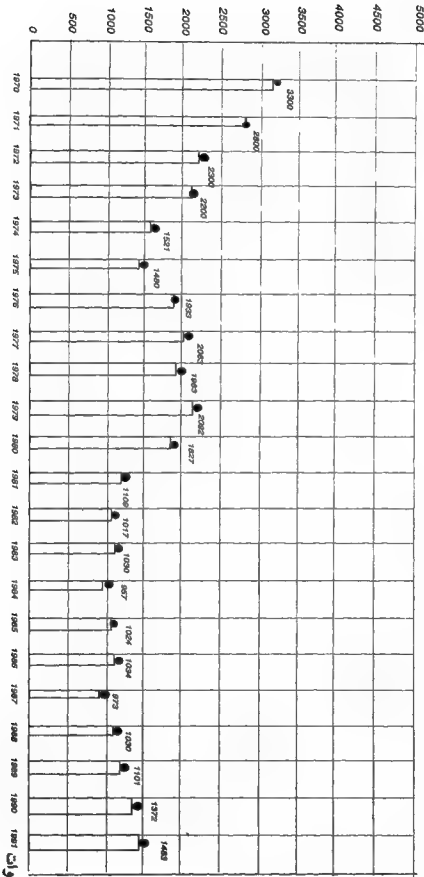
- أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط - خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981 - 1985.
- منظمة الأقطار المصدرة للنفط - تقرير الأمين العام الثامن والتاسع.
- منظمة الأقطار المصدرة للنفط - النشرة الشهرية للمنظمة.







الف برميل
في اليوم



شكل رقم (1-8) تطور إنتاج النفط الخام

المصدر: جدول (1)

ملاحظات



كما تم الاهتمام بإنتاج الغاز الطبيعي سواء أكان الغاز الطبيعي المصاحب لإنتاج النفط الخام، أم الغاز الطبيعي المكتشف في حقول الغاز. وبين الجدول (2 - 8) تطور إنتاج الغاز الطبيعي في بعض السنوات ابتداءً من عام 1973 وحتى 1990.

جدول رقم (2 - 8) تطور إنتاج الغاز الطبيعي (1973 - 1990)

السنة	إنتاج الغاز الطبيعي (مليون متر مكعب)
1973	15931
1975	13834
1977	19996
1978	21231
1979	23456
1980	20380
1981	12700
1982	13100
1983	12500
1984	12350
1988	12500
1989	13500
1990	16200

المصدر: منظمة الاقطار المصدرة للبترول
تقرير الامين العام السنوي (سنوات مختلفة)

وقد صاحب نشاط إنتاج النفط والغاز الطبيعي نشاط آخر مرتبط به، وهو تنمية احتياطات النفط والغاز الطبيعي. ولذلك فقد تم الاهتمام بنشاط الاستكشاف حيث يعتبر النشاط الاستكشافي من أهم أساليب زيادة الاحتياطي من النفط والغاز الطبيعي. وقد قامت المؤسسة الوطنية للنفط عن طريق شركاتها المملوكة بالكامل أو







الشركات المشتركة بإجراء نشاطات كبيرة في مجال الاستكشاف في جميع أنحاء الجماهيرية سواء على اليابسة أو في المناطق البحرية في المياه الإقليمية والجرف القارى . وقد وصلت نسبة النجاح في حفر الآبار الاستكشافية حوالى 43٪ في الفترة 1980 - 1987 .

ونتيجة لهذا النشاط الكبير، فقد تمت تنمية كثير من الحقول النفطية، ولعل أهمها حقل البورى البحرى النفطى والذي يعتبر من أهم الاكتشافات البحرية النفطية للجماهيرية وربما في حوض البحر المتوسط.

وبين جدول (3 - 8) تطور احتياطيات النفط والغاز الطبيعى في بعض السنوات بداية من 1973 وحتى سنة 1991.

جدول رقم (3 - 8)

تطور احتياطي النفط والغاز الطبيعي (1973 - 1991)

السنة	احتياطي النفط بليون برميل في اليوم	احتياطي الغاز الطبيعي بليون متر مكعب
1973	25.5	764.2
1975	26.1	744.8
1977	25.0	728.0
1978	24.3	685.0
1979	23.5	680.0
1980	23.0	674.0
1981	22.6	657.0
1982	21.5	609.0
1983	21.3	-
1984	21.2	601.0
1985	21.3	606.0
1986	21.0	-
1987	21.0	788.0
1988	22.0	728.0
1989	22.80	722.0
1990	45.0	1218
1991	45.0	1218

المصدر: منظمة الاقطار المصدرة للبترول - تقرير الامم العام السنوي (سنوات مختلفة)

- منظمة الاقطار المصدرة للبترول - النشرة الشهرية.



لعل أهم تطور حدث في الصناعة النفطية في ظل الثورة بجانب ترشيد الإنتاج وتصحيح الأسعار والحفاظ على الثروة النفطية، هو الدخول في مجال الصناعة النفطية سواء في مجال تكرير النفط أو في مجال تصنيع الغاز الطبيعي وتصنيع النفط.

ففي مجال تكرير النفط توجت ثورة الفاتح إنجازاتها في قطاع النفط بالدخول لأول مرة في مجال تكرير النفط الخام وصناعة المشتقات النفطية من بنزين وكيروسين وزيتون وغيرها من المنتجات الأخرى التي تلبي إحتياجات السوق المحلي وتصدير الفائض للخارج.

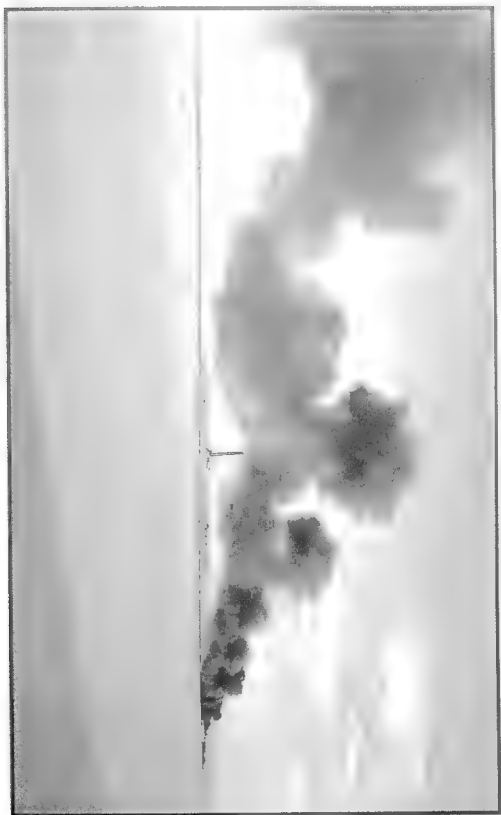
وقد تطور الإنتاج من نحو 3,7 مليون برميل من المنتجات النفطية في عام 1970 التي يتم إنتاجها من مصفاة البريقة، إلى نحو 12,4 مليون برميل عام 1975. وتطورت طاقة صناعة التكرير تطوراً كبيراً لتصل إلى (380) ألف برميل في اليوم في سنة 1986، موزعة على مصفاة رأس لانوف بطاقة (220) ألف برميل في اليوم، ومصفاة الزاوية بطاقة (120) ألف برميل في اليوم، ومصفاة البريقة بطاقة (10) آلاف برميل في اليوم، ومصفاة طبرق بطاقة (20) ألف برميل في اليوم، ومصفاة السريـر بطاقة (10) آلاف برميل في اليوم. ويجري التخطيط لإقامة مصافٍ أخرى مثل مصفاة سبها.

وتسهم وحدتا إنتاج الإسفلت بالزاوية وبنغازي في توفير إحتياجات الجماهيرية من الإسفلت. كما توجد وحدة لخلط الزيوت بمصفاة الزاوية لتكرير النفط تقوم بتوفير الإحتياجات المحلية من أنواع الزيوت المختلفة.

والجدير بالملاحظة أن الجماهيرية بعد دخولها مجال تكرير النفط انخفض استيرادها من بعض المشتقات النفطية بل وتوقف استيرادها من بعض المشتقات النفطية الأخرى مثل الكيروسين والزيوت الثقيلة وغيرها.

أما في مجال تصنيع الغاز فقد تم إنشاء سبعة مصانع لتصنيع الغاز هي:

- 1 - مصنع الميثانول الأول بطاقة إنتاجية قدرها ألف طن متري في اليوم.
- 2 - مصنع الميثانول الثاني بطاقة إنتاجية قدرها ألف طن متري في اليوم.
- 3 - مصنع الأمونيا الأول بطاقة إنتاجية قدرها ألف طن متري في اليوم.
- 4 - مصنع الأمونيا الثاني بطاقة إنتاجية قدرها ألف طن متري في اليوم.
- 5 - مصنع اليوريا الأول بطاقة إنتاجية قدرها ألف طن متري في اليوم.







- 6 - مصنع البوريا الثاني بطاقة إنتاجية (1750) طناً مترياً في اليوم.
- 7 - معمل تسييل الغاز الطبيعي بالبريقة بطاقة إنتاجية قدرها (20) ألف برميل يومياً غاز طبيعي مسال، و(40) ألف برميل يومياً نافثا مكثفة وألفا برميل يومياً من غاز الطهي.

ويتم تصدير معظم هذه المنتجات إلى الخارج عن طريق الموانئ النفطية وبالذات ميناء البريقة.

أما في مجال تصنيع النفط فقد تم إنشاء مجمع ضخيم يعد من أكبر المجمعات النفطية في أفريقيا، وهو مجمع رأس لانوف للصناعات البتروكيماوية. وتبلغ طاقة مجمع رأس لانوف للصناعات البتروكيماوية (فيما عدا المصفاة) حوالي (961) ألف طن في السنة.

ويعتمد هذا المجمع على مادة النافثا المنتجة من المصفاة كإدخال خام. وقد تم فعلاً تشغيل بعض مصانع هذا المجمع، ومن ضمنها مصنع الأثيلين الذي بُدئ الإنتاج به في سنة 1987 بطاقة إنتاجية قدرها (330) ألف طن في اليوم. ويقوم بإنتاج الأثيلين والبروبيلين.

بالإضافة إلى هذا المصنع فإنه من المنتظر أن يشمل المجمع على الوحدات التالية :

- 1 - وحدة البولي أثيلين مرتفع الكثافة بطاقة (80) ألف طن.
- 2 - وحدة البولي أثيلين منخفض الكثافة بطاقة (80) ألف طن.
- 3 - وحدة البولي بروبيلين بطاقة (70) ألف طن.
- 4 - وحدة استخلاص اليوتاديين بطاقة (58) ألف طن.
- 5 - وحدة الـ (MIBE) واليوتين الأحادي بطاقة (47) ألف طن.
- 6 - وحدة البتزين العطرى بطاقة (80) ألف طن.

تحولات مهمة في مجال التوزيع الداخلي للوقود،

نظراً للتطور والتحول الكبير الذي شهدته الجاهيرية، فإنه بمجرد قيام الثورة بادرت بتأميم التسويق الداخلي للوقود الذي كانت تسيطر عليه (3) شركات أجنبية وتولته شركة وطنية تم إنشاؤها هي شركة البريقة لتسويق النفط.

وقد بذلت هذه الشركة جهوداً كبيرة لتسديد الطلب المتزايد على المنتجات النفطية. وقد قامت هذه الشركة بما يماثل 7 أضعاف ما كانت تقوم به 3 شركات أجنبية مختلفة.



وخلال الفترة من 1970 وحتى الآن أمكن سد حاجة المواطن من مختلف المنتجات النفطية في موقع وجوده على امتداد رقعة الجاهيرية.

فقد تم إنشاء وتشغيل (44) محطة توزيع وقود، وكذلك تم إنشاء (15) مستودعاً لتخزين المنتجات النفطية، وتم إنشاء (500) كيلومتراً من خطوط الأنابيب. كما تمتلك الشركة أسطولاً من السيارات لنقل المنتجات النفطية لجميع أنحاء الجاهيرية يتكون من حوالى (1200) شاحنة.

وبالإضافة إلى هذه المجهودات الضخمة هناك خط أنابيب نقل الغاز الذى ينقل الغاز الطبيعى من البريقة إلى الخمس وذلك لتوصيل الغاز إلى أماكن استهلاكه. ويبلغ طول هذا الخط (760) كيلومتراً بقطر (34) بوصة. وسيستهلك هذا الغاز من قبل بعض المصانع مثل مجمع الحديد والصلب بمصراته، ومحطات الكهرباء، مثل محطة كهرباء الخمس.

ويعتبر هذا الخط نواة لمشروع خط أنابيب الغاز الساحلى المخطط تشييده على امتداد ساحل الجاهيرية وربما يكون نواة لمشروع خط أنابيب غاز المغرب العربى.

وبصفة عامة يمكن القول إن الثورة فى خلال هذه السنوات حققت إنجازات كبيرة فى مجال النفط والغاز الطبيعى سواء أكان ذلك على مستوى ترشيد الإنتاج أم على مستوى الأسعار التى كانت آثارها كبيرة بحيث ولدت ثورة فى الأسعار.

كما ارتادت الجاهيرية مجال الصناعات النفطية ومجال صناعات تكرير النفط وحقت إنجازات كبيرة فى هذا المجال بالرغم من الحصار النفطى الذى فرض على الجاهيرية، ولكن هذه النجاحات والإنجازات الكبيرة تدل على أن هذا الحصار فشل فى تحقيق أهدافه.





التجارة الداخلية والخارجية





أ - الأسواق الشعبية.

ب - الجمعيات التعاونية الإستهلاكية.

ج - الموزعين الأفراد.

وقد تم تحقيق ذلك من خلال إستصدار مجموعة من التشريعات واللوائح والإجراءات طوال فترة 1970-1988.

ولقد ساهمت هذه اللوائح والإجراءات في تنظيم قطاع التجارة، مما ساهم في توفير السلع للمواطنين في مواقعهم، بيسر وسهولة، فعلى صعيد التجارة الداخلية أنشئ خلال هذه الفترة حوالي 685 سوقاً على النحو المبين بالجدول (9-1) وقد وصل عدد الجمعيات التعاونية الإستهلاكية التي أسست حوالي 2536 جمعية، وهناك إلى جانب هذا عدد كبير من الموزعين الأفراد الذين يقومون بتوزيع السلع الغذائية والملابس والمواد المنزلية والخردوات وقطع غيار وطلاء ومستلزمات السيارات والأحذية والمصنوعات الجلدية وغيرها من السلع التي تهتم المواطن.

جدول رقم (9-1)

عدد الأسواق ومساحتها موزعة حسب البلديات عام 1988

البلدية	عدد الأسواق	مساحة السوق بالمتر المربع
هيكلان	27	22350
الجبيل الأخضر	95	70279
جنقاني	49	141259
خليج سرت	61	79515
لقوق	56	48897
طرابلس	112	249436
الزوايا	59	43606
النقاط الخمس	57	61170
الزوايا	71	97865
سبها	35	45998
الزوايا	31	8204
مرزق	24	9595
الزوايا	7	8135
الإجمالي	685	886309

المصدر: لجانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط - المنجزات الاقتصادية والإجتماعية خلال 18 عاماً



وكل هذه القنوات تهدف إلى توفير السلع، وتقديم خدمات للمواطن أينما كان، بسهولة ويسر.

وتبين البيانات والإحصاءات أن هناك عدداً كبيراً من الأسواق الشعبية التي تم إنشاؤها موزعة على بلديات الجاهيرية العظمى وذلك كما هو موضح بجدول (9-1)

أما الجمعيات التعاونية الإستهلاكية، التي تم إشهارها موزعة على مختلف بلديات الجاهيرية وفقاً للجدول (9-2)

جدول رقم (9-2)
عدد الجمعيات التعاونية الإستهلاكية حسب البلديات حتى نهاية 1987

البلدية	عدد الجمعيات المسجلة	عدد الجمعيات العاملة	متوسط عدد مساهمين لكل جمعية عاملة	التوزيع النسبي للجمعيات العاملة
البلطان	133	129	765	5.1
الجيل الأخضر	396	301	728	11.9
بنغازي	416	368	385	14.5
خليج سرت	216	190	1586	7.5
المرقب	393	324	650	12.8
طرابلس	433	394	277	15.5
الزاوية	309	309	141	12.2
الجيل الغربي	178	122	681	4.8
النقاط الخمس	229	202	181	7.9
الكفرة	27	5	2945	0.2
مرزوق	63	62	536	2.4
وادي الحياة	70	70	647	2.8
سبها	125	60	864	2.4
الإجمالي	3081	2536	548	100

المصدر: إمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، الجاهات العظيم خلال 18 عاماً 1970 - 1987 فبراير 1987.

ومن خلال هذا الجدول يتضح أن الجمعيات التعاونية الإستهلاكية تقدم



خدماتها لجميع المواطنين في جميع أنحاء البلاد. ويصل التوزيع النسبي للجمعيات العاملة لأعلى مستوى في بلدية طرابلس حيث يبلغ 15.5٪ من الجمعيات العاملة في الجماهيرية العظمى وتصل إلى أقل نسبة في بلدية الكفرة حيث تبلغ 0.2٪ من مجموع الجمعيات العاملة في الجماهيرية.

وبصفة عامة. يمكن القول إن قطاع الإقتصاد قد شهد تحولات هامة تمثلت في تقديم الخدمات للمواطنين في أماكنهم.

ثانياً: التجارة الخارجية:

يأتى دور قطاع التجارة الخارجية مكملاً للتجارة الداخلية حيث تلعب التجارة الخارجية دوراً هاماً في الإقتصاد الليبي حيث تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في النمو الإقتصادى لما تقوم به من توفير لاحتياجات الإقتصاد الوطنى من السلع والمعدات الرأسمالية والمواد الخام اللازمة لتنفيذ المشروعات الإستثمارية التى تضمنتها خطط التحول الإقتصادى والإجتماعى، كما أنها توفر منافذ في الأسواق العالمية لتصريف الإنتاج المعد للتصدير والإنتاج الزائد عن حاجة الإقتصاد المحلى.

أهداف واستراتيجيات التجارة الخارجية في الجماهيرية العظمى

واكبت أهداف التجارة الخارجية والسياسات الإقتصادية، التى وضعت لتحقيقها التطورات التى شهدتها الإقتصاد الليبي منذ قيام ثورة الفاتح العظيمة عام 1969. وقد انعكست هذه التطورات في خطط التحول الإقتصادى والإجتماعى التى تم تنفيذها ابتداءً بالخطوة الثلاثية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية 1393-1395 هـ، 1973-1975 م، ثم خطة التحول الإقتصادى والإجتماعى 1976-1980 وخطة التحول الإقتصادى والإجتماعى 1981-1985. وقد جاءت أهداف وسياسات التجارة الخارجية في الخطط المشار إليها على النحو التالى:

أولاً: الخطوة الثلاثية للتنمية (1973 - 1975)⁽¹⁾،

احتوت الخطوة على برنامج إستثمارى تميز بالكثافة الإستثمارية العالية، وقد تطلب تنفيذ هذا البرنامج رسم سياسة لنمو الواردات بمعدل 51.6٪ أثناء الخطوة، وبمعدل

(1) الجمهورية العربية الليبية، وزارة التخطيط، الخطوة الثلاثية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، 1393 هـ - 1395 هـ، 1973-1975 م، ص 42.



غو سنوى مركب بنحو 14.9٪ وكذلك غو الصادرات النفطية بمعدل 15.8٪ خلال الخطة، وبمعدل سنوى مركب يصل إلى 5٪. وقد روعى في تحديد معدل غو الصادرات النفطية ضمان الحد من إنتاج النفط الخام إلى المستوى المناسب فنياً، وبما يكفل الحصول على التمويل اللازم لاستيراد المعدات والآلات من الخارج.

وقد عكست الخطة أيضاً سياسة الإحلال الجزئى للإنتاج المحل محل الواردات، على الأخص بالنسبة لبعض المنتجات الغذائية ومواد البناء.

ثانياً، خطة التحول الإقتصادي والاجتماعي (1976 - 1980) (2) :

تتلخص أهداف سياسة التجارة الخارجية الواردة في خطة التحول الإقتصادي والإجتماعي 1976-1980 في النقاط التالية:

- 1 - تحقيق المزيد من الإشراف والتوجيه لنشاط الاستيراد وإعادة تنظيم أجهزة الاستيراد، بما يكفل تشجيع الشركات العامة في هذا المجال والتنسيق بين أجهزة الاستيراد والجهاز المصرفي لتوجيه نشاط التجارة، بحيث يقصر الاستيراد والتوزيع على المنشآت الشعبية ولتحقيق السيطرة الكاملة على قطاع التجارة الخارجية.
- 2 - استخدام أدوات السياسة التجارية المناسبة والكفيلة بحماية الإنتاج المحل وتوجيه نشاط الاستيراد، لخدمة أهداف التنمية الإقتصادية.
- 3 - تطوير جهاز ونظام التصدير، بما يكفل إيجاد منافذ، لتصرف فائض الإنتاج الزراعي والصناعي المستهدف في الخطة في الأسواق الخارجية.

ثالثاً، خطة التحول الإقتصادي والاجتماعي (1981 - 1985) (3) :

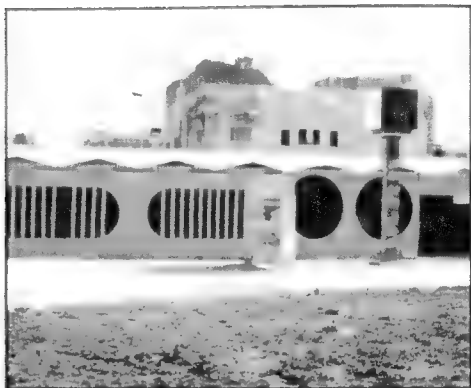
أوضحت استراتيجية التحول الإقتصادي والإجتماعي في الجماهيرية التي وردت بالخطة، أن الهدف هو بناء إقتصاد قوى، له مقومات إنتاجية متنوعة، وعلى هذا الأساس رسمت استراتيجية التجارة الخارجية، التي تضمنت النقاط التالية:

- 1 - ترشيد الواردات وتنظيمها بما يكفل توفير مستلزمات التحول من السلع الرأسمالية والمواد الخام، بأفضل الشروط.

(2) الجمهورية العربية الليبية، وزارة التخطيط، خطة التحول الإقتصادي والإجتماعي 1400/1396 هـ، 1980/1976 ص 69-80.

(3) الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، خطة التحول الإقتصادي والإجتماعي 1394-1390 هـ، 1981-1985، الجزء الأول، ص 114-116.







2 - تنوع السلع الموجهة للتصدير، بحيث لا يقتصر على تصدير النفط الخام، والدخول في مجال تصدير المنتجات النفطية (منتجات تكرير النفط) ومنتجات الصناعات البتروكيمياوية.

3 - الإنجاء إلى أسواق جديدة بهدف التقليل من الإعتماد على الأسواق التقليدية وربط علاقات تجارية جديدة مع دول العالم الثالث والدول الصديقة.

ونستعرض فيما يلي كيف انعكست هذه الاستراتيجية والسياسات التي رسمت لتحقيقها على صادرات وواردات الجماهيرية العظمى خلال الفترة من سنة 1969 إلى سنة 1986.

تطور إجمالي قيمة الصادرات:

يتضح من الأرقام الواردة بالجدول رقم (3-9) أن قيمة الصادرات من السلع والخدمات قد نمت، خلال فترة الدراسة بمعدلات تتناسب واحتياجات تمويل خطط التحول الإقتصادي التي نفذت خلال تلك الفترة، فقد زادت قيمة الصادرات من 772.8 مليون دينار عام 1969 إلى 2445.2 مليون دينار عام 1974، أي بنسبة 216٪. وقد جاء هذا الإرتفاع الهائل في قيمة الصادرات نتيجة لزيادة معدلات تصدير المنتجات النفطية من جهة وارتفاع أسعار النفط، من جهة أخرى.

أما أثناء الفترة من 1974 إلى 1980، أثناء تنفيذ خطة التحول الإقتصادي والإجتماعي الأولى فقد ارتفعت قيمة الصادرات بمعدل 115٪، وأثناء الفترة من 1980 إلى 1986، وهي فترة تنفيذ الخطة الخمسية الثانية، فقد انخفضت قيمة الصادرات من النفط الخام بنسبة 72٪ تقريباً. ويرجع هذا الإنخفاض في إجمالي قيمة الصادرات النفطية إلى الظروف التي مرت بها سوق النفط العالمية، وانسجاماً مع متطلبات سياسة منظمة الدول، التي تحد سقف الإنتاج من النفط الخام للدول الأعضاء في المنظمة.

تطور إجمالي قيمة الواردات:

يلاحظ من الجدول رقم (3-9) أن قيمة واردات الجماهيرية من السلع والخدمات قد زادت بنسبة 239٪، خلال الفترة من 1969 إلى 1974 وأنه قد بلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية خلال نفس الفترة حوالي 31٪. وترجع هذه الزيادة الواضحة في قيمة الواردات إلى ضخامة البرامج الإستثمارية التي تضمنتها خطة التنمية الإقتصادية الثلاثية 1973-1975. وقد تمثلت معظم الواردات في السلع والمعدات



الأساسية والمواد الخام، بالإضافة إلى السلع الاستهلاكية الضرورية من مواد غذائية وزيوت نباتية وغيرها من المنتجات، التي لا تنتج محلياً. وأثناء الفترة من 1974-1980 تحت قيمة إجمالي الواردات بمعدل 145٪. وكانت معظم الإستيرادات من المعدات والآلات، وذلك على النحو الذي سبرد تفصيله في الجزء المتعلق بالتركيب السلعي للتجارة الخارجية. وفيما بين عامي 1980 و1986 انخفضت قيمة الواردات بنسبة 25٪ تقريباً ويمثل هذا التخفيض انعكاساً لسياسات ترشيد الاستهلاك وتحقيقاً لسياسة الإعتماد على الذات.

جدول رقم (3-9)

إجمالي الصادرات وإجمالي الواردات ومعدلات نموها

خلال الفترة 1970-1987

(القيمة بالليون دينار)

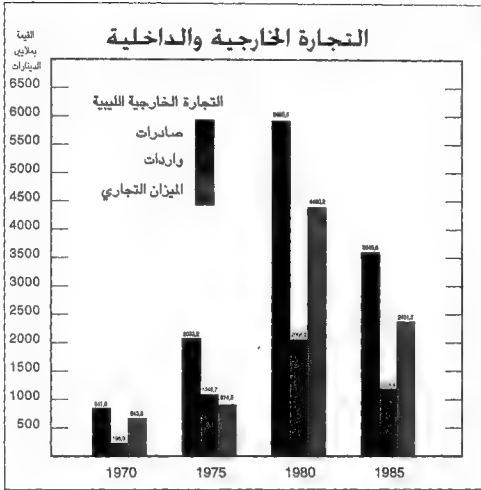
السنة (1)	إجمالي الصادرات (2)	معدل النمو (3)	إجمالي الواردات (4)	معدل النمو (5)	الميزان التجاري* (6)	معدل النمو (7)
1969	772.8	-	241.3	-	531.5	-
1970	841.8	8.9	198.0	-17.9	643.8	21.1
1971	959.9	14.0	250.4	26.5	709.5	10.2
1972	966.3	0.7	343.2	37.1	623.1	-12.2
1973	1196.4	23.8	539.9	57.3	656.5	5.4
1974	2445.2	104.4	817.8	51.5	1627.4	147.9
1975	2023.2	-17.3	1048.7	28.2	974.5	40.1
1976	2828.5	39.8	950.8	-9.3	1877.7	92.7
1977	3378.2	19.8	1117.1	17.5	2261.1	20.4
1978	2929.3	-13.3	1362.6	22.0	1566.7	-30.7
1979	4759.3	62.5	1572.4	15.4	3186.9	103.4
1980	6486.4	36.3	2006.2	27.6	4480.2	40.6
1981	4609.8	-28.9	2481.4	23.7	2128.4	-52.5
1982	3908.8	-15.2	2124.3	-14.4	1784.5	-16.2
1983	3616.6	-7.5	1784.8	-16.0	1831.8	2.7
1984	3300.4	-8.7	1841.7	3.2	1458.7	-20.4
1985	3645.6	10.5	1214.4	34.1	2431.2	66.7
1986	1831.5	-49.8	1500.0	23.5	331.5	-86.4

* البند (6) = البند (2) - البند (4) - إجمالي الصادرات يتضمن للمواد تصديره.

المصدر: أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1970 - 1986، القاتح، 1987



شكل رقم (9-1)



تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1969 - 1986 ،

صاحب نمو الصادرات من السلع والخدمات، بمعدلات تفوق معدلات نمو الواردات من السلع والخدمات، خلال الفترة محل الدراسة، تحقق فائض في الميزان التجاري الليبي. وقد تحقق الفائض في الميزان التجاري بمعدلات متباعدة أثناء الفترة المذكورة. وذلك حسب معدلات نمو الصادرات والواردات من السلع. ويعتبر الميزان التجاري من حيث هو أحد مكونات ميزان العمليات الجارية من أهم المؤشرات حول مركز البلاد الإقتصادي في معاملتها مع الخارج، فخلال الفترة من 1969 إلى 1974 زاد الفائض في الميزان التجاري من 531.3 مليون دينار إلى 1627.4 مليون دينار أى بنسبة 206٪ تقريباً، ثم زاد رقم الفائض عن الميزان التجاري بنسبة 175٪ ليصل إلى 4480.2 مليون دينار عام 1980، وذلك بالمقارنة بما كانت عليه قيمة



الفائض عام 1974. أما أثناء الفترة من 1981 إلى 1986. ونتيجة لتدنٍ أسعار النفط الخام، والأزمة التي مرت بها سوق النفط فقد انخفضت قيمة الفائض في الميزان التجاري، إلا أن الميزان التجاري ظل موجياً ولصالح الجماهيرية طوال تلك الفترة وذلك على النحو المبين في الرسم البياني رقم (1-9)

التركيب السلمي للتجارة الخارجية في الجماهيرية العظمى:

نناقش في هذا القسم مكونات تجارة الجماهيرية مع الخارج من حيث التنوع السلمي وتطوير التركيبة السلمية لصادرات الجماهيرية ووارداتها خلال الفترة من 1969 إلى 1986.

أولاً: تطور الصادرات مصنفة حسب أقسام السلع:

يمثل النفط الخام سلعة التصدير الرئيسية في الإقتصاد الليبي. ومن الأرقام الواردة بالجدول رقم (4-9) يتضح أن قيمة صادرات النفط الخام قد زادت من 771.9 مليون دينار عام 1969 إلى 2388.3 مليون دينار عام 1974، أي بنسبة زيادة تقدر بحوالى 209٪، وترجع هذه الزيادة في قيمة الصادرات من النفط الخام إلى ارتفاع أسعار النفط، خلال تلك الفترة، التي شهدت مفاوضات تعديل أسعار النفط وسيطرة الإقتصاد الوطنى على صناعة استخراج النفط وتأميم الشركات النفطية الأجنبية. ثم زادت قيمة الصادرات النفطية من 2388.3 مليون دينار عام 1974 إلى 6287.3 مليون دينار عام 1980، أي بنسبة 163.3٪ تقريباً وبمعدل نمو سنوى يصل إلى 22٪ في المتوسط.

أما أثناء الفترة من 1980 إلى 1986 فقد حققت الصادرات النفطية معدلات نمو متفاوتة، من سنة إلى أخرى، وذلك وفقاً للظروف التي مرت بها سوق النفط العالمية على النحو المبين بالجدول رقم (4-9)

ومنذ سنة 1972 تم البدء في تصدير المشتقات النفطية والغاز الطبيعي، جنباً إلى جنب مع النفط الخام، حيث ارتفعت الصادرات من المشتقات النفطية من 2.5 مليون دينار عام 1962 إلى 30.5 مليون دينار عام 1975 إلى 187.2 مليون دينار عام 1980 وبمعدل نمو يقدر بحوالى 514٪، وبشكل عام فقد أظهرت الصادرات من المشتقات النفطية نمواً مطرداً أثناء الفترة محل الدراسة، حيث نمت بمعدل 90٪ فيما بين عامى 1980 و1985.





جدول رقم (9-4)

(المصادرات بالمليون دينار)

المصارف حسب القسم السلع ومعدلات نموها خلال الفترة 1970 - 1986 ↑

السلمية

[illegible]

في أسطول إندونيسيا والغزو الطبيعى المسال.

المصدر: أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، 1986 - 1970، المجلد 1987.



ويأتى الغاز الطبيعي المسال في الترتيب الثالث من حيث الأهمية في إجمالي الصادرات، فقد زادت الصادرات من الغاز الطبيعي المسال من 2.5 مليون دينار عام 1961 إلى 67.5 مليون دينار عام 1979، أى بنسبة 2600٪، خلال تلك الفترة. وفي عام 1986 وصلت قيمة الصادرات من الغاز الطبيعي المسال 55 مليون دينار وتمثل هذه القيمة زيادة في الصادرات من هذه السلعة تقدر بحوالى 1827٪ بالنسبة إلى عام 1981.

وقد دخلت الجماهيرية العظمى مجال تصدير المنتجات الكيماوية منذ عام 1978 حيث حققت الصادرات من هذه المنتجات معدل نمو سنوى يصل إلى 39٪ في المتوسط. وبالإضافة إلى ذلك أصبحت الجماهيرية مصدراً للمنتجات البتروكيماوية منذ عام 1982، حيث ارتفعت الصادرات من المنتجات البتروكيماوية من 12.6 مليون دينار عام 1982 إلى 29.7 مليون دينار عام 1986 أى بمعدل نمو سنوى يصل إلى 69٪ تقريباً، وذلك على النحو الوارد في الجدول رقم (4-9)

تطور الواردات مصنفة حسب اقسام السلع،

تمثل الآلات ومعدات النقل «البند الرئيسى للواردات خلال الفترة من 1970 إلى 1985، ويليهما في الأهمية بند المواد المصنعة، على أساس المواد التى صنعت منها، وتأتى «المواد الغذائية والحيوانات الحية» في الترتيب الثالث من حيث الأهمية النسبية في إجمالي الواردات، ففي عام 1970 بلغت نسبة قيمة الواردات من الآلات ومعدات النقل حوالى 80٪ من إجمالي قيمة واردات الجماهيرية ثم زادت هذه النسبة إلى 34.3٪ عام 1975. وقد نمت قيمة هذا البند من 278.9 مليون دينار عام 1975 إلى 762.19 مليون دينار عام 1980 أى بمعدل نمو يصل إلى 112٪ خلال تلك الفترة. وبذلك فقد ارتفعت الأهمية النسبية لبند الواردات من الآلات ومعدات النقل بالنسبة لإجمالي الواردات، حيث أصبحت تشكل 38٪ من إجمالي الواردات من السلع والخدمات. وظلت تمثل البند الرئيسى في واردات الجماهيرية، على نحو مستمر طوال فترة الدراسة إذ بلغت نسبتها 40.2٪ عام 1986 وذلك على النحو المبين في الجدول رقم (5-9).

أما الواردات من السلع المصنعة والمصنعة على أساس المواد التى صنعت منها فتمثل 32.7٪ من إجمالي واردات عام 1975 ثم أصبحت نسبة الواردات من هذا البند 24.1٪ عام 1980 إلا أنه بالرغم من انخفاض الأهمية النسبية لبند الواردات من السلع المصنعة والمصنعة على أساس المواد التى صنعت منها فيما بين عامي 1975



و1980 يلاحظ أن قيمتها قد زادت، خلال تلك الفترة، حيث بلغت نسبة الزيادة في الواردات منها 58٪ فيما بين عامي 1975 و1980. ومنذ عام 1982 تناقصت الواردات من السلع المصنفة على أساس المواد التي صنعت منها، حيث بلغت أهميتها النسبية إلى إجمالي الواردات حوالي 22٪ عام 1986، وشهد بند الواردات من المواد الغذائية والحيوانات الحية نمواً مطرداً منذ عام 1970، وحتى عام 1975، فقد زادت قيمة الواردات من هذا البند من 39.3 مليون دينار عام 1970 إلى 161.9 مليون دينار عام 1975، أي بمعدل نمو سنوي يصل إلى حوالي 3.2٪ في المتوسط، أثناء تلك الفترة. وفي عام 1976 انخفضت الواردات من المواد الغذائية والحيوانات الحية بنسبة 22٪، ظلت بعدها في ارتفاع مستمر حتى عام 1981، حيث وصلت قيمة الواردات من المواد الغذائية والحيوانات الحية إلى 409.6 مليون دينار، مشكلة بذلك نسبة 16٪ من إجمالي واردات الجماهيرية عام 1981. واستمرت واردات الجماهيرية من المواد الغذائية والحيوانات الحية في الإنخفاض منذ عام 1981 حتى عام 1985، إلا أن معدل انخفاضها كان أقل من معدل انخفاض الواردات من السلع الأخرى، وبذلك قد حافظت الواردات من المواد الغذائية والحيوانات الحية على أهميتها النسبية التي تراوحت فيها بين 16.3٪ و15.2٪، فيما بين عامي 1981، و1986، وذلك على النحو المبين في الجدول رقم (5-9)، ويعكس تطور الصادرات في الجماهيرية، أثناء فترة الدراسة، نمط التطور في التركيب السلمي للتجارة الخارجية، في الجماهيرية العظمى، وتأتي هذه الأنماط كمؤشرات حول هيكل الإنتاج، وأنماط الاستثمار والإستهلاك، وكذلك معدلات نمو تراكم رأس المال والناتج المحلي الإجمالي، كما أن نمو الواردات على النحو الوارد في الجدول رقم (3-9) والجدول رقم (5-9) يعكس تنامي المقدرة الإستيرادية للجماهيرية التي تحققت نتيجة لتزايد القدرة على التصدير طوال الفترة محل الدراسة.

اتجاهات التجارة الخارجية في الجماهيرية العظمى،

توضح اتجاهات التجارة الخارجية التوزيع الجغرافي للمصادر والواردات من السلع والخدمات حسب مناطق التعامل التجاري الدولي، وحسب الدول التي يتم معها التبادل. وتبين إحصاءات التجارة الخارجية أن الجماهيرية العظمى تتعامل تجارياً مع سبع مجموعات من البلدان، من مختلف أنحاء العالم وتباين الأهمية النسبية لهذه المناطق والدول المكونة لها في تجارة الجماهيرية الخارجية، من منطقة إلى أخرى، ومن فترة زمنية إلى أخرى. وذلك وفقاً للتوجهات الاقتصادية والسياسية التي تنتهجها



الجمهورية، وحسب الظروف التي يمر بها الإقتصاد العالمى. وتتمثل هذه المجموعات الدولية فيما يلى:

- 1 - مجموعة أقطار الجامعة العربية.
- 2 - البلدان الأفريقية.
- 3 - بلدان أوروبا الغربية.
- 4 - بلدان أوروبا الشرقية.
- 5 - بلدان شمال ووسط وجنوب أمريكا.
- 6 - البلدان الآسيوية.
- 7 - بلدان أخرى.

وستناول فيما يلى توزيع قيمة الصادرات والواردات حسب المناطق الجغرافية.

1 - التوزيع الجغرافي للصادرات،

بلغت قيمة صادرات الجمهورية إلى مجموعة الأقطار العربية 1.68 مليون دينار عام 1971، ثم زادت قيمتها إلى 6.98 مليون دينار عام 1974، أى بنسبة 315٪، خلال تلك الفترة، واستمرت صادرات الجمهورية إلى الأقطار العربية فى الزيادة بشكل منتظم، خلال الفترة محل الدراسة، حيث وصلت قيمتها 58.11 مليون دينار عام 1980، محققة بذلك نسبة زيادة قدرها 732٪ بالمقارنة بعام 1974. وفى عام 1985 وصلت قيمة صادرات الجمهورية إلى الأقطار العربية المختلفة 72.12 مليون دينار أى بمعدل زيادة قدره 24٪ بالنسبة لعام 1980.

أما بالنسبة لقيمة صادرات الجمهورية إلى البلدان الأفريقية فتتميز بشكل عام بالإنخفاض، حيث تراوحت أهميتها النسبية فيما بين أقل من 0.5٪ إلى 1٪ بالنسبة لإجمالى الصادرات. ويلاحظ من الجدول رقم (6-9) أن صادرات الجمهورية إلى بلدان أوروبا الشرقية قد تميزت بالتزايد المستمر، طوال الفترة محل الدراسة، فقد زادت قيمة الصادرات إلى بلدان أوروبا الشرقية من 742 مليون دينار عام 1961 إلى 365.1 مليون دينار عام 1985، وبذلك فقد زادت أهميتها النسبية فى إجمالى صادرات الجمهورية من 0.1٪ عام 1961 إلى 10.1٪ عام 1985.

وقد اظهرت صادرات الجمهورية إلى البلدان الآسيوية، بشكل عام نمط تطور يشبه نمط صادرات الجمهورية إلى بلدان أوروبا الشرقية، غير أن صادرات الجمهورية إلى البلدان الآسيوية شكلت فى المتوسط حوالى 5.4٪ من إجمالى صادرات الجمهورية خلال الفترة من 1971 إلى 1985، بينما شكلت صادرات الجمهورية إلى بلدان أوروبا الشرقية حوالى 4.9٪ خلال نفس الفترة.



أما بالنسبة لصادرات الجماهيرية إلى بلدان شمال ووسط وجنوب أمريكا فقد كانت تمثل حوالي 14.0٪ من إجمالي الصادرات عام 1971، وانخفضت هذه النسبة إلى 7.6٪ عام 1974، ثم ارتفعت، لتصل أعلى نسبة لها في عام 1977، حيث وصلت هذه النسبة إلى 43.6٪ ومنذ عام 1977 تشهد صادرات الجماهيرية إلى بلدان شمال ووسط وجنوب أمريكا انخفاضاً مستمراً*، حيث انخفضت الأهمية النسبية لصادرات الجماهيرية إلى هذه المجموعة من الدول إلى 1.9٪ فقط من إجمالي صادرات الجماهيرية عام 1985.

وتعكس صادرات الجماهيرية إلى بلدان أوروبا الغربية تغيرات مستمرة من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة، فقد انخفضت الأهمية النسبية لصادرات الجماهيرية إلى مجموعة البلدان الأوروبية الغربية من 85.1٪ عام 1971 إلى 50.1٪ عام 1977. ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 77.5 عام 1985. وقد رافق تذبذب الأهمية النسبية للصادرات إلى هذه المجموعة الدولية تغير في حجم الصادرات إلى هذه الدول على نحو مطرد، ففي الوقت الذي زادت قيمة الصادرات إلى دول أوروبا الغربية بنسبة 148.2 فيهما بين عامي 1971 و1974 نلاحظ أن قيمة هذه الصادرات قد انخفضت بنسبة 26٪ فيهما بين عامي 1974 و1978، وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (4-9)

ويعكس هذا النمط الذي أظهرته صادرات الجماهيرية إلى بلدان أوروبا الغربية النمو الكبير الذي حققه حجم الصادرات خلال الفترة محل الدراسة وانخفاض التركيز الجغرافي للصادرات أنظر الرسم البياني رقم (2-9)

التوزيع الجغرافي للواردات:

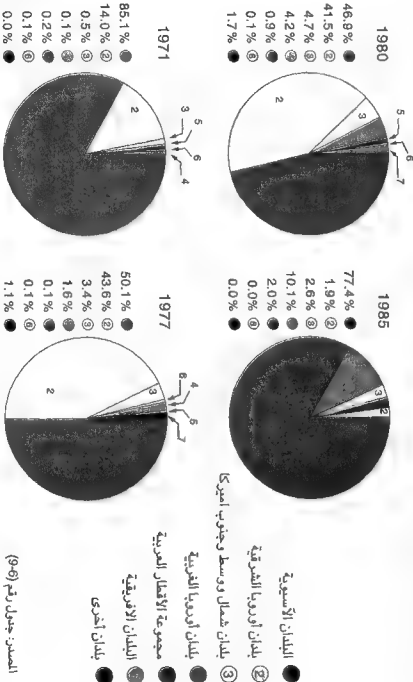
يوضح الجدول رقم (7-9) أن بلدان أوروبا الغربية تمثل المصدر الرئيسي لواردات الجماهيرية العظمى، طوال فترة الدراسة، فقد نمت الأهمية النسبية للواردات من هذه المنطقة الجغرافية من 61.2٪ من إجمالي قيمة الواردات عام 1971 إلى 66.5٪ عام 1974 ثم وصلت هذه النسبة إلى 72.9٪ عام 1980. وبالرغم من أن بلدان أوروبا الغربية ظلت محتفظة بوضعها، مصدراً رئيسياً للإستيراد إلا أنه خلال الفترة من 1981 إلى 1985 انخفضت الأهمية النسبية للواردات من هذه المنطقة

(*) باستثناء عامي 1979 و1980، حيث زادت الصادرات خلالها إلى مجموعة بلدان شمال وجنوب ووسط أمريكا بنسبة 52٪ و42٪ على التوالي.



شكل رقم (9-2)

التوزيع النسبي لقيمة صادرات الجماعية حسب المناطق الجغرافية





بالمقارنة بما كانت عليه قبيل عام 1980. وقد صاحب انخفاض الأهمية النسبية للواردات من بلدان أوروبا الغربية خلال الفترة المشار إليها تدنٍ قيمة الواردات في تلك المنطقة، حيث انخفضت قيمة الواردات من 1461.45 مليون دينار عام 1980 إلى 826.35 مليون دينار عام 1985 وذلك بنسبة 43٪ تقريباً خلال تلك الفترة.

وبلغ معدل نصيب مجموعة الأقطار العربية في إجمالي قيمة واردات الجاهيرية حوالي 7.8٪ عام 1971، ثم انخفضت هذه النسبة إلى 5.7٪ و 0.7٪ خلال عامي 1974 و 1980 على التوالي، غير أنه وبعد عام 1980⁽¹⁾ شهدت نسبة قيمة واردات الجاهيرية من الأقطار العربية تحسناً واضحاً، حيث ارتفعت هذه النسبة من 1.2٪ عام 1981 إلى 2.5٪ عام 1984 و 2.4٪ عام 1985.

أما بالنسبة لمعدل نصيب البلدان الأفريقية من القيمة الإجمالية لواردات الجاهيرية فقد شهد تدهوراً مطرداً، طوال فترة الدراسة، حيث انخفضت الأهمية النسبية للواردات من البلدان الأفريقية من 0.8٪ عام 1971 إلى 0.2٪ عام 1980 ثم تواصل الانخفاض، حتى وصل إلى صفر بالمئة تقريباً عام 1984 وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (7-9)

وقد حظيت الواردات من مجموعة البلدان الآسيوية، بالترتيب الثالث من حيث الأهمية النسبية في إجمالي قيمة واردات الجاهيرية العظمى، فقد بلغت نسبة الواردات من مجموعة البلدان الآسيوية إلى إجمالي قيمة الواردات حوالي 12.5٪ في المتوسط خلال الفترة من 1971 إلى 1978، ثم انخفضت الأهمية النسبية للواردات من البلدان الآسيوية إلى حوالي 10.8٪ عام 1980، غير أنه وبشكل عام يمكن القول إنه بعد عام 1980⁽²⁾ تطورت الواردات من مجموعة البلدان الآسيوية تطوراً ملحوظاً، بالمقارنة بما كانت عليه في السبعينات، حيث زادت الأهمية النسبية للواردات من البلدان الآسيوية، حتى وصلت إلى 18.4٪ و 16٪ عامي 1984 و 1985، على التوالي.

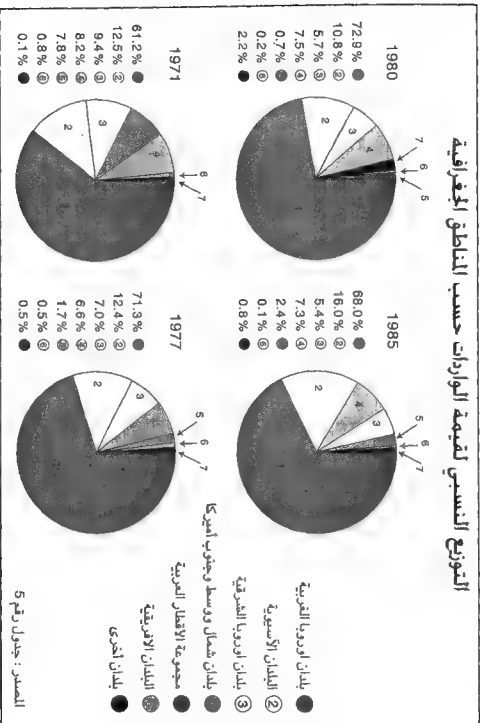
وقد بلغت الأهمية النسبية لواردات الجاهيرية من بلدان أوروبا الشرقية، بالنسبة لإجمالي الواردات حوالي 8٪، في المتوسط، خلال السنوات 1971، 1974، 1977، 1978 ثم انخفض معدل نصيب الواردات من هذه المنطقة إلى 5.7٪ من إجمالي قيمة الواردات عام 1980. أما خلال السنوات 1981، 1982 و 1983 فيلاحظ

(1) باستثناء عام 1983.

(2) باستثناء عام 1985.

شكل رقم (9-3)

التوزيع النسبي لقيمة الواردات حسب المناطق الجغرافية





من الأبراج الحديثة



من الأبراج الحديثة



زيادة أهمية وقيمة الواردات من بلدان أوروبا الشرقية، إذ بلغت قيمة الواردات منها 156.5 مليون دينار عام 1982. وهى أقصى قيمة حققتها الواردات من تلك المنطقة، طوال فترة الدراسة. وفى عام 1983 بلغ معدل قيمة الواردات من تلك المنطقة 7.9٪ من إجمالى قيمة واردات الجمهورية، إلا أنه خلال عامى 1984 و1985 انخفضت الأهمية النسبية للواردات من بلدان أوروبا الشرقية، وكذلك قيمة الواردات منها، بالمقارنة بما كانت عليه فى السنوات السابقة، بحيث لم يتعد معدل نصيب تلك المجموعة، فى إجمالى قيمة الواردات 5.4٪ عام 1985. (انظر الرسم البيانى رقم (3-9))

ثالثاً: ميزان المدفوعات:

يبن ميزان المدفوعات أهم التطورات التى طرأت على العمليات الإقتصادية الدولية بين الجمهورية والعالم الخارجى وذلك من خلال ما تعكسه الحسابات المختلفة المكونة للميزان، من تغير فى الإحتياطيات والأرصدة من الذهب والعملات الأجنبية المملوكة للجمهورية. ويتكون ميزان المدفوعات، حسب التقسيم المتعارف عليه من مجموعة من الحسابات، التى تقيد بها العمليات، التى تتم بين الدول الأخرى الاقتصاد المحلى واقتصادات الدول الأخرى وذلك حسب طبيعة كل عملية من تلك العمليات وتمثل هذه الحسابات فيما يلى:

- 1 - حساب العمليات الجارية.
- 2 - حساب رأس المال.
- 3 - حساب الإحتياطيات والبنود المتعلقة بها.
- 4 - حساب الخطأ والسهو.

ويشتمل كل حساب من هذه الحسابات على مجموعة من البنود الرئيسية والبنود الفرعية. ويمثل الوضع العام لميزان المدفوعات فى أية سنة صافى التغير فى رصيد القطاعات النقدية والإحتياطيات والبنود المتعلقة بها فى تلك السنة، وباستعراض بيانات ميزان المدفوعات الليبى خلال الفترة من 1970 إلى 1986 يتضح أن الجمهورية قد حققت زيادة صافية فى احتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية تقدر بحوالى 1321 مليون دينار خلال تلك الفترة، فقد بلغ إجمالى الفوائض التى تحققت فى ميزان المدفوعات فى السنوات المختلفة خلال الفترة محل الدراسة ما يربو على 5031 مليون دينار بينما بلغ إجمالى العجز الذى تحقق فى بعض السنوات خلال نفس الفترة حوالى 3710 مليون دينار وذلك وفقاً لما تشير إليه البيانات المتاحة عن ميزان المدفوعات الليبى على النحو الوارد فى الجدول رقم (8-9)

جدول رقم (9-3)

ملخص ميزان المدفوعات الليبي خلال الفترة من 1970 إلى 1984

(ملايين الدينارات)

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
أ- مدفوعات السلع	229.7	279.1	77.9	33.6	572.0	95.3	778.9	989.2	231.8	1138.0	2473.0	1165.0	482.1	445.1	492.5	593.9	79.0
ب- مدفوعات الخدمات	653.2	983.5	968.1	1199.6	2447.2	2005.6	2361.7	3076.2	2917.7	6751.1	6480.2	4391.1	4066.2	3865.7	3264.8	3085.1	1739.5
ج- مدفوعات الاستثمار	853.2	661.8	964.2	1194.3	2446.0	2003.0	2828.7	3373.8	2914.8	4728.5	6486.4	4698.8	4064.1	3854.2	3262.3	2756.6	1789.5
د- مدفوعات التمويل	3.0	1.7	3.9	5.3	2.2	2.6	3.0	3.4	2.9	2.6	2.8	2.8	2.1	1.5	2.5	2.5	1386.0
هـ- مدفوعات النقد الأجنبي	287.0	365.8	471.7	607.1	1231.4	1454.6	1616.0	1846.6	1846.6	2552.2	3707.1	4311.4	3248.4	2857.7	2505.7	2106.0	1706.0
و- مدفوعات النقد المحلي	31.9	19.4	18.3	14.5	15.5	27.5	30.0	45.0	37.5	106.3	106.3	106.3	114.2	108.2	108.2	207.0	108.0
ز- مدفوعات النقد الأجنبي	235.1	346.4	483.4	622.5	1215.9	1427.3	1615.2	1846.6	1846.6	2468.4	3419.1	4200.8	3138.2	2549.5	2233.7	1389.0	1288.8
ح- مدفوعات النقد المحلي	589.2	497.7	408.4	572.5	1215.9	550.8	1586.5	1780.2	1068.1	2178.9	3419.1	4200.8	3138.2	2549.5	2233.7	1389.0	1288.8
ط- مدفوعات النقد الأجنبي	316.8	283.5	378.6	516.2	822.0	956.8	1068.1	1215.9	784.3	1780.2	3419.1	4200.8	3138.2	2549.5	2233.7	1389.0	1288.8
ي- مدفوعات النقد المحلي	365.1	341.4	440.9	575.8	743.8	698.9	875.8	863.7	810.3	1068.1	1780.2	1780.2	1068.1	821.2	821.2	516.6	331.2
ث- مدفوعات النقد الأجنبي	40.3	57.9	82.3	98.6	121.8	103.1	103.3	111.4	133.0	167.3	247.9	329.9	306.3	247.9	247.9	161.9	1386.8
ج- مدفوعات النقد المحلي	42.7	35.1	38.5	49.9	21.8	80.3	82.1	88.7	77.3	167.3	247.9	329.9	306.3	247.9	247.9	161.9	1386.8
د- مدفوعات النقد الأجنبي	40.9	49.5	70.3	8.9	30.7	30.7	30.7	30.7	30.7	167.3	247.9	329.9	306.3	247.9	247.9	161.9	1386.8
هـ- مدفوعات النقد المحلي	19.1	19.1	7.9	36.5	28.8	77.1	46.5	18.6	64.1	42.2	167.4	167.4	167.4	167.4	167.4	144.5	88.9
و- مدفوعات النقد الأجنبي	36.3	19.1	19.1	36.5	28.8	77.1	46.5	18.6	64.1	42.2	167.4	167.4	167.4	167.4	167.4	144.5	88.9
ز- مدفوعات النقد المحلي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
ح- مدفوعات النقد الأجنبي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
ط- مدفوعات النقد المحلي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
ث- مدفوعات النقد الأجنبي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
ج- مدفوعات النقد المحلي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
د- مدفوعات النقد الأجنبي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
هـ- مدفوعات النقد المحلي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
و- مدفوعات النقد الأجنبي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
ز- مدفوعات النقد المحلي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
ح- مدفوعات النقد الأجنبي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
ط- مدفوعات النقد المحلي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
ث- مدفوعات النقد الأجنبي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
ج- مدفوعات النقد المحلي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
د- مدفوعات النقد الأجنبي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
هـ- مدفوعات النقد المحلي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
و- مدفوعات النقد الأجنبي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
ز- مدفوعات النقد المحلي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
ح- مدفوعات النقد الأجنبي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
ط- مدفوعات النقد المحلي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
ث- مدفوعات النقد الأجنبي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
ج- مدفوعات النقد المحلي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
د- مدفوعات النقد الأجنبي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
هـ- مدفوعات النقد المحلي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
و- مدفوعات النقد الأجنبي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
ز- مدفوعات النقد المحلي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
ح- مدفوعات النقد الأجنبي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
ط- مدفوعات النقد المحلي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
ث- مدفوعات النقد الأجنبي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
ج- مدفوعات النقد المحلي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
د- مدفوعات النقد الأجنبي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
هـ- مدفوعات النقد المحلي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
و- مدفوعات النقد الأجنبي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
ز- مدفوعات النقد المحلي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
ح- مدفوعات النقد الأجنبي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
ط- مدفوعات النقد المحلي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
ث- مدفوعات النقد الأجنبي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
ج- مدفوعات النقد المحلي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
د- مدفوعات النقد الأجنبي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
هـ- مدفوعات النقد المحلي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
و- مدفوعات النقد الأجنبي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
ز- مدفوعات النقد المحلي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
ح- مدفوعات النقد الأجنبي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
ط- مدفوعات النقد المحلي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
ث- مدفوعات النقد الأجنبي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
ج- مدفوعات النقد المحلي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
د- مدفوعات النقد الأجنبي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
هـ- مدفوعات النقد المحلي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
و- مدفوعات النقد الأجنبي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7
ز- مدفوعات النقد المحلي	240.3	328.5	140.4	329.7	505.6	479.8	566.0	451.8	147.3	409.9	1221.3	596.2	596.2	628.80	413.9	691.7	22.7</



ويعزى الفائض الذي تحقق في موازين مدفوعات السنوات المختلفة إلى الفائض المحقق في الميزان التجارى خلال تلك السنوات وهو ما انعكس بدوره بصورة ايجابية على وضع حساب العمليات الجارية بميزان المدفوعات. ففى سنة 1970 بلغ فائض حساب العمليات الجارية 229.7 مليون دينار وفائض حساب رأس المال حوالى 70 مليون دينار وقد انعكس ذلك على الوضع العام لميزان المدفوعات فى سنة 1970، فسجل فائضاً وصل إلى 240 مليون دينار تقريباً.

أما فى سنة 1975، ونتيجة لانخفاض الصادرات النفطية خلال تلك السنة ولتدنى فائض الميزان التجارى بالمقارنة بعام 1974، فقد أظهر ميزان المدفوعات عجزاً قدر بحوالى 479.8 مليون دينار.

وبالنظر إلى بيانات عام 1980 نلاحظ التحسن الواضح الذى طرأ على الوضع العام لميزان المدفوعات فى الجماهيرية، فقد أظهر حساب العمليات الجارية فائضاً يقدر بحوالى 2473 مليون دينار، وذلك نتيجة للفائض الذى حققه الميزان التجارى فى تلك السنة والذى بلغ 3419 مليون دينار. وقد كان هذا الفائض 550.8 مليون دينار عام 1975، أى أن فائض حساب العمليات الجارية عام 1980 تميل زيادة بمعدل 520٪ بالنسبة لعام 1975.

وقد صاحب هذا التحسن فى حساب العمليات الجارية تحقيق فائض فى ميزان المدفوعات بحوالى 1903.2 مليون دينار عام 1980. وتشكل هذه القيمة معدل زيادة فى قيمة الفائض بنسبة 692٪ نسبة إلى عام 1970. وزيادة بمعدل 496٪ بالنسبة لعام 1975.

وقد كان للسياسة التقشفية التى انتهجتها الجماهيرية، وكذلك لترشيد الإنفاق الأثر الإيجابى الواضح على ميزان المدفوعات، أثناء فترة الثمانينات، بشكل عام، فقد حقق ميزان المدفوعات عام 1985 فائضاً يقدر بأكثر من 690 مليون دينار. وقد تحقق هذا الفائض رغم الهبوط الحاد فى أسعار النفط وتحديد سقف إنتاج النفط الخام، من قبل منظمة الدول المنتجة للنفط نتيجة للأزمة التى مرت بها سوق النفط العالمية.

10



تطور النقود والمصارف والتأمين





عرض النقود :

لقد شهد عرض النقود في ليبيا تطوراً كبيراً، خلال الفترة 1970-1987 م، وذلك لمواكبة حاجات التجارة المحلية وعمليات التبادل المتزايدة والناجمة عن الزيادة المطردة في الناتج المحلي الإجمالي.

والجدول (1-10) يوضح مدى الارتفاع الكبير، الذي حققه عرض النقود، خلال هذه الفترة، حيث ارتفع من (241) مليون دينار سنة 1970 م إلى (3223) مليون دينار في منتصف عام 1987 م؛ أي أنه قد تضاعف بما يزيد عن (13) مرة، وذلك بالإضافة إلى التطورات النقدية التالية:

1 - إن معظم الارتفاع في عرض النقود خلال الفترة (1970-1987 م) قد تم في الودائع تحت الطلب، التي ارتفعت، بما يزيد عن (16) مرة بينما لم ترتفع العملة في التداول أكثر من (10) مرات، خلال نفس الفترة، ويعد ذلك مؤشراً على ارتفاع الوعي المصرفي لدى المواطنين ونجاح الجهاز المصرفي في استقطاب الودائع.

2 - إن المحرك الرئيسي وراء الزيادة المطردة في عرض النقود هو ارتفاع حجم الأصول الأجنبية لدى كل من المصرف المركزي والمصارف التجارية ولم يبدأ انخفاض دور هذه الأصول، في هذا الصدد إلا في بداية الثمانينات حيث بدأت الأصول المحلية وعلى رأسها التسهيلات الائتمانية التي تمنحها المصارف التجارية بهذا الدور.

3 - إن معظم الارتفاع في عرض النقود قد حدث خلال العشرة سنوات الأولى من الفترة (1970-1987 م)، وإن السنوات اللاحقة لذلك قد شهدت متوسط نمو سنوي يقل بكثير عن ذلك لسبب ما تعرضت له أسواق النفط العالمية من



انخفاض في الأسعار، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الأصول الأجنبية لدى المصرف المركزي والمصارف التجارية، لمواجهة الطلب المتزايد على الواردات من الخارج.

4 - إن عرض النقود في الجماهيرية خلال الفترة (1970-1987 م). قد ارتفع بمعدل نحو يفوق بكثير معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، حيث لم يرتفع الأخير بأكثر من خمس مرات بينما ارتفع عرض النقود بما يزيد عن (13) مرة.

جدول رقم (10-1)

تطوير عرض النقود والعوامل المرتبطة به في ليبيا 1970 - 1987

البند	نهاية 1970	نهاية 1975	نهاية 1980	شهر الصيف 1987	معدل التغير %
- عرض النقود	241.08	844.45	2856.90	3223.2	1337%
1- عملية خارج المصارف	112.28	345.99	682.30	1091.5	974%
ب- ودائع تمت الطلب	128.80	498.46	2174.60	2131.7	1665%
- صافي الأصول الأجنبية	571.86	690.07	4206.60	1752.3	307%
1- مصرف ليبيا المركزي	565.42	677.35	3878.90	1652.0	-
ب- المصارف التجارية	6.44	12.72	327.70	100.3	-
- صافي الأصول المحلية	130.78	145.38	1439.70	1470.9	1123%
1- تسهيلات ائتمانية	95.85	641.56	1095.30	2147.7	-
ب- شبه النقود	79.67	490.66	1179.20	1639.7	-
ج- ودائع الخزنة العامة	67.17	338.09	1042.40	1114.0	-
د- أصول أخرى		339.57	223.40	2077.2	-

تطور المصارف التجارية :

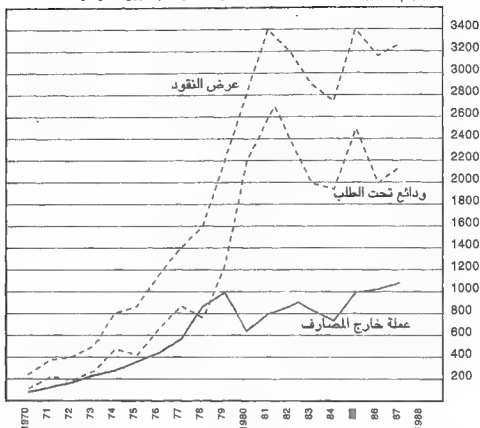
في 13 نوفمبر 1969 م. أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بتأسيس جميع المصارف الأجنبية العاملة بالبلاد. وذلك بامتلاك مصرف ليبيا المركزي 51٪ من رأس مال تلك المصارف، ثم تلا ذلك قرار آخر بتاريخ 22 ديسمبر 1970، تمّ بموجبه تأمين باقى الحصص الأجنبية في تلك المصارف، وبذلك أضحت المصارف التجارية الخمسة العاملة بالجماهيرية (المصرف التجارى الوطنى، مصرف الجماهيرية، مصرف الأمة، مصرف الوحدة، ومصرف الصحارى). بفروعها التى بلغت أكثر من (125) فرعاً مملوكة بالكامل للدولة من خلال مصرف ليبيا المركزي.

والجدير بالذكر أن تلك التطورات التى شهدتها القطاع المصرفى لم تقتصر على ملكيتها فقط بل تخطتها إلى مجال الخدمات التى يقوم بها وأهمها مجال الأقرض، الذى



عرض النقود (بملايين الدينارات)

شكل رقم (10-1)



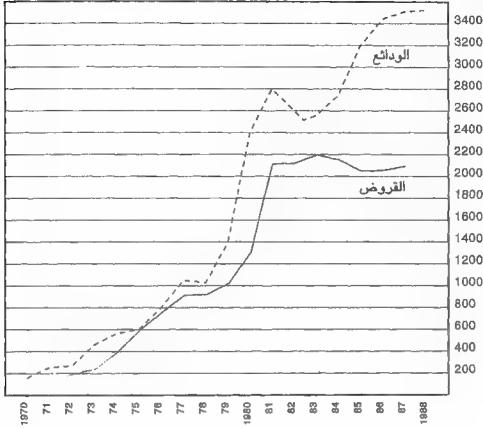
شمل القطاعات الاقتصادية المختلفة وتوفير مصادر التمويل لها، عن طريق الودائع، مما يؤكد الدور المتعاظم للمصارف التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجماهيرية والانتقال من اقتصاد تقليدي يعتمد على التمويل الذاتي إلى اقتصاد ناضج يعتمد في جزء كبير من استثمارات على التمويل الخارجي عن طريق هذه المصارف.

ومن الجدولين (10-2) - (10-3) اللذين يمثلان تطور حجم القروض التي تمنحها المصارف التجارية وحجم الودائع التي استطاعت تلك المصارف استقطابها نتضح الحقائق التالية:

1 - إن حجم القروض التي منحتها المصارف التجارية لمختلف القطاعات الاقتصادية (تجارة وصناعة وزراعة وخدمات نقل وفنادق وغيرها) قد شهد اتساعاً كبيراً، خلال الفترة (1970-1987 م). في حين بلغ إجمالي القروض التي منحتها المصارف التجارية سنة 1970 م (96) مليون دينار فقط، ارتفع هذا الرقم بأكثر من (22) مرة، ليصل إلى أكثر من (2,100) مليون دينار سنة (1987 م).



شكل رقم (10-2) حجم قروض وودائع المصارف التجارية (بملايين الدينارات)



2 - لقد سجل إجمالي القروض نمواً مستزائداً، خلال السنوات (1970-1987 م) باستثناء السنوات (1982، 1984، 1985 م)، وإن معدل النمو السنوي خلال نفس الفترة قد بلغ (5،22٪) ويعتبر هذا المعدل مرتفع نسبياً إذا ما قورن بمعظم البلدان النامية، ويعكس ذلك الدور الفعال الذي قامت به المصارف في تمويل المشاريع الإنتاجية العامة والخاصة خلال تلك الفترة.

3 - لقد واكبت الزيادة في حجم القروض التي منحتها تلك المصارف الإرتفاع المطرد في حجم الناتج القومي الذي حقق خلال نفس الفترة وخاصة خلال السنوات (1970-1981 م) ثم أخذت هذه القروض إما في الزيادة بشكل متواضع أو الإنخفاض في بعض السنوات، خلال الفترة (1982-1987 م).

4 - إن حجم الودائع (بأنواعها المختلفة) التي استطاعت المصارف التجارية استقطابها قد شهدت هي الأخرى تطوراً كبيراً، خلال الفترة (1970-1987 م). في



جدول رقم (2-10)

حجم القروض الممنوحة (1970 - 1987)

بملايين الدينارات

نهاية سنة	حجم القروض الممنوحة	نسبة التغير	معدل النمو
1970	96.2	-	-
1971	107.6	113	+ 13%
1972	148.0	154	+ 37%
1973	240.9	251	+ 63%
1974	448.6	468	+ 86%
1975	641.9	669	+ 43%
1976	739.4	770	+ 15%
1977	891.3	928	+ 21%
1978	926.0	965	+ 4%
1979	1040.6	1084	+ 12%
1980	1321.2	1376	+ 27%
1981	2167.7	2258	+ 64%
1982	2162.0	2252	صفر
1983	2208.1	2300	+ 2%
1984	2153.7	2244	- 3%
1985	2033.0	2118	- 6%
1986	2031.6	2118	صفر
1987	2112.9	2201	+ 4%
متوسط النمو السنوي		22.5%	

المصدر : مصرف ليبيا المركزي، المنشورات الاقتصادية، أبريل 1982 سبتمبر 1987

حين لم يزد حجم تلك الودائع عن (130) مليون دينار سنة (1970 م). فقد ارتفع حجمها، ليصبح (3507) مليون في نهاية سنة (1987 م)، وبذلك تضاعف حجم الودائع خلال تلك الفترة بأكثر من (27) مرة.

5 - لقد سجل حجم الودائع لدى المصارف التجارية نمواً متزايداً، خلال تلك الفترة باستثناء سنتي (1978-1982 م)، وذلك بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ حوالي (24٪) وهذا المعدل يعد مرتفعاً إلى درجة كبيرة إذا ما قورن بكثير من الدول النامية بل يؤكد مدى فاعلية المصارف التجارية في قيامها بدورها أداة لتعبئة المدخرات القومية وتمويل التنمية الاقتصادية.

6 - تؤكد معدلات النمو المرتفعة في حجم ودايع المصارف التجارية، خاصة







خلال الفترة (1970-1981 م)، مدى الثقة التي تمتعت بها تلك المصارف، لدى المودعين وقدرتها على استقطاب مستويات مرتفعة من الودائع.

والجدير بالذكر أن حجم عمليات المصارف التجارية في ليبيا، المتمثل في إجمالي أصولها (= مجموعها) قد ارتفع من (261) مليون دينار سنة 1970 م إلى حوالي (6859) مليون دينار في منتصف سنة (1987 م)، وبذلك تضاعف حجم تلك الأصول بأكثر من (26) مرة، خلال الفترة (1970-1987 م)، وإن هذه المصارف ما زالت تتمتع بدرجة سيولة عالية بلغت في بعض السنوات (50٪) من حجم الودائع لديها.

جدول رقم (3-10)

تطور وداائع المصارف التجارية
خلال الفترة (1970 - 1987)

بملايين الدينارات

معدل النمو	نسبة التغير	اجمالي الودائع	ودائع ادخار	ودائع زمنية	ودائع تحت الطلب	نهاية سنة
-	-	129.	15.4	23.1	91.1	1970
+ 63%	163	211.4	11.9	24.0	175.5	1971
+ 25%	203	263.7	13.9	53.6	196.2	1972
+ 77%	362	467.2	16.4	77.0	373.8	1973
+ 30%	467	602.4	19.8	136.7	445.9	1974
+ 2%	478	615.9	23.6	109.1	483.2	1975
+ 34%	641	826.5	29.1	144.7	652.7	1976
+ 26%	810	1044.5	36.2	176.7	831.6	1977
صفر	810	1043.5	27.7	183.7	832.1	1978
+ 36%	1103	1423.2	33.2	342.5	1047.5	1979
+ 70%	1873	2416.2	50.7	378.2	1987.3	1980
+ 18%	2202	2841.4	40.5	297.0	2503.9	1981
+ 12%	1950	2516.9	45.3	309.1	2162.5	1982
+ 3%	2001	2580.6	48.9	426.7	2105.0	1983
+ 11%	2216	2858.8	56.3	550.5	2252.0	1984
+ 14%	2518	3247.7	64.6	726.0	2457.1	1985
+ 6%	2665	3437.9	80.4	786.4	2571.1	1986
+ 2%	2719	3507.5	82.8	758.5	2666.2	1987
+ 28%						

* نفس المصادر السابقة.



مصرف ليبيا المركزي:

يعمل مصرف ليبيا المركزي كغيره من المصارف المركزية كمصرف للإصدار ومصرف للمصارف ومصرف للدولة، ويقدر اتساع أداء المصرف المركزي لهذه الوظائف تتسع معها حجم عملياته وصلحياته في إدارة دفة السياسة النقدية في الاقتصاد الوطني.

ولقد دأب مصرف ليبيا المركزي منذ انشائه، في شهر ابريل 1956 م. وفي ظل قانون المصارف رقم (4) لسنة (1963 م) والتعديلات اللاحقة على هذا القانون في أوائل السبعينات على مواصلة تأدية وظائفه الثلاث، والجدول (4-10) يوضح تطور أصول وتخصوم مصرف ليبيا المركزي، خلال الفترة (1970-1987 م)، التي يمكن بشأنها سرد الحقائق التالية:

- 1 - لقد حققت عمليات مصرف ليبيا المركزي ارتفاعاً كبيراً، خلال الفترة (1970-1987 م) حيث ارتفعت بحوالى (عشر) مرات مثله في زيادة أصوله من حوالى (576) مليون دينار سنة 1970 م. إلى ما يزيد عن (5600) مليون دينار في شهر الفاتح العظيم من سنة 1987 م.
- 2 - لقد تلاشى دور الأصول المحلية المثلة في سندات الخزنة المحلية (افتراض من الداخل) كجزء من غطاء الدينار الليبي وأصبحت العملة المحلية مغطاة بالكامل، إما بسبائك ذهبية أو أصول أجنبية أخرى وذلك بداية من سنة 1980 م. وذلك تدعيماً للدينار الليبي ومحافظة على قيمته المحلية والدولية.
- 3 - بدأ المصرف المركزي في الإضطلاع بدوره في تمويل عملية التنمية الاقتصادية في الجاهيرية، وذلك بإقراض الخزنة العامة وقبول السندات المصدرة من قبلها، ومن ثم محاولة سد الفجوة بين إيرادات ومصروفات الخزنة العامة وخاصة في السنوات الأخيرة؛ وهو الوضع الذى نتج عن انخفاض أسعار النفط عالمياً وانخفاض صادراته.
- 4 - لقد ارتفع رأس مال واحتياطيات مصرف ليبيا المركزي بدرجة كبيرة خلال الفترة (1970-1987 م)، وذلك لدعم الموقف المالى للمصرف المركزي والرفع من كفاءته في تأدية وظائفه المختلفة.
- 5 - لقد دأب مصرف ليبيا المركزي على تأكيد دوره كمصرف للدولة من خلال مسك حسابات الخزنة العامة وإقراضها والإشتراك في وضع السياسة الاقتصادية العامة للدولة. ويتضح ذلك من خلال النمو المتعاطم لتلك البنود في ميزانية المصرف.



6 - استمر مصرف ليبيا المركزي في أداء دوره في الإشراف والرقابة على المصارف التجارية وذلك من خلال مسك حساباتها ومراقبة عملياتها وإصدار اللوائح والقرارات التي تؤكد مشاركة المصارف التجارية في عملية التنمية الإقتصادية، وما ارتفع ودائع المصارف من حوالى (45) مليون دينار سنة 1970 م. إلى (1222) مليون دينار سنة 1987 م. إلا دليل على ذلك.

جدول رقم (4-10)

تطور عمليات مصرف ليبيا المركزي (1970 - 1987)

بملايين الدينارات قسم الإصدار

النقد	1970	1975	1980	النتائج 1987	نسبة التغير
الأصول					
أ- أصول أجنبية	112	316	686	1135	1013%
ب- أصول محلية	-	30	-	-	صفر
الخصوم:					
تقود في التناول (بمصدرة)	112	346	686	1135	
المجموع (أصول = خصوم)	112	346	686	1135	1013%

قسم العمليات المصرفية

الفيد	1970	1975	1980	1987	نسبة التغير
الأصول:					
أ- أصول أجنبية	451.2	323.2	3171.1	495.4	10 %
ب - أصول محلية	1.6	712.6	504.0	993.0	621 %
ج- أصول أخرى	11.0	125.3	349.9	2980.0	-
الخصوم:					
أ- رأس المال	6.7	8.0	8.0	290.0	4328 %
والاحتياطات	357.6	572.1	1857.0	1167.0	
ب - ودائع المصارف	44.9	157.0	1030.5	1222.0	
د - خصوم أخرى	54.6	424.0	1129.5	1789.4	
المجموع (أصول = خصوم ورأس مال)	463.8	1161.1	2045.0	4468.4	963 %
المجموع الكلي (أصول + خصوم ورأس مال)	575.8	1507.1	4711.0	5603.4	973 %

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، للنشر الإقتصادية، أبريل 1982 وسبتمبر 1987 م.



المصارف المتخصصة:

ضمن محاولات الدولة المستمرة، لتوفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية الأساسية، وخاصة قطاعات الزراعة والصناعة والإسكان وعدم الإعتماد كلية في تمويل هذه القطاعات على المصارف التجارية والتي عادة ما تنحجب عن إقراض تلك القطاعات بطبيعة عملها الذي يقتصر على القروض القصيرة الأجل، وحاجة تلك القطاعات إلى قروض طويلة الأجل. ثم إنشاء ثلاثة مصارف متخصصة للقيام بتلك المهام. وفيما يلي موجز لتطور تلك المصارف وما حققت في مضمار الإقراض.

أولاً: المصرف الزراعي:

لقد حُدّد القانون رقم (133) لسنة 1970 م. أهداف المصرف الزراعي في المساهمة في النهوض بالإنتاج الزراعي والحيواني وتشجيع التعاون الزراعي ودعمه وذلك عن طريق:

- 1 - تقديم مختلف القروض النقدية والعينية إلى المشتغلين بالنشاط الزراعي والحيواني.
- 2 - مد الجمعيات التعاونية الزراعية بما تحتاجه من تسهيلات ائتمانية والقيام بما يلزمها من عمليات مصرفية.
- 3 - تنفيذ برامج منح الإعانات الحكومية للمشتغلين بالنشاط الزراعي والحيواني.
- 4 - إنشاء الشركات والمنشآت المتصلة بالأغراض التي يقوم عليها المصرف والمشاركة فيها.
- 5 - بيع وشراء وهرن وتملك الأراضي الزراعية والعقارات وغيرها من المنشآت اللازمة لتحقيق أغراض المصرف.
- 6 - القيام بالخدمات الأخرى المتعلقة بالشؤون الزراعية والإنتاج الحيواني، بالتعاون مع الأمانات المختصة.

ولتمكين المصرف الزراعي من تحقيق تلك الأهداف ودعم العاملين بالقطاع الزراعي قامت الدولة برفع رأس مال هذا المصرف من (1) مليون دينار عند إنشائه سنة 1955 م. إلى (48) مليون دينار بنهاية سنة 1988 م. وارتفع عدد فروع ومكاتب المصرف إلى (42) فرعاً موزعة على مختلف البلديات بالجهاهيرية، وألغيت الفائدة المصرفية على القروض الزراعية.

ويقوم المصرف الزراعي بمنح العاملين بالقطاع الزراعي والحيواني ثلاثة أنواع رئيسية من القروض الزراعية وهي القروض الموسمية (قصيرة الأجل) والقروض



جدول رقم (5-10)

قروض المصرف الزراعي حسب فترة الاستحقاق القروض القائمة

(بآلاف الدنانير)

نهاية	قصيرة الأجل	متوسط الأجل	طويلة الأجل	المجموع
1965	1715	1179	1449	4343
1966	2802	2463	2112	7377
1967	0929	2579	2951	6459
1968	1171	2366	4023	7580
1969	1020	2282	5587	8889
1970	1629	2747	6999	11375
1971	2307	4606	9292	16175
1972	3510	6791	11813	22114
1973	3150	8726	1376	25258
1974	3836	10871	14796	29503
1975	3395	11355	15891	30641
1976	4406	10166	17671	32243
1977	9722	9470	19469	38661
1978	7561	13447	20480	41488
1979	10060	14632	20372	45064
1980	8330	11152	18764	38246
1981	19365	9293	17337	46095
1982	15000	9713	18578	43291
1983	12450	12400	18365	43215
1984	15850	12480	17300	45630
1985	20750	11850	16800	49400
1986	2590	4430	1880	8900
1987	4650	4000	2660	11310
1988	3400	6000	5500	14900

« تشكل القروض هذه السنوات حجم القروض للمنوحة وليس القروض القائمة (الرصيد) كما هو الحال في السنوات السابقة لها.

المتوسطة الأجل، التي لا تزيد فترة استحقاقها عن خمس سنوات، ثم القروض طويلة الأجل التي تمتد فترة استحقاقها إلى خمس عشرة سنة.

هذا ولقد بلغ حجم القروض التي منحها المصرف الزراعي منذ إنشائه، وحتى نهاية سنة 1988 م ما يزيد عن (225) مليون دينار، موزعة على الأنواع الثلاثة على النحو التالي:



قروض قصيرة الأجل	قروض متوسطة الأجل	قروض طويلة الأجل	المجموع
101.5 مليون دينار 1988/1957 م	77.7 مليون دينار 1988/1961 م	45.9 مليون دينار 1988/1966 م	225.1 مليون دينار 1988/1957 م

وتعكس هذه الأرقام التطور السريع الذى شهده الإقراض الزراعى فى ليبيا، وخاصة فى السنوات اللاحقة لسنة 1970 م. وكما يتضح من الجدول (5).

ثانياً: مصرف التنمية؛

تم إنشاء مصرف التنمية بالقرار رقم (8) لسنة 1981 م وشمل ضمن عملياته العمليات التى كان يقوم بها القسم الصناعى فى المصرف العقارى الصناعى السابق، ويهدف هذا المصرف إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1 - تقديم القروض لتمويل الإستثمارات اللازمة لمشروعات القطاعات الإنتاجية، فى المجالات الصناعية والزراعية والسياحية وغيرها من المشروعات الإنتاجية، ذات الجدوى الاقتصادية سواء كانت فى شكل مشروعات جديدة أو توسيعات أو تحديثات لطاقة إنتاجية قائمة أو أعمال مساعدة لها. وذلك ضمن استراتيجية وأهداف خطة التحول.
- 2 - توفير المساعدة والمشورة الفنية للمشروعات الإنتاجية، بما يضمن لهذه المشروعات العمل بطريقة اقتصادية مجدية.
- 3 - استظهار الفرص الاستثمارية التى تساهم فى توسيع القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل للمواطنين بما يخدم خطة التحول وعرضها على الجهات المختصة بالتنفيذ.
- 4 - استقطاب المشاركات الأجنبية، بهدف تمويل المشروعات الإنتاجية محلياً.

ولقد حدد قرار إنشاء المصرف موارده فى رأس المال المدفوع من قبل الدولة وقد بلغ (100) مليون دينار بالإضافة إلى المخصصات التى تعتمد عليها خطة التحول للقروض الصناعية، وما يقوم مصرف التنمية باقتراضه من -الخارج أو-الداخل عن طريق إصدار السندات وشهادات الاستثمار وطرحها للتداول.

ويقوم مصرف التنمية بمنح قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، لتمويل المشروعات الصناعية؛ التى يقوم بها كل من القطاع العام والقطاع الخاص والممثل فى التشاركيات الصناعية التى يقوم بإنشائها وإدارتها أفراد طبيعىون. والجدول (6 - 10) يوضح تطور قروض هذا المصرف، كماً ونوعاً، خلال الفترة (1970-1986 م). التى



جدول رقم (10-6)

بيان بالقرض الممنوحة من مصرف التنمية اعتباراً من 1970 م وحتى نهاية سنة 86

نوع النشاط	(1) 1970 - 1980	81	82	83	84	85	86	المجموع
1- صناعة غذائية	-	70800	51857	135883	2032925	407590	7634744	10533809
2- صناعة مواد بناء	-	45837	120000	-	75425	152400	384000	1857762
3- صناعة كيميائية وبلاستيكية	-	8000	-	20000	49460	76349	7039626	7880576
4- صناعة معدنية	-	-	3000	741775	8500	733520	5176000	6689795
5- صناعة نسجية	-	-	-	730850	9000	162952	564740	1457542
6- صناعة خزفية	-	-	8000	-	24000	51000	290200	373200
7- صناعة آلات	-	12000	10500	18000	6080	6700	-	53280
8- صناعات كهربائية	-	-	-	1541000	-	40000	3100000	4681000
9- خدمات صناعية (ورسن)	-	17500	14960	-	7625	9500	-	49585
10- صناعة أخرى	-	-	-	9050	-	15200	65360	89610
	9000000	154237	1315317	3196568	2213015	2332352	24454670	42666159

1- لم ترد القروض طبقاً للصناعات نتيجة لاختلاف التقسيمات بعد سنة 1980.

• تشمل قروض المصرف العقاري الصناعي (الفرع الصناعي) السابق.



ارتفعت من حوالى (1) مليون دينار سنة 1970 م. إلى ما يزيد عن (24) مليون دينار سنة 1986 م، ولقد بلغ إجمالى القروض التى منحها المصرف للصناعات المختلفة خلال هذه الفترة ما يزيد عن (42) مليون دينار.

والجدير بالذكر أن مصرف التنمية يمنح مختلف القروض الصناعية بأسعار فائدة متدنية تتراوح بين 1% - 3% مع إعطاء فترة سماح مناسبة، قبل البدء فى سداد تلك القروض.

ثالثاً: مصرف الإيداع والاستثمار العقاري؛

نظراً لما يحتله قطاع الإسكان من أهمية خاصة فى الإقتصاد القومى وضرورة توفير المسكن المناسب لجميع أفراد المجتمع والتكلفة العالية لإنشاء المساكن وعدم قدرة ذوى الدخل المحدود والمتوسط على تمويل هذا المشروع ذاتياً فقد قامت الدولة بإنشاء مصرف عقارى تناط به مهمة تمويل إنشاء المساكن الخاصة فى شكل قروض طويلة الأجل، ويدون فوائد.

لقد بدأ هذا المصرف فى ممارسة أعماله فى ليبيا لقسم خاص بالمصرف الصناعى العقارى سنة 1965 م. برأس مال قدره (10) عشرة ملايين دينار ثم زيد رأس المال المصرف بنهاية سنة 1969 م. ليصل إلى (45) مليون دينار، وبحلول سنة 1981 م. تم فصل القسم العقارى بالمصرف الصناعى العقارى ليصبح مصرفاً عقارياً مستقلاً تحت إسم مصرف الإيداع والاستثمار العقارى.

أسس مصرف الإيداع والاستثمار العقارى كشركة مساهمة ليبية بموجب القانون رقم (2) لسنة 1981 م، برأس مال قدره (100) مليون دينار، دفع منها ما قيمته (71،8) مليون دينار وذلك على النحو التالى حسب المساهمين:

المساهمون	رأس المال المصرح به	رأس المال المدفوع
أمانة الإسكان	40 مليون دينار	12 مليون دينار
صندوق الضمان الاجتماعى	20 مليون دينار	18.8 مليون دينار
صندوق الجهاد	20 مليون دينار	20 مليون دينار
صندوق خدمات المنتجين	10 مليون دينار	10 مليون دينار
شركة ليبيا للتأمين	5 مليون دينار	5 مليون دينار
المصارف التجارية	5 مليون دينار	5 مليون دينار
الإجمالى	100 مليون دينار	71.8 مليون دينار



ويختص مصرف الإيداع والإستثمار العقاري بدعم حركة البناء والتعمير، وذلك بتشجيع الإيداع العقاري من قبل الأفراد وتقديم القروض، لغرض توفير السكن اللائق للمواطنين في إطار خطة التنمية الإقتصادية. وله في سبيل تحقيق ذلك اتخاذ الوسائل التالية:

- 1 - العمل على إبراز أهمية دور المواطنين وذلك بتشجيعهم على الإيداع من أجل توفير السكن وذلك لحسابهم وحساب أولادهم أو من يعولونهم وتشجيع الإسكان التعاوني.
- 2 - منح القروض العقارية لإنشاء المساكن الخاصة والتعاونية.
- 3 - إصدار السندات والشهادات الإستثمارية كوسيلة للإقتراض من عامة الشعب واستثمار هذه الأموال في الإقتراض العقاري.
- 4 - قبول الودائع من المتعاملين مع المصرف في النشاط العقاري.
- 5 - تنفيذ وإدارة المشروعات العقارية لحسابه كبناء العمارات السكنية والخدمية وتأجيرها والإشتراك في أية استثمارات عقارية مع الجهات الأخرى.

هذا وقد ساهم مصرف الإيداع والإستثمار العقاري مساهمة فعالة في تمويل المشروعات الإسكانية في الجماهيرية منذ بدايته كقسم عقارى في المصرف الصناعى العقارى السابق وحتى سنة 1986 م، حيث بلغ حجم القروض التى قام بمنحها ما يزيد عن (543) مليون دينار مقسمة إلى حوالى (67) ألف قرض بالإضافة إلى ما قيمته (42) مليون دينار في شكل استثمارات عقارية تشمل إنشاء المباني السكنية والإدارية، التى يقوم المصرف بتأجيرها إلى جهات خاصة وعامة.

رابعاً: المصرف العربى الليبى الخارجى،

أنشئ المصرف العربى الليبى الخارجى بموجب القانون رقم (18)، لسنة 1972 م، وذلك للقيام بجميع الأعمال المصرفية وعمليات التمويل لمشاريع التنمية، بما في ذلك الأعمال المكملة أو المرتبطة التى يستلزمها النشاط المصرفى أو الإنمائى أو المالى، على أن يقوم بكافة أعماله هذه خارج الجماهيرية.

وقد بدأ المصرف العربى الليبى الخارجى نشاطه في منتصف يونيو 1972 م، واستطاع التوسع بشكل ملحوظ في مجال المشاركة في إنشاء العديد من المصارف المشتركة بالتعاون مع بعض البلدان العربية والأفريقية وبعض المصارف الكبرى في أوروبا، بهدف تقديم الخدمات المصرفية، في مختلف البلدان، بما في ذلك تمويل المشروعات الإنمائية والإستثمارية في بعض البلدان.



وإدار المصرف العربي الليبي الخارجي على أساس تجارى صرف، ضمن المناخ المالى الدولى.

ولقد استطاع المصرف العربي الليبي الخارجي منذ إنشائه بالقيام بالعديد من النشاطات المصرفية والمالية فى الخارج، وتمثلت معظم هذه النشاطات فى مساهمات المصرف فى مصارف ومؤسسات وشركات أجنبية بنسب مختلفة فى جميع قارات العالم. وقد بلغ عدد هذه المساهمات فى نهاية 1985 م حوالى 24 مساهمة وذلك كما هو مبين فى جدول (7-10) الذى يبين مساهمات المصرف العربي الليبي الخارجي فى 1985/12/31 م.

جدول رقم (10-7)

مساهمة المصرف العربي الليبي الخارجي كما هي فى 1985. 12. 13

المؤسسة المصرفية	نوع النشاط	المقر	نسبة المساهمة %
1 المصرف العربي الليبي التونسي	مصرفي	بيروت	60
2 المصرف العربي الليبي التشادي	تنمية	انجامينا	60
3 المصرف العربي الليبي الموريتاني	تنمية	نواكشوط	51
4 المصرف العربي الليبي الاوغندي	تنمية	كيبالا	51
5 المصرف العربي الليبي المالي	تنمية	باماكو	51
6 المصرف العربي الليبي التجولي	تنمية	لومي	50
7 للمصرف العربي الليبي النيجري	تنمية	نيامى	50
8 المصرف العربي التونسي الليبي	تنمية	تونس	50
9 للمصرف العربي عبر القارات	مصرفي	باريز	50
10 المصرف العربي التركي	مصرفي	اسطنبول	40
11 المصرف العربي للاستثمارات والتجارة الخارجية	مصرفي	أبو ظبي	42.22
12 المصرف العربي الإسباني	مصرفي	مدريد	30
13 المصرف العربي اليوناني	مصرفي	أثينا	30
14 المصرف العربي الدولي	تنمية	القاهرة	28.76
15 مصرف اليونان المحدود	مصرفي	لندن	25
16 مصرف التمويل للاستثمار للمالطي	تنمية	مالطا	15
17 للمصرف العربي اللاتيني	مصرفي	البحرين	12.5
18 شركة اليونان	مصرفي	كيراسا	10.97
19 مصرف الاستثمار العربي الاردني	تنمية	عمان	10
20 شركة للخدمات المالية العربية	مصرفي	أبو ظبي	8.26
21 المصرف الأمريكي	مصرفي	نيويورك	7.73
22 المصرف العربي الإيطالي	مصرفي	روما	7
23 شركة يونان الدولية	مصرفي	هونغ كونج	7
25 مصرف اليونان العربي الدولي	مصرفي	البحرين	4.15

المصدر: المصرف العربي الليبي الخارجي، التقرير السنوي الثالث عشر 1985. 12. 31 ص 65.



كذلك ساهم المصرف في إصدارات القروض في دول العالم المختلفة. وقد توزعت هذه الإصدارات في سنة 1985 على مختلف قارات العالم.

وقد حظيت دول أمريكا اللاتينية بحوالى 27٪ من هذه الإصدارات، بينما بلغت 22٪ من إجمالي الإصدارات لدول أوروبا الشرقية وحوالى 18٪ للدول العربية والإسلامية وحوالى 16٪ من إجمالي الإصدارات ذهبت إلى أوروبا الغربية، بينما وصلت النسبة 16٪ من إجمالي الإصدارات لتركيا في آسيا.

وبالرغم من أن مدة إنشاء المصرف قصيرة نسبياً إلا أن المصرف استطاع أن يثبت جدارته، ويصبح من المؤسسات المصرفية الدولية الهامة التي تحظى باحترام كبير، في مجال العمليات المصرفية والتمويل الدولى. ولقد كان خلال هذه المدة دعماً كبيراً للدول النامية، في مجال تمويل المشاريع الإنمائية.

التأمين:

ظلت الفروع والتوكيلات الأجنبية هي هيئات التأمين الوحيدة بالسوق الليبي حتى أنشئت أول شركة تأمين ليبية، وهى شركة ليبيا للتأمين سنة 1964 م. ثم توالى بعدها إنشاء شركات الصحارى للتأمين عام 1967 م. والمختار للتأمين عام 1968 م ثم شركة شبال أفريقيا للتأمين عام 1969 م.

ولقد حظى قطاع التأمين باهتمام بالغ، بعد قيام الثورة وتبلور هذا الاهتمام في صدور سلسلة من القرارات التي كان من شأنها تلييب ودعم قطاع التأمين في ليبيا. ومن بين تلك القرارات:

- 1 - صدور قانون جديد للإشراف والرقابة على شركات التأمين، وذلك في سنة 1970 م. ويهدف إلى بسط رقابة شاملة على شركات التأمين وضمان حقوق جملة وناثق التأمين إلى جانب القضاء على الوكالات والفروع الأجنبية التي كانت تشكل مظهراً من مظاهر السيطرة والنفوذ الأجنبى.
- 2 - ضماناً لحسن توجيه أموال شركات التأمين نحو قنوات استثمار تهدف إلى تحقيق التنسيق بين السياسات الإستثمارية لمختلف الأوعية الإدخارية في البلاد، فقد أصدر مجلس قيادة الثورة القانون رقم (56) لسنة 1970 م. بتقرير بعض الأحكام الخاصة بمشاركة الدولة في شركات التأمين، بما لا يقل عن 60٪ من رأسمالها.
- 3 - صدور مجموعة من القرارات سنة 1971 م. لضرورة التأمين الكلى على الواردات



بالإعتادات المستندية وعلى الواردات الحكومية والتأمين الإلزامى على المركبات الآلية.

4 - صدور القانون رقم (80) لسنة 1971 م، القاضي بتأمين شركات التأمين ودمجها في شركتين هما شركتا «ليبيا للتأمين» والمختار للتأمين، وذلك استجابة لمقتضيات مرحلة التحول، حتى توضع كل مصادر التمويل والإدخار في نطاق تتوفر لها فيه استقلالها بالشكل الأمثل.

5 - صدور قرار اللجنة الشعبية العامة بتاريخ 28، 12، 1980 م. بدمج شركة المختار للتأمين في شركة ليبيا للتأمين وبذلك أصبحت هناك شركة واحدة للتأمين وهي شركة ليبيا للتأمين. تقدم خدماتها من خلال (8) ثمانية فروع و(35) مكتباً نوعياً تغطي معظم مناطق الجماهيرية.

وتمارس شركة ليبيا للتأمين أعمالها من خلال خمسة أنواع رئيسية وهي التأمين البحري وتأمين الحوادث المتنوعة وتأمين الحريق وتأمين السيارات وتأمين الحياة. والجدولان (8-10/9-10) يوضحان مدى تطور الأنواع الأربعة الأولى من التأمين خلال الفترة (1970-1987) وذلك من حيث الأقساط المباشرة التي استلمتها الشركة والتعويضات التي دفعت عن تلك التأمينات وتعكس تطوراً ملحوظاً في إجمالي الأقساط التي ارتفعت من حوالى (2،1) مليون دينار سنة 1970 م. إلى ما يزيد عن (51) مليون دينار نهاية سنة 1987 م، بينما ارتفع حجم التعويضات خلال نفس الفترة من (120) ألف دينار، إلى ما يزيد عن (14) مليون دينار.

جدول رقم (8-10)

تطور حجم الأقساط المباشرة للسنوات 1970، 1977، 1987

بآلاف الدينارات

نوع التأمين	الأقساط المباشرة 1970	الأقساط المباشرة 1977	الأقساط المباشرة 1987	معدل النمو 1987/1977 م
التأمين البحري	294	14.631	18.504	26.4%
تأمين الحوادث المتنوعة	227	7.240	10.192	40.7%
تأمين الحريق	163	2.825	14.915	42.8%
تأمين السيارات	553	5.273	8.056	52.7%
الإجمالي	1.237	29.969	51.667	72.4%

المصدر: التقارير السنوية 1970، 1977، 1987 م لشركة ليبيا للتأمين.



جدول رقم (9-10)

تطور التعويضات المسددة للسنوات 1987, 1977, 1970 م

نوع التأمين	التعويضات المسددة 1970	التعويضات المسددة 1977	التعويضات المسددة 1987	معدل النمو م 1987/1977
تأمين بحري	-	4.243	6.548	54,3 %
تأمين حوادث متنوعة	-	2.100	2.504	19,2 %
تأمين حريق	86	876	3.256	271,8 %
تأمين سيارات	04	3.849	2.086	46, - %
شركة المختار	27	-	-	-
شركة شمال أفريقية	03	-	-	-
الإجمالي	120	11.068	14.394	30 %

جدول رقم (10-10)

تطور التأمين على الحياة في ليبيا (1970 - 1987 م)

بالآلاف الدينارات

البيان	نهاية 1970	نهاية 1977	نهاية 1987	نسبة التغير 1987 - 1977
عدد الوثائق السارية	99 وثيقة	1111 وثيقة	225 وثيقة	301 %
إجمالي مبالغ التأمين	228	15.349	61.480	301 %
إجمالي الأقساط السنوية	17	747	1.020	37 %
إجمالي التعويضات المدفوعة	ع. م.	212	372	75 %
إجمالي الوثائق المستمرة	ع. م.	1.868	8.275	343 %

التأمين على الحياة،

من ضمن النشاطات التي تمارسها شركة ليبيا للتأمين في مجال صناعة التأمين هو نشاط التأمين على الحياة. ويختلف هذا النوع من التأمين عن غيره من فروع عديدة على الصعيدين الفردي والعام، ونذكر من هذه المزايا على سبيل المثال ميزة الإيداع طويل المدى وتكوين أرصدة مالية جيدة بالمصارف بالإضافة إلى تخفيف حدة التضخم في البلاد بشكل عام.



ولعل الأرقام الموضحة بالجدول (10) أدناه تعطي صورة واقعية وملموسة عن هذا النوع من التأمين الذي قد شهد بعض التراجع في عدد وثائق التأمين بين سنتي 1977 و1987 م. في حين حقق ارتفاعاً في إجمالي مبالغ التأمين والأقساط المدفوعة والتعويضات التي قامت الشركة بدفعها عن التأمين عن الحياة، وبذلك يحتاج قطاع التأمين على الحياة مزيداً من التشجيع والإنتشار للنهوض به إلى مستوى أفضل نظراً لما له من فوائد اقتصادية واجتماعية همة في تعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها للإستثمار.

الاستثمارات:

يعتمد قطاع التأمين في ليبيا من خلال شركة ليبيا للتأمين اعتماداً كبيراً على دخل الإستثمارات التي يقوم بها، لفائض أموال التأمينات المختلفة وعلى استغلال الفترة الفاصلة بين استلام أقساط التأمين ودفع التعويضات في تلك الإستثمارات، بالإضافة إلى ما تحصل عليه من عمولات من اتفاقيات إعادة التأمين.

وتتوزع حافظة الإستثمار في قطاع التأمين الليبي على رقعة واسعة من الاستثمارات في القطاعات المختلفة ذات درجات السيولة والمخاطرة المختلفة لتحقيق عائد مجزٍ مع المحافظة على درجة سلامة مالية معقولة، حفاظاً على أموال حملة وثائق التأمين، ويمكن تلخيص حركة استثمار أموال قطاع التأمين حتى نهاية سنة 1987 م. على النحو التالي:

1 - مساهمات في القطاع الخدمي:

الشركة الوطنية للإستيراد وتصدير المواد الغذائية	750,000 د. ليبي
الشركة العامة للإلكترونيات	400,000 د. ليبي
الشركة الأهلية للمرائب	150,000 د. ليبي
الشركة الوطنية لتجهيزات الطرق	075,000 د. ليبي
شركة ليبيا للفنادق والسياحة	090,000 د. ليبي
الشركة العامة للنشر والتوزيع	050,000 د. ليبي
مصرف الوحدة	004,720 د. ليبي
الشركة الليبية للسفر والسياحة	105,000 د. ليبي
الإجمالي	3,035,000 د. ليبي



2 - مساهمة في القطاع الصناعي:

1,400,000 د. لبيى	الشركة الأهلية لتجارة وتصنيع الملابس
175,000 د. لبيى	الشركة الوطنية للسميد
300,000 د. لبيى	الشركة الوطنية للمواسير
200,000 د. لبيى	الشركة العربية للأثاث
200,000 د. لبيى	شركة الفطن الطبى
530,000 د. لبيى	مصنع الأجر
90,000 د. لبيى	شركة المشغولات المعدنية
140,000 د. لبيى	الشركة الوطنية للصابون
3,035,000 د. لبيى	الإجمالى

3 - استثمارات في قطاع الإسكان:

23,968,171 د. لبيى	تنفيذ مباشر من شركة التأمين
15,000,000 د. لبيى	إقراض المجلس الوطنى للاستثمارات العقارية
2,750,000 د. لبيى	تمويل مصرف الإيداع والاستثمار العقارى
5,240,000 د. لبيى	المساهمة في مصرف الإيداع والاستثمار العقارى
46,958,000 د. لبيى	الإجمالى

4 - دعم التشاركيات والإنتاج:

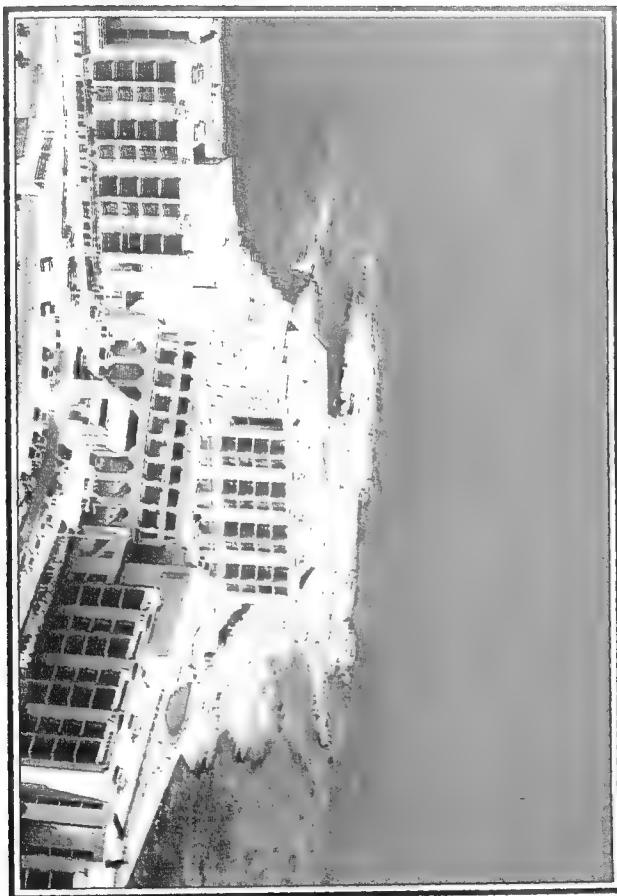
750,000 د. لبيى	إقراض التشاركيات الإنتاجية عن طريق مصرف التنمية الصناعية
3,500,000 د. لبيى	شراء معدات للصيد البحرى عن طريق نفس المصرف
4,250,000 د. لبيى	الإجمالى

وبذلك بلغ إجمالى استثمارات قطاع التأمين في مختلف قطاعات الإقتصاد القومى
بنهاية سنة 1987 م. حوالى (56) مليون دينار لبيى.

11



الاستثمارات الخارجية





حيث إن الإيرادات، من بيع النفط، ليست ملكاً للأجيال الحالية فقط، ولكن النفط وجد تحت هذه الأرض، لاستفيد منه كل الأجيال، التي قدّر لها أن تعيش عليها، وحيث لا يمكن لجيل أن يستخرج حصة وأن يترك حصة باقى الأجيال منه، ذلك لأن حصة أى جيل، فى هذه الحالة تساوى رياضياً صفرأ. هذا، بالإضافة إلى أنه لا يوجد ضمان من أن النفط سوف تتضاءل قيمته أو من أن يصبح لا قيمة له، فى الأمد الطويل جداً؛ وذلك نتيجة الاكتشافات النفطية المتزايدة، يوماً بعد يوم، زيادة على احتمال اكتشاف طاقة بديلة للنفط، استغلالها أفضل اقتصادياً من النفط. وخير مثال على ذلك ما حدث للفحم الحجري، بعد اكتشاف واستغلال النفط. وبالتالي فإن الطريقة التي انتهجتها الجماهيرية هي ألا يستخرج النفط بكميات كبيرة، بالشكل الذى يؤدي إلى استنزافه، خلال عدد قليل من السنوات، وألا يستخرج بكميات صغيرة، بالصورة التي تترك منه كميات كبيرة فى الأرض، للمستقبل البعيد جداً، مما يعرض قيمته للتضاؤل أو الانعدام؛ ولكن تراعى حصة الأجيال القادمة، فى ما يتم استخراجها من نفط، فى كل سنة من السنوات؛ أى يستقطع مبلغ مالى، من قيمة المبيع من النفط، حصّة لتلك الأجيال. إلا أنه من الناحية الاقتصادية يجب ألا يحتفظ بما هو مخصص للأجيال القادمة من أموال، فى شكل نقدى أو فى أرصدة مجمدة، دون استثمارها؛ ذلك لأن هذا يؤدي إلى تناقص قيمتها الحقيقية، نتيجة للارتفاع المستمر فى الأسعار العالمية، إضافة إلى تضيق فرصة تنمية تلك الأموال بعائد، ناتج عن استثمارها. وبالتالي فإن ما حدث فى الجماهيرية هو مراعاة نصيب الأجيال القادمة فى ما يتم استخراجها من نفط أو استغلال للثروات؛ مراعاته إما فى البناء الداخلى والرفع من المستوى المعيشى للمجتمع الليبي - إذ كان معظمه يعيش فى مساكن من الصفيح



والخيام، أو في بيوت لا تتوفر فيها الحدود الدنيا من الشروط الصحية، إضافة إلى تخلف وسائل الاتصال والمواصلات والتعليم والصحة وغيرها من متطلبات العصر - وإثماً في أن يتم استثمار الأموال في استثمارات خارجية تضمن المحافظة عليها، في شكل عملات صعبة، تنمى. وحيث إنَّ الثورة قد انشغلت في السنوات الأولى، بالبناء الداخلى، رغم أن هناك أموالاً يتم توجيهها إلى استثمارات خارجية، لذلك فقد تأخر إنشاء شركة متخصصة في الاستثمارات الخارجية، حتى سنة 1985. أمّا قبل ذلك فلم يكن إلا شركة الاستثمارات الوطنية تقوم باستثمار الأموال، داخلياً وخارجياً؛ وبما أنَّ جل استثمارات الداخلية كانت تستخدم في البناء، لذلك حُلَّت في سنة 1981، لتؤول كل استثماراتها الداخلية لمصرف الادخار والاستثمار. أمّا استثماراتها الخارجية فقد آلت إلى الشركة التي أنشئت، لهذا الغرض: «الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية».

نشأة الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية،

أنشئت الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية، بموجب القانون، رقم 6، لسنة 1981، تنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية؛ في دور انعقادها العادى الثالث، لسنة 1389-1390 من وفاة الرسول، الموافق 1980 ميلادية، التى صاغها مؤتمر الشعب العام في دور انعقادها العادى السادس في الفترة من 27 صفر - غرة ربيع الأول 1390، من وفاة الرسول، الموافق 3 - 7 يناير 1981، وهى شركة مساهمة تتمتع بجنسية الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، ولها الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة.

ولقد حدد القانون المذكور رأسمال الشركة، بمبلغ 500,000,000 خمسمائة مليون دينار لىبى، مقسماً على خمسة ملايين سهم، قيمة كل سهم مائة دينار، مملوكة كلها للدولة. هذا، ويجوز زيادة رأسمال الشركة، باقتراح من الجمعية العمومية للشركة، وموافقة اللجنة الشعبية العامة. وحيث إنَّ القانون نص على أن تؤول إلى الشركة مجموعة من المساهمات والاستثمارات الخارجية، التى كانت قائمة، أو كانت تحت التأسيس، وقت إنشائها؛ لذا فإنه تدخل من ضمن رأسمالها القيمة الدفترية لتلك المساهمات والاستثمارات، التى تظهرها سجلات الجهات التى وجدت بها المساهمات والاستثمارات. أمّا باقى رأس المال فقد نصَّ القانون على أن تقوم الدولة بدفعه نقداً.



إدارة الشركة:

لقد نصَّ القانون، رقم 6، لسنة 1981، على أن تدار الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية، بمجلس إدارة مكوّن من خمسة أعضاء، بما فيهم الرئيس. وقد اشترط في مَنْ يَعيّن لمجلس الإدارة أن يكون من هؤلاء الذين تتوفر فيهم المؤهلات والخبرات المتصلة بأغراض الشركة، حيث يصدر قرار بتعيين أعضاء مجلس الإدارة، من اللجنة الشعبية العامة. ويكون تعيين كل من الرئيس والأعضاء لمدة خمس سنوات، ويكون لمجلس الإدارة أوسع السلطات في إدارة الشركة والقيام بجميع الأعمال واتخاذ القرارات اللازمة، لتحقيق أغراضها، باستثناء ما احتفظ به القانون أو نظام الشركة الأساسي من سلطات للجمعية العمومية.

أغراض إنشاء الشركة:

لقد نصت المادة الثالثة من القانون رقم (6)، لسنة 1981، الخاصة بإنشاء الشركة، والمادة (2) من نظامها الأساس على أن تكون أغراض إنشاء الشركة هي استثمار الأموال العربية الليبية، خارج الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، في قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والنقل والصيد البحري والتعدين والمواصلات وغيرها من القطاعات، على أسس اقتصادية سليمة، بما يساهم في تنمية موارد الاقتصاد الوطني وتنويعها.

وللشركة - في سبيل تحقيق أغراضها - الحق في القيام بجميع أوجه النشاط، التي ترى أنها تحقق كلَّ أو بعض أهدافها، أو تنمية حقوقها، ومصالحها. ولها على وجه الخصوص:

أ - التأسيس أو المساهمة فيه، أو التملك الكلي أو الجزئي للمشروعات، في القطاعات المتعلقة بأغراض الشركة.

ب - إقراض وإقراض الأموال.

ج - إجراء كافة التصرفات القانونية، في ما تمتلكه من أموال، وخلاف ذلك من أوجه التصرف القانوني.

د - القيام بأعمال أخرى تكفل تحقيق أغراضها، أو تكلف بها في إطار التعاون، بين الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، وغيرها. ويجوز أن يكون للشركة - في سبيل تحقيق أغراضها - مصالح أو اتفاقيات مع الآخرين ممن يدعون أو يزاولون أعمالاً مماثلة أو مشابهة لأغراضها، مما قد يعاونها على تحقيق أهدافها.



جدول رقم (1-1)
مساهمات الشركة العربية للبيئة للاستثمارات الخارجية
في شركات مقفلة.

1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	القطاعات
81341774	80923001	199109456	152443918	111091356	109840722	145683148	الشركات القائمة والاستثمار
33764144	33764144	33764144	33736101	33698053	33698053	31842878	شركات النقل البحري
23383953	16319670	13515337	13515337	12640618	10375363	8842497	الشركات الصناعية
8036898	7955252	7622120	5865514	4924337	4455183	3782888	شركات الصيد البحري
21763643	21602889	20202916	20074374	17915793	16739125	10312491	الشركات السياحية
18370538	17924947	1722209	45765629	46393115	40625751	12680904	الشركات الزراعية
75945988	15506784	15506784	16654172	11472289	10945420	9687356	شركات المدين
1209800	826203	293010	15506784	14293145	11232631	286448	الشركات العقارية
2123039	367789	328856	293010	221997	221997		الشركات التجارية
6577339	2056668	1928407	1956334	4387617	2292657	1890687	قطاع الشركات الأخرى
212517116	197247352	309495744	305811773	257038319	240426902	225009895	المجموع

المصدر: التقارير السنوية للشركة العربية للبيئة للاستثمارات الخارجية للسنوات من 1981 إلى 1987 م.



نشاطات الشركة الاستثمارية:

إنَّ من أغراض الشركة الموضحة أعلاه استثمار الأموال، خارج الجاهيرية، في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة والصيد والنقل البحري والتعدين والمواصلات وغيرها؛ وبالتالي فإننا نقوم فيما يلي بتصنيف مساهمات الشركة في شركات، خارج الجاهيرية، حسب القطاعات وتطورها، خلال سنوات إنشاء الشركة، إلى نهاية سنة 1987؛ فمن الجدول رقم (10-1) يبدو واضحاً أنَّ هناك زيادة ملحوظة في استثمارات الشركة، في قطاعاتها المختلفة. وهذه الزيادة قد يكون سببها زيادة في رأسمال الشركة المدفوع، حيث كان في نهاية سنة الإنشاء، (1987) 238,780,500 ديناراً، ثم ارتفع إلى أن أصبح 268,911,300 ديناراً، في نهاية السنة المالية 1986، أو أنَّ زيادة الاستثمارات قد مولت بأرباح الشركة، التي يتم احتجازها، أو تُعلَّى للاحتياطات والمخصصات. ولقد كان للعامل الأخير دور كبير في تمويل استثمارات الشركة، حيث إنَّ الأرباح المحققة، سنوياً لا يتم توزيعها على المساهمين؛ (الخزانة العامة للدولة) بل يعاد استثمارها بالكامل، بالشركة. وهذا تأكيد على أنَّ الغرض من إنشاء الشركة هو الاستثمار، من أجل تنمية الموارد الاقتصادية، ومراعاة حصة الأجيال القادمة من ثروات البلاد الطبيعية والمحافظة عليها، في شكل عملات صعبة وتنميتها.

وقد تظهر الصورة أوضح، لو نمَّ إبراز الزيادات في استثمارات الشركة، في القطاعات المختلفة، في شكل نسب مئوية، موضحة بالجدول رقم (2-11)

يتضح من الجدول رقم (11-1) ورقم (2-11) أن استثمار الأموال في مساهمات، خارج الجاهيرية يتزايد، من سنة لأخرى، بصفة عامة. إلا أنَّ هناك انخفاضاً في ما هو مستمر من أموال في الشركات القابضة وفي الاستثمار، ما بين السنتين 1985-1986. وقد يبدو للوهلة الأولى أنَّ هناك تقليصاً في استثمارات الشركة، خاصة أنَّ الانخفاض كان كبيراً، بالقدر الذي أدَّى إلى تخفيض قيمة المساهمات، بنسبة 36,27٪، ولكن سبب الانخفاض ليس لتقليص في استثمارات الشركة، في الحقيقة، بل لبيع مساهمات الشركة في شركة «الفيات»؛ (شركة إيطالية لتصنيع السيارات)، ولاستثمار الأموال الناتجة عن البيع (القيمة الدفترية للأسهم والأرباح الرأسمالية) في محفظة خاصة⁽¹⁾، وبالتالي فإنَّ الانخفاض في المساهمات قد

(1) لم تتأثر المحافظ الاستثمارية في سنة 1986، لأنَّ البيع تمَّ قرب انتهاء السنة المالية 1986، وبالتالي فإنَّ المحفظة الخاصة ظهرت في سنة 1987. أما الأموال التحصل عليها من عملية البيع فقد تأثرت بها الودائع في سنة 1986، كما يظهر في الجدول رقم (3)، التالي.



جدول رقم (2-11)
زيادة الأموال المستثمرة في المساهمات (نسباً مئوية)

القطاع	1982	1983	1984	1985	1986	1987
الشركات القابضة والاستثمارات	(24.6)	1.1	37.2	30.6	(59.4)	.5
النقل البحري	5.8	00	.1	.1	00	00
للشركات الصناعية	17.3	28.8	6.9	00	20.7	43.3
شركات الصيد البحري	17.3	10.5	19.1	30.0	4.4	1.0
الشركات السياحية	17.8	7.0	12.1	.1	6.9	.7
الشركات الزراعية	62.3	14.2	(1.4)	(62.4)	4.1	2.5
شركات التعدين	220.4	4.8	45.2	(6.9)	00	2.8
الشركات العقارية	13.0	27.3	8.5	(99.1)	182.0	46.4
الشركات التجارية	3821.4	00	32.0	12.2	11.8	477.2
للشركات الأخرى	21.3	91.4	(55.4)	(1.4)	6.7	219.8
المجموع	6.9	6.9	19.0	1.0	(36.3)	7.7

ترتبت عليه زيادة أكبر في المحافظة الاستثمارية، وذلك بسبب الأرباح الرأسمالية الكبيرة، التي تحصلت عليها الشركة من عملية البيع.

تنويع الاستثمارات.

لقد سبق أن ذكرنا أنَّ الغرض من إنشاء الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية هو استثمار الأموال، خارج الجماهيرية على أسس اقتصادية سليمة، وسلامة الأسس الاقتصادية تعني في الاستثمار تحقيق أكبر ما يمكن من عائدات وأقل ما يمكن من مخاطرة. وتقاس عائدات الاستثمار، بما يتحقق عنها من عائدات دورية، تأتي في شكل توزيعات دخل أو فوائد على قروض أو إيجارات عقارات أو غيرها، وكذلك الزيادة في القيمة السوقية للأصول الاستثمارية. أمَّا المخاطرة فهي التقلبات المتوقعة في عائدات الأصول الاستثمارية؛ أي أنه كلما كانت تقلبات العائدات المتوقعة أكثر كلما كانت المخاطرة أكبر. وقد ثبت علمياً أنَّ مخاطرة عائدات مجموعة من الأصول الاستثمارية تنخفض كلما كانت تلك الأصول أكثر تنوعاً. والتنويع قد يكون في منشآت مختلفة تعمل في الصناعة نفسها، أو في صناعات مختلفة، أو في دول مختلفة؛ حيث إنَّ التنويع في منشآت مختلفة يؤدي إلى تخفيض المخاطرة المترتبة على عوامل خاصة بكل منشأة. أمَّا التنويع في الاستثمار، في صناعات مختلفة، يعمل على تخفيض



المخاطرة المترتبة على ظروف خاصة بكل صناعة، في حين أنَّ التنوع، في دول مختلفة يقود إلى تخفيض المخاطرة، التي يكون سببها عوامل خاصة بكل دولة، على حدة. ولكي تستفيد الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية فقد قامت بتنوع استثماراتها، سواءً بالاستثمار في منشآت مختلفة داخل الصناعة الواحدة، أو بالاستثمار في العديد من الصناعات (القطاعات) المختلفة، أو بالاستثمار في عدد كبير من الدول. وسيتم في الآتي استعراض استثمارات الشركة وتصنيفها، بطرق مختلفة.

التنوع من حيث الأصول الاستثمارية:

لقد قامت الشركة بتخصيص الأموال المتاحة لها على مجموعة من الأصول الاستثمارية، آخذة في الاعتبار العائدات والمخاطرة، عند اختيارها تلك الأصول. هذا، بالإضافة إلى اعتبارات السيولة⁽¹⁾. ولقد قامت الشركة بالاستثمار في أصول مختلفة، أهمها الودائع والقروض ومساهمات في شركات ومخازن أوراق مالية⁽²⁾.

والشكل رقم (1-11) يبين التطور الذي حدث على الأموال المستخدمة في الاستثمارات، خلال السنوات، من 1981 إلى سنة 1986، حيث إنَّ هذه الأموال تزداد سنة بعد أخرى، باستثناء الانخفاض البسيط الذي حدث عليها، خلال سنة 1985. وهذه الزيادة في الأموال المستثمرة أتت، نتيجة لإعادة استثمار الأرباح، التي تحققها الشركة، وكذلك من زيادات رأسمال الشركة المدفوع. وزيادة في الإيضاح والتفاصيل فإنَّ الجدول رقم (3-11) يبين الأموال المستثمرة في الودائع ومخازن الأوراق المالية والقروض والمساهمات، كلاً على حدة، والتطورات التي حدثت على كل منها، خلال السنوات، من نشأة الشركة حتى نهاية السنة المالية 1986.

ويبدو واضحاً من الجدول (3-11) التغير الذي حدث في المساهمات، إذ انخفضت بمقدار كبير، بين السنتين 1985-1986؛ وذلك بسبب بيع أسهم الشركة في شركة «الفيات». ولقد انعكست الأموال المتحصل عليها من بيع أسهم شركة

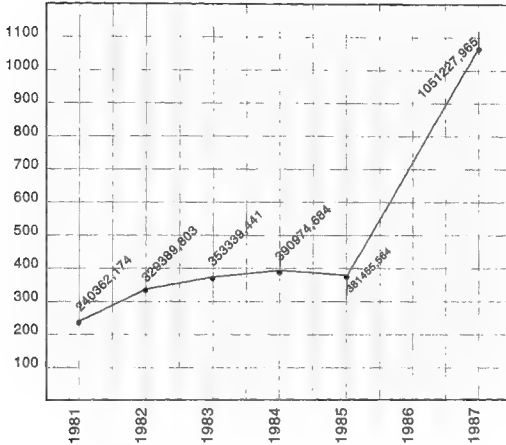
(1) قد يتم الاستثمار في بعض الأصول لا لغرض تحقيق العائدات فقط، بل لما تتمتع به الأصول من درجة سيولة أفضل من بعض الأصول الأخرى، التي تحقق عادة معدلات أكبر من العائدات. والاحتفاظ بأصول على درجة عالية من السيولة، رغم أنَّ انخفاض عائداتها مهم وضروري في كثير من الأحيان، ليجنب المشاكل المترتبة على نقص السيولة، مثل عدم القدرة على سداد الديون والفوائد عليها، في مواعيدها أو صمودها الحصول على الائتمان من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى.

(2) الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية، تقارير مجلس الإدارة السنوية، للسنوات 1981 إلى 1986.



تطوّر الأموال المستثمرة (بملايين الدينارات)

شكل رقم (11-1)



الفيات في زيادة الودائع، كما يظهره رصيدها في نهاية السنة المالية 1986، ثم زيادة الأموال المستثمرة في محافظ الأوراق المالية، في سنة 1987. والجدول رقم (4) يبين نسب الزيادة التي حدثت على الأموال المستثمرة في الأصول الموضحة في الجدول رقم (3-11) السابق. ومن الجدول رقم (4-11) يبدو واضحاً أنَّ هناك زيادة، غير عادية في الودائع وفي إجمالي الأموال المستثمرة، سنة 1986، حيث كانت الزيادات 18030.7%، 175.6%، على التوالي. وحيث إنَّ الأرباح المحققة تستخدم في تنمية الاستثمارات، ومن ثمَّ الموارد الاقتصادية للجماهيرية، لذا فإنَّ الأرباح المحققة لا يتم توزيعها، مهما يكن حجمها؛ فمثلاً، كان حجم الأرباح المحققة، سنة 1986، (أرباح عادية وأرباح رأسمالية) كبيراً، بشكل غير عادي. ولكن أعيد استثمارها، بالكامل، في الأصول الاستثمارية للشركة.



جدول رقم (3-11)

استثمارات الشركة مقسمة حسب الاصول الاستثمارية

السنة / الأصل	1981	1982	1983	1984	1985	1986
ودائع	13989471	20486277	12337423	5678000	4225574	766126572
محفظة الأوراق المالية	-	-	3021276	4016101	6115866	28443579
قروض	1363405	88466824	80942423	75468398	81618278	54410461
مساهمات	225009288	240426902	257038319	305811176	308495744	197247353
المجموع	240362174	328389803	353339441	390874884	36145584	1051227965

المصدر: تقارير مجلس إدارة الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية السنوية.

التنوع، من حيث القطاعات المستثمر فيها:

في الوقت الذي قد تكون فيه الظروف مؤاتية، في سنة من السنوات لبعض القطاعات، الزراعة مثلاً، فإن قطاعات أخرى قد تكون ظروفها سيئة، فلا يمكن تحقيق معدلات مرتفعة من العائدات، في تلك السنوات. وفي حالة تنوع الاستثمار، في عدد من القطاعات، فإن هذا قد يؤدي إلى تخفيض المخاطرة - إذا حدث - . وإن كانت معدلات العائدات مرتفعة في بعض القطاعات، في سنة من السنوات، فإن معدلات العائدات، في قطاعات أخرى تكون منخفضة؛ وبالتالي فإن التنوع يعمل في مثل هذه الحالات على تخفيض التقلب في العائدات الإجمالية؛ (تخفيض مخاطرة العائدات الإجمالية). ولكي تستفيد الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية من التنوع في تخفيض المخاطرة، فقد قامت بتنوع استثماراتها في عدد من القطاعات؛ كما هو مبين بالجدول رقم (1 - 1) والجدول رقم (2 - 1) السابقين.

جدول رقم (4-11)

نسب الزيادة في الأموال المستثمرة

أوجه الاستثمار	1982	1983	1984	1985	1986
الودائع	46.5	(38.8)	(54.0)	(25.6)	18030.7
محفظة الأوراق المالية	-	-	32.9	52.3	18030.7
القروض	4921.7	18.2	(6.8)	(18.4)	(3.4)
للمساهمات	6.9	6.9	19.0	1.2	(36.3)
المجموع	37.1	7.3	10.7	(2.4)	177.6



التسوية الجغرافية

لقد اهتمت الشركة بتنوع استثماراتها، في عدد كبير من دول العالم؛ وذلك لأنّ للدول ظروفها الخاصة، التي قد تجعل من اقتصاد بعضها يعاني من مشاكل، في بعض السنوات، في حين أنّ اقتصاديات دول أخرى لا تعاني من المشاكل نفسها، وبالتالي فإنّ التنوع في عدد كبير نسبياً من الدول يؤدي إلى الاستقرار النسبي في عائدات الشركة؛ هذا، إذا ما قورنت بعائدات، يتم الحصول عليها من استثمارات، في عدد صغير من الدول. والجدول رقم (5) يحتوي على قائمة بالدول المستثمر فيها، مصنفة، بحسب القارات التي تقع فيها تلك الدول.

من الجدول رقم (5-11) يتضح أنّ للشركة استثمارات في أكثر من خمسين دولة، موزعة على أربع قارات، هذا بالإضافة إلى أنّ هناك كثيراً من الدول التي توجد بها أكثر من شركة تكون للشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية مساهمة فيها، زيادة على أن هذه الشركات تعمل في قطاعات مختلفة.

تجربة الجماهيرية في حل مشكل مديونية الدول الفقيرة، من المشاكل المستعصية الحلول بالنسبة لاقتصاديات الدول الفقيرة هي مشكلة المديونية، حيث إنّ مثل هذه الدول تقترض الأموال، لغرض التنمية وبناء اقتصادها. ولكنّ مردود المشاريع التنموية يكون بسيطاً وبطيئاً، إضافة إلى أنّ الدول التي في طور النمو تنقصها في كثير من الحالات مقومات القيام بمشاريع اقتصادية، ذات مردودات عالية. فمثل هذه الدول تنقصها عادة الكفاءات والتكنولوجيا، إضافة إلى تخلف وسائل الاتصال والمواصلات، وبالتالي تجد مثل هذه الدول نفسها عاجزة، في حالة الاقتراض عن سداد الديون والفوائد المستحقة عليها، بل إنّ الأمر قد يكون أصعب من ذلك، حيث إنّ الفوائد على الديون تجعل من حجم الديون يزداد، سنة بعد أخرى، ومن ثمّ تغرق الدول المديونة، أكثر فأكثر في مشكلة المديونية، وبالتالي فإن المخرج من مأزق المديونية يزداد، في كل مرة صعوبة. ولا تكتشف الدول المدينة أنّ الداء كامن في الدواء إلّا بعد فوات الآوان؛ أي أنها لا تكتشف أنّ المديونية تزيدها فقراً، إلّا بعد تضاعف حجم الديون المطالبة بها.

إنّ للمديونية - إضافة إلى الأعباء المالية على اقتصاديات الدول المدينة - آثاراً استعمارية، قد تكون أكثر صعوبة من المديونية نفسها؛ فعن طريق المديونية يمكن للدول الامبريالية إملاء شروط استعمارية وممارسة ضغط على الدول المدينة، تفقدها



جدول رقم (5-11)

قائمة بالدول التي للشركة العربية للبيبة للاستثمارات الخارجية استثمارات بها
(مساهمات في شركات تقع بهذه الدول)

افريقيا	آسيا	اوروپا	اميركا الشمالية
الجزائر	البحرين	فرنسا	جرباندا
انجولا	الاردن	اليونان	غويانا
بنين	العراق	ايطاليا	نيكاراغوا
بروندي	الكويت	لوكسمبرغ	
الكميرون	لبنان	مالطا	
افريقيا الوسطى	ماليزيا	رومانيا	
تشاد	الباكستان	اسبانيا	
اثيوبيا	السعودية	تركيا	
جامبيا	سريلانكا	سويسرا	
غانا	سوريا	المانيا الغربية	
غينيا	اليمن الديمقراطية	بريطانيا	
ليبيريا			
مدغشقر			
مالي			
موريتانيا			
المغرب			
موزمبيق			
النيجر			
رواندا			
الصومال			
السيشل			
السودان			
التوجو			
تونس			
اوغندا			

حريتها، وتفرض عليها تبعية اقتصادية وسياسية. ولقد شعرت الجماهيرية بمسؤوليتها العالمية في إنقاذ البشرية من براثن الاستعمار وتحرير الشعوب المستعمرة وتطعيم العلاقات الطاملة، منذ انبلاج ثورة الفاتح من سبتمبر، حيث تقدمت للعالم الثالث بنموذج جديد للتعاون الاقتصادي، عبّر عنه قائد الثورة بقوله: إن بلادى تقدم فلسفة جديدة للتعاون الاقتصادي لدول العالم الثالث، وهذه الفلسفة هي المشاركة؛ نظام المشاركة الاقتصادية.



إنَّ نظام المشاركة بين دول العالم الثالث، خاصة بين الدول الأفريقية هو البديل عن الاحتكارات الاستعمارية. وقد أثمرت سياسة المشاركة وأدت إلى قيام عدد من الشركات المشتركة، لذا يكون البديل عن المديونية العالمية هو إنشاء شركات مشتركة، بين الدول الغنية والدول التي تحتاج لرؤوس الأموال، لبناء اقتصادياتها. وفي المشاركة حل عملي ونهائي لمشكلة المديونية وتخفيف الشعوب من آثارها السيئة. ورغم أنَّ المردود الاقتصادي لبعض الشركات المشتركة قد لا يكون بالحجم الذي يشجع على الاستثمار، لفرض تحقيق العائد الاقتصادي فقط، ولكن الجماهيرية تبنَّت نظام المشاركة في كثير من الحالات، لإيمانها بفعالية هذا النظام في خلاص الشعوب الفقيرة، وبأنه مخرج أمثل لها من مأزق المديونية.

وحيث إنَّ القارة الأفريقية تعتبر من القارات الفقيرة التي تعاني من مشاكل المديونية، لذا فإنَّ الشركات المشتركة بأفريقيا شكلت نسبة كبيرة من مساهمات الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية بشركات مشتركة، حيث بلغت الشركات المشتركة، في نهاية سنة 1984 أربعاً وتسعين شركة؛ كان منها أربعون شركة بأفريقيا، هذا بالإضافة إلى أنَّ الشركات الزراعية المشتركة اثنان وعشرون شركة (22)؛ كان منها ست عشرة شركة (16) بأفريقيا.

12



هيكلية الاقتصاد الليبي



الفصل الثاني عشر هيكلية الاقتصاد الليبي

مقدمة:

يمر المجتمع العربي الليبي بتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية منذ قيام الثورة في عام 1969 م. وقد شمل التحول الاقتصادي، المؤسسات الاقتصادية، وعلاقات الإنتاج، والتشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى دور القطاعات المختلفة المكونة للنشاط الاقتصادي.

وقد تزامنت هذه التحولات وتوافقت مع تطور حركة المجتمع والظروف التي مر بها الاقتصاد الوطني على مدى ربع قرن.

ويهدف هذا الفصل إلى تتبع مسيرة الاقتصاد الوطني والتغيرات التي طرأت على هيكله في إطار الأسس والمبادئ التي أقرها المجتمع وتمت صياغتها في شكل تشريعات وقوانين تهدف إلى تحرير الاقتصاد الوطني من التبعية والنفوذ الأجنبيين وتحويله إلى اقتصاد وطني إنتاجي يعتمد على الملكية العامة للشعب الليبي والملكيات الخاصة لأفراده لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن التعرف على التطورات التي طرأت على هيكل الاقتصاد الوطني يتطلب مسحاً شاملاً لواقع القطاعات والمؤسسات الاقتصادية، وعرضاً تحليلياً لمختلف التشريعات والسياسات الاقتصادية المطبقة، ومعرفة الدور الذي تلعبه هذه



القطاعات والمؤسسات فى النشاط الاقتصادى. ولا يمكن، بطبيعة الحال، الإلمام بكل هذه الجوانب فى فصل واحد، فى إطار هذا الكتاب. إذ يتطلب القيام بذلك دراسات مطولة قد تستوعب أكثر من فصل واحد. وعلى هذا الأساس سنحاول تسليط الضوء على هذا الموضوع (هيكلة الاقتصاد الليبى) من خلال عرض المحاور التالية:

أولاً: هيكل النشاط الاقتصادى.

ثانياً: دور القطاع العام والقطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى.

ثالثاً: التشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادى وتطورها.

رابعاً: التوجه نحو إعادة هيكلة النشاط الاقتصادى والقطاعات المكونة له.

أولاً: هيكل النشاط الاقتصادى:

يتصف الاقتصاد الليبى بكونه اقتصاداً صغير الحجم نسبياً يعتمد على مورد طبيعى ناضب، هو النفط، كمصدر للدخل ومورد للصرف الأجنبى. كما يتصف بارتفاع معدل نمو السكان ومحدودية القوى العاملة الوطنية خصوصاً العمالة الماهرة. ويعتبر اتساع الرقعة الجغرافية من الملامح المميزة لليبيا فى ظل قلة عدد السكان، الأمر الذى أضفى إلى تآثر السكان وتدننى الكثافة السكانية فى المناطق الداخلية والريفية من البلاد، وفى الوقت نفسه تزداد الكثافة السكانية فى المدن الرئيسية المطلة على الساحل. ونظراً لاتساع المنطقة الصحراوية من البلاد فقد رتبت هذه الوضعية صعوبات وأعباء إضافية واجهت مجهودات التنمية وحدث من الاستغلال الأفضل للإمكانات المتاحة.

وقد رتبت هذه الخصائص التى يتميز بها الاقتصاد الليبى جملة من النتائج انعكست على جملة من المتغيرات الهامة من أهمها:

1 - الاستراتيجيات المتبعة فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2 - هيكل النشاط الاقتصادى ودور القطاعات المختلفة فيه.

3 - هيكل الاستثمار والإنتاج والاستخدام.

يوضح هيكل الناتج المحلى الإجمالى، أنماط الاستثمار والاستخدام، ومستوى الأداء فى الاقتصاد الوطنى، كما يعكس طبيعة المشاكل التى يعانى منها الاقتصاد.

فقد وجهت جهود التنمية ورسمت استراتيجياتها بحيث تتحقق أهداف



لتوسيع مصادر الدخل ، وتخفيف الاعتماد على النفط من خلال توجيه جل الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة ، والعمل على إشراك المواطنين في تحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي ، وتحقيق تنمية مكانية متوازنة .

جدول رقم (1-12)

هيكل الناتج المحلي الاجمالي (بتكلفة عوامل الدخل الخارجية)

في عامي 1970 و 1990

(مليون دينار)

الهيكل (%)				
1990	1970	1990	1970	
				القطاعات الاقتصادية
5.4	2.6	423.5	33.1	الزراعة والغابات وصيد الاسماك
28.8	63.1	2250.1	812.6	استخراج النفط والغاز الطبيعي
7.3	1.7	573.1	22.5	الصناعات التحويلية
6.6	3.7	517.5	47.0	التجارة والمطاعم والفنادق
4.3	1.0	336.5	13.0	المال والتأمين والعقارات
13.1	6.8	1020.5	87.8	التشييد
5.7	3.4	442.5	43.2	النقل والتخزين والمواصلات
4.0	4.6	314.2	59.6	ملكية المساكن
22.0	12.5	1699.5	161.6	الخدمات العامة (1)

المصدر: امانة اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد والنمو الاقتصادي والاجتماعي في الجماهيرية العظمى، خلال السنوات 1970-1990، النوار (فبراير) 1991م، ص.12.

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (1) والمتعلقة بالناتج المحلي الاجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية، يتضح ما يلي:

(1) تشمل الخدمات العامة على التعليم والصحة، والخدمات الاخرى.



1 - يساهم قطاع النفط والغاز بنحو 29 % من إجمالي الناتج المحلي، وعلى الرغم من تدنى الأهمية النسبية لقطاع النفط في هيكل الإنتاج فيما بين عامي 1970 و 1990، إلا أنه ظل في الترتيب الأول بالمقارنة ببقية القطاعات الأخرى، علاوة على كون قطاع النفط المصدر الرئيسي للصرف الأجنبي، حيث تشكل الصادرات النفطية أكثر من 98 % من إجمالي الصادرات.

2 - تدنى مساهمة القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعات التحويلية في تكوين الناتج المحلي، بالمقارنة بقطاع النفط من جهة، ومقارنة بالقطاعات الخدمية من جهة أخرى، وذلك بالرغم مما حظيت به القطاعات الإنتاجية من استثمارات طيلة الفترة الماضية منذ عام 1970.

3 - يأتي قطاع الخدمات العامة وقطاع التشييد في الترتيب الثاني والثالث على الترتيب بعد قطاع النفط في هيكل الناتج المحلي الإجمالي وذلك نظراً لما سيضطلع به قطاع الخدمات العامة من دور في النشاط الاقتصادي وباعتبار المستخدم الرئيسي للقوى العاملة.

وباستعراض البيانات الواردة في الجدول رقم (2-12) يمكن الوقوف على هيكل الاستثمار في الاقتصاد الوطني.

جدول رقم (2-12)
توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية
إجمالي الفترة 1970 - 1988

القطاع	الأهمية النسبية
النقل والتخزين والمواصلات والكهرباء والغاز والحياة	32 %
الخدمات العامة (التعليم والصحة)	16 %
الصناعة	15 %
الاسكان والتشييد	12 %
الزراعة	12 %
الخدمات الأخرى والنفط	10 %

المصدر: مشتق من البيانات الواردة بالفصل الخامس، حول التكوين الراسمالي الثابت جدول رقم (3-1).



ويلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

1 - حظيت قطاعات النقل والمواصلات والكهرباء والتخزين بجعل الاستثمارات التي نفذت فيما بين عامي 1970 و 1988. وهو ما يشير إلى الاهتمام الذي أعطى لبناء مشروعات البنية الأساسية للاقتصاد الوطني.

2 - جاءت قطاعات الخدمات العامة (التعليم والصحة)، في الترتيب الثاني بعد قطاعات البنية التحتية للاقتصاد حيث استحوذت على حوالي 16 ٪ من إجمالي الاستثمارات المنفذة.

3 - إذا نظرنا إلى قطاعي الزراعة والصناعة كقطاع إنتاجي واحد، نجد أنهما قد استحوذا على 27 ٪ من إجمالي الاستثمارات التي نفذت منذ عام 1970 وبذلك يحتلا الترتيب الثاني بعد قطاع البنية التحتية في تكوين رأس المال الثابت المحلي.

وبالنظر إلى هيكل الاستخدام، يمكن الوقوف على تطور توزيع القوى العاملة في الاقتصاد الوطني وذلك على النحو المبين في الجدول رقم (3-12)

جدول رقم (12-3)

تطور هيكل الاستخدام في الاقتصاد الوطني 1970-1990

(نسب مئوية)

النشاط الاقتصادي	1970	1980	1990
الزراعة والغابات وحيد الاسماك	29.0	18.9	18.5
استخراج النفط والغاز	2.3	1.4	1.6
الصناعات التحويلية	4.7	7.1	9.8
التشييد	11.3	21.3	15.4
الادارة العامة (عدا التعليم والصحة)	12.8	8.0	10.0
الخدمات التعليمية	8.2	11.2	15.5
الخدمات الصحية	4.5	5.6	5.5
الخدمات والقطاعات الاخرى	27.2	26.5	23.7

المصدر: امانة اللجنة الشعبية العامة لتنظيم الاقتصاد، «التنم الاقتصادي والاجتماعي في الجماهيرية العظمى» المصدر السابق،

ص.81.



ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

1- تميز قطاع الخدمات العامة بكونه المستخدم الرئيسي للقوى العاملة في الاقتصاد الوطني، حيث تصل نسبة العاملين في هذا القطاع نحو 31 % من إجمالي القوى العاملة.

2- انخفضت الأهمية النسبية للعاملين في قطاع الزراعة من 29 % في عام 1970 إلى 18.5 % في عام 1990. ويشير هذا التحول إما إلى قلة اعتماد الزراعة على الأيدي العاملة وتميزها بالطابع الكثيف برأس المال (الميكنة الزراعية) أو نمو القطاع الصناعي وتوفره فرص العمل للقوى العاملة الوطنية بحكم النمو الاقتصادي الذي يشهده المجتمع.

3- لم تتجاوز نسبة الاستخدام في قطاع الصناعات التحويلية 9.8 % بالرغم من التحسن الملحوظ في مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في استخدام القوى العاملة في عام 1990 بالمكانة لعام 1970.

ثانياً: دور القطاع العام الخاص في النشاط الاقتصادي:

لقد اقتضت أهداف ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خلال الفترة الماضية، بالإضافة إلى الخصائص المميزة للاقتصاد الوطني، قيام القطاع العام بدور أساس في النشاط الاقتصادي في إطار التحول الاشتراكي الذي شهده المجتمع.

حيث يلاحظ من خلال التطورات التشريعية ومنذ السنوات الأولى لخطّة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1976 - 1980 تنامي دور القطاع العام وانحسار دور القطاع الخاص. ويمكننا تتبع ذلك باستعراض النقاط التالية⁽¹⁾ :

1- استهدفت جميع خطط التنمية منذ عام 1973 تحقيق أهداف تنوع مصادر الدخل، وتنوع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، وتقليل الاعتماد على النفط، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتقليل التباين بين دخول الأفراد وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة. وتمت صياغة هذه الأهداف في شكل برامج وسياسات ومشروعات نفذت جلها من قبل مؤسسات وشركات القطاع العام بالمقارنة بما اضطلع به القطاع الخاص.

(1) الهيئة القومية للبحث العلمي «الأسس العامة لإعادة هيكلة الاقتصاد الليبي، 1992، دراسة غير منشورة».



2- حددت خطة التحول الاقتصادى والاجتماعى 1976 - 1980، دائرة عمل القطاع العام والقطاع الخاص من خلال هيكل التكوين الرأسمالى الثابت المخطط بين القطاعات المختلفة المكونة للنشاط الاقتصادى، وتوزيع الاستثمارات بين القطاع العام والقطاع الخاص. وقد دعم ذلك نمط وسياسات الاستخدام التى اتبعت فى الفترة الماضية والتشريعات التى واكبت ذلك والتى حرمت الاستخدام بأجر لدى الغير.

وقد وزعت الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص على النحو التالى:

1 - استأثر القطاع العام بنحو 86 % من حجم الاستثمار الكلى الذى نفذ خلال الفترة 1973 - 1990 بينما لم يستأثر القطاع الخاص إلا بنسبة لم تصل إلى 10 %.

2 - بلغ نصيب استثمارات القطاع العام فى الزراعة نحو 93.7 % من إجمالى الاستثمارات الموزعة بقطاع الزراعة فى مقابل 6.9 % للقطاع الخاص.

3 - استأثر القطاع العام بنحو 98 % من حجم الاستثمارات المخصصة لقطاع الصناعة، وخصص للقطاع الخاص نحو 2 % من إجمالى الاستثمارات الصناعية.

4 - تقلد حصة قطاع المواصلات والنقل بنحو 18.9 % من إجمالى الاستثمار على مستوى الاقتصاد الوطنى خصص منها 15.3 % للقطاع العام و 3.6 % للقطاع الخاص.

ولقد تم توزيع الاستثمارات فى القطاعات الأخرى على نحو مشابه، تأكد فى ظل دور القطاع العام فى النشاط الاقتصادى على حساب مساهمات القطاع الخاص والأفراد. ففى بعض القطاعات مثل خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال استحوذ القطاع العام على كل الاستثمارات التى نفذت فى هذه القطاعات.

وقد ترتب على هذه التوجهات تحقق جملة من النتائج من أهمها:

1 - تنفيذ البنية التحتية للاقتصاد الوطنى المتمثلة فى بناء الطرق ومحطات توليد الكهرباء ومد الشبكات وربط مختلف المناطق بوسائل الاتصال وبناء الموانئ والمطارات.

2 - بناء العديد من المصانع والمنشآت الإنتاجية والخدمية فى مختلف المجالات.

3 - صارت الخزانة العامة الممول الرئيسى لكافة النشاطات الاقتصادية،



بالاعتماد على إيرادات النفط وعوائد تصدير المنتجات النفطية .

4- صار القطاع العام المستخدم الرئيسى لمعظم العاملين من المجتمع الأمر الذى رتب جملة من الأعباء المالية التى تنامت مع الزيادة فى عدد السكان ومن ثم الزيادة فى عدد المستخدمين .

ومنذ منتصف الثمانينات، بعد الأزمة النفطية، بدأت عوائد النفط تنحسر، وصارت الدول النفطية تواجه مشاكل تمويلية حذت من قدرتها على استكمال برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تدت إيرادات الخزائنة العامة من المصادر المحلية . وقد انعكس كل ذلك على مستويات الأداء ومعدلات الكفاءة بالمشروعات الإنتاجية والخدمية العامة، كما تدتى العائد على بعض المشروعات الاستثمارية .

بالإضافة إلى ذلك واجه الاقتصاد الوطنى حصاراً تقنياً فرض عليه من الخارج حال دون حصول المشروعات الصناعية على التقنية الحديثة والمعدات اللازمة .

ولقد استوجبت هذه المشاكل، وحرصاً على التحول نحو الإنتاج وإيجاد مصادر بديلة للنفط، إعادة النظر فى الكثير من المشروعات العامة والبدء فى تقسيم أوضاعها، والتوجه نحو تشجيع بيع وتمليك بعض المشروعات العامة للعاملين بها فى إطار الملكية الجماعية، ثم النظر فى الأسس العامة للنشاط الاقتصادى والتوجه نحو دعم المبادرات الفردية والتشاركية فى إطار إعادة هيكلة الاقتصاد الوطنى .

ثالثاً: التشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادى:

يمكننا تقسيم المراحل التى تمت خلالها تنظيم وهيكلة النشاط الاقتصادى إلى ثلاث مراحل رئيسية⁽¹⁾ :

المرحلة الأولى:

اتسمت هذه المرحلة بالتوجه نحو تحرير الاقتصاد الوطنى من هيمنة الشركات الأجنبية، وممارسة النشاط الاقتصادى من خلال القطاعين العام

(1) عبد القادر شهاب «الإطار القانونى لإصدار وتداول الأوراق المالية» بحث مقدم لندوة دور المؤسسات والأسواق المالية فى إعادة هيكلة الاقتصاد الليبى، بنغازى 29 - 30 / 12 / 1993 ص 15 - 19 .



والخاص . وقد تميزت هذه المرحلة بصدور القوانين التالية :

1 - القانون رقم (65) لسنة 1970 بتقرير بعض الأحكام الخاصة بالتجارة والشركات التجارية والإشراف عليها . وقد تضمن هذا القانون حظر ممارسة النشاط التجارى على غير الأشخاص الطبيعيين الليبيين ، واشترط ألا يقل ما يملكه الليبيون أو الشركات الليبية فى رأس مال الشركات المساهمة عن 51 ٪ .

2 - القانون رقم (80) لسنة 1970 بتأميم شركات التأمين .

3 - القانون رقم (153) لسنة 1970 بتأميم الحصاص الأجنبية فى المصارف العاملة فى ليبيا وإعادة تنظيمها وتحديد مساهمات الليبيين فيها . وقد حظر هذا القانون على الشركات غير المملوكة لليبيين مزاوله الأعمال المصرفية وتؤول إلى الدولة ملكية الأسهم التى يمتلكها غير الليبيين فى وقت صدور هذا القانون .

4 - القانون رقم (86) لسنة 1975 بشأن تنظيم تجارة السيارات وتوزيعها ، حيث قصر نشاط تجارة السيارات على ست شركات تم دمجها فى شركتين عامتين مملوكة للمجتمع .

المرحلة الثانية :

تميزت هذه المرحلة بترسيخ التوجهات نحو حلول الدولة والشركات والمنشآت المملوكة للمجتمع محل الأفراد فى ممارسة النشاط الاقتصادى بصفة عامة والنشاط التجارى بصفة خاصة ، ونظمت خلالها الملكية . ومن أهم التشريعات فى هذه المرحلة صدور قانون بتأميم التجارة الخارجية . وتم قصر نشاط الاستيراد والتصدير على المنشآت والشركات العامة . كما صدر القانون رقم (8) لسنة 1984 بشأن بعض الضوابط الخاصة بالتعامل التجارى منع بموجبه الأشخاص الإعتباريين والأشخاص الطبيعيين فى الجماهيرية ، من القيام بالأعمال التجارية أو بأعمال السمسة . ثم صدور القانون رقم (7) لسنة 1986 بإلغاء ملكية الأرض .

المرحلة الثالثة :

يمكننا اعتبار صدور القانون رقم (9) لسنة 1985 بشأن الأحكام الخاصة بالتشريعات بداية مرحلة التحول نحو الإنتاج من خلال هيكليّة جديدة للنشاط الاقتصادى يقوم فى ظلها الأفراد ، فى شكل تشاركي وجماعي ، بمزاولة الأعمال الإنتاجية الصناعية والزراعية ، والمهن والحرف والأعمال ذات الطابع الإنتاجي لحساب نفسه مباشرة ، أو بالاشتراك مع آخرين عن طريق تأسيس تشاركيات وفقاً



للمضوابط والأحكام المنصوص عليها في القانون رقم (9) لسنة 1985 المشار إليه .

كما صدر القانون رقم (8) لسنة 1988 بشأن بعض الأحكام المتعلقة بالنشاط الاقتصادي . فقد أجاز هذا القانون للأفراد بأنفسهم أو بالمشاركة مع غيرهم ممارسة الأنشطة الاقتصادية في مجالات الزراعة والرعى والصناعة والحرف وتوزيع السلع وأداء الخدمات أو أى نشاط اقتصادى آخر يحتاجه المجتمع، ويهدف كل ذلك إلى زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع دون استغلال الغير .

وتنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية التى صاغها مؤتمر الشعب العام في دور انعقاده العادى الرابع عشر عام 1988 صدر القرار رقم (427) الصادر عن اللجنة الشعبية العامة بشأن أسس تطبيق الملكية الجماعية للوحدات الاقتصادية . وقد نصت المادة الثانية من القرار المشار إليه على تولى اللجان الشعبية العامة النوعية، واللجان الشعبية للبلديات نقل ملكية الوحدات الاقتصادية التابعة لها إلى الملكية الجماعية على أساس تشاركيات وشركات جماعية وفقاً لأحكام هذا القرار . كما نصت المادة الخامسة على أنه يحق لكل منتج أو مواطن أن يساهم في أى وحدة اقتصادية تسرى عليها أحكام هذا القرار بشرط ألا تزيد مساهمته على مبلغ (10,000) . عشرة آلاف دينار ليبى في جميع الوحدات الاقتصادية . ونصت المادة الخامسة، أيضاً على أن تكون أولوية المساهمة في الوحدة الاقتصادية للمتسجلين بها ثم للمواطنين الذين لم يسبق لهم المساهمة في أى وحدة اقتصادية ثم لبقية المواطنين .

ثم صدر القانون رقم (9) لسنة 1992 بشأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية، الذى توسع أكثر في فتح المجال أمام المبادرات الخاصة في مباشرة النشاط الاقتصادي . فقد نصت المادة الثانية من هذا القانون على ما يلى :

«لأفراد والأشخاص الاعتبارية ممارسة الأنشطة الاقتصادية في مجالات الإنتاج وتوزيع السلع وتقديم الخدمات كالتعليم، والصحة، والزراعة، والصناعة، والتجارة، والسياحة، والنقل، والعقارات، والتمويل وكذلك الأعمال المهنية والحرفية، كالمحاماة، والطب، والهندسة، والمحاسبة، وتوثيق العقود والمحركات والاستشارات المالية والاقتصادية والقانونية، والتجارة، والحداثة، وغيرها من الأنشطة الأخرى» .

كما نصت المادة الثالثة على أن الأنشطة الاقتصادية المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم (9) المشار إليه، تمارس بإحدى الصور التالية :

- 1 - شركات مساهمة .
- 2 - مؤسسات وشركات عامة .



3 - تشاركيات .

4 - نشاط أسرى .

5 - نشاط فردى .

وقد حدد القانون الأسس والضوابط المتعلقة بإنشاء المؤسسات والشركات العامة والشركات المساهمة بما في ذلك عدد الأسهم وقيمة السهم في الشركة المساهمة .

وقد تلى صدور القانون رقم (9) لسنة 1992 صدور مجموعة من القرارات عن اللجنة الشعبية العامة من أهمها:

1 - قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (300) لسنة 1993 بشأن لائحة تمليك المنشآت والشركات والوحدات الاقتصادية العامة .

وقد نصت المادة رقم (1) من الفصل الأول من اللائحة «أحكام تمهيدية» على أنه، «في تطبيق أحكام التمليك المنصوص عليها بهذه اللائحة، يقصد بالمنشآت، الجهات التي تباشر نشاطاً اقتصادياً والواردة فيما يلي:

أ - المؤسسات والمنشآت والشركات العامة .

ب - الشركات المساهمة المملوكة كلياً أو جزئياً للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة .

ج - المرافق والأجهزة وغيرها مما يدخل في الأموال العامة بمقتضى المادة (87) من القانون المدني» .

وبشكل عام تسرى أحكام هذه اللائحة على كافة أوجه الأنشطة الاقتصادية التي يتم تسييرها من قبل الدولة .

وقد أوضحت اللائحة آلية وأسلوب تمليك المنشآت وأدواته، الذي تضمن:

1 - تمليك جزء من أسهم المنشأة للأفراد الطبيعيين أو الاعتباريين .

2 - تمليك المنشأة بالكامل وطرح أسهمها للتمليك .

3 - حل وتصفية للمنشأة وإنهاء وجودها القانوني .

4 - أية مقترحات أو توصيات أخرى من قبل لجان التقييم .

كما حددت أدوات التمليك على النحو التالي:

أ - اللجنة المركزية لتمليك المنشآت .

ب - أمانة اللجنة المركزية .

ج - اللجان القطاعية .

د - لجان التقييم التي تنشأ لمختلف المنشآت المملوكة ، ومن يعاونها من خبراء .



2- قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (1207) لسنة 1990 بشأن الأحكام الخاصة بمباشرة نشاط الاستيراد والتصدير.

3- قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (43) لسنة 1993 بشأن نشاط تجارة الجملة.

وعلى صعيد القطاع المصرفي فقد تم إصدار القانون رقم (1) لسنة 1993 بشأن المصارف والنقد والائتمان بدلاً عن قانون المصارف لسنة 1963. وقد نص القانون على تملك المصارف التجارية للمواطنين والسماح للأفراد بتأسيس شركات مساهمة (شركات مصرفية) بحيث لا يقل رأس مال الشركة عن عشرة ملايين دينار موزع في شكل أسهم اسمية لا تزيد قيمة السهم عن 10 دنانير. كما أجاز قانون المصارف الجديد للمصارف غير الوطنية فتح وكالات أو مكاتب تمثل المصارف الأجنبية في ليبيا، ويسمح للأفراد من المواطنين، فتح حسابات بالعملة الأجنبية والاحتفاظ بها.

وتعتبر هذه التوجهات الجديدة للمجتمع والخاصة بالانتقال من الملكية العامة إلى الملكية الجماعية لأفراد المجتمع، والملكية التشاركية والفردية، الإطار العام لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني نحو الإنتاج وتعزيز الحرية الاقتصادية.

رابعاً: التوجه نحو إعادة هيكلة النشاط الاقتصادي والقطاعات المكونة له:

تعزيزاً للحرية الاقتصادية التي تهدف إلى رفع كفاءة الأداء الاقتصادي عن طريق الدفع بالمواطنين نحو النشاطات الإنتاجية فقد صدرت التشريعات والقوانين التي تقضي إعادة هيكلة القطاعات والنشاطات الاقتصادية والتحول نحو الملكية الجماعية والفردية. والهدف الأساسي من وراء هذه الاتجاهات هو تحقيق جملة من الأهداف والتي من أهمها:

أ- تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، والتخفيف من حدة الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل، والسماح لأكبر عدد من أفراد المجتمع في المساهمة في النشاطات الإنتاجية والخدمات، مثل خدمات السياحة والصناعات التصديرية والخدمات المصرفية.

ب- إشراك أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع والمؤسسات الفردية والأسرية في النشاط الاقتصادي بما يكفل توسيع قاعدة النشاط الاقتصادي وتوسيع قاعدة الملكية وتحقيق المزيد من الحرية الاقتصادية للأفراد.

ج- تخفيف العبء على الخزنة العامة وذلك بتجنب تحميل الخزنة العامة



لعباء تمويل المنشآت الخاسرة أو المتعثرة والاستمرار فى دعمها.

د - تحقيق التخصيص الأفضل للموارد الاقتصادية فى الاقتصاد الوطنى، للرفع من كفاءة الأداء الاقتصادى وتحقيق أقصى عائدا ممكن من استخدامات الموارد المتاحة .

هـ - تعبئة المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو مشاريع منتجة . تساهم فى دعم الاقتصاد الوطنى .

1 - إقامة التشاركيات :

إن من أهم التطورات التى حدثت فى الاقتصاد الليبى، كما أسلفنا، الاتجاه نحو إقامة التشاركيات . والتشاركيات هى إطار عملى لمساهمة الأفراد فى النشاط الاقتصادى، عن طريق السماح للأفراد بمزاولة الأعمال الصناعية والزراعية وكذلك المهن والحرف والأعمال ذات الطابع الإنتاجى، بمفردهم أو مع بعض أفراد أسرهم أو مع الغير عن طريق المشاركة .

ولتشجيع ودعم العمل التشاركى تم إنشاء الجهاز التنفيذى للتشاركيات والصناعات الصغرى، مهمته تنفيذ خطط وبرامج النشاط التشاركى، والقيام بالبحوث والدراسات الخاصة بتطوير وتحسين النشاط التشاركى .

ومنذ عام 1986 تم إنشاء وإقامة الكثير من التشاركيات بلغ عددها نحو 10223 تشاركية فى مختلف المجالات الصناعية والزراعية والخدمية وذلك على النحو التالى :

جدول رقم (4-12)

التشاركيات الانتاجية حسب اوجه النشاط

النشاط	العدد	النشاط	العدد
الصناعات الغذائية	1330 تشاركية	الصناعات الكيماوية	1027 تشاركية
الغزل والنسيج والجلود	2958 تشاركية	صناعات مواد البناء	683 تشاركية
الاثاث والورق	766 تشاركية	الصناعات المعدنية والهندسية	3479 تشاركية

المصدر: امانة اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد، واضواء على منجزات الاقتصاد الوطنى خلال الفترة 1970-1991، شهر المائ، 1992، ص. 34.



وقد تحصلت هذه التشاركيات على التمويل اللازم لنشاطها، وذلك وفقاً لجداولها الاقتصادية. حيث منحت التشاركيات في مختلف النشاطات، قروضاً بلغ إجمالي قيمتها خلال الفترة منذ عام 1981 وحتى 1992 - 46.87 مليون دينار، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (5-12)

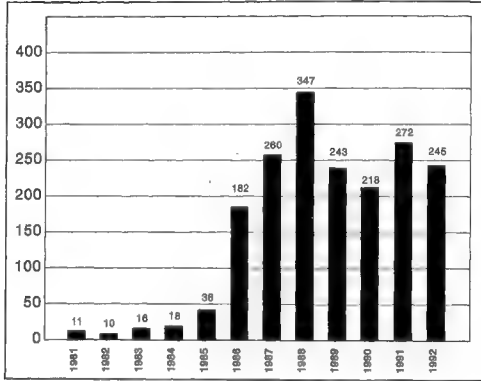
الطلبات للوافق عليها من قبل مصرف التنمية لتمويل التشاركيات 1981 - 1992

السنة	عدد الموافقات	النسبة %	المبلغ (دينار)
1981	11	0.59	154237
1982	10	0.54	115317
1983	16	0.86	245569
1984	18	0.97	189990
1985	38	2.04	966500
1986	182	9.78	3495778
1987	260	13.98	5717626
1988	347	18.66	8103400
1989	243	13.07	7061156
1990	218	11.72	4575100
1991	272	14.62	9794800
1992	245	13.17	6440900
إجمالي الفترة	1860	100.0	46869873

المصدر: مصرف التنمية - التقارير السنوية



والشكل البياني التالي يوضح تطور عدد التشاركيات الممولة من قبل مصرف التنمية، خلال الفترة 1981 - 1992 .



شكل رقم (12-1)

تطور عدد التشاركيات الموافق على تمويلها بقروض: 1981 - 1992

يلاحظ من الشكل السابق أن التطور في بناء وإنشاء التشاركيات شهد نشاطاً واضحاً بعد صدور القانون رقم (9) لسنة 1985 بشأن التشاركيات. وقد استمر نمو عدد التشاركيات الممنوحة قروضاً تمويلية حتى وصل أعلى رقم له في سنة 1988. إلا أن عدد التشاركيات الممولة بقروض انخفض قليلاً في السنوات التالية، وقد يكون ذلك نتيجة لبدء الأفراد في التوجه نحو إقامة نشاطات اقتصادية أخرى في ظل القوانين التي صدرت بعد عام 1988 والمتعلقة بتنظيم النشاط الاقتصادي.



ويمكن الوقوف على توزيع التشاركيات حسب الأنشطة الاقتصادية عن طريق النظر إلى التوزيع الفعلي للقروض الممنوحة على النحو المبين بالجدول رقم (6).

جدول رقم (6-12)
عدد التشاركيات التي حصلت على تمويل، والمبالغ المتحصل عليها، حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة 1981-1991.

نوع النشاط	عدد التشاركيات	النسبة (%)	القيمة (دينار)
صناعات غذائية	469	41.65	7 497 209
صناعات بلاستيكية	171	15.19	5 487 228
صناعات نسيجية	136	12.08	2 166 543
أنشطة خدمية	70	6.22	1 773 464
مواد بناء	65	5.77	4 845 807
صناعات خشبية	25	2.22	1 041 300
صناعات معدنية	78	6.93	2 622 433
صناعات كيميائية	14	1.24	370 550
صناعات منزلية	49	4.35	1 336 056
صناعات أخرى	47	4.17	173 503
المجموع	1126	100	29 036 083

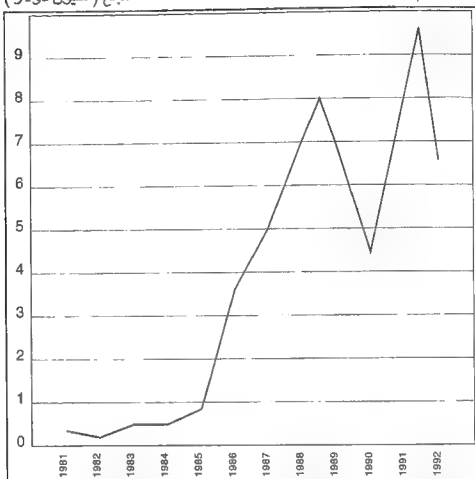
المصدر: مصرف التنمية - تقارير سنوية

كما يوضح الشكل البياني رقم (2-21) المبالغ التي تمت الموافقة عليها لتمويل النشاط التشاركي خلال الفترة 1981 - 1992 .



المبلغ (مليون دولار)

شكل رقم (2)



تطور المبالغ الموافق عليها لتمويل التشاركيات

1992 - 1981

أما فيما يتعلق بتوزيع التشاركيات حسب نوع النشاط فيتضح من خلال الجدول رقم (6) والشكل البياني (12-3) أن نشاط الصناعات الغذائية يأتي في الترتيب الأول من حيث الأهمية، يليها نشاط الصناعات البلاستيكية فالصناعات النسيجية ثم المعدنية وتشاركيات الأنشطة الخدمية، في الترتيب الثاني، والثالث، والرابع، والخامس على التوالي، وتأتي بقية النشاطات التشاركية الأخرى في الترتيب السادس وحتى العاشر. ويوضح هذا النمط، أولاً، الاهتمام بتوفير السلع الغذائية ثم إقامة الصناعات التي تعتمد على بعض الخامات المحلية مثل 'ب. في. سي



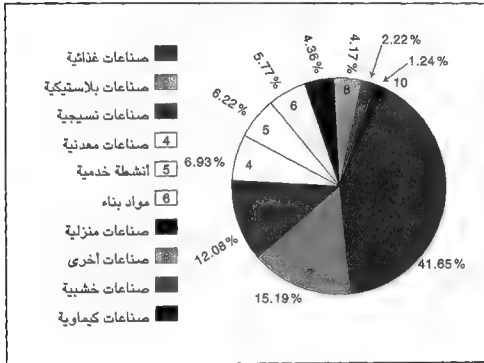
المحبب الذى ينتج محلياً وتقوم عليه الصناعات البلاستيكية، كما أن احتياجات السوق تلعب هي الأخرى دوراً أساسياً في توجيه النشاط التشاركي مثل الحاجة إلى المصنوعات النسيجية والصناعات المعدنية .

هيكل النشاط التشاركي

نسبة وأهمية الأنشطة المختلفة في نشاط التشاركيات

شكل رقم (12-3)

(1991 - 1981)



وبصفة عامة يمكن القول إن قطاع التشاركيات تطور تطوراً كبيراً، وحظي بتشجيع كبير من خلال التسهيلات التمويلية التي قدمت من المصارف وخصوصاً منها مصرف التنمية، وقد انعكس ذلك إيجابياً على الاقتصاد الوطنى، من خلال توفير السلعة وخلق فرص عمل للمواطنين والمساهمة في تحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية للأفراد.

2 - المصانع والمنشآت المملوكة:

لقد تبلور، في ظل التوجهات الجديدة للمجتمع على طريق التحول نحو الإنتاج، اتجاه آخر بجانب إنشاء التشاركيات، وهو الاتجاه نحو تملك المصانع



والمنشآت التابعة للدولة للعاملين في هذه المصانع والمنشآت، ويهدف توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطنى والرفع من كفاءته.

ويعنى هذا الاتجاه نقل ملكية هذه الوحدات الاقتصادية العاملة والتي كانت مملوكة للدولة إلى العاملين فيها في شكل ملكية جماعية.

ورغم أنه لا تتوفر بيانات كافية عن عدد الوحدات والمصانع التي ملكت للعاملين بها، إلا أنه منذ عام 1989 م يلاحظ بأن عدد الوحدات المملوكة أخذ في التزايد.

وللتدليل على التوجه نحو تمليك المنشآت نورد بعض الأمثلة لبعض المصانع والمنشآت التي آلت للعاملين بها. وقد منحت هذه المنشآت تسهيلات من مصرف التنمية. ويوضح الجدول رقم (7-12) بيان بالمصانع المملوكة حسب نوع النشاط.

جدول رقم (7-12)

بعض المصانع المملوكة للعاملين بها حسب النشاط

نوع النشاط	المصنع
صناعة الصاج	عين زارة
صناعة الأثاث	النصر
صناعات معدنية	الهدف
صناعة الألمنيوم	الانتعاق
صناعة الألمنيوم	ثورة المجاهرة
صناعة الألمنيوم	تحرير الشقيلة
صناعة الخبيز	الانتصار
صناعة الملابس	ابو سليم
صناعة الملابس	طريق المطار
الصاج المضلع	امل المنتجين
صناعة الألمنيوم	الشروق
صناعة الألمنيوم	الفاتح
صناعة الملابس	السلوى
صناعة الملابس	الزوي الوطني
صناعة الألمنيوم	الوشيقة الخضراء



أسلوب تمليك المصانع والمنشآت:

في إطار القانون رقم (9) لسنة 1992 ولائحته التنفيذية بموجب القرار رقم (300) لسنة 1993 الصادر عن اللجنة الشعبية العامة، يتم نقل ملكية المنشآت المملوكة جزئياً أو كلياً للدولة إلى الأفراد وفقاً للمضوابط والإجراءات المنصوص عليها عن طريق لجنة مركزية أنشئت لهذا الغرض.

تتولى اللجنة المركزية تكوين لجان تقييم لمختلف المنشآت المملوكة، تكون مهمتها تقييم هذه المنشآت وتقديم بيان بمركزها المالي والإداري وتوصي بشأنها ما تراه مناسباً. ثم تقوم اللجنة المركزية بدراسة تقارير لجان التقييم واتخاذ حيالها إحدى التوصيات التالية:

- 1 - تمليك جزء من أسهم المنشأة للأفراد الطبيعيين أو الاعتباريين.
- 2 - تمليك المنشآت بالكامل وطرح أسهمها للتمليك.
- 3 - حل وتصفية المنشأة وإنهاء وجودها القانوني.

وتضمن اللجنة المركزية للتمليك تقريرها المقدم إلى أمين اللجنة الشعبية العامة النوعية في القطاع المختص، النقاط التالية:

- 1 - نتائج تقييم المنشأة.
- 2 - توقعات ربحية المنشأة.
- 3 - اقتراح بعدد الأسهم عند تقرير تمليكها.
- 4 - تحديد سعر بيع السهم بما لا يزيد عن 100 دينار.
- 5 - الحد الأقصى المقترح لتمليكه للشخص الطبيعي وأصوله وفروعه.

ويلاحظ من خلال هذا الأسلوب ما يلي:

- 1 - إن الأسس المتبعة تنبع من ضرورة تقييم المنشآت ومعرفة مركزها المالي وتمليك المنشآت المجدية اقتصادياً.
- 2 - إن الهدف هو توسيع قاعدة الملكية لهذه المنشآت بحيث تشمل أكبر عدد ممكن من الأفراد.
- 3 - تعطى الأولوية للعاملين بهذه المنشآت.
- 4 - يتم اختيار إدارة المنشآت المملوكة من قبل حاملي الأسهم (الملاك الجدد) على أسس علمية وبما يكفل تحقيق المنشآت لأهدافها.



النتائج المتوقعة:

من المتوقع أن يؤدي تحقيق أهداف الهيكلية الاقتصادية الجديدة جملة من النتائج الإيجابية للاقتصاد الوطنى من أهمها:

1 - زيادة معدلات التشغيل فى الوحدات الإنتاجية التى يتم تملكها، والرفع من كفاءتها الإدارية والمالية .

2 - إيجاد قاعدة إنتاجية تسهم بتوفير مصدر بديل للدخل ومشاركة الأفراد فى بناء الاقتصاد الوطنى بشكل أفضل .

3 - التخلص من المنشآت التى كانت ترهق كاهل الخزنة العامة مما يؤدي إلى توفير موارد تمويلية يمكن استخدامها فى أوجه إنفاق أكثر جدوى وكفاءة .

4 - زيادة موارد الخزنة العامة عن طريق، أولاً: الضرائب التى تجبى من الدخول المتولدة عن النشاطات الجديدة . وثانياً: الوفر الذى يطرأ نتيجة لرفع الدعم الذى تتحمله الخزنة العامة لهذه المنشآت .

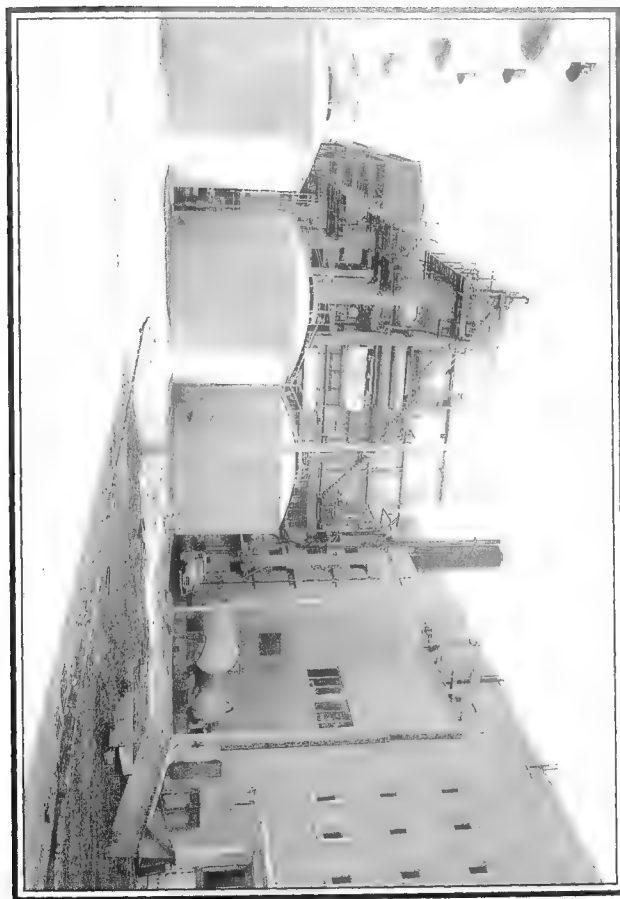
5 - خلق فرص عمل جديدة وتولد دخول عن النشاطات الإنتاجية والخدمية التى يتولاها الأفراد .

6 - التخلص من العواقب والبيروقراطية التى تعاني منها منشآت القطاع العام، بتملك الأفراد لها ملكية مباشرة وتحمل مسؤولية إدارتها .





الحج





يعتبر توفير الطاقة الكهربائية من العوامل المهمة لدفع نمو الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي تنعكس آثارها على كفاءة الإنتاج واقتصادياته، كما أن معدل استهلاك الطاقة الكهربائية يعتبر مؤشراً مهماً لدى التقدم والرفاه الاقتصادي في البلدان المختلفة. وترتبط على ذلك فإن خطط التحوّل في الجماهيرية منذ 1970 وحتى الآن أولت هذا القطاع اهتماماً كبيراً، إذ انصبت استراتيجيات خطط التحوّل المختلفة في مجال الطاقة الكهربائية على العمل لتوفير الطاقة الكهربائية بما يكفل تلبية احتياجات القطاعات والأنشطة المختلفة المكوّنة للاقتصاد الوطني.

وعليه فإن خطط التحوّل في الجماهيرية في مجال الكهرباء من 1970 حتى 1988 استهدفت خلق نمو سريع في توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية لضمان الإيفاء باحتياجات الاقتصاد الوطني المتزايدة مع حركة النمو في مجال الطاقة. وبالتالي فإن استراتيجية خطط التحوّل تمثلت في تحقيق تأمين احتياجات الطاقة الكهربائية المتزايدة للتنمية في قطاعي الصناعة والزراعة، وكذلك العمل على تحسين شبكات النقل والتوزيع وتخفيض نسبة الفاقد في الشبكات إلى الحد المقبول ذاتياً واقتصادياً، وبالإضافة إلى ذلك هدفت استراتيجية التحوّل إلى تكوين شبكة متكاملة للطاقة الكهربائية من طريق ربط الشبكات في المناطق المختلفة بعضها ببعض.

ويتضح مدى اهتمام ثورة الفاتح بقطاع الكهرباء من خلال المخصصات الاستثمارية الكبيرة الموجهة للإنفاق على هذا القطاع، فلقد بلغ إجمالي المخصصات في الفترة من 1970 حتى 1988 حوالي 2961,9 مليون دينار. ويتبين من البيانات أن المخصصات الإنمائية في قطاع الكهرباء ازدادت من 77 مليون دينار في سنة



جدول (1-13)
مخصصات ميزانية التحول على قطاع الكهرباء
(1970 - 1988)

الفترة الزمنية	المخصصات (مليون دينار)
1970 - 1972	77.0
1973 - 1975	255.3
1976 - 1980	871.6
1981 - 1985	1186.1
1986	270.8
1987	162.2
1988	139.0
1970 - 1988	2961.9

المصدر: أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط.

- المنجزات الاقتصادية والاجتماعية خلال 18 عاماً.

- المنجزات الاقتصادية والاجتماعية خلال 19 عاماً.

1970 - 1972 إلى 9، 2961 مليون دينار في الفترة 1970 - 1988 وذلك كما هو موضح بجدول (1-13)

ويتضح من الجدول السابق مدى كثافة الاستثمارات في هذا القطاع. وربما تكون الفائدة أعم وأكثر لو نظرنا إلى الإنفاق الفعل لهذه المخصصات الاستثمارية الكبيرة. وبين جدول (2-13) الإنفاق الفعلي على قطاع الكهرباء في الفترة 1970 - 1988.

ويتضح من هذا الجدول أن حجم الإنفاق الفعلي على قطاع الكهرباء قد بلغ 6، 2634 مليون دينار خلال الفترة 1970 - 1988 أي بنسبة 89٪ من المخصصات المرصودة لهذا القطاع خلال الفترة نفسها.

ويمكن ملاحظة أن الإنفاق الإجمالي الفعلي على قطاع الكهرباء قد ازداد من 8، 56 مليون دينار في الفترة 1963 - 1969 إلى 6، 2634 مليون دينار في الفترة 1970 - 1988. وهذا يعني أن الإنفاق الفعلي على قطاع الكهرباء قد زاد 45 مرة عما كان عليه في سنة 1969.

فهل حققت هذه الاستثمارات الكبيرة في هذا المجال الهدف المنشود منها وهو توفير طاقة كهربائية لمختلف الأنشطة ومناطق الاقتصاد الوطني.. أي توفير احتياجات



جدول رقم (2-13)
الإنفاق الفعلي على قطاع الكهرباء في
الفترة 1970 - 1988

المصروفات الفعلية (مليون دينار)	المصروفات 100 x الخصصات	الفترة الزمنية
80.3	103.9	1970 - 1972
212.2	83.1	1973 - 1975
1053.2	120.8	1976 - 1980
982.1	82.8	1981 - 1985
110.1	40.7	1986
117.5	72.4	1987
79.2		1988
2634.6	89.0	1970 - 1988

المصدر: أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط.

- المنجزات الاقتصادية والاجتماعية خلال 18 عاماً.

- المنجزات الاقتصادية والاجتماعية خلال 18 عاماً.

الزراعة والصناعة بالإضافة إلى احتياجات المواطنين للاستهلاك المنزلي من الطاقة الكهربائية؟

يبدو من خلال البيانات والإحصاءات المتوفرة أن هذه الاستثمارات الكبيرة في قطاع الكهرباء قد أدت إلى تطور نمو القطاع بصورة سريعة وملحوسة مقارنة بما كان عليه قبل سنة 1970، فالاستثمارات الكبيرة والجهود التنموية الهائلة ولدت تطوراً كبيراً في مجال الطاقة الكهربائية حيث تعتبر مشروعات الطاقة الكهربائية من مشروعات البنية الأساسية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

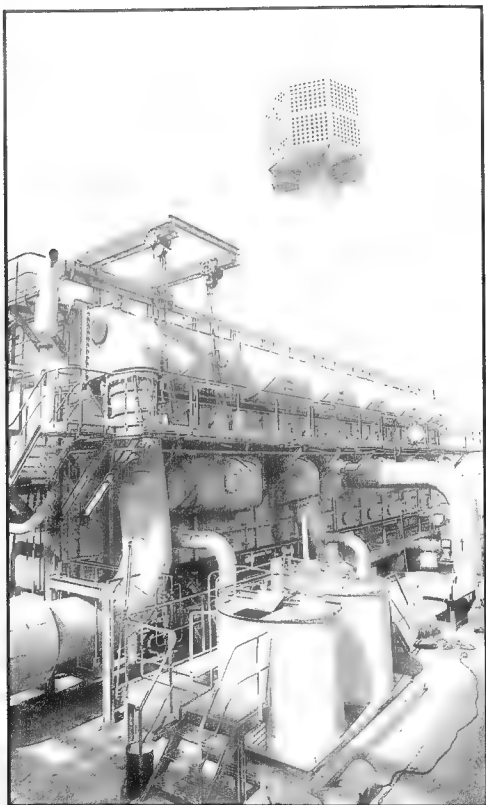
والطاقة الكهربائية تتولد من محطات الكهرباء التي تتكون من ثلاثة أنواع:

أ - محطات غازية

ب - محطات بخارية

ج - محطات ديزل





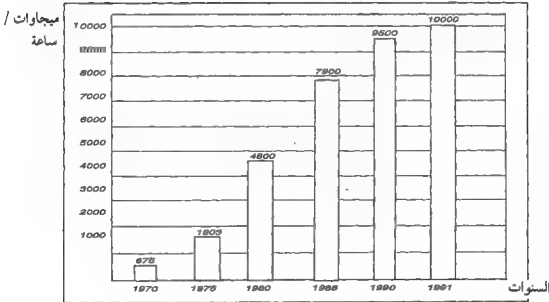


ويلاحظ أن الطاقة الكهربائية المركّبة قد ازدادت حوالى 12 مرة خلال الفترة 1970 - 1988. وقد أدى ذلك إلى ازدياد الطاقة الكهربائية المنتجة حوالى 12 مرة عما كانت عليه في سنة 1970.

وكما أسلفنا فإن الطاقة الكهربائية تعتبر من المؤشرات المهمة لمدى تطور المجتمع، ولعل متوسط استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية خير مؤشر في هذا المجال، إذ يؤخذ متوسط استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية في العادة كمؤشر لتقدم المجتمعات بجانب المؤشرات الأخرى في الاقتصاد.

ويتضح من البيانات المتوفرة حول تطور قطاع الكهرباء في الجماهيرية أن متوسط استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية المنتجة قد زاد من 337 كيلووات / ساعة للفرد في سنة 1970 إلى 2078 كيلووات / ساعة للفرد في سنة 1988، أى بزيادة مطلقة قدرها 1741 كيلووات / ساعة للفرد خلال هذه الفترة. وهذا يعنى أن استهلاك الفرد للطاقة الكهربائية قد زاد بأكثر من 6 مرات عما كان عليه في سنة 1970 وبمعدل نمو سنوى يقدر بحوالى 11٪ تقريباً.

شكل رقم (13-1)
تطور الطاقة الكهربائية المنتجة



الرسم مبنى على بيانات جدول (13-3)



وهذا برهان واضح على أن الاستثمارات الكبيرة في قطاع الكهرباء قد ساهمت فعلاً في إحداث تطور في قطاع الكهرباء بصورة مطردة وملحوظة.

ويمكن إيضاح هذا التطور عن طريق بعض المؤشرات الواردة بالجدول (3-13)

جدول رقم (3-13)
تطور قطاع الكهرباء (1970 - 1991)

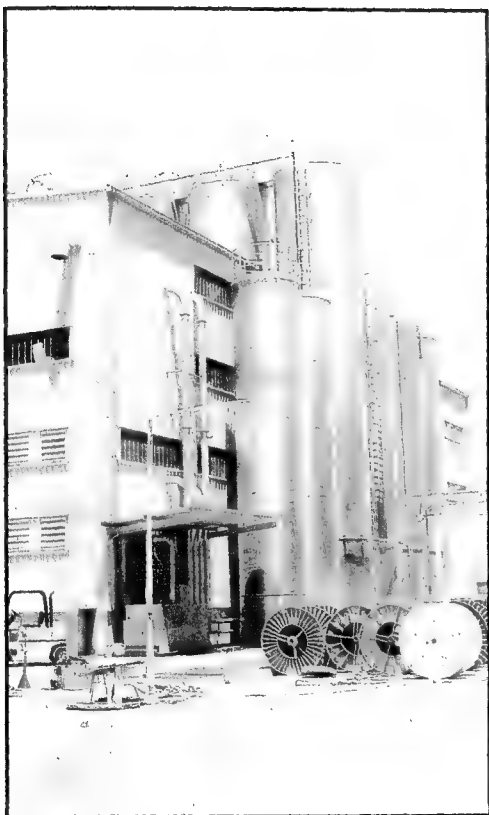
البيان	وحدة القياس	1970	1975	1980	1988	1990	1991	عدد مرات الزيادة 1988 - 1970	معدل النمو السنوي المركب 1988 - 1970	عدد مرات الزيادة 1991 - 1970
القدرة المركبة	ميغاوات	248	879	1950	3111	2400	2400	12.5	% 15.1	9.7
الطاقة الكهربائية المنتجة	ميغاوات / ساعة	675	1803	4800	7900	9500	10000	11.7	% 14.6	14.8
متوسط استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية	كيلووات / ساعة للفرد	377	734	1497	2078	1959	1940	6.2	% 10.6	5.8

المصدر: أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط.

- منجزات التحول الاقتصادي والاجتماعي في الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية 1970 - 1980، ديسمبر 1980 ص 36 - 38 (بيانات 70، 75، 80).
- المنجزات الاقتصادية والاجتماعية خلال 19 عاماً، أى النار 1989 (بيانات 70، 88).
- بيانات استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية لسنة 75، 80 مستقاة من خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981 - 1985 - الجزء الثاني.
- أرقام 1990 و 1991 مستقاة من أعضاء على منجزات الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1970 - 1991 - الماء 1992 ص 37.

وهذه الزيادة الكبيرة في الطاقة الكهربائية تطلبت مد آلاف الكيلومترات من خطوط نقل الكهرباء وأبراجه، حيث يبلغ إجمال خطوط نقل الكهرباء حوالى 4000 كيلومتر بالنسبة للجهد الفائق 220 كيلوفولت في سنة 1988 مقابل 1594 كيلومتراً في سنة 1970، أى بزيادة مطلقة قدرها 2406 كيلومترات.

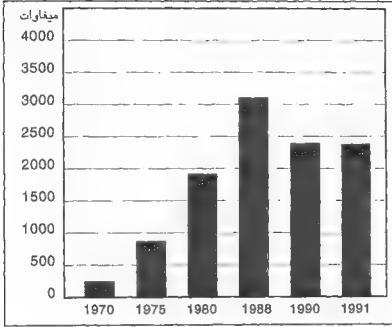
كما بلغ إجمال خطوط نقل الكهرباء ذات الجهد العالى 66 كيلوفولت حوالى 5000 كيلومتر في سنة 1988 مقارناً بحوالى 150 كيلومتراً فقط في سنة 1970، أو بزيادة مطلقة قدرها 4850 كيلومتراً.





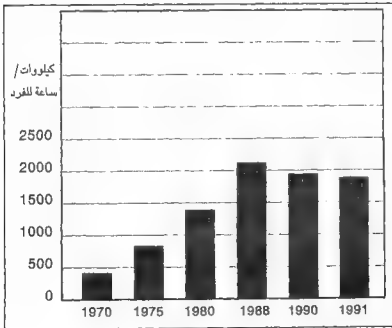


شكل رقم (2-13) القدرة المركبة لمحطات توليد الطاقة الكهربائية



المصدر: الرسم مبني على بيانات جداول (3-1)

شكل رقم (3-13) تطور استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية



المصدر: البيانات مستقاة من جداول (3-1)



وهذا يعنى أن خطوط نقل الكهرباء ذات الجهد العالى 66 كيلوفولت زادت حوالى 33 مرة فى الفترة من 1970 - 1988 وذلك على النحو المبين بالجدول (13-4)

جدول رقم (13-4)
تطور خطوط نقل الكهرباء (1970 - 1991)

الخط	وحدة القياس	1970	1988	1991	عدد مرات الزيادة 1970-1988	معدل النمو السنوي 1970-1988	عدد مرات الزيادة 1991-1970
220 كيلومترات	كيلومتر	1594	4000	7926	3	-	-
220 كيلوفولت	كيلومتر	150	5000	8600	33	21.5 %	57

المصدر: أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط.

- المنجزات الاقتصادية والاجتماعية خلال 19 عاماً. أى التار 1989 ص 28.

ويتضح من خلال جدول (13-4) أن خطوط نقل الكهرباء قد زادت زيادة كبيرة وملحوظة فى الفترة من 1970 حتى 1988. فبالنسبة لخطوط نقل الكهرباء ذات الجهد 220 كيلوفولت قد ازدادت بواقع 3 مرات خلال هذه الفترة، بينما ازدادت خطوط نقل الكهرباء ذات الجهد 66 كيلوفولت بحوالى 33 مرة.

وتدل هذه الأرقام على مدى تطور الاقتصاد الوطنى الذى شهد العديد من التحولات الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 1970 - 1988، ومن ضمن هذه التحولات إنجاز العديد من المحطات الكهربائية التى تستهدف توصيل التيار الكهربائى إلى مختلف المشروعات الإنمائية ولتلبية الاحتياجات المنزلية.

وقد تحقق هذا الهدف من خلال ملاحظتنا للتطور الكبير والنمو السريع الذى حصل فى قطاع الكهرباء منذ قيام الثورة وحتى الآن.

ولقد ساهم هذا النمو السريع فى قطاع الكهرباء فى تحقيق جزء مهم من البنية الأساسية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظراً لأن الإنتاج فى كل الأنشطة سواء أكانت صناعية أم زراعية أم منزلية يعتمد على الطاقة الكهربائية المولدة، وبالتالي فإن تطور قطاع الكهرباء قد ساهم بصورة غير مباشرة فى توليد الدخل القومى ونموه.

14



الاستماع والاطراف





أولاً: الإسكان

مقدمة:

أولت ثورة الفاتح العظيم قطاع الإسكان أهمية كبيرة، حتى يمكن توفير احتياجات المواطنين المتزايدة من الوحدات السكنية. وانطلاقاً من هذه الغاية، فقد تم تخصيص ملايين الدينارات الليبية وإنفاقها، سنوياً، على بناء العمارات والأنواع الأخرى من الوحدات السكنية. والمتتبع لتطور حركة التنمية في الاقتصاد الليبي يلاحظ تلك التحولات الثورية، التي تحققت في قطاع الإسكان، في كل مدينة وقرية، وفي أنحاء الجماهيرية العظمى كافة.

وفي هذا الفصل سيتم تناول منجزات الثورة في قطاع الإسكان، متضمناً الحديث عن أهداف سياسة الإسكان في الجماهيرية والحديث عن المبالغ المالية التي تم تخصيصها وإنفاقها على تنمية الإسكان والوحدات السكنية المنقذة وتلك التي يجري تنفيذها.

سياسة الإسكان في الجماهيرية العظمى:

يمكن تلخيص الإطار العام لسياسة الإسكان في الجماهيرية في النقاط التالية:

1 - لعل أهم حدث تحقق في قطاع الإسكان في الجماهيرية، خلال السنوات العشرين من عمر الثورة هو أن أصبح البيت لسكانه، تطبيقاً لما ورد في الفصل الثاني من الكتاب الأخضر، فدفع أجرة بيت يسكنه مواطن يرتبط باستغلال مالك البيت لمن



يسكنه. وحيث إنّ المسكن من الحاجات الضرورية للفرد والأسرة، فقد تم تحرير هذه الحاجة في المجتمع الجماهيري؛ لأنّه لا حرية لإنسان يعيش في مسكن غيره، بأجرة أو بدونها. والحلّ الجذري هو ضرورة أن يملك الإنسان مسكنه. وقد صدر في هذا الشأن القانون رقم (4) لعام 1978 وتعديلاته، لتنظيم ملكية المساكن، وفقاً لمقوله: البيت لسكانه.

2 - توفير مسكن لائق، صحيّ، حديث، لكل أسرة ليبية. وحتى يمكن تحقيق هذا الهدف، فقد تمّ إنشاء العديد من المؤسسات المالية، للمشاركة في بناء قطاع الإسكان، كشركة الإستثمارات الوطنية. وهذه من أغراضها بناء العمارات السكنية. وكصرف الاستثمار والإدخار العقاري، وهذا يتولى تقديم القروض للمواطنين، لغرض بناء المساكن. كذلك شجعت ثورة الفاتح المواطنين على إنشاء الجمعيات التعاونية للإسكان، حيث تتولى هذه الجمعيات تقديم القروض السكنية لأعضائها. وكذلك المصارف التجارية، مصرف الجماهيرية ومصرف الصحارى ومصرف الأمة ومصرف الوحدة والمصرف التجارى الوطنى. ومساهمة هذه المصارف في النهضة الإسكانية تتمثل في منح القروض السكنية للمواطنين. أضف إلى ذلك أنّ الأجهزة الشعبية الأخرى، المختصة بشؤون الإسكان والزراعة، وأمانات اللجان الشعبية للبلديات قد قامت بالتعاقد على تنفيذ الآلاف من الوحدات السكنية.

وحقاً يسهل على المواطنين بناء مساكنهم بأنفسهم فقد عُمل على توفير المواد اللازمة للبناء، كما تمّت مساعدتهم إذا ما رغبوا في الحصول على تصميمات هندسية جاهزة لوحدة سكنية مختلفة.

إنّ المجتمع الليبي - وفقاً لسياسة الإسكان في الجماهيرية - ملزم بتوفير المساكن مجاناً لتلك الأسر العاجزة عن الكسب، ولمن ينحصر دخلها، في ما تنقاضه من معونات مالية من الضمان الاجتماعى.

3 - تحقيق التكامل العمرانى في التجمعات السكنية، وذلك بأن توفر احتياجاتها من المرافق العامة والخدمات، مثل توفير المدارس والمستشفيات والعيادات الصحية ومراكز الأمن الشعبى ومد الطرق وشبكات الإنارة والمياه.

المخصصات المالية والإنفاق الفعلي لميزانية التنمية في قطاع الإسكان،

يلاحظ من الجدول رقم (1-10) أنّ قطاع الإسكان حظى بتخصيصات مالية كبيرة، وذلك ليتمكن من بناء أكبر عدد من الوحدات السكنية، تلبية لاحتياجات



جدول رقم (14-1)
مخصصات ميزانية التنمية لقطاع الإسكان
خلال الفترة 1970 - 1988

الأرقام بعلايين الدينارات الليبية

السنة	مخصصات قطاع الإسكان	مجموع مخصصات كافة القطاعات	نسبة الانفاق على قطاع الإسكان إلى الانفاق على جمع القطاعات (%)
1970	32.8	244.5	14.6
1971	39.9	301.6	13.2
1972	72.9	442.9	16.5
1973	76.9	545.0	14.1
1974	148.2	916.2	16.2
1975	142.7	1124.7	12.7
1976	150.5	1407.7	10.7
1977	185.0	1520.0	12.2
1978	231.0	1785.0	13.0
1979	166.0	1573.0	10.6
1980	231.7	2527.5	9.2
1981	288.2	3000.0	9.6
1982	245.6	2600.0	9.5
1983	217.6	2370.0	9.2
1984	208.2	2110.0	9.9
1985	168.6	1700.0	9.9
1986	167.5	1700.0	9.9
1987	142.0	1450.0	9.8
1988	136.0	1355.0	10.0
المجموع	3103.5	28653.1	10.8

المصدر : (1) أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، 1987.

(2) أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، للجزءات الاقتصادية والاجتماعية خلال الثمانية عشر عاماً من ثورة الفلاح العظيم، 1988.

(3) أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، للجزءات الاقتصادية والاجتماعية خلال التسعة عشر عاماً من ثورة الفلاح العظيم، 1989.







المواطنين المتزايدة سنوياً، وليمكن من مواجهة الزيادة في عدد الأشر، ومن إحلال المساكن الجديدة محل تلك القديمة. ففي خلال الفترة 1970-1989 تم تخصيص ما مقداره 3188.5 مليون دينار ليبي من ميزانية التحوّل الاقتصادي والاجتماعي لقطاع الإسكان منها 85 مليون دينار ليبي تخص سنة 1989. وخلال الفترة 1970-1989 كان المتوسط السنوي لمخصصات ميزانية التنمية في قطاع الإسكان 159.4 مليون دينار ليبي. وقد كانت نسبة مخصصات قطاع الإسكان إلى مجموع مخصصات القطاعات الأخرى، خلال الفترة 1970-1988 حوالي 10.8٪.

أما ما تم إنفاقه، فعلاً، من مخصصات ميزانية التحوّل الاقتصادي والاجتماعي فالجدول رقم (14-1) يبين أنه، خلال الفترة 1970-1988، قد تم إنفاق ما مقداره 146 مليون دينار ليبي. وخلال الفترة نفسها كانت نسبة الإنفاق الفعل على قطاع الإسكان إلى مجموع الإنفاق على القطاعات الأخرى تبلغ حوالي 11.1٪.

ويوضح جدول رقم (14-2) أنّ نسبة ما تم إنفاقه من مخصصات ميزانية التنمية في قطاع الإسكان كانت حوالي 89.4٪، خلال الفترة 1970-1988. وبما تجدر ملاحظته في هذا الخصوص أنه قد تم في بعض السنوات إنفاق مبالغ مالية أكثر مما هو مخصص لقطاع الإسكان في ميزانية التحوّل الاقتصادي والاجتماعي.

جدول رقم (14-2)

نسبة الإنفاق إلى المخصصات المالية في قطاع الإسكان،
خلال الفترة 1970 - 1988

السنة	%	السنة	%
1970	114.3	1980	96.7
1971	98.7	1981	102.8
1972	99.0	1982	93.7
1973	79.0	1983	91.0
1974	99.1	1984	89.6
1975	89.9	1985	85.3
1976	92.0	1986	78.3
1977	94.7	1987	97.2
1978	66.1	1988	55.8
1979	101.1	المجموع	89.4



جدول رقم (3 - 10)
الإنفاق الفعلي من مخصصات ميزانية التنمية لقطاع الإسكان
خلال الفترة 1970 - 1988

الأرقام بملايين الدينارات الليبية

السنة	الإنفاق على قطاع الإسكان	الإنفاق على جميع القطاعات	نسبة الإنفاق على قطاع الإسكان إلى الإنفاق على جميع القطاعات (%)
1970	37.5	146.0	25.7
1971	39.4	247.6	15.9
1972	72.2	357.4	18.2
1973	60.9	413.8	14.7
1974	146.9	886.0	17.0
1975	128.3	923.2	13.9
1976	138.3	1187.2	11.7
1977	175.1	1280.3	13.7
1978	152.7	1371.3	11.1
1979	167.8	1868.8	9.0
1980	224.0	2551.6	8.8
1981	296.3	2872.8	10.3
1982	230.1	2365.9	9.7
1983	198.0	2096.3	9.5
1984	186.6	1834.7	10.2
1985	143.9	1523.3	9.5
1986	131.2	1081.1	12.1
1987	138.0	1135.0	12.2
1988	106.4	731.4	14.6
المجموع	2773.6	24893.7	11.1

المصدر : (1) أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، 1987.

(2) أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، للتجزات الاقتصادية والاجتماعية خلال الثمانية عشر عاماً من ثورة الفاتح العظيم، 1988.

(3) أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، للتجزات الاقتصادية والاجتماعية خلال التسعة عشر عاماً من ثورة الفاتح العظيم، 1989.







ويشير جدول رقم (4-14) إلى أن تراكم الإنفاق الفعلي في قطاع الإسكان، خلال الفترة 1970-1988، قد ارتفع من 37.5 مليون دينار لبيى إلى 2773.6 مليون دينار، (على اعتبار أن سنة 1970 هى سنة الأساس). وقد كان معدل النمو السنوى المركب، خلال الفترة نفسها 24٪. وهذه الأرقام التالية تدل على ضخامة العمل الذى تقوم به الثورة في قطاع الإسكان.

جدول رقم (4-14)
تراكم الإنفاق الفعلي في قطاع الإسكان
خلال الفترة 1970 - 1988

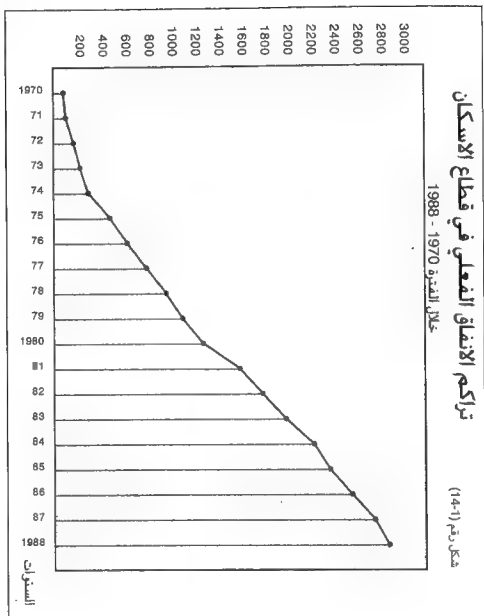
الأرقام بملايين الدينارات الليبية

السنة	تراكم الإنفاق الفعلي	السنة	تراكم الإنفاق الفعلي
1970	37.5	1980	1343.1
1971	76.9	1981	1639.4
1972	149.1	1982	1869.5
1973	210.0	1983	2067.5
1974	356.9	1984	2254.1
1975	485.2	1985	2398.0
1976	623.5	1986	2529.2
1977	798.6	1987	2667.2
1978	951.3	1988	2773.6
1979	1119.1		

المصدر: جدول رقم (3).

الوحدات السكنية المنفذة والجاري تنفيذها:

أمكن - خلال السنوات العشرين من عمر الثورة بفضل الأموال التى تم تخصيصها وإنفاقها على قطاع الإسكان - تشييد عشرات الآلاف من الوحدات السكنية، بواسطة الإسكان العام، المتمثل في اللجان الشعبية العامة للبلديات والأجهزة الشعبية الأخرى، المختصة بشؤون الإسكان، وفي تلك المختصة بشؤون الزراعة. وكما تم إنشاء العديد من المدن والقرى السكنية الجديدة، في مناطق عديدة، من الجاهيرية، تم أيضاً إنشاء الآلاف من الوحدات السكنية، بواسطة الإسكان الاستهاري، وأداته المنفذة شركة الاستشارات الوطنية. وهناك جزء آخر من الوحدات









السكنية تم إنجازها بواسطة الأفراد أنفسهم؛ إمّا قروضاً من المضارف التجارية أو الجمعيات التعاونية، وإمّا جهداً ذاتياً.

وحسب البيانات المتوفرة - كما يوضحها جدول رقم (5-14) - يتبين أنه خلال الفترة 1970-1988 قد تم تنفيذ 293,396 وحدة سكنية، منها 184,492 وحدة سكنية نُفذت بواسطة الأفراد أنفسهم. أمّا الباقي وعدده 108904 وحدة سكنية فقد نُفذ عن طريق الأجهزة الشعبية المختلفة. وخلال الفترة نفسها المشار إليها أعلاه كان المتوسط السنوي لما يتم تنفيذه من وحدات سكنية هو 15442 وحدة سكنية، كما أنّ هناك 118659 وحدة سكنية جارٍ تنفيذها. ومن المتوقع أن يُنتهى من جزء منها، خلال سنة 1989. أما الباقي فسوف يُنتهى منه، خلال السنوات القريبة المقبلة.

وتشير التقديرات الإحصائية إلى أنّ هناك، في سنة 1988، 540432 وحدة سكنية وإلى أنّ في المقابل هناك، في السنة ذاتها، 641087 أسرة في الجماهيرية. وعليه يتبين أنّ حجم العجز يبلغ نحو 100655. وبمقارنة هذا الرقم بعدد المساكن الجارى تنفيذها يمكن القول بأنّ هذا العجز سوف يغطى، خلال السنوات القريبة المقبلة.

ثانياً: برامج مياه الشرب وبرامج المجارى وتصريف مياه الأمطار؛

إشتملت الخطط المختلفة، التى نُفذت، في الجماهيرية على عدة برامج رئيسية، تهدف إلى تحسين الخدمات وتطويرها في قطاع المرافق، مثل برامج مياه الشرب وبرامج المجارى وتصريف مياه الأمطار.

وتركّز الخطط المختلفة على تنمية المناطق، التى تحتاج إلى مثل هذه المرافق والخدمات؛ ففي برامج مياه الشرب عملت ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم على تنمية الموارد المائية، لاستعمالها في الشرب وتعويض النقص، وذلك بالعمل على حفر كثير من الآبار وإنشاء محطات التحلية ومحطات ضخ المياه وخزاناتها. ولقد عملت الثورة على مد شبكات المياه إلى كل منزل، حيث تمّ مد شبكات بطول 10 ألف كيلومتر خلال هذه الفترة.

أمّا في مجال برنامج المجارى وتصريف مياه الأمطار فقد تمّ إنشاء العديد من الشبكات، حيث بلغ إجمالى شبكات المجارى وشبكات تصريف مياه الأمطار، التى تمّ مدّها، خلال عام 1985 حوالى 3414 كم، موزعة على أغلب مدن الجماهيرية وقرائها.



جدول رقم (14-5)
عدد الوحدات السكنية المنفذة والجاري تنفيذها
خلال الفترة 1970 - 1988

المجموع	عدد الوحدات السكنية الجاري تنفيذها	عدد الوحدات السكنية المنفذة	
			أ- إسكان نفذ أو جارٍ تنفيذه عن طريق الأجهزة الشعبية:
108567	26335	82232	1- الإسكان العام
14965	1108	13857	2- الإسكان الزراعي
11939	7910	4029	3- المدن والقرى للتكاملة
19176	11400	7776	4- الإسكان الاستثماري
4521	3511	1010	5- إسكان للمشروعات العامة
159168 (% 33.6)	50264 (% 42.4)	108904 (% 37.1)	المجموع
			ب- إسكان نفذ أو جارٍ تنفيذه عن طريق الأفراد
252887 (% 61.4)	68395 (% 57.6)	184492 (% 62.9)	1- الإسكان عن طريق مصرف 2- الاستثمار والإسكان العقاري والمصارف التجارية والجمعيات التعاونية والجهود الذاتية
412055 (% 100)	118659 (% 100)	293396 (% 100)	المجموع الكلي

المصدر: إمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، التجزئات الاقتصادية والإسكانية خلال التسعة عشر عاماً من
ثورة الفاتح العظيم، 1989.

وللحصول على مؤشر لمدى الإنجازات الكبيرة التي تحققت، يمكن النظر فقط
إلى فترة بسيطة (الفترة من 1975 ثم الفترة 1980)؛ حيث بلغ عدد المستفيدين من
برامج مياه الشرب في سنة 1980 حوالي 2200 مليون نسمة، مقابل 1500 نسمة في
سنة 1975.





جدول رقم (14-1)
تطور الخدمات في مجال مياه القرب وقصريف مياه الامطار
خلال الفترة 1970 - 1988

البيان	الوحدة	1975 - 1970	1980 - 1975	1981 - 1985	1986 - 1988	المجموع
مياه القرب:						
حقن الآبار	بئر	426	723	253	77	1479
انشاء خزانات	خزان	320	427	127	60	934
سعة الخزانات	الف متر مكعب	58	217	151	43	469
شبكات المياه	كم	3000	3768	2079	750	9597
محطات ضخ المياه	محطة	131	146	44	15	336
معامل تحليل المياه	معمل	8	36	-	-	44
المجاري وقصريف مياه الامطار						
محطات الضخ	محطة	72	47	31	12	162
طاقة الضخ	الف KWH يوم	117	148	163	35	463
محطات التنقية	محطة	8	21	6	2	28
شبكات مجاري الامطار	كم	1057	1427	1038	-	3522

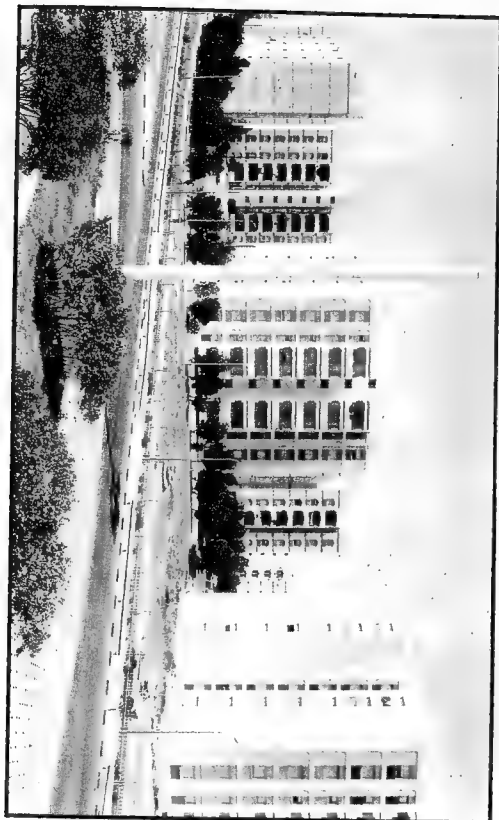
المصدر : اللجنة الشعبية العامة للتخطيط :
الجزءات الاقتصادية والاجتماعية خلال 19 عاماً أي من 1980 حتى 49.



أما في برامج المجارى وتصريف مياه الأمطار فقد بلغ عدد المستفيدين، في سنة 1980 حوالى 942 ألف نسمة، في مقابل 423 ألف نسمة في سنة 1975.

وبيّن الجدول رقم (14-1) بعض الوحدات القياسية، التي تحققت في الفترة من 1970-1988.

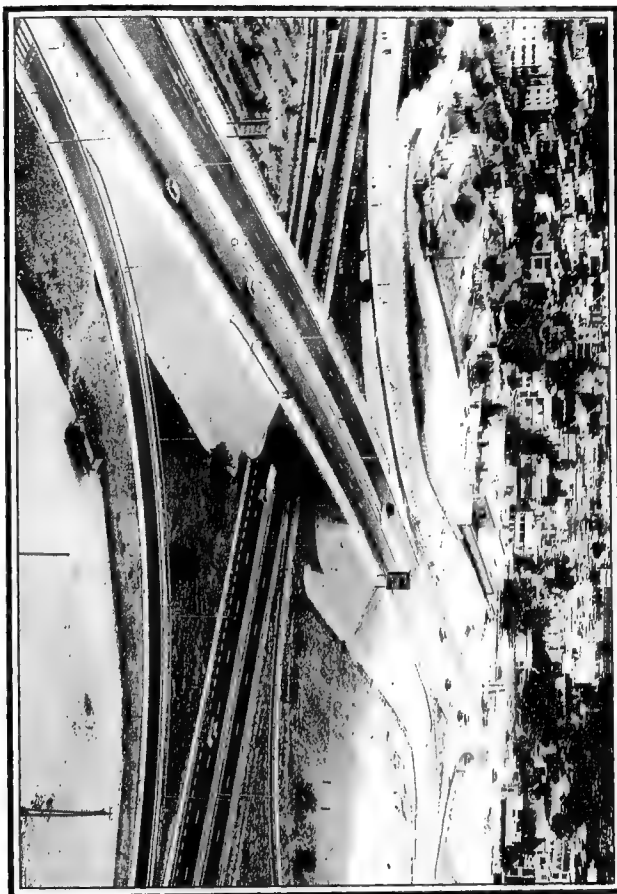




15



النقل والطواصلات





مقدمة :

تعتبر شبكة النقل في أى إقليم أو أية دولة مرآة لدرجة تقدمها. ولهذا يشار إلى أن شبكة النقل الأرضى - خاصة - تعكس بصدق مدى تطور المجتمع والمرحلة التقنية التى بلغها. وقد أظهر الكثير من الدراسات أن الركود الاقتصادى فى الكثير من المناطق يرجع إلى عدم وجود شبكات الطرق والموانئ الجيدة. فالنقل يعتبر عصب الاقتصاد وأحد القطاعات الاقتصادية المهمة، ذات التأثير المباشر فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطور قطاعات الإنتاج والخدمات على حد سواء. فقطاع النقل بصفة عامة يقوم بدور أساسى وفعال فى دفع عملية التحول الاقتصادى والاجتماعى، وتطوير القطاعات الإنتاجية وقطاعات الخدمات.

فتنمية الاراضى الزراعية وتسويق حاصلاتها وسهولة نقل المستلزمات السلعية والخدمية والقوى العاملة، وتنمية الصناعات القائمة وخلق صناعات جديدة، وإمكانية استغلال المعادن والثروات الموجودة بأراضى البلاد، وتنمية التجمعات السكانية والمناطق النائية إقتصاديا واجتماعياً؛ كل ذلك يتوقف تحقيقه إلى حد بعيد على مدى توفر خدمات النقل والمواصلات وكفاءة تشغيلها. هذا بالإضافة إلى دورها الفعال فى إنجاح المخططات والبرامج الصحية والتعليمية وأهميتها فى نشر الثقافة والوعى بين المواطنين وتحسين ظروفهم المعيشية.

ويزداد الاهتمام بدرجة أكبر بهذا القطاع فى بلد كليبيا حيث المساحات الشاسعة من الأراضى والطبيعة الصحراوية والعدد القليل والمتناثر من السكان، بالإضافة إلى تأخر ومحدودية وسائل النقل فى الماضى من جهة والرغبة الأكيدة فى تطوير وتنمية هذه الدولة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى. لهذا حرصت الثورة منذ



قيامها على هذا القطاع وأولته أهمية خاصة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد لرفع مستوى معيشة المواطنين ولإزالة الفوارق بينهم. ويتمثل هذا الاهتمام في تخطيط كل ما يتعلق بأنواع النقل وتنفيذه ومتابعته في جميع أنحاء ليبيا وإقرار الخطط والبرامج اللازمة لها ووضعها موضع التنفيذ، وذلك بما يتفق والأهداف القومية للدولة وفي حدود السياسة العامة.

لهذا تلقى استراتيجية التحول، سواء على المدى القريب والمتوسط أو على المدى البعيد - والتي تلتخص في بناء قاعدة اقتصادية متينة ومستقلة عن النفط - مسؤولية وعيًّا كبيرين على قطاعات البنية الأساسية ومن أهمها قطاع المواصلات والنقل البحري الذي يحظى بالزيد من التطوير والتحديث ليتمكن من تأدية المستهدف من الخطط المتتالية والمتمثل في تكوين شبكة من الطرق الرئيسية والفرعية والزراعية والممهدة، وتطوير المطارات القائمة وإنشاء مطارات ومهابط جديدة، لربط أنحاء البلاد وتدعيم الأسطول الجوي لنقل الركاب والبضائع، وتطوير الورش والمستودعات، وإنشاء وتجهيز ورش جديدة، وتطوير خدمات النقل العام للركاب، وتعميم خدمات البريد والبرق والهاتف، وتغطية مختلف المناطق بمحطات الأرصاد الجوية لخدمة حركة الطيران والسفن والبحوث الزراعية والصناعية وتطوير وتوسيع الموانئ البحرية القائمة، وإنشاء موانئ جديدة لمواجهة متطلبات النشاط الصناعي الجديد، وتطوير الأسطولين التجاري والنفطي لزيادة مساهمتهما في نقل الصادرات والواردات المحلية والعالمية، وتدعيم معاهد التدريب، وإنشاء الأكاديمية البحرية لتحقيق تلييب الأجهزة الإدارية والفنية لهذا القطاع.

الاستثمارات في هذا القطاع،

يتضمن قطاع النقل والمواصلات نشاطات الطرق والمطارات والموانئ والنقل البري والجوي والبحري والنقل العام للركاب والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والأرصاد الجوية والأهمية هذه الأنشطة فقد خصصت لها الدولة الاعتبارات اللازمة لإنجاز المشروعات المتعلقة بكل نشاط من هذه الأنشطة. فإذا نظرنا إلى مخصصات هذا القطاع في الفترة من 1970 وحتى 1975 على سبيل المثال، وجدنا أنها ارتفعت من 532، 104، 30 د.ل عام 70 - 1971 إلى 407، 000، 72 د.ل عام 1975م أي بزيادة مقدارها 468، 302، 42 د.ل ونسبة زيادة بلغت 140٪. وقد بلغت جملة مخصصات التنمية على سبيل المثال لقطاع النقل والمواصلات منذ قيام الثورة وحتى نهاية عام 1975م مبلغاً قدره 032، 345، 270 د.ل كان للطرق نصيب كبير



منه بلغ 25,623,640 د.ل. بنسبة تقدر بـ 46,5٪ من إجمالي خصصات هذا القطاع.⁽¹⁾

أما خصصات هذا القطاع في الخطة الخمسية 76 - 1980م فقد بلغت 1851,300,000 د.ل. في حين تم رصد حوالي 2100 مليون د.ل. لهذا القطاع في الخطة الخمسية 81 - 1985م. وقد بلغت جملة خصصات هذا القطاع في الفترة من 1970م الى 1987م حوالي 3750,6 مليون د.ل.

هذا ويبين الجدول رقم (8-15) الإنفاق الفعلي على هذا القطاع في الفترة 1970 - 1987م:

جدول رقم (15-1)
الإنفاق الفعلي على قطاع النقل والمواصلات
خلال الفترة 1970 - 1987

الفترة 72-70	الخطة الثلاثية 75-73	الخطة الخمسية 80-76	الخطة الخمسية 85 - 81	1986	1987	الإجمالي
77.8	228.2	1125.8	1828.8	144.9	152.0	3555.1

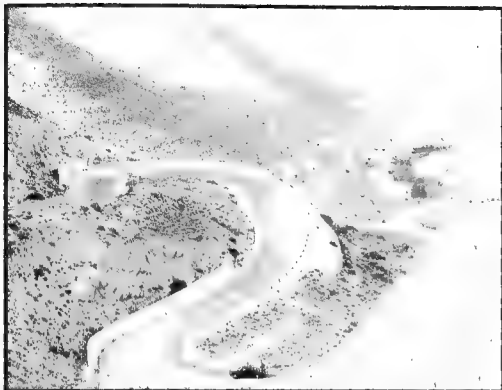
المصدر: أمانة التخطيط، إنجازات الفاع العظيم خلال ثمانية عشر عاماً 1987 - 70، طرابلس ص 8.

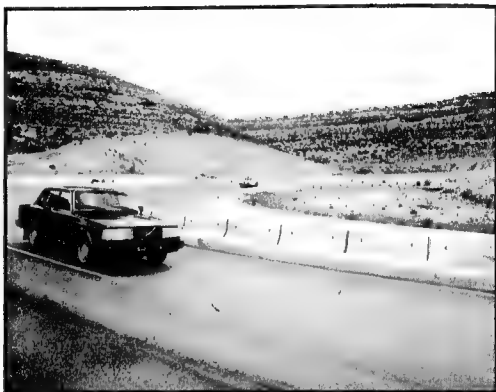
من هذه الأرقام يتضح أن الإنفاق الفعلي على هذا القطاع قد تطور أو ازداد من 77,8 مليون د.ل. في الفترة من 70 - 1972م إلى 152 مليون د.ل. سنة 1987م. في حين بلغ إجمالي الإنفاق الفعلي في الفترة 70 - 1987م حوالي 3,555,1 مليون د.ل. بمتوسط إنفاق يقدر بحوالي 197,5 مليون د.ل.

النقل البري:

يعتبر هذا الفرع من الفروع المهمة في قطاع النقل والمواصلات، وقد تم الاهتمام به، ويظهر هذا الاهتمام جلياً في الصورة المشرفة التي ظهر بها. فالتطور والتحسين بدأ واضحاً في الطرق والنقل العام للركاب والورش والمركبات بصفة عامة. في هذا الجانب ستتم مناقشة موضوعات الطرق والنقل العام للركاب والورش والمستودعات مع الإشارة إلى السكك الحديدية.

(1) وزارة المواصلات، الكتاب السنوي لمنجزات الثورة في قطاع النقل والمواصلات، 1975م طرابلس، ص 32.



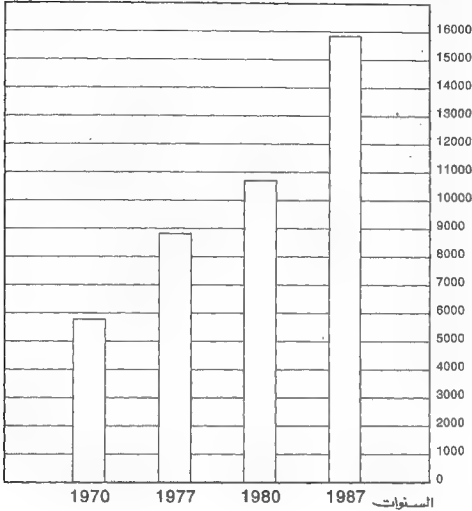




شكل رقم (15-1)

اطوال الطرقات بالكيلو متر

تطور الطرق الرئيسية في ليبيا



الطرق:

تعتبر الطرق الوسيلة الوحيدة لربط المناطق بعضها ببعض خصوصاً وأن البلاد متراصة الأطراف ومساحتها تقترب من 2 مليون كلم². إن توفير شبكة جيدة للطرق يعدّ عاملاً رئيساً لتنمية المناطق البعيدة والقرى المبعثرة داخل هذا النطاق الصحراوي الكبير والتي حرمت مدة طويلة من الخدمات. كما تعمل هذه الطرق على ربط البلاد بالأقطار المجاورة.

لقد كانت الطرق المعبّدة عدودة وضيقة في بعض المناطق، وتندم كلياً في



مناطق أخرى، ألهمهم إلا بعض المسالك والطرق الترابية، ولهذا نجد أن الاتصال صعب بين الكثير من المناطق داخل البلاد. أما في السنوات العشرين الأخيرة فإن الطرق تحسنت بدرجة كبيرة وأصبحت البلاد تضاهي الدول المتقدمة في هذا المجال. فم منذ قيام الثورة ازداد طول شبكات الطرق الرئيسية من 5800 كم عام 1970م إلى 8,800 كم عام 1977م إلى 10,700 كم عام 1980م إلى 15,700 كم عام 1985م إلى 15,930 كم عام 1987م. وبذلك إزدادت الطرق من 5800 كم عام 1970م إلى 15,930 كم عام 1987م بزيادة بلغت حوالى 10130 كم وبمتوسط رصف بلغ حوالى 563 كم في السنة ونسبة زيادة بلغت 274,7٪. كما ازداد طول مسافات الطرق الزراعية من 250 كم عام 1970م إلى 7500 كم عام 1987م.⁽¹⁾

والشكل التالى رقم (1) يوضح تطور شبكة الطرق الرئيسة في ليبيا. ولاهمية هذا القطاع فقد خصص له في خطط التحول الثلاث مبلغ وقدره 368,984,000 د.ل. في حين كان نصيب هذه القطاع وحده في الفترة 70 - 1975م 25,623,640 د.ل. بنسبة تقدر بـ 46,5٪ من إجمالى مخصصات قطاع النقل والمواصلات.⁽¹⁾

وتسهلاً لحركة السير خصوصاً داخل المدن الكبيرة وحولها، فقد تم بناء العديد من الجسور خاصة في المناطق الجبلية مثل جسر وادى الكوف وغيرها من الجسور. وفي السنوات الأخيرة تم الانتهاء من إنشاء العديد من الجسور داخل المدن الرئيسة لا سيما طرابلس وبنغازى وذلك لتسهيل تدفق حركة المرور داخل هذه المدن. وأهم مثال على ذلك مجموعة الجسور التى أقيمت على طول الطريق الساحلى في القطاع الذى يمر بمدينة طرابلس وبنغازى وكذلك مجموعة الجسور على الطرق الدائرية داخل هاتين المدينتين، وكذلك تظهر هذه الجسور في مدن مصراته واجدابيا والمرج ودرنه وغيرها من المدن.

ولاهمية هذا القطاع فقد تم إنشاء ثلاث شركات متخصصة في إنشاء الطرق⁽¹⁾ وصيانتها وهى:

1 - الشركة الوطنية للطرق والمهايط التى أنشئت بموجب القانون رقم 144 لسنة 1972م بتاريخ 14 سبتمبر 1972م برأس مال قدره 2 مليون دينار لىبي تملكه الدولة بالكامل، وقد تم رفع رأس المال إلى 2,250 مليون د.ل.

(1) أمانه التخطيط، إنجازات الفاتح العظيم خلال ثمانية عشر عاماً 70 - 1987م، طرابلس، ص 34.

(2) المرجع السابق، ص 197.







2 - الشركة الليبية العامة لإنشاء الطرق وصيانتها التي أنشئت بموجب القانون رقم 77 لسنة 1971 بتاريخ 11 أكتوبر 1971م برأس مال قدره 3 مليون د.ل. تملكه الدولة بالكامل، وقد تم رفع رأس مال الشركة إلى 3,250 مليون د.ل.

3 - شركة مصراته العامة للطرق التي أنشئت بموجب القانون رقم 68 لسنة 1973 بتاريخ 27 سبتمبر 1973م برأس مال قدره مليون دينار ليبي تملكه الدولة بالكامل تم زيادته 1,25 مليون دينار ليبي.

وقد قامت هذه الشركات الثلاث منذ بدء إنشائها بتنفيذ العديد من مشروعات الطرق بالبلاد، بالإضافة إلى قيامها بالإصلاح والصيانة للعديد من الطرق ومطاري طرابلس وبينيه الدوليين. شكل رقم (2-15)





الورش والمستودعات:

تختص إدارة النقل البرى بالاشراف على هذا القطاع الذى يقدم خدمات الإصلاح والصيانة للمركبات العامة بمختلف المناطق داخل البلاد. فقد قامت هذه الإدارة بتجهيز وتحسين الورش القائمة بالآلات والمعدات والمهندسين والفنيين، بالإضافة إلى إنشاء الكثير من الورش وتجهيزها في مختلف البلديات وذلك لتقديم أعمال الإصلاح والصيانة والغسيل وغيرها للمركبات العامة. كما قامت وتقوم الآن هذه الإدارة بإنشاء العديد من المستودعات الخاصة بالمركبات العامة. وتتوزع هذه الورش والمستودعات في كل من اجدابيا وبنغازى وطرابلس وسبها ومصراتة والمرج وهون وبراك ونالوت والزاوية وصبراتة وترهونة وسرت وفرون وطبرق ودرنة وأوبارى ومرزق والكفرة.

النقل العام للركاب:

لقد قامت شركات خاصة بعد قيام الثورة بأعمال النقل العام للركاب حتى نهاية 1970م حين صدر قرار مجلس قيادة الثورة في 1971/1/28م بتأميم هذه الشركات وإنشاء المؤسسة العامة للنقل العام للركاب، وبذلك آلت إلى المؤسسة ملكية الحافلات العاملة التي تم تأميمها والبالغ عددها في ذلك الوقت بجميع أنحاء البلاد حوالى 408 حافلة تم إضافة 200 حافلة لهذا الأسطول بنهاية الخطة الثلاثية 1975/73م⁽⁴⁾ أما بنهاية الخطة الخمسية 1980/1976 فقد أضيف إلى هذا الأسطول عدد 1000 حافلة بواقع 200 حافلة كل عام⁽⁵⁾. هذا كما عملت المؤسسة على إعادة تنظيم هذا القطاع وزيادة كفاءته بزيادة عدد الحافلات وذلك بواقع 270 حافلة كل عام في الخطة الخمسية 1985/81م⁽⁶⁾ وإنشاء المرافق اللازمة مثل الورش ومحطات الانتظار. ونتيجة لهذا الاهتمام فقد بلغ عدد حافلات النقل العام للركاب 1730 حافلة عام 1987م مقابل 408 حافلة عام 1970م أى بمعدل زيادة بلغ 1322 حافلة وبمتوسط سنوى بلغ 73 حافلة ونسبة زيادة بلغت 424/7⁽⁷⁾. الشكل رقم (3-15)

كذلك يجدر بنا الإشارة إلى ما قامت به المؤسسة من إنشاء خطوط جديدة لربط مدن ليبيا بعضها ببعض، ولربط ليبيا بالدول المجاورة، وذلك بإنشاء الخط الساحلى.

(4) وزارة المواصلات، الكتاب السنوى لمنجزات الوزارة 1975، طرابلس، ص 143.

(5) أمانة التخطيط، خطة التحول الاقتصادى والاجتماعى 1985/81، طرابلس ص 271.

(6) المرجع نفسه ص 277.

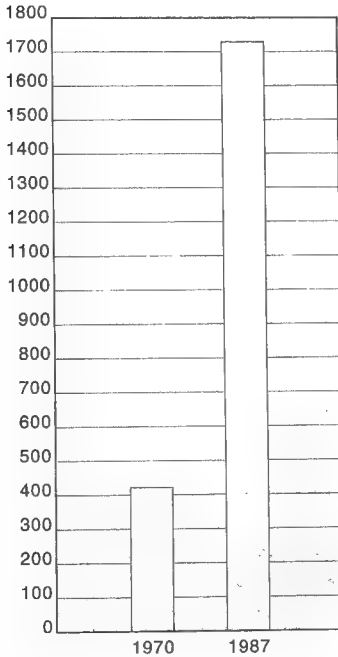
(7) أمانة التخطيط، إنجازات الفاتح العظيم خلال ثمانية عشر عاماً 70-1987، طرابلس، ص



شكل رقم (3-15)

تطور عدد الحافلات

بين عام 1970 وعام 1987 م





مشروع السكك الحديدية :

بناء على الدراسات التي أقيمت وأظهرت أهمية هذا القطاع في عملية النقل، فقد اتخذ قرار بإدخال هذه الوسيلة للبلاد، وتمت دراسة إمكانية إنشاء خط للسكك الحديدية يربط طرابلس بتونس بطول (500) كيلومتر، وخط طرابلس/ مصراتة بطول (200) كيلومتر. كذلك تمت الدراسة الأولية لربط وادي الشاطئ بالطريق الساحل بخط سكك حديدية بطول (800) كيلومتر، وذلك لاستغلال خام الحديد في تلك المنطقة⁽⁸⁾. هذه الخطوط على الرغم من استكمال الدراسات المختلفة الخاصة بها، إلا أن العمل لم يبدأ فيها حتى الآن. الشكل رقم (4-15)

النقل البحري :

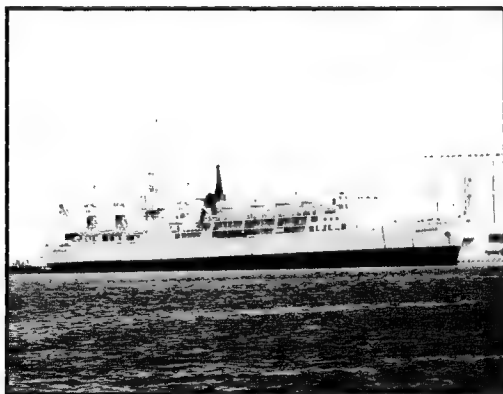
أهمية هذا القطاع المتزايدة جعلت الثورة تولي اهتماماً خاصاً به، فقدمت له ما يستحق من دعم وعناية، ورصدت له الأموال اللازمة لتطوير الموانئ البحرية القائمة، وإنشاء موانئ جديدة حتى تستجيب للنشاط التجاري الآخذ في الازدياد. ويسبب المشاريع الطموحة الجارية تنفيذها، وكذلك لتكوين أسطول نفطي وتجاري يستجيب للمطامح الوطنية، ويكون إحدى الدعائم التي تعزز اقتصادنا للتخلص من التحكم الأجنبي، ويسهم في ازدهار التجارة العالمية.

الموانئ :

إنّ مكانة ليبيا العالمية، وموقعها الاستراتيجي المهم على الساحل الجنوبي من البحر المتوسط فرضا ضرورة تطوير الموانئ البحرية، والرفع من مستوى الخدمات بما يتمشى وحجم النشاط التجاري والمترب على ما يجري تنفيذه من برامج ثورية طموحة شملت مختلف القطاعات الاقتصادية. لذا كان من المحتم العمل على تطوير الموانئ البحرية القائمة، وإنشاء موانئ جديدة حتى تتمكن من استيعاب حجم البضائع الواردة والصادرة الآخذة في الازدياد، والناتجة من ضخامة المشاريع التي تضمنتها خطط التحول.

إن صغر مساحة التخزين، وضيق الأرصفة وقلة عمق الغاطس من أهم أسباب ازدحام الموانئ بالسفن والبضائع، خصوصاً إذا أضفنا إلى ذلك الزيادة الكبيرة في

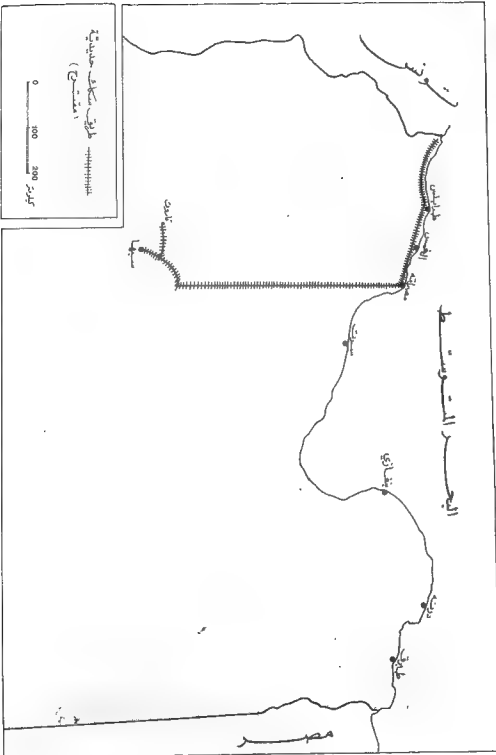
(8) أمانة التخطيط، منجزات ثورة الفاتح خلال عشر سنوات 1979/70م، طرابلس، ص 36.







شکل رقم (۴-۱)

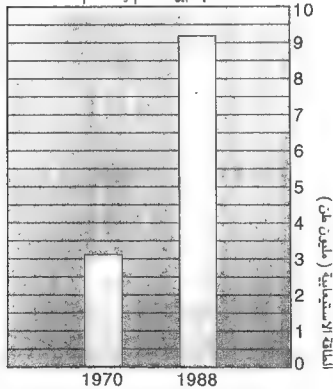




أعداد السفن وأحجامها، ولهذا بدأت عملية توسيع الموانئ القائمة، وبناء حواجز أمواج لها، ومن هذه الموانئ: طرابلس وينغازي ودرنة وازوارة وسرت ورأس لانوف، اعتباراً من السنة الأولى للخطة الثلاثية 1975/73م، حتى الوقت الحالي. كما تم إضافة أرضفة جديدة ثابتة، وأخرى عائمة، وإنشاء مسطح المخازن في كل منها لرفع القدرة الاستيعابية لها. هذا كما تم إنشاء موانئ جديدة، ومن أهمها ميناء مصراته، وميناء المجمع الصناعي بالبريقة.

ونظراً لحاجة الموانئ للتجهيزات والمعدات البحرية والبرية المختلفة فقد تم تزويدها بالقاطرات البحرية والرافعات العائمة، ورافعات أرضفة شوكية لرفع الحاويات، بالإضافة إلى معدات وتجهيزات أخرى مختلفة مثل المقطورات والجراعات وشفاطات الحبوب، ومعدات لاسلكية، وورش، وقطع غيار، وأحواض عائمة، كما هو الحال في ميناء طرابلس، ومجموعة من الزوارق الصحية التي تم تزويدها بوسائل الاسعافات السريعة لاستعمالها في الموانئ التجارية عند الحاجة. وقد ترتب على كل

شكل رقم (5-15) تطور الطاقة الاستيعابية للموانئ فيما بين 1970 م و 1988 م









هذه الإضافات والزيادات زيادة الطاقة الاستيعابية للموانئ من (3،6) مليون طن في عام 1970م إلى (9،5) مليون طن في عام 1988 بمعدل زيادة بلغ (5،9) مليون طن⁽⁹⁾. والشكل رقم (2-15) يوضح هذه الزيادة. وقد ترتب على تنفيذ الخطة السريعة لتطوير الموانئ خلال الخطة الثلاثية 1975/73م زيادة الطاقة الاستيعابية للموانئ من (3،9) مليون طن عام 1972م إلى (10،2) مليون طن بضائع عام 1975م بنسبة زيادة بلغت نحو (164٪) (تشغيل ثلاث ورديات). جدول رقم (5-15)⁽¹⁰⁾:

جدول رقم (2-15)
الطاقة الاستيعابية للموانئ (1972 - 1975 م)

الموانيء	طاقة الموانيء في عام 1972 م	طاقة الموانيء في عام 1975 م	نسبة الزيادة %
ميناء طرابلس	2323	5950	156
ميناء بنغازي	1249	3070	146
ميناء ازوارة	20	470	2250
ميناء درنة	132	325	146
ميناء طبرق	150	420	180
الإجمالي	3874	10235	164

وفي مجال الموانئ النفطية قامت المؤسسة بإنشاء ميناء نفطى سادس، وهو ميناء الزاوية، كما عملت على تطوير وتوسيع ميناء مرسى البريقة من مرسى لتصدير النفط فقط إلى ميناء تجارى لتصدير البضائع ومنتجات المصانع القريبة منه.

ولاهية هذا القطاع فقد تم إنشاء مؤسسة تهتم به، وهى المؤسسة العامة للموانئ والمناير بموجب القانون رقم (82) لعام 1970م، وتختص بحكم إنشائها بتنفيذ سياسة الدولة في مجال الموانئ والمناير، وتتولى إدارة الموانئ القائمة حالياً، وما ينشأ عنها مستقبلاً بطريقة تكفل حسن سير العمل وانتظامه، والارتفاع بمستواه⁽¹¹⁾.

(9) مجلة العياد، السنة الخامسة والأربعون، الممدد 2309 فبراير 1989م، ص 45.

(10) أمانة التخطيط، خطة التحول الاقتصادى والاجتماعى 1980/76م، طرابلس، ص 410.

(11) أمانة النقل البحرى، إنجازات قطاع النقل البحرى، 1977/76م، طرابلس، ص 16.



الأسطول البحري الليبي:

يضم هذا الأسطول الذى بُدئ في تطويره وتحسين خلماته ثلاثة أنواع من السفن، وهى ناقلات النفط وياخر البضائع، وسفن الركاب.

أ - ناقلات النفط:

نظراً لأهمية النفط بالنسبة للاقتصاد الوطنى من جهة، ورغبة البلاد فى التحرر وعدم الاعتماد على الغير من جهة أخرى، فقد رأت أمانة المواصلات والنقل البحرى ضرورة إنشاء وتنمية الأسطول النفطى لنقل النفط ومنتجاته. فمن سفينة واحدة (أم الفرو) التى تبلغ حمولتها (5500) طن، والتى تكوّن منها الأسطول النفطى قبل خطة التحول 1973/75م، قفز الأسطول قفزة رائعة فى عام 1974م حيث تم دعمه بأربع ناقلات للنفط، وهى: البريقة، رأس لانوف، وحولة كل منها (86,000) طن، وكذلك الناقلتان السريـر، ومرسى البريقة، وحولة كل منها (47,000) طن، وبذلك ارتفعت حولة هذا الأسطول إلى (271,500) طن⁽¹²⁾. وقد استمر أسطول ناقلات النفط فى النمو حيث تم دعمه فى عام 1975م بناقلة النفط انتصار وحمولتها (141,000) طن. وفى سنة 1976 انضمت إلى هذا الأسطول الناقلتان: الزرّيت، والسـدر، وحمولة كل منها (121,000) طن. وبذلك ارتفعت حولة الأسطول إلى (654500) طن. أما فى سنة 1977م فقد انضمت إليه الناقلتان: الركوة، وعين تاورغاء، وحمولة كل منها (30,000) طن. وبهذا أصبحت حولة الأسطول (714,500) طن، وفى العام نفسه تم دعم الأسطول بنوع آخر من الناقلات، وهى ناقلة إسفلت حمولتها (9,754) طن، وذلك لاستعمالها فى نقل حوالى (200,000) طن من الاسفلت المستورد من الخارج سنوياً. كما استغلت الطاقة الفائضة فى هذه الناقلة لنقل زيت الوقود الثقيل⁽¹³⁾.

كما تم دعم هذا الأسطول بثلاث ناقلات للنفط هى: الفصيات، والهانى، والقراضية، وحمولة كل منها (54,000) طن، بالإضافة إلى ناقلة النفط العملاقة: اجدايبا، التى تبلغ حمولتها (318,000) طن، لتعطى الأسطول النفطى دفعة قوية بحيث ترتفع حمولته إلى (14,945,000) طن.

وفى الخطط الخمسية 1980/76م، و1985/81م، تم دعم الأسطول بالعديد من الناقلات المختلفة الأحجام لنقل المنتجات النفطية والبتروكيماوية ليصبح عدد

(12) وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادى والاجتماعى، 1975/73م، طرابلس، ص 249.

(13) أمانة النقل البحرى، انجازات قطاع النقل والمواصلات، 1977/76م، طرابلس، ص 53.



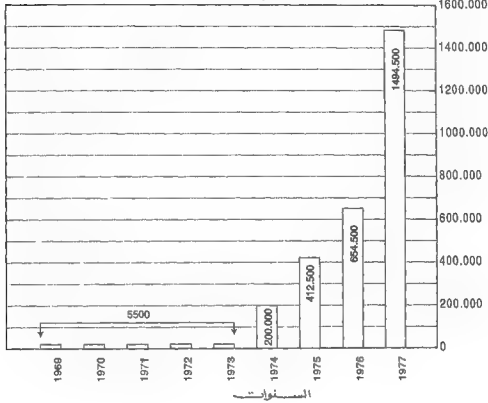
التناقلات في هذا الأسطول (19)⁽¹⁴⁾ ناقلة وتضيف إلى الحملة السابقة حملة جديدة تبلغ (1,277,000) طن. وعلى سبيل المثال، الشكل رقم (6-15) يوضح تطور حملة هذا الأسطول من سنة 1969م إلى سنة 1977م.

تطور الأسطول النفطي بالأطنان

شكل رقم (6-15)

من سنة 1969 إلى سنة 1977

الحمولة بالأطنان



ب - الأسطول التجاري،

في مجال نقل البضائع بدئ في إنشاء أسطول سفن البضائع الجافة سنة 1971م، حيث تم شراء أول سفينة، وهي سفينة الشحن الأفقي: التمساح، والتي تبلغ حمولتها (2,900) طن. وفي سنة 1972م انضمت إلى هذا الأسطول السفينتان: صبراته، وجرمة، وهما من النوع التقليدي، وحمولة كل منها (2,100) طن، وبذلك أصبحت حملة الأسطول (7,100) طن. وفي العام 1974 انضمت إليه السفينة: درنة، وهي من النوع الأفقي، وحمولتها (2,900) طن⁽¹⁵⁾. وفي عام

(14) أمانة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي، 1985/81م، طرابلس، ص 275.

(15) وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1975/73م، طرابلس، ص 249.



1975م دعم الأسطول بسفيتين إحداهما من النوع التقليدي وهى السفينة: ابن ماجد، وحولتها (500، 7) طن، والثانية من النوع الأفقى وهى السفينة: غات، وحولتها (2، 900) طن. أما فى عام 1977م فقد انضمت إلى هذا الأسطول السفيتان: ابن بطوطة وابن جبير، وهما من النوع التقليدى، وحولة كل منها (500، 7) طن، وبذلك تصل حولة هذا الأسطول إلى (35، 400) طن، وخلال عامى 1982/81م تم دعم هذا الأسطول بثلاث سفن أخرى حولة كل منها 9000 طن.

ونظراً لأهمية النقل البحرى فى حركة النقل الداخلى والخارجى رأت أمانة المواصلات والنقل البحرى ضرورة تدعيمه بأعداد أخرى من السفن لتصبح نسبة مساهمته فى حركة النقل الداخلى والخارجى 60٪ من حركة نقل البضائع العامة، ولتحقيق هذا الغرض عملت على تدعيم هذا الأسطول فى الخطة الخمسية 1985/81 بعدد 12 سفينة شحن تقليدى بحمولة إجمالية 7800 طن وبعدد 4 سفن شحن أفقى بحمولة قدرها 14000 طن وبعدد 4 سفن لنقل الحبوب بحمولة قدرها 72000 طن، وبعدد 4 سفن أخرى لنقل المواشى بحمولة قدرها 48000 طن، وبعدد 2 سفن حاويات بحمولة قدرها 2400 طن ليصبح بذلك عدد سفن الأسطول البحرى التجارى الليبى 36 سفينة بحمولة إجمالية قدرها 280000 طن⁽¹⁶⁾.

أما فى مجال نقل الركاب فقد بُدئ فى إنشاء هذا الأسطول فى سنة 1977م، إذ انضمت إلى الأسطول البحرى أول باخرة ركاب وهى غرناطة التى تبلغ حولتها الكلية 10840 طناً بينما تبلغ حولتها الساكنة 3650 طناً. وتستوعب السفينة حوالى 1000 راكب وتبلغ حولة عنابرها 2200 طن، ويمكنها نقل 300 سيارة، وهى مزودة بقوارب للنجاة سعة 848 شخصاً علاوة على 48 عوامة سعة كل منها 25 شخصاً. كما تم خلال الخطة 1980/76 شراء السفينة طليطلة وهى بمواصفات السفينة غرناطة نفسها. هذا كما تم إضافة السفينة قاريونس، والتى تتسع لـ 600 راكب وتحتوى على مخازن للبضائع والسيارات⁽¹⁷⁾. كذلك تم تدعيم هذا الأسطول بسفيتين ساحليتين لتصبح حولته 18000 طن.

هذا وتشرف على أسطول الناقلات والأسطول التجارى الشركة الوطنية العامة للنقل البحرى، والتى أنشئت عام 1975م، وحدّد رأس مالها وفق قانون إنشائها بمائة

(16) أمانة التخطيط، خطة التحول الاقتصادى والاجتماعى، 1985/81م، طرابلس، ص 279.

(17) أمانة النقل، انجازات قطاع النقل البحرى، 1977/76م طرابلس، ص 62.





مليون دينار ليبي مقسمة إلى مليون سهم مملوكة بكاملها للدولة، قيمة كل منها 100.د.ل. وقد حددت أغراض الشركة بالقيام بجميع أعمال النقل البحري على اختلاف أنواعه سواء حسابها أو لحساب غيرها، ولها حق القيام بأعمال الوكالة من الشركات الملاحية والوكالة بالعمولة والتخليص على البضائع والتخزين والإنقاذ وتجهيز جميع أنواع السفن والناقلات والعائلات ومعدات النقل الأخرى.

الشركات البحرية ومشاركة ليبيا فيها :

شاركت ليبيا في تأسيس عدة شركات بحرية مشتركة منها ما هو بالنقل البحري بواسطة ناقلات النفط وسفن البضائع الجافة، ومنها ما هو خاص ببناء وإصلاح السفن وذلك بهدف التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة. ويظهر الجدول رقم (3-15) هذه الشركات والدول المشتركة في تأسيسها ورأس مالها ونسبة مشاركة ليبيا في رأس مال هذه الشركات⁽¹⁸⁾.

التدريب في مجال النقل البحري :

كما لا شك فيه أن المنشآت المختلفة الخاصة بالنقل البحري التي أقيمت على أرض ليبيا، والأساطيل التي أنشئت تحتاج إلى تشغيلها إلى عناصر كفوءة ومؤهلة تأهيلاً جيداً حتى تحقق الأغراض التي أنشئت من أجلها. لهذا نجد أن برامج التدريب المختلفة سواء في الخطط السابقة أو في الخطط الحالية تهدف إلى تكوين العناصر الوطنية القادرة على إدارة مشروعات التنمية بالموانئ وتشغيلها وصيانتها، وكذلك وسائل النقل البحري، وذلك بتطوير برامج التدريب في الخارج كما حدث في الخطط الأولى، إذ تم إيفاد 444 طالباً من حملة الشهادة الثانوية ما بين سنة 1971 وسنة 1977م للدراسة في الكليات البحرية في كل من بريطانيا وإسبانيا واليونان ومصر⁽¹⁹⁾. وبالدخل عن طريق تزويد مركز التدريب بطرابلس باحتياجاته من المدربين ووسائل التدريب المختلفة، ولتحقيق الغرض أي التدريب بالدخل فقد تم إنشاء مركز تدريب بسعة 500 متدرب لإعداد الفنيين في أعمال الميكانيكا والكهرباء واللاسلكي وأعمال الصيانة والتخزين والمناولة واستعمال المعدات البرية والبحرية وغيرها. كما تم إنشاء مرفأً للتدريب على استخدام المعدات البحرية مثل زوارق الإرشاد والقاطرات والرافعات البحرية يستوعب 150 متدرباً، ونتيجة لهذا ارتفع عدد القوى العاملة في هذا المجال

(18) أمانة النقل البحري، إنجازات قطاع النقل البحري 1977/76م، طرابلس، ص 66.

(19) أمانة النقل البحري، إنجازات قطاع النقل البحري 1977/76م، طرابلس، ص 70.



جدول رقم (15-3)
الشركات البحرية والمشاركة الليبية

اسم المشتركة	الدولة المشتركة	رأس مال الشركة	مساهمة ليبيا	النسبة
الشركة البحرية لنقل النفط	ليبيا - السعودية - الكويت - الجزائر - العراق	500000000	67857100	13.5 %
الشركة العربية للملاحة البحرية	ليبيا - تونس - مصر - السودان - العراق - اليمن - السعودية - سوريا - الكويت - لبنان	16200000	2700000	16.4 %
شركة الاتحاد العربي للنقل البحري	ليبيا - مصر - سوريا	135455000	-	-
الشركة الجزائرية الليبية	ليبيا - الجزائر	50000000	25000000	50 %
لنقل البحري الشركة الوطنية البحرية المحدودة	ليبيا - مالطا	5500000	1375000	25 %
الشركة الليبية الباكستانية للملاحة البحرية	ليبيا - باكستان	20000000	10000000	50 %
الشركة	ليبيا - تونس	170000	35000	50 %
شركة الاستقلال التونسية الليبية للنقل البحري	ليبيا - رومانيا	21000000	10290000	49 %
الشركة الليبية التركية	ليبيا - تركيا	40000000	20000000	50 %
الشركة لنقل البحري				

من 6600 مشغل عام 1975م إلى 120000 مشغل في نهاية 1980م .

كما تم افتتاح كلية بحرية مهمتها تخريج عناصر متخصصة من ضباط ومهندسين بحرين وضباط لاسلكي في المستوى الجامعي لتزويد الأسطول البحري بالعناصر الكفوءة والقادرة على الإدارة والتسيير والتشغيل بحيث يقل الاعتماد على العناصر الأجنبية في هذا المجال.







النقل الجوي:

لقد حظى هذا القطاع باهتمام المسؤولين على قطاع النقل والمواصلات نظراً لأهميته في النقل السريع، خصوصاً وأن ليبيا دولة مترامية الأطراف تزيد مساحتها عن 1,750 مليون كم²، ويتنشر سكانها قليلاً العدد على شكل تجمعات قليلة متناثرة خاصة في المناطق الداخلية. هذا الوضع جعل لزاماً على الدولة الاهتمام بالنقل الجوي لربط هذه التجمعات وتقريب المسافة بينها، ونتيجة لذلك تم الاهتمام بالطيران المدني وبناء المطارات وتطوير الأسطول الجوي، وبناء المكاتب الخاصة بالطيران.

الطيران المدني:

تختص مصلحة الطيران المدني بإنشاء المطارات وتشغيلها وإدارتها، وتنفيذ قواعد المرور الجوي لتأمين سلامة الطيران والجمهور ومراقبة تحركات الطائرات لمنع التصادم بينها، أو لمنع تصادمها بالعوائق وذلك عن طريق إنشاء شبكة من الطرق الجوية تخدّمها أجهزة مساعدة للملاحة ولهداية الطائرات من مكان لآخر، وكذلك إرشاد الطائرات إلى مسالك الانتظار والإقتراب من المطارات. كما تختص بمراقبة النقل الجوي التجاري، بما يكفل حقوق مؤسسات النقل الجوي الوطنية دون الإخلال بالمعدلات العالية للأسعار. قبل قيام الثورة كانت تختص بالاشراف على ميزانية التنمية بالمصلحة لتشغيل الخدمات المتنامية في القدم، ولم تكن هناك مشروعات ملموسة للتنمية، وقد عملت المصلحة بعد ذلك على تطوير المطارات القائمة ورفع مستوى الخدمات التي تقدم في هذا المجال بالإضافة إلى إنشاء مطارات حديثة مجهزة بأحدث المعدات والأجهزة العلمية.

لقد تمت حركة الملاحة الجوية نمواً كبيراً في الفترة ما بين عامي 1975/69م بالنسبة لخدمات الركاب والبضائع سواء منها الخارجي أو الداخلي، وأصبحت بذلك جميع المطارات داخل البلاد تعاني ضغطاً متزايداً، ولحل هذه المشكلة تقرر خلال الخطط التنموية المختلفة في مجال المطارات إنشاء مشاريع متكاملة لبعض المطارات، كمطار الكفرة، ومطار غدامس وإنشاء مطارات داخلية جديدة، مثل مطارات غات - مصراته - هون - براك - الأبرق وغيرها، كما تم إنشاء مجموعة من المهابط مثل مهبط العوينات الشرفية. هذا في مجال المشاريع الجديدة، أمّا في مجال تطوير المطارات القائمة فقد عملت المصلحة على إنشاء مطار طرابلس العالمي، الذي يشمل على محطة للركاب ومبنى الخدمات، ومبنى برج المراقبة ومبنى كبار الزوار ومبنى صيانة الأعمال ومحطة إطفاء الحرائق ومبنى ملء الباليونات بالإيدروجين ومساحة توقف



الطائرات وشبكة الطرق ومكان انتظار السيارات ومستودعات خزانات الوقود والمهابط وحظيرة ايداع سيارات المطافئ والإسعاف.

كما تم تطوير ميناء بنية الجوى فى بنغازى بإنشاء مهبط بطول 3600م وعرض 45م بدرجة تحمّل تسمح باستقبال الطائرات العملاقة⁽²⁰⁾. كما تجرّى الآن عمليات توسيع هذا المطار وتطويره خصوصاً بعد إعادة فتحه للرحلات الخارجية.

أمّا مطار سبها فقد تمّت فيه إطالة المهبط القديم وزيادة درجة تحمّله حتى يستوعب الطائرات العملاقة، كما تم توسيع العديد من مرافقه وتحسينها مثل صالات الركّاب. ولخدمة الطيران والمطارات تمّ إنشاء مركزى معلومات الطيران فى كل من طرابلس وبنغازى، كما تم إنشاء مبنى البحث والانقاذ ومهمته مساعدة الطائرات المنكوبة ووسائل النقل الأخرى أو الأشخاص الذين يفقدون فى الطرق الصحراوية أو البحار الواقعة فى نطاق تأمين الطيران المدنى. ولقد تم تزويد المطارات بالمعدات والأجهزة المختلفة للتشغيل كأجهزة المبوط الآلى وإدارة المهابط والاتصالات اللاسلكية والأجهزة الملاحية المساعدة والأجهزة الالكترونية.

الأسطول الجوى:

نتيجة لزيادة حركة النقل الجوى بالمطارات الليبية، تقرر إنشاء أسطول متكامل للنقل الجوى الداخلى والدولى واعتمدت المبالغ اللازمة لشراء عددٍ من الطائرات المتوسطة والقصيرة المدى لتوحيد طراز الطائرات العاملة بمؤسسة الخطوط الجوية العربية الليبية لسهولة أعمال الصيانة وحسن الاداء. فقد تمّ إضافة طائرتين إلى الأسطول قبل خطة التحول الثلاثية 1975/73 م⁽²¹⁾. ثم تم تعزيزه بثلاث طائرات بوينج 727 وست طائرات فوكر فى نهاية الخطة⁽²²⁾. مما مكن شركة الخطوط الجوية العربية الليبية من افتتاح خطوط جديدة أضيفت إلى شبكة رحلاتها على المستويين الداخلى والخارجى. هذا وقد ارتفع عدد طائرات الأسطول الجوى من طائرتين عام 1970 م إلى 14 طائرة حديثة عام 1977 م منها 6 طائرات بوينج 727، و8 طائرات فوكر لخدمة 12 نقطة خارجية و8 نقاط داخلية. كما تم تحقيق المستهدف خلال خطة التحول الخمسية 1980/76 م عن طريق دعم أسطول الركّاب النفات بعدد 4

(20) وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادى والإجتماعى 1980/76 م. طرابلس، ص 398.

(21) وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادى والاجتماعى 1975 / 73 م. طرابلس، ص 299.

(22) وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادى والاجتماعى 1980/76 م، طرابلس ص 359.





طائرات سعة 148 مقعداً، وخدمات النقل الداخلى بشراء عدد 4 طائرات أخرى سعة 44 مقعداً وبذلك أصبح الأسطول الجوى لنقل الركاب يتكوّن من 17 طائرة نفّاة بلغت قدرتها نقل حوالى 1244425 راكباً خلال عام 1979 م عن طريق الرحلات الدولية والمحلية⁽²³⁾.

أما فى خطة التحول الخمسية 1985/81م فقد تم تعزيز هذا الأسطول بعدد 12 طائرة حديثة من النوع النفّات قادرة على نقل 2,8 مليون راكب سنوياً⁽²⁴⁾. وإلى جانب أسطول نقل الركاب بُدئ فى الخطة الخمسية 1980/76 م بإنشاء أسطول نقل البضائع وذلك بشراء طائرتى بضائع أُضيفت إليها فى الخطة 1985/81 م حوالى 4 طائرات لزيادة نقل البضائع بمقدار 100000 طن سنوياً⁽²⁵⁾. هذا وقد بلغ مجموع الطائرات التى زوّدها الأسطول الجوى 33 طائرة بنهاية 1987 م ليرتفع معدل خدمة الركّاب للرحلات المحلية والدولية من 109 آلاف راكب عام 1970 م إلى 555000 راكب عام 1987 م⁽²⁶⁾. والشكل التالى رقم (7-15) يوضح تطوّر الأسطول الجوى من سنة 1970 م وحتى سنة 1987 م.

مكاتب الخطوط الجوية،

حرصت شركة الخطوط الجوية العربية الليبية التى تم تأسيسها سنة 1975 م على تقديم خدمات أفضل للركاب وذلك بتحسين عدة مكاتب قائمة بالداخل والخارج وتأثيثها. كما عملت على افتتاح عدة مكاتب جديدة فى الداخل والخارج، وتطوير خدمات هذه المكاتب بالطرق الآلية.

التدريب فى مجال النقل الجوى،

لتحقيق خدمات أفضل فى مجال النقل الجوى يجب توفير العنصر الكفوء المدرب، ولهذا اتجهت مصلحة الطيران المدنى إلى تدريب العنصر الوطنى فى مجال الخدمات الملاحية، إذ تم إنشاء معهد للطيران المدنى عام 1971 م مهمته تدريس علوم الطيران المختلفة المتمثلة فى المراقبة الجوية وصيانة اللاسلكى وعمليات اللاسلكى

(23) أمانة التخطيط، خطة التحول الاقتصادى والاجتماعى 1985/81م، طرابلس، ص 270.

(24) المصدر نفسه، ص 274.

(25) المصدر نفسه، ص 274.

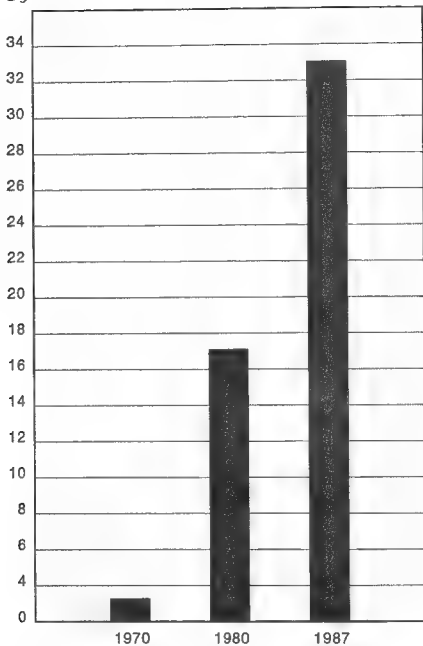
(26) أمانة التخطيط، إنجازات الفاتح العظيم خلال ثمانية عشر عاماً 70 - 1987 م، طرابلس، ص 34.



عدد
الطائرات

تطور الاسطول الجوي

شكل رقم (15-7)



والأرصاء الجوية وهذا المعهد يضم الأقسام التالية:

- 1 - قسم هندسة صيانة الالسلكى .
- 2 - قسم عمليات الالسلكى .



3 - قسم الكهرومكانيات .

4 - قسم الأرصاد الجوية .

5 - قسم البحث والإنقاذ .

هذا، كما تم إنشاء نادٍ للطيران سنة 1972 م بفروعه الثلاثة، في البداية في كل من طرابلس وسبها وبنغازي، وأضيف بعد ذلك فرع آخر في طريق. وتقوم هذه الفروع الأربعة في الأساس بتدريب الشباب على قيادة الطائرات الخفيفة، كما تقوم بتقديم خدماتها إلى بعض القطاعات الأخرى التي تستخدم الطائرات الخفيفة مثل مجلس التنمية الزراعية ومؤسسة الطاقة الذرية. هذا كما تقوم بدورات التدريب على الضيافة الجوية وغيرها في الداخل. وبالإضافة إلى الدورات التدريبية في الداخل تقوم بإرسال العديد من الشباب في دورات دراسية في الخارج للدراسة والتدريب في مجال الخدمات الملاحة المختلفة لا سيما في مجال قيادة وهندسة الطائرات.

الأرصاد الجوية:

تعتبر الأرصاد الجوية من العلوم العصرية الحديثة التي توليها دول العالم أهمية خاصة لارتباطها الوثيق بمجالات أخرى مثل الملاحة الجوية وخدمة الطيران المدني والزراعة والصناعة والإنشاء العمراني والصيد، ولم تقتصر أهمية الأرصاد الجوية على هذه المجالات بل تعدتها إلى مجالات أخرى، وأصبح لها دور كبير في الوقت الحاضر في أبحاث الفضاء والتجارب العلمية المتعددة.

وتقوم مصلحة الأرصاد الجوية بالإشراف على عمليات الأرصاد المختلفة، ولتحقيق خدمات الأرصاد قامت المصلحة بإنشاء وتجديد حوالي 20 محطة من محطات الأرصاد السطحية في المطارات لتسجيل المعلومات الجوية وإرسالها في فترات زمنية محددة. وعادة يتم تسجيل هذه المعلومات كل ثلاث ساعات بالنسبة للمحطات الخارجية⁽²⁷⁾. أما المحطات التابعة لمراكز التنبؤات بالمطارات فيتم تسجيل المعلومات كل نصف ساعة لما لهذه المعلومات من أهمية بالنسبة لنشاط الطيران. كما توجد شبكة من محطات الأرصاد المناخية يبلغ عددها 45 محطة موزعة على مختلف أنحاء البلاد⁽²⁸⁾ لتجميع المعلومات المناخية، كما يوجد أكثر من 200 محطة لرصد الأمطار بأماكن متفرقة لقياس كمياتها. ويحسن بنا أن نشير إلى محطات أرصاد طبقات الجو العليا التي

(27) أمانة المواصلات، أضواء على التنمية بقطاع النقل والمواصلات - «الأرصاد الجوية» 1978م،

طرابلس ص 5

(28) المرجع نفسه، ص 7.



لها أهمية خاصة في خدمة الملاحة الجوية، ويوجد عدد 4 محطات منها بكل من مطارات طرابلس وسبها والكفرة ومنطقة بوعطى⁽²⁹⁾. بالإضافة إلى محطات أرصاد زراعية بلغ عددها 6 محطات في كل من طرابلس والجبل الأخضر وسهل الجفارة والشاطئ والكفرة والجفرة، وذلك للحصول على معلومات وتنبؤات العوامل الجوية. ولأهمية هذا النشاط فقد تم على سبيل المثال رصد مبلغ مقدره 354000 د.ل في خطة التحول الخمسية 1980/76 م لتحسين خدمات الأرصاد الجوية⁽³⁰⁾. وكذلك تم إنشاء المركز الوطني للأرصاد الجوية.

المواصلات السلكية واللاسلكية:

يعد نشاط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية من الأنشطة المهمة. فهذا المرفق الحيوي له صلة مباشرة بمصالح المواطنين فهو يسهل اتصالاتهم المختلفة سواء في داخل الدولة أو خارجها.

ونتيجة لأهمية هذا المرفق فقد تمّ تدعيم شبكاته السلكية واللاسلكية داخل البلاد وخارجها لمسايرة الاحتياجات المتزايدة عليه. ولتحقيق المتطلبات المرجوة منه فقد صدر القانون رقم 83 لسنة 1970 م بإنشاء المؤسسة العامة للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، بدلاً من الإدارة العامة للبريد، ثمّ استبدلت بشركة اشتراكية هي الشركة العامة للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية التي منحت صلاحيات اتخاذ القرارات المختلفة وسرعة تنفيذها لتقديم خدمات أفضل للمواطنين سواء أكانت بريدية أو برقية أو هاتفية، أو نقل البرامج الإذاعية المسموعة منها والمرئية إلى مختلف أنحاء البلاد. ولتحقيق هذه الأهداف فقد تم الاهتمام بالآتي:

مباني البريد :

إن التطور الكبير الذي شهده مرفق البريد في السنوات التي تلت قيام الثورة استلزم توسيع مباني البريد القائمة وإنشاء مباني أخرى جديدة، فقد تم إنشاء العديد من مكاتب البريد في كثير من المناطق، على سبيل المثال في طرابلس وبنغازي وسبها ومصراته وإجدابيا وفي غيرها من المدن والقرى. وقد بلغ عدد هذه المكاتب حتى عام 1975 م حوالي 177 مكتب بريد بالإضافة إلى 107 وكالات أهلية موزعة على

(29) أمانة المواصلات أضواء على التنمية بقطاع النقل والمواصلات والأرصاد الجوية 1978 م، طرابلس، ص 7.

(30) المرجع نفسه، ص 5



شبكات الاتصالات الدولية:

لقد تم الاهتمام بشبكة الاتصالات الدولية لتسهيل الاتصال بين البلاد والدول الأخرى، وفي هذا الإطار تم تنفيذ عدة شبكات للاتصالات الخارجية، منها شبكة الموجات المثورة بين الجماهيرية واليونان (درة - كريت)⁽³⁵⁾. وقد تم عن طريقها الاتصال مع دول شرق أوروبا ووسطها، وشرق البحر المتوسط عن طريق اليونان. كذلك تم ربط البلاد بكل من مالطا وإيطاليا بكوابل بحرية ليتحقق الاتصال السهل بين الجماهيرية وهذه الدول.

كذلك يجب أن نشير إلى إنشاء كابل بحري بين طرابلس ومرسيليا وذلك وفقاً للاتفاقية المبرمة في شهر المريخ (مارس) 1974 م بين المؤسسة العامة للبريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية، وفرنسا، بشأن إنشاء منظومة كابل هاتفي بحري ذات سعة 480 دائرة هاتفية⁽³⁶⁾، حتى لا تقتصر الخدمة الهاتفية الدولية مع أوروبا على الكابل البحري بين طرابلس وإيطاليا.

أما على المستوى القاري، فقد تم إنشاء شبكة اتصالات هاتفية وبرقية تربط بين الجماهيرية وبعض الدول الإفريقية، والتي من أهمها تنزانيا وأوغندا والنيجر ومالي.

التدريب في مجال البريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية:

من أجل التنمية الإدارية، وتوفير الأيدي العاملة المدربة اللازمة لتسيير إدارة المشاريع الخاصة بالخدمات البريدية بالكفاءة المطلوبة، فقد تم توسيع معهد التدريب بمدينة البيضاء، وتطوير العمل به، كذلك تم إنشاء فرع له بمدينة طرابلس، وقد عملت المؤسسة على تزويدها بأحدث الأجهزة والمعدات اللازمة للتدريب، وكذلك بالخبرات والمدربين المتخصصين مع إنشاء ورش مركزية بكل من طرابلس وبنغازي لصيانة وإصلاح الأجهزة والمعدات والآلات وغيرها، كما زوّدت الورشة المركزية بمدينة طرابلس بوحدة تصنيعية لتصنيع قطع الغيار محلياً.

وفي السابق، اتخذت المؤسسة عدة قرارات بإيفاد بعض الشباب إلى الدول الشقيقة والصديقة للتدريب في هذا المجال.

(35) وزارة المواصلات، الكتاب السنوي لمنجزات الثورة في قطاع النقل والمواصلات 1975 م، طرابلس، ص 198.

(36) وزارة المواصلات، الكتاب السنوي لمنجزات الوزارة 1974 م، طرابلس، ص 135.



الخلاصة:

يتضمن هذا القطاع نشاطات الطرق والمطارات والنقل البري والبحري والجوي، والمواصلات السلكية واللاسلكية بجانب النشاطات الأخرى التي تساهم كل منها مساهمة فعالة في دفع عجلة التنمية، وزيادة طاقتها. وقد شهد هذا القطاع نشاطاً ملحوظاً منذ قيام الثورة وحتى الآن للمشاركة في تنمية وازدهار الاقتصاد الوطني، والرفع من مستوى البلاد الاقتصادي والاجتماعي.

ونستعرض في ما يلي أهم الإنجازات التي حققتها برامج هذا القطاع ومشروعاته في مختلف الأنشطة الرئيسة الخاصة به، وذلك بمقارنة سنة 1970م، بسنة 1987م.

1 - النقل البري:

في مجال الطرق، زاد مجموع طول الطرق الرئيسية المرصوفة من (5800) كم عام 1970م، إلى (15,930) كم، بزيادة بلغت حوالي (10130) كم، وبمتوسط رصف بلغ حوالي (563) كم في السنة، ونسبة زيادة بلغت 274.7%. أما طول الطرق الزراعية، فقد زاد من (250) كم عام 1970م إلى (7500) كم عام 1987م بمتوسط بلغ (4,3) كم في السنة.

أما في مجال النقل العام للركاب، فقد بلغ عدد حافلات النقل العام (1730) حافلات عام 1987م، مقابل (408) حافلة عام 1970م أي بمعدل زيادة بلغ (1322) حافلة، وبمتوسط سنوي يقدر بـ(73) حافلة، ونسبة زيادة بلغت 424.7%.

2 - النقل البحري:

في هذا المجال ازدادت ناقلات النفط من لا شيء عام 1970م إلى (11) ناقلة عام 1987م، كذلك الحال بالنسبة لسفن البضائع إذ ازدادت من لا شيء في عام 1970م إلى (11) سفينة عام 1987م، أما سفن نقل الركاب فقد ازدادت هي الأخرى من لا شيء في سنة 1970م إلى (3) سفن عام 1987م.

وقد ترتب على الاهتمام بالموانئ زيادة طاقتها الاستيعابية من (3,6) مليون طن عام 1970م، إلى (9,5) مليون طن عام 1988م بزيادة قدرها (5,9) مليون طن.

3 - النقل الجوي:

في هذا المجال تم الاهتمام بالأسطول الجوي حيث بلغ عدد طائراته حوالي (33) طائرة عام 1987م بزيادة بلغت (31) طائرة عن عددها عام 1970م ليرتفع معدل خدمة الركاب للرحلات المحلية والدولية من (109) آلاف راكب عام 1970م إلى (1,555,000) راكب عام 1987م.



- 14 - أمانة المواصلات/ أضواء على التنمية بقطاع النقل والمواصلات/ (النقل البري) / طرابلس 1978م.
- 15 - أمانة النقل البحري/ إنجازات قطاع النقل البحري، 1977/76م / طرابلس 1978م.
- 16 - مجلة الصياد/ السنة الخامسة والأربعون/ العدد 2309 / فبراير 1989م.
- 17 - د. محمد المبروك المهدي/ جغرافية ليبيا البشرية/ منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان / طرابلس 1980م.
- 18 - وزارة التخطيط/ خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1975/73م / طرابلس.
- 19 - وزارة التخطيط/ خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1980/76م طرابلس.
- 20 - وزارة التخطيط/ منجزات ميزانية التحول لعام 1976م، ومستهدفات عام 1977م في إطار خطة التحول 1980/76م/ طرابلس 1976م.
- 21 - وزارة المواصلات/ الكتاب السنوي لمنجزات الثورة في قطاع النقل والمواصلات 1975م.
- 22 - وزارة المواصلات/ الكتاب السنوي لمنجزات الوزارة/ طرابلس 1974م.

16



التعاليم والبحث العلمي



وإرشادية وترفيهية للطلاب بما يتناسب والنمو المتزايد في أعدادهم. كذلك العمل على العناية الكاملة بالموهوبين والمتفوقين، وكذلك العناية والرعاية للفئات الخاصة من متخلفين ومعوقين، وإعداد البرامج الملائمة لقدراتهم واحتياجاتهم.

ز- العناية بالطفل ما قبل المدرسة، وذلك بالتوسع في إنشاء رياض الأطفال على مستوى الجماهيرية العظمى، وتشجيع الجهود الأهلية لإنشاء المدارس ذات المستوى الجيد⁽¹⁾.

لقد أولت ثورة الفاتح العظيم الاهتمام بتحقيق الإلزام في التعليم حتى نهاية المرحلة الإعدادية وذلك من خلال صدور قانون الإلزام عام 1975 الذي أكد على الآتي:

1- استكمال تطبيق الإلزام في التعليم الابتدائي على كل الذكور والإناث.

2- تطبيق قانون الإلزام في التعليم الإعدادي.

3- توصيل خدمات التعليم الإلزامي (ابتدائي، إعدادي) إلى التجمعات السكانية كافة والأخذ بنظام المدارس المتنقلة لأبناء وبنات البدو الرحل⁽²⁾.

إضافة إلى ما تقدم، لقد أولت الثورة عناية كبيرة بتصحيح الهرم التعليمي بالجماهيرية العظمى، وذلك من خلال دراسة وتقييم أوضاع التعليم بمختلف مجالاته تمهيداً مع التطور الهائل في مجال التقنية والتطبيق التي أصبحت دول العالم اليوم تركز عليها بشكل كبير من أجل الخروج من دائرة التخلف الاقتصادي والاجتماعي وصولاً إلى دائرة التقدم. كذلك أولت الثورة اهتماماً واضحاً بالتعليم الفني وتنويعه وتطويره والارتفاع بمستواه وتزويده بالمدرسين والمدرين والمؤهلين الأكفاء. كذلك ربط هذا النوع من التعليم بالمصانع والمزارع والشركات، والمصارف، ومراكز الإنتاج، وتحديد فترة تدريب عمل للطلبة في هذه المواقع. كما أولت الثورة عناية خاصة بالتعليم الجامعي والعالي ليوأكب التقدم العلمي والتقني والمساهمة الفعالة في تزويد المجتمع بالأيدى العاملة المدربة تدريباً عالياً كي تساهم مساهمة فعالة في خطط التحول الاجتماعي والاقتصادي. في هذا الفصل سوف نستعرض التطور الهائل في قطاع التعليم على مختلف مستوياته من رياض الأطفال إلى التعليم الجامعي والعالي. كما سنتعرض إلى البنية التعليمية الجديدة التي أقرتها المؤتمرات الشعبية الأساسية والتي بدأت تأخذ طريقها في التنفيذ العملي في كثير من البلديات وفقاً للإمكانات المادية والبشرية المتاحة.

(1) ج.ع.ل.س.م، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، الإدارة العامة للمتابعة والتقييم، تقييم التنفيذ في قطاع التعليم، خطة التحول 1976-1980، يونيو 1983، ص 3-4.

(2) المصدر نفسه ص 4.



أولاً: رياض الأطفال:

إذا ما نظرنا إلى التطور الهائل في مجال رياض الأطفال، وجدنا أن الثورة قد أولت اهتماماً متزايداً بهذا المجال، حرصاً منها على تحقيق نمو ملكة الإبداع والقدرة الاستقلالية للطفل والاستجابة الاجتماعية والنفسية في بيئته المحيطة، وإعداده، أي الطفل، إعداداً أولياً للالتحاق بالمرحلة التعليمية اللاحقة. فقد وفرت الثورة كل الإمكانيات المادية والبشرية لتطوير التعليم في رياض الأطفال نظراً لما له من أهمية بالغة في المراحل التعليمية اللاحقة. وطبقاً للمعلومات المتوفرة لدينا خلال الفترة 69 - 70 وحتى 86 - 87 (انظر الجدول رقم (16-1)) بلغت الطاقة الاستيعابية لرياض الأطفال في العام الدراسي 69 - 70، 1261 طفلاً وطفلة، بينما وصل هذا العدد في العام الدراسي 86-87 إلى 16000 طفل وطفلة، أي بمعدل زيادة قدرها 1169٪ خلال هذه الفترة. أما فيما يتعلق بعدد المدرسين والمدرسات المشرفين على هذا القطاع فقد كان عددهم في العام الدراسي 69 - 70، (39) مدرساً ومدرسة، في حين وصل هذا العدد من المدرسين والمدرسات إلى (1053) في العام الدراسي 86 - 87، أي بمعدل زيادة تصل إلى 2600٪. هذا كما وصل نصيب المدرسة من الأطفال إلى 32,3 عام 69 - 70، و 15,3 عام 86 - 1987.

جدول رقم (16-1)

تطور التعليم الخاص برياض الأطفال

السنوات المختارة	عدد الطلبة والطالبات	عدد المدرسين والمدرسات	نصاب المدرس من الطلاب
70 - 69	1261	39	32.3
84 - 83	13399	763	18.3
85 - 84	14264	868	16.4
86 - 85	15128	1051	14.3
87 - 86	16000	1053	15.3



وتجدر الإشارة هنا، أنه لم تتوفر لدينا بيانات رقمية خلال التسعينيات عن التطور الذى يشهده قطاع رياض الأطفال، إلا أنه يمكننا القول، أن هناك جهوداً أهلية واسعة في إنشاء العديد من رياض الأطفال بالجامهيرية العظمى.

ثانياً: التعليم الأساسى:

وفي مجال التعليم الأساسى حرصت الثورة على جعل هذا القطاع تعليمياً إلزامياً وذلك من خلال صدور قانون التعليم الإلزامى عام 1975 م، باعتبار أن التعليم الإلزامى يشكل قاعدة أساسية وعريضة لتعليم النشء من سن السادسة حتى الخامسة عشرة لكلا الجنسين.

لقد تطور التعليم الأساسى في الفترة من 69 - 70 و 1993/92 م تطوراً ملحوظاً من حيث عدد الطلاب، والفصول الدراسية وعدد المدرسين والمدرسات. ومن خلال الجدول رقم (2-16) نلاحظ التطور الهائل في أعداد الطلبة والطالبات خلال مسيرة الثورة. ففي العام الدراسى 70/69 بلغ عدد الطلبة والطالبات في التعليم الأساسى 347,162 طالباً وطالبة. بينما وصل عدد المدرسين والمدرسات في تلك الفترة إلى 13661 مدرساً ومدرسة، وكان نصيب المدرس من الطلاب 25,4، بينما وصل عدد الفصول الدراسية في العام نفسه إلى 11,110 فصلاً دراسياً. في حين وصل عدد الطلاب إلى 1,254,242 طالب وطالبة، ووصل عدد المدرسين والمدرسات إلى 103791 مدرساً ومدرسة، وكان نصيب المدرس من الطلاب 12.1 في العام الدراسى 1993/92 م. في حين وصل عدد الفصول الدراسية في العام الدراسى 93/92 إلى 46,784 بكثافة وصلت إلى 26.8، في مقابل 11,110 فصلاً دراسياً في عام 70/69 بكثافة 31.2.

ومن خلال هذه البيانات تتضح الزيادة الكبيرة في عدد الطلاب خلال هذه الفترة، أى بمعدل زيادة قدره 261.3٪.



جدول رقم (16-2)
تطور التعليم في الجماهيرية العظمى خلال (69 / 70 - 92 / 1993)

السنة	المستوى التعليمي			معاهد المعلمين والعلماء
	التعليم الاساسي	التعليم الثانوي العام	التعليم الفني	
70 - 69	347162	8304	1457	4725
71 - 70	385418	8260	3088	5377
72 - 71	448881	9429	3202	5984
73 - 72	514967	10902	2348	10826
74 - 73	558914	13471	3481	16666
75 - 74	605844	14680	2883	19546
76 - 75	650569	16839	3700	21246
77 - 76	712783	20561	4919	22521
78 - 77	746994	22642	-	24153
79 - 78	839000	28700	7600	28700
80 - 79	875600	38300	11600	31200
81 - 80	897700	49400	13800	27800
82 - 81	947400	57100	16900	27800
83 - 82	950600	58900	21400	30700
84 - 83	982212	65649	22217	29480
85 - 84	1.015673	80625	23657	32746
86 - 85	1.045146	87523	26183	34733
87 - 86	1.088578	93864	22136	34225
88 - 87	1.063200	105800	27100	33200
90 - 89	1.174586	111282		42045
92 - 91	1.234503	138860	51469	33490
93 - 92	1.254242	150625	67403	26393

المصدر: 1 - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، المنجزات الاقتصادية والاجتماعية خلال التسعة عشرة سنة (1 - 19).

2 - التقرير السنوي لقطاع التعليم والشباب والبحث العلمي والتكوين المهني لعام 1992 م.

3 - ج.ع.د. ش، أ.ع. أمانة اللجنة الشعبية الليبية الاشتراكية العامة للتخطيط والاقتصاد والنمو الاقتصادي والاجتماعي في الجماهيرية العظمى خلال السنوات 1970-1990 م. شهر النوار 1991 م.



جدول رقم (3-16)
تطور عدد القبول وكلفتها في مختلف
مراحل التعليم العام 1993 / 1992 - 70 / 69

السنة الدراسية 1993 / 92م				السنة الدراسية 1990 / 89م				السنة الدراسية 1970 / 69م				المرحلة التعليمية
كتابية الفصل	عدد القبول	عدد الطلبة	كتابية الفصل	عدد القبول	عدد الطلبة	كتابية الفصل	القبول الدراسية	عدد الطلبة				
26.8	46,784	1,254,242	27.7	42,471	1,174,586	31.2	11,110	347,162	التعليم الاساسي			
31.5	4,801	151,305	31.8	2,570	81,669	29.6	281	8,304	التعليم الثانوي العام			
30.5	1,041	31,844	27.8	1,028	28,613	24.2	61	1,475	التعليم الفني			
25.3	1,043	26,393	27.8	1,512	42,045	26.8	176	4,725	معاهد المعلمين والمعلمات			
-	(52,126)	(1,463,784)	-	(47,581)	(1,326,933)	-	(11,628)	(361,766)	الإجمالي			

المصدر:

- 1- ع-ل-س م ٢، آراء اللجنة الدائمة لتخطيط الاقتصاد، النمو الاقتصادي والاجتماعي في المستقبلية العظمى خلال السنوات 1970-1980، النور، 1991م.
- 2- ع-ل-س م ٢، اللجنة الفنية العامة للتعليم والقياس والقياسات والتقنين المهني، التقرير السنوي لقطاع التعليم والحداد والبحث العلمي والتقني، للعام 1992م.
- 3- ع-ل-س م ٢، اللجنة الفنية العامة للتخطيط، المخرجات الاقتصادية والاجتماعية خلال التمسك جسر عانا من تجربة الملتح المعلمين في المدارس، 1989م.

جدول رقم (4-16)

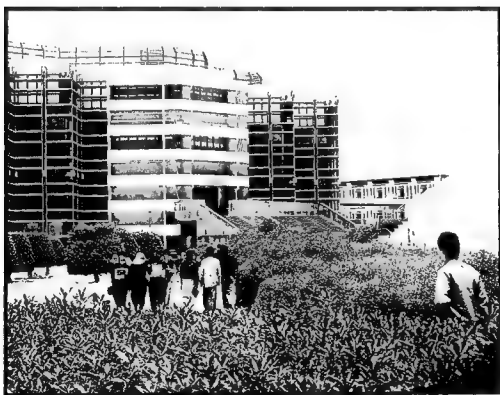
تطور عدد المدرسين والدراسات في مختلف
مراحل التعليم العام 1982 / 1983 و 89 / 90

العام الدراسي 1983 / 92م			العام الدراسي 1990 / 89م			العام الدراسي 1970 / 69م			المرحلة التعليمية
نصاب الدرس من الطلاب	عدد المدرسين	عدد الطالبة	نصاب الدرس من الطلاب	عدد المدرسين	عدد الطالبة	نصاب الدرس من الطلاب	عدد المدرسين	عدد الطالبة	
12.1	103,791	1,254,242	13.8	85,058	1,174,586	25.4	13,861	347,162	التعليم الاساسي
12.5	12,138	151,305	10.6	7,667	81,669	10.3	803	8,304	التعليم الثانوي العام
11.5	2,760	31,844	15.2	1,880	28,613	6.6	220	1,475	التعليم الفني
9.6	2,760	26,393	12.6	3,333	42,045	8.5	556	4,725	مناهج المعلمين
-	(121,449)	(1,463,784)	-	(97,936)	(1,326,833)	-	(15,240)	(361,766)	والملحقات
الإجمالي									

المصدر:

- 1- ع.ع.س.م.د، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط الاقتصادي والاندماجي في الجمهورية العربية السورية خلال السنوات 1970-1980، النوار 1991م.
- 2- ع.ع.ل.م.د، اللجنة الشعبية العامة للتعليم والدراسات والبحث العلمي والتكوين المهني العام 1982م.
- 3- ع.ع.ل.م.د، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، المخرجات الاقتصادية والاجتماعية خلال التسمية عشر عاماً من حرية اللامع التعليم في الدار 1989م.







جدول رقم (5-16)
تطور عدد المدرسين والمدرسات في مرحلة التعليم
الاساسي 1993/92 - 70/69

السنوات	عدد الطلبة والطالبات	عدد المدرسين والمدرسات	تصاب المدرس من الطلاب
70 / 69	347.162	13569	25.6
73 / 72	514.967	21.268	24.2
76 / 75	650.569	29.678	21.9
77 / 76	712.783	35.958	19.8
80 / 79	875.600	44.192	19.8
81 / 80	897.700	51.926	17.3
82 / 81	947.400	58.573	16.2
83 / 82	950.600	63.782	14.9
84 / 83	982.212	64.644	15.2
85 / 84	1.015.673	64.644	15.7
86 / 85	1.045.146	67.024	15.6
87 / 86	1.088.578	68.782	15.8
88 / 87	1.063.200	72.325	14.7
90 / 89	1.174.586	85.058	13.8
93 / 92	1.254.242	103.791	12.1

ثالثاً: التعليم الثانوي:

إن الصورة الأخرى لتطور التعليم في ظل ثورة الفاتح العظيمة ذلك التقدم الهائل في مجال التعليم الثانوي العام ، إذ كان عدد الطلبة والطالبات في بداية العام الدراسي 69 - 70 ، 8304 (طالب وطالبة)، فارتفع إلى 150,625 ألف طالب وطالبة في العام الدراسي 1993/92 م بزيادة نسبتها 1713.9٪. ولا شك أن هذا العدد الهائل من الطلاب في ازدياد مستمر. هذا من ناحية، أما من ناحية عدد الفصول الدراسية فقد زادت من 281 فصلاً دراسياً في العام الدراسي 69 -



70 إلى 4801 فصلاً دراسياً في العام الدراسي 93/92 أى بزيادة كبيرة بلغت 4520 فصلاً دراسياً خلال هذه الفترة. وقد ترتب على هذه الزيادة الكبيرة فى عدد الفصول الدراسية زيادة كثافة الفصل من 29.6 فى العام الدراسي 70/69 إلى 31.5 فى العام الدراسي 93/92، وذلك نتيجة لهذه الزيادة الملحوظة فى أعداد الطلبة. أما فيما يتعلق بعدد المدرسين والمدرسات فقد بلغ عددهم فى العام الدراسي 69 - 70، 803 مدرّساً ومدرسة، بينما وصل هذا العدد إلى 12138 مدرّساً ومدرّسة فى العام 1993/92 م.

رابعاً: التعليم الفني:

من سمات التحول فى المجتمع العربى الليبى هو التقدم الهائل فى مجال التعليم الفني، فثورة الفاتح العظيمة تشكل ثورة حقيقية فى مجال الثورة التقنية. فإذا ما نظرنا إلى الجدول رقم (8-16) لوجدنا التطور الهائل فى هذا النوع من التعليم. فقد بلغ عدد الطلبة والطالبات فى العام الدراسي 70/69، 1475 ألف طالب وطالبة، وارتفع هذا العدد إلى 31844 ألف طالب وطالبة فى العام الدراسي 93/92 بزيادة قدرها 2059٪. فى حين زاد عدد المدرسين والمدرسات من 220 مدرّساً ومدرسة، (نصاب المدرس من الطلاب 6,6) فى العام الدراسي 70/69 إلى 2760 مدرّساً.

جدول رقم (7-16)

تطور عدد المدرسين والمدرسات في المرحلة الثانوية
1993 / 92 - 70 / 69

السنوات	عدد الطلبة والطالبات	عدد المدرسين والمدرسات	نصاب المدرس من الطلاب
70 / 69	8304	803	10.3
73 / 72	10902	3.771	
76 / 75	16839	1709	9.8
81 / 80	49400	3378	14.6
86 / 85	87523	6180	14.2
88 / 87	105800	7044	15.0
90 / 89	111282	7667	14.5
93 / 92	150625	12138	12.4





ومدرسة (نصاب المدرس 11.5) في العام الدراسي 93/92. بينما ازداد عدد الفصول الدراسية بالتعليم الفني من 61 فصلاً دراسياً عام 70/69 بكثافة تصل إلى 24.2 إلى 1041 فصلاً دراسياً بكثافة قدرها 30.5 في العام الدراسي 93/92. ويلاحظ الزيادة في كثافة الفصل في هذا النوع من التعليم وذلك بسبب الزيادة الملحوظة في أعداد الطلاب.

جدول رقم (8-16)

تطور عدد المدرسين والمدرسات في التعليم الفني 69 / 70 - 92 / 1993

السنوات	عدد الطلبة والطلابات	عدد المدرسين والمدرسات	نصاب المدرس من الطلاب
70-69	1.457	220	6.6
73-72	2.348	379	6.2
76-75	3.700	425	8.7
77-76	4.919	436	11.3
80-79	11.600	3.166	3.6
81-80	13.800	3.117	4.4
82-81	16.900	3.926	4.3
83-82	21.400	5.158	4.1
84-83	22.217	2.235	9.9
85-84	23.657	2.332	10.1
86-85	26.183	2.149	12.3
87-86	22.136	1.655	13.4
88-87	27.100	1.942	14.0
90-89	28.613	1.880	15.2
93-92	31.844	2.760	11.5



خامساً: معاهد المعلمين والمعلمات:

وإذا ما نظرنا إلى أعداد الطلبة والطالبات في معاهد المعلمين والمعلمات لوجدنا أن هذا العدد من الطلبة والطالبات بلغ في بداية العام الدراسي 70/69 (4725) ألف طالب وطالبة فأصبح (26393) ألف طالب وطالبة في العام الدراسي 93/92 أى بزيادة نسبتها 458.6%. وارتفع عدد الفصول الدراسية من 176 فصلاً دراسياً بكثافة 26,8 عام 70/69 إلى 1043 بكثافة تصل إلى 25.3 في العام الدراسي 93/92. وبالنظر إلى عدد المدرسين والمدرسات فقد تطور هذا العدد من 556 مدرساً ومدرسة عام 70/69 إلى 2760 مدرساً ومدرسة في العام الدراسي 1993/92 م.

جدول رقم (9-18)

تطور عدد المدرسين والمدرسات في

معاهد المعلمين والمعلمات 70 / 69 - 92 / 1993

السنوات	عدد الطلبة والطالبات	عدد المدرسين والمدرسات	نصاب المدرس من الطلاب
70-69	4.725	556	8.5
73-72	10.826	731	14.8
76-75	21.246	1.629	13.0
77-76	22.521	1.945	11.6
84-83	29.480	2.805	10.5
85-84	32.746	2.919	11.2
86-85	34.733	2.794	12.4
87-86	34.225	2.360	14.5
88-87	33.200	2.885	16.5
90-89	42.045	3.333	12.6
93-92	26.393	2.760	9.6



وخلاصة القول إن التطور الهائل في عدد الطلاب بهذه المراحل التعليمية قد زاد زيادة ملحوظة خلال الفترتين المشار إليهما، فقد وصل عدد الطلبة والطالبات لجميع المراحل التعليمية إلى 361,766 ألف طالب وطالبة خلال العام الدراسي 70/69 لمختلف المراحل التعليمية إلى 1,463,784 طالب وطالبة، وبلغ عدد المدرّسين والمدرّسات 15240 مدرساً ومدرسة في العام الدراسي 70/69 إلى 121,449 مدرساً ومدرسة عام 93/92، وعدد الفصول الدراسية 11628 فصلاً دراسياً عام 70/69 إلى 52126 فصلاً دراسياً لمختلف المراحل في العام الدراسي 93/92.

ويتبين بوضوح من خلال هذه الإحصائيات التطور الهائل في قطاع التعليم العام بمختلف مستوياته (انظر شكل رقم 1-16).

سادساً: التدريب⁽¹⁾

1 - مرحلة التدريب الأساسي:

لقد أولت ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة أهمية بالغة بالتدريب والتكوين، فقد بلغ عدد مراكز التدريب الأساسي في العام 1992/1993 126 مركزاً تدريبيّاً أساسياً، وبلغ عدد المتدربين 18,598 متدرباً تخرج منهم 6,335 متدرباً بنسبة 34.1%. في حين بلغ عدد المدرّبين بهذه المرحلة 2,679 مدرساً منهم 1,578 مدرساً وطنياً بنسبة 58.9% و 1,110 مدرساً عربياً بنسبة 41.1%. في حين كان عدد المراكز 69 مركزاً عام 1988 م.

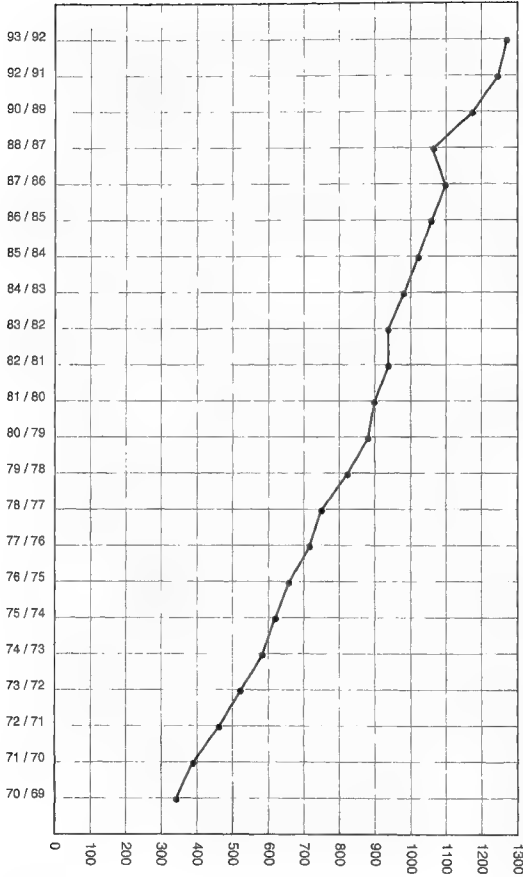
2 - مرحلة التدريب المتوسط:

شهدت المراكز التدريبية المتوسطة تطوراً مطرداً في السنوات الأخيرة حيث بلغ عدد هذه المراكز خلال العام التدريبي 93/92، 140 مركزاً تضم 60,670 ألف متدرب. وبلغ عدد المدرّبين بهذه المرحلة 5931 مدرساً منهم 1,836 مدرساً وطنياً بنسبة 31.0% و 4,195 مدرساً عربياً بنسبة 69.0% في حين كان عدد المراكز المتوسطة 79 مركزاً في العام الدراسي 1988/87 م.

(1) ج.ع.ل.س.أ.ع، اللجنة الشعبية العامة للتعليم والشباب والبحث العلمي والتكوين المهني، التقرير السنوي للقطاع، لعام 1992 ص. 11 - 12.

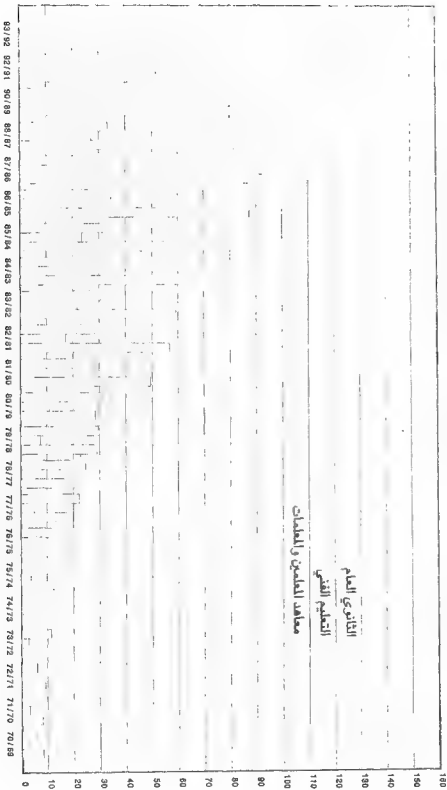
لرقم (18-1)

تطور التعليم الأساسي في الجماهيرية العظمى خلال 1993 / 92 - 70 / 69





نظور التعليم الثانوي والفني ومعاهد المعلمين والمعلمات في الجماهيرية العظمى خلال 1993 / 92 - 70 / 69
الآف



جدول رقم (10-16)

تطور عدد مراكز و الطاقة الاستيعابية لمراكز التدريب 1987 - 1993

المراكز القديمة			المراكز الجديدة					التكوين الأساسي				المستويات
عدد	المتدربين	بالترتيب	عدد	الطاقة	عدد	المراكز	عدد	المتدربين	بالترتيب	الطاقة	عدد	
-	560	500	4	3521	22294	18000	79	5773	13632	9171	69	1988 / 1987
-	2035	2000	9	4631	34503	23000	100	5,300	16974	11371	90	1989 / 1988
-	2688	2200	10	9463	36489	3,000	99	7,100	18551	14878	106	1990 / 1989
3009	2500	11	-	-	-	-	-	8,200	20634	14878	106	1991 / 1990
-	-	-	-	-	-	60670	140	6,335	18,598	-	126	1992 / 1991
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1993 / 1992

المصدر:

- 1- أمانة اللجنة الوطنية العامة لتخطيط الاقتصاد، انشاء على منحدرات الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1970-1993، المجلد 1992.
- 2- اللجنة الوطنية العامة للتعليم والدراسات والبحوث العلمي والتكنولوجيا المجلد 1992





3- مراكز تدريب المرأة:

شهدت مراكز تدريب المرأة توسعاً هائلاً في ظل ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة، فقد كان عدد مراكز تدريب المرأة في العام 90/91 156 مركزاً وصل إلى 191 مركزاً عام 1991/1992 م بزيادة قدرها 22.4٪. وبلغ عدد المتدربات بهذه المراكز 7,640 متدربة.

سابعاً: التعليم العالي والبحث العلمي:

إنّ الصورة الأخرى للتقدّم في مجال التعليم هي تركيز الثورة على التعليم الجامعي والبحث العلمي إيماناً منها بأهميتهما في مواكبة التطوّر والتقدم التقني الحديث حتى يتمكن المجتمع من تلبية احتياجاته من القوى البشرية المؤهلة تأهيلاً عالياً في مختلف المجالات العلمية والتقنية. وتمشياً مع الإعداد لتطبيق البنية التعليمية الجديدة فقد تم التوسع في إنشاء الجامعات المتخصصة من ناحية وتوزيع هذه الجامعات على مختلف المناطق بالجمهورية العظمى بحيث لا يقتصر وجود الجامعات والتعليم العالي على المدن، حتى تتاح الفرصة لجميع أفراد المجتمع الاستفادة من هذا النوع من التعليم. وفي هذا الإطار، تم إنشاء الجامعات الجديدة بالإضافة إلى الجامعات القائمة وفق الهيكلية الجديدة التي جاءت وفق قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 745 لسنة 91 على النحو التالي:

أولاً: جامعة الفاتح ومقرها طرابلس وتتكون من الكليات الآتية:

- 1- كلية العلوم ومقرها طرابلس.
- 2- كلية الهندسة ومقرها طرابلس.
- 3- كلية الزراعة ومقرها طرابلس.
- 4- كلية العلوم الاجتماعية ومقرها طرابلس.
- 5- كلية اللغات ومقرها طرابلس.
- 6- كلية التربية ومقرها طرابلس.
- 7- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومقرها طرابلس.
- 8- كلية الفنون والإعلام ومقرها طرابلس.
- 9- كلية التربية البدنية ومقرها طرابلس.
- 10- كلية البيطرة ومقرها طرابلس.



والد. . جامعة قاروينس ومقرها بنغازى وتتكون من الكليات التالية :

- 1 - كلية الآداب ومقرها بنغازى .
- 2 - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومقرها بنغازى .
- 3 - كلية القانون ومقرها بنغازى .
- 4 - كلية العلوم ومقرها بنغازى .
- 5 - كلية الهندسة ومقرها بنغازى .
- 6 - كلية التربية ومقرها المرج .

ثالثاً: جامعة ناصر الأممية ومقرها الخمس وتتكون من الكليات التالية :

- 1 - كلية القانون ومقرها ترهونة .
- 2 - كلية العلوم ومقرها الخمس .
- 3 - كلية الهندسة ومقرها الخمس .
- 4 - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومقرها زليطن .
- 5 - كلية الآداب ومقرها زليطن .

رابعاً: جامعة السابع من أبريل ومقرها مدينة الزاوية وتتكون من الكليات التالية :

- 1 - كلية العلوم ومقرها الزاوية .
- 2 - كلية التربية البدنية ومقرها الزاوية .
- 3 - كلية الهندسة ومقرها صبراتة .
- 4 - كلية الآداب ومقرها زوارة .

خامساً: جامعة عمر المختار ومقرها مدينة البيضاء وتتكون من الكليات التالية :

- 1 - كلية الزراعة ومقرها البيضاء .
- 2 - كلية العلوم ومقرها البيضاء .
- 3 - كلية الهندسة ومقرها البيضاء .
- 4 - كلية البيطرة ومقرها البيضاء .



- 6 - كلية الاقتصاد والمحاسبة ومقرها درنة .
- 7 - كلية الفنون والعمارة ومقرها درنة .
- 8 - كلية العلوم الاجتماعية ومقرها طبرق .
- 9 - كلية الهندسة الميكانيكية ومقرها طبرق .

سادساً: جامعة سبها ومقرها مدينة سبها وتتكون من الكليات التالية :

- 1 - كلية التربية ومقرها سبها .
- 2 - كلية العلوم ومقرها سبها .
- 3 - كلية العلوم الهندسية والتقنية ومقرها براك .
- 4 - كلية اللغات ومقرها سبها .
- 5 - كلية التربية البدنية ومقرها غات .
- 6 - كلية الزراعة ومقرها أوباري .
- 7 - كلية الاقتصاد والمحاسبة ومقرها مرزق .

سابعاً: جامعة التحدى ومقرها مدينة سرت وتتكون من الكليات التالية :

- 1 - كلية الاقتصاد والمحاسبة ومقرها سرت .
- 2 - كلية القانون ومقرها سرت .
- 3 - كلية التربية ومقرها سرت .
- 4 - كلية العلوم ومقرها مصراتة .
- 5 - كلية الآداب ومقرها مصراتة .
- 6 - كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية ومقرها هون .
- 7 - كلية الهندسة الالكترونية ومقرها بن وليد .

ثامناً: جامعة الجبل الغربي: ومقرها الزنتان وتتكون من الكليات التالية :

- 1 - كلية الاقتصاد والمحاسبة ومقرها غريان .
- 2 - كلية العلوم ومقرها الزنتان .
- 3 - كلية التربية ومقرها يفرن .
- 4 - كلية القانون ومقرها نالوت .
- 5 - كلية الهندسة ومقرها جادو .



تاسعاً: جامعة النجم الساطع جامعة نفطية متخصصة ومقرها البريقة.

عاشراً: جامعة الفاتح العظيم للعلوم الطبية ومقرها طرابلس وتتكون من الكليات التالية:

- 1 - كلية الطب البشرى ومقرها طرابلس .
- 2 - كلية الصيدلة ومقرها طرابلس .
- 3 - كلية طب الأسنان ومقرها طرابلس .
- 4 - كلية التقنية الطبية ومقرها مصراته .
- 5 - كلية الطب البشرى ومقرها سبها .
- 6 - كلية طب الأسنان ومقرها سبها .

الحادى عشر: جامعة العرب الطبية ومقرها مدينة بنغازى وتتكون من الكليات التالية:

- 1 - كلية الطب البشرى ومقرها بنغازى .
- 2 - كلية طب الأسنان ومقرها بنغازى .
- 3 - كلية الصيدلة ومقرها بنغازى .
- 4 - كلية الطب البشرى فرع سرت .
- 5 - كلية التقنية الطبية ومقرها درنة .

الثانى عشر: الجامعة المفتوحة ومقرها مدينة طرابلس وتتكون من الكليات التالية:

- 1 - كلية الآداب ومقرها طرابلس .
- 2 - كلية القانون ومقرها طرابلس .
- 3 - كلية الاقتصاد ومقرها طرابلس .

كما تم إنشاء العديد من المعاهد العليا المتخصصة فى مختلف مناطق الجماهيرية العظمى . وتمثل هذه المعاهد:

- 1 - المعهد العالى للمهن الإدارية والمالية غدامس .
- 2 - المعهد العالى للمهن الإدارية والمالية بنغازى .



3 - المعهد العالي للمهن الإدارية والمالية طرابلس .

4 - المعهد العالي للمهن الشاملة سبها .

5 - المعهد العالي للمهن الشاملة صرمان .

6 - المعهد العالي للمهن الشاملة البيضاء .

7 - المعهد العالي للمهن الشاملة درنة .

8 - المعهد العالي للمهن الشاملة غريان .

9 - المعهد العالي للمهن الشاملة نالوت .

10 - المعهد العالي للمهن الشاملة مصراتة .

11 - المعهد العالي للحاسب الآلي طرابلس .

12 - المعهد العالي لإعداد المدربين زليتن .

13 - المعهد العالي لإعداد المدربين مالمط .

14 - المعهد العالي للمهن الميكانيكية طرابلس .

15 - المعهد العالي للمهن الميكانيكية بنغازي .

16 - المعهد العالي للمهن الكهربائية بنغازي .

17 - التقنية الصناعية طرابلس .

18 - السلامة المهنية السبيعة .

إضافة إلى المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بنغازي .

وقد بلغ عدد طلاب هذه المراكز المتقدمة حتى العام الدراسي 1993/92 م 7622 ألف طالب بينما كان هذا العدد 5432 في العام الدراسي 1992/91 م أي بزيادة بلغ معدلها 40.3٪.

بالإضافة إلى الجامعات والمعاهد العليا، ثم إنشاء عدد من المراكز البحثية المتخصصة وهي:

أولاً: الهيئة القومية للبحث العلمي ويتبعها:

1 - معهد الإنماء العربي .

2 - مركز البحوث والدراسات الإفريقية .

3 - مركز بحوث العلوم الاقتصادية .

4 - المركز العربي لأبحاث الصحراء وتنمية المجتمعات الصحراوية .

ثانياً: مركز البحوث النووية .

ثالثاً: المركز الليبي للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء .



رابعاً: المركز الوطنى للبحوث التعليمية والتدريبية.

خامساً: مركز بحوث الليزر.

سادساً: مركز دراسات الطاقة الشمسية.

بالإضافة إلى الأكاديمية المغاربية للعلوم، واللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم.

عدد الطلاب بالجامعات:

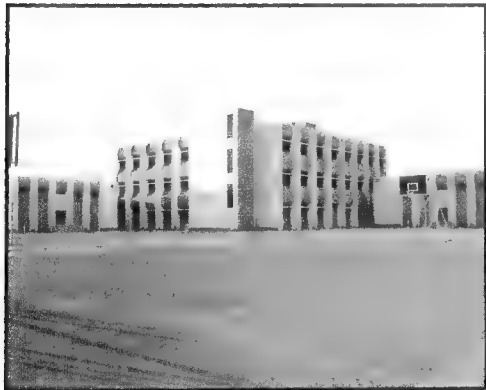
لقد تضاعف عدد الطلبة والطالبات فى الجامعات نتيجة للدور الذى توليه الثورة من مجانية التعليم ليس فقط لأفراد المجتمع العربى الليبى، بل لكثير من الطلاب الوافدين بمنح دراسية فى مختلف التخصصات العلمية.

ولا ريب فى أن التعليم الجامعى والعالى يضع أمام طلابنا آفاقاً وفرصاً جديدة للعمل فى مختلف مناشط الاقتصاد. وخلال مسيرة الثورة ازداد عدد الطلبة والطالبات زيادة ملحوظة فى التعليم الجامعى من 3663 ألف طالب وطالبة فى العام الدراسى 70/69 إلى 101,093 ألف طالب وطالبة فى العام الدراسى 1993/92 م أى بزيادة كبيرة بلغت 97430 طالب وطالبة كما هو موضح فى الجدول رقم (16-11) وشكل رقم (16-2) وشكل رقم (16-3) الذى يبين تطور الطلاب منذ عام 70/69 وحتى عام 1993/1992 م، وعدد الطلاب بالجامعات العربية الليبية خلال العامين الدراسيين 92/91 و 1993/92 م. جدول رقم

(16-12)

كما شهد التعليم الجامعى تطوراً هائلاً فى مجال هيئة التدريس، فقد بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات العربية الليبية حوالى 4,031 عضواً منهم 2,288 عضواً بنسبة 56.8٪ من الليبيين فى العام الدراسى 93/92. بينما لم يتجاوز هذا العدد فى العام الدراسى 91/90 عن 2540 منهم 1727 عضواً بنسبة 68.0٪ ليبيين أى بزيادة نسبتها 58.7٪. (انظر جدول رقم (16-13) وشكل رقم

(16-4)







جدول رقم (11-16)

تطور عدد الطلاب في الجامعات العربية الليبية

خلال فترة (العام الجامعي 69 / 70 وحتى العام الجامعي 92 / 93)

معدل الزيادة(*)	عدد الطلاب	العام الجامعي
-	3663	70-69
44.7	5300	71-70
18.9	6300	72-71
30.7	8235	73-72
16.7	9612	74-73
25.0	12013	75-74
6.4	11234	76-75
4.4	11744	77-76
13.6	13352	78-77
2.1	13634	79-78
1.0	13488	80-79
31.0	17668	81-80
30.1	22985	82-81
18.6	27255	83-82
29.8	35387	84-83
7.6 -	34469	85-84
6.2	36595	86-85
6.1	38840	87-86
36.8	53127	90-89
37.2	72899	92-91
38.7	101.093	93-92

المصدر: جمعت بيانات هذا الجدول من مصادر مختلفة: (أ) النشرات السنوية التي تصدرها الجامعات. (ب) منشورات اللجنة الشعبية العامة للتخطيط. (ج) اللجنة الشعبية للتخطيط للاقتصاد.

(*) تم حساب معدل الزيادة من قبل الباحث.

جدول رقم (12-16)

تطور عدد الطلاب في الجامعات العربية للبيئة حسب النوع خلال العامين الدراسيين 91 / 92 - 92 / 93

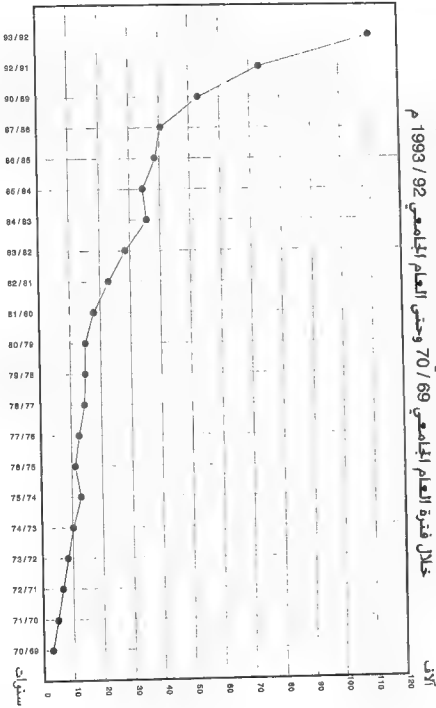
العام الدراسي 92 / 91				العام الدراسي 93 / 92			
عدد الطلاب		عدد الطلاب		عدد الطلاب		عدد الطلاب	
ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث
10,033	14,100	24,133	12,596	18,000	30,596	10,033	14,100
جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة
7,972	8,406	14,378	9,716	9,162	18,878	7,972	8,406
جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة
904	4,133	5,037	1,744	6,926	8,670	904	4,133
جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة
2,408	298	2,706	3,382	831	4,223	2,408	298
جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة
3,037	2,183	5,220	3,168	2,566	5,734	3,037	2,183
جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة
1,563	374	1,927	3,705	845	4,550	1,563	374
جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة
1,134	890	2,024	1,061	955	2,016	1,134	890
جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة
1,070	8	1,078	841	10	851	1,070	8
جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة
1,242	1895	3,177	2,672	3,783	6,455	1,242	1895
جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة
1,341	588	1,929	2,277	1,704	3,981	1,341	588
جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة
2,313	850	3,163	3,133	1,809	4,742	2,313	850
جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة
6,566	1,571	8,127	—	—	—	6,566	1,571
جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة	جامعة القاهرة
39,563	33,336	72,899	52,123	48,970	101,093	39,563	33,336
المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع

المصدر: التقرير السنوي قطاع التعليم والشباب والبحث العلمي والتكوين المهني 1992، ص 71-72

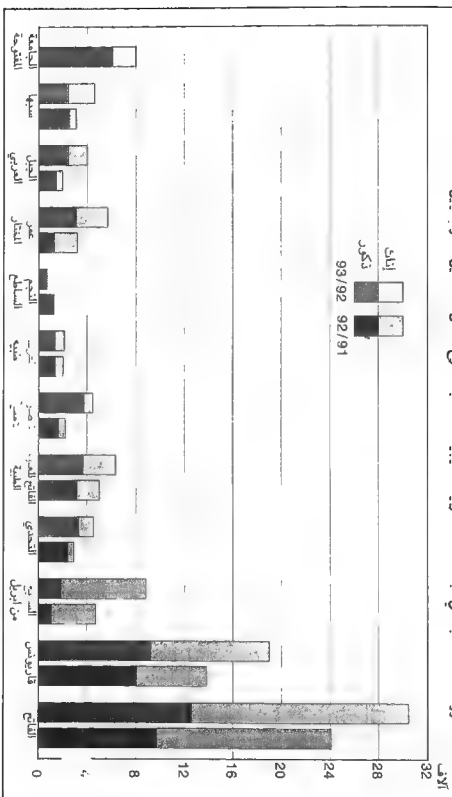




تطور عدد الطلاب في الجامعات العربية الليبية خلال فترة العام الجامعي 70 / 69 وحتى العام الجامعي 93 / 92 م



تطور عدد الطلاب في الجامعات العربية اللبية حسب النوع خلال العامين 91 / 92 - 92 / 93





جدول رقم (13-16) عدد أعضاء هيئة
التدريب بالجامعات العربية الليبية للعام الجامعي 92 / 93

أعضاء هيئة التدريس			الجامعات
المجموع	غير ليبيين	ليبيين	
1.135	226	909	جامعة الفاتح
629	222	407	جامعة قاريونس
241	154	87	جامعة السابع من أبريل
233	153	80	جامعة التحدي
332	130	202	جامعة الفاتح العظيم للعلوم الطبية
235	97	138	جامعة ناصر الأممية
352	245	107	جامعة العرب الطبية
187	131	56	جامعة عمر المختار
269	94	175	جامعة الجيل الغربي
310	213	97	جامعة سبها
23	3	20	الجامعة المفتوحة
4.031	1.743	2.288	المجموع

المصدر: ج.ع.ل.ش.أ.ع، التقرير السنوي لقطاع التعليم والشباب والبحث العلمي والتكوين المهني للعام 1992م

البعثات الدراسية :

أولت ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة عناية كبيرة بالبعثات الدراسية الجامعية والعالية والدقيقة لإعداد الكوادر العلمية المؤهلة في مجال التعليم العالي وتحقيقاً



لهذه الأهداف بلغ عدد الموفودين منذ بداية عام 1989 وحتى نهاية 1992 م، 2650 موفداً.

ويتبين من الجدول رقم (14-16) أن عدد الموفودين في مجال الدراسات الجامعية في كندا وأمريكا يصل إلى 64 طالباً (14.3 %)، والوطن العربي 46 طالباً (19.7٪) وأوروبا 187 طالباً (57.7٪) وآسيا 25 طالباً بنسبة (7.7٪).

أما في مجال الدراسات العليا (العالية والدقيقة) فقد استحوذت أوروبا بالمركز الأول من بين الموفودين للدراسة بالخارج 64.2٪ و 57.9٪ والوطن العربي بالمركز الثاني (21.7٪ و 30.1٪) في حين تأتي آسيا وأمريكا وكندا في المركزين الثالث والرابع على التوالي (8.3٪، 7.6٪ و 4.8٪ و 3.6٪).

إن الاهتمام بالدراسات العليا بالخارج يعتبر مؤشراً حقيقياً للحاجة الماسة للكوادر العلمية والفنية التي تزداد الحاجة لها يوم بعد يوم، إضافة إلى الاستفادة من تجارب الشعوب الأخرى في مثل هذه المجالات العلمية المختلفة.

جدول رقم (14-16)

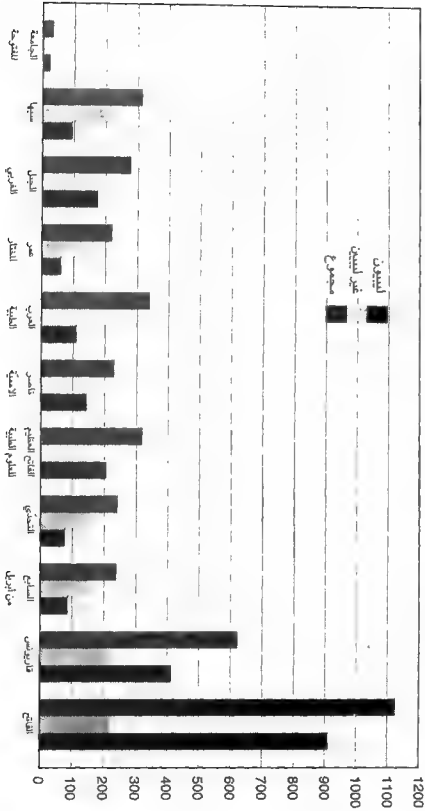
التوزيع العددي للموفودين حسب البلدان والدرجات العلمية (1989 - 1992)

البلدان	الدراسات العليا			
	الدراسات الجامعية %	عالية %	دقيقة %	المجموع %
الوطن العربي	14.3 046	21.7 0246	30.1 0358	24.5 0650
كندا وأمريكا	19.7 064	4.8 055	3.6 043	6.1 0182
أمريكا اللاتينية	0.6 02	0.5 006	0.8 005	0.6 0017
أوروبا	57.7 187	64.2 729	57.9 689	60.0 1605
آسيا	7.7 025	8.3 094	7.6 091	8.0 0210
أفريقيا	- -	0.4 005	- -	0.2 0005
أستراليا	- -	- -	- -	0.0 0001
المجموع	100.0 324	100.0 1135	100.0 1191	100 02650

المصدر: أعدت جدولاً هذه البيانات من التقرير السنوي لقطاع التعليم والشباب والبحث العلمي والتكوين المهني للعام 1992 ص. 40-41.



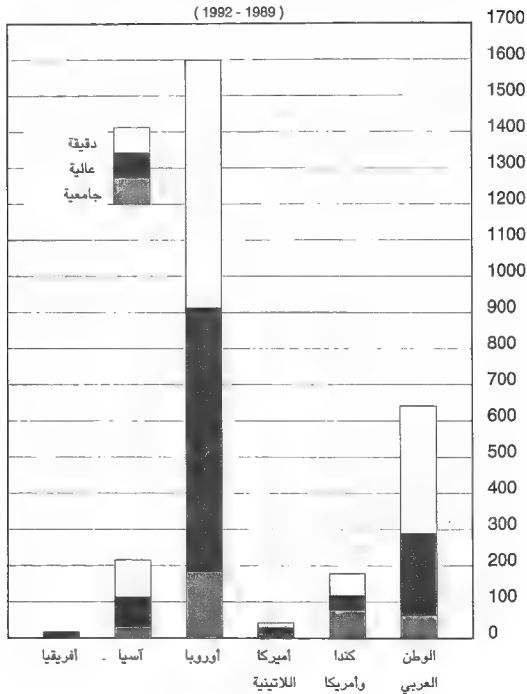
البلد	1980	1981	1982
لبنان	1100	1100	1100
غير لبنان	900	900	900
مجموع	2000	2000	2000





التوزيع العددي للموفدين حسب البلدان والدرجات العلمية

(1992 - 1989)





التعاون الثقافي والعلمي بين الجماهيرية العظمى والدول الشقيقة والصديقة

تنفيذاً للاتفاقيات المبرمة مع الدول الشقيقة والصديقة في مجال التعاون الثقافي والعلمي تقوم الجماهيرية العظمى بمنح عدد من المقاعد الدراسية سنوياً بجامعات ومعاهد الجماهيرية العظمى. وقد خصصت عدداً من المنح الدراسية كما هو مبين في الجدول رقم (15-16) خلال عامي 87 - 88، 88 - 89 م، إذ وصلت هذه المنح الدراسية في العام الجامعي 87 - 88 إلى 71 منحة دراسية (عام)، و 1805 منح دراسية (جامعي)، وعدد (1) منحة دراسية (عالي) بإجمالي يصل 1678 منحة دراسية في مقابل 1125 منحة دراسية في العام الجامعي 88/1989 م، منها 369 منحة دراسية (عام) و 294 منحة دراسية (جامعي)⁽¹⁾.

بالإضافة إلى منح الجماهيرية العظمى عدداً من المنح الدراسية للكثير من الطلاب الوافدين للدراسة بجامعات الجماهيرية العظمى، فقد آمنت الجماهيرية العظمى بأهمية التعاون الدولي وتبادل الخبرات. ومن هذا المنطلق ارتبطت الجماهيرية العظمى بالعديد من الاتفاقيات في مجال التعليم خلال عام 1988 مع عدد من المنظمات والهيئات الدولية ومن أهم هذه الاتفاقيات:

1- اتفاقية بين الجماهيرية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تتعلق بمجال نشر اللغة والثقافة العربية في الدول الإفريقية.

2- اتفاقية المقرّر بين الجماهيرية وبين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بشأن استضافة مركز تدريب قيادات محو الأمية وتعليم الكبار لدول شمال إفريقيا.

(1) ج.ع.ل.ش.أ، اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي، تقرير اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي، مطابع أمانة التعليم، 1988، ص 10 - 11.



جدول رقم (15-16)
عدد المنح الدراسية خلال عام 87 / 88 ، 88 / 88 ، 88 / 89

العام الجامعي 1988 / 87 م			العام الجامعي 1989 / 88 م					
الدولة	عام	جامعي	عالي	المجموع	عام	جامعي	عالي	المجموع
فلسطين	-	176	-	176	-	150	-	150
لبنان	-	2	-	2	-	-	-	-
الأردن	-	1	-	1	-	-	-	-
سوريا	-	6	-	6	-	-	-	-
العراق	-	1	-	1	-	-	-	-
السودان	-	1334	-	1334	80	50	-	130
تونس	-	6	-	6	-	-	-	-
الجزائر	-	2	-	2	-	-	-	-
المغرب	-	1	-	1	-	10	-	10
موريتانيا	-2	3	1	6	جميع المراحل التعليمية			500
الساقية الحمراء	-	8	-	8	-	-	-	-
الصومال	1	1	-	2	-	-	-	-
اليمن	-	6	-	8	-	-	-	-
البحرين	-	1	-	1	-	-	-	-
تشاد	8	2	-	10	-	6	-	6
نيجيريا	4	-	-	4	-	1	-	1
بنين	2	-	-	2	-	1	-	1
غانا	4	-	-	4	-	1	-	1
غينيا	1	-	-	1	-	-	-	-
ساحل العاج	3	-	-	3	-	2	-	2
سيراليون	1	-	-	1	-	-	-	-
مالي	3	-	-	3	-	6	-	6
النيجر	14	-	-	14	-	-	-	-
بوركينافاسو	11	-	-	11	-	1	-	1



(تابع)

الدولة		عام جامعي عالي		المجموع		عام جامعي عالي		المجموع		العام الجامعي العام الجامعي		1988 / 87 م 1989 / 88 م	
أوغنده	11	-	-	1	-	-	-	1	-	عام	جامعي	عالي	المجموع
غامبيا	4	-	-	4	-	-	-	4	-	عام	جامعي	عالي	المجموع
السنتال	3	-	-	3	-	-	-	3	-	عام	جامعي	عالي	المجموع
الكونغو	-	1	-	1	-	-	-	1	-	عام	جامعي	عالي	المجموع
روانده	-	15	-	15	-	-	-	15	-	عام	جامعي	عالي	المجموع
بوتسوانا	2	-	-	2	-	-	-	2	-	عام	جامعي	عالي	المجموع
المالديف	2	-	-	2	-	-	-	2	-	عام	جامعي	عالي	المجموع
جنوب افريقيا	1	-	-	1	-	-	-	1	-	عام	جامعي	عالي	المجموع
ايران	-	1	-	1	-	-	-	1	-	عام	جامعي	عالي	المجموع
الصين	2	-	-	2	-	-	-	2	-	عام	جامعي	عالي	المجموع
ماليزيا	-	5	-	5	-	-	-	5	-	عام	جامعي	عالي	المجموع
كوريا الشمالية	-	15	-	15	-	-	-	15	-	عام	جامعي	عالي	المجموع
توجا	2	-	-	2	-	-	-	2	-	عام	جامعي	عالي	المجموع
تايلاند	1	13	-	14	-	-	-	14	-	عام	جامعي	عالي	المجموع
الفلبيين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	عام	جامعي	عالي	المجموع
مالطا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	عام	جامعي	عالي	المجموع
المجر	-	1	-	1	-	-	-	1	-	عام	جامعي	عالي	المجموع
بولندا	-	1	-	1	-	-	-	1	-	عام	جامعي	عالي	المجموع
تيشكوسلوفاكيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	عام	جامعي	عالي	المجموع
تركيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	عام	جامعي	عالي	المجموع
الاتحاد السوفياتي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	عام	جامعي	عالي	المجموع
ارتيريا	2	-	-	2	-	-	-	2	-	عام	جامعي	عالي	المجموع
المجموع	71	1605	1	1678	369	294	1175	290	1175	عام	جامعي	عالي	المجموع

المصدر: الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية للتعليم والبحث العلمي، تقرير اللجنة الشعبية

العلماء للتعليم والبحث العلمي، مطابع الثورة، ص. 10-11.



3- اتفاقية الجماهيرية (جامعة الفاتح) والمنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم لتنفيذ مشروع محطة الأحياء البحرية.

4- اتفاقية الرصد المتجدد بين الجماهيرية (الهيئة القومية للبحث العلمي) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم بشأن دعم وتنمية البحث العلمي.

5- اتفاقية الرصد المتجدد بين الجماهيرية (جامعة النجم الساطع التقنية) ومنظمة اليونسكو.

6- اتفاقية بين الجماهيرية (جامعة قاريونس) ومنظمة اليونسكو لتجهيز وتأثيث المعامل العلمية لكلية الهندسة، وتقديم خدمات استشارية في مجال إعداد المناهج وإجراء البحوث العلمية.

7- اتفاقية بين الجماهيرية (أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي) ومنظمة اليونسكو في مجال إعداد وتجهيز وتأثيث المتحف الجماهيري.

8- المشاركة في إعداد دراسة عن استراتيجية التربية في العالم الإسلامي مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.

بالإضافة إلى ذلك تم التعاون على المستوى المغربي والعربي وذلك من خلال:

1- المشاركة في اجتماعات المجلس الوزاري للتربية والتعليم والبحث العلمي في دورته الخامسة الجزائر 12 - 14 الكانون (ديسمبر) 1992 م.

2- المشاركة في كافة اللجان الفنية المكلفة بوضع القانون الأساسي للمسابقات المغاربية.

3- المشاركة في كافة اللجان الفنية المكلفة بوضع نواة مناهج مغاربي موحد.

4- عقد المجلس الأعلى للجامعة المغربية اجتماعه الأول واعتبار طرابلس مقراً للجامعة.

بالإضافة إلى التعاون مع جمهورية سوريا لسنوات 93 - 94 - 95 في إطار برمجة عملية التنشيط وتوسيع آفاق التعاون التربوي والتعليمي والتدريسي. وفي إطار التعاون مع المملكة الأردنية، تم إيفاد 19 طالباً للدراسة في كلية الفندق الأردنية العام الدراسي 93/92. كما تم إيفاد 15 متدرّباً في مجال السلامة المهنية



93/1/1 - 93/22/3 م وإيفاد 15 متدرباً في مجال إعداد المدرسين في الفترة 93/1/1 - 93/27/1 م وفي مجال التعاون مع جمهورية موريتانيا الإسلامية تم إيفاد عدد من المدرسين العرب الليبيين في تخصصات علمية مختلفة.

أما في مجال المنح الدراسية فقد منحت الجماهيرية 20 منحة دراسية في العام الدراسي 93/92 في مقابل 40 منحة دراسية في العام الدراسي 94/93 في حين وصلت المنح الدراسية إلى 363 منحة دراسية للعام الدراسي 93/92 وجاءت معظم هذه المنح الدراسية للطلاب الفلسطينيين (100 منحة) والموريتانيين (100 منحة) وتشاد (42 منحة)، اليمن (30 منحة)، مصر (20 منحة) والسودان (20 منحة)، أرتيريا (17 منحة) أما باقي المنح فهي موزعة على الدول التالية أفغانستان (5)، الساقية الحمراء (6)، المغرب (3) السنغال (2)، بنين (2) وبركتياfasو وسيراليون منحة واحدة لكل منهما⁽¹⁾.

مخصصات ومصروفات ميزانية التحول في قطاع التعليم والبحث العلمي:

لعل في استعراض ما خصّص للتعليم والبحث العلمي في هذه السنوات من مسيرة الثورة من ميزانية التنمية لإنشاء المعاهد والمدارس والكلّيات الجامعية يوضح لنا بجلاء التوسع الهائل الذي حدث في قطاع التعليم في عهد الثورة، كما أن التوسّع في مخصصات الإنفاق الجارى على التعليم والبحث العلمي يوضح مدى العناية والاهتمام بهذا القطاع، وبين الجدول رقم (16-16) ما خصّص من مبالغ من ميزانية التنمية لقطاع التعليم والبحث العلمي بأنواعه وفروعه المختلفة لإنشاء المدارس والمعاهد والكلّيات الجامعية والمرافق التعليمية الأخرى. ومن هذا الجدول يتّضح التزايد الكبير في مخصصات ومصروفات هذا القطاع من سنة إلى سنة أخرى. وقد أتاح هذا التوسع في إنشاء المدارس والجامعات والمعاهد العليا فرصاً كبيرة أمام المواطنين العرب الليبيين في كل منطقة من مناطق الجماهيرية العظمى في التعليم، وترتب على ذلك ارتفاع كبير في أعداد التلاميذ والطلّاب في جميع المراحل التعليمية كما بيّنت الإحصاءات السابقة. فلقد بلغت مخصصات التعليم والبحث العلمي عام 1970 / 1972 (84,6) مليون دينار. وتمّ صرف 54.3 مليون دينار، بينما وصلت مخصصات هذا القطاع

(1) ج.ع.م.أ.ع، التقرير السنوي لقطاع التعليم والشباب والبحث العلمي والتكوين المهني للعام 1992 م ص 53 - 55.



جدول رقم (16-16)

المخصصات والمصروفات لقطاع التعليم (بالمليون دينار)

حسب خطط التنمية المختلفة خلال مسيرة الثورة في خمسة وعشرين عاماً

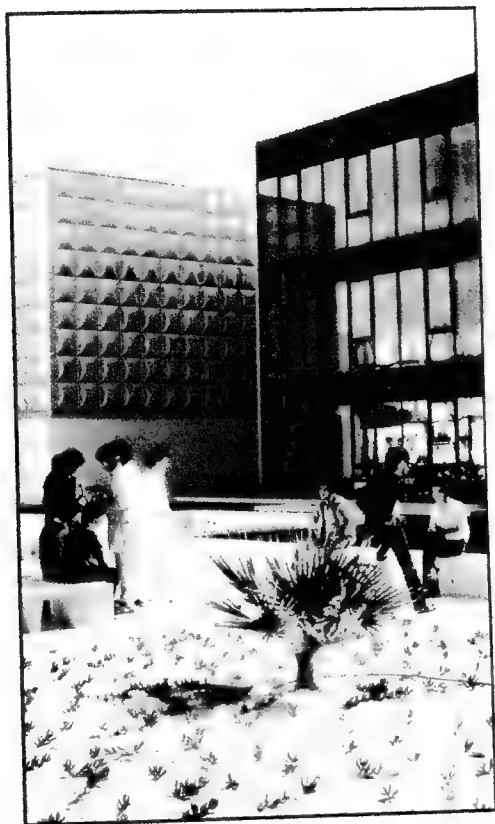
المصروفات	المخصصات	السنوات
54.3	84.6	1972-1970
174.8	220.7	1975-1973
481.9	598.6	1980-1976
695.9	829.3	1985-1981
57.3	140.5	-1986
60.0	143.3	-1987
(1.524.2)	2.016.5	1987-1970
(1.512.4)	2.136.500	1988-1970
-	644.596.113	1993-1992

المصدر: الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، إمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، إنجازات القائد العظيم

خلال ثمانية عشر عاماً 1970 - 1987، شهر النوار، 1987، ص. 5-8.

ما بين 1970 - 1988 ما قيمته 2,136,500 مليار دينار ليبي. وتم صرف 1,512,400 مليار دينار في الفترة نفسها. وبلغت الميزانية التسييرية لقطاع التعليم والشباب والبحث العلمي والتكوين المهني لعام 1993/1992، 644,596,113 في حين بلغت ميزانية التحول إلى 148,000,000 مليون دينار ليبي.

(1) تشير هذه المخصصات لقطاع التعليم والشباب والبحث العلمي والتكوين المهني حيث بلغ إجمالي النفقات التسييرية الباب الأول 554,555,237 والباب الثاني 90,040,876 وميزانية التحول 148 مليون دينار.





وخلاصة القول يتبين من هذه الأرقام الهائلة مدى اهتمام ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة بالتعليم والبحث العلمى لما لهما من أهمية بالغة فى تقدّم ورقى الشعوب.

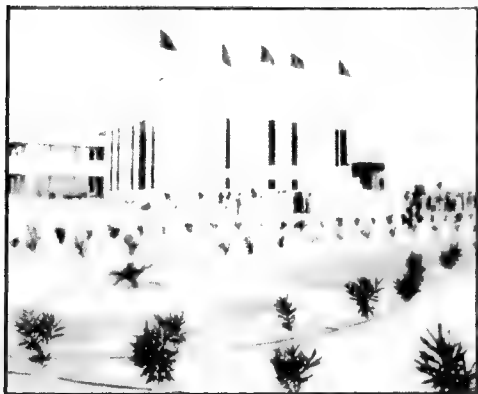
البنية التعليمية الجديدة:

نظراً للمشكلات التى تفرضها تحديات العصر، وانسجاماً مع الاعتقاد بأن النظام التعليمى فى أى مجتمع يجب أن يقود عمليات التحديث والتطوير، واستجابة لتحريض وتوجيهات قائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة بشأن توير نظام التعليم بما يتمشى ومتطلبات العصر، فقد أقرت المؤتمرات الشعبية الأساسية بنية تعليمية جديدة تعمل على دفع حركة بناء المجتمع فى مختلف المجالات المادية والمعنوية بما يكفل بناء الإنسان بناءً علمياً صحيحاً منطلقاً من أصالة مقومات العلم والثقافة العربية وإبراز التراث الحضارى العربى الإسلامى. وقد ركزت البنية التعليمية الجديدة على أن يكون اختيار الفرد للتعليم اختياراً حراً، وأن يكون التعليم مفتوحاً أمام الجميع بكل أنواع التخصص، كما ركزت البنية التعليمية الجديدة بعد مرحلة التعليم الأساسى على ضمان مستقبل الفرد وظيفياً فى سن مبكرة، أو بمواصلة الدراسة فى المجال التخصصى الذى يرغبه.

وتهدف البنية التعليمية الجديدة إلى تحقيق الأهداف العامة التالية:

- 1 - المساهمة فى دفع حركة بناء المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.
- 2 - العمل على تنشئة جيل واع مدرك لواجباته متحمل لمسؤولياته.
- 3 - العمل على تعميق الإحساس بالأصالة العربية وقدرته على التفاعل والعطاء وتنمية الشعور بالانتماء إلى الأمة العربية والعمل على تحقيق وحدتها.
- 4 - أن يكون مفتوحاً أمام الجميع كل أنماط التخصص فى إطار نظم التعليم المدرسى وخارجه ومع برامج التدريب، أو بالإضافة إليها، بحيث تتيح مرونة الانتقال بين فروع التعليم المختلفة.
- 5 - أن يكون اختيار الفرد لمجال دراسته حراً ومقصوداً كوسيلة لتنمية مواهبه وإهتماماته.

6 - أن يقود النظام التعليمى الجديد بعد مرحلة التعليم الأساسى إلى مسارات وظيفية متخصصة تعد خريجيها للمشاركة فى ميادين العمل والإنتاج فى سن مبكرة





أو لمواصلة الدراسة بذات المجال المتخصص.

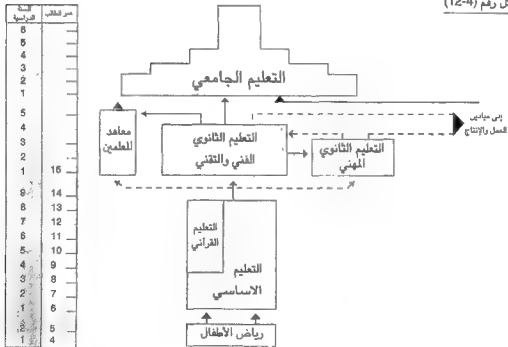
7- أن يؤدي إلى تكوين الإطارات الفنية والتقنية والمهنية المؤهلة التي يكون بإمكانها الاستفادة من أساليب التخطيط العلمي واستيعاب الوسائل والأدوات العلمية للمساهمة الفعالة في تطوير العلم وفي اكتشاف وسائل وطرائق إنتاجية جديدة.

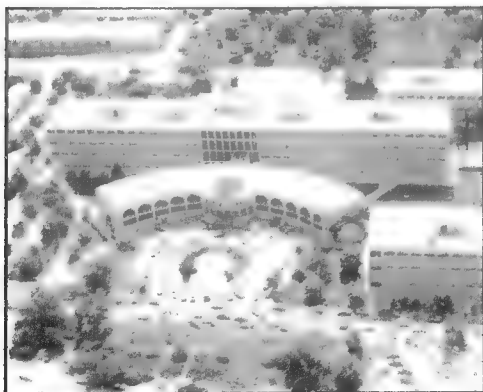
8- أن يعتبر التعليم المهني والفني والتقني جزءاً رئيسياً من مكونات التعليم بمراحله الأولى والوسطى والنهائية.

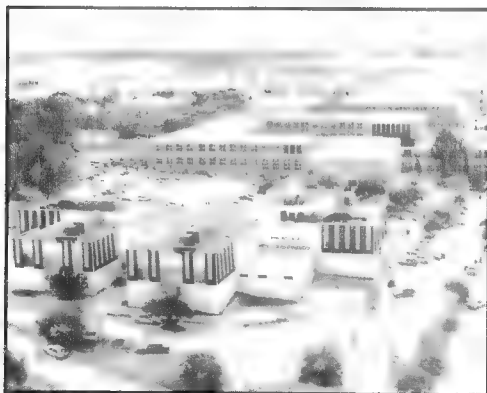
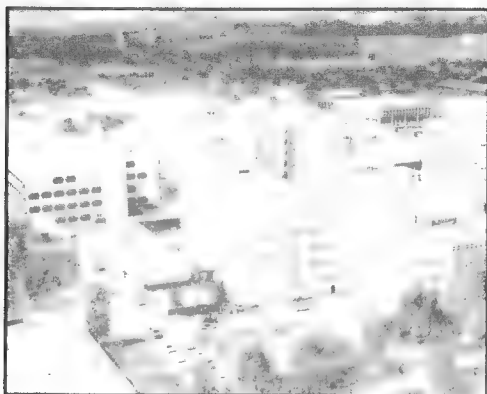
9- اعتماد اللغة العربية لغة للتعليم بجميع المراحل التعليمية وأن يهتم بحفظ القرآن الكريم والبحث في علومه المختلفة.

ويتكون النظام التعليمي الجديد بالجمهورية العظمى (انظر شكل رقم (4-16) من المراحل التعليمية التالية:

شكل رقم (4-12)









أولاً : مرحلة رياض الأطفال .

تبدأ هذه المرحلة بالنسبة للطفل وهو في سن مبكرة أي من سن الرابعة وحتى السادسة . وتعنى برعاية الطفل جسمياً ونفسياً واجتماعياً قبل سن الالتحاق بمرحلة التعليم الأساسى .

أهداف المرحلة :

- 1 - توفير المناخ الملائم لتطور شخصية الطفل تطوراً متكاملأً وتهيئة الظروف بمختلف جوانبها لنمو ملكة الإبداع والقدرة الإستقلالية لديه .
- 2 - توجيه وضبط نشاط الطفل التلقائي بما يكفل اكتساب عادات واتجاهات سليمة لديه والعمل على تنميتها .
- 3 - إثارة استعداده النظرى ، والعمل على مساعدته على اكتشاف الظواهر الطبيعية والاجتماعية ، وتنمية روح التعاون فيه والنظام .
- 4 - تنمية وتطوير لغة الطفل وتسهيل عملية الإتصال عامة ، وتشجيع التعبير السليم ، وتنمية الجوانب الوجدانية والخلقية والدينية لديه .
- 5 - إعداده تربوياً وتعليمياً للإلتحاق بمرحلة التعليم الأساسى .

ثانياً : مرحلة التعليم الأساسى :

يعتبر التعليم الأساسى القاعدة الأساسية والعريضة لتعليم جميع النشء من سن السادسة حتى الخامسة عشرة ، ويهدف إلى تزويد التلاميذ بالحد الضرورى من التعليم والتوجيه التربوى وهو مفتوح على بقية مراحل التعليم اللاحقة ، ويجمع بين النواحي النظرية والعملية ، ويوثق العلاقة بين ما يكتسبه التلميذ فى المدرسة وما يتوفر له فى بيئته من خلال المواد الدراسية المقررة .

أهداف التعليم الأساسى :

- 1 - توفير الحد الأدنى الضرورى من المعارف والمفاهيم ، وتهيئة المجال أمام التلميذ لاكتساب المهارات والاتجاهات اللازمة لتحمل مسئولياته فى مرحلة الرشد .
- 2 - تنشيط القدرات الإبتكارية لدى التلاميذ عن طريق استثمار ميولهم فى مختلف الاتجاهات وفقاً لنمو قدراتهم الجسمية والعقلية .
- 3 - تسهيل اندماج التلاميذ فى الحياة العامة والتعامل مع موجودات التقنية المعاصرة .



4- ترسيخ إيمان التلاميذ بقوميتهم العربية، وتعميق فهم وممارسة الفكر الجياهرى الجديد.

5- الجمع بين الدراسة النظرية والتطبيقية في إطار متكامل.

ومدة الدراسة بهذه المرحلة تسع سنوات استناداً إلى مجال تحديد النمو الذهني والجسمي والنفسي للأطفال باعتبارها أساسية يتحدد على ضوءها استيعاب التلاميذ للمعلومات والمهارات. وتتم هذه المرحلة بتدريس اللغة العربية، والقرآن الكريم، والحساب، ومبادئ العلوم الاجتماعية، والزراعة، والتقنية، والإقتصاد المنزلى بالنسبة للتلميذات.

مرحلة التعليم الثانوي:

وتتكوّن هذه المرحلة من:

أ - التعليم الثانوى التقنى والفنى.

ب - التعليم الثانوى المهنى.

ج - معاهد المعلمين

أ - التعليم الثانوي التقني والفني:

ويهدف التعليم الثانوى التقنى والفنى إلى:

1 - إكتساب المعرفة التخصصية للجميع، والاهتمام بالجانبين النظرى والعمل بطريقة متوازنة.

2 - الإعداد التخصصى لمزاولة مهنة منتجة مع توفير أساسى من المهارات والمعارف والاتجاهات التى تتيح للطلاب أن يواصل تعليمه فى أية مرحلة من مراحل حياته العاملة.

3 - تنوع المجالات العلمية والفنية بما يتفق وتنوع البيئات المحلية.

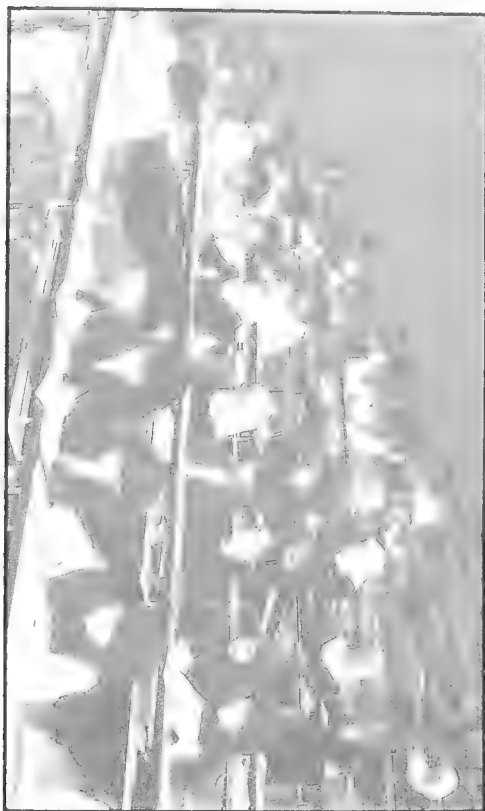
4 - إستثمار الطاقات والقدرات الفردية، والعمل على تطويرها بشكل جيد فى مختلف المجالات العلمية والعملية.

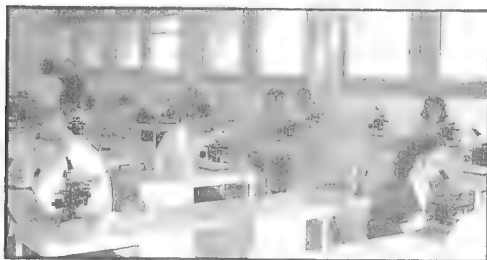
5 - المساهمة فى تلبية احتياجات المجتمع من القوى الفنية المدرسية فى مختلف مجالات التقنية المختلفة المعاصرة.

مجالات الدراسة بالتعليم الثانوي التقني والفني:

تتخصص مجالات التعليم الثانوى التقنى والفنى إلى ستة مجالات دراسية رئيسة

هى:







- أ - مجال العلوم الأساسية.
- ب - مجال العلوم الهندسية والصناعية.
- ج - مجال العلوم الطبية.
- د - مجال العلوم الزراعية.
- هـ - مجال العلوم الإجتماعية.
- و - مجال الفنون.

وتشتمل هذه المجالات على عدد (24) أربع وعشرين ثانوية تخصصية منها على سبيل المثال لا الحصر: ثانوية العلوم الأساسية، ثانوية الميكانيكا، ثانوية الكهرباء، ثانوية الالكترونيات، ثانوية الصناعات، ثانوية علوم الأرض، ثانوية العلوم الطبية، ثانوية العلوم الزراعية، ثانوية الخدمة الاجتماعية، ثانوية الموسيقى.

ومدة الدراسة بالمدارس الثانوية التقنية والفنية أربع سنوات، يمكن للطلاب من خلالها أن يمارس حياته العملية والوظيفية والإنتاجية، أو مواصلة دراسته بمرحلة التعليم الجامعي.

ب - التعليم الثانوي المهني،

يعكس الاهتمام المتزايد بالتعليم المهني ضخامة العمل المتواصل في مختلف مجالات التقنية التي تشهدها معظم دول العالم في العصر الحاضر، مما دعا إلى تفضيل الاتجاه الحديث الذي يعتبر التدريب المهني مهمة مدارس نوعية تنضوي تحت إطار النظام التعليمي للدولة وتتم بالتعليم المهني لإعداد المنتجين المهرة في مختلف المهن والحرف الصناعية والزراعية. ويهدف التعليم الثانوي المهني إلى ما يلي:

- 1 - الإعداد المهني للطلاب ويشكل يوقر المنتجين المهرة في مختلف المهن والحرف.

- 2 - توفير برامج تأهيلية مهنية مناسبة للطلاب الذين لا تمكنهم ظروفهم الخاصة من مواصلة دراساتهم الجامعية.
- 3 - تنمية الاتجاهات والعادات السليمة لدى الطلاب مثل: احترام العمل البدوي، وتحمل المسؤولية، وروح التعاون، لإعدادهم للإندماج في محيط العمل.
- 4 - تزويد الطلاب بحد أدنى من الثقافة والمعارف العلمية المرتبطة بالمهنة أو الحرفة بما يساعدهم على تنمية قدراتهم المهنية.
- 5 - تحديد التخصصات المهنية المناسبة وبخاصة تلك التي تتناسب وتحولات المجتمع الاقتصادية والصناعية.



مجلات، التعاليم المهني :

تهتم المدارس الثانوية المهنية بإعداد الأطر الحرفية المتخصصة ومنها:

1 - الحرفية

2 - الحرفية المهرة

3 - المدربون

ويتم إعداد هذه الفئات المهنية في تخصصات مهنية منها: المهن الميكانيكية، المهن الكهربائية، مهن النجارة، مهن العمارية والإنشاء مهن النسيج، المهن الإنتاجية والخدمية.

وتختلف مدد الدراسة بالمدارس الثانوية المهنية باختلاف طبيعة المهن ومستوى الإعداد المهني والمؤهل المراد الحصول عليه، وفي الغالب فهي تتراوح بين السنتين كحد أدنى، وثلاث سنوات دراسية كحد أعلى.

ج - معاهد المعلمين :

1 - تهتم معاهد المعلمين بإعداد الطلاب اعداداً علمياً ومهنياً وثقافياً والعمل على إكسابهم المهارات التي تؤهلهم للقيام بمسؤولياتهم التعليمية والتربوية في مرحلة التعليم الأساسي ورياض الأطفال بما يتفق والتطورات العلمية والتقنية السريعة التي يمر بها العصر.

2 - الاهتمام بتكوين وتنمية شخصية الطالب تكويناً متوازناً عقلياً وخلقياً واجتماعياً ومهنياً.

3 - تنمية قدرات الطلاب العقلية والفكرية وتوسيع مداركهم وثقافتهم العامة ووعيهم بقضايا مجتمعاتهم وأمتهم، وإبراز ميولهم واستعدادهم وإذكاء رغبتهم في التحصيل العلمي المستمر.

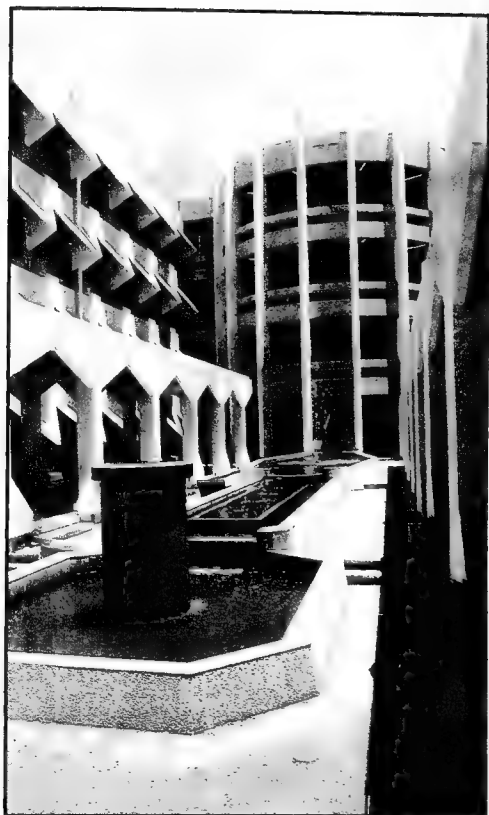
وتشتمل مجالات الدراسة بمعاهد المعلمين على ما يلي:

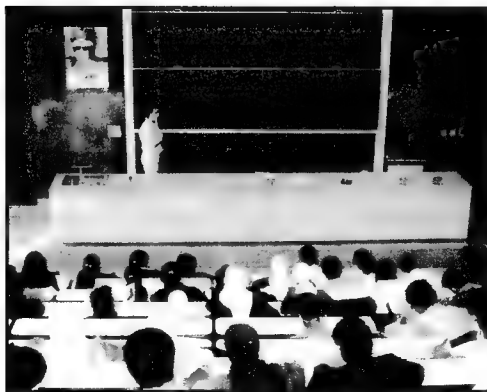
أ - برنامج إعداد مربيات رياض الأطفال

ب - برنامج إعداد معلمى فصول التعليم الأساسى

ج - برنامج إعداد معلمى المواد الدراسية المرتبطة بمرحلة التعليم الأساسى في مختلف مجالات الدراسة ومنها:

العلوم الرياضية، العلوم الطبيعية، اللغة العربية، المواد الاجتماعية، والتربية الفنية، التعليم القرآن، والاقتصاد المنزلى.







مرحلة التعليم الجامعي.

يرتبط التعليم الجامعي ارتباطاً وثيقاً بمراحل التعليم الأساسي والتعليم الثانوي التقني والفني. ويعتبر مكملاً له من خلال التعمق في الدراسة المتخصصة والبحث العلمي المتقدم بما يضمن خدمة المجتمع وتطويرة في مختلف مجالات العلوم والمعرفة. ومن هذا المنطلق سعت ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة إلى إنشاء العديد من الجامعات المتخصصة في مختلف انحاء البلاد. ومن أهداف التعليم الجامعي مايلي:

- 1 - تنشيط الحضارة العربية والإسلامية.
- 2 - توفير برامج تعليمية متقدمة ومتنوعة التخصص لسد احتياجات المجتمع في مختلف المجالات.
- 3 - الاهتمام بالتعريب والتأليف والنشر في مختلف مجالات العلوم.
- 4 - إجراء البحوث والدراسات العلمية، وتقديم اعمال الخبرة والاستشارات.
- 5 - تنظيم الدورات والتدورات والمؤتمرات العلمية، وتوثيق الصلات والروابط العلمية والثقافية مع المؤسسات والهيئات البحثية في الداخل والخارج.

المجالات الدراسية بالجامعة:

وتتكون المجالات الدراسية الجامعية من:

- 1 - مجال العلوم الأساسية (العلوم البحثية).
- 2 - مجال العلوم الهندسية والصناعية
- 3 - مجال العلوم الطبية والدوائية
- 4 - مجال العلوم الزراعية
- 5 - مجال العلوم الإجتماعية
- 6 - مجال العلوم الإنسانية

وتحتوي هذه المجالات على عدد من الأقسام العلمية بالجامعات التي لها ما يناظرها بمرحلة التعليم الثانوي. ويعتبر القسم العلمي النواة الأساسية التي تتكون منها الجامعة، وهو يضم مجموعة من الشعب العلمية المتخصصة.

هذا بالإضافة إلى بعض المراكز والتي هي في مستوى الجامعة وتقع في نوعين:
أ - مراكز ينسب إليها الطلاب مباشرة ومن ثم تشمل برامج دراسية تؤهل الطالب الحصول على مركز جامعي كمراكز اللغات، ومركز الفنون والتربية، ويقومان بتغطية حاجة المجتمع من المعلمين في هذه المجالات.



ب - مراكز لا يتم تنسيب طلاب الدراسات الجامعية الأولى إليها، إلا أنها تقدم برامج دراسية متعددة بما يسمح للطلاب من اختيار المقررات الدراسية التي تتفق مع قدراتهم ورغباتهم⁽⁴⁾.

الخلاصة :

وخلاصة القول، أولت الثورة اهتمامات متميزة في مجال التعليم والبحث العلمي فقد انتشر التعليم انتشاراً سريعاً خلال مسيرة الثورة وبدأ عدد الطلاب في جميع مراحل التعليم يتزايد بشكل ملحوظ ففتحت المدارس الابتدائية، والإعدادية والثانوية والمهنية، والصناعية ومعاهد المعلمين والمعلمات والجامعات وازداد عدد المدرسين والمدارس. وفي الوقت نفسه زادت الميزانية المخصصة لقطاع التعليم زيادة واضحة.

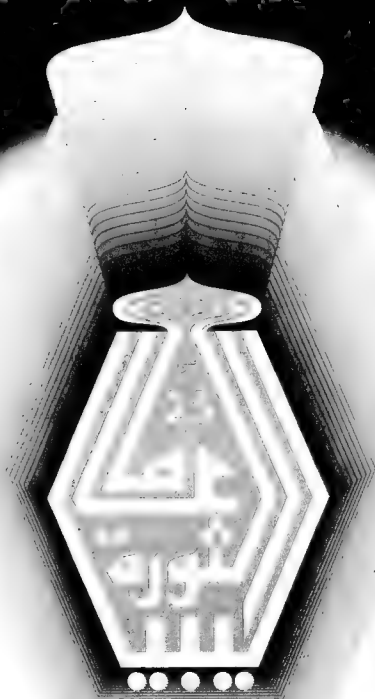
وازداد عدد الجامعات والمعاهد العليا إلى جانب جامعتي الفاتح وقاريونس. وإذا كان التوسع التعليمي في الجماهيرية العظمى قد بدأ يأخذ شكلاً كمياً، بازدياد نسبة المتعلمين والدارسين فإنه في الوقت نفسه بدأ يأخذ اتجاهاً كيفياً، ولا شك أن الفلسفة التعليمية الحديثة الواردة في البنية التعليمية، والقائمة على التوسع في التعليم المهني والفني، إنما تعكس الاتجاهات الجديدة في المجال التعليمي.

وهكذا فإن الإحصاءات الواردة في هذا الفصل تعكس التطور التعليمي الهائل وأهميته في عملية التنمية والتقدم، وإدراك ثورة الفاتح العظيم لأهمية التعليم في خلق الإنسان وتكوينه وتنمية مواهبه وقدراته العقلية والعلمية باعتباره محور التغيير.

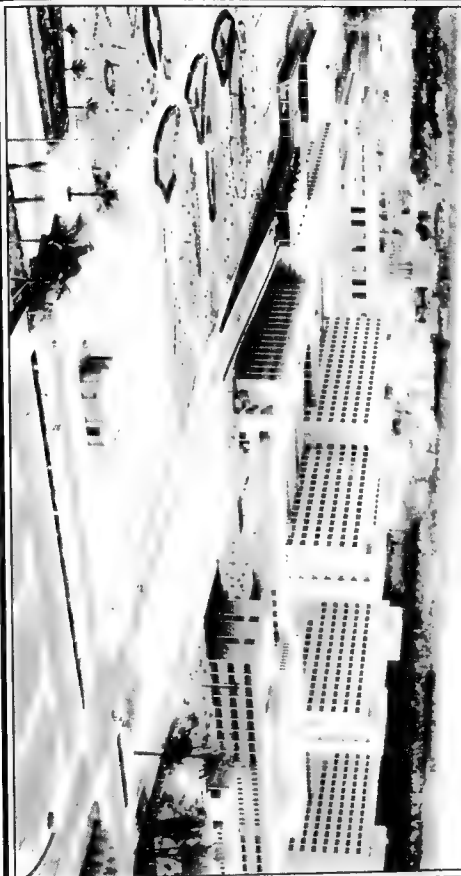
(4) أنظر: الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، اللجنة الشعبية العامة للتعليم، مشروع البنية التعليمية الجديدة - المخطط العام، جلد 1، الأولى، 1391 و.ر (مارس 1982م).



17



الصَّوْنَةُ





المقدمة :

لقد أولت ثورة الفاتح العظيم من خلال مسيرتها الرائدة لعشرين عاماً (1969م - 1989م) اهتماماً كبيراً وبالفعل بتوفير الخدمات الصحية وتطويرها واعتبارها هدفاً أساسياً من أهم أهداف التغير الإجتماعى والإقتصادى، وضرورة من ضرورات التنمية وإنجاحها.

وقد تبلور هذا الاهتمام فى استراتيجية ثابتة لهذا القطاع مفادها أن الرعاية الصحية حق يكفله المجتمع لجميع المواطنين وأن التمتع بأعلى مستوى من الصحة هو أحد الحقوق الأساسية لكل مواطن، وقد تحققت هذه الإستراتيجية من خلال توفير وتطوير الخدمات الصحية بإنشاء المرافق الصحية المتطورة وتوفير الأدوية والعلاج المجانى تمثيلاً مع أحدث التطورات العلمية فى العالم فى هذا المجال، بقصد توفير أفضل المعدلات لتلك الخدمات كمياً وكيفاً، علاجياً ووقائياً، لجميع السكان فى مختلف بلديات الجهايرية العظمى بما يتناسب مع احتياجاتهم.

هذا من ناحية أما من ناحية أخرى فإن الإهتمام بصحة المواطن يُعتبر عاملاً أساسياً فى دفع عجلة التقدم والتغير على المستويين الإجتماعى والإقتصادى، فكلما تكاملت صحة المواطن الجسمية والنفسية أصبح أكثر قدرة على العمل والإنتاج وتحقيق أهداف التنمية والتقدم.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الثورة حرصت منذ البداية على إعطاء الأولوية فى تلك الخدمات للمناطق النائية والدواخل التى حرمت من أقل وأبسط الخدمات الصحية قبل ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم، مما كان سبباً فى انتشار أغلب الأمراض وأكثرها خطراً



في تلك المناطق: كالملايا، والبلهارسيا، والتراكوما... الخ، وهذا بدوره انعكس على معدلات المواليد وارتفاع معدل الوفيات في تلك المناطق بشكل خاص، حتى استطاعت الثورة بفضل جهودها المتواصلة أن تسيطر على تلك الظواهر المرضية وتقضي عليها نهائياً^(١).

ومن ثم توالت خطط التحول العملاقة والمتعددة طويلة وقصيرة الأمد (والجدول رقم (1-17) يوضح الخطط التنموية خلال الفترة (1970م - 1985م)^(٢) في قطاع الصحة لرفع المستوى والخدمات الصحية للمواطن على أرض الفاتح العظيم. ولتحقيق هذه الغاية فقد رصدت خلال هذه الفترة (1969 - 1988م) مبالغ طائلة تجاوزت 946.8 مليون دينار، مما كان مردوده واضحاً على ما نفذ من مشروعات عملاقة وفريدة في نوعها في هذا المجال على المستويين العربي والعالمي، وذلك من خلال الإنجازات المادية، ناهيك عن المعدلات الخدمية التي أصبحت تقارن كماً وكيفاً بأكثر المعدلات الدولية والعالمية بل تفوقها.

فقد وصل ما نفذ من ميزانية هذا القطاع حتى عام 1987 من إجمالي مخصصاته البالغة 946.8 مليون دينار ما يعادل 799.3 مليون دينار وينسبة 84.4٪ من المجموع الكلي، وقد بلغ ما أنفق على مشروعات هذا القطاع (فقط) في المتوسط العام حوالي 44.4 مليون دينار سنوياً و 3.7 مليون دينار شهرياً و 123 ألف دينار يومياً وهذه المعدلات تفوق بكثير ما قد ينفق في كثير من الدول سواء أكانت عربية أو أفريقية أو غيرها مقارنة بعدد سكان الجماهيرية العظمى.

ولم يقتصر اهتمام الثورة بهذا القطاع على حدود رصد تلك المبالغ بل تعداه إلى متابعة تنفيذ الإستراتيجية التي وضعت لتحقيق مستوى صحي أفضل للمواطن عن طريق إنشاء أحدث المستشفيات التي بلغ عددها في عام 1988م 103 مستشفى مركزياً (عامة وتخصصية وقروية) (مجهزة بأحدث الأجهزة وأكثرها تطوراً وفاعلية والتي تتراوح سعتها السريرية بين 200 إلى 1800 سرير للمستشفى الواحد) والعيادات المجهزة التي بلغ عددها 40 عيادة مجمعة والمراكز والوحدات الصحية العامة والتخصصية على كامل تراب الجماهيرية العظمى بل حرصت كذلك على إعطاء أولوية إقامة تلك الإنشاءات والمشروعات في المناطق النائية والواقعة في أطراف الصحراء وتبعد آلاف الكيلو مترات عن مراكز الخدمات الأساسية من قبل قيام ثورة الفاتح العظيم.

(١) ج.ع.ل.ش.أ. اللجنة الشعبية للتخطيط والاقتصاد، مسيرة البناء والتحول خلال سنة عشر عاماً من ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم فبراير 1986.

(٢) الفترة ما بعد عام 1985 أصبحت السياسة الاقتصادية وفق الميزانيات السنوية.



جدول رقم (17-1)
الخطط التنموية في قطاع الصحة (1970 - 1985)

الخطّة	الفترة الزمنية	المبلغ المرسود (بملايين الدينارات)
خطة التحول الاجتماعي والاقتصادي (الثلاثية الأولى)	1970 - 1972 م	50.9 مليون دينار
الخطة الثلاثية للتنمية (الثلاثية الثانية)	1973 - 1975 م	66.2 مليون دينار
خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (الخمسية الأولى)	1976 - 1980 م	313.1 مليون دينار
خطة التحول الاقتصادي الاجتماعي (الخمسية الثانية)	1981 - 1985 م	402.1 مليون دينار

المصدر: ج.ع.ل - وزارة التخطيط، الخطة الثلاثية الاقتصادية والاجتماعية 1983 - 1985 هـ - 1973 - 1975 م
ج.ع.ل - وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1986 - 1980 هـ - 1976 - 1980 م.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد أعطت ثورة الفاتح العظيم اهتماماً خاصاً لأعداد القوى البشرية المتخصصة والفنية والفنية المساعدة العاملة في هذا القطاع، فقد أقيم خلال الفترة (1969 - 1988م) أكثر من 43 معهداً ومدرسةً طبية وجامعاتان إحداهما في طرابلس والأخرى في بنغازي ومدرسة للعلوم الطبية بسبها، ويهدف إنشاء هذه المؤسسات التعليمية في هذا المجال إلى إعداد كوادر متخصصة بمستوياتها الفنية بقصد الإكتفاء الذاتي والإستغناء عن العمالة الأجنبية التي اعتمد عليها هذا المرفق الحيوي زمناً طويلاً، والجدول رقم (2-17) يبين عدد الخريجين في هذه الجامعات والمعاهد الطبية بمختلف تخصصاتهم حتى عام 1988م.

ومن خلال هذا الجدول يتضح جلياً الإنجاز العظيم في إعداد كوادر بمختلف التخصصات الطبية كمرحلة لتليب هذا القطاع الحيوي المهم والأساسي في عملية البناء والتشييد.



جدول رقم (2-17)

عدد الخريجين في الجامعات والمعاهد الطبية داخل وخارج الجماهيرية العظمى حتى عام 1988

فئة الخريجين	عدد الخريجين		المجموع الكلي حتى عام 1988 م
	من داخل الجماهيرية	من خارج الجماهيرية	
الأطباء البشريون	1574	400	1974
أطباء الأسنان	224	90	314
المصادلة	462	64	526
مساعدو المصادلة	1250	-	1250
التمريض العام	4512	23	4535
فنيو مختبرات	929	-	929
فنيو الأشعة	382	43	425
فنيو العلاج الطبيعي	96	131	227
فنيات صحة المجتمع	497	-	497
فنيات صحة الفم	43	247	290
التفتيش الصمي	836	-	836
المجموع الكلي للخريجين	10715	998	11713

المصدر: ج.ع.ل.ش.أ. - أمانة اللجنة الشعبية العامة للصحة، الإدارة العامة للتخطيط الصمي وتنمية القوى العاملة، استخلاص من تقارير المتابعة حتى عام 1988

الاستراتيجية العامة لقطاع الصحة: خلال عشرين عاماً (1969 - 1988) م
لقد تبلورت استراتيجية أو فلسفة التنمية في هذا القطاع الهام في تحقيق أهداف أساسية نستعرضها فيما يلي:

1 - اتخاذ الوسائل التنظيمية والإدارية والتشريعية التي تكفل الترابط بين الخدمات الصحية والخدمات الأخرى ذات العلاقة المباشرة والمكملة لها مثل خدمات التغذية والإسكان وحماية البيئة ومراقبة المحلات العامة وتوفير الأمن الصناعي وغيرها.



2 - توفير الخدمات الصحية والرفع من مستواها كماً وكيفاً للوصول إلى معدلات مُثُلُ تنافس بها الدول الأخرى في عدد الأسرة والمنشآت والمرافق الطبية والفئات الطبية المختلفة وغيرها.

3 - مراعاة عدالة توزيع الخدمات الصحية العلاجية منها والوقائية بين مناطق الجماهيرية العظمى مع إعطاء أولوية تلك الخدمات للمناطق النائية.

4 - التركيز على مشروعات الصحة الوقائية بتحصين مختلف الأفراد في المجتمع ضد الأمراض، ونشر الوعي الصحي والغذائي السليم بينهم واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع التلوث بجميع أنواعه، ووضع النظم الدقيقة لحماية البلاد من الأمراض الوبائية ومنع تسربها إلى الداخل وقد أقيم من أجل ذلك خلال مسيرة الثورة العظيمة 1969 - 1988 أكثر من 15 محجراً طبياً و 143 مختبراً طبياً معدة بأحدث التقنيات العلمية الحديثة في جميع أنحاء الجماهيرية العظمى.

5 - القضاء على الأمراض السارية والمستوطنة كأمراض الدرن والبلهارسيا والتراكوما وغيرها.

6 - تجهيز وتطوير وتدعيم المؤسسات الصحية والطبية القائمة بأكثر الأجهزة حديثة وفعالية وتطوراً.

7 - التوسع في إيفاد البعثات العلمية والتدريبية لتوفير احتياجات المرافق الصحية من المهارات الوطنية اللازمة لتحل محل الأجانب وقد بلغ عدد الموفدين الذين أنجزوا دراستهم حتى عام 1988م 1280 موفداً في مختلف التخصصات الطبية.

8 - الاهتمام بالمعاهد الصحية ومدارس التمريض رأسياً وأفقياً وقد بلغ عدد الخريجين والخريجات في هذه المعاهد والمدارس داخل الجماهيرية حتى عام 1988م 8545 خريجاً في مختلف التخصصات الفنية والفنية المساعدة.

9 - الاهتمام ببرامج التنقيف والإرشاد الصحي على جميع المستويات، وبالوسائل الإعلامية المختلفة مفروزة ومسموعة ومرئية لتعم الفائدة على جميع المواطنين، وقد تطور هذا الاهتمام عن طريق وحدات صحة الأسرة والمجتمع والملف الطبى والطبيب الناصر.

10 - الاهتمام بالبحوث والدراسات العلمية المتعلقة بالخدمات الصحية والعوامل الإقتصادية والنفسية والإجتماعية التى تؤثر على المستوى الصحى وذلك للإستفادة منها فى تطوير نوع الخدمات وتحسينها.





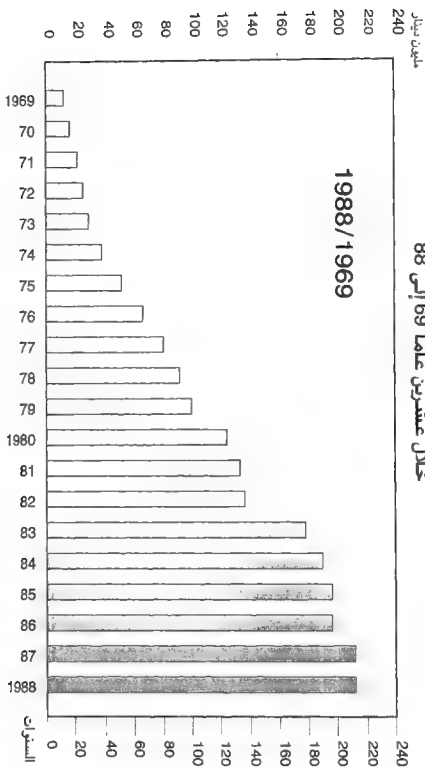
المؤشرات الإحصائية ومدلولاتها في قطاع الصحة خلال عشرين عاماً (1969 - 1988)

أولاً: الاستثمارات في قطاع الصحة وتطورها خلال عشرين عاماً:

يعكس لنا الجدول رقم (3-17) تطور الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصحة خلال عشرين عاماً 1969 - 1988م، وبالمقارنة بين تلك المؤشرات الإحصائية التي يترجمها هذا الجدول والرسوم الإيضاحية له في شكل رقم (1-17) نلاحظ من خلال هذه المقارنة أن الناتج المحلي المحدد للقطاع قد تضاعف أكثر من 11 مرة عما هو عليه قبل ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة فقد كان الناتج المحلي لقطاع الصحة عام 1969م (أى قبل قيام ثورة الفاتح العظيمة)، حوالى 15.9 مليون دينار، نجد أن هذا الرقم قد تزايد وبشكل واضح وسريع حتى وصل في عام 1988م حوالى 208.5 مليون دينار أى بزيادة قدرها 195.6 مليون دينار ونسبة زيادة كلية تفوق 1420٪ خلال العشرين عاماً وهذه المؤشرات في مجملها تؤكد اهتماماً بالغاً من قبل ثورة الفاتح العظيمة وقيادتها التاريخية منذ تفجرها عام 1969م في وضع هذا القطاع ومشروعاته في الدرجة الأولى من حيث توفير احتياجاته المادية والمعنوية لتنفيذ الإستراتيجية التي وضعت له على أكمل وجه، وهذا يتضح وبشكل لا يدع مجالاً للشك في الجدول رقم (4-17) والرسوم التوضيحية له في شكل (2-17) اللذين يترجمان المخصصات المالية التي رصدت لهذا القطاع وتطورها خلال العشرين عاماً (1969 - 1988م) فمن خلال مقارنة المخصصات المالية لقطاع الصحة بين عامي 1969م (قبل الثورة) وعام 1988م (بعد الثورة بعشرين عام) نلاحظ أن الفارق شاسع ولا يقارن بأى مقياس إلا أننا نستعرض هذه المقارنة لكي تعكس الأرقام مقدار هذه الفوارق، ففي عام 1969م لم تتجاوز ميزانية هذا القطاع 6.9 مليون دينار بينما وصلت ميزانية (مخصصات) القطاع عام 1988م 50.250 مليون دينار أى بزيادة قدرها 43.350 مليون دينار وبمعدل يزيد عن 7 أضعاف ونسبة زيادة كلية تفوق 700٪ عما كانت عليه عام 1969م (قبل قيام ثورة الفاتح العظيمة) وهذا المعدل يعتبر منخفضاً إذا ما قارناه بالفترة الأولى التي سعت فيها ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة إلى تحقيق كل ما حرم منه هذا الشعب في هذا القطاع المهم قبل الثورة كبعد المرافق الصحية الأساسية لتقديم كافة الخدمات وبجميع مستوياتها ولجميع السكان في كافة مناطق الجماهيرية العظمى، فعلى سبيل المثال لا ألخصر بلغت مخصصات قطاع الصحة وحدها عام 1981م 106 مليون دينار، وبالمقارنة بين هذا العام وعام 1969م نجد أن

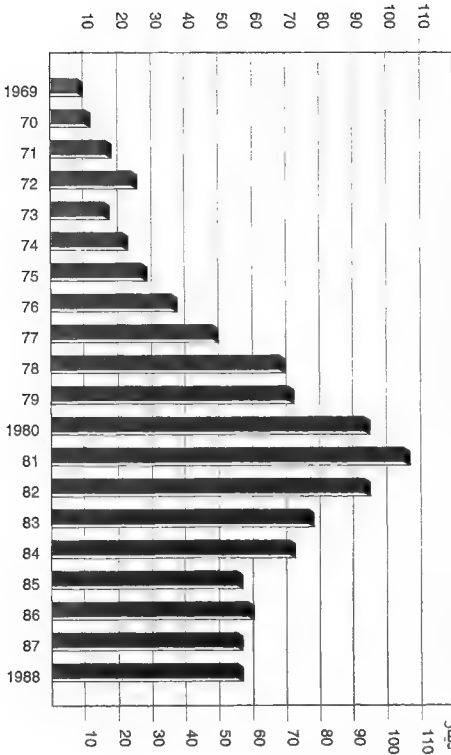
تطور الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصحة (بلايين الدينارات)
خلال عشرين عاماً 69 إلى 88

شكل رقم (17-1)





نظرة الانعقاد التالي على قطاع الصحة (بلايين الدينارات)
خلال عشرين عاما 1969 - 1988





جدول رقم (17-3)

تطور الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصحة خلال العشرين عاماً

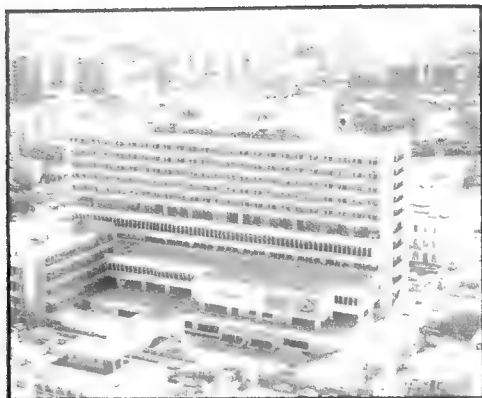
الناتج المحلي لقطاع الصحة بالمليون دينار	السنة
13.9	1969
15.8	1970
22.0	1971
26.9	1972
31.7	1973
38.5	1974
51.6	1975
65.1	1976
79.6	1977
94.8	1978
104.2	1979
126.0	1980
138.6	1981
140.2	1982
178.0	1983
190.0	1984
194.1	1985
165.0	1986
208.5	1987
208.5	1988

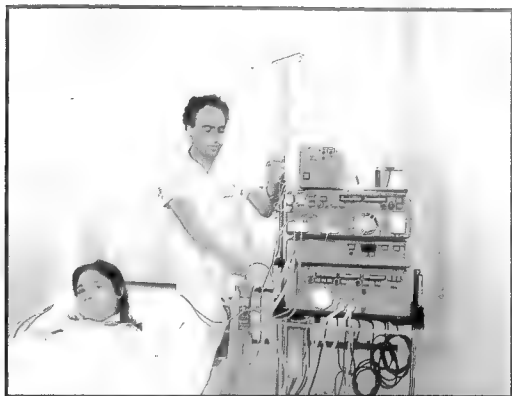


جدول رقم (4-17)

يوضح الانفاق المالي على قطاع الصحة خلال العشرين عاماً (بالمليون دينار)

السنة	المخصصات في ميزانية التحويل	متوسط الإنفاق على الفرد (بالدينار)	
1969	6.900.000	8.3 دينار	
1970	9.800.000	9.7 دينار	
1971	17.000.000	10.9 دينار	
1972	24.100.000	12.5 دينار	
1973	17.000.000	11 دينار "	السنة المالية لهذا العام تبدأ من أول شهر الطير إلى الكانون وثلاث الأرباع من السنة فقط
1974	22.900.000	15.1 دينار	
1975	26.600.000	18.6 دينار	
1976	35.800.000	24 دينار	
1977	47.100.000	27 دينار	
1978	68.100.000	30 دينار	
1979	69.100.000	32.2 دينار	
1980	93.000.000	39.4 دينار	
1981	106.000.000	36.4 دينار	(36.4)
1982	93.700.000	37.6 دينار	(37.8)
1983	75.800.000	45.5 دينار	(38.6)
1984	71.300.000	52.2 دينار	
1985	55.200.000	52.9 دينار	
1986	59.200.000	43.9 دينار	
1988	55.250.000	50.9 دينار	







مخصصات عام 1988م وحدها تزيد بحوالى 91.1 مليون دينار أى بما يزيد عن 12 ضعفاً ونسبة كلية تفوق 1200٪ عما هو مخصص لهذا القطاع عام 1969م.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نلاحظ أن الاختلاف كبير بين نسب الصرف الفعلى من ميزانيات هذا القطاع قبل قيام ثورة الفاتح وبعدها، (والجدول رقم(5-17) والرسوم التوضيحية له فى شكل رقم(3-17)(4-17) يبين المخصص فى أعوام قبل قيام الثورة وأخرى بعدها نلاحظ هذا الفارق الكبير، ففى عام 1969م وحدها بلغت مخصصات قطاع الصحة 6.9 مليون دينار لم يصرف منها إلا 2.9 مليون دينار أى أن نسبة التنفيذ لم تصل إلى 43٪ بينما نجد أن الفارق كبير إذا ما قارنا هذا العام بآخر بعد الثورة، ففى عام 1988م بلغت مخصصات قطاع الصحة 55.250 مليون دينار أى بنسبة تفوق 91.8٪ وهذا بذاته يعتبر معدلاً منخفضاً مقارنة بأعوام أخرى بعد ثورة الفاتح العظيم، إذ فى عام 1981م فاقت نسبة الصرف 109٪ وعام 1979م فاقت النسبة 101٪.

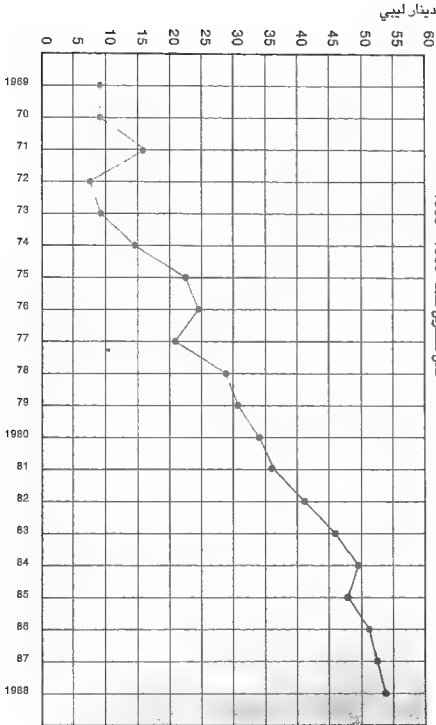
وهذه المؤشرات الإحصائية من حيث الإنفاق المالى تشير مجتمعة إلى الإهتمام الكبير الذى أعطته واستمرت فى بذل العطاء فيه ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم وقيادتها التاريخية لهذا القطاع من بداية المسيرة عام 1969م إلى يومنا هذا، ولعل هذا نابع لما هذا القطاع من أهمية فى المحافظة على المواطن السليم أساس قيام المجتمع واستمراريته وتقدمه.





تطور معدل الإتيان الفردي في قطاع الصحة خلال عشرين عاماً 1969 - 1988

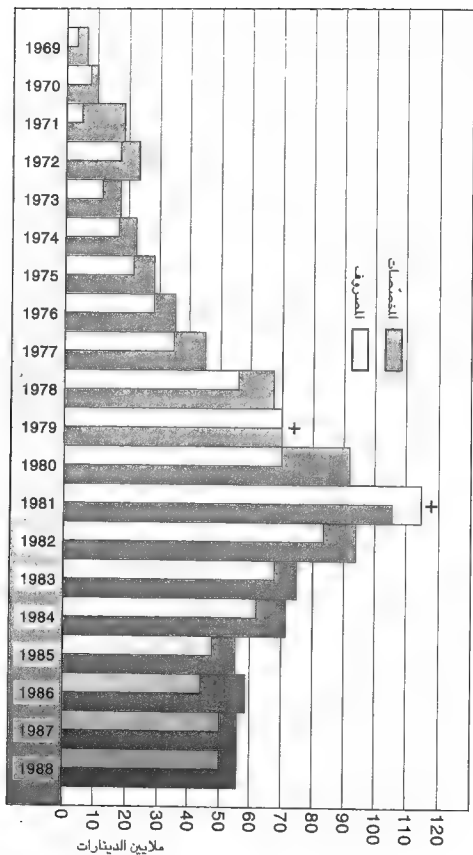
شكل رقم (17-3)



تطور الخصائص المالية لقطاع الصحة ونسب الصرف منها (بلايين الدينارات)

عُلا عشرين عَمَل 1969 - 1988

شكُل رَقْم (4/17)









جدول رقم (5-17)

يوضح التفاصيل المالية لقطاع الصحة ونسبة الصرف فيها خلال العشرين عاماً (للمليون دينار)

السنة	النفصصات (بالدينار)	المصروفات (بالدينار)	نسبة الصرف (%)	
1969	6.900.000	2.900.000		
1970	9.800.000	4.900.000	50.0 %	
1971	17.000.000	3.700.000	21.8 %	
1972	24.100.000	15.400.000	63.9 %	السنة المالية تبدأ من أول شهر
1973	17.000.000	9.800.000	58.7 %	الطير (أبريل) إلى نهاية شهر
1974	22.900.000	15.900.000	69.4 %	الكانون (ديسمبر)
1975	36.600.000	20.900.000	78.6 %	
1976	35.800.000	28.300.000	79.1 %	
1977	47.100.000	36.300.000	77.1 %	
1978	68.100.000	53.500.000	78.6 %	
1979	69.100.000	69.800.000	101.0 %	
1980	93.000.000	69.100.000	74.3 %	
1981	106.100.000	115.600.000	109.0 %	
1982	93.700.000	84.000.000	89.6 %	
1983	75.800.000	68.700.000	90.6 %	
1984	71.300.000	63.200.000	88.6 %	
1985	55.200.000	48.400.000	87.7 %	
1986	59.200.000	44.800.000	75.7 %	
1987	55.250.000	50.700.000	91.8 %	
1988	55.250.000	50.700.000	91.8 %	



ثانياً: تطور القوى البشرية العاملة(*) في قطاع الصحة خلال عشرين عاماً (1969 - 1988) م،

تعرض البيانات الإحصائية الموضحة في الجداول رقم (6-17) (7-17) (8-17) والأشكال التوضيحية لها رقم (5-17) (6-17) (7-17) (8-17) القادمة لتطور القوى البشرية العاملة في قطاع الصحة على النحو التالي:

أ - تطور اعداد الأطباء، وأطباء الأسنان (1969 - 1988) م،

نلاحظ من خلال الجدول رقم (6-17) (ورسومه التوضيحية في شكل رقم (5-17) (6-17) والذي يعكس لنا التطور العددي لأعداد الأطباء وأطباء الأسنان ومعدلاتها بالنسبة لعدد السكان، أنه خلال عشرين عاماً من مسيرة الثورة خطت سياسة الاكتفاء الذاتي والاستغناء عن العمالة الأجنبية والاعتماد عليها خطوات جادة تعكسها البيانات الإحصائية المتاحة لنا. ففي عام 1969م لم يكن هناك إلا 795 طبيباً وطبيب أسنان في حين أننا نجد أن هذا العدد قد زاد إلى 5770 طبيباً وطبيب أسنان عام 1988م بزيادة قدرها 4975 طبيباً أى بما يزيد من 7 أضعاف ونسبة زيادة كمية تفوق 700٪ عما كان عليه عام 1969م، كما تحسّن معدل الأطباء بالنسبة لعدد السكان من طبيب لكل 2588 مواطناً عام 1969م إلى طبيب لكل 706 مواطن عام 1988م أى بفارق يصل إلى 1882 مواطناً لكل طبيب خلال العشرين عاماً، وهذا المعدل يعتبر من المعدلات الدولية بالنسبة لمعدلات عدد الأطباء لعدد السكان. ونجد الإشارة هنا إلى أن إجمالى عدد العناصر الطبية والبالغ 5770 طبيباً أى بنسبة تقارب 60٪ من المجموع الكلى في حين أننا نجد أن هذا العدد لم يصل إلى أكثر من 80 طبيباً وطبيب أسنان لىبي ونسبة لم تتجاوز 10٪ عام 1969م، ولعل هذا التطور راجع إلى النجاح الذى حظيت به السياسة الفاعلة لثورة الفاتح في هذا القطاع بانشاء أكثر من جامعتين متخصصتين في العلوم الطبية، بالإضافة إلى سياسة الإيفاد إلى الخارج لإعداد هذه الكوادر لتحمل مسئوليتها في مسيرة البناء وإحلالها محل الخبرات الأجنبية التى اعتمد عليها القطاع في مسيرته زمنياً طويلاً.

ب - تطورات اعداد الهيئات الطبية والطبية المساعدة (1969 - 1988) ،

نلاحظ من خلال الجدول رقم (7-17) الرسم التوضيحية في شكل رقم

(*) القوى البشرية العاملة تشمل الأطباء وأطباء الأسنان والهيئات الطبية والطبية المساعدة والفنيين والمساعدين.



عدد

الأطباء

بالآلاف

6000

5000

4000

3000

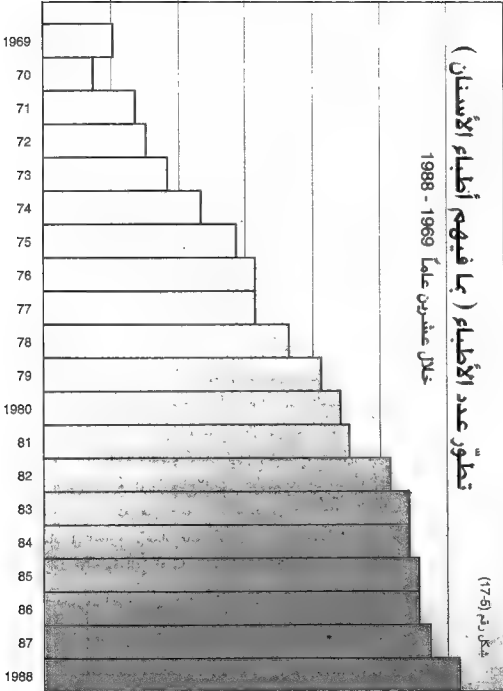
2000

1000

تطور عدد الأطباء (بما فيهم أطباء الأسنان)

خلال عشرين عاماً 1969 - 1988

شكل رقم (5-17)





جدول رقم (6-17)

تطور أعداد الأطباء وأطباء الأسنان خلال عشرين عاماً 69 - 88

السنة	عدد الأطباء *	المعدل بالنسبة للسكان (طبيب لكل)
1969	795	2588
1970	783	2562
1971	1423	1547
1972	1655	1416
1973	1863	1300
1974	2199	1139
1975	2779	965
1976	3116	911
1977	3116	923
1978	3627	831
1979	4110	760
1980	4388	755
1981	4455	750 752
1982	5182	719 750
1983	5477	752 719
1984	5546	686
1985	5604	673
1986	5604	671
1987	5684	710
1988	5770	706

* عدد الأطباء يشمل الأطباء البشريين والأسنان معاً.

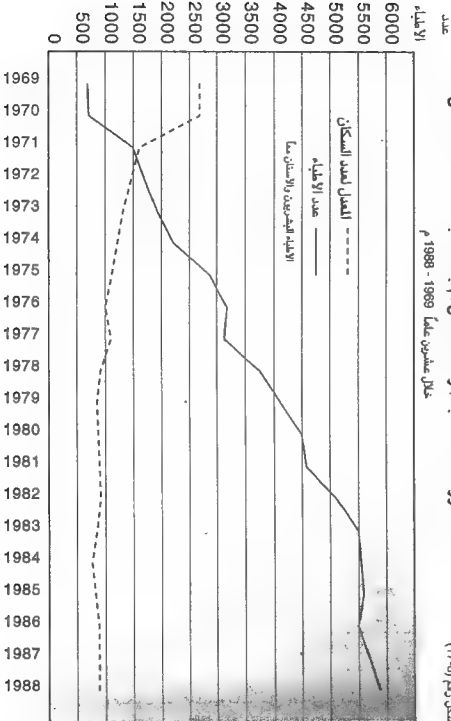
(7-17) والذين يوضحون لنا عددياً وبيانياً على التوالي، تطور أعداد الهيئات الطبية والطبية المساعدة خلال عشرين عاماً. بأن عدد هذه الهيئات قد زاد بمعدلات فائقة بفضل الجهود التي بذلت لإعداد هذه الكوادر كماً وكيفاً خلال مسيرة الثورة (1969 -



نظور عدد الأطباء ومعدلاتهم بالنسبة لعدد السكان

خلال عشرين عاماً 1969 - 1988 م

شكل رقم (17-6)





جدول رقم (7-17)

تطور إعداد الهيئات الطبية والطبية المساعدة خلال عشرين عاماً 69 - 88

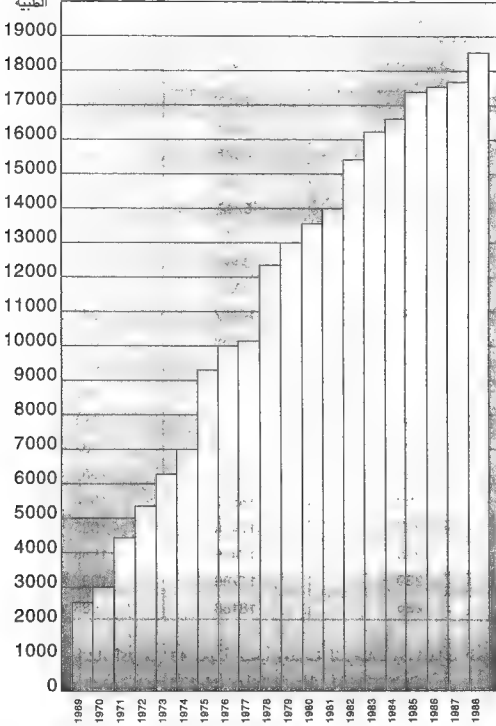
السنة	العدد	المعدل لعدد السكان
1969	2612	726
1970	3073	644
1971	4473	465
1972	5315	406
1973	6292	358
1974	7026	335
1975	9388	265
1976	9931	260
1977	10467	258
1978	12558	216
1979	12999	221
1980	13524	240
1981	14058	240
1982	15309	224
1983	16295	220
1984	16570	220
1985	17476	217
1986	17486	215
1987	17786	230
1988	18188	226

1988) بإنشاء أكثر من 43 معهداً صحياً ومدرسة للممرضات ومساعدات الممرضات في مختلف التخصصات والمستويات وبمختلف مناطق الجاهزية العظمى.

ففى عام 1969م بلغ عدد الهيئات الطبية والمساعدة 2612 أى بما يعادل ممرضة أو مساعدة ممرضة لكل 726 مواطناً. فى حين أن هذه العدد زاد إلى 18188



تطوّر اعداد الهيئات الطبية والطبية المساعدة
خلال عشرين عاماً 1969 - 1988
شكل رقم (7-17)
عدد الهيئات الطبية





عنصرأ عام 1988م أى بما يعادل ممرضة أو مساعدة ممرضة لكل 226 مواطناً أى بزيادة قدرها 15576 عنصراً ونسبة تفوق 700٪ وزيادة سنوية تقدر 35٪ عما كانت عليه عام 1969م كما أن العناصر الليبية قد زادت وبشكل سريع منذ 1969م حتى 1988م، فى عام 1969 لم يكن يتجاوز عدد الليبين من الهيئات الطبية 261 عنصراً. بينما تجاوز هذا العدد 9246 ونسبة زيادة التفوق 1000٪ وزيادة سنوية تصل إلى حوالى 50٪ ويعدل زيادة عددى يصل إلى 449 عنصراً سنوياً. خلال العشرين عاماً وهذه المعدلات فى الزيادة تعتبر فريدة من نوعها إذا ما قورنت مع كثير من الدول الأخرى العربية وغير العربية.

وتكون الأرقام أكثر فاعلية إذا أخذنا فى الإعتبار أن عدد العناصر الليبية من الهيئات الطبية والمساعدة بشكل عام قد تطور تطوراً ملحوظاً خلال هذه الفترة (1969 - 1988م) ففى عام 1969 لم يتجاوز عدد هذه العناصر الليبية عن 261 عنصراً ونسبة لا تتجاوز 10٪ من المجموع الكلى بينما زاد هذا الرقم إلى حوالى 9246 عام 1988م ونسبة تتجاوز 35٪ من المجموع الكلى للهيئات الطبية والمساعدة التى ذكرناها سلفاً.

وهذا التطور الملحوظ يرجع بالدرجة الأولى إلى الإهتمام المتزايد من قبل ثورة الفاتح العظيم بهذا القطاع من 1969م إلى يومنا هذا.

ج - تطور إعداد الفنيين والمساعدين خلال عشرين عاماً (1969 - 1988) م،
يترجم لنا الجدول رقم (8-17) والرسوم التوضيحية فى شكل رقم (5-17) التطور المائل فى إعداد العناصر الطبية الفنية والفنية المساعدة خلال عشرين عاماً من مسيرة الثورة فنجد أن خلال تلك الفترة، قد تطورت تطوراً هائلاً ومريعاً. وبالمقارنة بين الفترتين السابقتين لقيام الثورة «ثورة الفاتح العظيم» وما بعدها نلاحظ أنه فى عام 1969م (قبل قيام الثورة) لم يتجاوز عدد العناصر الفنية والمساعدة 418 عنصراً بينما زاد هذا العدد وبشكل ملحوظ خلال عشرين عاماً (1969 - 1988) من عمر الثورة حتى وصل 4877 عنصراً عام 1988م بزيادة تفوق 4459 عنصراً ونسبة زيادة كلية تربو على 1000٪، كما تحسن الحصول العام لإعداد تلك العناصر من فنيين ومساعدين بالنسبة لعدد السكان من فنى ومساعد لكل 5000 مواطن عام 1969 إلى فنى ومساعد لكل 994 مواطناً عام 1988م بالإضافة إلى ذلك (وما يجب أن يؤخذ فى الإعتبار) فإن عدد العناصر الفنية والمساعدة من الليبين بالنسبة للمجموع الكلى لتلك العناصر العاملة فى هذا القطاع قد تطورت بشكل سريع خلال هذه الفترة أيضاً.
فى عام 1969 لم يتجاوز عدد عناصر الليبين من الفنيين والمساعدين 56 فنياً

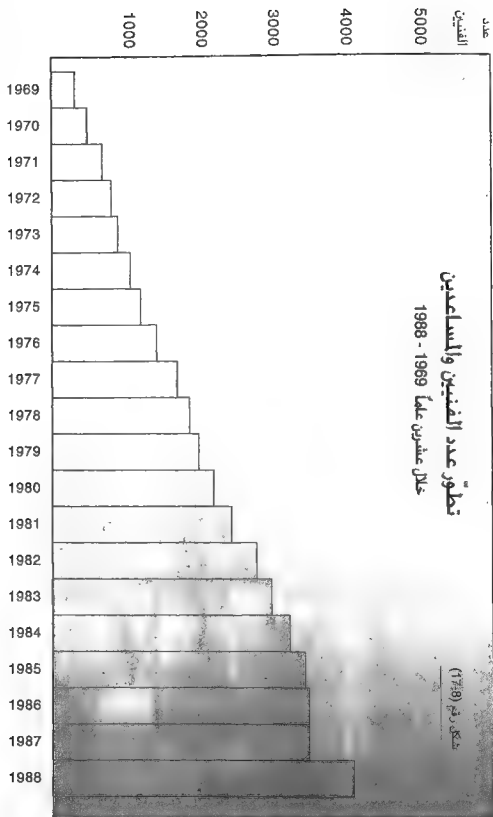


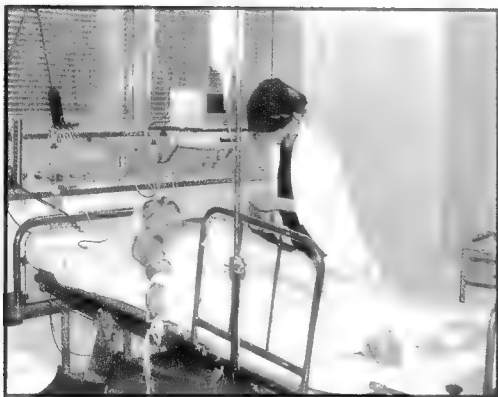
جدول رقم (8-17)
تطور عدد الفنيين والمساعدين خلال عشرين عاماً

السنة	العدد	المعدل لعدد السكان (فني لكل)
1969	418	5000
1970	485	5210
1971	717	2929
1972	857	2645
1973	884	2640
1974	1013	2481
1975	1335	2010
1976	1485	1712
1977	1658	1773
1978	1799	1675
1979	1909	1638
1980	2239	1460
1981	2671	1310
1982	2771	1300
1983	3000	1300
1984	3300	1102
1985	3600	797
1986	3632	1036
1987	3632	1128
1988	4877	994

ومساعداً. ونسبة لا تتجاوز 14٪ من المجموع الكلي لتلك العناصر بينما زاد هذا العدد حتى وصل 4324 عنصراً عام 1988 ونسبة تقارب 89٪ من المجموع الكلي لعدد العناصر.

وهذه المؤشرات الإحصائية إحدى الدلائل التي تؤكد بأن الجهود العظيمة والتي بذلت خلال هذه الفترة من مسيرة الثورة (1969 - 1988م)، من أجل تلييب أكبر عدد ممكن من الوظائف الصحية المتخصصة والإدارية وغيرها، بهدف تقليل الاعتماد









على الأيدي العاملة غير العربية اللبينة في هذا المرفق الحيوى قد أنت ثمارها مع بداية العقد الثالث من مسيرة الثورة العظيمة .

ثالثاً: التطور العددي للتجهيزات في القطاع :

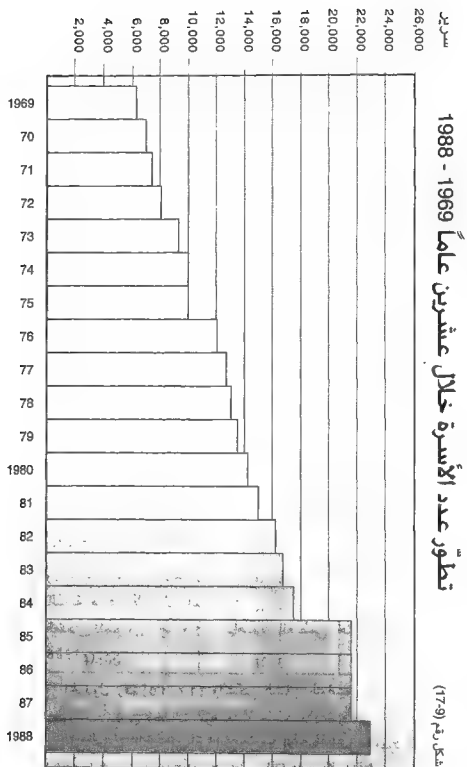
(تطور عدد الأسرة ومعدلاتها لعدد السكان (1969 - 1988) م :

نلاحظ من خلال الجدول رقم (9-17) والرسومات التوضيحية له في شكل

جدول رقم (9-17)

التطور العشري لعدد الأسرة ومعدلها لعدد السكان خلال عشرين عاماً 69 - 88

السنة	العدد	المعدل لعدد السكان (مترير لكل 1000 نسمة)
1969	6421	3.6
1970	7589	3.8
1971	7614	3.6
1972	8027	3.6
1973	9634	4.1
1974	10241	4.1
1975	10080	4.3
1976	12241	4.3
1977	12959	4.4
1978	13418	4.5
1979	13972	4.5
1980	14372	4.6
1981	15054	4.6
1982	16249	4.7
1983	16704	4.7
1984	17839	4.9
1985	19862	5.3
1986	19813	5.3
1987	19661	4.8
1988	23742	5.8





رقم (9-17) التي تعكس التطور العددي للأسرة خلال عشرين عاماً (1969-1988م) من عمر ثورة الفاتح العظيم أن عدد الأسرة قد زاد من 6421 سريراً عام 1969 إلى 23742 سريراً عام 1988م، أي بمعدل زيادة 17121 سريراً خلال عشرين عاماً، ونسبة زيادة كلية تفوق 300% كما أن معدلات عدد الأسرة لعدد السكان قد زاد من 3.6 سريراً لكل ألف نسمة عام 1969 إلى أكثر من 5.8 سريراً عام 1988م وهذا يعتبر من المعدلات العالية مقارنة بالدول الأخرى.

ولعل هذه المقارنة تعطي مدلولاتها أكثر إذا أخذنا في الاعتبار أن قبل ثورة الفاتح العظيم 1969م هناك كثيراً من المناطق الداخلية والنائية حرمت من الخدمات السريرية كافة، ولم تكن لديها إلا بعض المراكز الصحية التي تتوقف خدماتها عند الإسعافات الأولية فقط، في حين أننا وجدنا تلك المستشفيات المركزية قد انتشرت بعد ثورة الفاتح العظيم في أنحاء الجماهيرية العظمى كافة، فقد بلغ عددها 103 مستشفى متخصصاً (منها 8 مستشفيات جارية تنفيذها والأخرى منفذة) عام 1988م في حين أن هذا العدد لم يتجاوز 10 مستشفيات متخصصة عام 1969م.

وهذه الإنجازات بدورها قد انعكست على المستوى الصحي العام للمواطنين بالجماهيرية بشكل واضح، إذ وصلت الخدمات الطبية لكل قرية ومنطقة نتيجة لسهولة الاتصال بالمراكز المنتشرة في جميع أرجاء الجماهيرية العظمى.

رابعاً، تطور المرافق الصحية؛

خلال عشرين عاماً 1969 - 1988

تبلور لنا الجداول رقم (9-17)، (10-17)، (11-17)، (12-17)، (13-17)

والرسوم البيانية لها في الأشكال رقم (9-17)، (10-17)، (11-17)، (12-17) التطور العددي للمرافق الطبية في الجماهيرية العظمى خلال المسيرة التنموية (1969-1988م).

ففي الجدول رقم (10-17) والشكل البياني التوضيحي له رقم (9-17) نلاحظ التطور السريع في وحدات الرعاية الصحية الأساسية التي كانت تقتصر إليها كثير من المناطق خاصة النائية منها في الجماهيرية، إلا أنه بفضل الجهود الجبارة لثورة الفاتح العظيم خلال هذه المسيرة فقد تطور عدد وحدات الرعاية الصحية من 414 وحدة عام 1969م إلى 1038 وحدة نموذجية (مجهزة بأحدث التقنيات الحديثة) عام 1988م وبزيادة قدرها 624 وحدة ونسبة زيادة كلية تفوق 200% عما كانت عليه



جدول رقم (10-17)

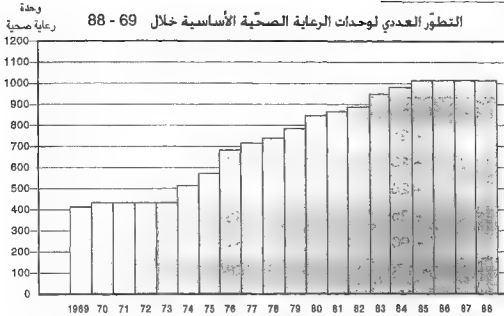
التطور العددي لوحدات الرعاية الصحية الأساسية خلال عشرين عاماً 69 - 88

السنة	العدد	معدل الزيادة
1969	414	-
1970	439	+ 25
1971	439	+ 25
1972	439	+ 25
1973	439	+ 25
1974	510	+ 96
1975	584	+ 170
1976	678	+ 264
1977	725	+ 311
1978	742	+ 328
1979	788	+ 374
1980	838	+ 424
1981	878	+ 464
1982	886	+ 472
1983	958	+ 544
1984	998	+ 584
1985	1038	+ 495
1986	1038	+ 430
1987	1038	+ 495
1988	1038	+ 495

قبل قيام ثورة الفاتح العظيم. كما أن هذه الوحدات وزعت بشكل عادل بين جميع المناطق، فلا نجد أى منطقة مهما كانت بعيدة إلا كانت وحدة الرعاية الصحية الأساسية إحدى مرافقها الأساسية لتقديم الخدمات الطبية الأساسية للسكان والمواطنين في تلك المناطق، التي حرمت منها رداً من الزمن وخاصة قبل قيام ثورة الفاتح العظيم.



شكل رقم (10-17)



يترجم لنا الجدول رقم (11-17) والشكل البيان التوضيحي له رقم (10-17) التطور العددي لمراكز الرعاية الصحية الأساسية، فبالمقارنة بين عامي 1969م (قبل قيام الثورة) و1988م (بعد عشرين عامًا من المسيرة الرائدة) نجد أنّ الفارق كبير بين ما كانت عليه المرافق الصحية الأساسية قبل الثورة وبعدها كميًا وكيفيًا، فقد كان عدد مراكز الرعاية الصحية الأساسية قبل الثورة (1969م) لا يتجاوز 3 مراكز للرعاية الصحية الأساسية تفتقر إلى أبسط التقنيات، وهذا الرقم يحد ذاته يعكس مأساة كان يعاني منها هذا القطاع مما انعكس بدوره سلبيًا على المستوى الصحي للمواطنين وجرمانهم من أبسط الخدمات الصحية القادرة على حمايتهم من الأمراض التي تفشت بينهم وبشكل كبير، بينما نجد أنّ هذا الرقم ارتفع وبشكل ملحوظ من بداية السنوات الأولى للثورة وهذا يعبر عن المبادئ الأساسية التي قامت من أجلها الثورة ومن ضمنها حماية المواطنين صحيًا واجتماعيًا وإنفاذ هذا الشعب من برائن الأمراض التي عانى منها بسبب نقص الخدمات الصحية بل فقدانها في كثير من الأحيان وبخاصة في المناطق النائية. فارتفع عدد مراكز الرعاية الصحية الأساسية بعد عشرين عامًا من 3 مراكز للرعاية إلى 248 مركزًا للرعاية الصحية عام 1988م، أي بزيادة قدرها 245 مركزًا ونسبة كلية تزيد عن 2100٪ وهذا المعدل في حد ذاته يعتبر إنجازًا قد يعجز عن تحقيقه كثير من الدول خلال هذه الفترة القصيرة.

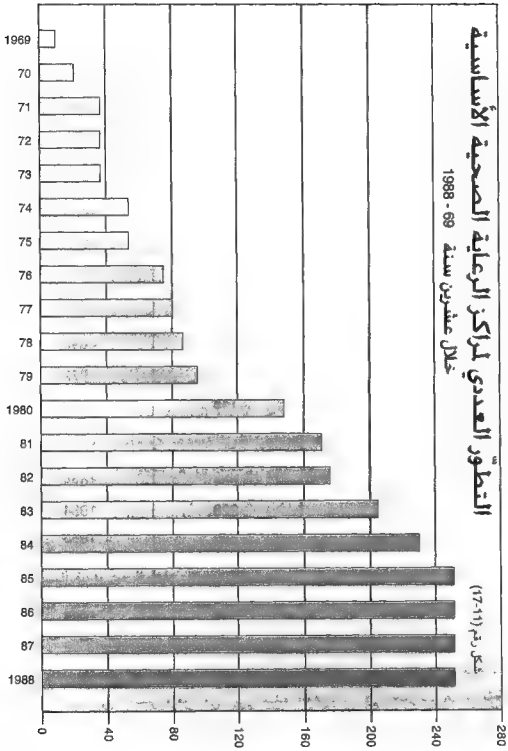


جدول رقم (11-17)

التطور العددي لوحدات الرعاية الصحية الأساسية خلال عشرين عاماً 69 - 88

السنة	العدد	معدل الزيادة
1969	3	-
1970	12	+ 9
1971	34	+ 31
1972	34	+ 31
1973	34	+ 31
1974	58	+ 55
1975	58	+ 55
1976	78	+ 75
1977	81	+ 78
1978	88	+ 85
1979	103	+ 100
1980	148	+ 145
1981	168	+ 165
1982	176	+ 173
1983	208	+ 205
1984	228	+ 225
1985	248	+ 245
1986	248	+ 245
1987	248	+ 245
1988	248	+ 245

لقد اهتمت ثورة الفاتح العظيم منذ قيامها 1969م بإنشاء المرافق الطبية ذات الطابع النموذجي المتميز ولعل من أبرز هذه العلامات في إنجازات هذا القطاع العيادات المجهزة بأحدث الوسائل العلمية والعملية القادرة على تقديم أفضل الخدمات وأسرعها في جميع التخصصات للمواطن، فقد قامت ثورة الفاتح بإنشاء عدة عيادات مجمعة في مناطق مختلفة في الجماهيرية وبخاصة المناطق ذات الكثافة السكانية،





وهذا ما يوضحه لنا الجدول رقم (12-17) والرسوم التوضيحية له شكل رقم (11-17)، إذ نلاحظ أن هناك تطوراً واضحاً في عدد تلك العيادات بالمقارنة بين عامي 1969م - 1988م ففي عام 1969 لم تكن هناك إلا عيادة مجمعه واحدة في حين أن هذا العدد وصل إلى (40) عيادة مجمعه من عام 1988م أي بزيادة (39) عيادة وبنسبة زيادة كلية حوالى 3900٪ وهذا المعدل يعتبر فريداً إذا نظرنا إلى

جدول رقم (12-17)

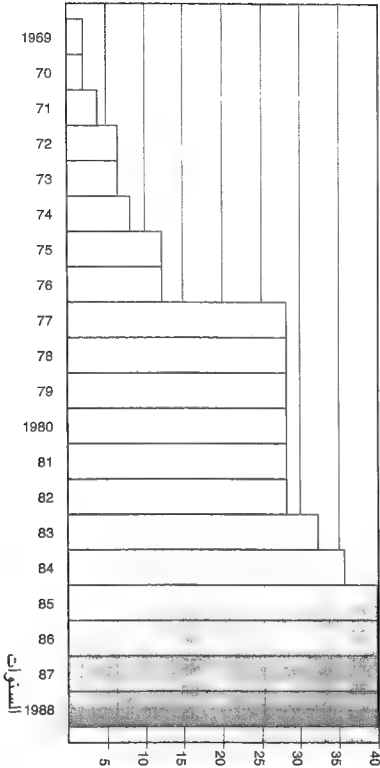
تطور عدد العيادات المجهزة خلال عشرين عاماً 69 - 88 م

السنة	العدد	معدل الزيادة
1969	1	-
1970	1	-
1971	3	+ 2
1972	6	+ 5
1973	6	+ 5
1974	7	+ 6
1975	12	+ 11
1976	12	+ 11
1977	28	+ 27
1978	28	+ 27
1979	28	+ 27
1980	28	+ 27
1981	28	+ 27
1982	28	+ 27
1983	32	+ 31
1984	36	+ 35
1985	40	+ 39
1986	40	+ 39
1987	40	+ 39
1988	40	+ 39



تطور عدد العبادات الجمعة خلال عشرين عاماً 69 - 88

شكل رقم (12-17)





الإمكانات المادية المهولة التي تنفق لإنشاء عيادة مجتمعه واحدة فهي تقدر بملايين الدينارات لإنشائها وتجهيزها ولكن ثورة الفاتح العظيم في مسيرتها الرائدة لم تعرف المستحيل ولا الصعب، ولعلّ هذه الإنجازات في القطاعات الحرفية إذا ما قورنت بالمشاريع الاستراتيجية الأخرى التي تحققت بفعل ثورة الفاتح العظيم قد لا تجد مكاناً في تصنيفها معها ولكن يظل الإنسان محور تقدّم المجتمع ورقبته، وهذا المحور هو الذي

جدول رقم (13-17)

التطور العددي لمراكز الدرن خلال عشرين عاماً 69 - 88

السنة	العدد	معدل الزيادة
1969	5	-
1970	9	+ 4
1971	16	+ 11
1972	16	+ 11
1973	17	+ 12
1974	18	+ 13
1975	18	+ 13
1976	19	+ 14
1977	19	+ 14
1978	22	+ 17
1979	22	+ 17
1980	22	+ 17
1981	22	+ 17
1982	22	+ 17
1983	28	+ 23
1984	28	+ 23
1985	28	+ 23
1986	28	+ 23
1987	28	+ 23
1988	28	+ 23







التخذته ثورة الفاتح العظيم أساساً لها في تلك الانطلاقة الرائدة والمسيرة التنموية المتميزة التي أنفقت عليها بلايين الدينارات.

يعكس لنا الجدول رقم (13-17) والرسوم البيانية المرفقة معه شكل رقم (13-17) التطور العددي لإحدى المنجزات في قطاع الصحة وهي مراكز الدرن، وقد حظيت مثل هذه المراكز التي تهتم بمكافحة الأمراض المستوطنة مثل مراكز مكافحة الملاريا والبلهارسيا وغيرها من الأمراض باهتمام ثورة الفاتح العظيم سعياً وراء خلق الإنسان السوي الخالي من الأمراض والعاهات حتى إننا صرنا نسمع الآن عن مثل هذه الأمراض ولا نراها متفشية بين أبناء هذا المجتمع.

ومن بين الأمراض المستوطنة التي أولت ثورة الفاتح العظيم عنايتها لمكافحته وانقراضه مرض الدرن، فقد أنشئت له أكثر من 28 مركزاً موزعة في أنحاء الجاهيرية في حين أن هذه المراكز لم يتجاوز عددها 5 مراكز عام 1969م، أي بزيادة قدرها 23



مركزاً خلال عشرين عاماً ونسبة زيادة كلية تقدر بأكثر من 500٪ عما كانت عليه عام 1969م، وهذا في حد ذاته يعكس الإهتمام البالغ الذي أولته ثورة الفاتح ليس في هذا الجانب فحسب بل في جميع الجوانب المتعلقة بهذا القطاع من إعداد الكوادر الفنية إلى توفير الدواء والعلاج المجاني إلى رصد المبالغ الضخمة لإنجاز المرافق الطبية النموذجية إلى تجهيز تلك المرافق بأحدث وأفضل وأكثر التقنيات فاعلية في هذا المجال.

الخاتمة

تعكس المؤشرات الإحصائية التي استعرضناها في هذا القطاع أن الخدمات الصحية قد شهدت تطوراً سريعاً وملحوظاً على الصعيدين الوقائي والعلاجي خلال عشرين عاماً من مسيرة الثورة (1969 - 1988م)، وذلك بهدف بناء المواطن السليم القادر على دفع عجلة التحول في مختلف مجالات الحياة الإقتصادية والإجتماعية، وقد كان للإمكانيات المادية والدفع المعنوي اللذين سخرتهما ثورة الفاتح العظيم منذ تفجيرها عام 1969م دور بارز وأساسي في إنجاح وتحقيق الأهداف الأساسية التي بلورتها استراتيجية هذا القطاع. مما أدى إلى تحسن ملحوظ وسريع في المستوى الصحي للمواطنين وهذا ما يعكسه الانخفاض المستمر في معدلات الوفيات بين الأطفال وكذلك المعدلات العامة للوفيات، بالإضافة إلى التحسن في مستويات الحياة عامة.

كما أنَّ المؤشرات الإحصائية تشير إلى زيادة سريعة من الناحية الكمية في كثير من الدعائم الأساسية كعدد العناصر الفنية والمساعدة والمرافق والتجهيزات التي يقوم عليها إنجاح هذا القطاع لتأدية عمله على الوجه الأكمل.

فعل سبيل المثال لا الحصر بلغ عدد الأسرة في عام 1988م 23742 سريراً بينما لم يتجاوز هذا العدد 6421 سريراً عام 1969م، كما بلغ عدد المستشفيات عام 1988م 103 مستشفى مركزياً مجهزة بأحدث التقنيات الحديثة بينما نجد أن هذا العدد لم يتجاوز (5) مستشفيات عام 1969م، وتطور عدد المراكز الصحية الأساسية من (3) مراكز عام 1969م إلى 248 مركزاً عام 1988م، وعدد الوحدات المتخصصة للرعاية الصحية الأساسية من (414) وحدة صحية عام 1969م إلى (1038) وحدة صحية عام 1988م، وعدد مراكز الدرن من (5) مراكز عام 1969م إلى (28) مركزاً عام 1988م، وعدد العيادات المجمع من عيادة واحدة عام 1969م إلى (40) عيادة مجمعة عام 1988م.



كما حدث تطوّر سريع في القوى البشرية المتمثلة في أعداد الأطباء والهيئات الطبية والفنيين والمساعدين، فقد بلغ عدد الأطباء عام 1988م 5770 طبيباً تمثل نسبة الليبيين منهم حوالي 60٪ من المجموع الكلي، بينما لم يتجاوز هذا العدد عام 1969م (795) طبيباً ولا تمثل نسبة العناصر الليبية منهم أكثر من 10٪، كما تحققت زيادة في عدد الهيئات الطبية من 2612 عنصراً عام 1969م إلى (18188) عنصراً عام 1988م.

كما بلغ عدد الفنيين والمساعدين (4877) فنياً ومساعداً عام 1988م تمثل نسبة الليبيين منهم 89٪ بينما لم يتجاوز هذا العدد عام 1969م (418) فنياً ومساعداً ولم تتجاوز نسبة العناصر الليبية من هذا العدد أكثر من 14٪.

وفي مجال التعليم والتدريب الصحى بلغ عدد الخريجين من الأطباء وأطباء الأسنان والصيدالة (1814) خريج وخريجة عام 1988م، أما عدد الخريجين من المعاهد الصحية ومدارس الممرضات ومساعدات الممرضات فقد تجاوز حتى عام 1988م (9246) عنصراً وتجاوزت نسبة العناصر الليبية منه 60٪ من المجموع الكلى.

وهذا عبارة عن قليل من كثير سعت في إنجازه ثورة الفاتح العظيم خلال مسيرتها الرائدة خلال العشرين عاماً الماضية (1969م - 1988م).





المصادر

- 1 - ج.ع.ل.ش.أ، أمانة التخطيط، منجزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (في عهد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة)، دار الحرية للطباعة، طرابلس، 1970م - 1977م، ص 45 - 47.
- 2 - ج.ع.ل.ش.أ، أمانة التخطيط، أضواء على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، مطابع أبو عامر، طرابلس 1970م - 1978م، ص 35 - 36.
- 3 - ج.ع.ل.ش.أ، أمانة التخطيط، منجزات ثورة الفاتح العظيمة خلال عشر سنوات من التحول الإقتصادي والاجتماعي، 1970م - 1979م، ص 33 - 35.
- 4 - ج.ع.ل.ش.أ، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، منجزات التحول الإقتصادي والاجتماعي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية منذ عام 1970م حتى عام 1980م ص 46 - 48.
- 5 - ج.ع.ل.ش.أ، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، التحولات الاقتصادية والاجتماعية خلال اثني عشر سنة من ثورة الفاتح العظيمة 1970م - 1981م ص 45 - 47.
- 6 - ج.ع.ل.ش.أ، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، المعالم الرئيسية للتطور الإقتصادي والاجتماعي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية 1970م - 1982م ص 44 - 45.
- 7 - ج.ع.ل.ش.أ، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، منجزات التحول الإقتصادي والاجتماعي في العيد الرابع عشر لثورة الفاتح العظيم 1970م - 1983م ص 27 - 28.
- 8 - ج.ع.ل.ش.أ، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، المنجزات الاقتصادية والاجتماعية في العام الخامس عشر لثورة الفاتح العظيمة 1970م - 1984م ص 47 - 49.
- 9 - ج.ع.ل.ش.أ، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد، مسيرة البناء والتحول خلال ستة عشر عامًا من ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة 1970م - 1985م ص 50 - 52.
- 10 - ج.ع.ل.ش.أ، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، منجزات التحول الإقتصادي والاجتماعي في العام السابع عشر لثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة. 1970م - 1986م ص 34 - 37.
- 11 - ج.ع.ل.ش.أ، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، إنجازات الفاتح



- العظيم خلال ثمانية عشر عامًا 1970م - 1987م ص 45 - 47 .
- 12 - ج.ع.ل.ش.أ، اللجنة الشعبية العامة للصحة، الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة، الصحة بالجمهورية للجهاير، عام 1979م.
- 13 - ج.ع.ل.ش.أ اللجنة الشعبية العامة للصحة، الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة، الكتاب الإحصائي السنوى 1970م - 1976، عام 1976م.



العلم والثقافة





مقدمة :

أولت ثورة الفاتح العظيم اهتماماً بالغاً بقطاع الإعلام والثقافة منذ تفجرها في الفاتح من سبتمبر 1969 م ولعل هذا الاهتمام منبثق من أن للإعلام دوراً مهماً وإيجابياً في تنمية الوعي الوطنى والقومى والثورى للجماهير ومساعدتها على الارتقاء لمستواها الفكرى والثقافى، بالإضافة إلى أنه يعمق الشعور بالمسؤولية لدى أفراد المجتمع بغية تعبئة كافة الطاقات والخبرات، لتحقيق الرفاهية للمجتمع وإزالة المعوقات، التى قد تقف عائقاً في سبيل التحولات الاقتصادية والاجتماعية الجبارة، كما أن للإعلام دوراً بارزاً في التعريف بمنجزات الثورة العظيمة، وفي إبراز خطط التحول الاجتماعى والإقتصادى التى حدثت في المجتمع إضافة إلى إيصال الخبر العربى اللبىي بالكلمة والصورة في أقصر وقت إلى وسائل الإعلام في العالم كافة والتصدى للإعلام المعادى وتسليح الجماهير بالفكر الرائد فكر النظرية العالمية الثالثة والتبشير به في العالم من أجل إنقاذ الشعوب الضائعة في ظلام الظلم والعبودية والجور والاستغلال لتتوحد خطاهم وتتحد إرادتهم نحو تحقيق الخير لأنفسهم وأسرهم ومجتمعهم ولينطلقوا بايمان ووعى وأصالة وحرية نحو تحقيق الأمل الوطنى في مستقبل مشرق سعيد، هو عصر الجماهير.

إستراتيجية وأهداف قطاع الإعلام والثقافة

لقد تبلورت أهداف مسيرة التنمية الرائدة في قطاع الإعلام والثقافة خلال العشرين عاماً من الثورة العظيمة فيما يلى :



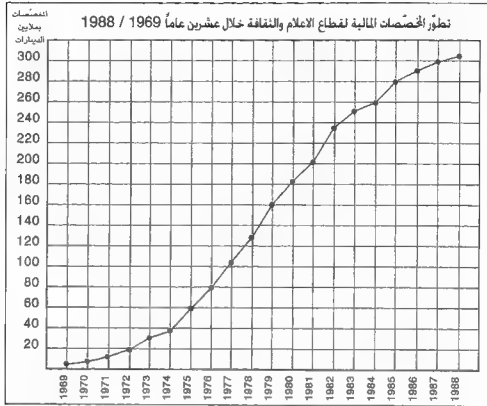
- 1 - العمل على جعل أجهزة الإعلام الشعبى أداة معبرة عن المجتمع ككل وأداة لتحقيق وترسيخ أهداف الثورة الشعبية، وفق المنطلقات الأساسية لثورة الفاتح العظيم.
- 2 - تحقيق أهداف الثورة الثقافية في خلق وعى ثقافى وفكرى عربى معبر عن طموحات الأمة العربية ودورها التاريخى في الإبداع الحضارى مدعماً بالقيم الروحية الأصيلة وثمرات المعرفة الإنسانية.
- 3 - الإستمرار في العمل على حشد الجهود الشعبية، لتحقيق أهداف التحول الإقتصادى والإجتماعى وتنسيق الجهود التى تبذلها مختلف الجهات لكى تؤدى رسالتها الإعلامية والثقافية في تعاون وانسجام وبما يؤدى إلى تحقيق الغايات المرجوة للوصول إلى الهدف المنشود.
- 4 - تدعيم الأجهزة الإعلامية والثقافية بكافة الإمكانيات التى تحتاجها والعمل على تطويرها والإرتفاع بمستواها وتحقيق الإشراف السليم عليها لكى تصبح أدوات خلاقة ووسائل حية في تحقيق الثورة الثقافية، ولتؤدى دورها الإيجابى في إعداد الأجيال الصاعدة إعداداً قومياً وثورياً سليماً.
- 5 - تطوير وتهذيب العادات والأعراف الأصيلة في المجتمع بشكل يتفق مع ديننا الإسلامى ومقتضيات العصر وتحلّص المجتمع مما شابه من ظواهر إجتماعية دخيلة أثرت على سلوك وعادات واتجاهات بعض أفراد.
- 6 - تبصير الجماهير وتوعيتهم بقضاياهم وقضايا وطنهم وعروبتهم ليكونوا واعين لدورهم فيها مستعدين للمساهمة الإيجابية في بناء المجتمع الجديد.
- 7 - إبراز أهمية دور المرأة في بناء المجتمع والمحافظة على كيان الأسرة وتحقيق الأهداف القيمة الإجتماعية والإقتصادية.
- 8 - تعميم وسائل النهضة الثقافية والفكرية والعلمية في جميع أنحاء الجماهيرية العظمى.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1، 2) ورسومه التوضيحية في شكل رقم (18-1) التى توضح تطور الإنفاق المالى على قطاع الإعلام والثقافة خلال المسيرة الرائدة للثورة (1969-1988)، مقدار الإهتمام الذى أولته ثورة الفاتح العظيم منذ فجرها بهذا القطاع بتوفير كافة الإمكانيات المادية والمعنوية له، إيماناً منها بأهميته ودوره الإيجابى في دفع عجلة التقدم والإزدهار.

وبالمقارنة بين ما أنجزته الثورة خلال العشرين عاماً في هذا القطاع وبما هو موجود قبل قيامها تعكس لنا البيانات الإحصائية المتاحة في هذا الصدد بأن الإمكانيات



شكل رقم (18-1)



المادة التي سخرت لهذا القطاع دليل على الاهتمام من قبل ثورة الفاتح العظيم بهذا القطاع، حيث نجد أن مخصصات التنمية في قطاع الإعلام، قبل الثورة 1969 م لم تتجاوز 1.5 مليون دينار بينما بلغت مخصصات هذا القطاع عام 1987 م وحده أكثر من 10.8 مليون دينار؛ أي بزيادة قدرها 9.3 مليون دينار، ونسبة زيادة كلية تفوق 600% عما هو عليه عام 1969 م ولعل هذه المقارنة تبدو بسيطة إذا ما نظرنا بشكل عام وكل إلى التطور الهائل في مخصصات هذا القطاع خلال العشرين عاماً من عمر ثورة الفاتح العظيم، الذي تبلور في الإنفاق المالي على خطط التنمية المتعددة (1970-1972)، (1973-1975)، (1976-1980)، (1981-1985) مقارنة بالأعوام السبعة السابقة لقيام الثورة (1963-1969)، حيث إننا نجد حجم الإنفاق على مخصصات قطاع الإعلام والثقافة لم يتجاوز 6.6 مليون دينار، خلال الأعوام (1963-1969)، بينما ارتفع هذا الرقم لأكثر من 14.1 مليون دينار خلال الخطة الثلاثية الأولى (1970-1972) أي بزيادة قدرها 7.5 مليون دينار، ونسبة زيادة كلية تزيد على 218%، وفي الخطة الثلاثية الثانية (1973-1975) بلغت الزيادة في الإنفاق على هذا القطاع أكثر من 23 مليون دينار ونسبة زيادة كلية تفوق 300%،



وتضاعف هذا الرقم وبشكل هائل، خلال الخطة الخمسية الأولى (1976-1980)، حيث بلغتخصصات هذا القطاع أكثر من 94 مليون دينار، أى بزيادة قدرها 87 مليون دينار، ونسبة زيادة كلية تفوق 1200٪.

وتزيد البيانات الإحصائية المتاحة لنا تأكيداً لهذا الإهتمام من قبل ثورة الفاتح العظيم من خلال مقارنة المخصصات المالية لقطاع الإعلام والثقافة خلال الخطة الخمسية الأخيرة (1985-1987)، والتي بلغت أكثر من 132 مليون دينار خلال الأعوام السبعة التى سبقت الثورة (1963-1969) حيث بلغت الزيادة فى مخصصات هذا القطاع أكثر من 120 مليون دينار ونسبة كلية تفوق 2000٪ عما هو عليه قبل قيام ثورة الفاتح العظيم.

جدول رقم (18-1)

يوضح تطور المخصصات والمصرفات المالية في قطاع الإعلام والثقافة (1969م - 1988 م) **

السنة	المخصصات (بملايين الدينارات)	المصرفات (بملايين الدينارات)	نسبة الصرف*
1989	1.5	1.9	
1970	3	1.5	%50
1971	5.7	2.5	%44
1972	11.9	4.5	%88
1973	19.8	8.7	%44
1974	28.8	14.1	%49
1975	37	18.6	%50
1976	60	31.6	%53
1977	81.2	47.6	%69
1978	106.7	71.8	%67
1979	131.1	100.3	%78
1980	161.7	125.3	%78
1981	185.7	58.3	%85
1982	205.5	166.1	%81
1983	235	194.2	%83
1987	250	211.3	%83
1985	260	223.8	%86
1986	280.8	237.4	%85
1987	290.8	243.5	%84
	**290.8	*243	(%84)

* النسب مقربة

** الاحصائيات حتي عام 1987.



جدول رقم (2-18)

يوضح مقارنة بين مخصصات قطاع الإعلام قبل الثورة وبعدها (1963-1969م) - (1969-1988م)

العام	للمخصصات (بملايين الدينارات)	الانفاق الفعلي (بملايين الدينارات)
1963م - 1969م	6.6	6.6*
1970م - 1972م	11.9	4.5
1973م - 1975م	25.1	14.1
1976م - 1980م	132.3	113.3
1981م - 1985م	99.3	94.0
1986م	12.0	8.6
1987م	10.0	9.0
	290.8	243.5

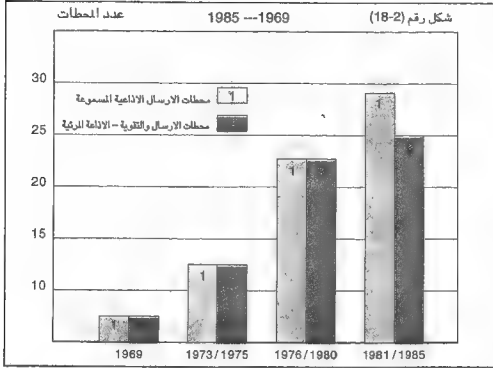
* تمثل المصروفات الفعلية للمؤسسة فقط.

تعكس لنا الجداول رقم (3-18) (4-18) والشكل البياني التوضيحي لها رقم (2-18) الإهتمام الذى أبدته ثورة الفاتح العظيم لقطاع الإعلام، كميًا من خلال التطور العددي لمحطات الإرسال والتقوية للإذاعتين المسموعة والمرئية، خلال المسيرة الرائدة من عمر ثورة الفاتح العظيم.

فالإذاعة المرئية على سبيل المثال قبل قيام ثورة الفاتح العظيم كانت عبارة عن محطات صغيرة متناثرة حول بعض المدن الرئيسة وكان إرسالها محدود الوقت والمساحة وكثيرة التشويش والإنقطاع كما أن إرسالها لا يغطي كل المناطق، بالإضافة إلى اعتمادها على العناصر الأجنبية في إدارتها وتشغيلها، نظراً لعدم توفر الكفاءات والخبرات المحلية في هذا المجال. ومن هنا جاء إهتمام ثورة الفاتح العظيم منذ تفجرها عام 1969 بهذا القطاع، فبوشر وبشكل جدى وسريع في تقوية محطات الإذاعة المسموعة في طول البلاد وعرضها، بغية تغطية جميع مناطق الجماهيرية بالث الإذاعي المسموع، ومن هذا المنطلق فقد تطور عدد محطات الإرسال والتقوية من (3) محطات (إثنان منها عاملة واحدة بطرابلس وأخرى بينغازي) عام 1969 إلى أكثر من (26) محطة إرسال وتقوية عام 1985 أى بزيادة قدرها (24) محطة وينسبة زيادة كلية تفوق 1300% عما كانت عليه عام 1969 وهذا انعكس بدوره إيجابياً على الدور البارز الذى تلعبه الإذاعة المسموعة كوسيلة اتصال فاعلة في بناء الإنسان الثورى الملتزم بمواكبة حركة الثورة وأهدافها.



التطور العددي لمحطات الإرسال والتقوية في الإذاعتين المسموعة والمرئية



بالإضافة إلى ذلك فقد اهتمت الثورة، خلال هذه المسيرة بتليب هذا القطاع عن طريق إفاد البعثات المتواصلة من العناصر الوطنية اللبية إلى الأفطار الصديقة والشفقة، ذات الخبرة الواسعة في هذا المجال كما انشئ مركز خاص لتدريب العناصر الفنية المتخصصة داخل الجماهيرية حيث وصل عدد الخريجين فيه حتى عام 1985 أكثر من 1000 خريج.

أما بالنسبة للإذاعة المرئية فلم تكن أحسن حالاً من الإذاعة المسموعة، قبل قيام ثورة الفاتح العظيم، حيث تأخر الإهتمام بها ولم يبدأ التفكير فيها إلا مع بداية عام 1967 ولم يتم افتتاحها إلا في عام 1968 بإمكانيات شبه معدومة وبدون خبرة ودراية في هذا المجال، ولم يتعد الإرسال المرئي مع بداية ثورة الفاتح العظيم منطقتي طرابلس وبنغازي. ولما كانت طموحات الثورة وتطلعاتها أكبر وأوسع مما تستوعبه هذه الأجهزة، بدأ التفكير جدياً في تطويرها بما يتلاءم وهذه الطموحات فتم اعتماد خطط تنمية متعددة في هذا القطاع قصيرة الأمد وطويلة الأمد لسد النقص في هذه الوسائل من ناحية وتطويرها بما يواكب حركة الثورة وأهدافها من ناحية أخرى، حيث توجت هذه المسيرة بإحدى دعائم الإنجازات الفريدة من نوعها ألا وهو المجمع الإعلامي



بترابلس*. بالإضافة إلى ذلك فقد توجت هذه المسيرة بالتطور الهائل في عدد محطات الإرسال والتقوية، التي انتشرت في جميع مناطق الجماهيرية العظمى، فقد تطور عدد هذه المحطات الخاصة بالإرسال والتقوية لبرامج الإذاعة المرئية من مخطتين عام 1969 م إلى أكثر من (20) محطة إرسال وتقوية عام 1985، أى بزيادة قدرها (18) محطة وبنسبة زيادة كلية تفوق 900% عما كانت عليه قبل الثورة (1969 م).

وبهذا فقد استطاعت الثورة وبفضل ذلك الدفع المادى والمعنوى في أقل من ستة من قيامها أن يغطي الإرسال المرئى كل البلاد ناهيك عن التطوير الذى طرأ على البث من الأبيض والأسود إلى الملون.

إن الإهتمام بالثقافة كدعامة أخرى للإعلام لم يكن وليد فترة متأخرة في مسيرة الثورة العظيمة، حيث نجد أن الثورة العظيمة قد أولت إهتماماً بالغاً في نشر الثقافة الحرة الجماهيرية في جميع مناطق الجماهيرية العظمى، وخاصة النائية منها، والتي ظلت

جدول رقم (3-18)

يوضح التطور العددي لمحطات الإرسال والتقوية في الجماهيرية (الإذاعة المرئية)

نسبة الزيادة	عدد محطات الإرسال والتقوية	العام
-	2	1969
%350	9	1975-1973
%750	17	1980-1976
%900	20	1985-1981

جدول رقم (4-18)

يوضح التطور العددي لمحطات الإرسال في الجماهيرية (الإذاعة المسموعة)

نسبة الزيادة	عدد محطات الإرسال والتقوية	العام
-	2	1969
%350	9	1975-1973
%750	17	1980-1976
%900	26	1985-1981

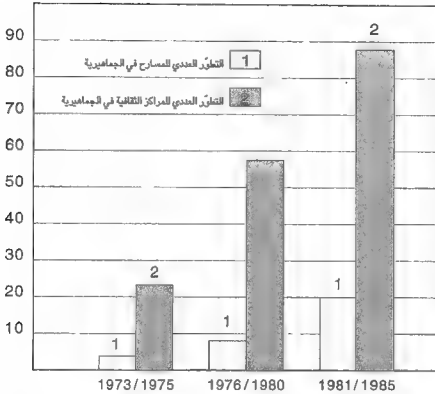
(*) بدأ العمل بهذا المجمع عام 1986، ويعتبر هذا المجمع من الإنجازات العظيمة في هذا المجال ليس على المستوى الوطنى فحسب بل على المستوى العربى والعالمى، حيث يستطيع المجمع استيعاب كل الأعمال الإذاعية المرئية منها والمسموعة على اختلاف أنواعها.





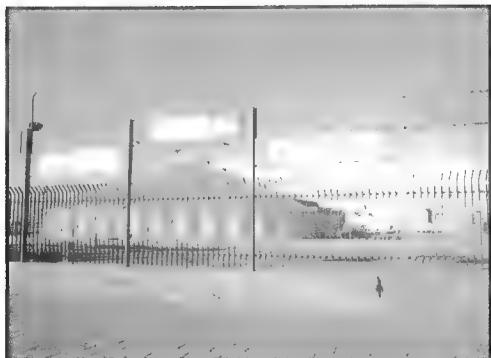
التطور العددي للمسارح والمكتبات الثقافية

1988 - 1969



محرومة حتى من أبسط وسائل الإتصال والتعبير عن أحزانها وأفراحها من خلال تراثها العظيم الذي كافحت من أجله رداً من الزمن، ضد الإستعمار بمختلف أنواعه، ولكن من المستغرب جداً أن نجد منطقة بغض النظر على صغر مساحتها أو قلة سكانها بعد قيام ثورة الفاتح العظيم تفتقر إلى مركز ثقافي أو مركز لتوزيع الصحف والمجلات والكتب أو مسرح أو دار عرض، لتمارس خلالها تراثها الذي لا تنسجم إلا معه، غير أن هذه القاعدة كانت منتشرة، حتى في المدن الكبيرة التي كانت تفتقر أيضاً إلى تلك المرافق الأساسية، قبل قيام ثورة الفاتح العظيم. ولعل البيانات الإحصائية، التي تبليورها لنا الجداول رقم (18-5) و (18-6) والأشكال البيانية لها في شكل رقم (18-3) أبطلت دليل على هذا الإهتمام وأفضل حجة لهذا التطور العددي الهائل للمسارح والمراكز الثقافية دعائم الثقافة الجاهلية ووسائل انتشارها في المجتمع الجاهلي قبل قيام ثورة الفاتح العظيم وبعدها.

حيث نجد أنّ عدد المسارح في الجاهلية كافة لم يتجاوز (4) مسارح محام 1969 م تركزت كلها في المدن الكبيرة بينما زاد هذا العدد حتى بلغ أكثر من (20)





مسرّحاً عام 1985 بزيادة قدرها (16) مسرّحاً، ونسبة زيادة كلية 400٪ كان للمناطق النائية حصة منها بالإضافة إلى أكثر من (36) دور عرض سينمائي مجهزة بأحدث التقنيات العلمية قد تستغل أيضاً كمسارح إذا اقتضى الأمر. كما تطور عدد المراكز الثقافية والمكتبات العامة من (23) مركزاً ثقافياً ومكتبة عام 1975 إلى أكثر من (89) مركزاً ومكتبة عام 1985، أي بزيادة قدرها (66) مركزاً ثقافياً ونسبة كلية تزيد على 287٪ عما كان عليه عام 1969 م كما بلغت عدد الفرق الفنية والمسرحية عام 1988 م أكثر من (100) فرقة منتشرة في جميع مناطق الجماهيرية العظمى تقوم بنشر التراث والمحافظة عليه في الداخل والخارج. وقد شاركت هذه الفرق في أكثر من مناسبة عربية ودولية كان للجماهيرية حضور مميز من خلال هذه الفرق، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الأرقام التي استعرضناها، (والتي تمثل القليل من الكثير من إنجازات ثورة الفاتح العظيم في هذا القطاع) هي دليل ومؤشر واضح على الإهتمام الذي منيعه فكر النظرية العالمية الثالثة من أن الشعوب لا تنسجم إلا مع تراثها وفنونها. ومن هذا المنطلق فقد قامت ثورة الفاتح بدعم هذا القطاع مادياً ومعنوياً، للقيام بدوره في خلق الإنسان الثوري الملتزم القادر على خلق عصر الجماهير.

جدول رقم (5-18)

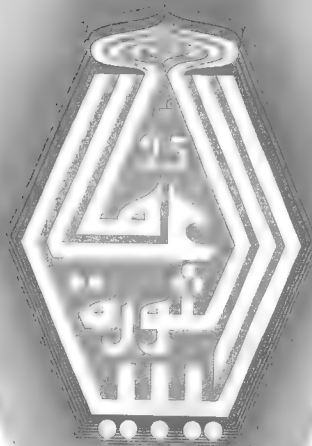
يوضح التطور العددي لمطارات المسارح في الجماهيرية

نسبة الزيادة	عدد المسارح	العام
-	4	1975-1973
75%	7	1980-1976
400%	20	1985-1981

جدول رقم (6-18)

يوضح التطور العددي للمراكز الثقافية والمكتبات المستقلة في الجماهيرية

نسبة الزيادة	العدد	العام
-	23	1975-1973
148%	57	1980-1976
287%	89	1985-1981



الرياضة الجماهيرية





لا شك في أن الرياضة الجماهيرية جزء لا يتجزأ من البناء الفكري الشامل للنظرية العالمية الثالثة. وهي أحد الأركان الأساسية للمجتمع الجماهيري الذي تهدف النظرية العالمية الثالثة بناءه وبالتالي فهي علامة بارزة للحياة الاجتماعية في المجتمع الجماهيري الجديد.

وتعتبر الرياضة دائماً نشاطاً اجتماعياً تمارسه الشعوب على اختلاف أنواعها ويضرب جذوره في أعماق حياتها صغاراً كانوا أو كباراً من الجنسين ممارسة وهواية وترويحاً وصحة وثقافة.

وتؤكد الرياضة باستمرار مكانتها باعتبارها عنصراً أساسياً في الحياة الاجتماعية، فالرياضة بذلك تبقى دائماً حاجة ضرورية للإنسان يستحيل عليه أن يستغنى عنها أو عن مردودها على صحته البدنية والنفسية أو يتجاهل عما تقدمه له من فوائد وإمكانات غير محدودة ومنظورة في تطوير وبناء موقفه إيجابياً من الحياة.

لقد ظلت الرياضة بصفة عامة تأخذ طابعاً بل فهداً تقليدياً يقتصر نشاطها وخاصة الرسمي على فئة قليلة من أفراد فرق ومتسبي الأندية الرياضية ومحصورة في عدد قليل من الألعاب والأنشطة.

وقد كان لثورة الفاتح العظيم في مجال التنمية الاجتماعية منجزات شملت كل شيء واستهدفت في الأساس إعادة بناء الإنسان العربي الليبي بناء صحيحاً، سليماً كي يصبح قادراً على الإسهام في صنع التقدم والتطور.

ففي قطاع الرياضة الجماهيرية يبدو اهتمام الثورة بهذا القطاع واضحاً وجلياً، فقد أحدثت له قطاعاً مستقلاً متكاملأ فتمثل في إحداث أمانة للشباب والرياضة عام



1976 م⁽¹⁾ وإعلان جماهيرية الرياضة عام 1979 م. ولذلك فإذا ما اعتبرنا أن عام 1979 م كان فاصلاً تاريخياً بين مفهومين متمايزين لدور النشاط الرياضي وشكله فإن عام 1980 م اعتبر فاصلاً تاريخياً بين نظامين لممارسة الرياضة وبداية السعي لتأسيس أركان أول مجتمع رياضي بمفهوم ونشاط رياضي جديد⁽²⁾ تحولت فيه الرياضة من المفهوم التقليدي إلى المفهوم الجماهيري. والذي يؤكد أن على الشعوب لكي تحقق ثمار الرياضة وتحقق فوائدها أن تطبق جماهيرية الرياضة، وذلك بإعادة النظر في أساليب ممارسة النشاط الرياضي التقليدي وطرقه ووسائله وأنماطه المختلفة، بشكل شامل سعيًا إلى تحقيق انتشار الرياضة، طالما أن الإقبال على نشاطها البدني طريق الصحة والعافية لكي يظل الفرد محتفظاً بحيويته قوياً مهيباً خاصة في ضوء ما يحققه التقدم التكنولوجي والتقني وانتشار الآلة اليوم من تقدم سريع قد أغتت الإنسان في بعض الظروف من الحركة والتي هي مصدر النشاط والقوة. وهذا يدل على أن تكون الرياضة لجميع أفراد الشعب دون استثناء وعلى اختلاف أعمارهم وجنسهم طبقاً لظروف كل فرد، وطبقاً لقدرته وإمكانياته بهدف حفظ الصحة وتحسينها واستغلال أوقات الفراغ بطريقة مفيدة ودعم مقاومة الإنسان لمناعب الحياة الحديثة وإثراء العلاقات الاجتماعية ليس في مجال الرياضة فحسب بل للحياة في المجتمع⁽³⁾. وذلك للقضاء على الخمول والترهل الذي صاحب تزايد الجهد الذهني على حساب الجهد العضلي واستغلال أوقات الفراغ بطريقة مفيدة، أي أن تحقيق الرياضة الجماهيرية يعني دخول الجماهير كل الجماهير إلى ميدان الرياضة ممارسين لا متفرجين، فلا يميز المجتمع لفرد أو فريق أن يحتكر الرياضة دون المجتمع وأن يتحمل المجتمع تكاليف ذلك الاحتكار لصالح فرد أو فريق⁽⁴⁾. ومن هذا المنطلق فاستراتيجية أمانة الرياضة الجماهيرية تمثلت في⁽⁵⁾:

1 - نشر الرياضة على أوسع نطاق ممكن بما تسمح به الإمكانيات المتاحة وتوسيع قاعدة الممارسين لها.

2 - تنويع أساليب الممارسة الرياضية للجماهير وتوفير البدائل أمام المواطن.

(1) أمانة اللجنة الشعبية للرياضة الجماهيرية.

برنامج عام 1981. (الرياضة الجماهيرية) طرابلس 1981 ص 66.

(2) اللجنة الشعبية للرياضة الجماهيرية.

منجزات عام 1980. مطابع الثورة العربية. طرابلس 1980 ص 8.

(3) انظر توصيات ندوة الرياضة للجميع المنعقدة في دولة الإمارات العربية 1980

(4) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط.

خطة التحول الإقتصادي والاجتماعي 1981 - 1985.

الجزء الثالث - طرابلس 1981 ص 235.

(5) أمانة اللجنة الشعبية للرياضة الجماهيرية، برنامج 1981 ص 12.



- 3 - نشر الأشكال الجماعية لممارسة الرياضة وتطويرها، خصوصاً ما ينبع منها من تاريخ هذا الشعب وتراثه.
- 4 - تحويل كل الأجهزة المتصلة بقطاع الرياضة إلى خدمة المفهوم الثوري للرياضة وإعادة تنظيمها على هذا الأساس.
- 5 - البدء في إعداد الإطارات الرياضية عقائدياً وفنياً بما يكفي لتحقيق أهداف البرامج والخطوة اللاحقة.
- 6 - تنظيم الاحتكاك الخارجي ووضع ضوابط الإفادة منه تبشيراً ورياضياً.
- 7 - تقوية الأدوات الإعلامية لقطاع الرياضة لتمكينها من أداء مسئوليتها التبشيرية.
- 8 - التحضير لإعداد خطة تطبيقية طويلة المدى للتطوير الرياضي داخل الجماهيرية واستخدام البحث العلمي في تخطيط الأنشطة الرياضية للجماهير.
- 9 - التركيز على نشر الساحات الشعبية وميادين الفروسية في مختلف مناطق التجمعات السكانية.

وفي إطار هذه الأهداف فقد حددت المستهدفات سنوياً وبُدِء التنفيذ بالفعل والعمل، وليس ثمة مجال للمقارنة بين الوضع الرياضي وخاصة النشاط الجماهيري من حيث الكم والنوع بما كانت عليه الرياضة قبل الثورة وما أصبحت عليه بعدها وذلك لأن النشاط الرياضي كان مقتصرراً على عدد قليل من المناطق فأغلب مناطق البلاد ومدينتها مفتقرة لوجود ملاعب ومجمعات رياضية، فضلاً عن عدم توفر المعاهد الرياضية وتنوع الألعاب والمناشط.

ومن خلال المؤشرات الأساسية يمكن توضيح مقدار التطور الهائل الذي برز في الفترة 1969-1989 م فقد تطور الإنفاق على النشاط الرياضي من 1.6 مليون دينار عام 1976 م إلى 25 مليون دينار عام 1982 م وإلى 8.2 مليون دينار عام 1986 م. فلقد بلغت تخصيصات القطاع خلال الخطة 1976-1980 نحو 75.6 مليون دينار⁽⁶⁾، أي بنسبة 0,6% من إجمالي المخصصات من خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي، هذا وقد تم إنفاق نحو 51.4% مليون دينار أو نحو 67% من إجمالي تخصيصات القطاع. أما تخصيصات القطاع من خطة التحول 1981 م-1985 م فقد بلغت نحو 93.5 مليون دينار وبنسبة 0,8% من مجموع المخصصات. وقد صرف ما مقداره نحو 79 مليون دينار بنسبة 84.5% من مجموع تخصيصات القطاع جدول رقم

(6) أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، منجزات التحول الاقتصادي والاجتماعي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية 1970-1980 م. ص 19





(1-19) وبالنظر إلى تطور حجم المخصصات والمصروفات خلال هذه الفترة، نلاحظ الخط التصاعدي في الزيادة السنوية لمخصصات قطاع الرياضة الجماهيرية والتي ارتفعت بشكل واضح خلافاً لما يجري باستمرار من إنفاق على مناشط رياضية متعددة أخرى بعضها يدخل ضمن نطاق المرافق والملاعب الرياضية. كما يلاحظ العناية والاهتمام والرعاية التي أولتها الثورة للرياضة الجماهيرية منذ عام 1976.

جدول رقم (1-19)

مخصصات قطاع الرياضة الجماهيرية 1976 - 1986

السنوات	المبلغ المنصم	% من الخطة العامة	المبلغ المصروف	% من المصروفات العامة	نسبة الصرف %
1976	5.1	.4	1.6	.1	31.4
1977	9.5	.6	8.5	.7	89.5
1978	18.5	1.0	6.0	.4	32.4
1979	19.5	1.2	18.3	1.0	95.9
1980	23.0	.9	16.7	.6	72.6
1981	21.5	.7	16.0	.6	74.4
1982	26.1	1.0	24.8	1.1	95.0
1983	20.9	.9	20.1	1.0	96.2
1984	14.0	.7	11.5	.6	82.1
1985	11.0	.6	6.7	.4	60.9
1986	10.3	.6	8.2	.8	79.6
المجموع	179.4	.7	138.8	.6	77.4

المصدر: اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1971 - 1986. الفاتح 1987 ص 12 - 16.

إن هذه الاهتمامات المركزة على النشاط الرياضي الجماهيري لمختلف وجوهه والمتمثل في هذا الإنفاق المتطور سنوياً ما هو إلا إنجاز عمل للمبادئ التي أقرتها خطة أمانة الرياضة الجماهيرية في تأكيد الرياضة الجماهيرية وتحسين مستوى مرافقها وتوزيعها على كافة مناطق الجماهيرية دون استثناء. كما أن عدم صرف كل المخصصات يرجع لضخامة البرامج والمشاريع من جهة، وصعوبة تنفيذها بسرعة من جهة أخرى. ولقد تركّز تنفيذ الخطة على ثلاثة برامج هي:



- 1 - برنامج المنشآت الرياضية.
- 2 - برنامج منشآت رعاية الشباب.
- 3 - دعم الحركة الكشفية وتطويرها.

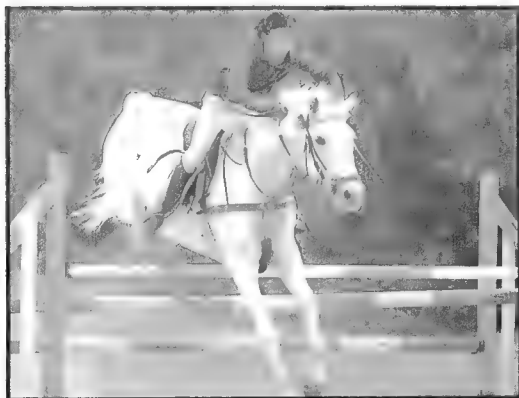
إن ذلك قد حقق الكثير من الأهداف من بناء عدد كبير من المشروعات تتمثل في المدن الرياضية والمجمعات الشاملة والملاعب والساحات الشعبية وبيوت الشباب وإقامة المصانيف وميادين الفروسية والمعاهد الرياضية وإقامة معسكرات الشباب والدورات الرياضية المختلفة، كما كانت رياضة المرأة والأسرة والرياضة الإنتاجية والإدارية ورياضة الموهوبين والرياضة المدرسية ورياضة المعوقين والرياضات الشعبية ورياضة الماء. كما نتم بتنظيم دورات تدريبية في الألعاب المختلفة وتطوير الألعاب الشعبية وتكوين اتحاد خاص بها وظهرت ألعاب شعبية جديدة لأول مرة بقواعد منظمة، منها لعبة الردد والشاش والملاحقة وتخطى الجرد ويا عشرة دونك عشرين (التتابع) والمشى الشعبى والدرجات الشعبية والفروسية الشعبية. ولقد أصبح لهذه الألعاب مهرجانات سنوية ثابتة ومعروفة.

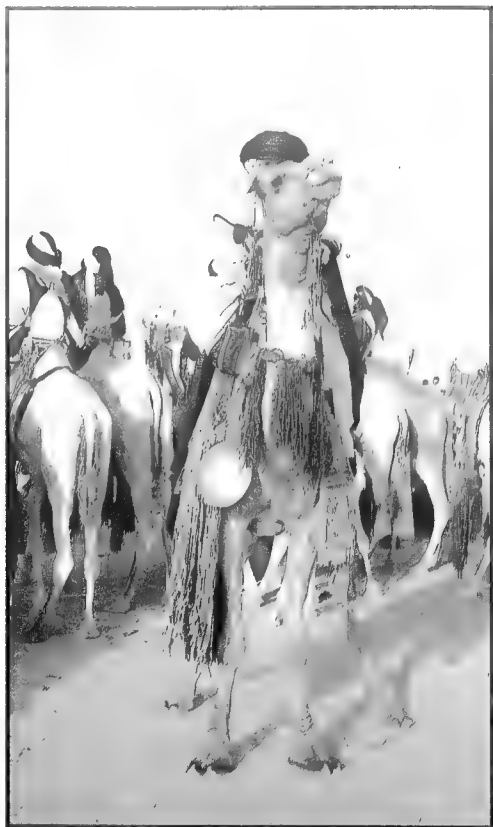
هذا بالإضافة إلى المهرجانات والمؤتمرات والبطولات العربية والأفريقية والدولية التى اقيمت داخل الجماهيرية العظمى.

جدول رقم (2-19)

يوضح المشاريع التى تم إنجازها خلال الفترة (1976 - 1986)

عدد البلديات	عددها	المشروعات
3	3	مدن رياضية
6	9	مجمعات رياضية
8	21	ملاعب رياضية
13	190	ساحات شعبية
4	7	بيوت شباب
9	13	بيوت شباب
-	251	المجموع







ويظهر الجدول رقم (2-19) بوضوح مدى ما تم إنجازه خلال هذه الفترة وما تم تحقيقه من خطوات جارية في ميدان المنشآت الرياضية الشبابية وذلك بإنجاز نحو 250 مشروعاً ومرفقاً رياضياً وشبابياً. هذه بالإضافة إلى المنشآت القديمة التي تم تطويرها وتوسيعها والأخرى التي تم إنشاؤها بالمجهود الذاتي وهو معدل مرتفع خلال فترة قصيرة إذا ما قورنت بالإنجازات في مجتمعات أخرى وخاصة إذا ما عرفنا أن هذه المرافق تغطي أغلب مناطق الجماهيرية العظمى.

هذا كما بلغ عدد المترشحين خلال عام 1988/87 م أكثر من 800 ألف مترشح بعد أن كان عام 1977 نحو 350 ألف مترشح. ولقد كان للاتحاد العام للألعاب الشعبية دور كبير في ذلك.

لقد صاحب التغير في مفهوم الرياضة تحويل وتحويل في عدد كبير من المرافق الرياضية المدرجة بخطة التحول، الأمر الذي أدى إلى تحويل عدد من الملاعب الرياضية إلى ساحات شعبية مبسطة وإنشاء ساحات شعبية أخرى في جميع مناطق الجماهيرية لما لهذا النوع من المنشآت من أهمية في نشر الرياضة الجماهيرية وتحقيقها.

فقد بلغ عدد الساحات الآن أكثر من (220) ساحة شعبية بأشكال مختلفة بنى عدد كبير منها عن طريق المجهود الذاتي. وتستهدف الخطة إلى إعداد (380) ساحة شعبية بمعدل ساحة لكل (10) آلاف مواطن. ولا تكاد تخلو الآن قرية أو مدينة من وجود ساحة أو ساحات شعبية التي تعتبر أساس النشاط الرياضي الجماهيري. ولتوضيح دور هذه المنشآت والمرافق نورد فيما يلي تفصيلات عنها.

1 - الساحة الشعبية:

صممت الساحات الشعبية لتكون مكاناً مناسباً لمزاولة مختلف الأنشطة الرياضية للجماهير على اختلاف أعمارهم وتحتوي الساحة النموذجية على المرافق التالية:

أ - مجموعة ملاعب مختلفة.

ب - صالة مقفلة متنوعة لمختلف الألعاب الخفيفة.

ج - وحدة تغيير ملابس.

د - حديقة للأطفال.

هـ - مرافق وحدة خدمات.

2 - الملعب الرياضي:

يتكوّن من مجموعة من الملاعب الخاصة بالألعاب الرياضية المختلفة ومضمار



جدول رقم (19-3)
يوضح للتوزيع الجغرافي للمنشآت والمرافق الرياضية والشبابية بالجمهورية (1986)

البلدية	مدن رياضية	مجمعات رياضية	ملاعب رياضية	ساحات شعبية	بيوت شباب	مصائف شباب	ميادين فروسية	المجموع
البيطلان	-	1	1	7	-	-	-	9
الجبل الأخضر	-	3	3	32	2	2	2	44
بنغازي	1	-	-	18	1	2	1	23
خليج سرت	-	2	4	24	3	1	-	34
الكفرة	-	-	-	3	-	-	-	3
المرقب	-	-	4	19	1	1	-	25
طرابلس	1	-	1	18	1	1	2	24
الزاوية	-	1	1	10	-	-	2	14
النقاط الخمس	-	1	4	18	2	1	-	26
الجبل الغربي	-	1	3	18	1	-	-	23
سيها	1	-	-	7	1	-	-	9
وادي الحياة	-	-	-	8	-	-	-	8
مرزق	-	-	-	8	1	-	-	9
المجموع	3	9	21	190	13	8	7	251

للألعاب القوى والوثب والقفز ورمي القرص والرمح والجملة وملاعب لكرة المضرب والسلة والطائرة.

3 - المجمع الرياضي،

وهو عبارة عن صالة كبيرة مغطاة تفي بأغراض مختلفة رياضية واجتماعية كإقامة المباريات الرياضية لكرة اليد والسلة والطائرة والطاولة وكذلك الألعاب الفردية كالجهاز ورفع الأثقال والدفاع عن النفس والتدريب بداخلها، بالإضافة إلى عقد الاجتماعات وخاصة اجتماعات المؤتمرات الشعبية والمهرجانات والحفلات الترفيهية الفنية.

4 - ميادين الفروسية:

وهي عبارة عن أماكن تشتمل على حلبة لخيول السباق ومبنى الإدارة وقسم صحي واسطبلات للخيول وغارن للأعلاف ومرافق عامة.

5 - بيوت عامة:

وهي عبارة عن أماكن لإقامة الشباب من أجل الترحال والتعارف والانفتاح على



شباب العالم الوافد عن طريق الرحلات والسياحة⁽⁷⁾ ولقد بُدِء تأسيس جمعية بيوت الشباب لأول مرة في الجماهيرية عام 1973 وكان أول بيت في طرابلس حتى وصلت إلى أكثر من 30 بيتاً للشباب. وتهدف جمعية بيوت الشباب إلى:

- أ - نشر مبادئ ثورة الفاتح العظيم.
- ب - تحويل طاقات الشباب المعطلة إلى طاقات منتجة.
- ج - تعويد الشباب على الانضباطية والطاعة والعمل.
- د - الاعتماد على الذات ونشر روح المبادرة والابتكار.
- هـ - التعرف على البيئة المحيطة وتنمية الوعي السياحي بين الشباب.
- و - توسيع آفاق الشباب وتزويدهم بالمعلومات المختلفة.
- ز - توثيق الروابط والتعاون بين الشباب وتذويب الفوارق بينهم.
- ح - التربية والتثقيف وتعميق الثقافة الثورية.
- ط - تنمية التفاهم الدولي من أجل الصداقة والتسامح والتعايش السلمي.

وإضافة إلى بيوت الشباب القديمة فقد تم خلال هذه الفترة 76-1986 م إعداد نحو (13) بيت شباب حديثة موزعة كالتالي:

- | | |
|-------------|------------------------|
| 100 سرير. | 1 - بيت شباب غدامس |
| 100 سرير. | 2 - بيت شباب مصراته |
| 100 سرير. | 3 - بيت شباب سرت |
| 100 سرير. | 4 - بيت شباب غريان |
| 100 سرير. | 5 - بيت شباب سبها |
| 100 سرير. | 6 - بيت شباب صبراتة |
| 100 سرير. | 7 - بيت شباب الخمس |
| 160 سريراً. | 8 - بيت شباب بنغازي |
| 80 سريراً. | 9 - بيت شباب شحات |
| 40 سريراً. | 10 - بيت شباب بنى وليد |
| 40 سريراً. | 11 - بيت شباب جالو |
| 30 سريراً. | 12 - بيت شباب أوجلة |
| 30 سريراً. | 13 - بيت شباب الفجيج |

لقد تطور عدد مؤسسى جمعية بيوت الشباب من (210) أعضاء عام 1974 إلى نحو 3000 عضو عام 1981، كما تطور عدد الأييرة من (200) سرير عام 1974 (7) جمعية بيوت الشباب، جمعية بيوت الشباب 1985 م ص 19.



إلى نحو (650) سريراً عام 1981. أما النزلاء فقد ارتفع عددهم من (340) إلى (10,000)، وليالي المبيت من 2380 إلى 43200 خلال الفترة نفسها⁽⁸⁾.

6 - مصانف الشباب؛

تتكون المصانف من مبانٍ للإدارة والمطاعم ووحدات لخلع الملابس والإسعاف والإقامة المؤقتة (شاليهات) وملاعب مكشوفة، وصالات للأنشطة الثقافية والاجتماعية، ومرافق عامة.

اللقاءات الرياضية؛

لقد تعددت هذه اللقاءات على المستوى العربى والأفريقى والدولى تحت إشراف الأمانة والأجهزة المساعدة لها كاللجنة الأولمبية الوطنية والاتحادات العامة سواء كان ذلك داخل الجماهيرية أو خارجها. وقد اتخذ ذلك أشكالاً متعددة من حضور الاجتماعات إلى المشاركة فى الدورات والبطولات وتنظيمها والإشراف عليها. ومن أهم هذه اللقاءات على سبيل المثال لا الحصر بطولات الفاتح العظيم وبطولة كأس فلسطين وبطولة الأمم الأفريقية لكرة القدم وكرة الطائرة والمضرب، والبطولة العسكرية لكرة السلة، والدورة العربية المدرسية، والمشاركة فى جميع بطولات الاتحاد الرياضى العربى والاتحادات الافريقية والاتحادات الدولية والدورات الأولمبية عام 72، 76، 80، 84 و1988، بالإضافة إلى اللقاءات الثنائية والإقليمية مع بعض الأقطار والدول الشقيقة والصديقة. كما اتاحت الفرصة لفرق المراكز فى أغلب الألعاب المتحصلة على ترتيب متقدم من المشاركة فى التصنيفات العربية والأفريقية. وقد حقق بعضها نتائج إيجابية جيدة. ولا ننسى الدور الكبير للفروسية العربية اللبية وما حققته من نتائج باهرة على المستويين العربى والعالمى، وذلك من خلال مهرجان الفروسية الدولى السنوى فى الجماهيرية العظمى، والمشاركات الخارجية.

المؤتمر الأول للتربية البدنية والرياضية لدول عدم الانحياز؛

من الأحداث الرياضية المهمة فى الجماهيرية العظمى انعقاد المؤتمر العام الأول للتربية البدنية والرياضية لدول عدم الانحياز فى الفترة ما بين 22-26 هانيبال (أغسطس) 1981.

لقد جاء هذا اللقاء نتيجة لمؤتمر القمة الخامس لدول عدم الانحياز الذى عقد

(8) جمعية بيوت الشباب، نفس المرجع، ص 93.



في كولومبو عام 1976 والذي أكد على إعداد خطة عمل تتعلق بتطوير الأنشطة الرياضية لدول عدم الانحياز وإلى دعم التربية البدنية والألعاب الرياضية باعتبارها ظاهرة اجتماعية متكاملة قادرة على المساهمة قومياً في تشكيل وإعداد الأجيال الحاضرة والمستقبلية بطريقة أكثر تكاملاً. كما تساهم في تحسين صحة الشعوب ودعم الابتكار في كل المجالات، بالإضافة إلى الاهتمام بقضايا التمييز العنصري وتأثيرها على الألعاب الرياضية والتربية البدنية. وقد توصل المؤتمر بعد أن قام بدراسة أوراق العمل والبحوث المقدمة⁽⁹⁾.

- 1 - خطوات عامة للعمل لتلخص في:
 - أ - تنسيق المواقف داخل المنظمات الرياضية الدولية والتواجد الفعّال بداخلها.
 - ب - تنمية التعارف بين البلدان الأعضاء وتعميق علوم التربية البدنية والرياضية وتطويرها.
 - ج - كشف الممارسات الخاطئة داخل المنظمات الدولية.
 - د - التأكيد على إرساء الطابع الديمقراطي على المنظمات الرياضية الدولية ومكافحة التمييز العنصري ومحاربة الصهيونية.
 - هـ - إحداث مؤسسات علمية وتقنية وطنية وتكوين الإطارات واستعمال الطرق العليا والتقنية الأكثر تقدماً والاستفادة القصوى من التعاون العلمي والتقني.
- 2 - ضرورة تغيير القوانين الأساسية للجنة الأولمبية الدولية لتتحول إلى مؤسسة ديمقراطية ومنع الاحتراف والانتحار في مجال الرياضة وحماية رياضة الهواة.
- 3 - المساهمة في تحسين أنظمة الاتحادات الرياضية الدولية وفي إزالة القواعد غير الديمقراطية وإضافة مواد أخرى، والعمل من أجل التوصل إلى تمثيل أوسع لبلدان عدم الانحياز ضمن الهيئات التابعة للاتحادات الرياضية الدولية. كذلك محاربة الشروط المبالغ فيها والمطلوبة لبناء المنشآت الرياضية، وارتفاع تكاليف الاشتراكات والتي تشكل أعباء كبيرة على بعض الدول النامية.
- 4 - التعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة.
- 5 - إنشاء منظمات رياضية دولية جديدة أكثر ديمقراطية.
- 6 - مقاطعة اتحاد جمهورية أفريقيا الجنوبية نظراً لسياسة التمييز العنصري التي يمارسها وفصله عن الاتحادات الدولية.
- 7 - التنديد بأي عملية تهدف إلى سلب العقول أو نقل التقنية.

(9) أمانة اللجنة الشعبية العامة للرياضة الجماهيرية، برنامج العمل في مجال التربية البدنية والرياضية لدول عدم الانحياز، 1985/81. المؤتمر العام الأول للتربية البدنية والرياضية لدول عدم الانحياز، وثيقة رقم (2). غير منشورة، ص 1-8



إنحرافات الرياضة:

في الوقت الذي تزداد فيه حاجة التطور الإنساني إلى الرياضة وفوائدها وإلى توطيد العلاقات الرياضية العالمية وربط الشعوب ببعضها وتعاونها، نجد أن واقع الرياضة ووضع العلاقات الرياضية الدولية بمرآة انعكاس بل مغاير للواقع وطبيعة الحياة المخالفة للديمقراطية والعدل والمساواة. فالنشاط الرياضي العالمي الآن يمر بأزمة عامة ومزمنة وهي أزمة تعبر عن نفسها كل يوم نشاهد أو نسمع عن هذا النشاط. إن ذلك يتمثل بوضوح في: ⁽¹⁰⁾

- 1 - هيئات ومنظمات دولية أخذت على عاتقها تنظيم النشاط الرياضي وتطويره ولكنها تفرض بطريقة غير ديمقراطية قراراتها الظالمة وغير الإنسانية، وتحول المناسبات الرياضية إلى مناسبات سياسية، بالإضافة إلى التمييز بين القارات بل والدول المختلفة، وتجاهل يقظة الشعوب وغمو حركة التحرر العالمي. وما الانسحاب الأفريقي الجماعي من الدورة الأولمبية بكندا عام 1976، إلا أحد هذه الاحتجاجات الجماعية المتكررة ضد التمييز والنفرة والاضطهاد.
- 2 - التركيز على رياضة القلة واستخدام وسائل غير إنسانية وغير مشروعة لتحقيق الفوز كالمشتطات الكيميائية والعقاقير الطبية والإنفراط في التدريب واستغلال الصغار.
- 3 - انتشار العنف بين المتفرجين بسبب الإعلام المتميز مما أدى إلى الاحتكاك والصراع وظهور التحديات الرياضية وشيوع مظاهر العنف.
- 4 - التحول من محاربة الرياضة إلى مشاهدتها، فقد خرجت الجماهير وأنسحبت من الملاعب ومن خيانة الممارسين الفعليين إلى مقاعد المتفرجين فحرمت من مردود الرياضة وميزاتها.
- 5 - انتشار رياضة العنف وإظهارها بمظهر مزيف رغم أنها منافية لأبسط التقاليد الحضارية الإنسانية.
- 6 - سيطرة الاحتكارات الرياضية كالشركات المتمثلة في احتكار الأدوات الرياضية وشركات المقامرة، وشركات الاحتراف التي ترعى مصالح القلة المتريزة واستخدامها في جمع الأرباح من الإيرادات التي تأتي عن طريق المهرجانات الكبرى والشرائط المرئية.

لا شك أن ذلك ساعد على خلق أزمة رياضية عالية ويعكسها بوضوح التناقض

(10) أمانة اللجنة الشعبية العامة للرياضة الجماهيرية، انحرافات الرياضة الدولية وطريق الحل، المؤتمر العام الأول للتربية البدنية والرياضية لدول عدم الإنحياز، وثيقة غير منشورة، ص 5 - 14.



الصارخ بين حقيقة الرياضة والواقع الرياضى العالمى . إن هذا النظام لم يعد قادراً على تقديم الرياضة العالمية بصورة واقعية، فلا بد إذن من هدم هذه الأنظمة الظالمة وإرساء نظام عالمى للرياضة بمفهوم جديد يقدم النشاط الرياضى بمحتواه الأصيل كحاجة عامة للجماهير.

والنظرية العالمية الثالثة فى الفصل الثالث من الكتاب الأخضر تطرح مفهوم جماهيرية الرياضة كحل نهائى للقضاء على أزمة الرياضة الدولية، والكفاح من أجل جماهيرية الرياضة كجزء لا يتجزأ من الكفاح الإنسانى فى العصر الحديث من أجل السعادة والحرية.



المراجع

- 1 - أمانة اللجنة الشعبية للرياضة الجماهيرية، برنامج عام 1981 (الرياضة الجماهيرية)، طرابلس، 1981، ص 66.
- 2 - اللجنة الشعبية للرياضة الجماهيرية، منجزات عام 1980، مطابع الثورة العربية، طرابلس 1980، ص 8.
- 3 - أنظر توصيات ندوة الرياضة للجميع، المنعقدة فى دب بدولة الإمارات العربية 1980.



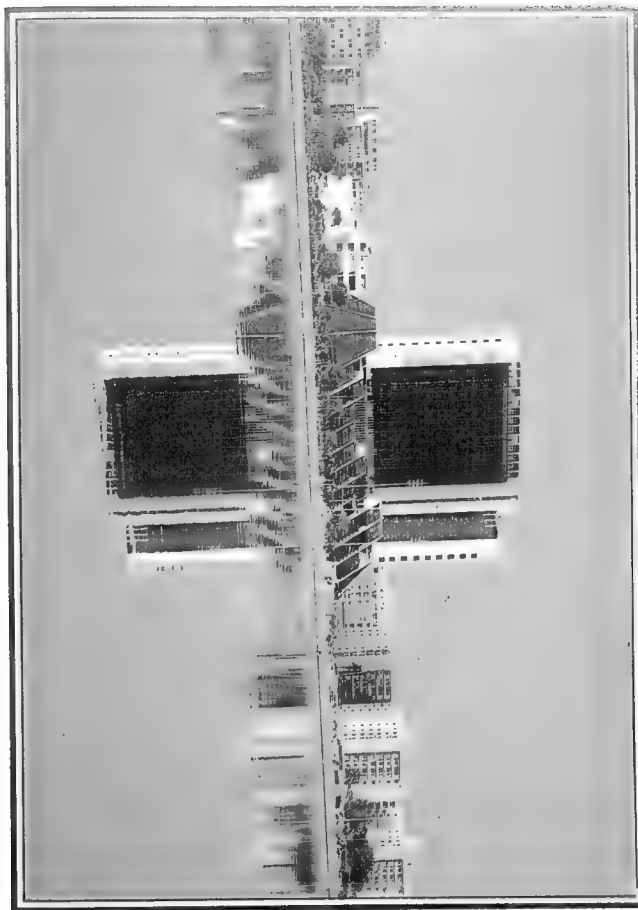
- 4 - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعى 1981-1985، الجزء الثانى، طرابلس، 1981، ص 235.
- 5 - أمانة اللجنة الشعبية للرياضة الجماهيرية، برنامج 1981، ص 13.
- 6 - أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، منجزات التحول الاقتصادى والاجتماعى فى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية 1970-1980 م، ص 14.
- 7 - جمعية بيوت الشباب، جمعية بيوت الشباب 1985 م ص 19.
- 8 - جمعية بيوت الشباب، المرجع نفسه، ص 93.
- 9 - أمانة اللجنة الشعبية العامة للرياضة الجماهيرية، برنامج العمل فى مجال التربية البدنية والرياضية لدول عدم الانحياز، 1985/81، المؤتمر العام الأول للتربية البدنية والرياضية لدول عدم الانحياز، وثيقة رقم (2)، غير منشورة، ص 1-8.
- 10 - أمانة اللجنة الشعبية العامة للرياضة الجماهيرية، انحرافات الرياضة الدولية وطريق الحل، المؤتمر العام الأول للتربية البدنية والرياضية لدول عدم الانحياز، وثيقة غير منشورة، ص 5-14.





الضمان الاجتماعي

والرعاية الاجتماعية





نتناول في هذا الفصل أحد القطاعات الأساسية للتحويلات الاجتماعية في الجماهيرية وهو قطاع الضمان الاجتماعي وأنظمة الرعاية الاجتماعية. والواقع أننا إذا بحثنا في تعريف مفهوم الضمان الاجتماعي وتحديد لوجدنا أن هذا المفهوم يختلف باختلاف الأيديولوجيات والسياسات في كل مجتمع، إذ نجد أن بعض المجتمعات تأخذ بفكرة التأمين الاجتماعي لحماية بعض الفئات من الأخطار الصناعية والاجتماعية التي صاحبت حركة التصنيع. غير أن مجتمعات أخرى أخذت بفكرة الأمن الاجتماعي الذي يرمي إلى تدخل الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي نتيجة للأزمات التي تمر بها تلك المجتمعات⁽¹⁾.

أما نظام الضمان الاجتماعي الذي نحن بصدد الحديث عنه والمطبق حالياً في الجماهيرية منذ صدور القانون رقم 73 لسنة 1973 م وكذلك القانون رقم 13 لسنة 1980 م فهو نظام شامل لكل أفراد المجتمع لا تقتصر منافعه أو خدماته على فئة معينة كما هو الحال في نظامي التأمين الاجتماعي والأمن الاجتماعي. لقد استهدفت ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة الإنسان الفرد والمجموع إذ أكدت على أن الرعاية الاجتماعية حق يجب ضمانه لكل المواطنين.

ولما كانت الرعاية الاجتماعية هي تلك النشاطات والجهود الإنسانية لتوفير الخدمات لإشباع احتياجات الإنسان المتنوعة بما في ذلك نظم هذا الإشباع وتنظيماته فقد حرصت الثورة منذ انبلاجها عام 1969 م على إجراء تعديلات عديدة في النظم

(1) دكتور الكون امبود. - «مدخل إلى فكرة الضمان الاجتماعي الليبي» مجلة العلوم القانونية مطابع الثورة للطباعة والنشر، العدد الثالث والرابع، السنة الثانية سنة 1988 م. ص 53.



الاجتماعية القائمة من قبل كأظمة التقاعد وأنظمة التأمين الاجتماعى ونظام الزكاة حيث منحت هذه التعديلات مزايا عديدة تهدف جميعها إلى تحسين حقوق المضمونين والمنافع المستحقة لهم.

وفى عام 1973 م صدر قانون الضمان الاجتماعى رقم 72 لسنة 1973 متمشياً مع الأهداف الإنسانية لثورة الفاتح العظيم فقد اختلف هذا القانون اختلافاً جوهرياً عن نظام التأمين الاجتماعى ونظام المساعدات الاجتماعية التى كانت قائمة قبل قيام الثورة، وقد كان نظام البر والمساعدات الاجتماعية الذى تشرف عليه الجمعية الوطنية للبر والمساعدات الاجتماعية عبارة عن نظام أريد به إسكان العجزة ومنعهم الدخل إذ إن المساعدات المالية التى تقدم للفرد لا تزيد عن خمسة دنانير شهرياً وكثيراً ما يتعطل منح هذه المساعدات بسبب قلة موارد وإمكانات الجمعية الوطنية للبر والمساعدات⁽²⁾.

يهدف قانون الضمان الاجتماعى رقم 72 لسنة 1973 م إلى تحقيق مجتمع الكفاية والعدل وحماية الفرد والأسرة والمجتمع فى حالات المرض وإصابة العمل والولادة والشيخوخة والعجز وعند البطالة وفى حالات الكوارث والطوارئ فهو بحق يمثل نقطة البداية الحقيقية لنظام الضمان الاجتماعى الشامل إذ تملتت شموليته بالإضافة إلى المنافع المبنية والتقديرية، التنظيم والإدارة كذلك فاقضى القانون ضم جميع الأنظمة الأخرى كالتأمين الاجتماعى ونظام التقاعد وجمعية البر والمساعدات الاجتماعية وأى نظام آخر قديم أو حديث يتفق وأهداف هذا القانون⁽³⁾.

أما فيما يتعلق بالمنافع الضمانية فإن الضمان الاجتماعى يشمل المنافع التقديرية المتمثلة فى معاش الشيخوخة، معاش العجز، معاش المرض المستديم وكذلك المعاش الأساسى لمنعهم الدخل وفاقدى العائل ومن يقل معاشه بموجب الأنواع الأخرى من المعاشات عن الحد الأدنى المقرر. هذا وقد نصت المادة 11 من القانون على منافع نقدية قصيرة الأمد وهى المساعدات المالية اليومية فى حالة العجز المؤقت للمرض أو إصابة العمل أو الولادة وفى حالة البطالة وعلاوة العائلة وكذلك المنح والإعانات الأخرى كإعانة الحمل وإعانة الدفن ومنحة الولادة أو أية منح أخرى فى حالات الكوارث والطوارئ. وقد كفل القانون منافع عينية لكل المستفيدين من أنظمة الضمان الاجتماعى إذ اشتملت هذه المنافع العينية على إعادة التأهيل للمصابين والمرضى بهدف

(2) اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين، الباهرة وجهود الجماهيرية من أجل المعاقين، ص 9.

(3) الهيئة العامة للضمان الاجتماعى، مجموعة تشريعات الضمان الاجتماعى، انترنيت، ماطا 1978



منهم فرصاً جديدة للعمل والإنتاج أما في مجال الطفولة فقد نصّ القانون على رعاية الطفولة بدور الحضانة ودور الرعاية ورياض الأطفال، وأيضاً رعاية المجانحات والأحداث المنحرفين في دور متخصصة ورعاية الشيوخ في دور الشيوخة أو الرعاية في البيت⁽⁴⁾.

وفي تحديد المستفيدين من أنظمة قانون الضمان الاجتماعي رقم 72 لسنة 1973 م نصت المادة 28 بأن تسرى أنظمة الضمان الاجتماعي بحسب نوعيتها على مستخدمي الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وأفراد القوات المسلحة والشرطة والعاملين بموجب عقود شفوية أو مكتوبة بالحكومة والقطاعين العام والخاص، وكذلك أصحاب المهن الحرة وأصحاب الحرف والعاملين بمنازهم والعاملين في الزراعة لحسابهم أو لدى غيرهم، وأصحاب العمل والشيوخ والأرامل والأيتام ممن لا عائل لهم، وكذلك من انقطعت أو ضاقت بهم سبل العيش ولم يكن لهم من تجب عليه نفقتهم.

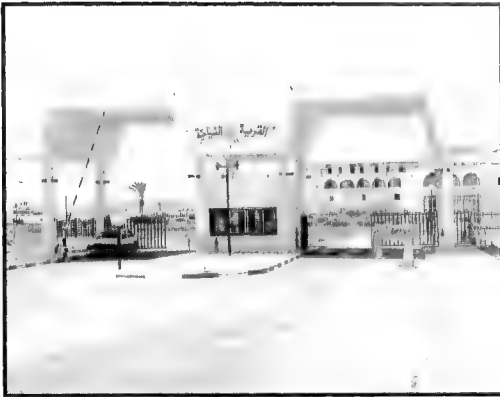
إن التشريعات الضمانية في الجماهيرية ليست جامدة جوداً مطلقاً بل إنها متطورة ومواكبة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع. ولتساري أنظمة الضمان الاجتماعي التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي أحدثته التحولات الثورية بإعلان قيام سلطة الشعب وإعلان النظام الجماهيري الذي يكفل الرعاية لكل مواطن محتاج، رُئي إعادة النظر في قانون الضمان الاجتماعي رقم 72 لسنة 1973 ليحل محله تشريع جديد وهو القانون رقم 13 لسنة 1980 م الذي تم عرضه في مذكرة على المؤتمرات الشعبية لمناقشته في دور انعقادها الثالث لعام 1388 من وفاة الرسول الموافق 1979 من الميلاد، وصاغه مؤتمر الشعب العام في دور انعقاده العادي الخامس بتاريخ 12 - 17 صفر 1389 من وفاة الرسول الموافق 1 - 6 يناير 1980 من الميلاد⁽⁵⁾.

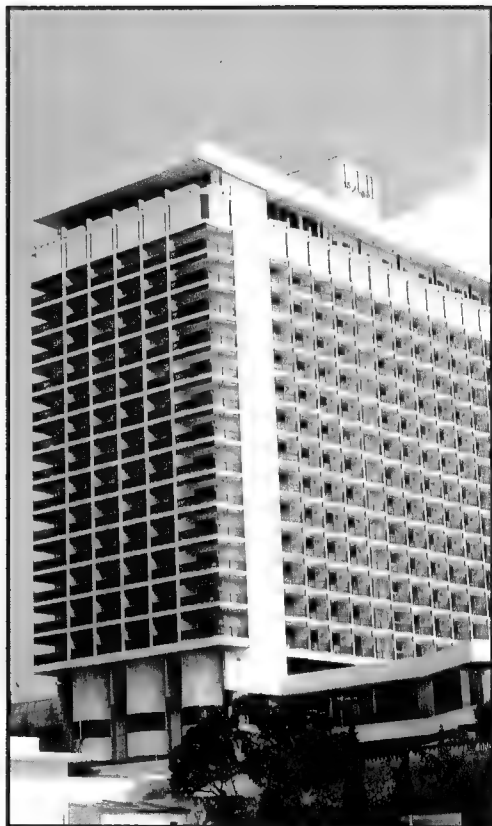
وإذا نظرنا إلى أهم السمات التي تضمنها القانون الجديد بشأن الضمان الاجتماعي كما وردت بالمذكرة الإيضاحية لوجدنا هذا القانون قد وصف بأنه «إسلامي استهدف مبادئ التضامن والتراحم والبر والتكامل» وسد حاجة العاجز وتقرير حق للمحروم في مال المجتمع.

أما السمة الثانية للقانون الجديد فهي الثورية أي إنه يقوم على تطبيق ما ورد في النظرية العالمية الثالثة من مقولات اقتصادية واجتماعية، كما يؤكد على مسئولية المجتمع

(4) نفس المرجع السابق، ص. 11 و 22.

(5) أمانة اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعي، قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980 م. مطابع الثورة للطباعة والنشر، بنغازي، بدون تاريخ الصفحات 47 - 49.







اتجاه أفرادها في توفير المعاش والحاجات الأساسية للفرد غير القادر على الكسب سواء بسبب المرض أو الإصابة أو الذي بلغ سن الشيخوخة أو من انقطعت موارده أو فقد عائلته⁽⁶⁾.

ونشياً مع ما جاءت به النظرية العالمية الثالثة وتحرير العمال من قيود الأجرة وتطبيقاً لمقولة «شركاء لا أجراء» اتسم القانون الجديد بإضافة فئة رابعة إلى فئات المضمونين وهي فئة الشركاء. وفيما يتعلق بالمرأة العاملة راعى القانون الفوارق الطبيعية بين كل من المرأة والرجل سواء من حيث طبيعة العمل أو سن انتهاء الخدمة. ولما كانت الأسرة هي البيئة الطبيعية التي ينشأ فيها الطفل فقد نص القانون على قصر إيواء الأطفال في دور الرعاية والمؤسسات الاجتماعية على الأطفال الذين ليس لهم مأوى خاص أو الذين لا تسمح لهم ظروفهم العائلية بأن ينشأوا في أسرة طبيعية.

يضاف إلى ما سبق أن الهدف الحقيقي من قانون الضمان الاجتماعي ليس تقديم منح وإعانات مالية بل إنه يشجع الفرد في المجتمع على مواصلة البذل والإنتاج حتى يكفل له المجتمع حقوقه ويشبع احتياجاته عند انتهاء خدماته أو عند بلوغه السن المحددة للعمل أو عند العجز عن العمل بسبب الإصابة أو المرض. كما أن منافع الضمان الاجتماعي كما سبق وأن أشرنا ليست مجرد مكافآت أو إعانات وقتية لكنها معاشات دائمة للمضمون ولأفراد أسرته وللمستحقين عنه عند وفاته.

وفي مجال الرعاية الاجتماعية يهدف قانون الضمان الاجتماعي إلى تقديم العون والمساعدة وإيواء وتوجيه وتعليم وإرشاد الذين تتطلب ظروفهم ذلك بقصد تكييفهم وإيجاد الحلول التي تتفق مع قدراتهم واستعداداتهم.

وفي ختام عرضنا لبعض نصوص قانون الضمان الاجتماعي لا بد لنا أن نشير إلى أن الضمان الاجتماعي في الجماهيرية لا يفرق بين المواطنين وبين غير المواطنين المقيمين بالجماهيرية وذلك تطبيقاً للاتفاقية الدولية رقم 118 بشأن المساواة في المعاملة بين الوطنيين وغير الوطنيين في الضمان الاجتماعي⁽⁷⁾.

المعاشات والمساعدات والإعانات الضمانية:

قبل أن نتطرق إلى المعاشات والمساعدات التي يقدمها الضمان الاجتماعي لأفراد

(6) نفس المرجع السابق، الصفحات 50-51.

(7) أمانة اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعي، مجموعة تشريعات الضمان الاجتماعي، الجزء الرابع، الدار العربية للكتاب 1983 م. صفحة 81.



المجتمع نشر إلى أن قانون الضمان الاجتماعي قد حدد في المادة 31 فئات المضمونين المشتركين وفئات المتفاعلين بأنظمة الضمان على الوجه الآتي:

1 - المشتركون الذين لهم الحق في الاستفادة من منافع الضمان الاجتماعي سواء كانت هذه المنافع نقدية أو عينية هم فئات الشركاء من المنتجين العاملين في المنشآت الإنتاجية التي تطبق مقولة شركاء لا أجراء والموظفون بالأمانات والمهنيات والمؤسسات العامة واللجان الشعبية والجهات العامة الأخرى، وكذلك العاملون لحساب أنفسهم في المهن الحرة والحرف أو في الزراعة والصناعة، يضاف إلى ذلك المستحقون من أفراد أسر الفئات المشار إليها.

2 - المضمونون الذين يستحقون المعاشات الأساسية منهم الأفراد الذين لا عائل لهم كالأرامل والأيتام والشيوخ والعاجزين ومن انقطعت بهم سبل العيش أو ضاقت عليهم نظراً لعدم وجود من يرعاهم أو يلتزم بنفقتهم⁽⁸⁾.

ومن يلقي نظرة على المعاشات والإعانات والمساعدات التي قدمها الضمان الاجتماعي خلال عشرين سنة مضت يلاحظ أن المعاشات بمختلف أنواعها قد تطورت بشكل ملحوظ، إذ ارتفع الحد الأدنى للمعاشات من ثلاثين ديناراً شهرياً إلى خمسين ديناراً شهرياً⁽⁹⁾. وبعد صدور قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980 م تم تحديد الحد الأدنى للمعاشات ليصل إلى 96 ديناراً شهرياً، كما رفعت بعض المعاشات الأخرى بنسب ما بين 8٪ إلى 30٪. أما المعاشات الأساسية فقد رفعت قيمتها من خمسين ديناراً إلى ستين ديناراً للفرد الواحد. أما في حالة الفرد الذي يعول شخصاً آخر فقد زيد المعاش الأساسي إلى سبعين ديناراً شهرياً وإلى ثمانين ديناراً بالنسبة للفرد الذي يعول ثلاثة أفراد أو أكثر، يضاف إلى ذلك علاوة العائلة المقررة⁽¹⁰⁾.

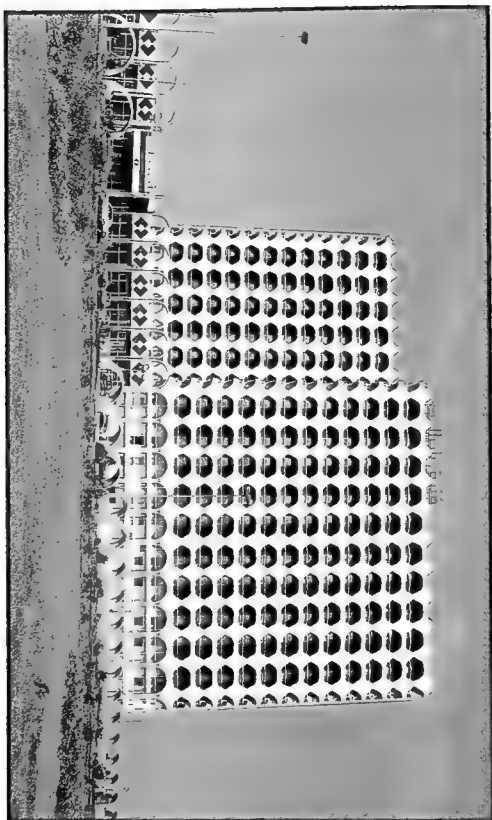
وبإلقاء نظرة على الجدول (1-20) الذي يبيّن قيمة المساعدات والإعانات والمعاشات المختلفة وكذلك عدد الحالات المستفيدة بالمنافع الضمانية خلال الفترة من 1969 م إلى 1978 م، نلاحظ الزيادات الملحوظة التي طرأت سواء من الناحية

(8) أمانة اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي، قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980 ص. 27.

(9) أمانة الضمان الاجتماعي، مجموعة تشريعات الضمان الاجتماعي، الجزء الثاني، المؤسسة العربية الأوروبية للنشر والإعلام، 1979 الصفحة 19.

(10) اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي، تقرير حول صندوق الضمان الاجتماعي 1979 - 1985، أكتوبر 1985 م صفحة 4.







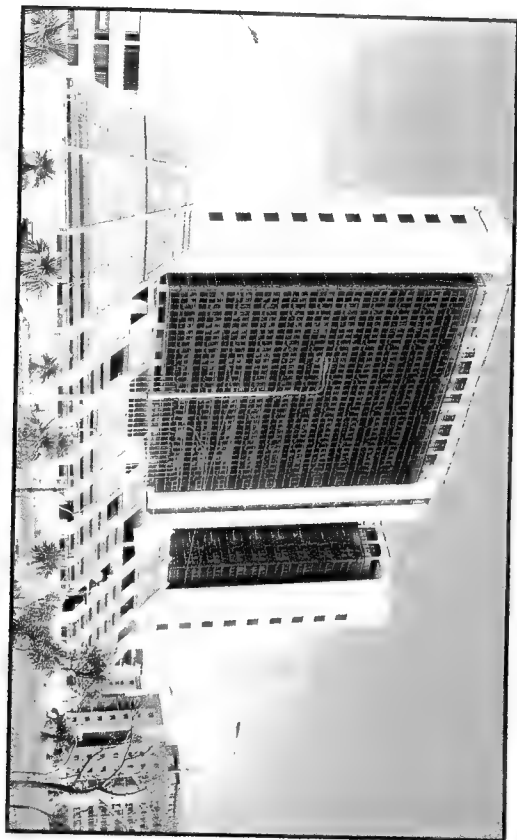
2017

جدول رقم

وتحت مجالات حلال الصوب من 1972

موضح فيه المساحات والأشجار والثمار

القطاع	1972		1971		1970		1969		القطاع
	مساحة	القيمة	مساحة	القيمة	مساحة	القيمة	مساحة	القيمة	
المساحات المزروعة	17796	871884	168827	80217	152081	20685	427001	13401	272728
الزيتون	4791	479471	38683	120881	20685	427001	13401	272728	الزيتون
الفاكهة	12131	1332227	14958	164753	10553	158889	11781	220230	الفاكهة
الخضراوات	844	38338	648	13722	708	50371	30	17889	الخضراوات
الحبوب	864	25225	755	21335	847	25142	764	22768	الحبوب
البنجر	27130	198810	27382	91144	31377	318643	28815	288281	البنجر
القمح	490	7821	582	6887	632	7357	385	3433	القمح
المجموع	64726	3172261	822871	2547173	132846	2761340	116885	2548128	المجموع
المساحات المزروعة	320	88037	429	108867	504	229208	428	127784	المساحات المزروعة
الزيتون	46	1	33	102	4	126	5	387	الزيتون
الفاكهة	7	1261	8	736	9	585	10	598	الفاكهة
الخضراوات	48	9256	27	3819	37	4779	30	9388	الخضراوات
الحبوب	320	88037	429	108867	504	229208	428	127784	الحبوب
البنجر	1796	30888	157	58888	1817	38882	428	127784	البنجر
القمح	21	32	1	66	4	277	3	336	القمح
البنجر	174	348842	412	35127	1202	882786	1157	232880	البنجر
المجموع	4908	1981879	6881	148118	3748	1202786	3743	1278881	المجموع
المساحات المزروعة	15115	422228	3671	327148	8821	254447	7212	342228	المساحات المزروعة
الزيتون	2847	479126	4282	175884	3871	288227	2229	388828	الزيتون







القيمة أو من حيث عدد الحالات التي استفادت بالمعاشات أو المساعدات الضمانية. ففى مجال مساعدات العجز المؤقت ارتفعت قيمة المساعدات خلال السنوات العشر الأولى من 621215 ستائة وواحد وعشرين ألفاً ومائتين وخمسة عشر ديناراً عام 1969 م إلى 3172501 ديناراً عام 1978 م. أما فيما يتعلق بالإعانات الخاصة باعتلال الصحة بسبب إصابة العمل أو بسبب المرض العادى، وأيضاً فى حالات الترميل واليتيم فقد زادت قيمة الإعانات خلال السنوات المذكورة بنسب متفاوتة إذ زادت الإعانات من 25,682 ديناراً عام 1969 م لتصل إلى 183,354 ديناراً فى عام 1976 م. وأما المعاشات فى حالات الشيخوخة واعتلال الصحة بسبب المرض أو الاعتلال الجزئى ومعاشات الترميل واليتيم فقد زادت قيمتها هى الأخرى من 268,903 ديناراً عام 1969 م إلى 4,232,868 ديناراً عام 1978 م. كما ارتفع عدد الحالات المستفيدة من المعاشات خلال المدة نفسها إلى 10816 حالة.

أما الجداول الإحصائية (20-2)-(20-3)-(20-4) فهي تبين عدد المعاشات الأساسية والتأمينية والتقاعدية التى قام صندوق الضمان الاجتماعى - الذى سوف نتحدث عنه بالتفصيل فيما بعد - بصرفها لمختلف بلديات الجاهيرية خلال الفترة من 1979 إلى 1988 م وبالتالى تؤكد هذه الجداول مدى شمولية نظام الضمان الاجتماعى، إذ أصبحت منافعه وخدماته المتعددة تغطى كل المواطنين والأجانب بمختلف بلديات الجاهيرية.

أما فيما يتعلق بالمصروفات المالية عن الفترة المذكورة فإننا سنتناول ذلك عند حديثنا عن نشاطات صندوق الضمان الاجتماعى ومصروفاته على المنافع الضمانية التقديرية.

صندوق الضمان الاجتماعى:

لما كانت الإدارة عاملاً أساسياً وفعالاً فى تنفيذ وتنظيم أحكام القوانين والتشريعات الضمانية وإيصال الخدمات لكل الفئات، لذلك نص قانون الضمان الاجتماعى رقم 72 لسنة 1978 م على إنشاء الهيئة العامة للضمان الاجتماعى لتقوم بتنفيذ أحكام شئون الضمان الاجتماعى وإدارته بالجاهيرية وفى عام 1979 م نص قرار اللجنة الشعبية العامة الصادر فى 20 ربيع الآخر من وفاة الرسول الموافق 29 مارس 1979 م الميلاد على إنشاء صندوق للضمان الاجتماعى بأمانة الضمان الاجتماعى ليكون له شخصيته الاعتبارية. ولكن ينبغى لنا أن نقول إن صدور قانون الضمان الاجتماعى رقم 13 لسنة 1980 م أكد على أهمية إنشاء صندوق للضمان الاجتماعى



جدول رقم (20-2)

يبين عدد المعاشات المصروفة لـ مختلف بلديات الجماهيرية عند الفترة من 1979 إلى 1988

بلدية	معاش اساسي	معاش تأمين	معاش تقاعدي	معاش ضمانتي
بنغازي	3691	2522	2094	4070
أجدابيا	2245	296	180	963
الكفرة	618	45	20	110
زليطن	2793	164	167	355
الخميس	3738	286	264	998
سرت	-	230	191	699
مصراته	2639	430	248	909
سوف الجين	896	88	66	500
ترهونة	2713	243	112	389
الزاوية	3259	390	462	1233
النقاط الخمس	2699	452	243	1223
غريان	2780	238	353	1005
يفرن	2115	195	198	743
غدامس	1246	109	115	501
العريضة	679	-	-	-
سبها	900	307	317	671
أوباري	1060	61	45	389
الشاطي	1108	32	75	562
مرزق	-	-	-	-
الغاتج	-	385	201	1043
الجيل الأخضر	2046	671	-	1843
طبرق	2458	349	202	671
درنة	1400	161	330	1652
طرابلس	4630	4181	3598	6490

المصدر: الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية. اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي - صندوق الضمان الاجتماعي، تقرير حول صندوق الضمان الاجتماعي 1979 - 1985 أكتوبر 1985 صفحة 4.







جدول رقم (20.3)

يبين عدد المعاشات الأساسية والتأمينية والتعاقدية والمعاشات الضمانية التي قام صندوق الضمان الاجتماعي بصرفها عن طريق أمانات الضمان الاجتماعي بالبلديات حتى 30 / 9 / 1986

البلدية الفرع البلدي	عدد المعاشات الأساسية	عدد المعاشات التقاعدية والتأمينية	عدد المعاشات الضمانية	الإجمالي
طبرق	2361	656	1253	4270
درنة	1391	741	1905	4037
الجيل الأخضر	2234	998	2282	5514
القاتح	1453	583	67	2103
بنغازي	3760	4535	4861	13156
أجدابيا	2335	410	1273	4018
سرت	1833	452	949	3234
سوف الجين	913	169	770	1852
الكفره	624	68	459	1151
مصراته	2662	751	1358	4771
زليطن	2755	326	482	3563
الخمس	3375	522	1335	5232
ترهونة	2805	364	629	3798
طرابلس	4458	7622	7823	19903
العزيرية	720	122	916	1758
الزاوية	3398	956	1870	6224
النقاط الخمس	2648	802	1615	5065
غريان	2921	580	1674	5175
يفرن	2338	408	988	3734
غدامس	1418	243	675	2336
سبها	2233	951	1873	5057
أوباري	1133	132	429	1894
مرزق	1186	36	313	1535
المجموع	50954	22427	35799	109180

المصدر: صندوق الضمان الاجتماعي، التقرير السنوي 1986 صفحة 10.

جدول رقم (20-4)

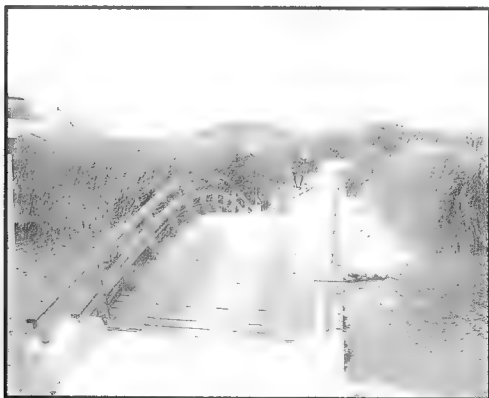
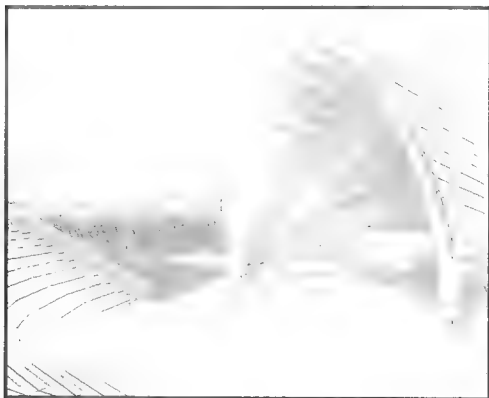
بين أنواع وعدد المقامات التي تم صرفها من قبل صندوق الضمان الاجتماعي مختلف بلدات الجامعية خلال عام 1988

اسم البلدية	مقامات تلمذية	مقامات تقاعدية	مقامات تقاعدية المسكرين	مقامات ضمانية	مقامات أساسية	الإجمالي
البلقان	319	252	115	2310	2692	5688
طرابلس	5538	4679	2415	17363	5082	35077
الكفرة	52	24	10	344	711	1141
سبها	496	501	191	2715	2546	6449
وادي الحياة	63	86	38	611	1292	2290
مرزق	30	37	18	403	1352	1840
الزاوية	506	792	462	5117	4695	11572
الجيل الأخضر	1421	1186	242	8633	6929	18411
بنغازي	2574	2497	1140	9977	4286	36474
خليج سرت	844	811	456	5732	7786	15629
الرقب	806	822	263	6228	11238	193357
الجيل الغربي	450	703	278	4350	5995	11776
القطاط الخمس	573	460	268	3821	4635	9759
الإجمالي	13672	12850	5895	67804	39239	159460

المصدر: صندوق الضمان الاجتماعي، التقرير السنوي 1386 هـ / ورد 1988 م، ص 6-7







باعتباره جهازاً مستقلاً، فقد نصت المادة (6) من القانون المذكور بأن يكون بأمانة الضمان الاجتماعي صندوق للضمان الاجتماعي له شخصيته الاعتبارية وميزانية مستقلة عن الميزانية العامة للدولة وحسابات مستقلة. أما فيما يتعلق بإدارة الصندوق وتدير شؤنه فقد نص القانون على أن تتولى ذلك لجنة برئاسة أمين اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي وعضوية كل من مدير صندوق الضمان ومندوبين عن جهات العمل والمضمونين.

ونطبقاً لما ورد بالمادة السادسة من قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980 م، أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم (1940) لسنة 1981 م في شأن إعادة تنظيم صندوق الضمان الاجتماعي، إذ نصت المادة الأولى من القرار بتشكيل لجنة تتولى شئون صندوق الضمان الاجتماعي برئاسة أمين اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعي وعضوية كل من مدير صندوق الضمان الاجتماعي ومندوبين عن المضمونين ليكون أحدهما من الموظفين والآخر من المنتجين وأيضاً مندوبين عن جهات العمل أحدهما من الوحدات الإدارية والثاني من المنشآت المملوكة للمجتمع⁽¹¹⁾.

أشرنا فيما سبق إلى أن ميزانية صندوق الضمان الاجتماعي وحساباته مستقلة عن الميزانية العامة للدولة وهنا ينبغي التأكيد على أن الهدف الأساسي من إنشاء الصندوق هو ضمان حق المضمونين في المنافع التقديرية والعينية التي نص عليها قانون الضمان وعلى هذا الأساس حددت إيرادات صندوق الضمان الاجتماعي على الوجه الآتي:

- 1 - الاشتراكات الضمانية التي يساهم فيها المضمونون وجهات العمل والمنشآت الإنتاجية والخزانة العامة.
 - 2 - حصيلة ما يفرض لصالح الضمان الاجتماعي من ضرائب ورسوم إضافية ويكون الاختصاص بفرضها للجنة الشعبية العامة.
 - 3 - ما يخصص بالميزانية العامة للدولة سنوياً لتغطية مصروفات المنافع وسد العجز بالصندوق.
 - 4 - اعتماد ميزانية التحويل للمشروعات التي يختص بها الصندوق.
 - 5 - العائد من استثمار أموال الصندوق.
 - 6 - حصيلة أموال الزكاة.
 - 7 - ما يرصد للصندوق من الهبات والوصايا وريع الأوقاف.
 - 8 - ما يؤول إليه من موارد التحويل الأخرى⁽¹²⁾.
- (11) أمانة اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي، مجموعة تشريعات الضمان الاجتماعي، الجزء الثالث، الدار العربية للكتاب، الصفحة 69.
- (12) نفس المرجع السابق ص. 70.

جدول رقم (20-5)
 تبين مبالغ صرف على النتائج المالية من عام 1979 م حتى نهاية عام 1984 م

السنة / النتائج المملوكة	1979 م	1980 م	1981 م	1982 م	1983 م	1984 م	الإجمالي
أولاً: النتائج المالية المالية							
1 - المبالغ والمقررات والإعلانات للتسويق	-	-	-	12205495	17528000	21898000	
2 - المبالغ التأسيسية	6959468	9264076	10408743	10146840	10011000	15916000	
3 - المبالغ التأسيسية	6452697	74194490	07599202	10146849	08696000	12390000	
4 - مبالغ المسكنين	1457621	2061540	02340380	02672927	03045000	04000000	
5 - إعلانات	0270035	009978	01703779	00756593	01155000	02020000	
المجموع	151139823	18844358	22052104	33062704	40435000	56224000	185758489
ب - المبالغ الأساسية	34200764	31018063	30796509	30793519	35471000	41000000	203179855
المجموع الكلي للمبالغ المالية التأسيسية	49340586	49862921	52848613	63856223	75906000	97224000	389038344





جدول رقم (5-20)

الإجمالي	1984 م	1983 م	1982 م	1981 م	1980 م	1979 م	السنة/التابع للمشاريع
	12057000 03396000	75000000 1225000	9411666 1262884	10328820 00888335	8869591 2173997	14367312 02990328	1- مدفوعات الأطباء والتمريض مستديرة 2- مصاريف العلاج واللياقة الاجتماعية
	04000000 01145000	2244000 -	1387466 -	02681592 -	3102178 2561912	03551664 02884441	3- مستحضرات ومعدات طبية 4- مصاريف التمريض واللياقة 5- مصاريف الرعاية الاجتماعية
99248506	20598000	12159000	12065317	13904766	16727678	23793745	مجموع قيمة النتائج المتوقعة

المصدر: اللجنة القومية للمتابعة للمشروعات الاجتماعية - تقدير جدول صندوق التمويل الاجتماعي 1979 - 1985، أكتوبر 1985 الصفحات 7.5



وقد خصصت أموال صندوق الضمان الاجتماعي أساساً للصرف منها على المنافع الضمانية واستثمار بعض من هذه الأموال بغرض تحقيق عائد يدعم من إيراداته ويساهم مع بقية القطاعات الأخرى في تحقيق الأهداف التنموية في المجتمع الجماهيري.

إن إلقاء نظرة على نشاطات صندوق الضمان الاجتماعي منذ تأسيسه عام 1979 م وحتى وقتنا الحاضر تبين لنا بدون شك مدى استجابة هذه النشاطات مع التحولات الثورية التي تهدف إلى تنظيم المجتمع والنهوض بمؤسساته الاجتماعية. ففي مجال المعاشات الضمانية المختلفة يقوم صندوق الضمان الاجتماعي بالصرف على المنافع النقدية المتمثلة في المعاشات الضمانية والتأمينية والتقاعدية ومعاشات العسكريين والإعانات النقدية، إذ تشير الإحصائيات الواردة بالتقرير الصادر في أكتوبر عام 1985 م حول نشاطات صندوق الضمان الاجتماعي عن الفترة من عام 1979 م حتى نهاية عام 1984 م أن مجموع ما تم صرفه على المنافع النقدية وحدها بلغ 389,038,344 ديناراً. أما فيما يتعلق بالصرف على المنافع العينية وهي تلك الخدمات الاجتماعية، المتنوعة التي يقدمها صندوق الضمان الاجتماعي في مجال الرعاية الاجتماعية وعلى وجه الخصوص رعاية فئات المعاقين. فيبدو من الإحصائيات الواردة بالجدول (5-20) مدى مساهمة الصندوق في توفير الأدوات والمعدات الطبية المساعدة لفئات المعاقين إلى جانب توفير الرعاية الصحية وإعادة التأهيل في المراكز المخصصة لهذا الغرض.

كما يقوم صندوق الضمان الاجتماعي بتغطية مصروفات المؤسسات الاجتماعية المتخصصة في رعاية الأفراد الذين حرّموا من العيش في ظل نظام أسرى طبيعى، ويقوم صندوق الضمان الاجتماعي من وقت لآخر بإجراء العديد من الدراسات والأبحاث الاجتماعية التي تهدف إلى التعرف على الظواهر والمشكلات الاجتماعية، وبالتالي اقتراح الوسائل التي تؤدي إلى توفير الرعاية الاجتماعية اللازمة للأفراد أو المحتاجين للرعاية أو المساعدة، لتقوم هذه المؤسسات بتوفير الخدمات الاجتماعية وتوصيلها إلى هؤلاء الأفراد بما يتفق وكرامة الفرد. وبناء على ذلك تشير الإحصائيات فيما يتعلق بالمنافع العينية بحسب ما ورد في الجدول السابق أن مجموع ما تم صرفه على تلك المنافع خلال سبع سنوات قد بلغ حوالى 99,248,506 دينار. بينما بلغ إجمالي مصروفات صندوق الضمان الاجتماعي إلى مختلف بلديات الجماهيرية لتغطية مصروفات المعاشات والمنح والمساعدات الاجتماعية خلال الفترة من 1986 م إلى 1988 م 377,555,655 ديناراً. أنظر جدول (6-20)







جدول رقم (20-6)

بين المبالغ الممولة من قبل صندوق الضمان الاجتماعي لتغطية مصروفات المعاشات والمنافع والمنح
والمساعدات الاجتماعية لـ مختلف بلديات الجماهيرية خلال الفترة من 1986 - 1988

السنة البلدية	1985 م د.ل	1987 م د.ل	1988 م د.ل	الاجمالي
طرابلس	25200000	24900000	41000619	
بنغازي	14550000	19880000	24490000	
الزاوية	5690443	9530000	11661798	
النفطاط الخمس	5650000	7200000	8566362	
المرقب	10570000	13017156	14349220	
خليج سرت	9290000	13657000	14904549	
الجبل الغربي	5760000	8400000	10601476	
سبها	4100000	4510000	5517000	
وادي الحياة	1120000	1530000	1610000	
مرزوق	1350000	1800000	1960000	
الكلية	960000	200000	1089000	
الجبل الاخضر	10760000	14025000	15959322	
البيضان	3500000	3436000	5260706	
الإجمالي	98500443	122085156	156970056	77555655

المصدر:

- 1 - صندوق الضمان الاجتماعي، التقرير السنوي 1986 م صفحة 12.
- 2 - صندوق الضمان الاجتماعي، التقرير السنوي 1987 م صفحة 12.
- 3 - صندوق الضمان الاجتماعي، التقرير السنوي 1988 م صفحة 15.

وفي مجال رعاية المعاقين يقوم صندوق الضمان الاجتماعي بالمساهمة في تجهيز وتشغيل المراكز المتخصصة في تأهيل وإعادة تأهيل المعاقين بمختلف فئاتهم، كما يقوم بتوفير الأجهزة والمعدات المساعدة كالدراجات النارية والدراجات العادية والكراسي المتحركة للكبار والصغار والعكاكيز وغيرها من الأجهزة التي تيسر وتمكّن هذه الفئات من ممارسة حياتها ونشاطها في المجتمع.

والجدول رقم (20/7) يوضح نوع وعدد المعدات والأجهزة المساعدة المختلفة التي قام صندوق الضمان الاجتماعي بتوزيعها على أمانات الضمان الاجتماعي في جميع أنحاء بلديات الجماهيرية خلال عامي 1981 م و1988 م. إذ يتم توزيع هذه المعدات والأجهزة للمعاقين بدون أي مقابل. أمّا بالنسبة للمراكز التي ساهم صندوق الضمان



جدول رقم (20-7)

جدول يبين ما تم صرفه من معدات وأجهزة خاصة بالمعاقين بجميع إدارات الضمان الاجتماعي خلال عامي

1981 و 1988

اسم الصنف	المصرف خلال عام 81	المصرف خلال عام 88	المجموع
كرسي متحرك للمعاقين كبار السن	1807	1969	3776
كرسي متحرك للمعاقين سفار السن	892	936	1828
كرسي متحرك رياضي	207	450	657
كرسي متحرك للاستخدام بالموانئ والطارات	50	24	74
كرسي متحرك لاستعمالات بكرة المياه	-	241	241
كرسي متحرك يستعمل باليد اليسرى	-	46	46
كرسي متحرك يستعمل باليد اليمنى	-	123	123
كراسي للمعاقين بمرآكز ودور المعاقين	166	-	166
مشايات للكبار	357	387	744
مشايات للصغار	127	144	271
عكازين المرفق لاستعمالات الكبار	2142	4316	6458
عكازين المرفق لاستعمالات الأطفال	2211	3847	6058
عكازين تحت الإبط لاستعمالات الكبار	3869	4210	8079
عكازين تحت الإبط لاستعمالات الأطفال	3514	3062	6576
عصى لاستعمالات الكفيف	380	482	862
دراجات نارية	398	-	398
دراجات عادية	45	-	45
أجهزة أخرى مختلفة	934	1205	2139

المصدر: الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، صندوق الضمان الاجتماعي، التقرير: استوي 1987 ص 5 الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، صندوق الضمان الاجتماعي، التقرير السنوي 1988 ص 11 جدول (و).

الاجتماعي في تجهيزها وتشغيلها والخاصة بتأهيل المعاقين فهي:

مركز إعادة التأهيل بينغازي

مركز إعادة التأهيل بطرابلس

معهد الصم والبكم في كل من طرابلس وبنغازي.

إستثمارات صندوق الضمان الاجتماعي:

أشرنا فيما سبق إلى أن الهدف من استثمار أموال الصندوق هو تدعيم إيراداته.



إذ نص قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980 م على أن لصندوق الضمان الاجتماعي الحق في استثمار أمواله كما أن العائد الاستثماري لهذه الأموال يعد من إيرادات الصندوق. ومن هذا المنطلق قام الصندوق باستثمار بعض من أمواله في مجالات متعددة كالعقارات السكنية والشركات والوحدات الفندقية والقرى السياحية وغيرها. وفي هذا الصدد سنعرض بعض استثمارات الصندوق المختلفة ومساهماته في الشركات والمنشآت العامة وذلك حسب ما توفر لدينا من بيانات في هذا الخصوص.

ففي مجال المرافق الصحية والبناء قام صندوق الضمان الاجتماعي باستثمار بعض الأموال في بناء بعض المستشفيات كبناء مستشفى الخضراء بطرابلس ومستشفى السابع من أبريل بمنطقة الهوارى ببلدية بنغازى وقد تم تسليم هذين المستشفيات إلى أمانة اللجنة الشعبية العامة للصحة.

وفي استثمارات القرى السياحية والفنادق بلغ إجمالي استثمارات صندوق الضمان الاجتماعي في هذا المجال 129,000,000 مليون دينار وقد حققت هذه الاستثمارات عائداً في نهاية عام 1984 م قيمته 2,986 مليون دينار⁽¹³⁾.

أما بالنسبة للاستثمارات العقارية السكنية والإدارية فقد استثمر صندوق الضمان الاجتماعي حتى نهاية عام 1984 م ما قيمته 95,500 مليون دينار في هذا المجال وقد حققت هذه الاستثمارات كذلك عائداً قيمته 3,940 مليون دينار كما تشير تقارير صندوق الضمان الاجتماعي إلى مساهمة الصندوق في المجلس الوطني للاستثمارات العقارية ابتداءً من عام 1984 م وحتى عام 1986 م إذ بلغ إجمالي هذه المساهمات ما قيمته 30 مليون دينار.

وفياً يخصص بمساهمة صندوق الضمان الاجتماعي في تأسيس الشركات والمؤسسات العامة نجد أن هذه الشركات مملوكة بالكامل لصندوق الضمان وهي:

شركة الضمان للصيانة وإدارة الأملاك، شركة الضمان لإدارة الفنادق، والشركة العامة للألعاب والمشروعات الترفيهية، وشركات ومؤسسات عامة ساهم صندوق الضمان الاجتماعي في تأسيسها بمبالغ مالية مختلفة وهي:

الشركة الوطنية لتجارة وتصنيع الملابس (165 ألف دينار).

الشركة العربية لتوريد وصناعة الملابس (165 ألف دينار).

(13) اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي، صندوق الضمان الاجتماعي: تقرير حول صندوق الضمان الاجتماعي 1985م. - 1985م. أكتوبر 1985 صفحة 10.



- شركة الأزياء الحديثة وتصنيع الملابس (165 ألف دينار).
- الشركة الأهلية لتجارة وتصنيع الملابس (165 ألف دينار).
- شركة الأمل لتجارة وتصنيع الملابس (40 ألف دينار).
- منشأة المعدات الكهربائية (50 ألف دينار).
- منشأة المشغولات المعدنية (200 ألف دينار).
- شركة المعدات الطبية (200 ألف دينار).⁽¹⁴⁾

كما ساهم الصندوق في تمويل خطط بعض الوحدات الاقتصادية وذلك بمنح العديد من القروض التي بلغت قيمتها عام 1985 م ثلاثين مليوناً وخمسة وأربعة وتسعين ألف وثلثائة وواحداً وستين ديناراً، وهي موزعة كالتالي:

- 1 - قرض توسيع الشركة العامة (25500611 ديناراً).
- 2 - قرض للشركة الليبية للفنادق (00093750 ديناراً).
- 3 - قرض لمصرف التنمية لصالح قروض الحرفيين وأصحاب الصناعات الصغرى (05000000 دينار).⁽¹⁵⁾

هذه بإيجاز بعض استثمارات صندوق الضمان الاجتماعي والتي تمثلت في مشروعات الفنادق والقرى السياحية والمشروعات الإسكانية والمساهمة في المشاريع الصناعية.

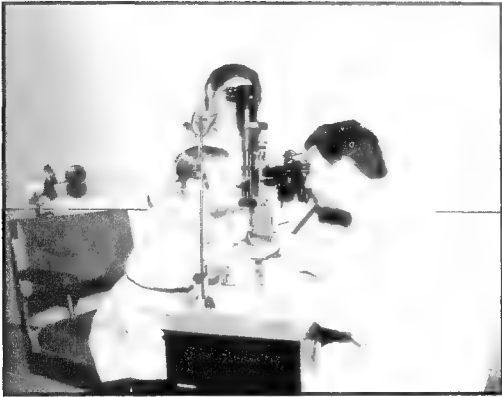
رعاية المعاقين:

إن فئة المعاقين التي نحن بصدد الحديث عنها في هذا الفصل لم تحظ بأية رعاية أو خدمات تذكر قبل انبلاج ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة عام 1969 م، إذ اقتصرت خدمات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وكذلك جمعية البر والمساعدات على تقديم بعض المساعدات المادية البسيطة لبعض فئات المجتمع من الفقراء والأيتام. أما بخصوص المعاقين فلم يكن من نصيب هذه الفئة إلا إجراء بعض الدراسات والأبحاث وإصدار بعض التشريعات التي لم تجد طريقها إلى التنفيذ. كما أن المركز الوحيد الذي تم إنشاؤه عام 1967 م لإعادة تأهيل ذوي العاهات لم يتمكن من تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها وبالتالي تم إقفاله عام 1968 م.⁽¹⁶⁾

(14) نفس المرجع السابق صفحة 20 - 21.

(15) نفس المرجع السابق صفحة 22.

(16) اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين، المبادرة وجهود الجامعة من أجل المعاقين، صفحة 9.







بعد الاهتمام الفعل بفئات المعاقين في المجتمع العربي اللبني ابتداء من عام 1970 م إذ شكلت في تلك السنة من قبل مجلس الوزراء لجنة مهمتها دراسة شئون المعاقين ووسائل العناية بهم، وانطلاقاً من الاهتمام بالمعاقين والعناية بهم، لم يعد مجرد عطف وإحسان لهذه الفئة لكنها أصبحت قضية تشغل أغلب المجتمعات وتجنبد لها المزيد من الإمكانيات المادية والبشرية وبذل الجهود المكثفة لمساعدة المعاقين وتنمية قدراتهم ليساهموا في العمل والإنتاج.

لقد اهتمت بعض الوزارات منذ السنوات الأولى لقيام الثورة بالتأكيد على ضرورة الاهتمام والعناية بالمعاقين، إذ قامت وزارة التعليم سابقاً بتنظيم طرق تعليمية وتربوية لفئات المتخلفين عقلياً والمشلولين، وفي عام 1972 م قامت وزارة الصحة سابقاً بإنشاء معهد لتأهيل الصم والبكم، كما اهتمت بعض الوزارات الأخرى كوزارة العمل والشؤون الاجتماعية والهيئة العامة للضمان الاجتماعي بالرعاية والتأهيل لبعض الفئات الأخرى من المعاقين، إذ نصت بعض مواد قانون العمل رقم 58 لسنة 1970 م وقانون الضمان الاجتماعي على قضايا إصابات العمل والعجز وتقديم المنافع والمساعدات الضمانية⁽¹⁷⁾.

وفي الخطة الثلاثية للتنمية 1973 م/1975 م تمثلت أهداف خطة التنمية في قطاع الشباب والشؤون الاجتماعية في توفير الحماية والرعاية لفئات المعاقين وتأهيلهم تأهيلاً مهنياً ومساعدتهم في التغلب على المشكلات التي تصادفهم ليتحولوا إلى طاقات إنتاجية ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الخطة الثلاثية للتنمية 75/73 م عدداً من المشاريع وهي:

- 1 - إنشاء جمعية النور لرعاية الكفيف بطرابلس واعتمدت لها مبلغ 500 000 دينار.
- 2 - إكمال إنشاء جمعية الكفيف اللبني بينغازي.
- 3 - إنشاء مركز تأهيل ذوي العاهات بطرابلس واعتمد لهذا المشروع مبلغ 170 000 دينار⁽¹⁸⁾.

لقد كانت الجماهيرية السّاقّة وصاحبة المبادرة في التركيز على قضية المعاقين على الصعيد الدولي، وذلك انطلاقاً من التوجهات الإنسانية للثورة، ولذا كان يمثل الجماهيرية بالأمم المتحدة أول من اقترح تخصيص سنة دولية للتركيز على المعاقين،

(17) نفس المرجع السابق صفحة 9.

(18) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، خطة التحول الإقتصادي والإجتماعي 1980/1981 م. الجزء الثاني، بدون تاريخ، الصفحة 299.



وعليه أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 كانون الأول ديسمبر 1976 م القرار رقم (123/31) سنة 1981 م سنة دولية للمعاقين⁽¹⁹⁾.

وفي السنة الدولية للمعاقين أصدرت الجماهيرية القانون رقم 3 لسنة 1981 م في شأن المعاقين متضمناً في مواده تعريف المعاقين وتحديد فئاتهم والمزايا النقدية والعينية والتسهيلات الأخرى المتعلقة برعاية المعاقين وتأهيلهم، إذ نصت المادة الأولى من القانون في شأن التعريف بالمعاق بأن المعاق هو كل من يعاني من نقص دائم يعيقه عن العمل كلياً أو جزئياً وعن ممارسة السلوك العادي في المجتمع أو عن أحدهما فقط، سواء كان النقص في القدرة العقلية أو النفسية أو الحسية أو الجسدية، وسواء كان خلقياً أو مكتسباً⁽²⁰⁾. أما فيما يتعلق بتصنيف فئات المعاقين فقد حددها القانون بالآتي:

أ - المتخلفون عقلياً بمختلف صور هذا التخلف، وهم فاقدو القدرة على ممارسة السلوك العادي في المجتمع.

ب - المصابون بإعاقه حسية تعيقهم عن ممارسة السلوك العادي في المجتمع ولو لم يقترن ذلك بعجز ظاهر عن أداء العمل وهم:

1 - المكفوفون.

2 - الصم.

3 - البكم.

4 - ضعاف البصر الذين لا يجدي فيهم تصحيح النظر.

5 - ضعاف السمع الذين لا يجدي فيهم تصحيح السمع.

ج - المصابون بإعاقه جسدية تعيقهم عن ممارسة السلوك العادي في المجتمع. ولو لم يقترن ذلك بعجز ظاهر عن أداء العمل وهم:

1 - مبتورو أحد الأطراف أو أكثر.

2 - المشلولون.

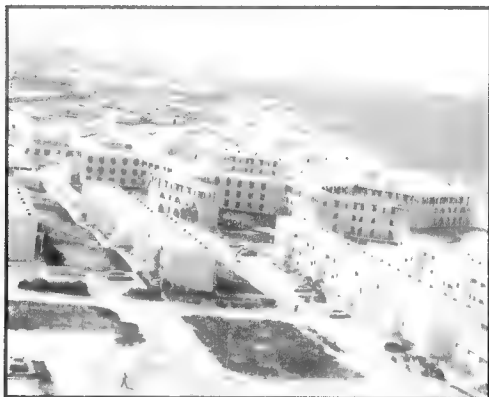
3 - المقعدون.

د - المصابون بأمراض مزمنة تعيقهم عن أداء العمل، ولو لم يقترن ذلك بعجز ظاهر عن ممارسة السلوك العادي في المجتمع، وتحدد هذه الأمراض بقرار من

(19) الإتحاد العام للأخصائيين الاجتماعيين ببنغازي، من أجل المعاق، الجزء الأول صفحة 29.

(20) أمانة اللجنة الشعبية العامة للضمان الإجتماعي، مجموعة تشريعات الضمان الإجتماعي، الجزء الرابع، الصفحة 15.







اللجنة الشعبية العامة بناء على عرض اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي.

هـ - المصابون ببتّر أو عجز دائم في جزء من أجسامهم إذا كانت سلامة هذا الجزء شرطاً أساسياً في مزاولتهم لأعمالهم المعتادة.

وعند تعدد الإعاقة، تكون الإعاقة التي يعاني منها المصاب بشكل أشد هي المعبرة في إلحاقه بإحدى الفئات المذكورة⁽²¹⁾.

وبالإضافة إلى ذلك فقد اشتمل القانون على العديد من المنافع والمزايا لفئات المعاقين كل بحسب احتياجاته، إذ تضمن الإيواء والخدمات التعليمية والتأهيل وإعادة التأهيل وتوفير فرص العمل، وكذلك الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية والتمتع بتسهيلات وسائل النقل العام والتيسير عليهم في ارتياد الأماكن العامة.

وضماناً لرعاية شئون المعاقين والحد من الإعاقة، نص القانون على إنشاء لجنة تسمى «اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين» تتكوّن من مندوبين عن الأمانات التالية:

أمانة الضمان الاجتماعي.

أمانة الصحة.

أمانة التعليم.

أمانة الخدمة العامة.

اللجنة الشعبية للمكتب الشم

أمانة الرياضة الجماهيرية.

القوات المسلحة العربية الليبية.

إلى جانب خمسة أعضاء من ذوى الاهتمام بشئون المعاقين. على أن تكون مهمة هذه اللجنة التوعية بالإعاقة والوقاية منها وتغادي حدوثها، وكذلك العمل على دمج المعاقين في المجتمع مهنيّاً واجتماعيّاً وتهيئة أنسب الظروف المعيشية لهذه الفئة.

وبالرغم من المزايا الظاهرة

الدولية تعتبره قانوناً يجب أن يحتذى به، إلا أن المآخذ الوحيد على هذا القانون هو عدم نصه على الوقاية من الإعاقة ونظراً للاهتمام المتزايد بفئات المعاقين وتنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العادى الثالث لسنة 1396 م وفاة الرسول الموافق 1986 م التي صاغها الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية واللجان

(21) نفس المرجع السابق، الصفحة 16.



الشعبية «مؤتمر الشعب العام» في دور انعقاده العادي الثاني عشر في الفترة من 26 جمادى الآخرة إلى 1 رجب 1396 من وفاء الرسول الموافق من 2/25 إلى 2/2/1987 م صدر القانون رقم 5 لسنة 1987 م بشأن المعاقين ليحل محل القانون رقم 3 لسنة 1981 م. ينص في أولى مواده على الوقاية من الإعاقة «فالوقاية من الإعاقة واجب تقع مسؤوليته على الفرد والأسرة والجماعة والتنظيمات والأجهزة الشعبية في المجتمع»⁽²²⁾.

ولا يفوتنا أن نذكر أن القانون الجديد حدد فئات الإعاقة تحديداً واضحاً وإيضاً الاستحقاق لكل فئة من هذه الفئات، كما ركز على أهمية التأهيل وتحديد دور الجهات التي يجب أن تساهم في ذلك، كما نص صراحة على إبقاء المعاقين طرف أسرهم وقد هدف المشرع من وراء ذلك بأن تتحمل الأسرة مسئوليتها ودورها في العلاج والتأهيل وإدماج المعاق في المجتمع. كما نص القانون على اعتبار المعاق جزءاً أصيلاً في المجتمع يتحمل فيه مسؤوليته.

ومن خلال هذا السرد الموجز للتشريعات في شأن المعاقين نلاحظ التغير الكبير الذي أحدثته هذه التشريعات في مجال رعاية المعاقين في الجماهيرية، إذ أنشئ العديد من المؤسسات والمراكز المتخصصة في رعاية المعاقين وتعليمهم وتأهيلهم في مختلف بلديات الجماهيرية ومن بين هذه المؤسسات نذكر الآتي:

1 - مركز إعادة تأهيل المعاقين بينغازي:

تم إنشاؤه عام 1983 م وهو يقدم خدمات لحوالي 300 معاق ويهدف هذا المركز إلى تأهيل وتوجيه المعاقين اجتماعياً ونفسياً، وذلك لمساعدة المعاق على التكيف الاجتماعي والنفسى إلى جانب تقديم الخدمات الطبية والتعليمية والترفيهية للمقيمين، ويضم المركز قسماً للإيواء وعيادات طبية للكشف وورشاً للأطراف الصناعية وملاعب ومرافق للنشاط الرياضي والثقافي والاجتماعي والترفيهي.

2 - مركز إعادة تأهيل المعاقين بطرابلس:

وهو أحد مراكز إعادة التأهيل التي تضمنتها خطة التحول 85/81 م وقد تم الانتهاء من إنجاز مشروع هذا المركز في 28/8/1983 م ويقدم المركز خدماته لعدد

(22) صندوق الضمان الاجتماعي، القانون رقم (5) لسنة 1987 بشأن المعاقين وقرار اللجنة الشعبية العامة رقم 460 لسنة 1987 بتشكيل اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين وتنظيم ممارسة عملها، مطابع الثورة العربية / طرابلس، الصفحات 8، 11.



300 معاق، كما يهدف المركز إلى تقديم خدمات نفسية واجتماعية إلى جانب تأهيل المعاقين مهنيًا في مهن تتناسب وقدراتهم.

3 - مصحات للمتخلفين عقلياً في كل من العريزية ومسة:

تم إنشاء مصحتين للأطفال المتخلفين عقلياً في كل من مسة ببلدية الجبل الأخضر والسواقي ببلدية العريزية وذلك بغرض العناية بالمتخلفين عقلياً من صغار السن ورعايتهم صحياً واجتماعياً ونفسياً، إلى جانب توفير الخدمات التعليمية المناسبة التي تلائم ودرجة ذكاء هؤلاء الأطفال وأيضاً تقديم خدمات العلاج الطبيعي والخدمات الترويحية والترفيهية للنزلاء من الأطفال.

4 - معهد البيان للصم بينغازي:

إحدى المؤسسات الاجتماعية التي تم إنشاؤها عام 1973 م والتي تقدم خدمات تعليمية وعلاجية للأطفال المصابين بالصمم ومن بين نشاطات هذا المعهد إجراء الفحوص وقياس السمع وتقديم الأجهزة التعويضية إلى جانب إعداد الأطفال إعداداً يمكنهم من المشاركة في المجتمع.

5 - معهد التربية الذهنية بجنزور:

ويعنى بالأطفال المتخلفين عقلياً الذين لا يقل مستوى ذكاوتهم عن 50 درجة ولا تزيد أعمارهم الزمنية عن خمسة عشر عاماً، ويؤدي هذا المعهد العديد من الخدمات التعليمية والرعاية الصحية وتدريب الأطفال على بعض الأعمال اليدوية المناسبة لدرجة ذكاوتهم كما يقوم المعهد بإجراء البحوث والدراسات الاجتماعية عن المتخلفين عقلياً وظروفهم الأسرية.

6 - جمعية الكفيف بينغازي:

وهي مؤسسة أهلية يشرف عليها الضمان الاجتماعي وقد تم إنشاؤها عام 1961 م تهدف إلى رعاية المكفوفين مهنيًا واجتماعيًا وتقوم بتقديم خدمات تعليمية وتدريب وتأهيل المكفوفين على بعض الصناعات كالسلال والفرش والخيزران ومشتقاته، وأيضاً تأهيل عاملين مقاسم الهواتف، كما تقوم بتقديم المساعدات المالية والعينية للمحتاجين من المكفوفين.

7 - جمعية النور للمكفوفين بطرابلس:

وهي أيضاً جمعية أهلية أسست عام 1962 م. تهدف إلى تقديم الرعاية



الاجتماعية والخدمات التعليمية وتأهيل المكفوفين وتدريبهم على صناعة الخيزران والفرش، وتقوم بتوفير الأعمال المناسبة للمؤهلين من المكفوفين إلى جانب الاهتمام بأسر المكفوفين وتقديم المساعدات المالية والعينية للمحتاجين منهم.

هذه فقط بعض المؤسسات الاجتماعية وهناك مؤسسات أخرى تم إنجازها، وبعض آخر ما يزال تحت الإنجاز وهي جميعها تهدف إلى العناية بالمعاقين وتوفير ما يحتاجونه من رعاية وإعداد.

ثانياً: رعاية الأسرة في الجماهيرية:

عندما زارت بعثة الأمم المتحدة لليبيا في بداية الخمسينات كان من بين ملاحظات رئيس البعثة بنجامين هيجنز B. HIGGINS أن ليبيا لها مصدر رئيسي وحيد وهو المواهب الكامنة للشعب الليبي⁽²³⁾، وكان يشير بذلك إلى ضرورة التركيز على تنمية الموارد البشرية لليبية لعدم توفر موارد طبيعية في ذلك الوقت. فلا شك أن الموارد البشرية تلعب الدور الأساسي في تنمية المجتمع وتقدمه، لذلك لا بد لأي مجتمع من الاهتمام بموارده البشرية اهتماماً جيداً إذا ما أراد تحقيق مستويات متقدمة في مجالات التنمية المختلفة. فبدون الموارد البشرية «لا يمكن كشف الموارد المادية ولا تنميتها وتطويرها ولا الاستفادة منها وتسخيرها في خدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية»⁽²⁴⁾ والأسرة في المجتمع العربي الليبي - كما في أغلب المجتمعات - هي المصدر الذي يزود المجتمع بالموارد البشرية. ويتمثل أحد جوانب الاهتمام بالموارد البشرية في الاهتمام بمصدر هذه الموارد. فقد نص الإعلان الدستوري الذي صدر بعد قيام الثورة ببضعة أشهر على أن «الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق الوطنية». والرعاية الاجتماعية للأسرة تعني بمفهومها الواسع «كل الأنشطة والخدمات المباشرة وغير المباشرة التي تهدف إلى رفاهية الأسرة»⁽²⁵⁾ ولما كانت هذه الأنشطة المتمثلة في خدمات التعليم، الصحة، الإسكان، ... إلخ، قد تم تناولها في أماكن أخرى

(23) D.Higgins, The Economic and Social Development - of Libya, United Nations, New York, 1953, P. 6.

(24) عمر محمد التومي الشيباني، الأسس النفسية والتربوية لرعاية الشباب، الدار العربية للكتاب، طرابلس، 1973 ص. 14.

(25) اقبال محمد بشير، اقبال ابراهيم غلوف وسلمى جمعة، ديناميكية العلاقات الأسرية: دراسة عن الخدمة الاجتماعية، ورعاية الأسرة والطفولة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، بدون تاريخ، صفحة 65.





من هذا الكتاب. فالحديث هنا ستركز أساساً على التشريعات التي تهدف إلى رعاية الأسرة وخاصة الطفل والمرأة مع الإشارة إلى دور الرعاية الاجتماعية التي تتولى رعاية من لا راعى لهم.

أ - الأسرة والطفولة:

تعتبر الأسرة الخلية الأولى التي يتكون منها المجتمع، والمحيط الأول الذي يتفاعل معه الطفل ويتشرب منه الكثير من القيم والمعايير، وفيه يتحول من مجرد كائن عضوي إلى كائن اجتماعي، وقد أوضح الركن الاجتماعي للنظرية العالمية الثالثة أهمية الأسرة فاعتبرها مهد الفرد ومنشأه ومطلته الاجتماعية ودعا إلى الاهتمام بها ورعايتها لأن «أى وضع أو ظرف أو إجراء يؤدي إلى بعثرة الأسرة أو اضمحلالها وضياعها هو وضع غير إنسان وغير طبيعي بل هو ظرف تعسفي... فالمجتمع المزدهر هو الذي ينمو فيه الفرد في الأسرة نمواً طبيعياً وتزدهر فيه الأسرة ويستقر الفرد في الأسرة البشرية... أى الفرد بلا أسرة لا معنى له ولا حياة اجتماعية له»⁽²⁶⁾

وجاءت هذه المقولات لتؤكد أهمية الأسرة في المجتمع وحق الفرد في أن ينشأ في أسرة طبيعية فيها أمومة وأبوة وأخوة.

ويتجلى أحد مظاهر الاهتمام بالطفولة في الجماهيرية في إصدار التشريعات التي تهدف إلى حماية ورعاية هذه الفئة ويوجد في الجماهيرية العديد من التشريعات التي لها علاقة بصورة أو بأخرى بموضوع رعاية وحماية الطفولة غير أن المجال لا يتسع لمراجعة جميع هذه التشريعات ولذلك سنعرض هنا بعض النماذج فقط للإلقاء الضوء عليها.

من بين التشريعات التي صدرت بعد قيام ثورة الفاتح 1969 م والتي لها علاقة في بعض موادها بالطفولة والأحداث قانون العمل رقم 88 لسنة 1970. فقد نصت المادة 92 من هذا القانون على أنه «لا يجوز استخدام الأحداث أو السماح لهم بدخول أماكن العمل قبل بلوغهم سن الخامسة عشرة»⁽²⁷⁾ وهكذا تم رفع السن الأدنى للعمل إلى خمس عشرة سنة بدلاً من اثني عشرة سنة في القانون السابق. وقد منع القانون

(26) معمر القذافي، الكتاب الأخضر، الفصل الثالث، الركن الاجتماعي للنظرية العالمية الثالثة، الطبعة الأولى، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، الجماهيرية 1979 م. صفحة 16 - 17.

(27) محمد عبد المطلب أحمد، شرح قانون العمل الليبي، الطبعة الأولى بدون الناشر أو مكان النشر، 1970، صفحة 347.



منعاً مطلقاً تشغيل الأحداث أو حتى مجرد دخولهم أماكن العمل قبل بلوغهم سن الخامسة عشرة. أما الأحداث الذين تقع أعمارهم فيها بين الخامسة عشرة والثامنة عشرة فقد سمح لهم المشرع بالعمل ولكن بقيود وشروط خاصة وفي بعض الصناعات والأعمال التي تحدّد من قبل جهات الاختصاص ومنعهم من العمل في بعض الأعمال الأخرى التي قد تؤثر على نموهم الجسدي أو العقلي. فمن الشروط التي تهدف إلى حماية الأحداث الذين تقع أعمارهم فيها بين 15 - 18 سنة في حالة اشتغالهم ما يلي: (28)

- 1 - أن يكون تشغيلهم في الأعمال والصناعات التي تحددها جهات الاختصاص.
 - 2 - أن يكون الحد الأقصى لساعات عملهم هو ست ساعات في اليوم مع عدم جواز تشغيل الحدث أكثر من أربع ساعات متواصلة.
 - 3 - عدم جواز تشغيل الأحداث فيها بين الساعة الثامنة مساء والسابعة صباحاً.
 - 4 - عدم جواز تشغيل الأحداث أي ساعات إضافية.
 - 5 - عدم جواز تجميع أيام الراحة الأسبوعية أو العطلات الرسمية المستحقة للحدث بل لا بد أن يتمتع بها الحدث في حينها.
- وكذلك فرق القانون بين مدة الإجازة السنوية المستحقة للأحداث والراشدين، إذ جعل هذه المدة أطول بالنسبة للأحداث، وبهذا نرى أن القانون الذي صدر سنة 1970 قد اهتم بالأطفال والأحداث وراعى ظروفهم الخاصة والمرحلة التي يمرون بها، فحرص على منع استغلالهم بحيث يمنع استخدامهم مطلقاً قبل بلوغهم الخامسة عشرة من العمر وقيد مثل هذا الاستخدام لبقية الأحداث بقيود وشروط معينة تهدف في مجملها إلى حمايتهم ورعايتهم من الاستغلال السيئ للأحداث الذي يوجد في كثير من الدول النامية.

ونجد أن ما يتعلق بالطفولة في قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980 م قد تركز في الرعاية الاجتماعية والمنافع العينية التي يوفرها للأطفال الذين لا راعى ولا مأوى لهم إيماناً بأن الأسرة هي المكان الطبيعي لإيواء ورعاية الأطفال وعملاً بمقولة «أما الذين لا أسرة لهم ولا مأوى فالمجتمع هو وليهم». ولمثل هؤلاء فقط يضع المجتمع دور الحضانة وما إليها⁽²⁹⁾ فقد جاء في المادة 29 من هذا القانون أن من بين خدمات الرعاية الاجتماعية التي يقدمها الضمان الاجتماعي ما يلي⁽³⁰⁾:

(28) نفس المرجع السابق، صفحة 347 - 348.

(29) معتر القذافي، للمرجع السابق، صفحة 43.

(30) أمانة اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي، قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980 م. بنغازي، 1980، صفحة 24.



- 1 - رعاية من لا راعى لهم من الأطفال في دور الحضانة الإيوائية ورياض الأطفال الإيوائية.
- 2 - رعاية من لا راعى لهم من البنين والبنات في دور الرعاية الخاصة بهم.
- 3 - رعاية العجزة والمعوقين في الدور الخاصة بذلك.
- 4 - رعاية الأحداث من الجنسين في دور تربية الأحداث وفي دور توجيه المرأة.

ومن بين الخدمات الاجتماعية التي يقدمها قانون الضمان الاجتماعي «الرعاية الاجتماعية للفرد والأسرة بما تقتضيه من جميع البيانات والإحصاءات وبحث المشكلات الاجتماعية... الاهتمام بشئون الطفولة ورعاية حقوق الأطفال في المجتمع الليبي تنفيذاً لمقولات الكتاب الأخضر والإعلان العالمي لحقوق الطفل»⁽³¹⁾ وسنلقى لمحة مبسطة عن هذا الدور والخدمات التي توفرها بعد قليل.

ومن مظاهر الاهتمام بالطفولة أيضاً صدور قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 532 لسنة 1981 م بتشكيل اللجنة الوطنية الدائمة لرعاية الطفولة برئاسة أمين صندوق الضمان الاجتماعي وعضوية مندوبين عن مجموعة من الأمانات ذات العلاقة بالطفولة وعدد من المهتمين برعاية الطفولة. وبحسب ما جاء في قرار تشكيلها تتمثل مهام اللجنة في العمل على تحقيق ما يلي:⁽³²⁾

- أ - التخطيط على مستوى الجاهيرية بالتعاون مع البلديات حتى تحقق الخدمات المتعلقة بالطفولة الهدف الذي وضعت من أجله.
- ب - التنسيق بين الأجهزة المختلفة في مجال رعاية الطفولة تلافياً للازدواجية والتكرار.
- ج - متابعة البرامج الموضوعية في هذا المضمار والتحقق من تنفيذها بالشكل المطلوب.
- د - إجراء دراسات شاملة لتقييم الوضع الراهن للطفولة من مختلف الجوانب الاجتماعية والصحية والتربوية والثقافية وربط الخطط بنتائج هذه الدراسات والعمل على ربط خطة الطفولة بالخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- هـ - التعاون مع المنظمات العربية والدولية المهتمة برعاية الطفولة وتبادل المعلومات والخبرات معها.

(31) نفس المرجع السابق صفحة 85.

(32) أمانة اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي، مجموعة تشريعات الضمان الاجتماعي، الجزء الرابع، طرابلس، 1983 م. صفحة 346 - 347.



و - جمع الاحصائيات والبيانات.
ز - إقترح الأسس اللازمة لإصدار التشريعات المتعلقة بالطفولة ووضع الأنظمة المناسبة لها في ضوء نتائج البحوث والدراسات المختلفة والتي تجري في هذا الخصوص.

ح - إقترح البرامج الوقائية اللازمة لضمان إيجاد وتنشئة طفولة سليمة خالية من الأمراض والإعاقات الجسدية والانحرافات النفسية والاجتماعية والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في هذا المجال ومتابعة تنفيذها.

ومن بين الأعمال المهمة التي أعدتها اللجنة الوطنية الدائمة لرعاية الطفولة في سبيل تحقيق بعض الأهداف المذكورة أعلاه «مشروع ميثاق حقوق الطفل العربي الليبي» الذي سيعرض على المؤتمرات الشعبية الأساسية لمناقشته، وبناء على مقدمته فإن مشروع ميثاق حقوق الطفل العربي الليبي قد جاء مستنداً على:

- 1 - تعاليم الدين الإسلامي الحنيف.
- 2 - الركن الاجتماعي للنظرية العالمية الثالثة.
- 3 - ميثاق حقوق الطفل العربي الصادر عن مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بتاريخ 8 - 10/12/1982 م.
- 4 - الإعلان العالمي لحقوق الطفل الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 20/11/1959 م.

وقد جاء هذا المشروع في مجمله مؤكداً على ما تضمنه الإعلان العالمي لحقوق الطفل وميثاق حقوق الطفل العربي ومقولات النظرية العالمية الثالثة المتعلقة بالأمومة والطفولة. وتناول مشروع الميثاق في بدايته تعريف الطفولة التي حددها كما يلي: (33)

«الطفولة مرحلة من عمر الإنسان تبدأ من ولادته حتى إتمامه سن الخامسة عشرة وهي المرحلة الأساسية في بناء الفرد الذي يتأثر حتى بموامل الوراثة والبيئة. وتتطلب هذه المرحلة عناية خاصة كي يتحقق النمو المتكامل للطفل ويكتسب الشخصية السوية».

ومن هذا يتضح أن مشروع الميثاق قد أخذ موقفاً وسطاً في تحديده لمفهوم الطفولة وتضم جميع الأعمار ما بين المرحلة الجنينية (مرحلة ما قبل الولادة) ومرحلة الاعتدال على

(33) اللجنة الوطنية الدائمة لرعاية الطفولة، مشروع ميثاق حقوق الطفل العربي الليبي، أمانة اللجنة الشعبية العامة للضمان الإجتماعي، طرابلس، 1984، صفحة 18 - 19.



النفس⁽³⁴⁾. ولا بالمعنى الضيق الذي يحدد الطفولة بالمرحلة التي تبدأ من السنة الثانية للميلاد وتستمر حتى السنة الثانية عشرة⁽³⁵⁾. وقد جاء هذا المشروع متضمناً لأربع فئات من الحقوق التي أكد على ضرورة تحقيقها للأطفال وهي:

- أ - حقوق الطفل في التنشئة الأسرية والرعاية الاجتماعية وهنا تضمن الميثاق مجموعة من المبادئ والأسس التي تهدف إلى رعاية ورعاية الطفولة فاعتبر أن الأسرة هي البيئة الأولى للطفل وعلى المجتمع دعم الأسرة والمحافظة عليها، وأن الطفل تربيته أمه والمجتمع هو ولي الأطفال الذين لا أسرة لهم ولا مأوى. كما أكد على توفير دور الحضانة لأطفال الأمهات العاملات وأن تكون التنشئة الاجتماعية قائمة على مبادئ الدين الإسلامي وتراث المجتمع وقيمه.
- ب - حقوق الطفل في الرعاية الصحية. وتضمن الميثاق تحت هذا العنوان ثلاث عشرة نقطة تؤكد على أهمية الرعاية الصحية للطفل والأم ومنها أن:⁽³⁶⁾

«الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية حق مقرر في المجتمع لكل طفل ولكل حامل ومرضع، ولكل أم تربي أطفالاً. ويجب أن تؤدي هذه الخدمات الصحية بصورة تكفل سلامة الطفولة والأمومة، وحماية الأطفال والأمهات من مختلف المراحل من العلل والأمراض وعلاجهم منها حتى تنشأ الأجيال المقبلة قوية البنية صحيحة الجسم سليمة العقل».

- كما تناول هذا القسم أهمية التوعية الصحية والتطعيم والكشف الدورية والصحة والتغذية المدرسية والصحة النفسية للأطفال ورعاية المعوقين منهم.
- ج - حقوق الطفل في التعليم والتربية. وفي هذا القسم يؤكد الميثاق على حق الطفل في تلقي التعليم الأساسي المجاني الذي يتناسب وقدراته العقلية واستعداده الطبيعي وعلى الاهتمام برياض الأطفال والبرامج التعليمية وعلى الرعاية الخاصة في هذا المجال للأطفال الموهوبين والمعوقين والمتخلفين دراسياً.
- د - حقوق الطفل في الحماية التشريعية والقضائية وهذه مجموعة من القواعد العامة

(34) جهاد الخطيب وعبدالله الخطيب، حقوق الطفل في التشريع الأردني: تحليل للبعدين النفسي والإجتماعي، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، عمان 1980م. صفحة 10.

(35) روبرت شال واليزابيث هال كما ذكر في: عبد السلام بشر الدويبي، التدخل لرعاية الطفولة، الطبعة الأولى، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس 1985، صفحة 18.

(36) اللجنة الوطنية الدائمة لرعاية الطفولة، المرجع السابق، صفحة 22.



التي تهدف إلى حماية الأطفال من الإهمال والاستغلال ولو كان ذلك من جانب أسرهم كما تهدف إلى حماية ورعاية الفئات الخاصة من الأطفال كمجهولي الأبوين والأيتام والجانحين ومساعدتهم على الاندماج والتكيف مع المجتمع. كما نؤمّ الميثاق بأهمية الدراسات والبحوث الاجتماعية سواء بالنسبة لإصدار التشريعات الخاصة بالطفولة أو معالجة قضايا الأحداث الجانحين والأطفال عموماً

2 - مركز رعاية الأمومة والطفولة:

لا شك أن إصدار التشريعات الخاصة بالطفولة خطوة مهمة في سبيل رعاية الطفل ولكن رعاية الطفولة لا تتحقق بمجرد إصدار هذه التشريعات بل لا بدّ أن يتبع ذلك بالتطبيق الفعلي. والطفولة في الجماهيرية تتلقى في الوقت الحالي فعلاً الرعاية الصحية والتعليمية بالمجان بالإضافة إلى العديد من الخدمات الرياضية والترفيهية. أما خدمات الأمومة والطفولة فتهدف بصفة عامة إلى رفع مستوى السلامة والكفاية البدنية والنفسية والاجتماعية للأم والطفل. وقد اعتبرت الخطة المركزية لرعاية الأمومة والطفولة في الجماهيرية رعاية الأمومة على أنها عملية مستمرة أي أنها تبدأ الرعاية للأم في طفولتها وقبل الزواج والحمل وتستمر أثناء الحمل والولادة وذلك على اعتبار أن صحة الطفل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بصحة أمه. فمثلاً يشمل برنامج رعاية الحامل تسجيلها ورصد التاريخ الصحي العام لها. وتاريخ الحمل والولادة والتاريخ الغذائي والكشف الطبي والاختبارات العملية والإشراف الغذائي والزيارات المنزلية للحامل والتثقيف والتوعية الصحية لها⁽³⁷⁾. ويشمل برنامج رعاية الطفولة ما يلي:⁽³⁸⁾

- أ - التاريخ الصحي للطفل... ويجب أن يكون مفصلاً ومستمرّاً وشاملاً للمعلومات العامة عن أسرة الطفل وعن نموه وتطوره والأمراض التي أصابته.
- ب - الكشف الطبي على الطفل... ويهتم هذا الكشف بتقويم نمو الطفل وصحته العامة.
- ج - تقييم الحالة الغذائية للطفل بمتابعة وزنه وتسجيله بصفة دورية في عيادة الأطفال الأصحاء واكتشاف أي سوء تغذية مبكراً وعلاجه وتزويده بالعناصر الغذائية اللازمة والفيتامينات حسب الحاجة.

د - الارشاد التوعوي ويعني التوعية للأم بما سيحدث فيما يتعلق بنموه وتطوره

(37) قسم رعاية الأمومة والطفولة، الإدارة العامة لصحة المجتمع، أمانة اللجنة الشعبية العامة للصحة، الخطة المركزية لرعاية الأمومة والطفولة بالجماهيرية، طرابلس، بدون تاريخ، صفحة

4 - 2

(38) نفس المرجع السابق، صفحة 5.



وحاجاته الصحية والغذائية واعطاءها الإرشاد اللازم لمواجهة الظروف المستقبلية المرتبطة بالتغيرات التي ستطرأ على الطفل...

هـ- الفحوص المعملية وتشمل البول وقياس هيموجلوبين الدم.
و- الزيارات المنزلية لاستكمال الرعاية الصحية للطفل ودراسة أسباب المشاكل الصحية وعلاجها في بيئة الطفل.

ز- الرعاية الطبية وتعمل على توفير وسائل العلاج للطفل لاستعادة صحته وسرعة شفائه مما يلزم به من أمراض ويهدف برنامج الرعاية إلى الإكتشاف المبكر للحالات المرضية وعلاجها الفوري في أدوارها الأولى.
ح- التحصين ضد الأمراض المعدية..

وتنفيذاً لهذه السياسة نحو تحقيق الرعاية الجيدة للأمومة والطفولة أخذت إعداد مراكز رعاية الأمومة والطفولة في الإزدياد المستمر والإنتشار في أنحاء الجماهيرية كافة بفضل الجهود التي تبذلها أمانة الصحة في هذا الخصوص ويبين الجدول (8-20) تطور عدد مراكز الأمومة والطفولة والعاملين بها خلال السنوات الأولى للثورة.

جدول رقم (8 / 20)

تطور عدد مراكز رعاية الأمومة والطفولة والعاملين بها 68 - 1976 م بيان المراكز والقوى العاملة بها (39).

سنة 68	سنة 72	سنة 74	سنة 75	سنة 76	
عدد مراكز الأمومة والطفولة	31	63	93	93	108
عدد الزائرات الصحيات	-	29	273	273	280
عدد القابلات	-	18	105	125	141
عدد مساعدات الممرضات	73	162	129	139	177

ويلاحظ من الجدول أن عدد مراكز رعاية الأمومة والطفولة قد تضاعف في فترة قصيرة إذ وصل هذا العدد إلى 63 مركزاً في سنة 1972 ثم ازداد هذا العدد بنسبة 71٪ ليصبح 108 م في سنة 1976 م وبالمثل قفز عدد مساعدات الممرضات من 73 في سنة 1968 م إلى 162 في سنة 1972 م. أما عدد الزائرات الصحيات فقد ازداد

(39) اللجنة العليا للإعداد للعام الدولي للطفولة، أمانة الضمان الإجتماعي، الطفولة في الجماهيرية، طرابلس، بدون تاريخ، صفحة 16.



بحوالى عشرة أضعاف فيما بين 1972 م و1976 م وكذلك ازداد عدد القابلات بحوالى ثمانية أضعاف فى المدة نفسها وهذه من المؤشرات التى تدل على مدى الاهتمام بخدمات الأمومة والطفولة اللازمة لرعاية هذه الفئة.

جدول رقم (9 - 20)

تطور بعض خدمات مراكز رعاية الأمومة والطفولة فيما بين 1969 - 1976

السنة	الزيارات للمراكز	الزيارات المنزلية	الوجبات الغذائية	إجمالي جرعات التحصين
1969	889337	28176	1443306	245891
1970	842910	33560	598500	804170
1971	1046519	25232	740830	340980
1972	1318185	56175	167150	705883
1973	1361522	65540	191187	663973
1974	956081	100566	216975	641869
1975	1082345	119075	302802	738971
1976	1205023	1211511	383719	784142

وإذا ما أردنا إلقاء نظرة على تطور الخدمات التى قدمتها مراكز رعاية الأمومة والطفولة خلال السنوات الأولى للثورة أمكننا أن نشير إلى الجدول رقم (9/20).⁽⁴⁰⁾

فالزيارات التى تمت لمراكز رعاية الأمومة والطفولة وزيادة الوعى الصحى بين المواطنين قد ازدادت بنسبة 36% فيما بين سنتى 1969 م و1976 م بينما ازدادت الزيارات المنزلية التى تهدف إلى خدمة الأمهات والأطفال فى بيوتهم بنسبة كبيرة جداً وصلت حوالى 4200% إذ وصل عدد هذه الزيارات فى سنة 1976 م إلى 1211511 أو ما يعادل عدد هذه الزيارات فى سنة 1969 م حوالى 43 مرة. كما ازدادت جرعات تحصين الأطفال بأنواعها المختلفة بنسبة 219% فى ذات الفترة. أما الوجبات الغذائية من الحليب المجانى فقد انخفضت بنسبة 73% مما يدل على تحسن الأوضاع الاقتصادية العامة وقلة المحتاجين من الأطفال لثل هذه الوجبات المجانية. ونتيجة لزيادة الاهتمام بالطفولة والأمومة وزيادة الوعى بين المواطنين فقد زادت نسبة الولادات التى تتم تحت الإشراف الطبى بالمؤسسات الصحية بالجهاهيرية من 2,21%.

(40) نفس المرجع السابق، صفحة 17.



في سنة 1969 م إلى 65,6٪ في سنة 1976 م وإذا كانت هذه المعلومات تمثل نبذة مبسطة عن مراكز رعاية الأمومة والطفولة والعاملين بها وبعض الخدمات التي قدمتها هذه المراكز خلال السنوات الأولى للثورة فإن عدد هذه المراكز قد تطور بصفة مستمرة خلال جميع السنوات التي تمكنا من الحصول على البيانات المتعلقة بها كما يتضح من الجدول (20/10). ففي ما بين 1976 م و1981 م ازداد عدد المراكز من 108 إلى 168 أى بنسبة زيادة قدرها 55,5٪ من سنة الأساس أما إذا نظرنا إلى كامل الفترة التي يغطيها الجدول رأينا عدد المراكز قد ارتفع من 31 في سنة 1969 م ليصل إلى 248 مركزاً في سنة 1985 م، أى بزيادة قدرها 700٪ من سنة الأساس. وهنا تجدر الإشارة إلى أن خدمات رعاية الأمومة والطفولة لا تقتصر على هذه المراكز وإنما تقدم أيضاً من خلال مؤسسات صحية أخرى كوحدات الرعاية الصحية الأساسية التي تتم تناولها ضمن قطاع الصحة. (أنظر شكل رقم (1 - 20).

جدول رقم (10 - 20)⁽⁴⁰⁾

تطور إعداد مراكز رعاية الأمومة والطفولة في الجماهيرية 1969 - 1985 م

السنة	العدد	السنة	العدد
1969	31	1978	112
1970	48	1979	127
1971	59	1980	148
1972	71	1981	168
1973	85	1982	188
1974	94	1983	208
1975	96	1984	228
1976	108	1985	248
1977	110	-	-

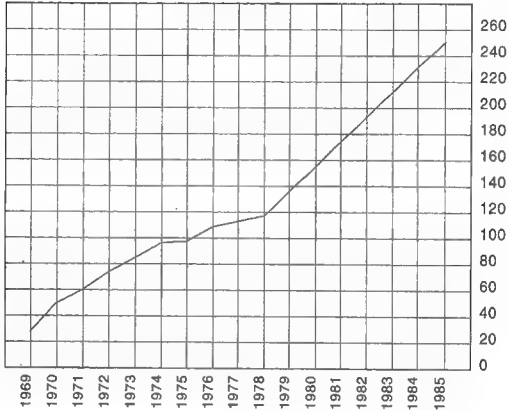
(41) اللجنة الشعبية العامة للصحة، الصحة بالجماهيرية للجواهر، واللجنة الشعبية العامة للتخطيط، خطة التحول الإقتصادي والإجتماعي 1981 - 1985 م، الجزء الثاني.



شكل رقم (1 - 20)

تطور إعداد مراكز رعاية الأمومة والطفولة

1985 --- 1969



3 - مراكز الرعاية والتوعية الاجتماعية :

وهي مؤسسات اجتماعية تابعة للضمان الاجتماعي وتقدم خدماتها بالمجان للأمهات والفتيات والأطفال من سن 3 إلى 6 سنوات. وتهدف هذه المراكز إلى⁽⁴²⁾ :

1 - توعية الأمهات والفتيات اللاتي في سن الزواج اجتماعياً وصحياً وثقافياً على أساليب الحياة الزوجية والأسرية الناجحة وأسس تربية الأطفال ورعايتهم.

2 - تدريب الأمهات والفتيات على بعض الحرف التي تمكنهم من زيادة دخل الأسرة

(42) أمانة الشؤون الإجتماعية والفهم الاجتماعي، منجزات أمانة الشؤون الإجتماعية والصمان الاجتماعي طرابلس، 1978، ص 24 - 25.





ورفع مستواها الاقتصادي كالحياطة والتفصيل والتطريز والتريكو والتدبير المنزلي تحت إشراف مدربات متخصصات.

3 - تقديم خدمات الرعاية المختلفة لأطفال الأسر ذات الدخل المنخفض وأطفال الأسر كبيرة العدد ومحدودة الدخل.

4 - التعاون مع المؤسسات والهيئات الاجتماعية لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين والعمل على حل مشاكل الأسرة الليبية والعمل على دعمها وحمايتها كما تقوم المراكز بعمليات توعية وتنقيف للمجموعات السكنية التي تحيط بها.

وقد تطور عدد مراكز الرعاية والتوعية الاجتماعية من ستة مراكز في سنة 1972م تقدم خدماتها لحوالي 600 من الأمهات والفتيات والأطفال إلى تسعة عشر مركزاً في سنة 1978م تحدم حوالي 4904 من الفئات المذكورة. وفي سنة 1979م «أصبح النظام المعمول به بالنسبة لتلك المراكز هو برنامج الصناعات الصغرى والتقليدية لتصبح هذه المراكز مراكز إنتاج وتدريب في الوقت نفسه بالإضافة إلى مساهمتها في تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الاستهلاكية المختلفة بالبلديات»⁽⁴³⁾.

4 - دور الحضانة الإيوائية للأطفال:

وإذا كانت مراكز رعاية الأمومة والطفولة تقدم خدماتها لجميع فئات الأطفال والأمهات فإن هناك فئات من الأطفال الذين يحتاجون إلى إيواء كامل ورعاية خاصة نظراً لظروفهم الاجتماعية. ولما كان المجتمع في الجماهيرية هو العائل لمن ليس له مأوى أو عائل وهو الراعى لكل من تعده به ظروفه الشخصية أو الاجتماعية عن رعاية نفسه وجدنا بعض المؤسسات كدور الحضانة الإيوائية للأطفال ودور رعاية البنين والبنات موجهة خصيصاً لخدمة أكثر فئات الأطفال حاجة للرعاية.

وتعتبر دور الحضانة الإيوائية للأطفال من المؤسسات الاجتماعية المجانية لإيواء الأطفال من الجنسين من الميلاد وحتى السن السادسة. وبما أن الأسرة هي المكان الطبيعي لتنشئة وتربية ورعاية الأطفال فإن الإيواء في هذه الدور يقتصر على الأطفال الذين لا أسر طبيعية لهم والذين تحول ظروفهم الأسرية دون تقديم الخدمات اللازمة

(43) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، خطة التحول الإقتصادي والإجتماعي 1981 - 1985، الجزء الثاني، طرابلس، بدون تاريخ، ص 230.



لرعايتهم وتمثل أهداف دور الحضانة في الآتي⁽⁴⁴⁾:

- 1 - إيواء الأطفال من الجنسين من سن الولادة وحتى نهاية السادسة من تثبت حاجتهم إلى الرعاية الاجتماعية وتنطبق عليهم شروط القبول.
- 2 - قبول الأطفال للقطاء لتوفير الرعاية العاجلة لهم وذلك حماية لهم من التعرض لأي نوع من الحرمان.
- 3 - تربية الأطفال في جو تتوفر فيه شروط الصحة والرعاية الحلقية والدينية والاجتماعية.
- 4 - تشجيع المواطنين وتمكين الأسر عن تتوفر فيهم شروط كفالة وحضانة الأطفال حتى تضمن لهم حياة أسرية أقرب إلى حياة الأسرة الطبيعية.
- 5 - متابعة سلامة تنشئة الأطفال داخل الأسر الكفيلة.

جدول رقم (11 - 20)*

يبين بعض دور الرعاية الاجتماعية للأطفال وعدد نزلائها في سنتي 1976 م و 1988 م

السنة	دور الحضانة الإبرائية للأطفال		دور رعاية البنين والبنات		دور تدريبية وتوجيه الأحداث	
	عدد الدور	عدد النزلاء	عدد الدور	عدد النزلاء	عدد الدور	عدد النزلاء
1976 م	3	313	7	833	2	117
1988 م	6	274	9	370	5	259

* تم تجميع البيانات الواردة في هذا الجدول من:

- 1 - الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة، أمانة الشؤون الاجتماعية والضمان الاجتماعي، دليل الإحصاءات الاجتماعية 3، طرابلس، 1976 م، جدول رقم 28 صفحة 67 وجدول رقم 42 صفحة 83 وجدول رقم 68 صفحة 103.
- 2 - إدارة الرعاية الاجتماعية، صندوق الضمان الاجتماعي، إحصائية تبن توزيع المؤسسات الاجتماعية ومراكز المقاتلين وعدد النزلاء في الجماهيرية في سنة 1988 م.

(44) الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة، أمانة الشؤون الاجتماعية والضمان الاجتماعي، مجموعة التشريعات الاجتماعية، طرابلس، بدون تاريخ، ص 22.



6 - تقديم الخدمات المختلفة لبعض أسر الأطفال بقدر ما تسمح به إمكانيات المؤسسة.

وفي سنة 1976 م كان عدد دور الحضانة ثلاثاً في كل من طرابلس وبنغازي ومصراتة ثم تضاعف هذا العدد في سنة 1988 م إذ أصبحت هذه الدور موجودة أيضاً في بلدات الجبل الأخضر والزواية وسبها وبذلك اتسعت دائرة الخدمات لمثل هؤلاء الأطفال المهملين والمحرومين من الرعاية الأسرية الطبيعية.

5 - دور الرعاية الاجتماعية للبنين والبنات:

أشرنا إلى أن دور الحضانة الإيوائية للأطفال تقوم برعاية من لا راعي لهم من الجنسين من الولادة وحتى سن السادسة، أما بعد هذه السن فيتم توجيه الذكور إلى دور رعاية البنين بينما توجه الإناث إلى دور رعاية البنات. إذن فهذه الدور تقوم بإيواء ورعاية البنين والبنات من 6 سنوات إلى 18 سنة ممن لا تتوفر لهم الرعاية الأسرية إما لعدم وجود الأسرة الطبيعية أصلاً أو لعدم قدرة هذه الأسرة على توفير الرعاية اللازمة. وتمثل أغراض هذه الدور في⁽⁴⁵⁾:

- 1 - توفير الرعاية الاجتماعية للنزلاء من الجنسين ممن تنطبق عليهم شروط القبول.
- 2 - إعداد النزلاء في جو تتوافر فيه شروط الصحة والرعاية الحلقية والدينية والتربوية والاجتماعية بما يكفل لهم الاسهام في بناء الوطن وتحمل مسؤولياتهم بكفاءة.
- 3 - تقديم خدمات اجتماعية لأسر النزلاء بقدر ما تسمح به إمكانيات المؤسسة وذلك رغبة في تحسين الجو الأسري وتوعيته لتهيئة الجو الملائم لنشأة النزلاء.

ويتضح من الجدول رقم (11/20) أنه رغم زيادة عدد دور الحضانة الإيوائية للأطفال ودور رعاية البنين والبنات واتساع الرقعة الجغرافية التي تتوفر فيها هذه الرعاية إلا أن مجموع نزلاء هذه الدور في سنة 1988 م (644) قد نقص بما يقرب من النصف عن مجموع النزلاء في سنة 1976 م (1196) وذلك دلالة على تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة واتجاه المواطنين إلى كفالة الأطفال من هذه الدور وبالتالي قلة من هم في حاجة إلى رعاية خارج الأسرة الطبيعية.

6 - دور تربوية وتوجيه الأحداث:

وكانت هذه الدور تسمى باسم اصلاحيات الأحداث إلى أن تم إصدار قانون

(45) نفس المرجع، ص. 216.



رقم 159 لسنة 1972 م ونص على أن يستبدل باسم إصلاحيات الأحداث اسم دور تربية وتوجيه الأحداث. وتعنى هذه الدور بتربية وتوجيه الأحداث الجانحين الذين تتراوح أعمارهم بين 7 و18 سنة ورعايتهم الرعاية السليمة طبقاً للأساليب التربوية الحديثة. ولهذا تغيرت دور الأحداث تغيراً جوهرياً بعد ثورة الفاتح من سبتمبر وتحولت من دور عقاب تعامل الأحداث كمجرمين في السجون إلى دور للتربية والتوجيه التربوي المبني على نظريات علمية في المجالين النفسي والاجتماعي⁽⁴⁶⁾. وكانت دور تربية وتوجيه الأحداث مقتصرة على بلديتي طرابلس وبنغازي أما الآن فقد اتسعت الرقعة التي تغطيها خدمات هذه الدور إذ أصبحت متوفرة أيضاً في بلديات الزاوية والجبل الغربي والنقاط الخمس.

7 - دور رعاية المسنين؛

وإذا كانت الدور السابقة تهتم برعاية الأطفال والأحداث فإن دور رعاية المسنين تتولى رعاية من بلغ سن الشيخوخة من الجنسين ممن لا عائل لهم والذين لا تتوفر لهم الرعاية اللازمة في محيطهم الأسري. وتهدف هذه المؤسسات الاجتماعية إلى⁽⁴⁷⁾:

- 1 - إيواء المسنين من الجنسين ممن لا عائل لهم.
- 2 - رعاية النزلاء في جو تتوفر فيه الشروط الصحية والرعاية الاجتماعية والترفيهية بما يكفل لهم رفع روحهم المعنوية وإحساسهم بالرضى والأطمئنان.
- 3 - شغل أوقات فراغ النزلاء واشباع حاجاتهم المختلفة في هواياتهم وأشياء مفيدة.
- 4 - العمل على استمرار الصلة بين النزلاء وأسرههم ومساعدتهم على التكيف الاجتماعي.

وفي سنة 1970 م كان عدد هذه الدور اثنتين إحداهما في طرابلس والأخرى في البيضاء. تخدم 170 من النزلاء، أما في سنة 1988 م وحسب ما ورد في أحد تقارير صندوق الضمان الاجتماعي فتوجد هذه الدور في بلديات طرابلس وبنغازي والجبل الأخضر وتقدم في مجموعها خدمات لعدد 160 من النزلاء من الجنسين.

8 - دور حماية وهداية المرأة؛

وتقدم هذه الدور بإيواء الجانحات والمعرضات للانحراف من الفتيات والنساء

(46) أمانة الشؤون الاجتماعية والضمان الاجتماعي: المرجع السابق ص 67.

(47) الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة، أمانة الشؤون الاجتماعية والضمان الاجتماعي، المرجع السابق،

ص. 240.



وحمايتهن وتوجيههن اجتماعياً ودينياً ونفسياً بقصد إصلاح سلوكهن وتقويمه حتى يتمكن من التكيف مع المجتمع والعودة إلى الحياة في أسرهن الطبيعية ومن هذه الدور البيت الاجتماعي لحماية المرأة الذي يسعى إلى⁽⁴⁸⁾:

- 1 - توفير الرعاية الاجتماعية للنزيلات وإعدادهن في جو تتوفر فيه الشروط الصحية والزعاية الخلقية والدينية والنفسية ليكفل لهن تقويم وتهذيب سلوكهن وإمكان تكيفهن مع بيئة المجتمع والأسرة.
- 2 - تعويد النزيلات على ممارسة ألوان من النشاط الإيجابي النافع وغرس روح الحياة الاجتماعية السليمة والتدريب على الأعمال المنزلية والهوايات الفنية المختلفة.
- 3 - تقوية العلاقة الأسرية بين النزيلات وأسرهن والعمل على حل المشكلات وتذليل الصعوبات لهيئة جو الأسرة لاستقبال النزيلة.

وقد بدئ في إنشاء هذه الدور لحماية المرأة منذ أواخر السبعينات في مدينتي طرابلس وبنغازي. أما في سنة 1988 م فتوجد مثل هذه الدور في بلديات طرابلس وبنغازي والزواية والجبل الغربي وتقدم في مجموعها خدمات لحوالي 99 نزيلة. على أن إيواء النزيلات في هذه الدور إيواء مؤقت وذلك لأن الهدف النهائي هو تقويم السلوك ثم إعادة النزيلة لتعيش مع أسرتها. وتستعين هذه الدور بالاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين للعمل على تذليل الصعوبات والمساعدة على حل المشاكل التي قد تعترض إعادة تكيف النزيلة مع المجتمع والأسرة.

9 - الأسرة والمرأة:

لا شك أن ما تقدم عن رعاية الأمومة والطفولة سواء من خلال التشريعات أو مراكز الرعاية المختلفة يعتبر أيضاً رعاية للأسرة بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة لأن الطفولة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوظيفة الأمومة التي تختص بها المرأة. ولكن بالإضافة إلى وظيفة الأمومة يقع على كاهل المرأة في المجتمع العربي الليبي، سواء أكانت هذه المرأة تعمل خارج البيت أم لا، الكثير من الواجبات الأسرية الأخرى. وقد استهدفت ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة خلق الظروف الملائمة لحماية المرأة ورعايتها لما يمكن أن تسهم به المرأة من دور إيجابي داخل الأسرة وفي المجتمع بشكل عام. فجاء الركن الاجتماعي للنظرية العالمية الثالثة ليؤكد أن:

«المرأة إنسان والرجل إنسان ليس في ذلك خلاف ولا شك. إذن الرجل والمرأة

(48) نفس المرجع ص 247.



متساويان إنسانياً بداهة. وأن التفريق بين الرجل والمرأة إنسانياً هو ظلم صارخ ليس له مبرر⁽⁴⁹⁾.

ولكن اختلاف الطبيعة البيولوجية للرجل والمرأة اقتضى أن يكون دور المرأة في المجتمع غير دور الرجل. فالصیحات التي ترتفع من بعض الأفراد والمؤسسات في المجتمعات الغربية والتي تدعو إلى المساواة المطلقة بين الرجال والنساء في كل شيء ما هي إلا تعبير كاذب غير قابل للتحقيق على أرض الواقع الاجتماعي. فمثلاً «أن نجد المرأة نفسها في ظروف عمل الرجال ذلك جور ودكتاتورية»⁽⁵⁰⁾.

أى أن ظروف عمل المرأة يجب أن تختلف عن ظروف عمل الرجل تبعاً لاختلاف الطبيعة البيولوجية.

وجاء في الإعلان الدستوري أن العمل حق وواجب وشرف لكل مواطن قادر فلا تفرقة بين الرجال والنساء بالنسبة لهذا الحق، ولكن أن يعمل كل منها في ظروف تناسب وتكونه الطبيعي. وقد استهدف قانون العمل رقم 58 لسنة 1970 م توفير الرعاية والحماية للمرأة العاملة وخلق الظروف المناسبة لها. فقد جاء في المادة 31 من هذا القانون أنه لا يجوز «التفرقة بين أجر الرجل والنساء»⁽⁵¹⁾، وبذلك حقق مبدأ المساواة في الأجر بين الجنسين ولما كانت المرأة العاملة تتحمل مسؤوليات الأمومة والكثير من الواجبات الأسرية فقد أفرد القانون بعض مواده لتوفير بعض المزايا الخاصة التي تهدف إلى حماية المرأة العاملة وذلك بالتأكيد على ما يلي: ⁽⁵²⁾

- أ - من حيث طبيعة العمل حرّم القانون تشغيل النساء في الأعمال الشاقة أو الخطرة.
- ب - بالنسبة لعدد ساعات العمل حرّم القانون تشغيل النساء أكثر من ثمان وأربعين ساعة في الأسبوع بما في ذلك ساعات العمل الإضافي.
- ج - بالنسبة لأوقات العمل حرّم القانون تشغيل النساء ليلاً فيما بين الساعة الثامنة مساءً والساعة السابعة صباحاً إلا في الأحوال والأعمال والمناسبات التي تحدّد من قبل جهات الاختصاص.
- د - أعطى القانون المرأة العاملة التي ترضع طفلاً الحق في فترتين إضافيتين في اليوم

(49) معمر القذافي، مرجع سبق ذكره ص 35.

(50) نفس المرجع السابق ص 56.

(51) محمد عبد المطلب أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 322.

(52) نفس المرجع السابق، ص 348 - 349.



- ولمدة ثمانية عشر شهراً لا تقل كل منها عن نصف ساعة لإرضاع وليدها
وتحسب هاتان الفترتان من ساعات العمل.
- هـ - ألزم القانون الجهة التي تستخدم خمسين عاملة فأكثر بتوفير دار للحضانة لأطفالهن.
- و - أعطى القانون المرأة العاملة التي أمضت في عملها سنة أشهر متصلة الحق في الحصول على إجازة وضع بنصف أجر ولمدة خمسين يوماً وإجازة في حالة المرض وأن تمدد هذه الإجازة بشرط ألا تتجاوز في مجموعها ثلاثة أشهر ومنع مطلقاً تشغيل النساء خلال الثلاثين يوماً التالية للوضع.
- ز - نص القانون على أن تمتع المرأة العاملة بهذه الحقوق لا يترتب عليه المساس بالحقوق المقررة لها في قانون التأمين الاجتماعي.
- ح - حرّم القانون فسخ عقد العمل أثناء الإجازات، وهذا يتضمن فصل المرأة العاملة أثناء إجازة الوضع.

وفي مجال الزواج والطلاق أكد الركن الاجتماعي للنظرية العالمية الثالثة على «أن الرجل والمرأة لا فرق بينهما في كل ما هو إنساني فلا يجوز لأى واحد منهما أن يتزوج الآخر رغم إرادته أو أن يطلقه دون محاكمة عادلة تؤيده أو دون اتفاق إرادى الرجل والمرأة بدون محاكمة»⁽⁵³⁾.

وكان القانون رقم 176 لسنة 1972 م بشأن كفالة بعض حقوق المرأة في الزواج والطلاق قد تضمن بعضاً من هذه المبادئ. فقد نصّت المادة الثانية منه على أنه «لا يجوز للولى أن يجبر المولى عليه على الزواج. ويشترط لعقد الزواج اجتماع رأى الولى والمولى عليه، فإذا بوشر العقد برضا الولى صحّ العقد وإذا انفرد أحدهما بالعقد قبل رضا الآخر كان موقوفاً على إجازته» وقبل في تفسير ذلك «أن هذا القانون قد أعطى المرأة حق تولى عقد الزواج مخالفاً بذلك ما كان يجرى عليه العمل... وهو عدم جواز تولى المرأة عقد الزواج»⁽⁵⁴⁾ وهكذا أصبح من غير الجائز قانوناً أن تجبر الفتاة على الزواج من شخص لا ترغبه بل أوجب القانون استشارة الفتاة في أمر اختيار شريك حياتها وبذلك ألغى ولاية الاجبار على الفتاة التي كثيراً ما أدت إلى زواج الإكراه. وقد استبدل بالقانون المذكور أعلاه القانون رقم 10 لسنة 1984 م بشأن الأحكام الخاصة بالزواج والطلاق وآثارهما الذي يعتبر أكثر شمولاً من القانون الملغى.

(53) معمر القدافى، مرجع سبق ذكره، ص 47.

(54) سعيد محمد الجليلدى، أحكام الأسرة: في الزواج والطلاق وآثارهما، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، 1986م، ص 67.



وقد نصّ هذا القانون الجديد على أن أهلية الزواج تكمل ببلوغ سن العشرين وبذلك رفع الحد الأدنى لسن الزواج للفتاة من ست عشرة إلى عشرين سنة وفي موضوع الاختيار للزواج نصّ القانون الجديد على ما تضمنه القانون السابق من عدم جواز إجبار الفتاة على الزواج رغم إرادتها كما نصّ صراحة على أنه «لا يجوز للولي أن يفضل المولى عليها من الزواج بمن ترضاه زوجاً لها» مؤكداً بذلك على عدم جواز الإكراه والإكراه في الزواج. وفيما يتعلق بالطلاق أعطى القانون حقاً واضحاً للزوجة إذ نصّ على أن الطلاق يقع باتفاق الزوجين على أن يوثق لدى المحكمة المختصة. وإذا لم يتفق الطرفان على الطلاق حق للزوجة - كما يحق للزوج - أن تتقدم إلى المحكمة المختصة طالبة التطلق.

وفي حالة الطلاق أعطى القانون للأم الحق في حضانة وتربية أطفالها⁽⁵⁵⁾.

ثم جاءت الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير التي صدرت عن مؤتمر الشعب العام بتاريخ 88/6/12 م لتؤكد على أهمية الأسرة وعلى المساواة بين الرجل والمرأة في كل ما هو إنساني إذ نصّ المبدأ العشرون «أن أبناء المجتمع الجماهيري يؤكدون أنه من الحقوق المقدسة للإنسان أن ينشأ في أسرة متماسكة فيها أمومة وأبوة وأخوة، فالإنسان لا تصلح له ولا تناسب طبيعته إلا الأمومة الحقة والرعاية الطبيعية فالطفل تربيته أمه» ونصّ المبدأ الحادي والعشرون على «أن أبناء المجتمع الجماهيري متساوون رجالاً ونساء في كل ما هو إنساني، ولأن التفريق في الحقوق بين الرجل والمرأة ظلم صارخ ليس له ما يبرره، فإنهم يقررون أن الزواج مشاركة متكافئة بين طرفين متساويين لا يجوز لأى منها أن يتزوج الآخر برغم إرادته أو يطلقه دون اتفاق إرادتهما، أو وفق حكم محكمة عادلة، وأنه من العسف أن يحرم الأبناء من أمهم أو أن تحرم الأم من بيتها»⁽⁵⁶⁾.

وما زالت التشريعات التي تؤكد على أهمية الأسرة باعتبارها مؤسسة اجتماعية وعلى الحقوق المتساوية للرجل والمرأة تتوالى.

فقد ناقشت المؤتمرات الشعبية الأساسية في بداية هذه السنة 1989 م مشروع قانون تعزيز الحرية الذي أفرد عدة مواد للتأكيد على الحرية في نطاق الأسرة. فجاء في

(55) الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، الجريدة الرسمية، العدد 16، السنة الثانية والعشرون 1984، ص 640 - 664.

(56) مؤتمر الشعب العام، الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير، البيضاء، 12 - 6 - 1988 م.



هذا المشروع أن لكل إنسان الحق في تكوين أسرة، وللرجل والمرأة حقوق متساوية في تكوينها وأنه يترتب على الزواج حقوق متساوية بين طرفين أساسها المحبة والرغبة في الحياة المشتركة. وفيما يتعلق بالطلاق جاء في المشروع أن عقد الزواج لا ينحل إلا برضا طرفيه أو بتطليق أو خلع يوقعه القاضى وإذا ما انتهى الزواج بالطلاق فإن حضانة الأطفال تؤول للأم، فلا يجوز حرمان الأم من أطفالها أو حرمان الأطفال من أمهم. وأعطى المشروع الأبناء عند بلوغهم السادسة عشرة حرية اختيار من يستكمل رعايتهم من الوالدين. واقترح المشروع في المادة 30 أن يؤول للمرأة عند الطلاق البيت بكامل محتوياته إلا ما كان حاجة شخصية للرجل. وفيما يتعلق بتنظيم استخدام الأحداث والنساء نصّ المشروع في المادتين 31 و32 على حظر استخدام الأولاد دون الثامنة عشرة استخداماً يعوق نموهم أو يلحق الأضرار بأخلاقهم وصحتهم وعل أنه لا يجوز تكليف المرأة بعمل لا يتناسب مع تكوينها الطبيعي أو يطمس معالم جمالها أو يهدم أنوثتها⁽⁵⁷⁾.

وأخيراً أصدر مؤتمر الشعب العام في النصف الأول من هذه السنة 1989 م قانوناً يقضى بتولى المرأة للمناصب القضائية في الجاهيرية. وفي نطاق الاهتمام برعاية الأسرة عموماً يقيم صندوق الضمان الاجتماعي مؤتمرات دورية عن الأسرة عقد منها حتى الآن ثلاثة مؤتمرات كان أولها في مدينة البيضاء في سنة 1975 م وتناول بالنقاش ثلاث مشاكل اجتماعية مرتبطة بالأسرة وهي مشكلة غلاء المهور ومشكلة الطلاق ومشكلة انحراف الأحداث وقد صدرت أعمال هذا المؤتمر الأول في كتاب «مؤتمر شئون الأسرة». أما مؤتمر الأسرة الأخير فقد أقيم بمدينة طبرق في بلدية البنتان في سنة 1987 م وتناولت البحوث التي قدمت فيه موضوعات التنشئة الاجتماعية للطفل ودور الأسرة وتنشئة الطفل المعاق ورعايته ودججه في المجتمع. ومن المتوقع أن يعقد المؤتمر الرابع عن الأسرة خلال هذه السنة 1989 م.

(57) مؤتمر الشعب العام، مناقشة مشروع قانون تعزيز الحرية، طرابلس، 1988 م. المواد 27 - 32 - ص 6 - 7.



قائمة المراجع

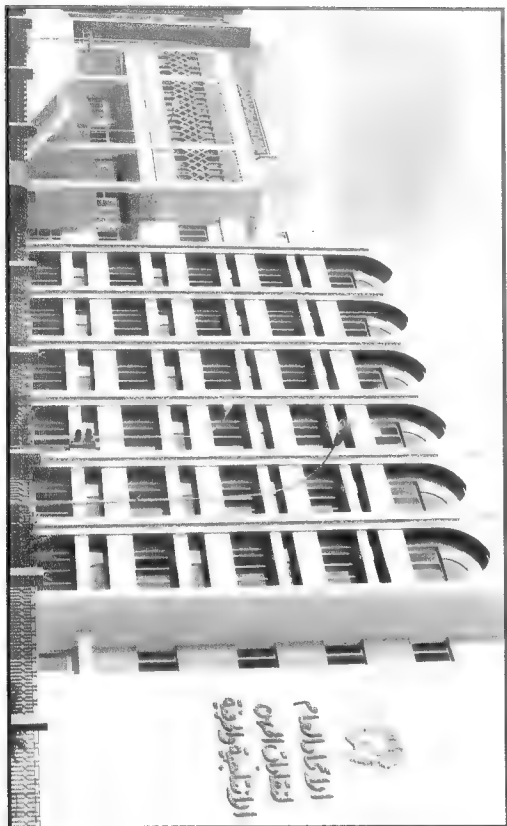
- (1) دكتور الكوني اعبودة، مجلة العلوم القانونية، مطابع الثورة للطباعة والنشر 1988م.
- (2) اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين، المبادرة وجهود الجماهيرية من أجل المعاقين.
- (3) الهيئة العامة للضمان الإجتماعي، مجموعة تشريعات الضمان الإجتماعي، انترنت، مالطا 1978م.
- (4) أمانة اللجنة الشعبية للضمان الإجتماعي، قانون الضمان الإجتماعي رقم 13 لسنة 1980م، مطابع الثورة للطباعة والنشر، بنغازي، بدون تاريخ.
- (5) أمانة اللجنة الشعبية العامة للضمان الإجتماعي، مجموعة تشريعات الضمان الإجتماعي، الجزء الرابع، الدار العربية للكتاب 1983م.
- (6) أمانة الضمان الإجتماعي، مجموعة تشريعات الضمان الإجتماعي، الجزء الثاني، المؤسسة العربية الأوروبية للنشر والإعلام 1979م.
- (7) اللجنة الشعبية العامة للضمان الإجتماعي، تقرير حول صندوق الضمان الإجتماعي، 1979م - 1985م. أكتوبر 1985م.
- (8) صندوق الضمان الإجتماعي: التقرير السنوي 1986م.
- (9) صندوق الضمان الإجتماعي: التقرير السنوي 1987م.
- (10) صندوق الضمان الإجتماعي: التقرير السنوي 1988م و 1985م.
- (11) أمانة اللجنة الشعبية للضمان الإجتماعي، مجموعة تشريعات الضمان الإجتماعي، الجزء الثالث، الدار العربية للكتاب. بدون تاريخ.
- (12) صندوق الضمان الإجتماعي، القانون رقم (5) لسنة (1987م) بشأن المعاقين وقرار اللجنة الشعبية العامة رقم 465 لسنة 1987م. بتشكيل اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين وتنظيم ممارسة عملها، مطابع الثورة العربية / طرابلس بدون تاريخ.
- (13) الأمانة العامة للاتحاد العربي للاخصائيين الإجتماعيين، بنغازي، من أجل المعاقين، الجزء الثاني، بدون تاريخ.
- (14) عمر محمد القومى الشيباني، الأسس النفسية والتربوية لرعاية الشباب، الدار العربية للكتاب، طرابلس، 1973م.
- (15) اقبال محمد بشير واقبال ابراهيم مخلوف وسلعى جمعة، ديناميكية العلاقات الأسرية: دراسة عن الخدمة الإجتماعية ورعاية الأسرة والطفولة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، بدون تاريخ.



- (16) معمر القذافي، الكتاب الأخضر، الفصل الثالث: الركن الإجتماعي للنظرية العالمية الثالثة، الطبعة الأولى، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، الجماهيرية، 1979م.
- (17) محمد عبد المطلب أحمد، شرح قانون العمل الليبي، الطبعة الأولى، (بدون ناشر أو مكان نشر)، 1970م.
- (18) أمانة اللجنة الشعبية العامة للضمان الإجتماعي، قانون الضمان الإجتماعي رقم 13 لسنة 1980م، بنغازي، 1980م.
- (19) أمانة اللجنة الشعبية العامة للضمان الإجتماعي، مجموعة تشريعات الضمان الإجتماعي، الجزء الرابع، طرابلس، 1983م.
- (20) أمانة الشؤون الإجتماعية والضمان الإجتماعي، منجزات أمانة الشؤون الإجتماعية والضمان الإجتماعي، طرابلس، 1978م.
- (21) الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة، أمانة الشؤون الإجتماعية والضمان الإجتماعي، مجموعة التشريعات الإجتماعية، طرابلس، بدون تاريخ.
- (22) الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة، أمانة الشؤون الإجتماعية والضمان الإجتماعي، دليل الإحصاءات الإجتماعية 3، طرابلس، 1976م.
- (23) اللجنة الوطنية الدائمة لرعاية الطفولة، أمانة اللجنة الشعبية العامة للضمان الإجتماعي، مشروع ميثاق حقوق الطفل العربي الليبي، طرابلس، 1984م.
- (24) اللجنة العليا للإعداد للعام الدولي للطفولة، أمانة الضمان الإجتماعي، الطفولة في الجماهيرية، طرابلس، بدون تاريخ.
- (25) جهاد الخطيب وعبدالله الخطيب، حقوق الطفل في التشريع الأردني: تحليل للبعدين النفسي والإجتماعي، مركز البحوث والدراسات الإجتماعية، الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، عمان، 1980م.
- (26) عبد السلام بشير الدويبي، المدخل لرعاية الطفولة، الطبعة الأولى، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1985م.
- (27) قسم رعاية الأمومة والطفولة، الإدارة العامة لصحة المجتمع، أمانة اللجنة الشعبية العامة للصحة، الخطة المركزية لرعاية الأمومة والطفولة في الجماهيرية، طرابلس، بدون تاريخ.
- (28) اللجنة الشعبية العامة للصحة، الصحة بالجماهير للجماهير، طرابلس، بدون تاريخ.
- (29) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، خطة التحول الإقتصادي والإجتماعي 1981 - 1985م، الجزء الثاني، طرابلس، بدون تاريخ.



- (30) سعيد محمد الجليدي، أحكام الأسرة في الزواج والطلاق وآثارهما، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، 1986م.
- (31) الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، الجريدة الرسمية، العدد 16، السنة الثانية والعشرون، 1984م.
- (32) مؤتمر الشعب العام، الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في المجتمع الجماهيري، البيضاء، 1988.
- (33) مؤتمر الشعب العام، مناقشة مشروع قانون تعزيز الحرية، طرابلس، 1988م.
- مراجع (19)





القوى العاملة





أولاً: نظرة عامة:

لقد كان هدف السياسة الإنمائية في الفترة ما بعد قيام ثورة الفاتح العظيم هو خلق قاعدة إنتاجية، تستهدف تنمية وتنويع مصادر الدخل القومي والتقليل من مساهمة قطاع النفط الخام في الناتج المحلي. وتنفيذاً لهذه السياسة الإنمائية فقد تمّ إنفاق مبالغ مالية كبيرة على قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات. وبالطبع فقد أصاب هذا الإنفاق الاستثنائي الكبير زيادة في الطلب على استخدام العنصر البشري، سواء من المواطنين أو من غيرهم.

وبعد، فالجدول التالي يعطي فكرة عامة عن تطور استخدام القوى العاملة في الجماهيرية العظمى، خلال الفترة من «1970 - 1989»:

جدول رقم (1-21)

تطور استخدام القوى العاملة، حسب الجنس

الأرقام بالآلاف

1989	1988	1983	1980	1975	1970	
861.8	820.8	617.4	532.8	454.1	383.5	القوى العاملة الوطنية
140.5	142.3	562.1	280.0	223.0	50.0	القوى العاملة غير الوطنية
002.3	963.1	1179.5	812.8	677.1	433.5	مجموع القوى العاملة



وقبل التعرض بالشرح لتطور الاستخدام في الاقتصاد الليبي على المستوى المهني والقطاعي يجدر بنا أن ننوّه بالتغيرات التالية، التي حدثت على وضعية القوى العاملة في المجتمع الليبي:

أ - إنّ العمال «المنتجين» في الجماهيرية شركاء في الإنتاج، يأخذون حصة فيه، مقابل قيامهم بالعملية الإنتاجية، في المؤسسات الاشتراكية الإنتاجية، وفقاً لما جاء به الفصل الثاني من الكتاب الأخضر؛ فالإنسان في المجتمع الجماهيري إنّما أن يعمل لنفسه، لضمان حاجاته المادية، وإنّما أن يعمل في مؤسسة اشتراكية، يكون شريكاً فيها؛ وإنّما أن يقوم بخدمة عامة للمجتمع، فيضمن له بالتالي حاجاته المادية.

ب - إنّ العمال المنتجين، في الجماهيرية يشكلون في كل مؤسسة اشتراكية إنتاجية مؤتمراً شعبياً إنتاجياً، يتخذون فيه قراراتهم الإدارية والإنتاجية، كما أنّ للعمال «المنتجين»، في كل مؤسسة اشتراكية إنتاجية لجنة شعبية إنتاجية، مصعدة، من قبلهم، تقوم بالأعمال التنفيذية لقرارات وتوصيات المؤتمرات الشعبية الأساسية والمؤتمر الشعبي الإنتاجي.

ثانياً: استخدام الوطنيين:

وفي معرض الكلام عن القوى العاملة الوطنية فالإشارة إلى أنّ نسبة التوظيف إلى عدد السكان - وهي حوالى 20٪ - لازمة.

ويُعزى انخفاض هذه النسبة إلى انخفاض معدل مشاركة المرأة الليبية العاملة في النشاط الاقتصادي، وإلى ارتفاع نسبة صغار السن، من مجموع السكان؛ إذ تبلغ نسبة من هم أقل من خمس عشرة سنة (15) حوالى 51٪. وبالأخذ في الاعتبار بهذه العوامل فإن القوى العاملة الوطنية - كما هو موضح بالجدول رقم (1-21) - قد ازداد، خلال الفترة، من (1970 - 1989) من 383,5 إلى 861,8 ألف عامل، أى بمعدل نمو سنوى مركب، قدره 4,1٪. ولعله من المفيد شرح تطور استخدام القوى العاملة الوطنية، حسب التصنيف المهني والنشاط الاقتصادي، ومدى مساهمة المرأة الليبية في النشاط الاقتصادي.

1 - توزيع القوى العاملة الوطنية، حسب التصنيف المهني

يلاحظ من الجدول رقم (2-21)، الذى يبين عدد المشتغلين الليبيين، حسب



التصنيف المهني، خلال الفترة؛ (1970 - 1989) أنَّ هناك تحسناً ملحوظاً في نوعية القوى العاملة الوطنية؛ نتيجة لتزايد عدد الخريجين في الجامعات والمعاهد المتوسطة والعليا ومراكز التدريب المختلفة. وذلك نتاج انتشار التعليم في أنحاء الجماهيرية كافة. كما أنَّ لخريجي البعثات الخارجية - سواء على المستوى الجامعي أو غيره في كثير من التخصصات التي يحتاج إليها في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية - دوراً كبيراً في تحسين نوعية القوى العاملة الوطنية.

ومما لا شكَّ فيه أنَّ هذا التحسن النوعي في القوى العاملة الوطنية سيؤدي من جهة إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الليبي، وسيؤدي من جهة أخرى إلى زيادة إحلال العمالة الوطنية محل تلك غير الوطنية، في كثير من المهن والتخصصات المختلفة.

جدول رقم (2-21)

عدد المشتغلين الليبيين، حسب التصنيف المهني خلال الفترة 1970 - 1989

الأرقام بالآلاف

1989	1988	1983	1980	1975	1970	
44.3	40.4	25.9	17.5	11.4	6.9	المهنيون والإداريون
159.3	145.2	91.4	75.9	40.4	24.9	الفنيون والمشرفون
66.6	63.2	48.8	42.7	30.9	23.8	المشتغلون بالأعمال الكتابية
374.0	363.0	313.0	261.6	242.0	207.1	العمال المهرة وأشباه المهرة
217.6	209.0	138.3	135.1	124.4	120.8	العمال غير المهرة
861.8	820.8	617.4	532.8	454.1	383.5	المجموع

الجدول رقم (2-21) يبين أنَّه، خلال الفترة من 1970 - 1989، قد ازداد عدد المهنيين والإداريين من 6,9 ألف إلى 44,3 ألف، بمعدل نمو سنوي، مركب، قدره 9,7٪، وأنَّه ازداد عدد الفنيين والمشرفين من 24,9 ألف إلى 159,3 ألف، بمعدل نمو سنوي مركب، قدره 9,7٪، وأنَّه ازداد عدد المشتغلين في الأعمال الكتابية من 23,8 ألف إلى 66,6 ألف، بمعدل نمو سنوي مركب، قدره 5,3٪، وأنَّه ازداد عدد المشتغلين المهرة وأشباههم من 207,1 ألف إلى 374,0 ألف، بمعدل نمو سنوي مركب، قدره 3٪، وأنَّه ازداد عدد المشتغلين غير المهرة من 120,8 ألف إلى 217,6 ألف، بمعدل نمو سنوي، مركب، قدره 3٪.



جدول رقم (3-21)

هيكل استخدام الليبيين، حسب التصنيف المهني خلال الفترة 1970 - 1989

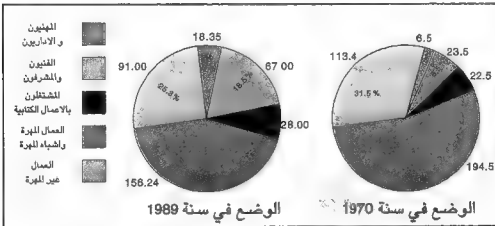
نسبة مئوية

1989	1988	1983	1980	1975	1970	
5.1	4.9	4.2	3.3	2.5	1.8	المهنيون والإداريون
18.5	17.7	14.8	14.2	8.9	6.5	الفنيون والمشرّفون
7.7	7.7	7.9	8.0	6.8	6.2	المشتغلون بالأعمال الكتابية
43.4	44.2	50.7	49.1	53.3	54.0	العمال المهرة وأشباه المهرة
25.3	25.5	22.4	25.4	28.5	31.5	العمال غير المهرة
100	100	100	100	100	100	المجموع

ويلاحظ من الجدول رقم (3-21) أنّ هيكل استخدام الليبيين، حسب التصنيف المهني، خلال الفترة: 1970 - 1989 قد تغيّر بصورة خاصة لصالح فئة المهنيين والإداريين وفئة الفنيين والمشرّفين؛ فقد تغيّرت نسبة المهنيين والإداريين من 1.8% من سنة 1970 إلى 5.1% سنة 1989. وتغيّرت نسبة الفنيين والمشرّفين من 6.5% سنة 1970 إلى 13.5%، كما تغيّرت نسبة المشتغلين في الأعمال الكتابية من 6.2% سنة 1970 إلى 7.7% سنة 1989. أمّا بالنسبة لفئة العمال المهرة وأشباههم؛ فقد انخفضت نسبتهم من 54.0% سنة 1970 إلى 43.4% سنة 1989، وكذا فئة العمال غير المهرة، فقد انخفضت نسبتهم من 31.5% سنة 1970 إلى 25.3% سنة 1989.

شكل رقم (1-21)

هيكل استخدام القوى العاملة الليبية حسب التصنيف المهني خلال الفترة (70 - 89)





جدول رقم (4-21)

عدد المشتغلين (البيعين وغير لبيين) حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة 1970 - 1989

العدد بالآلاف

1991	1990	1989	1988	1983	1980	1975	1970	
187.6	188.4	191.0	186.4	173.0	153.4	133.4	126.0	الزراعة والغابات وصيد الأسماك
16.7	16.7	16.0	15.4	13.8	13.7	10.7	10.0	استخراج النفط والغاز الطبيعي
8.5	8.5	8.1	7.8	10.9	9.5	6.9	4.0	التعدين والمناجم الأخرى
101.1	98.4	95.2	85.8	80.5	58.0	32.9	20.4	الصناعات التحويلية
28.3	28.5	28.0	27.0	25.5	19.7	13.0	8.4	الكهرباء والغاز والمياه
155.7	157.1	165.1	148.1	371.3	173.0	152.6	49.0	التشييد والبناء
54.7	53.7	53.1	52.5	55.5	42.9	48.5	30.3	التجارة والمطاعم والفنادق
83.2	82.3	78.6	77.1	82.0	71.7	53.4	34.9	النقل والتخزين والمواصلات
16.0	15.8	15.0	14.9	11.9	8.6	7.7	5.9	المال والتأمين وخدمات الأعمال
99.4	101.4	101.2	100.0	61.0	65.0	71.1	55.4	خدمات الإدارة العامة
153.5	157.9	141.1	138.2	109.0	91.0	58.0	35.4	الخدمات التعليمية
58.4	58.0	57.4	56.8	60.0	45.8	30.5	19.3	الخدمات التعليمية
51.9	51.9	52.5	51.6	115.1	59.5	58.7	34.5	الخدمات الأخرى
1012.5	1018.6	1002.3	963.0	1179.5	812.8	677.1	433.5	المجموع

2 - توزيع القوى العاملة الوطنية، حسب الأنشطة الاقتصادية

صاحب - كما بيّنا سابقاً - الإنفاق الاستثماري الكبير، في الفترة ما بعد قيام ثورة الفاتح العظيم زيادة في الطلب على عدد المشتغلين في مختلف الأنشطة الاقتصادية. وتشير البيانات الواردة في الجدول رقم (6-21) إلى أنّ عدد المشتغلين الوطنيين قد ازداد في كل الأنشطة الاقتصادية؛ إلا أنّ معدل نمو الاستخدام يختلف من نشاط اقتصادي إلى آخر، تبعاً للاستثمارات المخصصة لكل نشاط اقتصادي. وقد كان معدل النمو السنوي المركب لعدد المشتغلين الوطنيين، خلال الفترة، 1970 - 1989، في قطاع الزراعة والغابات والصيد البحري 8,1٪، وفي قطاع استخراج النفط 3,6٪، وفي قطاع التعدين والمناجم 6,3٪، وفي قطاع الصناعات التحويلية 9,1٪، وفي قطاع الكهرباء والغاز والمياه 6,3٪، وفي قطاع التشييد والبناء 4,5٪، وفي قطاع التجارة والمطاعم والفنادق 3,1٪، وفي قطاع النقل والتخزين والمواصلات 4,1٪، وفي قطاع المال والتأمين وخدمات الأعمال 5,9٪، وفي قطاع خدمات الإدارة العامة 3,1٪، وفي قطاع الخدمات التعليمية 7,6٪، وفي قطاع الخدمات الصحية 5,5٪.



جدول رقم (21-5)

هيكل الاستخدام (ليبيون وغير ليبيون)، حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة 1970 - 1989

نسبة مئوية

1991	1989	1988	1983	1980	1975	1970	
18.5	19.1	19.4	14.7	18.9	19.8	29.1	الزراعة والغابات وصيد الأسماك
1.6	1.6	1.6	1.2	1.7	1.6	2.3	استخراج النفط والغاز الطبيعي
0.8	0.8	0.8	0.9	1.2	1.0	0.9	التعدين والمحاجر الأخرى
10.1	9.5	8.8	6.8	7.1	4.9	4.7	الصناعات التحويلية
2.8	2.8	2.8	2.2	2.4	1.9	1.9	الكهرباء والغاز والمياه
15.4	16.5	15.4	31.5	21.3	22.5	11.3	التشييد والبناء
5.2	5.3	5.5	4.7	5.3	7.2	7.0	التجارة والتخزين والمواصلات
8.2	7.8	8.0	7.8	8.8	7.9	8.1	المال والتأمين وخدمات الأعمال
1.6	1.5	1.6	1.0	1.2	1.1	1.4	خدمات الإدارة العامة
9.8	10.1	10.4	5.2	8.0	10.5	12.8	الخدمات التعليمية
15.2	14.1	14.4	9.2	11.2	8.6	8.2	الخدمات الصحية
5.4	5.7	5.9	5.1	5.6	4.5	4.4	الخدمات الأخرى
5.1	5.2	5.4	9.7	7.3	8.7	7.9	
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	المجموع

ويبين جدول رقم (21-7) أنه، خلال الفترة 1970 - 1989 قد تغيّر هيكل استخدام القوى العاملة الوطنية، حسب الأنشطة الاقتصادية بالزيادة، لصالح بعض الأنشطة الاقتصادية، مثل التعدين والمحاجر والصناعات التحويلية والكهرباء والغاز والمياه والتشييد والبناء والمال والتأمين وخدمات الأعمال وخدمات التعليم والصحة. وحسب البيانات التقديرية المتوقعة، لسنة 1989 يتركز استخدام الوطنيين، على



جدول رقم (6-21)

عدد المشتغلين بالبيع، حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة 1970-1989

العدد بالآلاف

1989	1988	1983	1980	1975	1970	
178.7	174.4	131.0	123.8	115.3	118.0	الزراعة والغابات وصيد الأسماك
13.8	13.2	11.0	8.7	8.0	6.8	استخراج النفط والغاز الطبيعي
7.5	7.2	5.9	5.0	4.1	2.2	التعدين والماجر الأخرى
84.2	74.6	46.0	35.3	19.1	15.0	الصناعات التحويلية
26.3	25.3	18.5	15.2	9.6	7.8	الكهرباء والغاز والمياه
71.9	53.6	54.0	47.4	32.8	29.8	التشييد والبناء
52.5	51.9	45.0	31.9	40.8	28.8	التجارة والمطاعم والفنادق
76.8	75.3	71.0	60.3	47.2	34.5	النقل والتخزين والمواصلات
14.8	14.7	10.4	8.1	6.1	4.7	المال والتأمين وخدمات الأعمال
100.9	99.7	58.0	60.0	65.9	54.4	خدمات الإدارة العامة
138.0	136.1	84.0	68.5	43.9	32.1	الخدمات التعليمية
47.8	47.2	37.5	30.8	20.7	16.4	الخدمات الصحية
48.6	47.6	45.1	37.8	40.4	33.0	الخدمات الأخرى
861.0	820.8	617.4	532.8	454.1	383.5	المجموع

التوالى، في الأنشطة الاقتصادية التالية: الزراعة والغابات والصيد البحري وخدمات التعليم والإدارة العامة والصناعات التحويلية والنقل والتخزين والمواصلات والتشييد والبناء. وعلى الرغم من أن قطاع النفط يساهم بالنصيب الأكبر في إجمالي الناتج القومي الإجمالي، إلا أن عدد المشتغلين به لا يزيد عن 1,6 ٪، وذلك، نظراً لاعتقاد هذا القطاع على الميكنة الإنتاجية العالية.



جدول رقم (7-21)

هيكل استخدام الليبيين، حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة 1970 - 1989

نسبة مئوية

1989	1988	1983	1980	1975	1970	
20.7	21.3	21.2	23.2	25.4	30.8	الزراعة والغابات وصيد الأسماك
1.6	1.6	1.8	1.6	1.8	1.8	استخراج النفط والغاز الطبيعي
0.9	0.9	0.9	0.9	0.9	0.5	التعدين والمناجم الأخرى
9.8	9.1	7.5	6.6	4.2	3.9	الصناعات التحويلية
3.0	3.1	3.0	2.9	2.1	2.0	الكهرباء والغاز والمياه
8.3	6.5	8.7	8.9	7.2	7.8	النشيد والبناء
6.1	6.3	7.3	6.0	9.0	7.5	التجارة والمطاعم والفنادق
8.9	9.1	11.5	11.3	10.4	9.0	النقل والتخزين والمواصلات
1.7	1.8	1.7	1.5	1.3	1.2	المال والتأمين وخدمات الأعمال
11.7	12.1	9.4	11.3	14.5	14.2	خدمات الإدارة العامة
16.0	16.6	13.6	12.9	9.7	8.4	الخدمات التعليمية
5.6	5.8	6.1	5.8	4.6	4.3	الخدمات الصحية
5.7	5.8	7.3	7.1	8.9	8.6	الخدمات الأخرى
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	المجموع

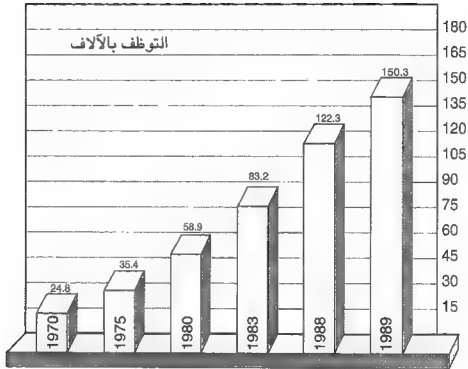
3 - مساهمة العنصر النسائي الليبي في القوى العاملة

بدأت مع قيام ثورة الفاتح العظيم مرحلة جديدة، هامة، في تاريخ المرأة الليبية، إذ ازداد الاهتمام بتعليمها؛ فازداد وعيها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، إذ أصبحت تساهم في المؤتمرات واللجان الشعبية، بصورة جادة، كما ساهمت في النشاط الاقتصادي، في مجالات عديدة، مثل التعليم والصحة والأعمال المكتبية وغيرها من المجالات الاقتصادية.



شكل رقم (21-2)

التطور في استخدام المرأة الليبية خلال الفترة 1970 - 1988



وكما هو موضح في الجدول رقم (21-8) يلاحظ أنَّ أحوال المرأة الليبية، في مجال التوظيف أخذ في التزايد، سنة بعد أخرى؛ فازداد عدد الإناث المشاركات في القوى العاملة الوطنية من 24,3 ألف، سنة 1970 إلى 150,3 ألف، سنة 1989، أي بمعدل نمو سنوي مركب، قدره 9,4٪.

وعلى الرغم من أنَّ نسبة مشاركة المرأة الليبية، في القوى العاملة ما زالت منخفضة إلا أنه يمكن القول: إنه خلال الفترة، 1970 - 1989 قد حدث تحسن ملحوظ على مشاركة المرأة الليبية في النشاط الاقتصادي؛ إذ ازدادت نسبة الإناث إلى مجموع القوى العاملة الوطنية من 6,2٪ إلى 17,4٪. وتشير المعلومات المتاحة إلى أنَّ نصف القوى العاملة يتركز في قطاع الخدمات التعليمية، ثم يلي ذلك قطاعات الخدمات الطبية وخدمات الإدارة العامة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى. ويمكن إرجاع هذا التحسن في استخدام المرأة الليبية إلى التوسع الكبير في برامج تعليم المرأة والجهود المبذولة من أجل توعية المرأة الليبية، كى تفهم دورها الحقيقي في المجتمع وتشجيعها لزيادة مساهمتها في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

أضف إلى ذلك أن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تنفذ في الجماهيرية قد فتحت المجال أمام استيعاب أعداد كبيرة من العنصر النسائي الليبي، لشغل كثير من المهن. ونتيجة لهذه الأسباب فمن المتوقع، خلال السنوات القادمة، أن تستمر زيادة مشاركة المرأة الليبية، بصورة ملحوظة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

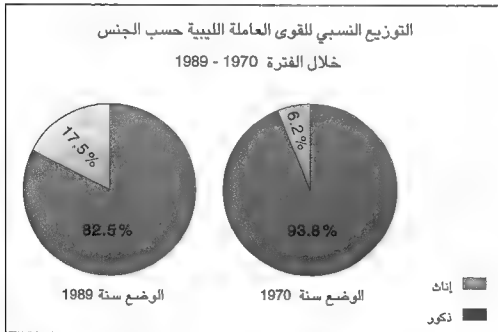
جدول رقم (8-21)

توزيع استخدام القوى العاملة الوطنية حسب الجنس خلال الفترة 1970 - 1989

الأرقام بالآلاف

1989	1988	1983	1980	1975	1970	
711.5	698.5	534.2	473.9	430.8	375.7	ذكور
150.3	122.3	83.2	58.9	35.4	24.8	إناث
861.8	820.8	617.4	532.8	466.2	400.5	المجموع
17.4	14.9	13.5	11.1	7.6	6.2	نسبة الإناث إلى مجموع القوى العاملة الوطنية (%)

شكل رقم (3-21)





ثالثاً: استخدام غير الليبيين

نتج عن تزايد الطلب على القوى العاملة، وطبق قاعدة عرض القوى العاملة الوطنية نشوء عجز في القوى العاملة الإضافية المطلوبة، لتنفيذ المشاريع الإنمائية المختلفة، مما استوجب الاستعانة بالعمال العرب والأجانب.

وتشير التقديرات الإحصائية - كما هي موضحة بالجدول رقم (9-21) أنه، خلال الفترة 1970 - 1989 قد تزايد عدد المشتغلين غير الليبيين في كافة الأنشطة الاقتصادية، إلا أنه، بعد سنة 1983 قد انخفض عدد المشتغلين غير الليبيين، وذلك نظراً: -

أ - لانخفاض أسعار النفط الخام، وبالتالي انخفاض دخله، الذي تقوم الجاهيرية بتقديره:

ب - للإجراءات التي اتخذتها الجاهيرية، لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية، ومنها القيود على تحويلات العملة الصعبة وتقليص ميزانية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبصفة عامة فإن عدد القوى العاملة - غير الليبية - ازداد، من 50,0 ألف سنة 1970 إلى 562,1 ألف سنة 1983، ثم انخفض عددهم إلى 140,5 ألف سنة 1989. وقد كانت نسبة القوى العاملة غير الليبية إلى مجموع القوى العاملة 11,5٪ سنة 1970، ثم ارتفعت إلى 47,7٪، سنة 1983، ثم انخفضت إلى 14٪، سنة 1989.

ويشير هيكل استخدام غير الليبيين، في سنة 1989، كما هو موضح بالجدول رقم (10-21) إلى أن 66,4٪ من القوى العاملة غير الليبية تتركز في قطاع التشييد والبناء، و8,8٪ في قطاع الزراعة، و7,8٪ في قطاع الصناعات التحويلية، و6,8٪ في قطاع الصحة. أما النسبة المتبقية البالغة 102٪ فتعمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية الأخرى. بينما في سنة 1970 نجد 38,4٪ من القوى العاملة، غير الليبية تتركز في قطاع التشييد والبناء، و16,0٪ في قطاع الزراعة، و10,8٪ في قطاع الصناعات التحويلية، و6,6٪ في قطاع الخدمات التعليمية، و6,4٪ في قطاع استخراج النفط والغاز، و5,8٪ في قطاع الصحة. أما النسبة المتبقية البالغة 16٪ فتعمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية الأخرى.



جدول رقم (9-21)

عدد المشتغلين غير الليبيين، حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة 1970 - 1989

العدد بالآلاف

1989	1988	1983	1980	1975	1970	
12.3	12.5	42.0	29.6	17.9	8	الزراعة والغابات وصيد الأسماك
2.2	2.2	2.0	5.0	2.7	3.2	استخراج النفط والغاز الطبيعي
0.6	0.6	5.0	4.5	2.8	1.8	التعدين والحاجر الأخرى
11.0	11.2	34.0	22.7	13.8	5.4	الصناعات التحويلية
1.7	1.7	7.0	4.5	3.4	0.6	الكهرباء والغاز والمياه
93.2	94.5	317.3	125.6	119.8	19.2	التشييد والبناء
0.6	0.6	10.5	11	7.7	1.5	التجارة والمطاعم والفنادق
1.8	1.8	21	11.4	6.2	0.4	النقل والتخزين والمواصلات
0.2	0.2	1.5	1.5	1.6	1.3	المال والتأمين وخدمات الأعمال
0.3	0.3	3	5	5.2	1.0	خدمات الإدارة العامة
3.1	3.1	25	22.5	14.1	3.3	الخدمات التعليمية
9.6	9.6	22.5	15.0	9.8	2.9	الخدمات الصحية
3.9	4.0	70	21.7	18.3	1.5	الخدمات الأخرى
140.5	142.3	562.1	280.0	223.0	50.0	المجموع
14.0	14.8	47.7	34.5	32.9	11.5	نسبة استخدام القوى العاملة غير الليبية الى مجموع القوى العاملة (%)



جدول رقم (10-21)

هيكل استخدام غير الليبيين، حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة 1970 - 1989

نسبة مئوية

1989	1988	1983	1980	1975	1970	
8.8	8.8	7.4	10.5	8.0	16.0	الزراعة والغابات ومصيد الأسماك
1.6	1.6	0.4	1.8	1.2	6.4	استخراج النفط والغاز الطبيعي
0.4	0.4	0.9	1.6	1.3	3.6	التعدين والماجار الأخرى
7.8	7.8	6.1	8.1	6.2	10.8	الصناعات التحويلية
1.2	1.2	1.2	1.6	1.5	1.2	الكهرباء والغاز والمياه
66.4	66.4	56.5	44.9	53.7	36.4	التشييد والبناء
0.4	0.4	1.9	3.9	3.5	3.0	التجارة والمطاعم والفنادق
1.3	1.3	3.8	4.1	2.8	0.8	النقل والتخزين والمواصلات
0.1	0.1	0.3	0.5	0.7	2.4	المال والتأمين وخدمات الأعمال
0.2	0.2	0.5	1.8	2.3	2.0	خدمات الإدارة العامة
2.2	2.2	4.5	8.0	6.3	6.6	الخدمات التعليمية
6.8	6.8	4.0	5.4	4.3	5.8	الخدمات الصحية
2.8	2.8	12.5	7.8	8.2	3.0	الخدمات الأخرى
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	المجموع



الوحدة





ونحن إذ نطوى الصفحات الأخيرة من هذا الكتاب لا بد لنا من الاعتراف بأن حجم التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فاقت بدرجة مطلقة كل محاولتنا لتوثيقها لأننا لم نستطع بعد أن نتجاوز العصر الذى استطاعت ثورة الفاتح العظيمة تحاوزه بكل قوة وثورية، هذه الثورة التى استطاعت فى عقدين متتاليين من الزمن أن تقضى على كل الترسبات والتراكبات التى كانت راسخة فى مجتمع عاى أشد ويلات السيطرة السياسية والتحكم الاقتصادى والتخلف الاجتماعى والثقافى؛ لا نستطيع أن نفيها حقها مهما حاولنا تحديد معايير تاريخها الإنسانى الذى يتجاوز كل مقاييس التقييم والاعتبار. فمعايير التاريخ (تاريخ ثورة الفاتح العظيمة) لا تتكون من كلمات وعبارات منفصلة عن الواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى، بقدر ما تتكون من أعمال وأقوال تتناسب وكثافة الواقع الجديد الذى جسده الثورة. وما حققته ثورة الفاتح العظيم خلال العشرين عاماً على المستوى الوطنى والقومى والعالمى سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وفكرياً أرسى أرضية صلبة للتلاحم بين الجماهير والثورة فى توافق متناغم بين الرؤية والفعل، وبين التخطيط والتنفيذ. وبذلك اكتسبت الثورة تاريخية العطاء الفكرى والعقائدى وتاريخية التأثير الحضارى المستمد من حضارة الأمة العربية، وبدأت تشكل فى مسار التاريخ محور تصحيحه وتحول، لأنها - أى الثورة - تحمل مضمون التحول من خلال تأثيرها فى حركة التاريخ.

لم تكن الإنجازات المادية التى تحققت بفعل الثورة هدفاً فى حد ذاتها، نكتسب به الشهرة، ولكنها كانت ضرورة ملحة لنقل المجتمع من واقع التخلف إلى واقع التقدم، وأنجزت وفق أسس تحمل كل المضامين التحررية لمجتمع متخلف، فتوجهت إلى السهول وبطون الهضاب، والصحراء، لتنتزع الأرض الصالحة للزراعة فى أكبر عملية استصلاح شهدتها دول العالم الثالث، من أجل تأكيد الاكتفاء الذاتى من الزراعة ليتحقق التحرر السياسى. ووفرت الصناعات التى تلبى حاجات الجماهير



ولتكون، هذه الصناعات مداخل وأطراً، بهدف تحقيق الصناعات الاستراتيجية، متجاوزة بذلك عقدة العالم الثالث في مجال الصناعة التي تندرج ضمن بوتقة التبعية والاحتكارات الرأسمالية.

وفي مواجهة التخلف الاقتصادي والاجتماعي أرسدت ثورة الفاتح العظيمة مرتكزاً أساسياً، يجسد الطموح في إيجاد وتيرات عالية، للنمو بهدف تحقيق وتعميق التحرر الاقتصادي والاجتماعي، في ظل منظور المساواة والعدل، وفي ظل تمكين الجماهير الشعبية من تأكيد سيطرتها على مقدراتها الاقتصادية والاجتماعية تأكيداً للوعى بحدودات حركة الإنسان في عمق التاريخ الذي حدد الاختيار القومي لبناء الشخصية القومية المتحررة من كل عوامل السيطرة والاستغلال.

وفي مواجهة التخلف الثقافي أرسدت الثورة المرتكز الأساسي لتكامل التحرر السياسي والاقتصادي بتحرر ثقافي يعطى لحركة الإنسان العربي مقاييسها الفكرية المنبثقة من واقعها، المستهدفة لتغيير ذلك الواقع وفق قيم مستمدة من حركة الإنسان العربي ذاته وتراثه الفكري والثقافي، تمييزاً للشخصية القومية ولكونها الفكرية والثقافية، وبذلك كان رفض ثورة الفاتح العظيمة للمناهج الفكرية الموروثة رفضاً إيجابياً، يستجيب للمتغيرات الفكرية في عالمنا المعاصر، التي تحدت بسيطرة الإنسان على اللامتناهيات، تلك السيطرة التي أحدثت تقسماً قسرياً في المجتمعات الإنسانية أو ضمن الإطار المادي إلى علمين، عالم متخلف وعالم متقدم. هنا تتصدى الثورة لهذا التقسيم القسري - الذي أوجده الاستعمار والفكر الغربي - لتسقط بعمق كل أشكال الوصاية المنبثقة عن منهجية التفكير والتعصب، ليحل الفكر الجماهيري ببعده الإنساني محل المناهج الفكرية التقليدية السائدة في العالم.

ولقد ولد هذا الرفض إرهاباً فكرياً يتبلور في تنمية معطيات الثورة العقائدية، منهجياً، وصولاً إلى تعميق الاختيار، بحلول تستجيب لمطالبات حركة الإنسان ومتغيراتها، وبهذا أدركت الثورة أن التخلف بكل مستوياته وأشكاله ليس وليد قصور مادي، ولكنه قصور في إيجاد الحلول الموضوعية لمعضلات الإنسان، وهذا ما يميز ثورة الفاتح العظيمة عن بقية الثورات الأخرى، لأنها أرسدت مبادئها بفكر جماهيري جديد؛ فكر يتعامل مع الإنسان كإنسان، ذكرراً أم أنثى، وفق مسارات القانون الطبيعي للحياة الاجتماعية بمضامينها السياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية.

وفي إطار مواجهة التخلف السياسي كانت الديمقراطية الشعبية المباشرة التي أعطت للجماهير الشعبية حرية الاختيار والممارسة والمسؤولية، ضمن إطار من الحرية



المسؤولة المستمدة من الطموح المستقبلي للجماهير، الذي جسد مضمون التحرر الوطني لجعل له أبعاداً قومية سياسية واقتصادية واجتماعية، فالسلطة الشعبية لا تمثل الشكل التقليدي للديمقراطية، لأنها - وعبر شمولية الثورة فكرياً وعقائدياً - تشكل المظهر النهائي لمحتوى الثورة، وبالتالي فالديمقراطية الشعبية لا تتحدد بمجالات تنفيذها في أداة الحكم فحسب، ولكنها تتجسد أيضاً في تكريس المضمون الشعبي الديمقراطي في العلاقات المستمدة من العطاء الفكري للثورة، وبذلك تكون الديمقراطية الشعبية، بمعطياتها الجماهيرية، قد شكلت المدخل الحقيقي لفهم المنعطف التاريخي لعالمنا المعاصر، لأنها تكرس المضمون الحقيقي للحرية، ومن خلالها تجسدت سلطة الشعب التي تترجم اختيارات الجماهير وعلاقاتها.

فالعالم المعاصر، بمتغيراته المتوالية والسريعة أحدثت فجوات عميقة وهوة كبيرة في مسارات الفكر والحضارة. نتج عنها وجود حد فاصل بين الفكر والمعطيات الحضارية؛ تمثل بالمقاييس المادية، مسارات الإنسان ومعطياته الثقافية، مما أدى - أيضاً - إلى حدوث خلخلة في قيم الإنسان مما أفقده التوازن الطبيعي بمختلف جوانبه النفسية والاجتماعية والثقافية، وصار الإنسان أسير المعايير الحدية لذاته، حتى أفقده تلك الحدية شمولية الهوية الإنسانية، ولقد استطاعت ثورة الفاتح العظيم سد تلك الهوة الفكرية وتحديد هوية الإنسان من خلال تأكيد حرته.

وما ظواهر الرفض الفكري التي حددت خصائص التوجه العقائدي لحركة الإنسان نحو تحديد أنماط جديدة للعلاقات إلا مظهر من مظاهر الرفض المستمر للعلاقات الظالمة بين الإنسان والإنسان، التي أسهمت بصورة مباشرة في نضوج التجربة الإنسانية المستهدفة انعتاق الإنسان من كل مظاهر الاسترقاق الفكري والاجتماعي والثقافي وتحقيق أنماط العلاقات الطبيعية بين الإنسان والإنسان المبنية على إعطاء المجال الحقيقي للإنسان، لتأكيد حرته من خلال سيطرته على مقدراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وهكذا بعد أن تمكنت الثورة من القضاء على أوجه التخلف المادي، من خلال تحقيق هذه الانجازات العملاقة التي كانت مدخلاً لبداية تحرير الإنسان وأحد مضامين الثورة التي كان لا بد من تأكيدها على أرض الواقع لتستطيع من خلال قوة التواصل والاستمرار أن تركز أبعادها ومضامينها السياسية والفكرية والثقافية التي تنطلق من أبعاد شمولية ترتكز على فهم موضوعي للحرية وحقوق الإنسان، فكانت الوثيقة الخضراء الكبرى في عصر الجماهير، التي عُرِزَت بقانون تعزيز الحرية التي تؤكد



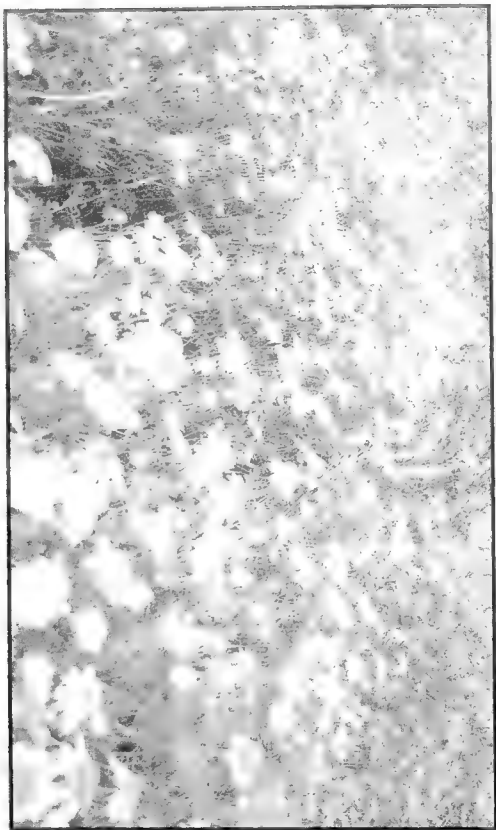
أن أبناء المجتمع الجماهيري يقدسون الحرية ويحرمون تقييدها. ولعل إقرار المؤتمرات الشعبية الأساسية لجائزة «القذافي» لحقوق الإنسان ومنحها المتزامن مع الذكرى التاسعة عشرة لإجلاء القواعد للمناضل الأفريقي «نيلسون مانديلا» الذي رفض حريته على حساب حرية شعبه - خير دليل على تأكيد مضامين الثورة للحرية وسعادة الإنسان بكل شموليتها وتقدميتها، بحيث تعطى للجماهير أينما كانت آفاقاً واسعة، لتبدع، وتبتكر، حتى يرتبط «عصر الجماهير» ارتباطاً عضوياً بعملية التغيير الثوري وشموليته، من حيث المنطلق والغاية والمسار، ليتأكد معنى الانتهاء للوطن وللأمة العربية، بل للإنسانية جمعاء، وهذا ما أكدته وتؤكدته ثورة الفاتح العظيمة قبل وبعد عيدها الذهبي.



الفهرس

الموضوع	الصفحة
الإهداء	6
التصدير	11
المقدمة	15
مقدمة الطبعة الثانية	31
مدخل عام	35
الفصل الأول: قصة الثورة	67
الفصل الثاني: سلطة الشعب	95
الفصل الثالث: فصل الثورة عن السلطة	129
الفصل الرابع: السياسة الخارجية	159
الفصل الخامس: النمو الاقتصادي	227
الفصل السادس: الزراعة وموارد المياه	241
الفصل السابع: الصناعة	283
الفصل الثامن: النفط والغاز	309
الفصل التاسع: التجارة الداخلية والخارجية	331
الفصل العاشر: النقود والمصارف والتأمين	363
الفصل الحادي عشر: الاستثمارات الخارجية	387
الفصل الثاني عشر: هيكله الاقتصاد الليبي	401
الفصل الثالث عشر: الكهرباء	425
الفصل الرابع عشر: الإسكان والمرافق	439

الصفحة	الموضوع
461	الفصل الخامس عشر: النقل والمواصلات
509	الفصل السادس عشر: التعليم والبحث العلمى
567	الفصل السابع عشر: الصحة
617	الفصل الثامن عشر: الإعلام والثقافة
633	الفصل التاسع عشر: الرياضة الجماهيرية
653	الفصل العشرون: الضمان الاجتماعى والرعاية
723	الفصل الحادى والعشرون: القوى العاملة
739	الخاتمة
747	الفهرس



رقم الايداع

94 - 1138

دار الكتب الوطنية
بنغازي

تنفيذ



الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان

مقرات الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان في المنطقة الاقتصادية الخاصة







